

ابن سينا

التَّيَقُّنَاتُ

الالهيات

مَنْشُورَةٌ مَكْتَبَةِ آيَةِ اللَّهِ الْعَظِيمِ الرَّعْبِيِّ النَّجْفِيِّ
قَمُ الْمَقْنَسَةِ أَيْرَانَ ١٤٠٥ هـ ق

التَّيَقُّنَاتُ

الالهيات

ابن سينا

الشفاء

الإنهيات (١)

راجعه وقدم له

الدكتور ابراهيم مذكور

تحقيق الأستاذين

سعيد زايد

الأب فنواي

الجمهورية العربية المتحدة

وزارة الثقافة والإرشاد القومي

الإقليم الجنوبي

الإدارة العامة للثقافة

بمناسبة الذكرى الألفية للشيخ الرئيس

القاهرة

الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

١٩٦٠ — ١٣٨٠ م

ابن سینا، حسین بن عبدالله، ۳۷۰-۴۲۸ق.

{شفاء، برگزیده، الهیات}

الشفاء: الهیات / مؤلف ابن سینا، راجعه وقدم له ابراهيم مذكورا تحقيق الأب فنوان، سعيد زايد. - قم: مكتبة سماحة آية الله العظمى المرعشي النجفي الكري - الحرة العالمة للمخطوطات الاسلاميّة - قم - ايران، ۱۴۳۳هـ - ۲۰۱۲م - ۱۳۹۱.

۴۷۸ص.

۲۰۰۰۰۰ ربال

ISBN 978 - 600 - 161 - 069 - 1 (فوره)

ISBN 978 - 600 - 161 - 070 - 7 (جلد)

فهرست نویسی بر اساس الملاحظات فیما.

کتابنامه به صورت زیرنویس.

عربی.

۱. مابعدالطبیعه - متون قدیمی تا قرن ۱۴هـ. الف. ۲. فلسفه اسلامی - متون قدیمی تا قرن ۱۴هـ. الف. مذكور، ابراهيم بیرومی.
۱۹۰۲-۱۹۹۵م. ب. فنوان، جورج شحانه، ۱۹۰۵-۱۹۹۴م. ج. زايد، سعيد. د. کتابخانه بزرگ حضرت آیت الله العظمی مرعشی نجفی. گنجینه جهانی مخطوطات اسلامی. هـ. عنوان. و. عنوان: شفاء، برگزیده، الهیات. ز. الهیات.

۱۸۰/۱

۷ش الف / ۵۱۹ BBR

۲۴۴۷۸۸۷

۱۳۹۱



الشفاء (الهیات)

المؤلف : شیخ رئیس ابن سینا

المحقق : الأب فنوان ؛ سعيد زايد

راجعه وقدم له: ذکور ابراهيم مذكور

التاشر : مكتبة سماحة آية الله العظمى المرعشي النجفي الكري

-الحرة العالمة للمخطوطات الاسلاميّة - قم - ايران

الطبعة الثانية: ۱۴۳۳ هـ. ق / ۲۰۱۲م / ۱۳۹۱هـ. ش

العدد المطبوع : ۵۰۰ نسخة

المطبعة : گلوردی - قم

لبنان: تيزهوش - قم

مشرف الطباعة : علي الحاحي باقریان

الثمن الدّورة (۱۰ مجلدات): ۲۰۰۰۰۰ ربال

ردمك للدورة: ۹۷۸ - ۶۰۰ - ۱۶۱ - ۰۶۹ - ۱

ردمك (المجلد): ۹۷۸ - ۶۰۰ - ۱۶۱ - ۰۷۰ - ۷

ISBN (vols.): 978 - 600 - 161 - 069 - 1

ISBN (vol.): 978 - 600 - 161 - 070 - 7

AYATOLLAH MAR'ASHI NAJAFI ST., Qom 3715799473, I.R.IRAN

TEL: + 98 251 7741970-78; FAX +98 251 7743637

[http:// www.marashilibrary.com](http://www.marashilibrary.com)

[http:// www.marashilibrary.net](http://www.marashilibrary.net)

[http:// www.marashilibrary.org](http://www.marashilibrary.org)

E_mail: info@marashilibrary.org



الفهرس

صفحة

- مقدمة للدكتور ابراهيم مذكور ... (٣)
- (١) ميتافيزيقى أرسطو ... (٤)
- (ب) نقله إلى اللغة العربية ... (٥)
- (ج) إلهيات ابن سينا ... (٧)
- ١ - موادها (٧)
- ٢ - موضوعها (١٠)
- ٣ - الجوهر ... (١٢)
- ٤ - المادة والصورة ... (١٣)
- ٥ - القوة والفعل ... (١٤)
- ٦ - نظرية العلل ... (١٦)
- ٧ - المبدأ الأول ... (١٩)
- ٨ - الصدور ... (٢١)
- ٩ - العناية ... (٢٣)
- (د) الإلهيات فى العالم العربى ... (٢٥)
- (هـ) الإلهيات فى العالم اللاتينى ... (٢٧)
- المخطوطات التى قام عليها التحقيق ... (٣١) - (٣٣)

الإلهيات (١)

المقالة الأولى

صفحة	
٣	الفصل الأول - فصل في ابتداء طلب موضوع الفلسفة الأولى لتبيين إنيته في العلوم
١٠	» الثاني - فصل في تحصيل موضوع هذا العلم
١٧	» الثالث - فصل في منفعة هذا العلم ومرتبته واسمه
٢٥	» الرابع - فصل في جملة ما يتكلم فيه في هذا العلم
٢٩	» الخامس - فصل في الدلالة على الموجود والشيء وأقسامهما الأول ، بما يكون فيه تنبيه على الغرض
٣٧	» السادس - فصل في ابتداء القول في الواجب الوجود، والممكن الوجود، وأن الواجب الوجود لا غلة له ، وأن الممكن الوجود معلول ، وأن الواجب الوجود غير مكافئ لغيره في الوجود، ولا متعلق بغيره فيه
٤٣	» السابع - فصل في أن واجب الوجود واحد
٤٨	» الثامن - فصل في بيان الحق ، والصدق ، والذب عن أول الأقاويل في المقدمات الحلقة

المقالة الثانية

٥٧	الفصل الأول - فصل في تعريف الجوهر وأقسامه بقول علي
٦١	» الثاني - » تحقيق الجوهر الجسماني وما يتركب منه
٧٢	» الثالث - » أن المادة الجسمانية لا تتعزى عن الصورة
٨٠	» الرابع - » تقديم الصورة على المادة في مرتبة الوجود

المقالة الثالثة

صفحة	الفصل الأول	— فصل في الإشارة إلى ما ينبغي أن يثبت عنه من حال
٩٣	»	المقولات التسع وفي عرضيتها
٩٧	»	الثاني — فصل في الكلام في الواحد
١٠٤	»	الثالث — » » تحقق الواحد والكثير وإبانة أن العدد عرض
١١١	»	الرابع — » » أن المقادير أعراض
١١٩	»	الخامس — » » تحقق ماهية العدد ، وتحديد أنواعه ، وبيان أوائله
١٢٦	»	السادس — » » تقابل الواحد والكثير
١٣٤	»	السابع — » » أن الكيفيات أعراض
١٤٠	»	الثامن — » » العلم وأنه عرض
١٤٥	»	التاسع — » » الكيفيات التي في الكميات وإثباتها
١٥٢	»	العاشر — » » المضاف

المقالة الرابعة

١٦٣	الفصل الأول	— فصل في المتقدم والمتأخر
	»	الثاني — » » القوة والفعل والقدرة والمعز وإثبات المادة لكل
١٧٠		متكون
	»	الثالث — فصل في التام والناقص وما فوق التمام ، وفي الكل ،
١٨٦		وفي الجميع

المقالة الخامسة

١٩٥	الفصل الأول	— فصل في الأمور العامة وكيفية وجودها
	»	الثاني — » » كيفية كون الكلية للطبائع الكلية وإتمام القول
٢٠٧		في ذلك ، وفي الفرق بين الكل والجزء ، والكل والجزئي
٢١٣	»	الثالث — فصل في الفصل بين الجنس والمادة

صفحة

٢٢٠	الفصل الرابع — كيفية دخول المعاني الخارجة عن المجلس على طبيعة المجلس
٢٢٨	» الخامس — في النوع
٢٣٠	» السادس — فصل في تعريف الفصل وتحقيقه
٢٣٦	» السابع — » » تعريف مناسبة الحد والمحدود
٢٤٣	» الثامن — فصل في الحد
٢٤٨	» التاسع — فصل في مناسبة الحد وأجزائه

الإلهيات (٢)

المقالة السادسة

٢٥٧	الفصل الأول — فصل في أقسام اللعل وأحوالها
	» الثاني — فصل في حل ما يتشكك به على ما ينهب إليه أهل الحق
٢٦٤	من أن كل علة هي مع معلولها، وتحقيق الكلام في العلة الفاعلية
٢٦٨	» الثالث — فصل في مناسبة ما بين اللعل الفاعلية ومعلولاتها
٢٧٨	» الرابع — فصل في اللعل الأخرى العنصرية والصورية والغائية
	» الخامس — فصل في إثبات الغاية وحل شكوك قيلت في إبطالها، والفرق
	بين الغاية وبين الضروري وتعريف الوجه الذي تتقدم به
٢٨٣	الغاية على سائر اللعل والوجه الذي تتأخر به

المقالة السابعة

	الفصل الأول — فصل في لواحق الوحدة من الهوية وأقسامها ولواحق الكثرة
٣٠٣	من الغيرية والخلاف وأصناف التقابل المعروفة
	» الثاني — فصل في اقتصاص مذاهب الحكماء الأقدمين في المثل ومبادئ
	التعليميات والسبب الداعي إلى ذلك وبيان أصل الجهل
٣١٠	الذي وقع لهم حتى زاغوا لأجله
٣١٧	» الثالث — فصل في إبطال القول بالتعليمات والمثل

المقالة الثامنة

- صفحة
 ٣٢٧ الفصل الأول — فصل في تنهى اللل الفاعلية والفعالية...
 ٣٣٢ الثاني — فصل في شكوك تلزم ما قيل وحلها
 الثالث — فصل في إبانة تنهى اللل الفاعلية والصورية وإثبات المبدأ
 الأول مطلقا ، وفصل القول في العلة الأولى مطلقا ، وفي العلة
 الأولى مقيدا ، ويان أن ما هو حلة أولى مطلقة حلة
 لسائر اللل ٣٤٠
 ٣٤٣ الرابع — فصل في الصفات الأولى للبدأ الواجب الوجود
 الخامس — « كأنه توكيد وتكرار لما سلف من توحيد واجب
 الوجود وجميع صفاته السلبية على سبيل الإنتاج ٣٤٩
 السادس — فصل في أنه تام بل فوق التام ، وخير ، ومفيد كل
 شيء بعده ، وأنه حق ، وأنه عقل محض ، ويعقل كل
 شيء ، وكيف ذلك ، وكيف يعلم ذاته ، وكيف يعلم
 الكلليات ، وكيف يعلم الجزئيات ، ونلى أى وجه لا يمحور
 أن يقال يدرکہا ٣٥٥
 السابع — فصل في نسبة المقولات إليه ، وفي إيضاح أن صفاته
 الإيجابية والسلبية لا توجب في ذاته كثرة ، وأن له البهاء
 الأعظم والجلال الأرفع والمجد الغير المنتهى ، وفي تفصيل
 حال اللذة العقلية ٣٦٢

المقالة التاسعة

- ٣٧٣ الفصل الأول — فصل في صفة فاعلية المبدأ الأول
 الثاني — فصل في أن المحرك القريب للسماءيات لا طبيعة ولا عقل ،
 بل قس ، والمبدأ الأبعد عقل ٣٨١
 الثالث — فصل في كيفية صدور الأفعال من المبادئ العالية ، يعلم من
 ذلك ما يجب أن يعلم من المحركات المفارقة المعقولة بذاتها
 المشوقة ٣٩٣

الفصل الرابع	— فصل في ترتيب وجود العقل والنفوس السماوية والأجرام	٤٠٢
»	الخامس — فصل في حال تكون الاسطقسات عن العلل الأوائل	٤١٠
»	السادس — فصل في العناية ويان وكيفية دخول الشر في القضاء الإلهي	٤١٤
»	السابع — فصل في المعاد	٤٢٣

المقالة العاشرة

الفصل الأول	— فصل في المبدأ والمعاد ، بقول مجمل ، وفي الإلهامات والمنامات ، والدعوات المستجابة ، والعقوبات السماوية ، وفي أحوال النبوة ، وفي حال أحكام النجوم	٤٣٥
»	الثاني — فصل في إثبات النبوة وكيفية دعوة النبي إلى الله تعالى والمعاد إليه	٤٤١
»	الثالث — فصل في العبادات ومنفعتهما في الدنيا والآخرة...	٤٤٣
»	الرابع — فصل في عقد المدينة وعقد البيت ، وهو النكاح والسنن الكلية في ذلك	٤٤٧
»	الخامس — فصل في الخليفة والإمام ووجوب طاعتها ، والإشارة إلى السياسات والمعاملات والأخلاق	٤٥١
فهرس المصطلحات		٤٥٧

مقدمة

للدكتور إبراهيم مدكور

مقدمة

للدكتور ابراهيم مذكور

يدعو المحسوس إلى اللاحسوس، والظاهر إلى الخفى، والواقى إلى المثالى . ولم يقنع المرء يوما بالوقوف عند أقرب هذين الطرفين مثلا . بل أبى إلا أن يعانق الطرف الآخر، أو يتوهم أنه يفعل . فتفلسف منذ القدم ، واستمر فى فلسفته إلى اليوم، وسيتفلسف دائما . وكانت الفلسفة قديما جماع المعرفة كلها ، فلم يكن ثمة فاصل بينها وبين العلم . ثم أخذت العلوم تستقل شيئا فشيئا ، فتحدد موضوعها ، ورسم منهجها ، ووضعت قوانينها . وظن أنها باستقلالها هذا لن تدع للفلسفة مجالا ، إلا أنها خلقت وراءها مشاكل لا يقوى علم بعينه على حلها . فإذا كانت قد عرضت للأسباب القريبة والمباشرة، فإنها لم توضح الأسباب البعيدة وغير المباشرة . وإذا كانت قد عنت بالعلل المادية والفاعلية ، فإنها لم تكشف عن العلل الروحية والغائية . واضطلعت بذلك كله دراسة خاصة ، سميت الفلسفة العامة أو الميتافيزيقى .

وقد أضحت الميتافيزيقى وكأنها حاجة ماسة وضرورة لازمة، لا مجرد خرافة . يخلقها العلماء بأفهمهم ، ويفذونها بنفسائهم . ومن أخص خصائص الفكر المعاصر أن العلم يختلط فيه بالفلسفة مرة أخرى اختلاطا كبيرا، فالفلاسفة علماء ، والعلماء فلاسفة . وفى عصر الذرة الذى نعيش فيه يجاوز العلم المادة إلى ما وراءها، فيخترق حجب الأثير، ويعيش فى اللاحسوس، ويبحث عن مدركات ما وراء الحس . ويرى بعض أئمة علم الطبيعة المعاصرين أن حقائق الكون لا يمكن أن تفسر تفسيراً تاماً إلا إن قلنا بوجود خالق حكيم ، وبذا انتهى العالم والفيلسوف إلى غاية واحدة ، وإن تعددت مناهجها واختلفت مبادئها .

(١) ميتافيزيقى أرسطو

ولا نزاع فى أن أرسطو هو أول من وضع دنائى الميتافيزيقى . حدد موضوعها ، وذهب إلى أن هناك علما يدرس الوجود من حيث هو ، ويرى إلى معرفة الشيء فى ذاته والعلل الأولى والثانية ، ويسلم بوجود جواهر غير محسوسة . ووقف عليه كتابا من أدق كتبه وأعمقها ، وأجلها وأخطرها ، ويمكن أن يعد بحق خاتمة مذهبه . وهو ما يسمى "بالميتافيزيقى" . وواضح أن هذا الكتاب يدخل فى مجموعة كتب الخاصة (esotérique) التى كان يتداولها تلاميذه فيما بينهم ، وقد أهدها فلا لأوديم رئيس المدرسة المذائية من بعده . فلم يكن معدا للجمهور وخاصة القراء . ولله لم يتسع له الوقت لمراجعته ونشره نشرا متظفا أثناء حياته ، وبقي مجهولا حتى القرن الأول للإيلاد^(١) .

ومن هنا أثبت شكوك مختلفة حوله ، فشك فى نسبته إليه ، واختلف فى موضوعه ، بل وفى اسمه ، وساعد على هذه الشكوك أن ديوجين اللايرسى أغفل ذكره فى فهرسه المشهور لمصنفات أرسطو^(٢) . وفيه قطعا خلط وتناقض ، لأنه لم يكن الكتاب المنتهى المحكم التأليف ، وما أشبهه بالمذكرات أو الرسائل المفصلة ، وإن اتفقت فى أغلبها عند هدف واحد . وقد تكون فيه أجزاء ليست من وضع المعلم الأول ، وإنما أضافها تلاميذه من بعده متأثرين فيها بروحه ومنهجه . ولكن لا نزاع فى أن غالبية من صنعه ، وأصنحت نسبته إليه بعيدة عن الشك كل البعد ، فأسلوبه واضح فيه ، وكتبه الأخرى تحيل عليه كما يحيل هو عليها^(٣) . وإذا كان ديوجين قد أهمله ، فإن مؤرخين آخرين أشاروا إليه إشارة صريحة^(٤) ، وربما كان هذا الإهمال راجعا إلى أن عنوانه لم يكن واضحا أمامه لكثرة ما أطلق عليه من أسماء . وتعاقب الباحثون فى التاريخ القديم فى الشرح والتعليق عليه ، أمثال : نيقولا الدمشقى ، والاسكندر الأفروديسى ، وثامسطيوس .

(١) J. Tricot, *La Métaphysique d'Aristote*, Paris 1940, p. II—III.

(٢) O. Hamelin, *Le Système d'Aristote*, Paris 1931, p. 33.

(٣) W. D. Ross, *Aristotle's Metaphysics*, Oxford 1924, V. I, p. XIW.

(٤) Hamelin, *Le Système d'Aristote*. p. 33.

(ب) نقله إلى اللغة العربية

إن كتاب "الميتافيزيقي" لأرسطو أترخالد ، وضع في أثينا ، ثم تدارسه ورثة الثقافة اليونانية من البيزنطيين ، والاسكندريين ، والعرب ، ومسيحي الشرق من نساطرة وباقية ، ومسيحي الغرب ، واستمرت دراسته إلى اليوم . وقد نقل قديما إلى لغات عدة ، كاللاتينية والسريانية والعربية والعبرية . وكان طبعيا أن يعنى المسلمون بترجمته ، لأن موضوعه يتصل اتصالا وثيقا بدراساتهم الكلامية ، فضلا عن عنايتهم بترجمة مؤلفات أرسطو جميعها . وتضافر على تعريبه عدد غير قليل من المترجمين المتنازين ككاسحق بن حنين ، أو المتوسطين كاسطاث ^(١) ، نقلوه عن السريانية أحيانا وعن اليونانية أحيانا أخرى ، وعلى النحو الذى وصلهم به . ونحن نعلم أنه ينقسم إلى أربع عشرة مقالة مرتبة على حسب حروف الهجاء اليونانية كما يلى : (A,a,B,b,I,Δ,E,Z,H,Θ,I,K,Λ,M,N) ، ويظهر أن العرب لم يصلهم من ذلك إلا اثنا عشرة مقالة ، فنابت عنهم M,N ، وإن كان ابن النديم يشير إلى أن الأخيرة قد توجد باليونانية بتفسير الاسكندر ^(٢) ، إلا أن الفارابى وابن رشد يهملانها معا ^(٣) . هذا إلى أنهم عكسوا الترتيب المألوف ، فقدّموا الألف الصغرى على الألف الكبرى وخطوا بينهما نوتا ، وما علق عليه ابن رشد من الألف الكبرى ليس إلا النصف الأخير من الأصل اليونانى ^(٤) .

ولم يقفوا عند ترجمة الكتاب وحده ، بل جذّوا فى البحث عن شروحه ، لأنهم أدركوا ما فيه من غموض وتعقيد ، ولم يحدوا منها إلا شرحين لمقالة اللام ، أحدهما تام لثامسطيوس ، والآخر ناقص للاسكندر الأفروديسى ^(٥) ، وكما يأسف الفارابى لأن شرح الأخير للكتاب

(١) الففطى ، تاريخ الحكماء ، ليبسك ١٣٢٠ هـ ، ص ٤١ — ٤٢ .

(٢) ابن النديم ، الفهرست ، القاهرة ١٣٤٨ هـ ، ص ٣٥٢ .

(٣) الفارابى ، فى أغراض الحكماء فى كل مقالة من الكتاب الموسوم بالحروف ، ليدن ١٨٩٥ ، ص

٣٨ ، ابن رشد ، تفسير ما بعد الطبيعة ، بيروت ١٩٤٨ ، ج VII .

(٤) M. B. uyyes, Notice, Boynouth 1952, p.XVIII.

(٥) ابن النديم ، الفهرست ، ص ٣٥٢ ، الففطى ، تاريخ الحكماء ، ص ٤١ — ٤٢ .

” ما بعد الطبيعة “ كله لم يصل إلى العالم العربي ^(١) . وقد عنى المسلمون عناية خاصة بمقالة اللام ، فترجموها غير مرة ^(٢) ، ورحبوا بما وقفوا عليه من شروحها ، وخاصة شرح تاسطوبوس الذى فتح الباب فسيحا أمامهم للتوفيق بين الفلسفة والدين ^(٣) . وربما أخذوها عمدة الكتاب جميعه ، لأنها تنصب على البارى وصفاته الذى يعتبر الموضوع الأساسى ليتنازق ، وبذا يصبح ما بعد الطبيعة وطلم التوحيد شيئا واحدا ^(٤) .

وما إن ترجم إلى العربية حتى أخذ مفكروا الإسلام يتدارسونه ويتأثرون به ، وفى رسائل الكندى الفلسفية التى نشرت أخيرا صدء له ^(٥) ، ولكن نغضى كل الخطأ إن زعمنا أن هناك صلة مباشرة بينه وبين رسالته المهداة إلى المتصم والتى عنوانها ” فى الفلسفة الأولى “، فهى ليست ترجمة له ولا تلخيصا مطلقا ، ولا تلتقى معه فى موضوعه وإن رددت بعض ما جاء فيه من آراء ونظريات ^(٦) .

أما الفارابى فقد خلف لنا رسالة دقيقة تين ” أغراض الحكيم فى كل مقالة من كتابه الموسوم بالحروف “ ، ويلاحظ فيها بحق أن هدف الكتاب وموضوعه غير واضحين ^(٧) ، لذلك يستعرض مقالاته مقالة مقالة ، ملخصا ما اشتملت عليه ^(٨) . وعنده أن ما بعد الطبيعة أو العلم الإلهى علم كلى ينظر فى الشئ العام لجميع الموجودات كالوجود ، والوحدة والقوة والفعل ، والمتقدم والمتأخر ، والعلم الكلى أسمى دون نزاع من

(١) الفارابى ، فى أغراض الحكيم ، ص ٣٤ .

(٢) ابن النديم ، الفهرست ، ص ٣٥٢ .

(٣) عبد الرحمن بدوى ، أرسطو عند العرب ، الجزء الأول ، القاهرة ١٩٤٧ ، ص (١٩) — (٢٢) .

(٤) الفارابى ، فى أغراض الحكيم ، ص ٣٤ .

(٥) أحمد فؤاد الأهوانى ، كتاب الكندى إلى المتصم بالله فى الفلسفة الأولى ، القاهرة ١٩٤٨ ، ص ٤٠ .

عبد الهادى أبوريدة ، رسائل الكندى الفلسفية ، القاهرة ١٩٥٠ .

(٦) المصدر السابق ، ص ٨٠ (١٢) — ٨٠ (١٨) .

(٧) الفارابى ، فى أغراض الحكيم ، ص ٣٤ .

(٨) المصدر السابق ، ص ٣٦ — ٣٨ .

العلوم الجزئية^(١) . ويعترف ابن سينا أنه قرأ كتات " الميتافيزيقي " لأرسطو غير مرة دون أن يخرج منه بطلان ، حتى خيل إليه أنه لا سبيل إلى فهمه ، وما إن وقعت في يديه رسالة الفارابي هذه حتى انجلى المبهم ، وكشف الغامض^(٢) .

(ج) إلهيات ابن سينا

هي الجلمة الأخيرة من جمل " الشفاء " الأربع ، وتنصب أولا وبالذات على الفلسفة الأولى ، وإن كانت تعالج بجانبها شيئا من السياسة والأخلاق . وقد عول ابن سينا فيها كثيرا على " ميتافيزيقي " أرسطو ، ولكنها دون نزاع أدق ترتيبا ، وأكثر انسجاما ، وأوضح هدفا ، وأجلى عبارة . هذا إلى أنها لم تقف عند آراء أرسطو وحدها ، بل ضمت إليها آراء أخرى تتعارض معها كل المعارضة ، وعرضت لمشاكل إسلامية كالإمامة والنبوة ، وما كان لفيلسوف اليونان أن يلج بها . ومرت سريعا على التسلسل التاريخي للأراء والنظريات الذي عني به أرسطو عناية خاصة ، ووقف عنده في أكثر من مقالة ، وسنلق نظرة سريعة على أهم ما جاء في " الإلهيات " .

١ - موادها :

تقع " الإلهيات " في عشر مقالات متفاوتة الحجم والأهمية ، وقد شئنا أن نخرجها في مجلدين تيسيرا للتداول ، وفي كل مجلد خمس مقالات . والمقالة الأولى أشبه ما يكون بمقدمة عامة تحدد موضوع البحث ، وتبين الأسماء التي أطلقت عليه ، والصلة بينه وبين العلوم الأخرى ، وتوضح منزلته ومنفعته^(٣) . وفيها شيء مما جاء في A, α, I' ، وإن اختلفت عنها اختلافا يينا .

(١) المصدر السابق ، ص ٣٥ - ٣٦ ؛ الفارابي ، إحصاء العلوم (تحقيق الدكتور عثمان أمين) ، القاهرة

١٩٤٩ ، ص ٩٩ - ١٠١ .

(٢) التفطلي ، تاريخ الحكماء ، ص ٤١٥ - ٤١٦ .

(٣) ابن سينا ، الإلهيات ، القاهرة ١٩٦٠ ج ١ ، ص ٢ - ٥٤ .

ويقف ابن سينا المقالة الثانية على الجوهر ، فيعترفه ، ويبين أقسامه ، وخصائص كل قسم ، والارتباط بين المادة والصورة^(١) . وهى بهذا تلتقى نوعا ما مع ما جاء فى H ، Z ، وإن التزمت طريقة عرض أوضح ، وسأست من التكرار الملحوظ فى ”ميتافزيقى“ أرسطو .

وتنصب المقالة الثالثة على نظرية المقولات ، فتشرح الواحد والكثير ، والكم والكيف ، وتعنى خاصة ببيان أن العدد كم ، وأن العلم عرض^(٢) ، إلى غير ذلك من المسائل التى وردت فى مقالتي Γ ، I ، ومرت بنا فى كتاب ”المقولات“ من منطق ”الشفاء“^(٣) . وتعد هذه المقالة ، مع المقالتين الخامسة والتاسعة ، من أطول أجزاء الكتاب .

والمقالة الرابعة متممة إلى حد ما لسابقتها ، لأنها تعالج التقابل ، فتعرض للتقدم والمتأخر ، والقوة والفعل ، والنام والناقص^(٤) . وبذا تلم شعت أمور أثارها أرسطو فى أكثر من مقالة ، مثل Θ ، I .

وتدور المقالة الخامسة حول نظرية الحد ، على نحو ما يلحظ فى Z ، فتفرق بين الكلى والجزئى ، والجنس والنوع ، والفصل والخاصة ، والحد التام والناقص^(٥) ، وتعيد أمورا سبق لابن سينا أن درسها فى كتاب ”البرهان“^(٦) . وتشرح كيفية وجود الأمور العامة ، فتعرض لنظرية الوجود الثلاثى للكليات التى سبق له أن بحثها فى ”المدخل“^(٧) .

فيبدو إذن فى هذا المجلد أن الميتافزيقى تختلط بالمنطق ، لأن البحث فى مبادئ الجوهر يقود إلى البحث فى مبادئ البرهان . ولن نقف عند المسائل المنطقية التى سبق

(١) المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٥٧ — ٨٩

(٢) > > ج ١ ، ص ٩٣ — ١٦٠

(٣) ابن سينا ، المقولات ، القاهرة ١٩٥٩

(٤) ابن سينا ، الإلهيات ، ج ١ ، ص ١٦٣ — ١٩١

(٥) المصدر السابق ، ج ١ ، ص ١٩٥ — ٢٥٢

(٦) ابن سينا ، البرهان ، القاهرة ١٩٥٦ ، ص ٣٦١ — ٣٢٩

(٧) ابن سينا ، المدخل ، القاهرة ١٩٥٢ ، ص ٦٥ — ١٢

معالجتها في منطق "الشفاء" ، وسنبرز فقط وجهة نظر ابن سينا في بعض المشاكل المتنازعية كالجوهر ، والمادة ، والصورة .

وليتنازق صلة أيضا بالطبيعات ، وتبدو هذه الصلة بوضوح في المجلد الثاني من "الإلهيات" ، فبحث المقالة السادسة نظرية العلل في عمق وتفصيل ، بادئة بالعلل الفعلية ، وواقفة طويلا عند العلل الصورية والنائية^(١) ، وقد عرض أرسطو لهذه النظرية في عدة مقالات ، وخاصة في H ، ولكن ابن سينا يفصل القول فيها أكثر مما فعل المعلم الأول متأثرا بالشرح السابقين ، ومستعينا بدراساته الطبيعية .

وتعتبر المقالة السابعة أصغر مقالة في "الإلهيات"^(٢) ، وهي مقصورة على مناقشة آراء السابقين المعارضين لأرسطو من أفلاطونيين وفيثاغوريين . وبذا وقف ابن سينا بهذا الخلاف المذهبي والتدرج التاريخي عند أضيق حدوده .

أما المقالة الثامنة فوقوفة على المبدأ الأول وصفاته^(٣) ، وتلتقي التقاء تاما مع مقالة A التي تعتبر في نظر مفكرى الإسلام عمدة المتنازق . ولم يبالوا مطلقا بما يؤخذ عليها من قلة الانسجام أو ضعف الصلة بينها وبين المقالات الأخرى ، ومن أجلها سمو البحث كله بالعلم الإلهي .

وتعالج المقالة التاسعة الصلة بين الله والعالم ، فتكمل المقالة السابقة ، وتشرح نظرية الصدور^(٤) ، وهي نظرية أفلوطينية تتعارض مع آراء أرسطو المقررة من القول بقدم العالم وإنكار خلقه . وإذا كان الكون كله صادرا عن الله ، فلا بد لنا أن نبين كيفية دخول الشرف في القضاء الإلهي ، ونشرح نظرية العناية^(٥) . ويختتم ابن سينا هذه المقالة يبحث في المعاد^(٦) ، وما كان أجدره أن يؤخره إلى المقالة التالية .

(١) ابن سينا ، الإلهيات ، ج ٢ ، ص ٢٥٧ — ٣٠٠ .

(٢) المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٣٠٣ — ٣٢٤ .

(٣) » » ج ٢ ، ص ٣٢٧ — ٣٧٠ .

(٤) » » ج ٢ ، ص ٣٩٣ — ٤١٤ .

(٥) » » ج ٢ ، ص ٤١٤ — ٤٢٣ .

(٦) » » ج ٢ ، ص ٤٢٣ — ٤٣٢ .

وفى الحق أن المقالة العاشرة والأخيرة تنصب على دراسات دينية ، بل وإسلامية ،
فتمرض للوحى والإلهام ^(١) ، والأولياء والأنبياء والملائكة ^(٢) ، كما تعرض للعبادات ومنفعاتها
فى الدنيا والآخرة ^(٣) . ثم تنتقل إلى بعض المشاكل الاجتماعية والأخلاقية ^(٤) ، وتعالجها
من وجهة نظر الإسلام مبنية شرائط الخليفة والإمام ، وما يجب لها من طاعة ^(٥) .

٢ - موضوعها :

لكل علم موضوعه الخاص ، وموضوع العلم الإلهى هو الموجود من حيث هو موجود ^(٦) .
والبحث عن الموجود يقتضى البحث عن أسبابه القصوى ، عن مسبب الأسباب ومبدأ
المبادئ ، عن المفارقات للسادة أصلاً ^(٧) . فموضوعه أشرف الموضوعات ، وهو بهذا
أشرف العلوم ، بل إن العلوم كلها تعتمد عليه ، وتستمد منه يقينها وقوتها ^(٨) ، وهو
يلتقى معها فى أنه يحصل كمال النفس الإنسانية ، ويهيئها للسعادة الأخرى .

وقد أطلقوا عليه اسم " الفلسفة الأولى " ، لأنه العلم بأول الأمور فى الوجود ، وأول
الأمور فى العموم . ويسمونه " الحكمة " ، لأنه أفضل علم بأفضل معلوم ، أفضل علم
لأنه علم اليقين ، وأفضل معلوم لأنه ينصب على البارئ جل شأنه والأسباب التى من بعده .
ويسمونه كذلك " العلم الإلهى " ، لأنه معرفة الله ومعرفة الأمور المفارقة للسادة فى الحد
والوجود ^(٩) . ويسمونه أخيراً " ما بعد الطبيعة " ، وليس المراد بالطبيعة هنا القوة التى
هى مبدأ الحركة والسكون ، بل يراد بها جملة الأشياء الحادثة عن المادة الجسمانية بما فيها

(١) المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٤٣٥ - ٤٤١ .

(٢) > > ج ٢ ، ص ٤٤١ - ٤٤٣ .

(٣) > > ج ٢ ، ص ٤٤٣ - ٤٤٦ .

(٤) > > ج ٢ ، ص ٤٤٧ - ٤٥١ .

(٥) > > ج ٢ ، ص ٤٥١ - ٤٥٥ .

(٦) > > ج ١ ، ص ١٠ - ١٢ .

(٧) > > ج ١ ، ص ٤ - ٦ .

(٨) > > ج ١ ، ص ١٧ - ١٨ .

(٩) > > ج ١ ، ص ١٥ .

من قوى وأعراض^(١) ، وربما يكون ابن سينا أميل إلى تعديل هذه التسمية وجعلها
” ما قبل الطبيعة “^(٢) .

وهو بهذا كله يشير إلى مشكلة تاريخية ، وإن لم يقف عندها طويلا ، ونمى بها هل
وضع أرسطو اسما لكاتبه الذى يعرف اليوم باسم ” الميتافيزيق “ ؟ ومن الثابت أنه أطلق
على المادة الواردة فيه اسم ” الفلسفة الأولى “ ، أما التسميات الأخرى فتأخرت عنه ،
” ككتاب الحروف “ ، أخذا بالرموز التى استعملها أرسطو للدلالة على مقالاته . وقد
عرفت هذه التسمية فى العالم العربى ، ورددها الفارابى ، ولكن لم يكن حظها هنا بأعظم
منه فى العالم اللاتينى . وأطلق عليه أيضا اسم ” الميتافيزيق “ ، وهى تسمية نجدها لأول
مرة عند نيقولا المشرقى ، وقد أخذها عن أندرونيقوس الذى لاحظ فيها الترتيب
المكانى لكتب أرسطو كما قرر الاسكندر الأفروديسى ، لا الدلالة الموضوعية للبحث كما
ذهب سيميلقوس^(٣) .

ويوم أن ترجم العرب هذه التسمية Μετὰ τὰ φυσικά خلطوا فيها ، فقالوا
” ما دون الطبيعة “ ، و ” ما فوق الطبيعة “^(٤) ، ثم عدلوا عنهما وقالوا ” ما بعد الطبيعة “ .
واستقر هذا الاسم رغم ما شاء ابن سينا أن يدخله عليه من تعديل ، وزاده استقرارا
استعمال ابن رشد له فى شروحه الطويلة والمختصرة .

ويعتبر الفارابى أول فلاسفة الإسلام الذين أبرزوا الجانب الأنطولوجى فى الدراسات
الميتافيزيقية ، معتمدا فى ذلك على أرسطو نفسه ، فإن مقالة اللام دراسة أنطولوجية واضحة .
وقد جراه ابن سينا ، وأطلق على الميتافيزيق عامة اسم ” الإلهيات “ ، وفى هذا الإطلاق ضرب
من التوسع والتغليب ، وبالتالى إهمال لأجزاء هامة من الفلسفة الأولى . وكأنما شاء

(١) المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢١ .

(٢) > > ، ج ١ ، ص ٢٢ .

(٣) Ross, Aristotle's Metaphysics, t. I, p. XXXII; Hamelin, ouvr. cit., p. 83.

(٤) ابن أبى أمية ، عيون الأنباء فى طبقات الأطباء ، كنزسيرج ١٨٨٤ ج ١ ، ص ٤٠٢ ؛ أحمد
فؤاد الأهوانى ، كتاب الكندي إلى المتعمم بأقواله فى الفلسفة الأولى ، القاهرة ١٩٤٨ ، ص ٥٧ — ٦١ .

ابن سينا وأستاذه أن يعارضا في غير جدوى "علم الكلام" الذى استسكت به الفرق والمدارس المعاصرة ، وآثرت المدارس الإسلامية المتأخرة "علم العقائد" أو "علم التوحيد"، أو "ما بعد الطبيعة" إن نحت منحنى فلسفيا خالصا .

لم يعرض ابن سينا مطلقا في "إلهياته" لنسبة "كتاب الميتافيزيقى" إلى أرسطو ، تلك النسبة التى كانت موضع أخذ وردد، لم يعرض لها لأنه لم يمن كثيرا بالأصول التاريخية، هذا إلى أنه لم يخامرهُ أى شك في صحتها .

٣ - الجوهر :

إذا كان موضوع الميتافيزيقى هو الموجود ، فإن الجوهر يعد من أهم أبوابها ، لأنه أساس الموجودات ، يوجد بنفسه ولا يقوّم بغيره . يقوّم العرض ولا يتقوّم به ، ويسبق الأعراض كلها في الوجود^(١) . والجواهر جسمية وغير جسمية ، والجوهر الجسماني ما كان ذا كفيات ثابتة ، أو ما أتم بصورة معينة^(٢) . والجواهر غير الجسمية إما جزء جسم كالمادة والصورة ، أو مفارقة للجسم مطلقا كالنفس والعقل^(٣) . وبقدر ما يتوسع ابن سينا هنا في الجواهر الجسمية وأجزاء الجسم ، يهمل تماما الجواهر المفارقة ، وكأنما يؤخرها إلى المقاتلين الثامنة والتاسعة حيث يعرض للبدأ الأول والعقول والنفس والفلكية .

ولسنا في حاجة أن نشير إلى أنه يردد أفكارا أرسطية ، وإن كان يهمل الجواهر الثانية التى يراها ألتصق بالمنطق منها بالميتافيزيقى . والواقع أن فكرة الجوهر عند أرسطو لا تخلو من تناقض ، فالجوهر الحقيقي عنده هو المفرد ، ما يُحس وما يُرى ، وما لا يوجد في موضوع بحال^(٤) . ثم هو في الوقت نفسه صورة مجردة صالحة لأن تصدق على موجودات أخرى ، وهذه الصورة أقرب ما يكون إلى المثل الأفلاطونية . وليس يسير أن نقول

(١) ابن سينا ، الإلهيات ، ج ١ ، ص ٥٧ - ٥٨ .

(٢) المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٦٠ - ٦٣ .

(٣) المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٦٠ .

(٤) Aristotle, Metaph. Z. 3.

بجوهر يكون تارة مفردا ، وأخرى صورة مجردة . وقد شاء ابن سينا أن يخرج من هذا المأزق بالتمويل على قسمة الجواهر إلى جسمية ومفارقة ، وطبيعة كل من النوعين تختلف عن الأخرى تمام الاختلاف ، وليس بينها من جامع إلا أن كلا منهما يقوم بنفسه ، وهذا جامع منطقي أكثر منه ميتافيزيقي . والجواهر المفارقة التي يعتد بها ابن سينا الاعداد كله تقربه من الأفلاطونية بقدر ما تبعده عن الأرسطية .

٤- المادة والصورة :

يتكون كل جوهر جسمى من مادة وصورة ، ولا يمكن أن توجد إحدهما بالفعل بمعزل عن الأخرى^(١) . ذلك لأن الوجود ثمرة تلاقيهما ، وما المادة إلا استعداد وتيؤ للقبول ووجود بالقوة ، والصورة تحصيل وتحقيق بالفعل^(٢) . وإذن لا وجود للمادة الجسمية إلا بوجود الصورة ، ولا وجود للصورة الجسمية إلا بوجود المادة^(٣) . فهما متلازمان ، وتوهم مادة جسمية بمعزل عن الصورة خروج بها من عالم الوجود الفعلي^(٤) . ومع هذا ليست المادة والصورة من مقولة المضاف بحيث لا يعقل أحدهما إلا بالقياس إلى الآخر ، إذ أنا نعزل كثيرا من الصور الجسمية ، ويمزطينا أن نثبت لها مادة^(٥) . غير أن الصور ليست كلها جسمية ، فهناك صور مفارقة للمادة لاتصل بها مطلقا^(٦) . والصورة المادية نفسها أقدم من وجود المادة الجسمية ، يمنحها ” واهب الصور “ ، فيتم الوجود^(٧) . ولا يسترسل ابن سينا في هذا هنا ، ملاحظا أنه سيعرض له على شكل أظهر في مواضع أخرى^(٨) .

(١) ابن سينا ، الإلهيات ، ج ١ ، ص ٧٢ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٧٤ .

(٣) » » ، ص ٧٩ .

(٤) » » ، ص ٧٧ .

(٥) » » ، ص ٨٠ .

(٦) » » ، ص ٨٧ — ٨٨ .

(٧) » » ، ص ٨٩ .

(٨) » » .

وهو بهذا يفترق على كل حال عن أرسطو ، فبينما يقول الأخير بالمادة والصورة ليفسر التغير في عالم قديم أزلي ، إذا بالأول يستخدم الفرض نفسه ليفسر الخلق الذي جاء به القرآن . وما الوجود إلا اتصال المادة بصورتها ، والعدم انفصالها عنها . والصور موجودة أزلا في العقل الفعال الذي يعطيها فيتحقق الكون ، ويسلبها فيحدث الفساد^(١) . وبذا نخرج من غموض المادة الأرسطية إلى هبولى وعناصر أزلية ، يشكلها ويصورها العقل الفعال على مقتضى الحكمة .

وكانت فكرة الخلق هذه من بين الأفكار التي قوبلت ابن سينا من فلسفة القرون الوسطى المسيحية ، لأنها ترمى إلى التوفيق بين الدين والفلسفة . ومع هذا لم ترض كثيرين في الشرق والغرب ، لأن هذا الخلق الأزلي يكاد يكون صوريا ، ولا يدع للبراءى المبدع مجالا . يمتد به .

وفي مقابلة ابن سينا بين المادة والصورة مقابلة واضحة ما أثار مشكلة مبدأ الفردية (Principe d'individuation) ، تلك المشكلة المدرسية الخالصة . هل أساس فردية الموجود وتشخصه مادته أو صورته ؟ لعل ابن سينا أميل — برغم مازعمه جيوم دوفرنى — إلى القول مع دونس اسكوت بأنه الصورة ، في حين أن القديس توماس يقول بالمادة . ومهما يكن من أمر فهذه المشكلة لم تستوقف فلاسفة الإسلام بقدر ما استوقفت فلاسفة الغرب .

٥ — القوة والفعل :

تطلق القوة على مقدرة الحيوان على الحركة وإحداث أفعال مختلفة ، وهى بهذا فاعلية . وتطلق أيضا على مدى تحمله ومقاومته إذا ما اشتد عليه العمل أو أصيب بأذى بحيث لا يتفاعل ، فهى انفعالية^(٢) . وفى كلتا الحالين قد تكون مجرد استعداد وتهوى ، فتصبح مبدأ تغير ووسيلة للانتقال من حال إلى أخرى^(٣) . والقوى نطقية تستلزم عقلا وتخيلا

(١) المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٤١٠ — ٤١٤ .

(٢) > > ج ١ ، ص ١٢٠ .

(٣) > > ج ١ ، ص ١٧١ .

كالمفكرة والمنخلة لدى الإنسان ، وفيه نظرية لا إرادة فيها ولا اختيار ، ومن أمثلتها الطبيعة التي تعتبر قوة بأوسع معنى^(١) . ومن القوى ما هو قريب ينتقل إلى الفعل فوراً ، وما هو بعيد يتم انتقاله في مرحلة طويلة^(٢) . ومنها ما هو بالطبع والفطرة ، ومنها ما يكتسب بالعادة والصناعة^(٣) .

ومن الفلاسفة من يزعم أن القوة لا توجد إلا متى وجد الفعل ، فالقاعدة ليس في جبلته أن يقوم ما لم يتم ، والخشب ليس من شأنه أن يصنع باباً ما لم يصنع . وهذا زعم خاطئ ، ومؤداه استحالة الوجود ، لأن كل حادث — قبل كونه — لابد أن يكون ممكن الوجود ، وإلا امتنع وجوده . وهذا الإمكان وجود بالقوة ، وتهيؤ للوجود بالفعل^(٤) . وفي شيء من التهمك يلاحظ ابن سينا أن هذا الزعم يؤدي بأصحابه إلى العمى ، لأنهم إن فقدوا الإبصار بالقة فلن يروا إلا مرة واحدة بالفعل ، ثم لا يرون بعدها شيئاً^(٥) .

وهو في هذا يناقش ، على نمو ما صنع أرسطو ، رجال المدرسة الميخارية ، وإن لم يصرح باسمهم ، وكل ما يشير إليه أنهم جماعة ناصروا أرسطو وناشوا بعده^(٦) . ثم يذكر اسماً غريباً هو "غاريقو"^(٧) ، وأغلب الظن أنه تعريب محرف لكلمة Μεγαριχοί وقع فيه المترجمون الأول ، فانا نجد الكلمة نفسها في النص العربي لترجمة "الميتافيزيقي" الذي خلق عليه ابن رشد^(٨) ، وكثيراً ما خلط هؤلاء المترجمون في الأسماء اليونانية حين عربوها .

والقوة والفعل متقابلان : الأولى نقص والثاني كمال ، وإذا كان العالم الأرضي يخاطله الشرف إلا لأنه عالم القوة . أما العالم السواوي فعالم الفعل الدائم ، ولا سبيل

(١) المصدر السابق ، ص ١٧٣ — ١٧٤ .

(٢) » » ، ص ١٧٥ .

(٣) » » ، ص ١٧٦ .

(٤) » » ، ص ١٧٨ — ١٨٢ .

(٥) » » ، ص ١٧٧ .

(٦) » » ، ص ١٧٦ .

(٧) » » .

(٨) ابن رشد ، تفسير ما بعد الطبيعة ، تحقيق بروج ، بيروت ١٩٥٢ ، ج ٢ ص ٢٢٢٤ .

للشر إليه^(١) . والفعل سابق على القوة عقلا لأنها تستلزمه في التصور ، وسابق طليها واقدا لأنها تستلزمه في الوجود ولا تحول بدونه . و باختصار ما هو بالفعل أزلى أبدى ، وما هو بالقوة حادث ولا بقاء له .

وواضح أن هذا الفصل يلتقي تمام الالتقاء مع مقالة Θ من "الميتافيزيقي" . ويبدو منه أن ابن سينا فهم فكرة القوة والفعل الأرسطية على وجهها ، وتبين أنها ترمى إلى الأخرى إلى تفسير التغير ، كفكرة المادة والصورة . والحديد فيها أنها تتفادى الطفرة والانتقال المفاجئ ، فالنيز عند ابن سينا وأرسطو يسير سيرا مطردا من طرف إلى آخر ، من مجرد استعداد إلى تحقق بالفعل ، والبناء لا يبنى إلا أن كان عنده استعداد للبناء ، والوجود ليس إلا خروجا من عالم القوة إلى عالم الفعل . غير أن ابن سينا يبرز الجانب العلوى لفكرة الفعل ، ويربطها أكثر من الفيلسوف اليوناني بعالم السموات ، عالم الأزلية والأبدية ، وهذا يتسق مع نظام الكون الذى تصوّره .

٦ - نظرية العلل :

وقف طليها ابن سينا مقالة بأكلمها ، وعرضها فى وضوح وترتيب ملحوظين . وإذا كان قد أخذ فيها عن أرسطو ، فإنه أضاف إليه مادة جديدة ، وفصل القول فيها بدرجة لا تلاحظ لدى المعلم الأول . ونحاسبها متحى يتفق مع الأهداف الرئيسية لمذهبه ، فبرزت لديه الفاعلية إلى جانب الصورية ، وطفنت النائية على الآلية .

وعنده أن العلل أربعة : عنصر أو مادة ، وصورة ، وفاعل ، وظاية . ويراد بالعنصرية أو المادية جزء من قوام الشيء هو ما يكون بالقوة ، وبالصورة جزء من قوام الشيء هو ما يكون بالفعل ، وبالفاعلية ما يفيد وجودا مباينا لذاته ، وبالظائية ما يحصل من أجلها وجود مباين لها^(٢) . ولا يمكن أن تكون العلل إلا أربعة ، لأن السبب إما أن يكون داخلا فى قوام المذهب وجزءا من وجوده ، أولا . فإن كان داخلا فى قوامه فهو ماحق وجوده بالقوة ،

(١) ابن سينا ، الإلهيات ، ج ١ ، ص ١٨٤ — ١٨٥ .

(٢) المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٢٥٧ .

أوتلك هي المبولى ، وما يحقق وجوده بالفعل ، وتلك هي الصورة . وإذا لم يكن داخلا في قوامه فهو إما من أجله يوجد السبب ، وتلك هي الغاية ، أو يكون له شأن في وجوده دون أن يكون داخلا في قوامه ، وتلك هي الفاعلية . وقد تعدّ هذه العلل نحسا ، على اعتبار أن العنصر من حيث هو مبولى تامة ، ومن حيث دخوله في موجود معين مبولى خاصة ، وهذا تكرار في الواقع ^(١) .

والعنصرية استعداد لقبول شيء كاستعداد اللوح للكتابة ، والخشب لأن يكون مريرا ، والآحاد لأن تكون عددا ^(٢) . وكل عنصر من حيث هو عنصر له القبول فقط ، وأما حصول الصورة فله من غيره ^(٣) . وانتقال العنصر من حال القوة قد يتم دون تركيب فيسمى موضوعا بالقياس إلى ما هو فيه ، أو بتركيب فيسمى أسطقسا ، وهو أصغر ما ينتهي إليه القاسم في القسمة ^(٤) .

ويقال صورة لكل ما يصلح أن يفعل ، وبهذا المعنى تشمل الجواهر المفارقة . ويقال أيضا على كل ما تتقوم به المادة وتكمل ، فتنشأ عنها الحركات والأعراض المختلفة . وتقال أخيرا على نوع الشيء وفصله وجنسه ^(٥) . وبذا استوعب ابن سينا مختلف المعاني التي ذهب إليها أرسطو في مدلول الصورة ، وجعلها تواجه نظريتي التغير والمعرفة ، بل وعالم الالامتغير .

والفاعل ما يفيد شيئا آخر وجودا ليس له من ذاته ، وليس بلام أن يكون مؤثرا بالفعل بل قد يكون مفعوله معدوما ، ثم يعرض له ما يصير معه فاعلا ^(٦) . وقد يظن أن الشيء إنما يحتاج إلى العلة الفاعلة في حدوثه ، فإن وجد استغنى عنها ، وإذن هي لمجرد الحدوث ولا بد لها أن تسبق المعلول ، ولا داعي لأن تصاحبه . وهذا ظن باطل ، لأن الوجود بعد الحدوث إن كان بالذات فلا يحتاج إلى علة خارجة عنها ، وإن كان بغير الذات فإنه

(١) المصدر السابق ، ص ٢٥٨ .

(٢) > > ، ص ٢٧٨ — ٢٧٩ .

(٣) > > ، ص ٢٨١ .

(٤) > > ، ص ٢٨٠ .

(٥) > > ، ص ٢٨٢ .

(٦) > > ، ص ٢٥٩ .

٧ يتحقق ولا يبقى إلا بالآلة التي أحدثته^(١) . وفي حديث ابن سينا عن الفاعلية ما يؤذن بأنه يستمسك بالآلية ، ولو في عالم الطبيعة على الأقل ، ولكنه لا يلبث أن يردّها إلى ظاينة مفرطة .

والغاية ما لأجله يكون الشيء ، وقد تكون في نفس الفاعل كالفرح بالغلبة ، أو خارجة عنه كمن يفعل شيئا ليرضى به غيره : ومن الغايات التشبه بشيء آخر ، والمتشبه به من حيث هو متشوق إليه غاية ، والتشبه نفسه غاية^(٢) . والآلة الغائية مسببة لوجود الملل الأخرى ، وهي سابقة عليها في الزمن والوجود ، فهي حلة الملل^(٣) . وإثباتا لهذا يستعرض ابن سينا الملل الأخرى حلة حلة ، محاولا ردها إلى الغائية^(٤) . وفي هذا ما يعمده من أرسطو الذي يرد الملل إلى الهيولى والصورة اللتين يتكون منهما الشيء ويعلم بهما ، والفاعل إنما يفعل على حسب صورته ، والغاية مرآسة أيضا في صورة المحرك يقصد إليها^(٥) . وطبيعي أن يعتد ابن سينا بالغائية اعتدادا أوضح من فيلسوف اليونان ، لأن عالمه كله يخضع للبدأ الأول غاية الغاية ، وهو أشبه ما يكون ” بمملكته غايات ” إن صح أن نستعمل هنا التعبير الكائن . والقول بالغائية لا ينفي الاتفاق أو الصدفة . لأن هذه غاية خفية وغير محددة^(٦) . ولا عبث في الكون مطلقا ، بل كل ما فيه يسير حسب نظام ثابت ، وتدرج حكمة أزلية^(٧) .

والملل الحقيقية موجودة مع معلولها ، أما المتقدمة عليه فهي طل بالعرض . والملل متناهية مهما تلاحقت ، بحيث تنتهي إلى حلة الملل التي هي حلة في ذاتها ، وليست معلولا لشيء آخر . والآلة الكالة هي التي تعطى الوجود وتبقى عليه ، ويسمى هذا ” إلهاما ” ،

(١) المصدر السابق ، ص ٢٦١ — ٢٦٢ .

(٢) > > ، ص ٢٨٣ .

(٣) > > ، ص ٢٩٢ — ٢٩٣ .

(٤) > > ، ص ٢٩٤ — ٢٩٨ .

(٥) Aristotle, *Met.* Δ, 88 ; *Phys.* II, 8, 199 a.

(٦) ابن سينا ، الإلهيات ، ج ٢ ، ص ٢٨٤ .

(٧) المصدر السابق ، ص ٢٨٩ — ٢٩٠ .

لأنه "أيس" بعد "ليس" مطلق^(١). وقد يطلق الإبداع على معان أخرى ، وأوضحها الخلق ابتداء من غير مادة سابقة ، وأسمى صورته ما لم يكن بعلّة متوسطة ، وإنما يصدر عن العلة الأولى مباشرة^(٢). وهنا تظهر ناحية يميز بها ابن سينا ، وهى حرصه على دقة المصطلحات الفلسفية ، فيحدد معنى الإبداع ، ويلجأ إلى لفظين جديدين يحرص عليهما ويعتبرهما ، ويستعملهما للدلالة على الوجود والعدم ، وهما "الأيس والليس". وقد استلفتنا نظر الخليل بن أحمد اللغوى المشهور من قبل ، وهو ذو نزعة فلسفية معروفة^(٣).

وتعتبر العلل الأربعة مبادئ للعلوم عامة ، وإن لم تتوفر فيها بنسبة واحدة . فهى على اختلافها من أسس العلم الطبيعى ، والعلل المادية والصورية دئامة العلم الرياضى ، وعلى الفاعلية والغائية يقوم العلم الإلهى^(٤).

٧ - المبدأ الأول :

سبق لنا أن أشرنا إلى أن العلل متناهية ، تنتهى عند علة أولى هى علة العلل ومبدأ الكل ، وليست معلولة لشيء آخر . وتسمى العلة الثامة ، لأن جميع الأشياء توجد من أجلها، وهى لا توجد من أجل شيء^(٥). فالمبدأ الأول واجب الوجود بذاته، وما عداه ممكن يستمد الوجود منه ، هو مبدأ لأنه يصدر عنه كل شيء ، وأول لأنه سابق أزلا على كل وجود^(٦). وهو تام الوجود ، لأنه واجب الوجود بذاته ، ولذاته ، وكل وجود فائض من وجوده^(٧).

(١) المصدر السابق ، ص ٢٦٥ - ٢٦٦ .

(٢) > > ، ص ٢٦٧ .

(٣) الفيروز ابدى ، القاموس المحيط ، القاهرة ١٣٤٤ هـ ، ج ٢ ص ١٥٠ .

(٤) ابن سينا ، الإلهيات ، ج ٢ ، ص ٢٩٨ - ٣٠٠ .

(٥) المصدر السابق ، ص ٣٢٧ - ٣٤١ .

(٦) > > ، ص ٣٤٢ - ٣٤٣ .

(٧) > > ، ص ٣٥٥ .

والمبدأ الأول واحد من جميع الوجوه، واحد في ذاته ، واحد في صفاته . فلا شريك له ، ولا نذ ، ولا ضد . برئ من المادة وعلاقاتها ، فلا كمّ له ، ولا كيف ، ولا أين ، ولا متى . وإذن لا جنس له ، ولا فصل ، ولا نوع ، ولا حد ، ولا ماهية . ولا برهان عليه أيضا ، لأنه برهان نفسه ، وبرهان كل شيء سواه . ويمكن أن يقال إنه جوهر ، بل هو الجوهر الحق في الواقع ، إذ لا يوجد في موضوع بحال ، ولكن الأولى ألا يطلق عليه هذا اللفظ ^(١) .

وهو خير محض ، لأنه وجود تام ، والوجود خير دائماً ، ومصدر الخيرات والكمالات كلها ^(٢) . مبرأ من كل عيب ونقص ، فهو جمال وكمال وبهاء ، بل هو غاية في كل ذلك ، ومصدر الكمال والبهاء في كل شيء ^(٣) . هو الحق المطلق الذي لا يرقى إليه أى شك ، والاعتقاد بوجوده جازم صادق ^(٤) . يعشق ذاته التي هي مبدأ كل نظام ، فهو عاشق دائم شرق في آن واحد ، إلا أن عشقه لا حركة فيه ولا انفعال ^(٥) .

وأخيرا هو عقل محض يعقل ذاته ، فهو عاقل ومعقول ، وليس في ذلك تعدد ألبة لأنه ينصب على شيء واحد ^(٦) . وهو في عقله لذاته يعقل أنه مبدأ كل شيء ، فيعقل الموجودات جميعها على نحو كلي لا تشوبه شائبة التغير ولا يختلط بالزمان ^(٧) . وكثرة المعقولات لا تؤدي إلى كثرة في ذاته ، لأن تكررها إنما يتم بعد انفصالها عنه ^(٨) . يعقل الأسباب فيعقل مسبباتها ، وبذا يحيط علمه بكل شيء ، ” لا يعزب عنه مثقال ذرة في السموات ولا في الأرض “ ^(٩) .

(١) المصدر السابق ، ص ٣٤٤ — ٣٥٤ .

(٢) د ، د ، ص ٣٥٦ .

(٣) د ، د ، ص ٣٥٦ ، ٣٦٨ — ٣٦٩ .

(٤) د ، د ، ص ٣٥٦ .

(٥) د ، د ، ص ٣٦٣ .

(٦) د ، د ، ص ٣٥٧ .

(٧) د ، د ، ص ٣٥٩ .

(٨) د ، د ، ص ٣٥٩ ، ٣٦٠ — ٣٦٢ .

(٩) د ، د ، ص ٣٥٩ .

هذه هي فكرة الألوهية عند ابن سينا ، وتقوم على أساسين واضحين هما التوحيد والتزيه ، فلتلق دون نزاع مع العقيدة الإسلامية . وفيها عناصر أرسطية ظاهرة ، فالمبدأ الأول عند ابن سينا ، كالحرك الأول عند أرسطو ، ليس جسما بحال ، لأنه فـل دـام ، والمادة ليست إلا قوة . وهو أيضا عقل يعقل نفسه ، وهنا نجد لدى الفيلسوفين ألفاظا وعبارات تكاد تتكرر بنفسها . إلا أن فيلسوف الإسلام لا يلبث أن يتبعد عن فيلسوف اليونان ، ليقترب من عقيدته على نحو ما صورها معاصروه ومن سبقوه من فلاسفة ومتكلمين . فيرى أن المبدأ الأول واجب الوجود بذاته ، وليست بنا حاجة إلى البرهنة على وجوده ، وبذا يسلم من برهان الحركة المضنى الذى عوّل عليه أرسطو فى الجزء اثنامن من ”الصواع الطبيعى“ ، وعاد إليه فى ”ما بعد الطبيعة“ . ويحاول على نحو ما صنع ثامسطيوس من قبل ، فى شرحه ”لقالة اللام“ ، أن يبسط علم الله ويخرج به عن دائرة ذاته ، لأنه ، وهو يعقل ذاته ، يعقل عن طريقها كل شيء^(١) . وهذا ما لم يقصد إليه أرسطو الذى حرص على أن يعزل إلهه عن عالم التغير والمادة عزلا يكاد يكون تاما^(٢) . على أن هذا التأويل لا يرضى المتكلمين ، وخاصة الغزالي الذى حمل على الفلاسفة حملة عنيفة ، لأنهم قصرُوا علم الله على الكليات ، وهو الذى يحيط بكل شيء . وكأنما كان ابن سينا يتوقع هذه الحملة ، لذا شاء أن يستخلص من العلم بالكليات علما بالجزئيات . ذلك لأن الأول يعلم الأسباب ، ويعلم ضرورة ما يترتب عليها ، فيكون مدركا لـلا مور الجزئية من حيث هي كلية^(٣) . ولكن هل يسمى هذا علما بالجزئيات حقيقة ؟

٨ — الصدور :

لا يقف ابن سينا عند المحرك الذى يحرك دون أن يتحرك ، ويقصد إلى إثبات أن الله حلة فاعلة لا مجرد غاية وهدف ، فيقول بالصدور لبين الصلة بين الله والعالم ، ويفسر الخلق والإبداع . وما دام واجب الوجود عقلا محضا ، فهو يعقل ذاته ، ويعقل ضرورة

(١) عبد الرحمن بدوى ، أرسطو عند العرب ، ج ١ ، ” من شرح ثامسطيوس لحرف اللام “ ،

ص ٢٠ .

(٢) Ross, Aristotle, London 1930, p. 183.

(٣) ابن سينا ، الإلهيات ، ج ٢ ، ص ٣٦٠ .

صدور الكل منه ، فتعقله طلة للوجود ، وأول موجود صدر عنه هو العقل الأول ، وهو ممكن بذاته ، واجب الوجود بغيره . ولا يمكن أن يصدر عنه إلا جوهر مفارق واحد ، لأنه هو نفسه واحد من كل الجهات . وعند العقل الأول تبدأ الكثرة : فتعقله لواجب الوجود يصدر عنه العقل الثانى ، وبتعقله لذاته من ناحية أنه واجب الوجود بغيره تفيض عنه نفس فلكية ، ومن ناحية أنه ممكن الوجود يفيض عنه الفلك الأقصى . وهكذا حتى نصل إلى العقل العاشر ، أو العقل الفعال الذى يدبر عالم الأرض . وتصدر عنه الميولى الأولى وصورها المختلفة ، بما فيها النفوس البشرية ، ولذا سمي ”واهب الصور“^(١) .

وإنما كانت العقول عشرة تبعا لعدد الأنلاك ، على حسب ما قرره بطليموس فى كتاب ”المجسطى“ . حقا إن أرسطو يصعد بها إلى نحو ٥٥٥ ، ولكن النظريات الفلكية التى جاءت بعده أدق وأضبط^(٢) . فهناك عشرة عقول ، منها تسعة لعالم السموات وواحد لعالم الأرض ، وإلى جانبها تسع نفوس فلكية . وهذه العقول تفسر الحركة والتنير ، كما تفسر الوجود والصلة بين الله والعالم . فهى مصدر حركة الأنلاك ، لأنها قوة غير متناهية . وإذا كان لكل فلك نفس خاصة به ، فلأنما تستمد قوتها من عقل الفلك نفسه^(٣) . ونستطيع بهذا أن نفسر عبارات وردت على لسان المعلم الأول ، وفيها ما يؤذن بالتناقض ، وهى ”أن الفلك متحرك بطبيعته“ ، أو ”أنه متحرك بالنفس“ ، أو ”أنه متحرك بقوة غير متناهية“^(٤) . وتحرك العقول والنفوس الفلكية بعامل الشوق والتشبه بالأنسى . وبما أنها كلها تشق واجب الوجود ، فالحركة والتنير مردهما فى آخر الأمر إليه^(٥) .

والعالم مخلوق من عدم ، ولكنه قديم ، ”كان الله وخلق“ ، لا أنه ”كان ثم خلق“ . لأن القول بحدوث العالم ، على نحو ما تصوره ”أحداث المتفلسفة الإسلامية“ ، يؤذن بطروء التغير على الله ، وهذا محال^(٦) . ويظهر أن ابن سينا يشير هنا إلى بعض معاصريه ،

(١) المصدر السابق ، ص ٤٠٢ — ٤٠٨ .

(٢) > > ص ٤٠٠

(٣) > > ص ٣٨٦ — ٣٩٤ .

(٤) > > ص ٣٩٢ .

(٥) > > ص ٣٩٣ .

(٦) > > ص ٣٧٦ — ٣٨٠ .

أمثال أبي القاسم الكرماني^(١) ، وينتمهم ” بالمعطنة“ ، لأن قولهم بحدوث العالم يؤدى إلى تعطيل وجود واجب الوجود قبل أن يوجد العالم^(٢) . فالله ملة فاعلة خلافة ، خلقت العالم قبل الزمان ، وبقي متوقفا عليها إلى النهاية .

والقول بخلق العالم يلتقى مع تعاليم الإسلام ، بقدر ما يعتمد عن الأرسطية ، ولا سيما وهو على ذلك النحو من الصدور الذى يرجع إلى أصل أفلوطينى واضح . غير أن هذا الخلق يكاد يكون صوريا ، لأنه لا يدع مجالاً للحرية والاختيار ، ويخضع الخلاق جل شأنه للضرورة ونظام الكون العام . وبذا لا يرضى المعتزلة ولا الأشاعرة الذين يرون أن الله حر ، يخلق أو لا يخلق كما يشاء ، ” إنما أمره إذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون“ . وابن سينا الحريص على التوحيد يقدح على العقول المفارقة صفات تكاد تختلط بها مع واجب الوجود ، وتنتهى إلى تعدد لم يرد . والواقع أن العقول العشرة نظرية متفانة ، وهى فى أساسها فلكية طبيعية ، وازدادت تهاافتها باستخدامها فى الإلهيات . وقد انقضى الزمن الذى كانت نفمر فيه حركات الأفلاك تفسيراً غيبياً أسطوريا ، بعد أن اكتشف نيوتن قانون الجذب العام .

٩ — العناية :

فى الكون آيات عجبية وحكم باهرة لا يمكن أن تصدر اتفاقاً ، وإنما جاءت وليدة تدبير محكم ونظام دقيق ، وهذا ما نسميه العناية . ويراد بها علم الله الأزلى بنظام الخسیر والكمال ، وصدور العالم عنه وفق ذلك وعلى أكل وجه ممكن^(٣) ، ولكن هل معنى هذا ألا سبيل للشر إلى هذا العالم ؟ استمسك بهذا قوم ، وأنكره آخرون .

ولا يجد ابن سينا بدا من التسليم بوجود الشر ، وكيف لا وهو يراه بعينه ، ويسمعه بأذنه . ويذهب إلى أن الشرور متنوعة : فمنها الأمراض والآلام ، ومنها الذنوب والمعاصى ،

(١) عهد ثابت الفندى ، الكتاب الذهبى لهرمان الألفى لذكرى ابن سينا ، القاهرة ١٩٥٢ ،

ص ٢٠٤ .

(٢) ابن سينا ، الإلهيات ، ج ٢ ، ص ٣٨٠ .

(٣) المصدر السابق ، ص ٤١٤ — ٤١٥ .

ومنها القحط والجذب^(١) . وكـم ذكرنا هذا بتلك القسمة الثلاثية التي قال بها لـبـتـر بعـده
بـخـوسـبة قـرون ، وتقوم على تقسيم الشرور إلى ثلاثة أقسام : طبيعية ، وأخلاقية ،
وميتافيزيقية^(٢) .

وإذا كان الشر موجودا ، فكيف نوثق بينه وبين عناية الله وخيرية العالم ؟ هذا
ما أجهد ابن سينا نفسه في توضيحه ، ملاحظا أن هذه الشرور لا تتنافى مع العناية في شيء .
ذلك لأنها طفيفة وجزئية ، فلا توجد إلا فيما تحت فلك القمر ، أما عالم السموات فغير
كله ، ولا جدال في أن عالم الأرض أصغر بكثير من عالم السماء . على أن الشرور الأرضية
نفسها محدودة ، فهي لا تصيب إلا أشخاصا وفي أوقات معينة ، في حين أن الأنواع محفوظة
والفرد لا أهمية له بجانب النوع^(٣) . وهناك شرور ظاهرة ، أو إن شئت نسبية ، ليست
شرا في ذاتها ، كالجمل بالفلسفة أو المهندس يكون شرا بالنسبة لأناس ، ولا ضير فيه على
آخرين^(٤) ، وكذلك تكون شرا إن أحرقت الناسك الفقير ، وخيرا إن ساعدت على نضج
الطعام^(٥) . وهناك شرور صغيرة توصل إلى خير محقق ، وتقي من شر أعظم ، وكثيرا
ما تحدثوا عن أخف الضررين وأهون الشرين ، دون أن يتعارض هذا مع كمال الكون
وصلاحه^(٦) . ووجود هذه الشرور لا يعني أنها غير مرادة ، فإن الحكمة فيها واضحة والمصلحة
منها ظاهرة ، ولا غضاضة مطلقا من دخول الشر في القضاء الإلهي^(٧) . ولن يحول دخوله
دون القول بخيرية العالم ، لأن أكثريته في جانب الخير ، وليس في الإمكان أبدع مما
كان^(٨) .

(١) المصدر السابق ، ص ٤١٥ .

(٢) Leibnitz, Théodicée, I partie, 21 .

(٣) ابن سينا ، الإلهيات ، ج ٢ ، ص ٤١٧ .

(٤) المصدر السابق .

(٥) » » ، ص ٤٢٠ .

(٦) » » ، ص ٤١٨ .

(٧) » » ، ص ٤٢١ .

(٨) » » ، ص ٤٢٠ ؛ جيل صليا ، الكتاب الذهبي ، ص ١٩٠ — ١٩٩ .

نستطيع إذن أن نعد ابن سينا بين المتفائلين ، أمثال سقراط وأفلاطون والرواقين من القدامى أو لينتروثولير من المحدثين . وقد ناشى في جولم تفقد فيه مشكلة الصلاح والأصلح كل ما كان لها من صدى ، بعد أن ردها المعتلة في -اس وقوة قبله بنحو قرن أو يزيد . واتصل بالفتنوصية المزدكية والمناوية التي جعلت من الخير والشر مبدأين أساسيين لفلسفتها وعقيدها . ومع هذا يأبى ابن سينا إلا أن يربط نظريته في العناية بأرسطو والمشائية ، وكأنه يخوفى ذلك منحنى الاسكندر الأفروديسى الذى عزّ عليه أن تكون هذه النظرية من صنع الرواقين وحدهم . حقا إن المعلم الأول حرص على أن يخضع الـكون لشيء من النظام والغاية ، وردد أن الله والطبيعة لا يعملان شيئا عبثا ، ولكن فكرة الألوهية عنده لا تتسع لمعنى العناية .

ومهما يكن من أمر فإن سينا يردّ - كليبتز - الخير والشر إلى الله ، ولا يرى في صدور الشر عنه نقصا ، لأن ما هو شر في ذاته خير بالنسبة بالجملة العالم . ولكن أليس في هذا تحديد لقدرة البارئ جل شأنه ؟ يظهر أن القائلين بنظرية الصدور فاتهم جميعا أن يعضوا القدرة الإلهية في مكانها اللائق بها . ومن جهة أخرى ، أما كان في الإمكان أن يخلق العالم ولا ضرور فيه ؟ يضع ابن سينا هذا السؤال ، ولا يجد جوابا عليه إلا أن النظام الأكمل للكون يقتضى وجود هذه الشرور^(١) .

(د) الإلهيات في العالم العربى

سبق لنا أن عرضنا لأثر كتاب " الشفاء " في العالم العربى ، وبينّا أنه كان دعامة قوية من دعائم الفكر الإسلامى العلمى والفلسفى منذ القرن الخامس إلى القرن الرابع عشر للهجرة^(٢) . وإذا وقفنا عند " الإلهيات " خاصة ، وجدنا أنه كان من أشد أقسامه تأثيرا ، لأنه يدور حول مشاكل شغلت الأذهان وكانت أساس البحث فيما سمي بعلوم المعقول .

(١) ابن سينا ، الإلهيات ، ص ٤٢٢ .

(٢) ابرهيم مذكور ، المدخل ، القاهرة ١٩٥٢ ، مقدمة ، ص (٢٨) .

ففى حياة ابن سينا كان تلاميذه يتذاكرونه ، وفى مقدمتهم الجوزجاني وبهمنيار ، وتابعهم فى ذلك تلاميذهم كاللوكرى والفيلاني من رجال القرن الخامس الهجرى ، والمرخسى والنيسابورى من رجال القرن السادس^(١) . وهنا تتصل السلسلة بنصير الدين الطومى الذى يعد تلميذا مخلصا لابن سينا ، وإن تأخر عنه بنحو قرنين ونصف ، وقد وقف من ”إلهياته“ موقف الشارح والمدافع .

وإلى جانب هؤلاء نجد مفكرين عظمين من مفكرى الإسلام فى القرن الخامس للهجرة تماصرا وتلاقيا فى كثير فى اتجاهاتهما ، ونعنى بهما الغزالي والشهرستاني ، قرأ ”الإلهيات“ وألما به إلما ما دققا ، وأدركا ما فيه من مواطن الضعف . ويكاد الغزالي يركّز حمله على الفلاسفة — فى شخص ابن سينا خاصة — حول الباري وصفاته وصلته بخلقاته ، فلا يرتضى فكرة الألوهية على نحو ما صوّروها ، وينكر نظرية الصدور وقدم العالم^(٢) . والشهرستاني ، حين يفصل القول فى حدوث العالم واستحالة قدمه ، يحكى على لسان ابن سينا آراء استمد أهلها من ”الإلهيات“^(٣) . ويبحث ابن رشد فى القرن السادس ، فيختم سلسلة كبار الفلاسفة الإسلاميين ، وفى ”تفسيره لما بعد الطبيعة“ يرجع لابن سينا رجوعه إلى المسائين الآخرين ، ويعرض آراءه المختلفة^(٤) .

وفى العصور الأخيرة ، يمكننا أن نشير إلى النسفى والإيجى والتفتازانى الذين كانت مؤلفاتهم عمدة البحث النظرى ، وقد أخذوا بدورهم عن ”الإلهيات“ ، وتأثروا به كثيرا . وإذا كانت الدراسات الكلامية هدف هؤلاء جميعا ، فلا غرابة فى أن يرجعوا إلى كتاب ابن سينا وهو فى صميم العلم الإلهى ، مؤيدين كانوا أو معارضين ، وفى فلسفتهم الدينية صدق واضح له .

(١) محمود الخضيرى ، الكتاب الذهبى ، ص ٥٣ — ٥٩ .

(٢) الغزالي ، تهافت الفلاسفة ، بيروت ١٩٢٧ ، ص ٢٣ — ٧٨ ، ٧٩ — ١٣٢ .

(٣) الشهرستاني ، نهاية الاقدام ، لندن ١٩٣٤ ، ص ٢٥ — ٢٩ ، ٣٣ — ٣٥ .

٢٢٤ — ٢٢٥ .

(٤) ابن رشد ، تفسير ما بعد الطبيعة ، ج ٣ ، ص ١٤٩٨ .

(ه) الإلهيات في العالم اللاتيني^(١)

لم يقف أثر هذا الكتاب عند الشرق ، بل امتد إلى الغرب ، وكان في مقدمة أجزاء " الشفاء " التي عني الغريون بترجمتها . وقد عرضنا من قبل لهذه الترجمة ، وأشرنا إلى أن طليطة كانت مقرها الأول ، وأنها بدأت في تاريخ مبكر ، في الربع الأخير من القرن الثاني عشر . وعُزِلَ فيها على الأسبانية الدارجة ، القشتالية ، فكان يترجم من العربية إليها ، ومنها إلى اللاتينية تحت إشراف جند ساليونوس ورعايته^(٢) .

وما إن ترجم كتاب " الإلهيات " ، أو " الميتافيزيقى " كما كانوا يسمونه ، إلى اللاتينية حتى أخذ في نسخه والمسارة إلى اقتناؤه ، وانتشر في الأوساط الثقافية الأوروبية المختلفة ، كمونبله ، وباريس ، وأكسفورد ، وكولونى . وعنى مفكر الغرب بدرسه وتفهمه ، لأنه يشرح أرسطو ويكمله ، وينقحه خاصة من الناحية الدينية ، ويلتقى مع آراء ألفوها من قبل لدى القديس أوغسطين ، ويواجه مشاكل كانوا يبحثون عن حلها . ونستطيع أن نقول إن فلسفة ابن سينا مثلت في الغرب بجزءين من أجزاء " الشفاء " ، هما " كتاب النفس " و " الإلهيات " ، وقد وصلا في القرن الثالث عشر إلى منزلة لم يسم إليها أى جزء آخر ، بل ولا أى كتاب فلسفى عربى .

وكان أثر " الإلهيات " عميقا إلى حد أنه كان كثير الورد على الأقلام ، واستخدمت بكثرة بعض تعبيراته وتعاريفه . ووضعت كتب اعتمد فيها على كثير من نصوصه ، ومن أخصها " De fluxu ontis " ، ذلك الكتاب المنحول الذى يأخذ عن ابن سينا دون أن يصرح دائما باسمه^(٣) . وأثار كتاب " الإلهيات " حركة فكرية اشتد فيها الأخذ والرد وهى ما سميت بالأوغسطينية السينوية أو مذهب ابن سينا اللاتينى^(٤) .

(١) مؤلفا في هذا على بحث مستفيض للأب فنواى لم يتسع له المجال هنا ، وعنوانه :

• L'Influence de la Métaphysique d'Avicenne dans l'Occident latin ، وسينشر قريباً .

(٢) ابرهم مذكور ، المدخل ، مقدمة ، ص (٣١) — (٣٢) .

(٣) Edité par R. de Vaux dans , Notes et textes sur l'avicennisme latin

R. de Vaux, l'avicennisme latin, Paris 1934. (٤)

وتأثر به مؤيدوه ومعارضوه على السواء ، ويكفى أن نشير إلى مثليْن اثنين : روبريكون ،
والقديس توماس الأكويني .

فأما الأول فن أعرِف مفكرى القرن الثالث عشر بحياة ابن سينا ومؤلفاته ، وكان
معجبا به الإعجاب كله إلى حد أنه كان يعدّه خير شارح لأرسطو والمثل الحق للفكر
العربي^(١) . ورافقه من ” الإلهيات “ أنه يقول بالبعث والسعادة الأخروية ، ويسلم
بالملائكة . وشاء أن يطلق على البابا لقب ” خليفة الله فى أرضه “^(٢) ، على نحو ما صورت
المقالة العاشرة من ” الإلهيات “ الخليفة فى الإسلام^(٣) .

وأما الثانى فيظهر أنه كان سينويا فى البداية ، ثم تحوّل إلى معارض فيما بعد ، ونقد
القديس أوغسطين لا شئ إلا لأن فى آرائه شها وصلّة بالأراء السينوية^(٤) . ومع هذا
كان يتحدث عن ابن سينا دائماً باحترام وتقدير ، فلم يقل عنه قط ما قال عن ابن رشد من
أنه كان مشوها للحقائق . وأخذ عنه أشياء مختلفة ، بنصّها أو بشئ من التعديل ، كالقول
بالصور الجسميّة ، وقسمة الشرور إلى أنواع ثلاثة ، وأن الله لا جنس له ، وأن وجوده وذاته
شئ واحد ، وأنه واجب الوجود بذاته . ويكاد يدور نقده حول المسائل التى تتعارض
مع التعاليم الدينيّة ، كالعلم الإلهى وقصره على الكليات ، ونظرية الصدور وتعارضها
مع قدرة الله وحرية الفرد . وهنا يلتقى القديس توماس فى الغرب بحجة الإسلام الغزالي
فى الشرق ، ويردد اعتراضات شبيهة بما ورد فى ” تهافت الفلاسفة “ .

وما إن جاء القرن الرابع عشر حتى بدأ المذهب الرشدى يطفى على المذهب السينوى ،
ولكن لم يخف صوت ابن سينا على كل حال ، وبقي يردد فى هذا القرن والقرنين التالين .
وقد قيل باتصال تاريخى ، أو فكرى على الأقل ، بين بعض النظريات السينوية ونظريات
لديكارط وبسكال . ومنذ القرن الماضى عنى أتباع القديس توماس بالبحث عن مصادر

R. du Vaux *Notes et textes* p. 68. (١)

” ” ” op. cit. (٢)

ابن سينا ، الإلهيات ، ج ٢ ، ص ٤٠١ — ٤٠٤ . (٣)

E. Gilson, *Pourquoi St. Thomas a critiqué St. Augustin*, Archives, tome I, Paris (٤)

تفكيره لدى ابن سينا ، إلى جانب عناية المستشرقين بالفيلسوف الإسلامى . وكان العبد الأئلى لذكراه فرصة مواتية لإثارة مشاكل ودراسات مختلفة حوله فى الغرب لا تقل عما أثير فى الشرق ، وكان ” للإلهيات “ من تلك الدراسات حظ أوفر .



فى كل هذا ما يشهد بأن ” الإلهيات “ كتاب ذو غاية وأثر وتاريخ . فأما غايته فهى التوفيق بين الفلسفة والدين ، ولتحقيق ذلك وضع ابن سينا مبادئ لم يتكرها جيمعا ، ولكنه عرف كيف ينسّقها ويلائم بينها ، بحيث أضحّت فى ثوبها الجديد من صنعه وتأليفه . وقدر لها أن تبقى دعائم للفلسفة الإلهية عدة قرون .

وأما أثره فيرجع إلى أنه كتب بلغة عصره وروحه ، فصادف هوى وسدّ حاجة ، ونفذ إلى المدارس المختلفة المؤيدة والمعارضة . ففى الشرق نجد الغزالى يأخذ عنه فى الوقت الذى يحمل عليه حملة قاسية ، وفى الغرب لم تمنع معارضة القديس توماس له من أن يتأثر به . ولم يقف أثره عند المدارس الإسلامية والمسيحية ، بل امتد إلى المدارس اليهودية ، وكان بعض مفكرى اليهود فى القرون الوسطى منه بمثابة التلاميذ والأتباع .

وأما تاريخه فيصعد إلى أئمتنا فى أوجها الفكرى ، ويمر بالاسكندرية ، ويتهى إلى بغداد . ثم ينتقل إلى طليطلة ، ومنها إلى باريس وأكسفورد ، وله أصداء فى التفكير المعاصر . يصدر عن ” ميتا فزيق “ أرسطو أولا ، ولكنه يعدّلها وينقّحها فى ضوء ما جاء به الشراح المتأخرون ، وما أملت عليه بيئته وعقيدته . واستطاع بهذا أن يتأخى مع فلسفات دينية مختلفة شرقية وغربية . قد يكون فى اقترانه بأرسطو ما ساعد على ذبوعه وامتداد أثره ، ولكنه استطاع بنفسه أن يبعث فى الغرب إبان القرن الثالث عشر مذهبا سينويا اقترّب من أوغسطين وأفلاطون بقدر ما ابتعد عن أرسطو والمشائية . ولا يزال الباحثون يكشفون فيه عن نواح تربطه بمثل ديكارت ، أو تقربه من مثل برجسون ، ويأبى مفكرو القوقاز اليوم إلا أن يعقدوا نسبا بينه وبين المادية الجدلية .



ونحن على يقين من أن نشر كتاب ” الإلهيات “ سينذى هذه الدراسات المتصلة . وقد عكف على تحقيقه أربعة من أصدقاء ابن سينا ودارسيه ، وهم الأّب جورج شحاته

فنواتى ، والأساتذة محمد يوسف موسى ، وسليمان دنيا ، وسعيد زايد . وقد قضوا فى ذلك
عدة سنوات ، وهؤلوا على طائفة غنارة من المخطوطات . وكَم كانوا يودون أن يكون
بين أيديهم نص محقق لترجمة " الإلهيات " اللاتينية ، ولكن أبطأ الزمن بعض الشيء
بالآنسة دالفرنى التى اضطامت بذلك . ولم يسمعهم إلا أن يلجئوا لنسخة من تلك النسخ
المأخوذة عن طبعة البندقية H ، التى عزّل عليها الأستاذ محمود الخضيرى فيما عرض من
فهرس للصطلحات (١) . وإنى إذ أقدم ثمرة مجهودهم الطويل ، أحرص على أن أمجّل
لهم خالص الشكر والتقدير .

ابراهيم مذكور

المخطوطات التي قام عليها التحقيق

- (١) الشفاء طبعة طهران ، ورمزه ط
- (٢) هامش طبعة طهران ، » طا
- (٣) بغيث (الأزهر) ٣٣١ ورمزه ب
- (٤) بغيث (هامش) » بيج
- (٥) دار الكتب المصرية ١٤٤ » ج
- (٦) » » » ٨٩٤ » د
- (٧) » » » ٨٢٦ » ص
- (٨) المتحف البريطاني ٧٥٠٠ » م

وجميع المخطوطات قد وصفت عند تحقيق مدخل الشفاء لابن سينا ، مدا
مخطوط (ج) ومخطوط (ص) ، وما هو وصفهما :

فأما ج فهو : ١٤٤ حكمة

٢٠ × ١١ سم

المكتوب $١٢\frac{1}{4} \times ٥\frac{1}{4}$ سم

خط فارسي جيد منقط غير مضبوط

١٧ سطرا بالصفحة

هوامش في كثير من الصفحات

حلية مذهبة ومنقوشة في أول صفحة ، وتحته البسملة بالحبر الأحمر .
ونصر الصفحة الأولى على بالذهب والنقوش ، وعبود بالذهب .

وأوله : الفن الثالث عشر من كتاب الشفاء تصنيف الشيخ الرئيس ،
المقالة الأولى ، فصل في ابتداء طلب موضوع العلم "الفلسفة الأولى" لتبين لانيته
في العلوم وإذا

وآخره :

..... الحكمة النظرية فقد سعد، ومن فاز مع ذلك بالخواص النبوية فيكاد
أن يصير ربا إنسانياً ، أو كاد أن تحل عبادته بعد الله ، وكاد أن يفوض إليه
أمور عباد الله ، وهو سلطان العالم الأرضي وخليفة الله فيه .

تم بحث الالهى من حجاب الشفاء

والحمد لله

رب العالمين

كاتبه الببد الضعيف الجاني ابن

شمس الدين عماد الدين محمود

الكرمانى

فى سنة ٦٨٤

وأما ص فهر ٨٢٦ فلسفة

$\frac{1}{4} \times 21 \times 12$ سم حجم الكتاب

$14 \times 5 \frac{1}{4}$ سم = المساحة المكتوبة

١٥٧ ورقة

خط نسخى جميل منقط غير مضبوط

٢١ سطرًا بالصفحة

هوامش عديدة بخط فارسى (فى بعض الصفحات) .

أرقام الفصول مكتوبة بالحبر الأحمر .

أوله : الفن الثالث عشر من كتاب الشفاء عشر مقولات

المقالة الأولى فصل فى ابتداء طلب موضوع الفلسفة الأولى ، لتبين لانيته
فى العلوم لاذ

وآخره : ... فقد سَعِدَ ، ومن فاز مع ذلك بالخواص النبوية كاد أن
يصير بها ربا إنسانيا ، وكاد أن تحل عبادته بعد الله تعالى وهو السلطان العالم
في الأرض وخليفة الله فيه

تم بالخير وقع الفراغ من مشقة كتابته
يوم الأربعاء خامس عشر من شهر
شوال سنة اربع وثمانين وألف
هجريه على يد الفقير الحقير صفر الكرماني
اللهم اغفر ذنوبه بحق عهد وآله
وأولاده أجمعين .

المقالة الأولى

وفها ثمانية فصول



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلاته على النبي المصطفى محمد وآله الأكرمين أجمعين .
الفن الثالث عشر من كتاب الشفا في الإلهيات .

المقالة الأولى وهي ثمانية فصول

[الفصل الأول]

(١) فصل

في ابتداء طلب موضوع الفلسفة الأولى لتبين لآنيته في العلوم

وإذ قد وفقنا الله ولي الرحمة والتوفيق ، فأوردنا ما وجب لإيراده من معاني
العلوم المنطقية والطبيعية والرياضية ، فبالحرى أن نشرع في تعريف المعاني
الحكيمة ، ونبتدئ مستعينين بالله فنقول :

إن العلوم الفلسفية ، كما قد أُشير إليه في مواضع أخرى من الكتب ، تنقسم
إلى النظرية وإلى العملية . وقد أُشير إلى الفرق بينهما وذكر أن النظرية هي
التي نطلب فيها استكمال القوة النظرية من النفس بحصول العقل بالفعل ، وذلك

(١) الرحيم : + وحسبنا الله ونعم الوكيل م (٢) الحمد... أجمعين : ساقطة
من ب ، ج ، ص || النبي : + المصطفى م (٣) الفن... الإلهيات : الفن الرابع من الجملة
الرابعة من كتاب الشفا ، في الإلهيات وهو فن واحد في عشر مقالات م || في الإلهيات : تصنيف الشيخ
الرئيس ج || الإلهيات : + عشر مقالات ج ، ط ؛ + عشرة وولات ص (٤) وهي ثمانية
فصول : ساقطة من ج ، ص ؛ من جملة الإلهيات ثمانية فصول ط ، طا ؛ من الإلهيات وتعرف الأولى
بثانية فصول م (٦) فصل : الفصل الأول من المقالة الأولى من جملة الإلهيات ط ؛ الفصل
الأول من المقالة الأولى طا (٧) موضوع : + العلم ج (٨) وإذ : إذ ج (١٠) ونبتدئ :
فنبتدئ ج ، ط (١٢-١٣) هي... النظرية : ساقطة من م .

بمحصل العلم التصورى والتصديق بأمور ليست هى بأنها أعمالنا وأحوالنا ، فتكون الغاية فيها حصول رأى واعتقاد ليس رأياً واعتقاداً فى كيفية عمل أو كيفية مبدأ عمل من حيث هو مبدأ عمل .

وأن العملية هى التى يطلب فيها أولاً استكمال القوة النظرية بمحصل العلم التصورى والتصديق بأمور هى بأنها أعمالنا ، ليحصل منها ثانياً استكمال القوة العملية بالأخلاق .

وذكر أن النظرية تنحصر فى أقسام ثلاثة هى : الطبيعية ، والتعليمية ، والإلهية .

وأن الطبيعية موضوعها الأجسام من جهة ماهى متحركة وساكنة ، وبحثها عن العوارض التى تعرض لها بالذات من هذه الجهة . ١٠

وأن التعليمية موضوعها إما ما هو كم مجرد عن المادة بالذات ، وإما ما هو ذوكم . والمبحث عنه فيها أحوال تعرض للكم بما هو كم . ولا يؤخذ فى حدودها نوع مادة ، ولا قوة حركة .

وأن الإلهية تبحث عن الأمور المفارقة للسادة بالقوام والحد . وقد سمعت أيضاً أن الإلهى هو الذى يبحث فيه عن الأسباب الأولى للوجود الطبيعى والتعليمى وما يتعلق بهما ، وعن مسبب الأسباب ومبدأ المبادئ وهو الإله تعالى جده . ١٥

(١) بمحصل : لحصول ب ، ج ، د ، ص ، ط ، ظ (٢) الغاية : العلم ط (٥) ليحصل : يحصل ب ، ج ، ص ، ط ، م (٧) تنحصر : منحصر ب ، منحصر ص ، ط || هى : فى ب ، م (١٢) يؤخذ : يوجد م (١٥) فيه : ساقطة من ب || الأولى : الأول ط ، ظ || للوجود : للوجود ص (١٦) مسبب : سبب ب (١٧) جده : ساقطة من ب .

فهذا هو قدر ما يكون قد وقفت عليه فيما يلف لك من الكتب . ولم يتبين لك من ذلك أن الموضوع للعلم الإلهي ما هو بالحقيقة إلا إشارة جرت في كتاب البرهان من المنطق إن تذكرتها . وذلك أن في سائر العلوم قد كان يكون لك شيء هو موضوع ، وأشياء هي المطلوبة ، ومبادئ مسلمة منها تؤلف البراهين . والآن ، فلست تحقق حق التحقيق ما الموضوع لهذا العلم ، وهل هو ذات العلة الأولى حتى يكون المراد معرفة صفاته وأفعاله أو معنى آخر .

وأيضاً قد كنت تسمع أن ههنا فلسفة بالحقيقة ، وفلسفة أولى ، وأنها تفيد تصحيح مبادئ سائر العلوم ، وأنها هي الحكمة بالحقيقة . وقد كنت تسمع تارة أن الحكمة هي أفضل علم بأفضل معلوم ، وأخرى أن الحكمة هي المعرفة التي هي أصح معرفة وأتقنها ، وأخرى أنها العلم بالأسباب الأولى للكل . وكنت لا تعرف ما هذه الفلسفة الأولى ، وما هذه الحكمة ، وهل الحدود والصفات الثلاث لصناعة واحدة ، أو لصناعات مختلفة كل واحدة منها تسمى حكمة .

ونحن نبين لك الآن أن هذا العلم الذي نحن بسبيله هو الفلسفة الأولى ، وأنه الحكمة المطلقة ، وأن الصفات الثلاث التي رُسم بها الحكمة هي صفات صناعة واحدة ، وهي هذه الصناعة . وقد علم أن لكل علم موضوعاً يخصه ، فلنبحث الآن عن الموضوع لهذا العلم ، ما هو ؟ ولننظر هل الموضوع لهذا العلم هو إرادة الله تعالى جده ، أو ليس ذلك ، بل هو شيء من مطالب هذا العلم ؟ فنقول : إنه لا يجوز أن يكون ذلك هو الموضوع ، وذلك لأن موضوع كل علم هو أمر مُسلم الوجود في ذلك العلم ، وإنما يبحث عن أحواله . وقد

(١) يكون : كان ط ٥ م || فيا : مام (٥) التحقيق : التحقق ب (١٠) وكنت : وقد كنت ج (١١) والصفات : أو الصفات م (١٣) ونحن : نحن ج (١٤) وأنه : وأنها ط || رسم : ترسم طا . (١٧) جده : ساقطة من ب ، ج ، ص ، م || ذلك كذلك طا .

علم هذا في مواضع أخرى . ووجود الإله تعالى جده لا يجوز أن يكون مسلماً في هذا العلم كالموضوع ، بل هو مطلوب فيه . وذلك لأنه إن لم يكن كذلك لم يخل إما أن يكون مسلماً في هذا العلم ومطلوباً في علم آخر ، وإما أن يكون مسلماً في هذا العلم وغير مطلوب في علم آخر . وكلا الوجهين باطلان . وذلك لأنه لا يجوز أن يكون مطلوباً في علم آخر ، لأن المعلوم الأخرى إما خلقية أو سياسية ، وإما طبيعية ، وإما رياضية ، وإما منطقية . وليس في العلوم الحكيمة علم خارج عن هذه القسمة ، وليس ولا في شيء منها يبحث عن إثبات الإله تعالى جده ، ولا يجوز أن يكون ذلك . وأنت تعرف هذا بأدنى تأمل لأصول كرت عليك . ولا يجوز أيضاً أن يكون غير مطلوب في علم آخر لأنه يكون حينئذ غير مطلوب في علم البتة . فيكون إما يئناً بنفسه ، وإما مايوسا عن يئانه بالنظر ، وليس يئناً بنفسه ولا مايوسا عن يئانه ، فإن عليه دليلاً . ثم المايوس عن يئانه كيف يصح تسليم وجوده ؟ فبقى أن البحث عنه إنما هو في هذا العلم .

ويكون البحث عنه على وجهين : أحدهما البحث عنه من جهة وجوده ، والآخر من جهة صفاته . وإذا كان البحث عن وجوده في هذا العلم ، لم يميز أن يكون موضوع هذا العلم ، فإنه ليس على علم من العلوم لإثبات موضوعه ، وسنبين لك عن قريب أيضاً ، أن البحث عن وجوده لا يجوز أن يكون إلا في هذا العلم ، إذ قد تبين لك من حال هذا العلم أنه يبحث عن المفارقات للمادة أصلاً . وقد لاح لك في الطبيعيات أن الإله غير جسم ، ولا قوة جسم ،

(١) جده : ساقطة من ج ، ص ، م (٢) لأنه إن : لأنه م (٤) باطلان : باطل م (٥) لأنه : أنه ب ، ج ، م (٦) أوسياسية : وإما سياسية م (٧) عن : من ج || بحث : بحث ص ، م (٨) جده : ساقطة من ب (٩) كرت : تكررت ط (١٠) مطلوب في علم البتة : مطلوب البتة ط (١١) وليس يئناً بنفسه : وليس يئناً في نفسه م || ولا مايوسا : هو مايوس ب ، ج ، م ؛ هو مايوسا ص (١٢) دليلاً : بالظطرط || فبقى : فبقى ب (١٨) قد : ساقطة من م || تين : تين ص ، م || بحث : يبحث ج ، ص ، م (١٩) لادة : من المادة ج .

بل هو واحد برىء عن المادة ، وعن مخالطة الحركة من كل جهة . فيجب أن يكون البحث عنه لهذا العلم .

- والذى لاح لك من ذلك في الطبيعيات كان غريبا عن الطبيعيات ، ومستعملا فيها ، منه ما ليس منها ، إلا أنه أريد بذلك أن يُعَجَّل للإنسان وقوف على إنية المبدأ الأول فتمكن منه الرغبة في اقتباس العلوم ، والانسحاق إلى المقام الذى هناك ليتوصل إلى معرفته بالحقيقة . ولما لم يكن بد من أن يكون لهذا العلم موضوع وتبين لك أن الذى يُظَن أنه هو موضوعه ليس بموضوعه ، فلننظر : هل موضوعه الأسباب القصوى للوجودات كلها أربعتها ^٥ الواحد منها الذى لم يكن القول به . فإن هذا أيضا قد يظنه قوم .

- لكن النظر في الأسباب كلها أيضا لا يخلو إما أن ينظر فيها بما هي موجودات ^{١٠} أو بما هي أسباب مطلقة ، أو بما هي كل واحد من الأربعة على النحو الذى خصه . أعنى أن يكون النظر فيها من جهة أن هذا فاعل ، وذلك قابل ، وذلك شيء آخر ؛ أو من جهة ما هي الجملة التي تجتمع منها .

- فنقول : لا يجوز أن يكون النظر فيها بما هي أسباب مطلقة ، حتى يكون ^{١٥} الفرض من هذا العلم هو النظر في الأمور التي تعرض للأسباب بما هي أسباب مطلقة . ويظهر هذا من وجوه :

أحدها ، من جهة أن هذا العلم يبحث عن معان ليست هي من الأعراض الخاصة بالأسباب بما هي أسباب ، مثل الكلى والجزئى ، والقوة والفعل ، والإمكان والوجوب وغير ذلك .

(٤) للإنسان : الإنسان ب ، ط || وقوف : الوقوف ط (٦) ليتوصل : يتوصل ب ، ص ، م (٧) هو : ساقطة من ب ، ص ، م (٨) لا : إلا ب ، ط ، م (١٠) فيها : ساقطة من ب (١٥) من : في ب ، ج ، ص ، م || للأسباب : الأسباب ب ، ج ، ط || أسباب مطلقة : ساقطة من م (١٨) الخاصة : الخاصة م (٤)

ثم من البين الواضح أن هذه الأمور في أنفسها بحيث يجب أن يبحث عنها ،
ثم ليست من الأعراض الخاصة بالأمور الطبيعية والأمور التعليمية . ولا هي
أيضا واقعة في الأعراض الخاصة بالعلوم العمالية . فيبقى أن يكون البحث عنها
للعلم الباقي من الأقسام وهو هذا العلم .

وأيضا فإن العلم بالأسباب المطلقة حاصل بعد العلم بإثبات الأسباب للأُمور
ذوات الأسباب . فإنا ما لم نثبت وجود الأسباب للسببات من الأمور بإثبات
أن لوجودها تعلقاً بما يتقدمها في الوجود ، لم يلزم عند العقل وجود السبب
المطلق ، وأن ههنا سبباً ما . وأما الحس فلا يؤدي إلا إلى الموافاة . وليس
إذا توافى شيثنان ، وجب أن يكون أحدهما سببا للآخر . والإقناع الذي يقع
للنفس لكثرة ما يورده الحس والتجربة فقير متأكد ، على ما علمت ، إلا بمعرفة
أن الأمور التي هي موجودة في الأكثر هي طبيعية واختيارية .

وهذا في الحقيقة مستند إلى إثبات العلل ، والإقرار بوجود العلل والأسباب .
وهذا ليس بيّنا أولاً بل هو مشهود ، وقد علمت الفرق بينهما . وليس إذا كان
قريبا عند العقل ، من البين بنفسه أن للحادثات مبدأ ما يجب أن يكون بيّنا
بنفسه مثل كثير من الأمور الهندسية المبرهن عليها في كتاب أوقليدس . ثم البيان
البرهاني لذلك ليس في العلوم الأخرى ، فإذا ن يجب أن يكون في هذا العلم .

فكيف يمكن أن يكون الموضوع للعلم المبحوث عن أحواله في المطالب
مطلوب الوجود فيه ؟ وإذا كان كذلك فبيّن أيضا أنه ليس البحث عنها من جهة

(٢) الخلاصة : الخاصة م || التليمية : العملية م (٣) أيضا : ساقطة من ب ، ص ، م
|| الخاصة : الخاصة م || العملية : + والمنطقية ج || فيبق : فيبق م (٨) إلى : ساقطة
من ب ، م (٩) للآخر : الآثر م (١١) واختيارية : أو اختيارية ص (١٣) مشهود :
مشهور ج ، ص (١٦) البرهاني : ساقطة من ط || لذلك : أي بيّنا بنفسه أن
لكل نفس مبدأ م (١٨) وإذا : فإذا ج ، وإذا م || عنها : هنا ط .

الوجود الذى ينخص كل واحد منها، لأن ذلك مطلوب فى هذا العلم . ولا أيضا من جهة ما هى جملة ما وكل ، لست أقول جملى وكلى . فإن النظر فى أجزاء الجملة أقدم من النظر فى الجملة ، وإن لم يكن كذلك فى جزئيات الكلى باعتبار قد علمته ، فيجب أن يكون النظر فى الأجزاء إما فى هذا العلم فتكون هى أولى بأن تكون موضوعة ، أو يكون فى علم آخر . وليس علم آخر يتضمن الكلام فى الأسباب القصوى غير هذا العلم . وأما إن كان النظر فى الأسباب من جهة ما هى موجودة وما يلحقها من تلك الجهة فيجب إذن أن يكون الموضوع الأول هو الموجود بما هو موجود .

فقد بان أيضاً بطلان هذا النظر ، وهو أن هذا العلم موضوعه الأسباب القصوى ، بل يجب أن يُعلم أن هذا كماله ومطلوبه .

(٢) جملة ما : جملة ط (٣) جملى : مجمل ب ، ص ، م (٦) غير : عن م

(٧) وما يلحقها : ما يلحقها ط ، م (٩) فقد : وقد ج || النظر : الظن ج ، ص ، م .

[الفصل الثاني]

(ب) فصل

في تحصيل موضوع هذا العلم

فيجب أن ندل على الموضوع الذى لهذا العلم لا محالة حتى يتبين لنا الفرض الذى هو في هذا العلم ، فنقول :

إن العلم الطبيعي قد كان موضوعه الجسم ، ولم يكن من جهة ما هو موجود ، ولا من جهة ما هو جوهر ، ولا من جهة ما هو مؤلف من مبدئي ، أعني الهوى والصورة ، ولكن من جهة ما هو موضوع للحركة والسكون . والعلوم التي تحت العلم الطبيعي أبعد من ذلك . وكذلك الخلقيات .

وأما العلم الرياضي فقد كان موضوعه إما مقداراً مجرداً في الذهن عن المادة ، وإما مقداراً مأخوذاً في الذهن مع مادة ، وإما عدداً مجرداً عن المادة ، وإما عدداً في مادة . ولم يكن أيضاً ذلك البحث متجهاً إلى إثبات أنه مقدار مجرد أو في مادة أو عدد مجرد أو في مادة ، بل كان في جهة الأحوال التي تعرض له بعد وضعه .

كذلك والعلوم التي تحت الرياضيات أولى بأن لا يكون نظرها إلا في العوارض التي يلحق أوضاعاً أخص من هذه الأوضاع .

والعلم المنطقي ، كما علمت ، فقد كان موضوعه المعاني المعقولة الثانية التي تستند إلى المعاني المعقولة الأولى من جهة كيفية ما يتوصل بها من معلوم .

(١) فصل : الفصل الثاني ب ، ط (٤) يتبين : يبين م (٩) الخلقيات : الخلقية ط (١٣) له : وله م (١٥) إلا في : الآن ط (١٧) علمت : عرفت ج .

إلى مجهول ، لا من جهة ما هي معقولة ولها الوجود المقل الذي لا يتعلق بمادة أصلا أو يتعلق بمادة غير جسمانية . ولم يكن غير هذه العلوم علوم أخرى .

ثم البحث عن حال الجوهر بما هو موجود وجوهر ، وعن الجسم بما هو جوهر ، وعن المقدار والعدد بما هما موجودان ، وكيف وجودهما ، وعن الأمور الصورية التي ليست في مادة أو هي في مادة غير مادة الأجسام ، وأنها كيف تكون وأي نحو من الوجود يخصها ، فما يجب أن يجرده له بحث .

وليس يجوز أن يكون من جملة العلم بالمحسوسات ، ولا من جملة العلم بما وجوده في المحسوسات ، لكن التوهم والتحديد يجرده عن المحسوسات . فهو إذن من جملة العلم بما وجوده مبين .

أما الجوهر فبين أن وجوده بما هو جوهر فقط غير متعلق بالمادة وإلا لما كان جوهرًا إلا محسوساً .

وأما العدد فقد يقع على المحسوسات وغير المحسوسات ، فهو بما هو عدد غير متعلق بالمحسوسات .

وأما المقدار فلفظه اسم مشترك ، فيه ما قد يقال له مقدار ، ويعني به البعد المقوم للجسم الطبيعي ، ومنه ما يقال مقدار ، ويعني به كمية متصلة يقال على الخط والسطح والجسم المحدود . وقد عرفت الفرق بينهما . وليس ولا واحد منهما مفارقا للمادة ، ولكن المقدار بالمعنى الأول وإن كان لا يفارق المادة فإنه أيضا مبدأ لوجود الأجسام الطبيعية . فإذا كان مبدأ لوجودها لم يجوز أن يكون

(٣) وجوهر : جوهر ب ، ج ، ص ، ط (٤) وعن المقدار : والمقدار (٧) بما : +
 حوص ، ط ، طا ، م (٩) بما : + هو - ، ص ، ط || وجوده : موجود
 ط ، طا (١٤) يعني : فيني ص || البعد : المبهط (١٦) واحد : واحداً .

متعلق القوام بها ، بمعنى أنه يستفيد القوام من المحسوسات ، بل المحسوسات تستفيد منه القوام . فهو إذن أيضا متقدم بالذات على المحسوسات . وليس الشكل كذلك ، فإن الشكل عارض لازم للمادة بعد تجوهرها جسما متناها موجودا وحملها سطحا متناها . فإن الحدود تجب للقدر من جهة استكمال المادة به وتلزمه من بعد . فإذا كان كذلك لم يكن الشكل موجودا إلا في المادة . ولا علة أولية لخروج المادة إلى الفعل .

وأما المقدار بالمعنى الآخر فإن فيه نظراً من جهة وجوده ، ونظراً من جهة عوارضه . فاما النظر في أن وجوده أى انحاء الوجود هو ، ومن أى أقسام الموجود ، فليس هو بحثاً أيضاً عن معنى متعلق بالمادة .

١٠ فاما موضوع المنطق من جهة ذاته فظاهر أنه خارج عن المحسوسات .

فبين أن هذه كلها تقع في العلم الذي يتعاطى ما لا يتعلق قوامه بالمحسوسات ، ولا يجوز أن يوضع لها موضوع مشترك تكون هي كلها حالاته وعوارضه إلا الموجود . فإن بعضها جواهر ، وبعضها كيانات ، وبعضها مقولات أخرى ، وليس يمكن أن يعمهما معنى محقق إلا حقيقة معنى الوجود .

١٥ وكذلك قد يوجد أيضاً أمور يجب أن تتحدد وتحقق في النفس ، وهي مشتركة في العلوم . وليس ولا واحد من العلوم يتولى الكلام فيها مثل الواحد

(١) يستفيد : مستفيد ب ، ج ، ص ، م (٢) إذن : ساقطة من م || أيضا : ساقطة من ب ، ج ، ص (٤) موجودا : ساقطة من م || الحذر : ب ، ج ، ص (٥) معنى نهايات الأجسام التي ج ، ط (٨) هو : ساقطة من ب ، ص ، م || ومن : من ج ، ص (٩) الموجود : الوجود ب ، ج ، م (٩) متعلق : يتعلق ب ، ج ، ص ساقطة من م (١٠) فاما : وأما ج || المحسوسات : ب ، ج ، ص (١١) فبين : ساقطة من م (١٤) الوجود : الموجود ب ، م .

بما هو واحد ، والكثير بما هو كثير ، والموافق والمخالف ، والضد وغير ذلك ،
 فبعضها يستعملها استعمالاً فقط ، وبعضها إنما يأخذ حدودها ، ولا يتكلم
 في نحو وجودها . وليست عوارض خاصة لشيء من موضوعات هذه العلوم
 الجزئية ، وليست من الأمور التي يكون وجودها إلا وجود الصفات للذوات
 ولا أيضاً هي من الصفات التي تكون لكل شيء . فيكون كل واحد منها
 مشتركاً لكل شيء ولا يجوز أن يختص أيضاً بمقولة ولا يمكن أن يكون من
 عوارض شيء إلا الموجود بما هو موجود .

فظاهر لك من هذه الجملة أن الموجود بما هو موجود أمر مشترك لجميع هذه ،
 وأنه يجب أن يجعل الموضوع لهذه الصناعة لما قلنا . ولأنه غنى عن تعلم ماهيته
 وعن إثباته ، حتى يحتاج إلى أن يتكفل علم غير هذا العلم بإيضاح الحال فيه
 لاستحالة أن يكون إثبات الموضوع وتحقيق ماهيته في العلم الذي هو موضوعه
 بل تسليم إنتيه وماهيته فقط . فالموضوع الأول لهذا العلم هو الموجود بما هو
 موجود ، ومطالبه الأمور التي تلحقه بما هو موجود من غير شرط .

وبعض هذه أمور هي له كالألوان : كالجوهر والسّم والكيف ؛ فإنه ليس
 يحتاج الموجود في أن ينقسم إليها ، إلى انقسام قبلها ، حاجة الجوهر إلى
 انقسامات ، حتى يلزمه الانقسام إلى الإنسان وغير الإنسان . وبعض هذه
 كالعوارض الخاصة ، مثل الواحد والكثير ، والقوة والفعل ، والكلّي والجزئي ؛
 والممكن والواجب ، فإنه ليس يحتاج الموجود في قبول هذه الأعراض والاستعداد
 لها إلى أن يختصص طبيعياً أو تعليمياً أو خلقياً أو غير ذلك .

(٢) إنما : + هي ج ، ص ، ط (٦) يختص : يختصص ص (٧) عوارض : +
 مخصوصة ط || شيء : بشيء ج ، ط || وجود : الموجود ط (٨) نفاظر : فظفر ج ،
 ص ، ط (٩) وأنه : فإنه ج || لما : كما ط (١٠) بإيضاح : إيضاح م
 (١١) في العلم : للعلم ب ، م (١٤) أمور : الأمور ج ، ص ، ط .

- ولقائل أن يقول ، إنه إذا جعل الموجود هو الموضوع لهذا العلم لم يميز أن يكون إثبات مبادئ الموجودات فيه ، لأن البحث في كل علم هو عن لواحق موضوعه لا عن مبادئه . فالجواب عن هذا أن النظر في المبادئ أيضا هو بحث عن عوارض هذا الموضوع ، لأن الموجود كونه مبدأ غير مقوم له ولا ممتنع فيه ؛ بل هو بالقياس إلى طبيعة الموجود أمر عارض له ، ومن العوارض الخاصة به . لأنه ليس شيء أعم من الموجود ، فيلحق غيره لحوقاً أولياً . ولا أيضا يحتاج الموجود إلى أن يصير طبيعياً أو تعامياً أو شيئاً آخر حتى يعرض له أن يكون مبدأ . ثم المبدأ ليس مبدأ للموجود كله ، ولو كان مبدأ للموجود كله لكان مبدأ لنفسه ؛ بل الموجود كله لا مبدأ له ، إنما المبدأ مبدأ للموجود المدلول .
- ١٠ فالبدأ هو مبدأ لبعض الموجود . فلا يكون هذا العلم يبحث عن مبادئ الموجود مطلقاً ، بل إنما يبحث عن مبادئ بعض ما فيه كسائر العلوم الجزئية؛ فإنها وإن كانت لا تبرهن على وجود مبادئها المشتركة، إذ لها مبادئ يشترك فيها جميع ما ينحوه كل واحد منها، فإنها تبرهن على وجود ما هو مبدأ لما بعدها من الأمور التي فيها .
- ويلزم هذا العلم أن ينقسم ضرورةً إلى أجزاء منها : ما يبحث عن الأسباب القصوى ، فإنها الأسباب لكل موجود معلول من جهة وجوده ، ويبحث عن السبب الأول الذي يفيض عنه كل موجود معلول بما هو موجود معلول لا بما هو موجود متحرك فقط أو متكتم فقط . ومنها ما يبحث عن العوارض للموجود . ومنها ما يبحث عن مبادئ العلوم الجزئية . ولأن مبادئ كل علم
- ١٥

(٢) لواحق : لوازم ب ، م (٣) أيضا : ساقطة من ب (٤) عوارض : لواحق ص ، ط (٥) العوارض : اللواحق ب ، ج ، ص ، م (٦) الخاصة : الخاصة ب || شيء : ساقطة من م . (٧) شيئاً آخر : أشياء ، آخر ط (٨) الموجود ... الموجود : للموجود : للموجود كله ولو كان مبدأ للموجود م (١٢) على : ساقطة من م (١٣) فيها : فيه ج ، ص ، ط ، م (١٤) ما : ساقطة من م (١٦) بما هو موجود معلول : بما هو موجود معلول م (١٧) متحرك فقط : متحرك ب .

- أخص هي مسائل في العلم الأعلى ، مثل مبادئ الطب في الطبيعي ، والمساحي في الهندسة ، فيعرض إذن في هذا العلم أن يتضح فيه مبادئ العلوم الجزئية التي تبحث عن أحوال الجزئيات الموجودة . فهذا العلم يبحث عن أحوال الموجود ، والأمور التي هي له كالأقسام والأنواع ، حتى يبلغ إلى تخصيص يحدث معه موضوع العلم الطبيعي فيسأله إليه ، وتخصيص يحدث معه موضوع ٥ الرياضي فيسأله إليه ، وكذلك في غير ذلك . وما قبل ذلك التخصيص كالمبدأ ، فنبحث عنه ونقرر حاله . فتكون إذن مسائل هذا العلم في أسباب الموجود المعلوم بما هو موجود معلول ، وبعضها في عوارض الموجود ، وبعضها في مبادئ العلوم الجزئية .
- فهذا هو العلم المطلوب في هذه الصناعة وهو الفلسفة الأولى ، لأنه العلم بأول ١٠ الأمور في الوجود ، وهو العلة الأولى وأول الأمور في العموم ، وهو الوجود والوحدة . وهو أيضا الحكمة التي هي أفضل علم بأفضل معلوم ؛ فإنها أفضل علم أي اليقين ، بأفضل المعلوم أي بالله تعالى وبالأسباب من بعده . وهو أيضا معرفة الأسباب القصوى للكل . وهو أيضا المعرفة بالله ، وله حد العلم الإلهي الذي هو أنه علم بالأمور المفارقة للسادة في الحد والوجود . إذ الموجود بما هو موجود ومبادئه وعوارضه ليس شيء منها ، كما اتضح ، إلا متقدم الوجود على المادة وغير ١٥ متعلق الوجود بوجودها . وإن بحث في هذا العلم عما لا يتقدم المادة ، فإنما يبحث فيه عن معنى . ذلك المعنى غير محتاج الوجود إلى المادة ، بل الأمور المبحوث عنها فيه هي على أقسام أربعة : فبعضها بريئة عن المادة وعلائق

(٢) إذن : ساقطة من ب ، ص ، م ، (٣) الجزئيات : جزئيات من ، م || الموجودة : الموجود ص ، م (٦) كالمبدأ : وكالمبدأ ب ، م ؛ فكالمبدأ ط (١٠) الوجود وهو : الموجود وهو ط (١١) علم ... أفضل : ساقطة من م (١٢) وبالأسباب : والأسباب م (١٣) بالله : + تعالى ج (١٤) المفارقة : والمفارقة ط (١٥) متقدم الوجود : متقدما ص ، م (١٨) على : ساقطة من ج ، ص ، ط ، م .

المادة أصلا . وبعضها يخالط المادة ، ولكن غالبة السبب المقوم المتقدم وليست المادة بمقومة له . وبعضها قد يوجد في المادة وقد توجد لا في مادة مثل العلية والوحدة ، فيكون الذى لها بالشركة بما هي هي أن لا تكون مفتقرة التحقق إلى وجود المادة ، وتشترك هذه الجملة أيضا في أنها غير مادية الوجود ٥ أى غير مستفادة الوجود من المادة . وبعضها أمور مادية ، كالحركة والسكون ، ولكن ليس المبحوث عنه في هذا العلم حالها في المادة ، بل نحو الوجود الذى لها . فإذا أخذ هذا القسم مع الأقسام الأخرى اشتركت في أن نحو البحث عنها هو من جهة معنى غير قائم الوجود بالمادة .

وكما أن العلوم الرياضية قد كان يوضع فيها ما هو متحد بالمادة ، لكن نحو النظر والبحث عنه كان من جهة معنى غير متحد بالمادة ، وكان لا يخرج عنه تعلق ما يبحث عنه بالمادة عن أن يكون البحث رياضيا ، كذلك الحال ههنا . فقد ظهر ولاح أن الغرض في هذا العلم أى شئ هو . ١٠

وهذا العلم يشارك الجدل والفسطة من وجه ، ويخالفهما من وجه ، ويخالف كل واحد منهما من وجه . أما مشاركتهما فلا أن ما يبحث عنه في هذا العلم لا يتكلم فيه صاحب علم جزئى ، ويتكلم فيه الجدل والسوفسطائى . وأما المخالفة فلا أن الفيلسوف الأول من حيث هو فيلسوف أول لا يتكلم في مسائل العلوم الجزئية وذلك يتكلمان . وأما مخالفته للجدل خاصة بالقوة ، لأن الكلام بالجدل يفيد الظن لا اليقين كما علمت في صناعة المنطق . وأما مخالفة السوفسطائية بالإرادة ، وذلك لأن هذا يريد الحق نفسه ، وذلك يريد أن يظن به أنه حكيم يقول الحق وإن لم يكن حكيما . ١٥

(٢) مادة : المادة ط (٨) غير : عن م (١٢) في هذا العلم : هذا العلم ؛ ساقطة من ط (١٣) والفسطة : والسوفسطائية ج ؛ والسوفسطائية ص ، م ؛ والسوفسطائية ط (١٤) "ويخالف . . . وجه" : ساقطة من م (١٧) وذلك : وذلك ص ، ط ، م (١٨) مخالفة : مخالفة ب ، ج ، ص ، ط || السوفسطائية : للسوفسطائية ب ؛ السوفسطائية ط ؛ السوفسطائية م .

[الفصل الثالث]

(ج) فصل

في منفعة هذا العلم ومرتبته واسمه

- وأما منفعة هذا العلم ، فيجب أن تكون قد وقفت في العلوم التي قبل هذا
 ٥ على أن الفرق بين النافع وبين الخير ما هو ، وأن الفرق بين الضار وبين الشر
 ما هو ، وأن النافع هو السبب الموصل بذاته إلى الخير ، والمنفعة هي المعنى الذي
 يوصل به من الشر إلى الخير .

- وإذ قد تقرّر هذا فقد علمت أن العلوم كلها تشترك في منفعة واحدة وهي :
 تحصيل كمال النفس الإنسانية بالفعل مهيئة إياها للسعادة الأخروية . ولكنه
 ١٠ إذا قُتّش في رهوس الكتب عن منفعة العلوم لم يكن القصد متجهاً إلى هذا
 المعنى ، بل إلى معونة بعضها في بعض ، حتى تكون منفعة علم ما هي معنى يتوصل
 منه إلى تحقيق علم آخر غيره .

- وإذا كانت المنفعة بهذا المعنى فقد يقال قولاً مطلقاً ، وقد يقال قولاً مخصصاً .
 فاما المطلق فهو أن يكون النافع موصلاً إلى تحقيق علم آخر كيف كان ، وأما
 ١٥ المخصص فأن يكون النافع موصلاً إلى ما هو أجل منه ، وهو كالفائدة له إذ هو
 لأجله بغیر انعكاس . فاذا أخذنا المنفعة بالمعنى المطلق كان لهذا العلم منفعة .

(٧) الشر : الشيء ط (٨) وإذ قد : وإذا ج ، م (٩) ولكنه : لكنه ص ، م
 (١٠) إذا : أنه إذا ج (١١) هي : هو ب ، ص ط || يتوصل : يوصل م (١٢) تحقق
 علم : تحقيق معنى ص (١٣) فقد : قد م || مطلقاً : + وقد يقال قولاً مطلقاً ط
 (١٤) تحقيق : تحقق م (١٦) المطلق منفعة : ساقطة من م || كان : كانت ط .

وإذا أخذنا المنفعة بالمعنى المخصص كان هذا العلم أجل من أن ينفع في علم غيره ، بل سائر العلوم تنفع فيه .

لكننا إذا قسمنا المنفعة المطلقة إلى أقسامها كانت ثلاثة أقسام : قسم يكون الموصل منه موصلاً إلى معنى أجل منه ؛ وقسم يكون الموصل منه موصلاً إلى معنى مساوٍ له ؛ وقسم يكون الموصل منه موصلاً إلى معنى دونه ، وهو أن يفيد في كمال دون ذاته . وهذا إذا طلب له اسم خاص كان الأولى به الإفاضة ، والإفاضة ، والعناية ، والرياضة ، أو شيء مما يشبه هذا إذا استقرت الألفاظ الصالحة في هذا الباب عثرت عليه .

والمنفعة المخصصة قريبة من الخدمة . وأما الإفاضة التي تحصل من الأشراف في الأخص فليس تشبه الخدمة . وأنت تعلم أن الخادم ينفع المخدم ، والمخدوم أيضاً ينفع الخادم ، أعنى المنفعة إذا أخذت مطلقة ويكون نوع كل منفعة ووجهه الخاص نوعاً آخر ، فتنفعة هذا العلم الذي بيننا وجهها هي إفاضة اليقين بمبادئ العلوم الجزئية ، والتحقق لمساهية الأمور المشترك فيها ، وإن لم تكن مبادئ .

فهذا إذن منفعة الرئيس للرهوس ، والمخدوم للخادم ، إذ نسبة هذا العلم إلى العلوم الجزئية نسبة الشيء الذي هو المقصود معرفته في هذا العلم إلى الأشياء المقصود معرفتها في تلك العلوم . فكما أن ذلك مبدأ لوجود تلك ، فكذلك العلم به مبدأ لتحقيق العلم بتلك .

(١) وإذا... بالمعنى : ساقطة من م || بالمعنى : بالوجه ب ، ص ، ط (٤ - ٥) أجل منه... إلى معنى دونه : ساقطة من م (٨) عثرت : عثرب ، ج ، ص ، ط ، م (٩) المخصصة : المخصصة به (١٠ - ١١) وأنت تعلم... ينفع الخادم : ساقطة من م (١٢) ووجهه : وجهة م || الذي : التي ب ، ص ، ط (١٣) والتحقق : والتحقق به ، ص ، ط || المشترك : المشتركة ب ، مشتركة ص ، ط ، ط ، م (١٦) المقصود : المقصودة به ، ص ، ط .

وأما مرتبة هذا العلم فهي أن يتعلم بعد العلوم الطبيعية والرياضية .

أما الطبيعية، فلائن كثيرا من الأمور المسماة في هذا مما تبين في علم الطبيعي مثل : الكون ، والفساد ، والتغير ، والمكان ، والزمان وتعلق كل متحرك بحركه ، وانتهاء المتحركات إلى محرك أول ، وغير ذلك .

- وَأما الرياضية ، فلائن الغرض الأقصى في هذا العلم وهو معرفة تدبير الباري ٥ تعالى ، ومعرفة الملائكة الروحانية وطبقاتها، ومعرفة النظام في ترتيب الأفلاك، ليس يمكن أن يتوصل إلا بعلم الهيئة ، وعلم الهيئة لا يتوصل إليه إلا بعلم الحساب والهندسة . وأما الموسيقى وجزيئات الرياضيات والحلقيات والسياسة فهي نوافع غير ضرورية في هذا العلم .

- ١٠ إلا أن لسائل أن يسأل فيقول: إنه إذا كانت المبادئ في علم الطبيعة والتعاليم إنما تُبرهن في هذا العلم وكانت مسائل العلمين تُبرهن بالمبادئ ، وكانت مسائل دينك العلمين تصير مبادئ لهذا العلم ، كان ذلك يينا دوريا ويصير آخر الأمر يينا للشئ من نفسه ، والذي يجب أن يقال في حل هذه الشبهة هو ما قد قيل وشرح في كتاب البرهان . وإنما نورد منه مقدار الكفاية في هذا الموضوع فنقول :

١٥

إن المبدأ للعلم ليس إنما يكون مبدأ لأن جميع المسائل تستند في براهينها إليه بفعل أو بقوة ، بل ربما كان المبدأ مأخوذا في براهين بعض هذه المسائل ، ثم قد يجوز أن تكون في العلوم مسائل براهينها لا تستعمل وصفا ألبتة ؛ بل إنما

(١) فهي : فبوب ، ج ، ط ، م (٢) تبين : يتبين ص ، م || علم : العلم ص ، م (٥) وهو : هوج ؛ هو هو ط (٧) ليس : فليس ج ؛ وليس ص ، ط (٨) والسياسة : والسياسة ح ، ط (١٠) علم : العلم ج (١١) وكانت : وقد كانت ط (١٧) في : + جميع ط || هذه : سافطة من ب .

تستعمل المقدمات التي لا برهان عليها. على أنه إنما يكون مبدأ العلم مبدأ بالحقيقة إذا كان يفيد أخذه اليقين المكتسب من العلة، وأما إذا كان ليس يفيد العلة، فانما يقال له مبدأ العلم على نحو آخر. وبالحرى أن يقال له مبدأ على حسب ما يقال للحس مبدأ، من جهة أن الحس بما هو حس يفيد الوجود فقط.

فقد ارتفع إذن الشك، فإن المبدأ الطبيعي يجوز أن يكون بينا بنفسه، ويجوز أن يكون بيانه في الفلسفة الأولى بما ليس يتبين به فيها بعد، ولكن إنما تتبين به فيها مسائل أخرى حتى يكون ما هو مقدمة في العلم الأعلى لإنتاج ذلك المبدأ لا يتعرض له في إنتاجه من ذلك المبدأ، بل له مقدمة أخرى.

وقد يجوز أن يكون العلم الطبيعي أو الرياضي أفادنا برهان "أن" وإن لم يفدنا فيه برهان "العلم" ثم يفيدنا هذا العلم فيه برهان "لَمْ" خصوصاً في العلل الغائية البعيدة.

فقد اتضح إنه إما أن يكون ما هو مبدأ بوجه ما لهذا العلم من المسائل التي في العلوم الطبيعية ليس بيانه من مبادئ تتبين في هذا العلم، بل من مبادئ يتبين بنفسها؛ وإما أن يكون بيانه من مبادئ هي مسائل في هذا العلم، لكن ليس تعود فتصير مبادئ لتلك المسائل لعينها بل لمسائل أخرى؛ وإما أن تكون تلك المبادئ لأمر من هذا العلم لتدل على وجود ما يراد أن نبين في هذا العلم لميته. ومعلوم أن هذا الأمر إذا كان على هذا الوجه لم يكن بيان دور ألبنة، حتى يكون بيانا يرجع إلى أخذ الشيء في بيان نفسه.

- (١) برهان : براهم م (٢) اليقين : باليقين ص ؛ لغير ط (٥) الطبيعى : الطبيعى م (٦) فيها : فيها ج ، ص ، ط ، || ولكن ؛ لكن م (٨) له مقدمة : بمقدمة ص ؛ لمقدمة م (٩) وإن : سابقة من م (١٠) ثم : + لم م || خصوصاً : وخصوصاً ج ، ص ، ط ، م (١٢) فقد : وقد ج ، ط (١٣) من : في ج ، ط ، ط (١٤) لكن ؛ ولكن ص .

ويجب أن تعلم أن في نفس الأمر طريقاً إلى أن يكون الغرض من هذا العلم تحصيل مبدأ إلا بعد علم آخر . فإنه سيتضح لك فيما بعد إشارة إلى أن لنا سبيلاً إلى إثبات المبدأ الأول لا من طريق الاستدلال من الأمور المحسوسة ، بل من طريق مقدمات كلية عقلية توجب للوجود مبدأ واجب الوجود وتمنع أن يكون متغيراً أو متكرراً في جهة ، وتوجب أن يكون هو مبدأ للكل ، وأن

• يكون الكل يجب عنه على ترتيب الكل . لكنا لعجز أنفسنا لا نقوى على سلوك ذلك الطريق البرهاني الذي هو سلوك عن المبادئ إلى الثواني ، وعن العلة إلى المعلول ، إلا في بعض حمل مراتب الموجودات منها دون التفصيل .

فأذن من حق هذا العلم في نفسه أن يكون مقدما على العلوم كلها ، إلا أنه من جهتنا يتأخر عن العلوم كلها ، فقد تكلمنا على مرتبة هذا العلم من جملة العلوم .

وأما اسم هذا العلم فهو أنه : ” مابعد الطبيعة “ . ويعنى بالطبيعة لا القوة التي هي مبدأ حركة وسكون ، بل جملة الشيء الحادث عن المادة الجسمانية وتلك القوة والأعراض .

فقد قيل إنه قد يقال : الطبيعة ، للبحر الطبيعي الذي له الطبيعة . والبحر الطبيعي هو البحر المحسوس بما له من الخواص والأعراض . ومعنى ” مابعد الطبيعة “ بعبارة بالقياس إلينا . فإن أول ما نشاهد الوجود، ونتعرف عن أحواله

(١) الأمر : الأمور ، ط ، م || إلى : في ب (٢) تحصيل : تحصل م || مبدأ : مبتدأ م || إلا : لاص ، م || فيما : بما ط (٣) من الأمور : عن الأمور م (٤) للوجود : الوجود ج ، ط ؛ الموجود ص || وتمنع : تمنع ط ، م (٧) الثواني : التوالى م (١٢) مابعد : فيما بعد بخ ، ج ، ص ، م || لا القوة : القوة ب ؛ لا القوة القوة ج ، ص ، ط (١٥) الطبيعة : طبيعة م (١٧) فإن : فإجاب ، ص ، م .

نشاهد هذا الوجود الطبيعي . وأما الذى يستحق أن يسمى به هذا العلم إذا اعتبر بذاته ، فهو أن يقال له علم " ما قبل الطبيعة " ، لأن الأمور المبحوث عنها فى هذا العلم ، هى بالذات وبالعموم ، قبل الطبيعة .

ولكنه لقابل أن يقول : إن الأمور الرياضية المحضة التى ينظر فيها فى الحساب والهندسة ، هى أيضا " قبل الطبيعة " ، وخصوصا العدد فإنه لا تعلق لوجوده بالطبيعة البتة ، لأنه قد يوجد لا فى الطبيعة ، فيجب أن يكون علم الحساب والهندسة علم " ما قبل الطبيعة " .

فالذى يجب أن يقال فى هذا التشكيك هو أنه : أما الهندسة فما كان النظر فيه منها إنما هو فى الخطوط والسطوح والمجسمات . فعلوم أن موضوعه غير مفارق للطبيعة فى القوام ، فالأعراض اللازمة له أولى بذلك . وما كان موضوعه المقدار المطلق فيؤخذ فيه المقدار المطلق على أنه مستعد لأية نسبة اتفقت ، وذلك ليس للمقدار بما هو مبدأ للطبيعات وصورة ؛ بل بما هو مقدار وعرض . وقد عرف فى شرحنا للانطقيات والطبيعات الفرق بين المقدار الذى هو يعد الهوى مطلقا ، وبين المقدار الذى هو كم ، وأن اسم المقدار يقع عليهما بالاشتراك . وإذا كان كذلك فليس موضوع الهندسة بالحقيقة هو المقدار المعلوم المقوم للجسم الطبيعى ، بل المقدار المقول على الخط والسطح والجسم . وهذا هو المستعد للنسب المختلفة .

(٣) وبالعموم : أو بالعموم (٤) ولكنه : ولكن م || فى الحساب : بالحساب م (٦) يوجد : + أيضا ص ، م (٧) ما قبل الطبيعة : ما بعد الطبيعة ص ، م (٨) فالذى : والذى ص || يقال : فقله ص ، م || كان : ساقطة من م (٩) فيه متبا : فيها هتاج ، ط (١٠) بالأعراض : والأعراض ص (١٢) بل : + هو ص ؛ بما : ساقطة من م (١٣) عرف : عرفت ص (١٤) بالاشتراك : باشتراك ب ، ج ، م (١٥) وإذا : فإذا م || هو : ساقطة من ط || المعلوم : ساقطة من ص ، م (١٦) والجسم : والجسم ب ، ص ، ط ، ط ، م .

وأما العدد فالشبهة فيه آكد ، ويشبه في ظاهر النظر أن يكون علم العدد هو علم " ما بعد الطبيعة " . إلا أن يكون علم " ما بعد الطبيعة " إنما يعنى به شيء آخر ، وهو علم " ما هو مابين " من كل الوجوه للطبيعة ، فيكون قد سُمي هذا العلم بأشرف ما فيه . كما يُسمى هذا العلم بالعلم الإلهي أيضا ، لأن المعرفة بالله تعالى هي غاية هذا العلم . وكثيرا ما تسمى الأشياء من جهة المعنى الأشرف ، والجزء الأشرف ، والجزء الذى هو كالغاية . فيكون كُن هذا العلم هو العلم الذى كماله ، وأشرف أجزائه ، ومقصوده الأول ، هو معرفة ما يفارق الطبيعة من كل وجه . وحينئذ إذا كانت التسمية موضوعة بـإزاء هذا المعنى لا يكون لعلم العدد مشاركة له في معنى هذا الاسم ، فهذا هذا .

- ١٠ ولكن البيان المحقق لكون علم الحساب خارجا عن علم " ما بعد الطبيعة " هو أنه سيظهر لك أن موضوعه ليس هو العدد من كل وجه ، فإن العدد قد يوجد في الأمور المفارقة ، وقد يوجد في الأمور الطبيعية ، وقد يعرض له وضع في الوهم مجرداً عن كل شيء هو عارض له . وإن كان لا يمكن أن يكون العدد موجوداً ، إلا عارضاً لشيء في الوجود . فما كان من العدد وجوده في الأمور المفارقة ، امتنع أن يكون موضوعاً لأية نسبة اتفقت من الزيادة والتقصان ، بل إنما يثبت على ما هو عليه فقط ، بل إنما يجب أن يوضع بحيث يكون قابلاً لأي زيادة اتفقت ، ولأي نسبة اتفقت إذا كان في هيولى الأجسام التي هي بالقوة كل نحو من المعدودات ، أو كان في الوهم ؛ وفي الحالين جميعا هو غير مفارق

(٢) ما : بما ج ، ص (٥) هي : هوب ، ج ، ط ، م (٨) وحينئذ : غيئذ ج ، ص ، م

(٩) له : ساقطة من ب || فهذا هذا : فهذا ب ، ط ، م ؛ هذا ص (١٦) يجب : يجوز

(١٧) هي : الذي هوب ، ج ، ط ، م (١٨) كل : ساقطة من ط .

للطبيعة ، فإذا علم الحساب من حيث ينظر في العدد إنما ينظر فيه وقد حصل له الاعتبار الذي إنما يكون له عند كونه في الطبيعة ، ويشبه أن يكون أول نظره فيه وهو في الوهم ، ويكون إنما هو في الوهم بهذه الصفة ، لأنه وهم له مأخوذ من أحوال طبيعية لما أن تجتمع وتفرق وتتحد وتنقسم .

٥ فالحساب ليس نظرا في ذات العدد ، ولا نظرا في عوارض العدد من حيث هو عدد مطلقا ؛ بل في عوارضه من حيث هو يصير بحال تقبل ما أشير إليه ، وهو حينئذ مادي أو وهمي إنساني يستند إلى المادة .

وأما النظر في ذات العدد ، وفيما يعرض له من حيث لا يتعلق بالمادة ولا يستند إليها ، فهو لهذا العلم .

(٤) من : من ص || طبيعة : الطبيعة - ط ، طا ، م ، طبيعة ص || وتفرق : وتفرق
ج ، ط || وتحد : وتحدد ج ، ص ، ط (٦) هو : ساقطة من م .

[الفصل الرابع]

(د) فصل

في جملة ما يتكلم فيه في هذا العلم

- فينبغي لنا في هذه الصناعة أن نعرف حال نسبة الشيء والموجود إلى المقولات ؛
 ٥ وحال العدم ؛ وحال الوجوب ، أى الوجود الضروري وشرائطه ؛ وحال الإمكان
 وحقيقته ، وهو بعينه النظر في القوة والفعل ؛ وأن ننظر في حال الذى بالذات
 والذى بالعرض ؛ وفي الحق والباطل ؛ وفي حال الجوهر ، وكَم أقسام هو ،
 لأنه ليس يحتاج الموجود في أن يكون جوهرًا موجودًا إلى أن يصير طبيعيًا
 أو تعليميًا ، فإن ههنا جواهر خارجة عنهما ، فيجب أن نعرف حال الجوهر
 الذى هو كالمهيولى ، وأنه كيف هو ، وهل هو مفارق أو غير مفارق ، ومتفق
 ١٠ النوع أو مختلف ، وما نسبته إلى الصورة ، وأن الجوهر الصورى كيف هو ،
 وهل هو أيضاً مفارق أو ليس بمفارق ، وما حال المركب ، وكيف حال كل
 واحد منهما عند الحدود ، وكيف مناسبة ما بين الحدود والمحددات .

- ولأن مقابل الجوهر بنوع ما هو العرض ، فينبغي أن نتعرف في هذا العلم
 ١٥ طبيعة العرض ، وأصنافه ، وكيفية الحدود التي تحد بها الأعراض ، ونتعرف
 حال مقولة مقولة من الأعراض ، وما أمكن فيه أن يظن أنه جوهر وليس

(٣) العلم : - فهرست لتأوين الفصول م (٤) المقولات : المقولات ج ، ط (٥) أى :

في ج ، ص ، ط ، م || الوجود : الموجود ج ، ط (٦) تنظر : تظطر .

(٧) أقسام : أسامام (٨) موجودا : ماقطة من م (١١) الصورة : الصورم .

(١٢) ليس بمفارق : غير مفارق ج ، ط ، م (١٤) بنوع : نوع م .

بجوهر ، فبين عرضيته ، ونعرف مراتب الجواهر كلها بعضها عند بعض في الوجود بحسب التقدم والتأخر ، ونعرف كذلك حال الأعراض .

ويليق بهذا الموضوع أن نتعرف حال الكلى والجزئى ، والكلى والجزء ، وكيف وجود الطبائع الكلية ، وهل لها وجود في الأعيان الجزئية ، وكيف وجودها في النفس ، وهل لها وجود مفارق للأعيان والنفس .

وهناك نتعرف حال الجنس والنوع ، وما يجرى مجراها ، ولأن الموجود لا يحتاج في كونه علة أو معلولاً إلى أن يكون طبيعياً أو تعليمياً أو غير ذلك . فبالحرى أن تتبع ذلك الكلام في العلل ، وأجناسها ، وأحوالها ، وأنها كف ينبنى أن تكون الحال بينها وبين المعلولات ، وفي تعريف الفرقان بين المبدأ الفاعل ، وبين غيره . وأن نتكلم في الفعل والانفعال . وفي تعريف الفرقان بين الصورة والغاية ، وإثبات كل واحد منهما ، وأنها في كل طبقة يذهب إلى علة أولى .

ونبين الكلام في المبدأ والابتداء ، ثم الكلام في التقدم والتأخر والحدوث ، وأصناف ذلك ، وأنواعه ، وخصوصية كل نوع منه ، وما يكون متقدماً في الطبيعة ومتقدماً عند العقل ، وتحقيق الأشياء المتقدمة عند العقل ، ووجه مخاطبة من أنكرها ، فإكان فيه من هذه الأشياء رأى مشهور مخالف للحق نقضناه . فهذه وما يجرى مجراها لواحق الوجود بما هو وجود ، ولأن الواحد مساوق للوجود فيلزمنا أن ننظر أيضاً في الواحد ، وإذا نظرنا في الواحد وجب أن ننظر في الكثير ، ونعرف التقابل بينهما .

(١) فبين : فبين ج ، ط (٢) كذلك : كيف ط (٥) والنفس : والنفس م .
(٧) الى : إلا ج ، ط (١١) الصورة : + وبين ج ، م || وأنها : وأنها ، ص ، م .
(١٥) وتحقيق : وفي تحقيق ج ، ط (١٧) الواحد : الوحدة ط ، ط . || مساوق : مساو م . (١٨) فيلزمنا : + أيضاً ط .

وهناك يجب أن ننظر في العدد ، وما نسبته إلى الموجودات ، وما نسبة الكم المتصل ، الذي يقابله بوجه ما ، إلى الموجودات ، ونعد الآراء الباطلة كلها فيه ، ونعرف أنه ليس شيء من ذلك مفارقاً ولا مبدأً للموجودات ، ونثبت العوارض التي تعرض للأعداد ، والكميات المتصلة ، مثل الأشكال وغيرها . ومن توابع الواحد : الشبه ، والمساوى ، والموافق ، والمجانس ، والمشاكل ، والمماثل ،^٥ والهو هو . فيجب أن نكلم في كل واحد من هذه ومقابلاتها ، وأنها مناسبة للكثرة مثل الغير الشبه ، وغير المساوى ، وغير المجانس ، وغير المشاكل ، والغير بالجملة ، والخلاف ، والتقابل ، وأصنافها ، والتضاد بالحقيقة ، وماهية .

ثم بعد ذلك نتقل إلى مبادئ الموجودات فنثبت المبدأ الأول وأنه واحد حق في غاية الجلالة ، ونعرف أنه من كم وجه "واحد" ، ومن كم وجه "حق" ، وأنه كيف يعلم كل شيء ، وكيف هو قادر على كل شيء ، وما معنى أنه يعلم وأنه يقدر ، وأنه جواد ، وأنه سلام أى خير شئ ، معشوق لذاته ، وهو اللذيق الحق ، وعنده الجمال الحق ، ونفسخ ما قيل وظن فيه من الآراء المضادة للحق ، ثم نبين كيف نسبته إلى الموجودات عنه ، وما أول الأشياء التي توجد عنه .^{١٥}

ثم كيف ترتب عنه الموجودات مبتدئه من الجواهر الملكية العقلية ، ثم الجواهر الملكية النفسانية ، ثم الجواهر الفلكية السماوية ، ثم هذه العناصر ، ثم المكونات عنها . ثم الإنسان وكيف تعود إليه هذه الأشياء ، وكيف هو مبدأ

(١-٢) وما نسبة الكم المتصل . . . الموجودات : ساقطة من ب (٣) للموجودات : الموجودات ط (٦) وأنها : ولأتاب ، ص ، فإنها ط (٧) المساوى : + وغير الموافق (١٠-١١) في غاية . . . حق : ساقطة من م (١٤) الموجودات عنه : الموجودات م (١٦) الموجودات : + مرتبة م . (١٧) الفلكية : الملكية م .

لها فاعل ، وكيف هو مبدأ لها كمالى ، وماذا تكون حال النفس الإنسانية إذا انقطعت العلاقة بينها وبين الطبيعة ، وأى مرتبة تكون مرتبة وجودها .
وندل فيما بين ذلك على جلالة قدر النبوة ، ووجوب طاعتها ، وأنها واجبة من عند الله ، وعلى الأخلاق والأعمال التى تحتاج إليها النفوس الإنسانية مع الحكمة
في أن يكون لها السعادة الأخرية . ونعرف أصناف السعادات .

فإذا بلغنا هذا المبلغ ختمنا كتابنا هذا ، والله المستعان به على ذلك .

(١) هو : ساقطة من ط (٢) بينها وبينها ، ط (٤) الله : + تعالى ب ، ص (٦) المبلغ :
الموضع هامش ص ، م || به : ساقطة من ب || به على ذلك : ساقطة من م .

[الفصل الخامس]

(٥) فصل

في الدلالة على الموجود والشيء وأقسامهما الأول ، بما يكون فيه
تنبيه على الغرض

- ٥ فنقول : إن الموجود ، والشيء ، والضروري ، معانيها ترسم في النفس
ارتساماً أولياً ، ليس ذلك الارقسام مما يحتاج إلى أن يجلب بأشياء أعرف منها .
فإنه كما أن في باب التصديق مبادئ أولية ، يقع التصديق بها لذاتها ، ويكون
التصديق بغيرها ، بسببها ، وإذا لم يخطر بالبال أو لم يفهم اللفظ الدال عليها ،
لم يمكن التوصل إلى معرفة ما يعبرف بها ، وإن لم يكن التعريف الذي يحاول
إخطارها بالبال أو تفهيم ما يدل به عليها من الألفاظ محاولاً لإفادة علم ليس
١٠ في الفريزة ، بل منبهاً على تفهيم ما يريده القائل ويذهب إليه . وربما كان
ذلك بأشياء هي في نفسها أخفى من المراد تعريفه ، لكنها لعلة ما وعبرة
ما صارت أعرف . كذلك في التصورات أشياء هي مبادئ للتصور ، وهي
متصورة لذواتها ، وإذا أريد أن يدل عليها لم يكن ذلك بالحقيقة تعريفاً لمجهول ؛
بل تنبيهاً وإخطاراً بالبال ، بأسم أو بعلامية ، ربما كانت في نفسها أخفى منه ،
١٥ لكنها لعلة ما وحال ما تكون أظهر دلالة .

فإذا استعملت تلك العلامة تنبّهت النفس على إخطار ذلك المعنى بالبال ،
من حيث أنه هو المراد لا غيره ، من غير أن تكون العلامة بالحقيقة معامة

(٦) ذلك : ساقطة من ط ، طا || إلى : ساقطة من ب ، م (٧) التصديق : التصديقات ط
(١١) منها : منبهاً ح || تفهيم : تفهيم م (١٤) لذواتها : بذواتها ص || لمجهول :
لمحول بخ (١٥) ربما : وربما بخ || منه : منها ط .

إياه . ولو كان كل تصور يحتاج إلى أن يسبقه تصور قبله لذهب الأمر في ذلك إلى غير النهاية ، أولدار .

وأولى الأشياء بأن تكون متصورة لأنفسها الأشياء العامة للأور كلها ، كالموجود ، والشيء الواحد وغيره . ولهذا ليس يمكن أن يبين شيء منها ببيان لادور فيه ألبته ، أو ببيان شيء أعرف منها . ولذلك من حاول أن يقوم فيها شيئا وقع في اضطراب ، كن يقول : إن من حقيقة الموجود أن يكون فاعلا أو منفعلا ؛ وهذا إن كان ولا بد فن أقسام الموجود ، والموجود أعرف من الفاعل والمنفعل . وجمهور الناس يتصورون حقيقة الموجود ولا يعرفون ألبته أنه يجب أن يكون فاعلا أو منفعلا ، وأنا إلى هذه الغاية لم يتضح لي ذلك إلا بقياس لا غير ، فكيف يكون حال من يروم أن يعرف حال الشيء الظاهر بصفة له ، تحتاج إلى بيان حتى يثبت وجودها له ؟ وكذلك قول من قال : إن الشيء هو الذي يصح عنه الخبر ، فإن "يصح" أخفى من "الشيء" و"الخبر" أخفى من "الشيء" ، فكيف يكون هذا تعريفاً للشيء؟ وإنما تعرف الصحة ويعرف الخبر به أن يستعمل في بيان كل واحد منهما أنه "شيء" أو أنه "أمر" أو أنه "ما" أو أنه "الذي" ، وجميع ذلك كالمراءفات لاسم الشيء ، فكيف يصح أن يعرف الشيء تعريفاً حقيقياً بما لم يعرف إلا به؟ نعم بما كان في ذلك وأمثاله تنبيه ما . وأما بالحقيقة فإنك إذا قلت إن الشيء هو ما يصح الخبر عنه ، تكون كأنك قلت : إن الشيء هو الشيء الذي يصح الخبر عنه ، لأن معنى "ما" و"الذي" و"الشيء" معنى واحد ، فتكون قد أخذت الشيء في حد الشيء .

(٢) في ذلك : ساقطة من ب (٤) يبين : يبين من (٥) منها : منه ط (٦) الموجود : الموجودات م (١٠) حال : ساقطة من م (١٢) والخبر : والخبر م (١٤) الخبر : الخبر م (١٥) ذلك : هذه ط .

على أنا لا ننكر أن يقع بهذا أو ما يشبهه ، مع فساد مأخذه ، تنبيه بوجه ما على الشيء ، ونقول : إن معنى الوجود ومعنى الشيء متصوران في الأنفس ، وهما معنيان . فالوجود والمثبت والمحصل أسماء مترادفة على معنى واحد ، ولا نشك في أن معناها قد حصل في نفس من يقرأ هذا الكتاب .

- ٥ والشيء وما يقوم مقامه قد يدل به على معنى آخر في اللغات كلها ، فإن لكل أمر حقيقة هو بها ما هو ، فالمثبات حقيقة أنه مثبات ، واللبياض حقيقة أنه يياض ، وذلك هو الذي ربما سميته الوجود الخاص ، ولم زده معنى الوجود الإثباتي . فإن لفظ الوجود يدل به أيضا على معاني كثيرة ، منها الحقيقة التي عليها الشيء ، فكأنه ما عليه يكون الوجود الخاص للشيء .

- ١٠ وزجج فنقول : إنه من البين أن لكل شيء حقيقة خاصة هي ماهيته ، ومعلوم أن حقيقة كل شيء الخاصة به غير الوجود الذي يرادف الإثبات ، وذلك لأنك إذا قلت : حقيقة كذا موجودة إما في الأعيان ، أو في الأنفس ، أو مطلقا يحمها جميعا ، كان لهذا معنى محصل مفهوم . ولو قلت : إن حقيقة كذا ، حقيقة كذا ، أو أن حقيقة كذا حقيقة ، لكان حشوا من الكلام غير مفيد . ولو قلت : إن حقيقة كذا شيء ، لكان أيضا قولاً غير مفيد ما يجهل ؛ وأقل إفادة منه أن تقول : إن الحقيقة شيء ، إلا أن ينشأ بالشيء ، الموجود ؛ كأنك قلت : إن حقيقة كذا حقيقة موجودة . وأما إذا قلت : حقيقة آشيء ما ، وحقيقة بـ شيء آخر ، فلأنما صح هذا وأفاد . لأنك تضرع في نفسك أنه شيء آخر مخصوص بخالف

(١) يقع ٠٠٠ مع : ساقطة من م || يشبهه : يشبه ط ، م (٣) فالوجود : والموجود ب

(١٢) الأنفس : النفس ب (١٣) يحمها : يحمها ب ، ج ، ص ، ط (١٧) ما : ساقطة

من ج (١٨) صح : يصح ص ، ط || وأفاد : فأفاد م .

لذلك الشيء الآخر، كما لو قلت : إن حقيقة آ وحقيقة ب حقيقة أخرى. ولولا هذا الإضمار وهذا الاقتران جميعا لم يفد ، فالشيء يراد به هذا المعنى .

ولا يفارق لزوم معنى الوجود إياه ألبة ، بل معنى الوجود يلزمه دائما، لأنه يكون إما موجودا في الأعيان ، أو موجودا في الوهم والعقل ، فإن لم يكن كذا لم يكن شيئا .

وأن ما يقال : إن الشيء هو الذى يخبر عنه ، حق ؛ ثم الذى يقال ، مع هذا، إن الشيء قد يكون معدوما على الإطلاق ، أمر يجب أن ينظر فيه . فإن عني بالمعدوم المعدوم في الأعيان ، جاز أن يكون كذلك ، فيجوز أن يكون الشيء ثابتا في الذهن معدوما في الأشياء الخارجة . وإن عني غير ذلك كان باطلا ، ولم يكن عنه خبر ألبة ، ولا كان معلوما إلا على أنه متصور في النفس فقط . ١٠

فأما أن يكون متصوراً في النفس صورة تشير إلى شيء خارج فكلاً .

أما الخبر ، فلأن الخبر يكون دائماً عن شيء متحقق في الذهن . والمعدوم المطلق لا يخبر عنه بالإيجاب ، وإذا أخبر عنه بالسلب أيضاً فقد جعل له وجود بوجه ما في الذهن . لأن قولنا : ” هو “ ، يتضمن إشارة ، والإشارة إلى المعدوم — الذى لا صورة له بوجه من الوجوه في الذهن — محال . فكيف ١٥

يوجب على المعدوم شيء ؟

ومعنى قولنا : إن المعدوم ” كذا “ ، معناه أن وصف ” كذا “ حاصل للمعدوم ، ولا فرق بين الحاصل والموجود . فنكون كأننا قلنا : إن هذا الوصف

(٩) الأشياء : الأعيان ط (١٢) أما : وأما ص (١٤) هو : ساقطة من ط

(١٥) فكيف : وكيف ب، م .

- موجود للمدوم . بل نقول : إنه لا يخلو أن ما يوصف به المدوم ويحمل عليه إما أن يكون موجودا وحاصلا للمدوم أو لا يكون موجودا حاصلا له ، فإن كان موجوداً وحاصلاً للمدوم ، فلا يخلو إما أن يكون في نفسه موجودا أو معدوما ، فإن كان موجودا فيكون للمدوم صفة موجودة ، وإذا كانت الصفة موجودة ، فالموصوف بها موجود لا محالة ، فالمعدوم موجود ، وهذا ٥ محال ، وإن كانت الصفة معدومة ، فكيف يكون المدوم في نفسه موجودا لشيء ؟ فإن ما لا يكون موجودا في نفسه ، يستحيل أن يكون موجودا للشيء .
- نعم قد يكون الشيء موجوداً في نفسه ولا يكون موجودا لشيء آخر ، فأما إن لم تكن الصفة موجودة للمدوم فهي نفي الصفة عن المدوم ، فإنه إن لم يكن هذا هو النفي للصفة عن المدوم ، فإذا نفينا الصفة عن المدوم ، ١٠ كان مقابل هذا ، فكان وجود الصفة له ، وهذا كله باطل .

- وإنما نقول : إن لنا علماً بالمدوم ، فلا نفي المعنى إذا تحصل في النفس فقط ولم يُشر فيه إلى خارج ، كان المعلوم نفس ما في النفس فقط، والتصديق الواقع بين المتصور من جزئيه هو أنه جائز في طباع هذا المعلوم وقوع نسبة له معقولة إلى خارج ، وأما في هذا الوقت فلا نسبة له ، فلا معلوم غيره . ١٥

وعند القوم الذين يرون هذا الرأي ، أن في جملة ما يُخبر عنه ويعلم أموراً لا شبيهة لها في العدم ، ومن شاء أن يقف على ذلك فليرجع إلى ما هذوا به من أقاويلهم التي لا تستحق فضل الاشتغال بها .

(١) لا يخلو أن : لا يخلو ب ، ج ، ص ، م (٦) المدوم : للمدوم ط (٧) يستحيل : فيستحيل ج (٩) لم تكن : لا تكون م || فهي : فهو ب ، م (١٠) للصفة عن : ساقطة من ط ، طا (١١) كن : وكان ط (١٣) يشر : يشير || خارج : الخارج ج ، ص ، ط (١٤) طابع : طباع ج ، ص ، ط ، م (١٥) وأما في هذا : وفي ب ، ج ، ص ، م .

وإنما وقع أولئك فيما وقعوا فيه بسبب جهلهم بأن الإخبار إنما يكون عن ممان لها وجود في النفس ، وإن كانت معدومة في الأعيان ، ويكون معنى الإخبار عنها أن لها نسبة ما إلى الأعيان . مثلا إن قلت : إن القيامة "تكون" ، فهتت القيامة وفُهِمَت "تكون" ، وحلت "تكون" التي في النفس ، على القيامة التي في النفس ، بأن هذا المعنى إنما يصح في معنى آخر معقول أيضا ، وهو معقول في وقت مستقبل ، أن يوصف بمعنى ثالث معقول ، وهو معقول الوجود . وعلى هذا القياس الأمر في الماضي . فبين أن الخبر عنه لا بد من أن يكون موجوداً ووجوداً ما في النفس . والإخبار في الحقيقة هو عن الموجود في النفس ، وبالعرض عن الموجود في الخارج . وقد فهمت الآن أن الشيء بماذا يخالف المفهوم للوجود والحاصل ، وأنهما مع ذلك متلازمان . ١٠

وعلى أنه قد بلغنى أن قوماً يقولون : إن الحاصل يكون حاصلًا ، وليس بموجود ، وقد تكون صفة الشيء ليس شيئًا لا موجودا ولا معدوما ، وأن "الذي" و"ما" يدلان على غير ما يدل عليه الشيء . فهؤلاء ليسوا من جملة المميزين . وإذا أخذوا بالتمييز بين هذه الألفاظ من حيث مفهوماتها انكشفوا .

فنقول الآن : إنه وإن لم يكن الموجود ، كما علمت ، جنساً ، ولا مقولاً بالتساوى على ما تحته ، فإنه معنى متفق فيه على التقديم والتأخير . وأول ما يكون يكون للماهية التي هي الجوهر ثم يكون لها بعده . وإذا هو معنى واحد ١٥

(٢) معنى : مع م (٤) في : ساقطة من ب (٤ - ٥) حل : النفس : ساقطة من م (٥) في (الأول) : ساقطة من ب || إنما : ساقطة من م (٦) في : ساقطة من م (٨) هو : وهو ط (٩) الموجود في الخارج : الموجود الخارج م || بماذا : ماذا م (١٣) يدلان : تدل م (١٤) وإذا : فإذا ط (١٥) الموجود : الوجود ط || جنسا : حسيات (١٦) وأول : فأول ج ، ط (١٧) الجوهر : الجوهر ط .

على النحو الذى أومأنا إليه فتلحقه عوارض تخصه ، كما قد بينا قبل . فذلك يكون له علم واحد يتكفل به . كما أن لجميع ما هو صهى علما واحدا .

- وقد يفسر علينا أن نعرف حال الواجب والممكن والمتنع بالتعريف المحقق أيضا ؛ بل بوجه العلامة . وجميع ما قيل فى تعريف هذه مما بلغك عن الأولين قد يكاد يقتضى دورا . وذلك لأنهم ، على ما مر لك فى فنون المنطق ، إذا أرادوا أن يحدوا الممكن ، أخذوا فى حده إما الضرورى وإما المحال ولا وجه غير ذلك . وإذا أرادوا أن يحدوا الضرورى ، أخذوا فى حده إما الممكن وإما المحال . وإذا أرادوا أن يحدوا المحال أخذوا فى حده إما الضرورى وإما الممكن . مثلا إذا حدوا الممكن قالوا مرة ، إنه غير الضرورى أو أنه المعدم ، فى الحال الذى ليس وجوده ، فى أى وقت فُرض من المستقبل ، بمحال . ثم إذا احتاجوا ١٠ إلى أن يحدوا الضرورى قالوا : إما أنه الذى لا يمكن أن يفرض معدوما ، أو أنه الذى إذا فرض بخلاف ما هو عليه كان محالا . فقد أخذوا الممكن تارة فى حده ، والمحال أخرى . وأما الممكن فقد كانوا أخذوا ، قبل ، فى حده إما الضرورى وإما المحال . ثم المحال ، إذا أرادوا أن يحدوه ، أخذوا فى حده إما الضرورى بأن يقولوا : إن المحال هو ضرورى العدم ؛ وإما الممكن ١٥ بأن يقولوا : إنه الذى لا يمكن أن يوجد ؛ أو لفظاً آخر يذهب مذهب هذين .

وكذلك ما يقال من أن المتنع هو الذى لا يمكن أن يكون ، أو هو الذى يجب أن لا يكون . والواجب هو الذى هو ممتنع ومحال أن لا يكون ، أو ليس

(١) فذلك : ولذلك ص ، ط (٤) تعريف : ساقطة من م || عن : من ج ، ط (٦) ولاوجه : لاوجه م (٧) وإذا : فإذا ج ، ص ، ط (٨) وإذا : فإذا ص || يحدوا : يحدوا ط (٩) حدوا : أخذوا ج ، ص ، ط (١٠) فرض : فرضت ب || ثم إذا : ثم إن ب ، ج ، م (١٢) ما هو عليه : ما عليه ج (١٣) وأما : أمام . (١٧) أو هو : وهو م (١٨) أوليس : وليس ب ، ج ، م .

يمكن أن لا يكون . والمحتم هو الذى ليس يتمتع أن يكون أولاً يكون ،
أو الذى ليس بواجب أن يكون وأن لا يكون. وهذا كله كما تراه دور ظاهر.
وأما كشف الحال في ذلك فقد مرّك في أنولوطيقا .

٥ على أن أزل هذه الثلاثة في أن يتصور أولاً ، هو الواجب . وذلك لأن
الواجب يدل على تأكيد الوجود ، والوجود أعرف من المدم ، لأن الوجود
يعرف بذاته ، والمدم يعرف ، بوجه ما من الوجوه ، بالوجود . ومن تفهمنا
هذه الأشياء يتضح لك بطلان قول من يقول : إن المعلوم يعاد لأنه أول شيء
غبر عنه بالوجود . وذلك أن المدم إذا أعيد يجب أن يكون بينه وبين ما هو
مثله ، لو وجد بدله ، فرق . فإن كان مثله إنما ليس هو لأنه ليس الذى كان
مدم ، وفي حال المدم كان هذا غير ذلك ، فقد صار المدم موجوداً على النحو
الذى أرواها إليه فيما سلف آنفاً .

١٥ وصل أن المدم إذا أعيد احتج أن تعاد جميع الخواص التي كان بها
هو ما هو . ومن خواصه وقته ، وإذا أعيد وقته كان المدم غير معاد ،
لأن المعاد هو الذى يوجد في وقت ثان . فإن كان المدم يجوز إعادته وإعادة
جملة المدمومات التي كانت معه ، والوقت إما شيء له حقيقة وجود قد صدم ،
أو موافقة موجود لعرض من الأعراض ، على ما عرف من مذاهبهم ، جاز
أن يعود الوقت والأحوال ، فلا يكون وقت ووقت ، فلا يكون حود .
على أن العقل يدفع هذا دفماً لا يحتاج فيه إلى بيان، وكل ما يقال فيه فهو خروج
عن طريق التليم .

(١) يمكن : يمكن به || ليس : لا ط || يتمتع : يتمتع م (٢) وطدا : وطده ط
(٣) قدّم : قدّم م (٦) من الوجوه : ساقطة من ب ، ص ، م || قهّما : قهّهما
ب ، ص ، ط (١٠) مدم : وطدم ط (١٢) احتج : + إلى ط || جمع :
الجمع ب ، الجمع طا (١٣) وإذا : فإذا به ، م (١٥) قدب : وقدبج ، ص
(١٦) ما عرف : ما عرفت ص .

[الفصل السادس]

(و) فصل

في ابتداء القول في الواجب الوجود ، والممكن الوجود ، وأن
الواجب الوجود لا علة له ، وأن الممكن الوجود مملول ، وأن
الواجب الوجود غير مكافئ لغيره في الوجود ، ولا متعلق بغيره فيه

•

ونعود إلى ما كنا فيه فنقول : إن لكل واحد من الواجب الوجود، والممكن
الوجود ، خواص . فنقول : إن الأمور التي تدخل في الوجود تحتل في العقل
الانقسام إلى قسمين ، فيكون منها ما إذا اعتبر بذاته لم يجب وجوده ، وظاهر
أنه لا يتمتع أيضا وجوده ، وإلا لم يدخل في الوجود ، وهذا الشيء هو في حيز
الإمكان ، ويكون منها ما إذا اعتبر بذاته وجب وجوده .

١٠

فنقول : إن الواجب الوجود بذاته لا علة له ، وإن الممكن الوجود بذاته له علة ،
وإن الواجب الوجود بذاته واجب الوجود من جميع جهاته ، وإن الواجب
الوجود لا يمكن أن يكون وجوده مكافئا لوجود آخر ، فيكون كل واحد منهما
مساويا للآخر في وجوب الوجود ويتلازمان . وأن الواجب الوجود لا يجوز
أن يتمتع وجوده عن كثرة البتة . وأن الواجب الوجود لا يجوز أن تكون
الحقيقة التي له مشتركا فيها بوجه من الوجوه ، حتى يلزم من تصحيحنا ذلك
أن يكون واجب الوجود غير مضاف ، ولا متغير ، ولا متكرر ، ولا مشارك
في وجوده الذي يخصه .

(٣) الواجب : واجب م (٥) مكافئ : مكافئ ب، ج، د، ص، ط || بغيره : لغيره ص، م
(٨) وظاهر : ظاهر ج (١١) الوجود : ساقطة من ج (١٦) من الوجوه :
ساقطة من ب، م .

أما أن الواجب الوجود لا طلة له ، فظاهر . لأنه إن كان لواجب الوجود طلة في وجوده ، كان وجوده بها . وكل ما وجوده بشيء ، فإذا اعتبر بذاته دون غيره لم يجب له وجود ، وكل ما إذا اعتبر بذاته دون غيره ، ولم يجب له وجود ، فليس واجب الوجود بذاته . فبين أنه إن كان لواجب الوجود بذاته طلة لم يكن واجب الوجود بذاته . فقد ظهر أن الواجب الوجود لا طلة له .
 وظهر من ذلك أنه لا يجوز أن يكون شيء واجب الوجود بذاته ، وواجب الوجود بغيره ، لأنه إن كان يجب وجوده بغيره ، فلا يجوز أن يوجد دون غيره ، وكلا لا يجوز أن يوجد دون غيره ، فيستحيل وجوده واجبا بذاته . ولو وجب بذاته ، لحصل . ولا تأثير لإيجاب الغير في وجوده الذي يؤثر فيه في وجوده فلا يكون واجبا وجوده في ذاته . ١٠

وأیضا أن كل ما هو ممكن الوجود باعتبار ذاته ، فوجوده وعدمه كلاهما بطله ، لأنه إذا وجد فقد حصل له الوجود متفيزاً من عدمه ، وإذا عدم حصل له عدم متفيزاً من الوجود . فلا يخلو إما أن يكون كل واحد من الأمرين يحصل له عن غيره أو لا عن غيره ، فإن كان عن غيره فالغير هو المسئلة ؛ وإن كن لا يحصل عن غيره ، ومن البين أن كل ما لم يوجد ثم وجد فقد تخصص بأمر جائز فيه . ١٥

وكذلك في عدمه ، وذلك لأن هذا التخصص إما أن تكفى فيه ماهية الأمر أو لا تكفى فيه ماهية ، فإن كانت ماهيته تكفى لأى الأمرين كان ، حتى يكون

(١) لأنه : أنه ب || كان : كانت به ، ص ، ط (٣) دون غيره : دونه به ، ص ، ط ، م . (٤) فبين : فبين به ، ص ، ط || إن : لوص ، ط || بذاته : + في ذاته بخ ، به ، ص ، م (٥) الواجب : واجب به ، ص ، م (٨) وكلا ... غيره : سالطة من ب ، م (١١) فوجوده : ووجوده به ، ص ، ط (١٢) وإذا : فإذا ط (١٤) فالغير : والغيرم (١٧) التخصص : التخصص م (١٨) ماهية : ماهيته م || كانت : كان ص || ماهيته تكفى : تكفى ماهية ص ، ط .

حاصلاً ، فيكون ذلك الأمر واجب الماهية لذاته ، وقد فرض غير واجب ، هذا خلف . وإن كان لا يكفي فيه وجود ماهيته ، بل أمر يضاف إليه وجود ذاته ، فيكون وجوده لوجود شيء آخر غير ذاته لا بد منه فهو علته ، فله علة . وبالجملة فلإنما يصير أحد الأمرين واجبا له ، لا لذاته ، بل لهمة .

- أما المعنى الوجودي فعلية ، هي علة وجودية . وأما المعنى العدمي فعلية ،
 ٥ هي عدم العلة للمعنى الوجودي ، وعلى ما علمت . فنقول : إنه يجب أن يصير واجبا بالعلة ، وبالقياس إليها . فإنه إن لم يكن واجبا ، كان عند وجود العلة وبالقياس إليها ممكناً أيضاً ، فكان يجوز أن يوجد وأن لا يوجد غير متخصص بأحد الأمرين ، وهذا محتاج من رأس إلى وجود شيء ثالث يتعين له به الوجود من العدم ، أو العدم عن الوجود عند وجود العلة ، فيكون ذلك علة
 ١٠ أخرى ، ويمتد الكلام إلى غير النهاية . وإذا تمادى إلى غير النهاية لم يكن ، مع ذلك ، قد تخصص له وجوده ، فلا يكون قد حصل له وجود ، وهذا محال . لأنه ذاهب إلى غير النهاية في الملل فقط ، فإن هذا في هذا الموضع بُعدٌ مشكوك في إحالته ، بل لأنه لم يوجد بُعدٌ ما به يتخصص وقد فرض موجوداً . فقد صح أن كل ما هو ممكن الوجود لا يوجد ما لم يجب بالقياس
 ١٥ إلى علته .

ونقول : ولا يجوز أن يكون واجب الوجود مكافئاً لواجب وجود آخر ، حتى يكون هذا موجوداً مع ذلك ، وذلك موجوداً مع هذا ، وليس أحدهما

(٥) علة : + جملة ط (٩) له : ساقطة من ط (١١) لم يكن : لا يكون ج ، م ؛

فلا يكون ط (١٢) تخصص : تعين || وجوده : وجودم || قد : ساقطة من ص ، م

(١٣) فقط : ساقطة من ط (١٤) مشكوك : شكوك ج (١٥) لا : فلا

(١٧) وقول : فنقول ح ، ص ، ط ، م .

علة للآخر، بل هما متكافئان في أمر لزوم الوجود . لأنه لا يخلو إذا اعتبر ذات أحدهما بذاته دون الآخر ، إما أن يكون واجبا بذاته أولا يكون واجبا بذاته ، فإن كان واجبا بذاته فلا يخلو إما أن يكون له وجوب أيضا باعتباره مع الثاني ، فيكون الشيء واجب الوجوب بذاته ، وواجب الوجود لأجل غيه ، وهذا محال ، كما قد مضى . وإما أن لا يكون له وجوب بالآخر ، فلا يجب أن يتبع وجوده وجود الآخر ، ويلزمه أن لا يكون لوجوده علاقة بالآخر ، حتى يكون إتماما يوجد إذا وجد الآخر هذا . وأما إن لم يكن واجبا بذاته ، فيجب أن يكون باعتبار ذاته ممكن الوجود ، وباعتبار الآخر واجب الوجود . فلا يخلو حينئذ إما أن يكون الآخر كذلك أولا يكون ، فإن كان الآخر كذلك فلا يخلو حينئذ إما أن يكون وجوب الوجود لهذا من ذلك ، وذلك في حد إمكان الوجود ، أو في حد وجوب الوجود . فإن كان وجوب الوجود لهذا من ذلك ، وذلك هو في حد وجوب الوجود ، وليس من نفسه ، أو من ثالث سابق ، كما قلناه في وجه سلف ، بل من الذي يكون منه ، كان وجوب وجود هذا شرطاً فيه وجوب وجود ما يحصل به وجوب وجوده ، بتمدية بالذات فلا يحصل له وجوب وجود البتة . وإن كان وجوب الوجود لهذا من ذلك ، وذلك في حد الإمكان ، فيكون وجوب وجود هذا من ذات ذلك وهو في حد الإمكان ، ويكون ذات ذلك في حد الإمكان مفيداً لهذا وجوب الوجود ، وليس له حد الإمكان مستفاداً من هذا ، بل الوجوب .

(١) علة : مله ط ، ط (٢) دون ... بذاته : ساقطة من م || أولا يكون : ولا يكون ط .
(٧) لم يكن : لا يكون ب ، ج ، م (٨) الآخر : الثاني م (٩) حينة : ساقطة من ب ، ص ، م || الآخر : الثاني م (١٠) لهذا : هذا ج ، ط (١١) وذلك : + هو ط (١٢) وذلك : هو ذلك ص (١٣) قلناه : قلنا ص ، م (١٤) وجود : الوجود م (١٧) وهو : ساقطة من ط || ويكون : يكون ب ، فيكون ج ، ص || ويكون ... الإمكان : ساقطة من ط .

فتكون العلة لهذا إمكان وجود ذلك ، وإمكان وجود ذلك ليس علة هذا ،
فيكونان غير متكافئين ، أعني ما هو علة بالذات ومملول بالذات .

- ثم يعرض شيء آخر وهو ، أنه إذا كُنْ إمكان وجود ذلك هو علة إيجاب
وجود هذا ، لم يتلق وجود هذا بوجوده ؛ بل بإمكانه . فوجب أن يجوز
وجوده مع عدمه وقد فرضا متكافئين ، هذا خلف . فإذن ليس يمكن أن يكونا
متكافئى الوجود ، فى حال ما ، لا يتعلقان بعلة خارجية ، بل يجب أن يكون
أحدهما هو الأول بالذات ، أو يكون هناك سبب خارج آخر يوجبهما جميعا
بإيجاب العلاقة التى بينهما أو يوجب العلاقة بإيجابهما . والمضافان ليس
أحدهما واجبا بالآخر ، بل مع الآخر ، والموجب لما العلة اتى جمعهما ،
وأىضا المبدأتان أو الموضوعان أو الموصوفان بهما . وإيس يكفى وجود
المادتين أو الموضوعين لهما وحدهما ، بل وجود ثالث يجمع بينهما . وذلك
لأنه لا يخلو إما أن يكون وجود كل واحد من الأمرين وحقيقته هو أن يكون
مع الآخر ، فوجوده بذاته يكون غير واجب ، فيصير ممكنا ، فيصير مملولا ،
ويكون كما قلنا ليس علة مكافئة فى الوجود ، فتكون إذن علة أمر آخر ، فلا
يكون هو والآخر علة للعلاقة التى بينهما ، بل ذلك الآخر . وأما أن لا يكون ،
فتكون المعية طارئة على وجوده الخاص لاحقة له . وأىضا فإن الوجود الذى
يخصه لا يكون عن مكافيه من حيث هو مكافيه ؛ بل عن علة متقدمة إن كان
معلولا . فحينئذ إما أن يكون وجوده ذلك عن صاحبه ، لا من حيث يكافيه ،

(١) علة : ص (٤) بإمكانه : وجوده إمكانه ، ط (٥) فرضا : فرضا ،
ص ، ط (٦) متكافئى الوجود : متكافئى فى الوجود ط (٧) بعلته : بعلته ط (٧) خارج
آخر : خارج ب ؛ آخر ط (٩) جمعهما : جمعهما ط (١٠) أو : ساقطة من ص ، م
(١١) وحدهما : أو أحدهما (١٣) فيصير ممكنا : فيكون ممكنا (١٦) وجوده : وجود
ص ، م (١٨) يكافيه : مكافيه ص .

بل من حيث وجود صاحبه الذى يخصه ، فلا يكونان متكافئين ، بل علة ومملولا . ويكون صاحبه أيضا علة للعلاقة الوهمية بينهما كالأب والابن . وإما أن يكونا متكافئين من جملة ما يكون الأمران ليس أحدهما علة للآخر ، وتكون العلاقة لازمة لوجودهما ، فتكون العلة الأولى للعلاقة هى أمر خارج موجد لذاتيهما على ما علمت ، والعلاقة عرضية ، فيكون لا تكافؤ هناك .
 إلا بالمرض المبين أو اللازم . وهذا غير ما نحن فيه ، ويكون للذى بالمرض علة لا محالة ، فيكونان من حيث التكافؤ معلولين .

(٢) للعلاقة : العلاقة ب
 (٥) موجد : موجود يخ
 (٦) اللازم : للزم م |
 الذى : الذى ب ، ط .

[الفصل السابع]

(ز) فصل

في أن واجب الوجود واحد

- وقول أيضا : إن واجب الوجود يجب أن يكون ذاتا واحدة . وإلا فيمكن
 كثرة ويكون كل واحد منها واجب الوجود ، فلا يخلو إما أن يكون كل واحد
 منها في المعنى الذي هو حقيقته ، لا يخالف الآخر البتة أو يخالفه . فإن كان
 لا يخالف الآخر في المعنى الذي لذاته بالذات ، ويخالفه بأنه ليس هو ، وهذا
 خلاف لا محالة ، فيخالفه في غير المعنى . وذلك لأن المعنى الذي هو فيهما غير
 مختلف ، وقد قارنه شيء به صار هذا أو في هذا ، أو قارنه نفس أنه هذا
 أو في هذا ، ولم يقارنه هذا المقارن في الآخر ، بل ما به صار ذاك ذاك ،
 أو نفس أن ذاك ذاك ، وهذا تخصيص ما قارن ذلك المعنى ، وبينهما به
 مبينة .

فإذن كل واحد منهما يبين الآخر به ، وليس يخالفه في نفس المعنى ،
 فيخالفه في غير المعنى .

- والأشياء التي هي غير المعنى وتقارن المعنى هي الأعراض والواحق الغير
 الذاتية . وهذه الواحق فلما أن تعرض لوجود الشيء بما هو ذلك الوجود

(٣) واجب : الواجب ج ، ص ، ط (٥) كثرة : كثرة ص ، م || ويكون :
 فيكون ج ، ص ، ط ، م (٩) به : ساقطة من ج ، ط (١٠) أوفى : قم || ولم :
 أ ولم ط || ذاك ذاك : ذلك ذلك ج (١١) ذاك ذاك : ذلك ذلك ج || به : ساقطة من م
 (١٣) نفس : ساقطة من ص ؛ + أصل ج ، ص ، ط (١٤) فيخالفه ... المعنى :
 ساقطة من م (١٥) والأشياء : فالأشياء ج ؛ بل تقول الأشياء ط (١٦) لوجود :
 لحقيقة ص ، ط || هو : + تلك الحقيقة أول وجوده بما هو ص ، ط .

فيجب أن يتفق الكل فيه وقد فرض أنها مختلفة فيه ، وهذا خالف . وإما أن نترض له من أسباب خارجة لا عن نفس ماهيته ، فيكون لولا تلك الة لم نمرض ، فيكون لولا تلك الة لم يختلف ، فيكون لولا تلك الة لكانت الذوات واحدة أو لم تكن ، فيكون لولا تلك الة ليس هذا بانفراده واجب الوجود، وذلك بانفراد ، واجب الوجود لا من حيث الوجود ، بل من حيث الأعراض ، فيكون وجوب وجود كل واحد منهما الخاص به ، المنفرد له ، مستفاداً من غيره . وقد قيل إن كل ما هو واجب الوجود بغيره فليس واجب الوجود بذاته ، بل هو في حد ذاته ممكن الوجود، فتكون كل واحدة من هذه، مع أنها واجبة الوجود بذاتها ، ممكنة الوجود في حد ذاتها وهذا محال .

ولتترض الآن أنه يخالفه في معنى أصلى ، بد ما يوافق في المعنى ، فلا يخلو ذلك المعنى إما أن يكون شرطاً في وجوب الوجود ، أو لا يكون . فإن كان شرطاً في وجوب الوجود ، فظاهر أنه يجب أن يتفق فيه كل ما هو واجب الوجود ، وإن لم يكن شرطاً في وجوب الوجود ، فوجوب الوجود متقرر دونه وجوب وجود ، وهو داخل عليه ، عارض ، مضاف إليه ، بد ما تم ذلك وجوب وجود ، وقد منعنا هذا وبيننا فساده . فاذن لا يجوز أن يخالفه في المعنى .

(١) فيه : فباطا || أنها : أنها به || وهذا : فهذا ؛ هذا م (٣) لكنت : كانت به ، ص ، م ، ؛ لكان ط . (٥ — ٦) وذلك ... الأعراض : ساقطة من ب (٥) لا من حيث الوجود : ساقطة من به ، ص ، م . (٦) منها : منها ، ط (٨) واحدة : واحدة (٩) بذاتها : بذاتها م . || حد ذاتها : حدد ذاتها ص ؛ حد ذاتها م || وهذا : وهو ط . || محال : هذا ط (١١) ذلك : لذلك ص .

بل يجب أن نزيد لهذا بياناً من وجه آخر وهو : أن انقسام معنى وجوب الوجود في الكثرة لا يخلو من وجهين : إما أن يكون على سبيل انقسامه بالفصول وإما على سبيل انقسامه بالموارض . ثم من المعلوم أن الفصول لا تدخل في حد ما يقام مقام الجنس . فهي لا تفيد الجنس حقيقته ، وإنما تفيده اقوام بالفعل ، وذلك كالناطق ، فإن الناطق لا يفيد الحيوان معنى الحيوانية ، بل يفيد اقوام ٥ بالفعل ذاتاً موجودة خاصة .

فيجب أيضاً أن تكون فصول وجوب الوجود ، إن صححت ، بحيث لا تفيد وجوب الوجود حقيقة وجوب الوجود ، بل يفيد الوجود بالفعل . وهذا محال من وجهين : أحدهما ، أنه ليس حقيقة وجوب الوجود إلا نفس تأكيد الوجود ، لا حقيقة الحيوانية التي هي معنى غير تأكيد الوجود ، والوجود لازم لها ، ١٠ أو داخل عليها ، كما علمت . فإذا زعمنا إفادة الوجود لوجوب الوجود ، هي إفادة شرط من حقيقته ضرورة ، وقد منع جواز هذا ما بين الجنس والفصل . والوجه الثاني ، أنه يلزم أن تكون حقيقة وجوب الوجود متعلقة في أن تحصل بالفعل بموجب له ، فيكون المعنى الذي به يكون الشيء واجب الوجود يجب وجوده بغيره ، وإنما كلامنا في وجوب الوجود بالذات ، فيكون الشيء واجب ١٥ الوجود بذاته واجب الوجود بغيره ، وقد أبطلنا هذا .

فقد ظهر أن انقسام وجوب الوجود إلى تلك الأمور ، لا يكون انقسام المعنى الجنسي إلى الفصول . فتبين أن المعنى الذي يقتضى وجوب الوجود لا يجوز

(٣) وإما : أوط (٤) حقيقته : حقيقة ب ، ج ، ط ، م || بالفعل : ذاتاً موجودة ط

(١٣) أنه : ساقطة من ط (١٤) له : لها ب (١٥) بغيره : لغيره ط

(١٨) إلى الفصول : بالفصول م || فتبين : فبين م .

أن يكون معنى جنسياً يتقسم بفصول أو أعراض ، فبقي أن يكون معنى نوعياً .
فنقول : ولا يجوز أن تكون نوعيته محمولة على كثيرين ، لأن اشخاص النوع الواحد ، كما بينا ، إذا لم تختلف في المعنى الذاتي ، وجب أن تكون إنما تختلف بالموارض ، وقد منعتنا إمكان هذا في وجوب الوجود ، وقد يمكن أن نبين هذا بنوع من الاختصار ، ويكون الفرض راجعاً إلى ما أردناه . ٥

فنقول : إن وجوب الوجود إذا كان صفة للشيء وموجوداً له ، فإما أن يكون واجباً في هذه الصفة ، أى في وجوب الوجود ، أن تكون عين تلك الصفة موجودة لهذا الموصوف ، فيمتنع الواحد منها أن يوجد وجوداً لا يكون صفة له ، فيمتنع أن يوجد لغيره ، فيجب أن يوجد له وحده ؛ وإما أن يكون وجوده له ممكناً غير واجب . فيجوز أن يكون هذا الشيء غير واجب الوجود بذاته وهو واجب الوجود بذاته ، هذا خلف . فوجوب الوجود لا يكون إلا لواحد فقط . ١٠

فإن قال قائل : إن وجوده لهذا ، لا يمنع وجوده صفة للآخر فكونه صفة للآخر لا يبطل وجوب كونه صفة له . فنقول : كلامنا في تعيين وجوب الوجود صفة له ، من حيث هو له ، من حيث لا يلتفت فيه إلى الآخر ، فذلك ليس صفة للآخر بعينه ؛ بل مثلها الواجب فيها ما يجب في تلك بعينها . وبعبارة أخرى نقول : إن كون الواحد منها واجب الوجود ، وكونه هو بعينه ، إما أن يكون واحداً ، فيكون كل ما هو واجب الوجود فهو هو بعينه وليس غيره . وإن كان ١٥

(٢) فنقول : فلنا ط || نوعيته : نوعيه ط (٣) إنما تختلف : إنما اختلفت ب ؛ إنما اختلف ب ؛ م (٤) فنيين : فنيين م (٥) بنوع : بنوع م (٧) أى ... الوجود : ساقطة من م || تلك : هذه م (٨) موجودة : الموجودة ب ، ط (١٣) فكونه : ركونه ط (١٤) لا يبطل : لوس يبطل ب (١٧) كون : كان ط (١٨) فهو هو : فهو م .

كونه واجب الوجود ، غير كونه هو بعينه ، فقارئة واجب الوجود لأنه هو بعينه ، إما أن يكون أمراً لذاته ، أو لعلّة وسبب موجب غيره . فإن كان لذاته ، ولأنه واجب الوجود ، فيكون كل ما هو واجب الوجود هذا بعينه ، وإن كان لعلّة وسبب موجب غيره ، فلكونه هذا بعينه سبب ، فالخصوصية وجوده المنفرد سبب ، فهو معلول .

٥

فإذن واجب الوجود واحد بالكلية ليس كأنواع تحت جنس ، وواحد بالعدد ليس كأشخاص تحت نوع ، بل معنى مُشرح اسمه له فقط ، ووجوده غير مشترك فيه . ومزيد هذا إيضاحاً في موضع آخر . فهذه الخواص التي يختص بها واجب الوجود .

- ١٠ وأما الممكن الوجود ، فقد تبين من ذلك خاصيته وهو أنه يحتاج ضرورة إلى شيء آخر يجعله بالفعل موجوداً . وكل ما هو ممكن الوجود فهو دائماً ، باعتبار ذاته ، ممكن الوجود ، لكنه ربما عرض أن يجب وجوده بغيره ، وذلك إما أن يعرض له دائماً ، وإما أن يكون وجوب وجوده عن غيره ليس دائماً ، بل في وقتٍ دون وقت . فهذا يجب أن يكون له مادة تتقدم وجوده بالزمان ، كما سنوضحه .

١٥

والذي يجب وجوده بغيره دائماً ، فهو أيضاً غير بسيط الحقيقة . لأن الذي له باعتبار ذاته ، غير الذي له من غيره ، وهو حاصل الهوية منهما جميعاً في الوجود ، فلذلك لا شيء غير واجب الوجود تعزى عن ملائمة ما بالقوة والإمكان باعتبار نفسه ، وهو الفرد ، وغيره زوج تركيبي .

(٢) سبب : أو سبب م . (٨) موضع : مواضع ب . (١٠) خاصية : خاصته ب ، ط .
(١٦) بغيره : لغيره ص ، ط .

[الفصل الثامن]

(ح) فصل

في بيان الحق ، والصدق ، والذب عن أول الأقاويل ،

في المقدمات الحققة

أما الحق فيفهم منه الوجود في الأعيان مطلقاً ، ويفهم منه الوجود الدائم ،
وفهم منه حال القول أو العقد الذي يدل على حال الشيء في الخارج إذا كان
مطابقاً له ، فنقول : هذا قول حق ، وهذا اعتقاد حق . فيكون الواجب
الرجوع هو الحق بذاته دائماً ، والممكن الوجود حق بغيره ، باطل في نفسه .
فكل ما سوى الواجب الوجود الواحد باطل في نفسه .

وأما الحق من قبل المطابقة فهو كالصادق ، إلا أنه صادق فيما أحسب باعتبار
نسبته إلى الأمر ، وحق باعتبار نسبة الأمر إليه .

وأحق الأقاويل أن يكون حقاً ما كان صدقه دائماً ، وأحق ذلك ما كان
صدقه أولاً ليس لعله .

وأول كل الأقاويل الصادقة الذي ينتهي إليه كل شيء في التحليل ، حتى أنه
يكون مقولاً بالقوة أو بالفعل في كل شيء يُبين أو يُبين به ، كما بيناه في كتاب
البرهان ، هو أنه : لا واسطة بين الإيجاب والسلب . وهذه الخاصة ليست
من عوارض شيء إلا من عوارض الموجود بما هو موجود ، لمعومه في كل
موجود .

(٣) الأقاويل : الأرائل م . (٧) الواجب : واجب ج ، م . (١٥) بين : يبين م ||
بينه : بهانه م .

والسوفسطائي إذا أنكر هذا ، فليس ينكره إلا بإسائه معانداً . أو يكون قد عرض له شبهة في أشياء فسد عليه عنده فيها طرّفًا التقيض لغلط جرى عليه مثلا ، لأنه لا يكون حصل له حال التناقض وشرائطه . ثم إن تبكيت السوفسطائي ، وتنبيه المتحير أبداً ، إنما هو في كل حال على الفيلسوف ، ويكون لا محالة بضرب من المحاوره . ولا شك أن تلك المحاوره تكون ضرباً من القياس الذي يلزم مقتضاه ، إلا أنه لا يكون في نفسه قياساً يلزم مقتضاه ، ولكن يكون قياساً بالقياس .

- وذلك لأن القياس الذي يلزم مقتضاه على وجهين : قياس في نفسه ، وهو الذي تكون مقدماته صادقة في أنفسها ، وأعرف عند العقلاء من النتيجة ، ويكون تأليفه تأليفاً متبجاً ، وقياس كذلك بالقياس ، وهو أن تكون حال المقدمات كذلك عند المحاور حتى يسلم الشيء وإن لم يكن صدقاً ، وإن كان صدقاً لم يكن أعرف من النتيجة التي يسلمها ، فيؤلف عليه بتأليف صحيح مطلق أو عنده . وبالجملة فقد كان القياس ما إذا سلمت مقدماته لزمت منه شيء ، فيكون ذلك قياساً من حيث هو كذا . ولكنه ليس يلزم أن يكون كل قياس قياساً يلزم مقتضاه ، لأن مقتضاه يلزم إذا سلم ، فإذا لم يسلم كان قياساً . لأنه قد أورد ١٥ فيه ما إذا وضع وسلم لزمت ، ولكن لما لم يسلم بعد لم يلزم مقتضاه ، فيكون القياس قياساً ، أع من كونه قياساً يلزم مقتضاه .

(٢) له : ساقطة من ب ، ط . || أشياء : + قد ص . (٣) له : ساقطة من ب
(٥) المحاوره : [تبدأ نسخة د بهذه الكلمة] . (٦) يكون : ساقطة من د .
(١١) المقدمات : + ماد ، ط . || وإن كان : أو إن كان ب ، ط ، م . (١٢) يسلمها :
لا يسلمها د ، ج ، ص ، م . (١٥) لأنه : + كان ط (١٦) وسلم : + ذلك ط || لم :
ساقطة ط ، م .

وكونه قياساً يلزم مقتضاه ، هو أيضاً حل قسمين ، حل ما علمت ، فالقياس الذى يلزم مقتضاه بحسب الأمر فى نفسه ، هو الذى مقدماته مسلمة فى أنفسهم ، وأقدم من النتيجة . وأما الذى هو القياس ، فالذى قد سلم مخاطب مقدماته ، فنلزمه النتيجة .

ومن العجائب أن السوفسطائى الذى غرضه المماارة يضطر إلى أحد الأمرين : إما إلى السكوت والإعراض ، وإما إلى الاعتراف لا محالة بأشياء ، والاعتراف بأنها تنجح عليه .

وأما المنحير فملاجه حل شعبة ، وذلك لأن المنحير لا محالة إنما وقع فيما وقع فيه إما لما يراه من تخالف الأفاضل الأكثرين ، ويشاهده من كون رأى كل واحد منهم مقابلاً لرأى الآخر الذى يحده قرأه ، لا يقصر عنه ، فلا يجب عنده أن يكون أحد القولين أولى بالتصديق من الآخر ، وإما لأنه سمع من المذكورين المشهورين المشهود لهم بالفضيلة أقاويل لم يقبلها عقله بالبديهة ، كقول من قال : إن الشئ لا يمكنك أن تراه مرتين ، بل ولا مرة واحدة ، وإن لا وجود لشيء فى نفسه ، بل بالإضافة . فإذا كان قائل مثل هذا القول مشهوراً بالحكمة لم يكن بعيداً أن يحير الشاذى لقوله . وإما لأنه قد اجتمع عنده قياسات متقابلة التاج ليس يقدر على أن يختار واحداً منها ويزيف الآخر .

(١) وكونه .. مقتضاه : ساقطة من د ، ص (٢) مقتضاه : + وكونه قياساً || الأمر : الأمورد || أنفسهم : قسمهم (٣) وأما : فأما (٥) العجائب : العجائب || الأمرين : أمرين (٦) إلى الاعتراف : إلى اعترافهم || الاعتراف : واعترافهم ، م (٨) ملاجه : ملاجه ط (١٠) منهم : منهم (١١) بالتصديق : بالصدق به ، د ص ، ط ، م (١٢) عقله : ساقطة من د (١٦) أن : + يقول ط .

فالفيلسوف يتدارك ما مرض لأمثال هؤلاء من وجهين: أحدهما حل ما وقع فيه من الشك ؛ والثاني التنبيه التام على أنه لا يمكن أن يكون بين النقيضين واسطة .

- أما حل ما وقع فيه فن ذلك أن يعرفه أن الناس ناس لا ملائكة . ومع ذلك فليس يجب أن يكونوا متكافئين في الإصابة ، ولا يجب إذا كن واحد أكثر صواباً في شيء من آخر، أن لا يكون الآخر أكثر صواباً منه في شيء آخر . وأن يعرف أن أكثر المتفلسفين يتعلم المنطق وليس يستعمله ، بل يعود آخر الأمر فيه إلى القرينة فيركبها ركوب الراكض من غير كف عنان أو جذب خطام . وأن من الفضلاء من يرمز أيضاً برموز، ويقول ألفاظاً ظاهرة مستشعنة أو خطأ وله فيها غرض خفي ، بل أكثر الحكماء ، بل الأنبياء الذين لا يؤتون من جهة غلطا أو سهوا هذه وتيرتهم . فهذا يزيل شغل قلبه من جهة ما استنكر من العلماء . ثم يعرفه فيقول : إنك إذا تكلمت فلا يخلو إما أن تقصد بلفظك نحو شيء من الأشياء بعينه ، أولا تقصد ، فإن قال إذا تكلمت لم أفهم شيئا ، فقد خرج هذا من جملة المسترشدين المتحيرين، وناقض الحال في نفسه، وليس الكلام معه هذا الضرب من الكلام .

١٥

وإن قال : إذا تكلمت فهمت باللفظ كل شيء فقد خرج عن الاسترشاد .

- (١) فالفيلسوف : والفيلسوف د || يتدارك : سيتدارك طا . (٢) التنبيه : تنبيه ب ، ج ، ص ، م (٤) ذلك أن يعرفه : ذلك يعرفه ط || يعرفه أن الناس : يعرفه الناس د (٥) واحد : الواحد د ، ص ؛ واحدا م (٧) وليس : وليس د || فيه : ساقطة من د (٨) الراكض : الراكض طا (٩) ظاهرة : ظاهر ط || مستشعنة : مستشعنة ص (١٠) فيها : فيه د ، ص (١١) جهة : حيث د (١٣) لم : ولم ج .

فإن قال : إذا تكلمت فهمت به شيئاً بعينه ، أو أشياء كثيرة محدودة. فلي كل حال فقد جدل للفظ دلالة على أشياء بأعينها لا يدخل في تلك الدلالة غيرها .
فإن كانت تلك الكثرة تنفي في معنى واحد فقد دل أيضاً على معنى واحد ، وإن لم يكن كذلك فالاسم مشترك ، ويمكن لا محالة أن يفرد لكل واحد من تلك الجملة اسماً ، فهذا يسلمه من قام مقام المسترشدين المتحيرين . وإذا كان الاسم دليلاً على شيء واحد كالإنسان مثلاً فالإنسان ، أعني ما هو مبين للإنسان لا يدل عليه ذلك الاسم بوجه من الوجوه. فالذي يدل عليه اسم الإنسان لا يكون الذي يدل عليه اسم اللا إنسان ، فإن كان الإنسان يدل على اللا إنسان ، فيكون لا محالة الإنسان ، والمجهر ، والزورق ، والفيل شيئاً واحداً ، بل يدل على الأبيض ، والأسود ، والثقيل ، والخفيف ، وجميع ما هو خارج مما دل عليه اسم الإنسان. وكذلك حال المفهوم من الألفاظ هذه، فيلزم من هذا أن يكون كل شيء وأن يكون ولا شيء من الأشياء نفسه، وأن لا يكون للكلام مفهوم. ثم لا يخلو إما أن يكون هذا حكم كل لفظ ، وحكم كل مدلول عليه باللفظ ، أو يكون بمض هذه الأشياء بهذه الصفة ، وبعضها بخلافها . فإن كان هذا في كل شيء فقد عرض أن لا خطاب ولا كلام ، بل لا شبهة ولا حجة أيضاً. وإن كان في بعض الأشياء قد تميز الموجبة عن السالبة ، وفي بعضها لا تميز ، فحيث تميز يكون لا محالة ما يدل عليه الإنسان غير ما يدل عليه باللا إنسان ، وحيث

(١) فإن : وإن بـ كثيرة : معدودة ط (٢) فقد : قد بـ ، د ، ص ، م || بأعينها : بأعينها ، ص ، م ، بـ بعينها جـ (٤) ويمكن : يكون ط (٦) كالإنسان : كالإنسان م || فاللا إنسان : فالإنسان جـ ، د ، ط (٧) للإنسان : لا إنسان د ، ط || فالذي : والذي جـ ، ص ، الذي بـ ، ط (٨) اللا إنسان : لا إنسان ط (١٠) ما : عما ص (١١) الألفاظ : ألفاظ م (١٢) شيء : كل شيء م || ولا شيء : لا شيء جـ ، د ، ص ، ط (١٦) عز : من بـ ، جـ ، د ، ط ، م (١٧) تميز يكون : لا تميز تكون م || باللا إنسان : بالإنسان ط .

لا يتميز مثلا كالأبيض واللا أبيض يكون مدلولهما واحدا ، فيكون كل شيء
 هو لا أبيض فهو أبيض ، وكل شيء هو أبيض فهو لا أبيض ، فالإنسان
 إذا كان له مفهوم متيز فإن كان أبيض فهو أيضا لا أبيض الذى هو والأبيض
 واحد ، واللا إنسان كذلك ؛ فيعرض مرة أخرى أن يكون الإنسان
 واللا إنسان غير متميزين .

فهذا وأمثاله قد يزيح حلة المتحيز المسترشد في أن يعرف أن الإيجاب
 والسلب لا يجتمعان ، ولا يصدقان معا . وكذلك أيضا قد تبين له أنهما
 لا يرتزمان ولا يكذبان معا ، فإنه إذا كذبا معا في شيء ، كان ذلك الشيء ليس
 بإنسان مثلا ، وليس أيضا بلا إنسان . فيكون قد اجتمع الشيء الذى هو
 اللا إنسان وسالبه الذى هو لا لا إنسان ، وقد نبه على بطلانه . فهذه الأشياء
 وما يشبهها مما لا يحتاج أن نطول فيه ، وبحل الشبه المتقابلة من قياسات
 المتحيز يمكننا أن نهديه .

وأما المتحيز فينبى أن يكلف شروع النار ، إذ النار واللائار واحد ؛ وأن
 يؤلم ضربا ، إذ الوجع والالوجع واحد ؛ وأن يمنع الطعام والشراب ، إذ الأكل
 والشرب وتركهما واحد .

فهذا المبدأ الذى ذبنا عنه من يكذبه ، هو أول مبادئ البراهين ، وعلى
 الفيلسوف الأول أن يذب عنه . ومبادئ البراهين تنفع في البراهين . والبراهين
 تنفع في معرفة الأغراض الذاتية لموضوعاتها . لكن معرفة جوهر الموضوعات

(١) يكون : فيكون ص (٢) فهو أبيض ، وكل شيء هو أبيض : ساقطة من د || فهو : هو ج || فالإنسان :
 والإنسان ب ، م (٣) له : ساقطة من د || لا أبيض : اللا أبيض ط ، (٧) قد تبين : قد تبين د ؛
 ساقطة من ط (١٠) وسالبه : وسالبه م (١١) وبحل الشبه : وبحل الشبه ج ، ص ، ط .

الذى كان فيما سلف يعرف بالحد فقط ، فما يلزم الفيلسوف ههنا أن يحصل له ،
فيكون لهذا العلم الواحد أن يتكلم في الأمرين جميعا .

انكى قد يشكك هل هذا أنه إن تكلم فيها ، هل سبيل التحديد والتصور ،
فهو ذلك الذى يتكلم فيه صاحب العلم الجزئى ، وإن تكلم فيها في التصديق صار
الكلام فيها برهانيا ٥

فقول : إن هذه التى كانت موضوعات في علوم أخرى تصير عوارض
في هذا العلم ، لأنها أحوال تعرض للوجود ، وأقسام له ، فيكون ما لا يبرهن
عليه في علم آخر ، يبرهن عليه ههنا .

وأبضا إذا لم يلتفت إلى علم آخر وقسم موضوع هذا العلم نفسه إلى جوهر
وعوارض تكون خاصة له ، فيكون ذلك الجوهر الذى هو موضوع العلم ما
أو الجوهر مطلقا ، ليس موضوع هذا العلم ، بل قسما من موضوعه ، فيكون
ذلك بخلاف ما عارضاً لطبيعة موضوعه ، الذى هو الموجود ، إن صار ذلك
الجوهر دون شئ آخر لطبيعة الموجود أن تقارنه أو يكون هو . فإن الموجود طبيعة
يصح حملها على كل شئ ، كان ذلك الجوهر أو غيره . فإنه ليس لأنه موجود
هو جوهر ، أو جوهر ما ، وموضوع ما ، على ما فهمت ، قبل هذا ، فيما سلف . ١٥
ومع هذا كله فليس البحث عن مبادئ التصور والحد حداً ولا تصوراً ،
ولا البحث عن مبادئ البرهان برهاناً ، حتى يصير البحثان المتخالفان بحثاً واحداً .

(١) الذى كان : التى كانت د ، ص ، التى كان ج ، ط ، || فى : فقد ط ، ساقطة من ب ، م
(٢) يشكك : يشكك ج ، د ، ط ، يشكك ص ، م || فيها : في هذا ج ، د ، ص ، ط
|| والتصور والتصوير ص . (٦) التى : إن د ، الذى م || أخرى : أخرى
(٨) يبرهن : يبرهن م (٩) موضوع : ساقطة من ب ، د ، م (١٢) ذلك : ساقطة
من ج ، د ، ص ، م (١٣) طبيعة : وطبيعة د (١٤) الجوهر : جوهر ط (١٥) وموضوع :
أو موضوع ص ، م .

المقالة الثانية

وفيهما أربعة فصول

(١) الثانية : + من الجملة الرابعة من الكتاب م .

(٢) أربعة فصول : سافطة من ج ، د ، ص ، ط ، ظ .

[الفصل الأول]

(١) فصل

في تعريف الجوهر وأقسامه بقول كلى

- فنقول : إن الوجود للشيء قد يكون بالذات مثل وجود الإنسان إنساناً ،
وقد يكون بالعرض مثل وجود زيد أبيض . والأمور التى بالعرض لا تتحد .
فلترك الآن ذلك ولنشتغل بالموجود ، والوجود الذى بالذات .

- فأقدم أقسام الموجودات بالذات هو الجوهر ، وذلك لأن الموجود على
قسمين : أحدهما ، الموجود فى شيء آخر ، ذلك الشيء الآخر متحصل القوام
والنوع فى نفسه ، وجوداً لا كوجود جزء منه ، من غير أن تصح مفارقه لذلك
الشيء ، وهو الموجود فى موضوع ؛ والثانى ، الموجود من غير أن يكون فى شيء .
من الأشياء بهذه الصفة ، فلا يكون فى موضوع ألينة ، وهو الجوهر .

وإن كان ما أشر إليه فى القسم الأول موجوداً فى موضوع ، فذلك الموضوع
لا يتخلو أيضاً من أحد هذين الوصفين ؛ فإن كان الموضوع جوهرًا فقام
العرض فى الجوهر ، وإن لم يكن جوهرًا كان أيضاً فى موضوع ورجع البحث

(٤) الإنسان إنساناً : الأشياء ط (٥) زيد : فهدب ؛ ساقطة من ط || أبيض : الأبيض
|| لا تتحد : - هتاد (٨) الموجود : الوجود ج ، ص ، ط || ذلك : وذلك ج ، ص ، ط
|| الشيء : ساقطة من ط (٩) مفارقه : مفارقة ج ، ص ، ط (١١) فلا يكون : ولا يكون ط
(١٢) وإن : وإذ ب ، وإذا ج ، ص ؛ فإذم || القسم الأول : القسمة الأولى ج ، م ؛
الصفة الأولى ط (١٤) العرض فى الجوهر : الجوهر المرض فى م .

إلى الابتداء ، واستحال ذهاب ذلك إلى غير نهاية ، كما سلبين في مثل هذا المعنى خاصة . فيكون لا محالة آخره فيما ليس في موضوع ، فيكون في جوهر ، فيكون الجوهر مقوم المرض موجودا ، وغير مقوم بالمرض ، فيكون الجوهر هو المقدم في الوجود .

٥ وأما أنه هل يكون عرض في عرض ، فليس بمستنكر ، فإن السرعة في الحركة ، والاستقامة في الخط ، والشكل المسطح في البسيط ، وأيضا فإن الأعراض تنسب إلى الوحدة والكثرة ، وهذه ، كما سلبين لك ، كلها أعراض . والعرض وإن كان في عرض فهما جميعاً مما في موضوع ، والموضوع بالحقيقة هو الذي يقيهما جميعاً ، وهو قائم بنفسه .

١٠ ثم قد جاز كثير ممن يدعى المعرفة أن يكون شيء من الأشياء جوهرًا وعرضًا معا بالقياس إلى شيئين ، فيقول : إن الحرارة عرض في غير جسم النار ، لكنها في جملة النار ليست بمرض لأنها موجودة فيه بجزءه ، وأيضا ليس يجوز رفعها عن النار ، والنار تبقى ، فإذا وجودها في النار ليس وجود المرض فيها ، فإذا لم يكن وجودها فيها وجود العرض ، فوجودها فيها وجود الجوهر . وهذا غلط كبير ، وقد أشبعنا القول فيه في أوائل المنطق ، وإن لم يكن ذلك موضعه ، فإنهم إنما غلطوا فيه هناك .

(١) نهاية : النهاية د ، ص (٢) آخره : بآخره ، ج ، ص ، ط (٥) يكون عرض في : يكون في د | فليس بمستنكر : فليس ذلك يستنكره ، فليس ذلك بمستنكر ص ، م (٨) معا : ساقطة من ب (٩) يقيهما : يقومها د (١٠) شيء : + واحد ص (١١) فيقول : وقال ج ، د ، ص ، م (١٢) فيه : فيها ج ، ص (١٤) العرض : + فيها د ، ط (١٥) وقد : لـ ج ، د ، ص (١٦) غلطوا فيه : غلطوا فيه ج ، د ، ص ، ط ، غلطوا من ط .

- فقول : قد علم ، فيما سلف ، أن بين المحل والموضوع فرقاً ، وأن الموضوع
يعنى به ما صار بنفسه ونوعيته قائماً ، ثم صار سبباً لأن يقوم به شيء فيه ليس
بجزء منه . وإن المحل كل شيء يحله شيء فيصير بذلك الشيء بحال ما ، فلا يبعد
أن يكون شيء موجوداً في محل ويكون ذلك المحل لم يصير بنفسه نوعاً قائماً كاملاً
بالفعل ، بل إنما تحصل قوامه من ذلك الذي حله وحده ، أو مع شيء آخر ،
أو أشياء أخرى اجتمعت ، فصيرت ذلك الشيء موجوداً بالفعل ، أو صيرته نوحاً
بعينه . وهذا الذي يحل هذا المحل يكون لا محالة موجوداً لا في موضوع .
وذلك لأنه ليس يصلح أن يقال : إنه في شيء ، إلا في الجملة ، أو في المحل ،
وهو في الجملة بجزء ، وكان الموضوع ما يكون فيه الشيء ، وليس بجزء منه ،
وهو في المحل ليس كشيء حصل في شيء ، ذلك الشيء قائم بالفعل نوحاً ، ثم يقيم الحال
فيه ؛ بل هذا المحل جعلناه إنما يتقوم بالفعل بتقويم ما حله ، وجعلناه إنما يتم له
به نوعيته إذا كانت نوعيته إنما تحصل أو تصير له نوعيةً باجتماع أشياء جعلتها
يكون ذلك النوع . فبين أن بعض ما في المحل ليس في موضوع . وأما إثبات
هذا الشيء الذي هو في محل دون موضوع ، فذلك علينا إلى قريب .

- وإذا اتبناه ، فهو الشيء الذي يخصه في مثل هذا الموضع باسم الصورة ،
وإن كنا قد قول لغيره أيضاً صورةً باشتراك الاسم . وإذا كان الموجود

(١) فرقا : فرقا : ص (٢) يعنى : بمعنى (٣) بحال : كحال ب و محال د ، ط
(٤) محل : المحل ب ، ج ، ص ، م (٧) بعينه : بنفسه ط (٨) أن : لأن ط
(١١) يتقوم ... إنما : ساطعة من ط || وجه لئلا : أو وجه لئلا ط (١٢) نوعيته إنما : نوعية إنما ط
|| نوعية : نوعيته ص ؛ نوعيتها هامش ص (١٥) وإذا : فإذا ص || الموضع :
الموضوع د .

لا في موضوع هو المسمى جوهرأ ، فالصورة أيضا جوهر . فاما المحل الذي لا يكون في محل آخر فلا يكون في موضوع لا محالة، لأن كل موجود في موضوع فهو موجود في محل ولا يتمكس . فالمحل الحقيقي أيضا جوهر ، وهذا المجتمع أيضا جوهر .

٥ وقد عرفت من الخواص التي لواجب الوجود أن واجب الوجود لا يكون إلا واحداً ، وأن ذا الأجزاء أو المكافئ لوجوده لا يكون واجب الوجود ، فن هذا يعرف أن هذا المركب، وهذه الأجزاء كلها في أنفسهم، ممكنة الوجود، وإن لها لا محالة سببا يوجب وجودها .

١٠ فنقول أولا : إن كل جوهر فاما أن يكون جسماً، وإما أن يكون غير جسم، فإن كان غير جسم فاما أن يكون جزء جسم ، وإما أن لا يكون جزء جسم ، بل يكون مفارقاً للأجسام بالجملة . فإن كان جزء جسم فاما أن يكون صورته، وإما أن يكون مادته . وإن كان مفارقاً ليس جزء جسم فاما أن تكون له علاقة تصرف ما في الأجسام بالتحريك ويسمى نفساً ، أو يكون متبرئاً عن المواد من كل جهة ويسمى عقلاً . ونحن نتكلم في إثبات كل واحد من هذه الأقسام .

(١) موضوع : موضع ط (٢) ولا يتمكس : وليس يتمكس ط (٣) لوجوده : الوجود ط
(١٠) غير جسم : + بل يكون ط (١١) بالجملة : وبالجملة د (١٢) ه : ساقطة
من د (١٤) نتكلم : ساقطة من ب ، ج ، د ، ص ، م .

[الفصل الثاني]

(ب) فصل

في تحقيق الجوهر الجسماني وما يتركب منه

وأول ذلك معرفة الجسم وتحقيق ماهيته .

- أما بيان أن الجسم جوهر واحد متصل وليس مؤلفا من أجزاء لا تتجزأ ، فقد فرغنا عنه . وأما تحقيقه وتعريفه فقد جرت العادة بأن يقال : إن الجسم جوهر طويل عريض عميق ، فيجب أن ينظر في كيفية ذلك . لكن كل واحد من ألفاظ الطول والعرض والعمق يفهم منه أشياء مختلفة . فتارة يقال : طول للخط كيف كان ، وتارة يقال طول لأعظم الخطين المحيطين بالسطح مقدارا ، وتارة يقال طول لأعظم الأبعاد المختلفة الممتدة المتقاطعة كيف كانت خطأ أو غير خط ، وتارة يقال طول للبعد المفروض بين الرأس ومقابله من القدم أو الذنب من الحيوان . وأما العرض فيقال للسطح نفسه ، ويقال لأنقص البعدين مقدارا ، ويقال للبعد الواصل بين اليمين واليسار . والعمق أيضا قد يقال للمثل البعد الواصل بين السطحين ، وقد يقال له مأخوذا ابتداء من فوق ، حتى إن ابتداء من أسفل سمي سمكا . فهذه هي الوجوه المشهورة في هذا . ١٥

وليس يجب أن يكون في كل جسم خط بالفعل ، فإن الكرة ليس فيها خط بالفعل ألينة ولا يتعين فيها المحور مالم تتحرك ؛ وليس من شرط الكرة أن

(٣) تحقيق تركيبه || وما يتركب وما يتركب د || منه : ح ب د ، ص ، منها ب (٦) الجسم : + هوب (١٠) المختلفة : ساقطة من ج د ، ص ، م || كانت : كان ب ، ص (١٣) عين : من د (١٤) ابتداء : ابتدائه م (١٥) هذه : وهذه ط .

تصير جسماً أن تكون متحركة حتى يظهر فيها عور أو خط آخر . فإنها تحقق جسماً بما يحقق الجسمية ، ثم يعرض لها أو يلزمها الحركة . وأيضاً الجسم ليس يجب أن يكون فيه من حيث هو جسم سطح ، فإنه إنما يجب فيه من حيث يكون متاهياً ، وليس يحتاج في تحقيقه جسماً وفي معرفتنا إياه جسماً إلى أن يكون متاهياً ، بل انتهای عارض لازم له ، ولذلك لا يحتاج إلى تصوره للجسم حين يتصور الجسم . ومن تصور جسماً غير متناه فلم يتصور جسماً لا جسماً ، ولا يتصور عدم التناهي إلا للتصور جسماً . لكنه أخطأ كمن قال : إن الجسم آلة ، فقد أخطأ في التصديق ولم يخطئ في تصور بساطته وهما الموضوع والمحمول .

ثم إن كان لابد للجسم في تحقيقه جسماً أن تكون له سطوح ، فقد يكون جسم يحيط به سطح واحد وهو الكرة . وليس أيضاً من شرط الجسم في أن يكون جسماً أن تكون له أبعاد متفاضلة ، فإن المكعب أيضاً جسم مع أنه عاظم بمقدود ستة ، ومع ذلك ليس فيه أبعاد متفاضلة حتى يكون له طول وعرض وعمق بأحد المائى .

ولا أيضاً يتعلق كونه جسماً بأن يكون موضوعاً تحت السماء ، حتى تعرض له الجهات لأجل جهات العالم ، ويكون له طول وعرض وعمق بمعنى آخر ، وإن كان لابد من أن يكون إما سماء وإما في سماء .

(١) متحركة : متحركة بـ ، د ، ص ، ط ، م || فيها : فيه بـ ، ص ، ط ، م || فإنها : فإنه ، ط ، م || تحقق : يحقق ط (٢) يحقق : يحقق بـ ، د ، ص ، ط ، م || الجسمية : جسميته د || لها أو يلزمها : له أو يلزمه ، د ، ط ، م (٤) تحقيقه : تحقيقه د ، ط ، م (٥) لازم : ساقطة من د || حين : حتى بـ ، هـ ، م || لا جسماً : لا جسم د || ولا يتصور : ولا تصور م (٧) المتصور بـ ، ط ، م (٩) لابد للجسم : لابد في الجسم بـ ، لابد في الجسم د ، لابد للجسم م || سطوح : سطح بـ ، د ، ص ، ط ، م (١٠) وهو الكرة : ساقطة من بـ ، د ، ص ، ط ، م (١٢) له : + سطح قد يكون جسم يحيط به سطح واحد وليس أيضاً د .

فبين من هذا أنه ليس يجب أن يكون في الجسم ثلاثة أبعاد بالفعل على الوجود المفهومة من الأبعاد الثلاثة حتى يكون جسماً بالفعل .

- فإذا كان الأمر على هذا ، فكيف يمكننا أن نضطر أنفسنا إلى فرض أبعاد ثلاثة بالفعل ، موجودة في الجسم ، حتى يكون جسماً ، بل معنى هذا الرسم للجسم أن الجسم هو الجوهر الذي يمكنك أن تفرض فيه بدءاً كيف شئت ٥ ابتداء ، فيكون ذلك المبتدأ هو الطول ، ثم يمكنك أن تفرض أيضاً بعداً آخر مقاطعاً لذلك البعد على قوائم ، فيكون ذلك البعد الثاني هو العرض ، ويمكنك أن تفرض فيه بعداً ثالثاً مقاطعاً لهـذين البعدين على قوائم تتلاقى الثلاثة على موضع واحد ، ولا يمكنك أن تفرض بعداً عمودياً بهذه الصفة غير هذه الثلاثة .

- وكون الجسم بهذه الصفة هو الذي يشار لأجله إلى الجسم بأنه طويل ١٠ عريض عميق ، كما يقال : إن الجسم هو المنقسم في جميع الأبعاد . وليس يعني أنه منقسم بالفعل مفروغ عنه ، بل على أنه من شأنه أن يفرض فيه هذا القسم .

- فهكذا يجب أن يعرف الجسم ، وهو أنه الجوهر الذي كذا صورته ، وهو بها هو ما هو ، ثم سائر الأبعاد المفروضة فيه بين نهاياته ونهاياته أيضاً وأشكاله وأوضاعه أمور ليست مقومة له ، بل هي تابعة لجوهره . وربما لزم بعض ١٥ الأجسام شيء منها أو كلها ، وربما لم يلزم بعض الأجسام شيء منها أو بعضها .

(١) فبين : فبين ص (٢) جسماً : جميعاً ط (٦) ثم يمكنك : و يمكنك ج ، م || آخر مقاطعاً : لآخر متقاطعا ج (٧) ذلك البعد الثاني : ذلك الثاني ص ، م (٨) البعدين : ساقطة من م (٩-١٠) غير... الصفة : ساقطة من ب (١١) يعني : + به ، ب ، د ، ص ، ط (١٢) منقسم : ينقسم ب و ج ، د ، ص ، ط (١٤) هو ما : هو ما م (١٥) أمور : ساقطة من د ، ط || ليست : ساقطة من ح || مقومة : بمقومة ط .

ولو أنك أخذت شمة فشككتها بشكل اقترض لها أبعاد بالفعل بين تلك النهايات معدودة مقدرة محدودة ، ثم إذا غيرت ذلك الشكل لم يبق شيء منها بالفعل واحداً بالشخص بذلك الحد وبذلك القدر ، بل حدثت أبعاد أخرى مخالفة لتلك بالعدد ، فهذه الأبعاد هي التي من باب الكم .

٥ فإن اتفق أن كان جسماً ، كالفلك مثلاً ، تلزمه أبعاد واحدة ، فليس ذلك له بما هو جسم ، بل لطبيعة أخرى حافظة لكمالاته الثانية . فالجسمية بالحقيقة صورة الاتصال القابل لما قلناه من فرض الأبعاد الثلاثة . وهذا المعنى غير المقدار وغير الجسمية التعليمية . فإن هذا الجسم من حيث له هذه الصورة لا يخالف جسماً آخر بأنه أكبر أو أصغر ، ولا يناسبه بأنه مساوٍ أو ممدود به وعادله أو مشارك أو مباين ، وإنما ذلك له من حيث هو مقدر ومن حيث جزء منه يمدده . وهذا الاعتبار له غير اعتبار الجسمية التي ذكرناه . وهذه أشياء قد شرحناها لك بوجه أبسط في موضع آخر يحتاج أن تستعين به .

ولهذا ما يكون الجسم الواحد يتخلل ويتكاف بالتسخين والتبريد ، يختلف مقدار جسميته . وجسميته التي ذكرناها لا تختلف ولا تتغير ، فالجسم الطبيعي جوهر بهذه الصفة . ١٥

وأما قولنا : الجسم التعليمي . فإما أن يقصد به صورة هذا من حيث هو عدد ، مقدر ، مأخوذ في النفس ، ليس في الوجود ، أو يقصد به مقدار ما ذو اتصال أيضاً بهذه الصفة من حيث له اتصال محدود مقدر كان في قش

(١) فشككتها : تشككها (٢) شيء : ساقطة من م (٧) قلناه : قلنا || وهذا :
وعلى هذا م (١٠) وإنما : فإنما ط (١١) وهذا : وهذه د || ذكرناه : ذكرنا ب ، ج ، د ، م
(١٢) شرحناها : شرحنا ب ، د ، ط || آخر : ساقطة من ب (١٣) يتخلل : يتخلل م
(١٧) عدد : معدود ب ، ج ، د ، ص ، ط || مأخوذ : مأخوذة د ، ط ، م (١٨) أيضاً :
ساقطة من م || مقدر : ساقطة من ج ، د ، ص ، م || قش : القش د .

أوفى مادة . فالجسم التعليمى كأنه عارض فى ذاته لهذا الجسم الذى يبناه ،
والسطح نهايته ، والخط نهاية نهايته . وستوضح القول فيما بعد فيها ، وننظر
فى أن الاتصال كيف يكون لها وكيف يكون للجسم الطبيعى .

- فنعول أولاً : إن من طباع الأجسام أن تنقسم ولا يكفى فى إثبات ذلك
المشاهدات ؛ فإن لقائل أن يقول : إن الأجسام المشاهدة ليس شئ منها هو
جسم واحد صرفاً ، بل هى مؤلفة من أجسام ، وإن الأجسام الوحدانية غير
محسوسة ، وأنها لا يمكن أن تنقسم بوجه من الوجوه .

- وقد تكلمنا على إبطال هذا بالبيانات الطبيعية ، وخصوصاً على أسهل المذاهب
نقضاً ، وهو مذهب من خالف بينها بالأشكال . فإن قال قائل : إن طبائعها
وإن أشكالها متشاكلة . حينئذ يجب أن يبطل مذهبه ورأيه بما أقول .

- فنعول : إن جعل أصغر الأجسام لا قسمة فيه لا بالقوة ولا بالفعل حتى كان كالنقطة
جملة ، فإن ذلك الجسم يكون لا محالة حكمه حكم النقطة فى امتناع تأليف الجسم
المحسوس عنه ، وإن لم يكن كذلك ، بل كان فى ذاته بحيث يمكن أن يفرد منه
قسم عن قسم . لكنه ليس يطيع الفصل المفرق بين القسمين اللذين يمكن
فرضهما فيه توهما .

١٥

فنعول : لا يخلو إما أن يكون حال ما بين القسم والقسم مخالفة لحال ما بين
الجزء والجزء فى أن الجزء لا يلتصق وأن القسمين لا يفترقان ، أمراً لطبيعة

(٢) فإزاء فهم || فيها : مقاطعة من ب ، ج ، د ، م (٦) وإن : فإن د (٧) تنقسم :
تنقسم ب ، ج ، ط ، م (٨) هذا بالبيانات : هذه البيانات ب (١١) لا قسمة : لا يمتط
|| كان : أنه ب ، ج ، ص ، م ، كأنه أنه د (١٢) تأليف الجسم : تأليف جسم د (١٣) مع
مع نجح || كذلك : لذلك م . (١٦) يكون : + كون م || والقسم : + إلى نجح ؛
+ القى ج (١٧) لا يلتصق : لا يلتصق د ؛ لا يجتمعان م .

الشيء وجوهره ، أو بسبب من خارج عن الطبيعة والجوهر . فإن كان سببا خارج عن الطبيعة والجوهر فإما أن يكون سببا يتقوم به الطبيعة والجوهر بالفعل كالصورة للسادة والمحل للعرض ، أو سببا لا يتقوم به . فإن كان سببا لا يتقوم به بفائز من حيث الطبيعة والجوهر أن يكون بينهما الثام من افتراق وافتراق عن الثام ، تكون هذه الطبيعة الجسمية باعتبار نفسها قابلة للاقسام وإنما لا تنقسم بسبب من خارج . وهذا القدر يكفيها فيما نحن بسبيله . وأما إن كان ذلك السبب يتقوم به كل واحد من الأجزاء إما تقوماً داخل في طبيعته وماهيته ، أو تقوماً في وجوده بالفعل غير داخل في ماهيته مختلفاً فيه فمرض أول ذلك أن هذه الأجسام مختلفة الجوهر . وهؤلاء لا يقولون به . وثانياً أن طبيعة الجسمية التي لها لا يكون مستحيلاً عليها ذلك وإنما يستحيل ذلك عليها من حيث صورة تنوعها ، ونحن لانمنع ذلك ، ويجوز أن يقارن الجسمية شيء يجعل ذلك الجسم قائماً نوعاً لا يقبل القسمة ولا الاتصال بغيره؛ وهذا قولنا في الفلك . والذي يحتاج إليه هنا هو أن تكون طبيعة الجسمية لانمنع ذلك بما هي طبيعة الجسمية .

فنقول أولاً : قد تحققنا أن الجسمية من حيث هي جسمية ليست غير قابلة للاقسام ، ففي كل طباع الجسمية أن تقبل الاقسام . فيظهر من هذا أن صورة الجسم والأبعاد قائمة في شيء . وذلك أن هذه الأبعاد هي الاتصالات أنفسها أو شيء يمرض للاتصال ، كل ما سنحققها ، وليست أشياء يمرض لها

- (١) بسبب : لسبب ص ، م (٦) لا تنقسم : لم تنقسم ج ، د ، ص ، ط (٧) تقوماً : تقوما ط
(٨) مختلفاً : ويختلف ب ، د ، ص ، ط ، م ، فيختلف ج (١٠) ذلك : ليقول
الاقسام د ، ص (١٦) كل : ماحلة من م (١٨) ما سنحققها ولست : ما سنحقق
ليست ب ، ج ، د ، ص ، م .

الاتصال . فان لفظ الأبعاد إمسم لنفس الكميات المتصلة لا للأشياء التي عرض لها الاتصال . والثى الذى هو الاتصال نفسه أو المتصل بذاته فستحيل أن يبقى هو بعينه ، وقد يظل الاتصال . فكل اتصال بعد^و إذا انفصل بطل ذلك البعد وحصل بمدان آخران . وكذلك إذا حصل اتصال ، أعنى الاتصال بالمعنى الذى هو فصل لا عرض ، وقد بينا هذا فى موضع آخر . فقد حدث بعد آخر ٥ وبطل كل واحد مما كان بخاصيته . ففى الأجسام إذن شىء موضوع للاتصال والانفصال ، ولما يعرض للاتصال من المقادير المحدودة .

وأيضاً فإن الجسم من حيث هو جسم له صورة الجسمية ، فهو شىء بالفعل ؛ ومن حيث هو مستعد أى استعداد شئت فهو بالقوة ؛ ولا يكون الشىء من حيث هو بالقوة شيئاً هو من حيث هو بالفعل شيئاً آخر ، فتكون القوة للجسم ١٠ لا من حيث له الفعل . فصورة الجسم تقارن شيئاً آخر غيرا له فى أنه صورة ، فيكون الجسم جوهراً مركباً من شىء عنه له القوة ، ومن شىء عنه له الفعل . فالذى له به الفعل هو صورته ، والذى عنه بالقوة هو مادته ، وهو الهوى .
ولسائل أن يسأل ويقول : فالهوى أيضاً مركبة ، وذلك لأنها فى نفسها ١٥ هوى وجوهر بالفعل ، وهى مستعدة أيضاً .

فتقول : إن جوهر الهوى وكونها بالفعل هوى ليس شيئاً آخر إلا أنه جوهر مستعد لكذا ، والجوهرية التى لها ليس تجعلها بالفعل شيئاً من الأشياء ،

(٢) فتحيل : فيتحيل د (٣) فكل : وكل د ، ص ، ط (٦) بما : فيام (٧) ولما : ولا ج || المقادير : + الممدودة د (٨) فهو : وهو ج (١١) له : لها ج ، د (١٣) به الفعل : بالفعل ص ، ط || عنه : له ط || بالقوة : القوة ب ، ج ، د ، ط ، م || هو مادته : هى مادته ج ، د ، ص ، ط ، م (١٤) ويقول : فيقول ب ، ج ، د ، ص ، ط (١٧) من : فى ط || من الأشياء : ساطعة من م .

بل تُدعى لأن تكون بالفعل شيئاً بالصورة . وليس معنى جوهريتها إلا أنها أمر ليس في موضوع . فالإثبات هنا هو أنه أمر ، وأما أنه ليس في موضوع فهو سلب ، " وأنه أمر " ليس يلزم منه أن يكون شيئاً معيناً بالفعل لأن هذا عام ، ولا يصير الشيء بالفعل شيئاً بالأمر العام ما لم يكن له فصل يخصه ، وفصله أنه مستند لكل شيء ، فصورته اتى تظن له هي أنه مستند قابل .

فاذن ليس هنا حقيقة للهوى تكون بها بالفعل ، وحقيقة أخرى بالقوة ؛ إلا أن يطرأ عليه حقيقة من خارج ، فيصير بذلك بالفعل وتكون ، في نفسها واعتبار وجود ذاتها ، بالقوة . وهذه الحقيقة هي الصورة . ونسبة الهوى إلى هذين المعنيين أشبه بنسبة البسيط إلى ما هو جنس وفصل من نسبة المركب إلى ما هو هوى وصورة .

فقد بان من هذا أن صورة الجسمية من حيث هي صورة الجسمية محتاجة إلى مادة ، ولأن طبيعة الصورة الجسمية في نفسها من حيث هي صورة جسمية لا تختلف . فإنها طبيعة واحدة بسيطة ، ليس يجوز أن تتنوع بفصول تدخل عليها بما هي جسمية ، فإن دخلتها فصول تكون أمورا تنضاف إليها من خارج ، وتكون أيضا إحدى الصور المقارنة للمادة ، ولا يكون حكمها معها حكم الفصول الحقيقية .

وبيان هذا هو أن الجسمية إذا خالفت جسمية الأخرى فيكون لأجل أن هذه حارة وتلك باردة ، أو هذه لها طبيعة فلكية وتلك لها طبيعة أرضية . وليس

(٢) موضوع : وضع ط + بالقوة ج ، ص + بأن ط (٣) فهو : وهو ج || أن يكون ساقطة من د ، ط المعيا : شينا ط (٤) ما : وما ط (٦) بالقوة : القوة ط ، م (١١) صورة الجسمية : هذه الصورة الجسمية م || هي : هو د ، ط (١٢) الصورة : صورة ج ، د ، ص ، م || من حيث هي : أي د (١٤) أمورا : + لها د || تنضاف : تنضاف ص ، ط (١٥) إحدى : أحده || ولا يكون : فلا يكون ب ، ص (١٨) وتلك لها : وتلك الأخرى لها ج ، د ، ص ، م .

هذا كالمقدار الذى ليس هو فى نفسه شيئا محصلا ما لم يتنوع بأن يكون خطأ أو سطحا أو جسما ، وكالعدد الذى ليس هو شيئا محصلا ما لم يتنوع اثنين أو ثلاثة أو أربعة . ثم إذا تحصل لا يكون تحصيله بأن يضاف إليه شيء من خارج ، وتكون الطبيعة الجسسية كالمقدارية أو العددية دونها طبيعة قائمة مشار إليها تنضاف إليها طبيعة أخرى فتتنوع بها ؛ بل تكون طبيعة الاثنينية نفسها هى العددية التى تحمل على الاثنينية وتختص بها ، والطولية نفسها هى المقدارية التى تحمل عليها وتختص بها .

وأما ههنا فلا يكون كذلك ، بل الجسمية إذا أضيف إليها صورة أخرى لا تكون تلك الصورة التى تظن فصلا والجسمية باجتماعها جسمية ، بل تكون الجسمية أحدهما متحصلة فى نفسها متحققة . فإننا نعنى ههنا بالجسمية التى كالصورة لا التى كالجس ، وقد عرفت الفرق بينهما فى كتاب البرهان ، وسيأتيك ههنا إيضاح وبيان لذلك .

على أنك قد تحققت فيما تبين لك الفرق بينهما ، فما كان كالمقدار يجوز أن تكون أنواعه تختلف بأمور لها فى ذاتها ؛ والمقدار المطلق لا يكون له فى ذاته شيء منها ، وذلك لأن المقدار المطلق لا تتحصل له ذات متقررة إلا أن تكون خطأ أو سطحا ، فإذا تحصل خطأ أو سطحا جاز أن يكون للخط لذاته ، مخالفة للسطح بفصل هو محصل لطبيعة المقدارية ، خطأ أو سطحا .

(٢) جسما : جسمانيام (٣) لا يكون : يكون ط ، م || تحصله : محصله ط || الطبيعة : لطبيعة م (٤) الجسمية... دونها : الجسمية دونها كالمقدارية أو العددية ب (٥) الاثنينية : + فى د (٧) وأما : فأمام (٩) التى : الذى ب ، ط ، ط ، م (١٠) كالصورة : كالمادة ب ، ج ، ط || لا التى : لا الذى ب ، ص ، ط ، ط ، م (١١) لذلك : لهذا ج ، ص (١٢) نيا : عام (١٥) للخط : الخطم (١٦) بفصل : لفصل م .

وأما الجسمية التي تتكلم فيها فهمي في نفسها طبيعة محصلة، ليس تحصل نوجيتها
بشيء ينضم إليها، حتى لو توهمنا أنه لم ينضم إلى الجسمية معنى، بل كانت جسمية
لم يمكن أن يكون متحصلا في أنفسنا إلا مادة واتصال فقط . وكذا إذا أبتنا مع
الاتصال شيئا آخر فليس لأن الاتصال نفسه لا يتحصل لنا إلا بإضافته إليه وقرنه به،
بل بحجج أخرى تبين أن الاتصال لا يوجد بالفعل وحده . فليس أن لا يوجد
الشيء بالفعل موجودا هو أن لا يتحصل طبيعته ، فإن البياض والاسود كل شيء
منهما متحصل الطبيعة معنى متحصلا ، آتم تخصيصه الذي هو في ذاته ، ثم
لا يجوز أن يوجد بالفعل إلا في مادة .

وأما المقدار مطلقا فيستحيل أن يتحصل طبيعة ماثارا إليها إلا أن يحصل
بالضرورة خطأ أو سطحا ، حتى يصير جائزا أن يوجد ، لا أن المقدار يجوز
أن يوجد مقدارا ، ثم يتبعه أن يكون خطأ أو سطحا على سبيل أن ذلك شيء
لا يوجد الأمر دونه بالفعل . وإن كان متحصل الذات ، فإن هذا ليس كذلك ،
بل الجسمية تصور أنها وجدت بالأسباب التي لها أن توجد بها وفيها وهي
جسمية فقط بلا زيادة ، والمقدار لا يتصور أنه وجد بالأسباب التي له أن
يوجد بها وفيها وهو مقدار فقط بلا زيادة . فذلك المقدار لذاته يحتاج إلى
فصول حتى يوجد شيئا متحصلا ، وتلك الفصول ذاتيات له لا تحوجه إلى أن

(١) تحصل : تحصلها د (٢) حتى : + يكون ب (٣) متحصلا : متحصلا د || أقننا :
أقننا به ، ص ، ط || واتصال : واتصال به ، د ، ص ، ط || وكذا : وكذلك به ،
د ، ص ، م (٤) بإضافته : بالإضافة د (٥) ظلي : وليس د (٦) الطبيعة :
للطبيعة ط || تخصيصه : تخصيص به (١٢) الأمر : إلا من به ، ص ، ط || بالفعل :
الفعل د ، ط || كذلك : كذلك به ، د ، ص ، ط ، م (١٤) وجد : وجدت به ، د || له :
لها ب ، ج ، د (١٥) وهو مقدار : وهي جسمية ب ، د || فذلك المقدار : والمقدار د ؛
فكذلك المقدارم || يحتاج : يحتاج ط (١٦) لا تحوجه : لا تحوجه ط ، تحوجه م .

يصير لحصولها غير المقدار . فيجوز أن يكون مقدارا يخالف مقدارا في أمر له بالذات .

- وأما صورة الجسمية من حيث هي جسمية فهي طبيعة واحدة بسيطة محصلة لا اختلاف فيها ، ولا تخالف مجرد صورة جسمية لمجرد صورة جسمية بفصل داخل في الجسمية ، وما يلحقها إنما يلحقها على أنها شيء خارج عن طبيعتها .
- ٥ . فلا يجوز إذن أن تكون جسمية محتاجة إلى مادة ، وجسمية غير محتاجة إلى مادة . والواحق الخارجية لا تغنيها عن الحاجة إلى المادة بوجه من الوجوه ، لأن الحاجة إلى المادة إنما تكون للجسمية والكل ذى مادة لأجل ذاته ، ولجسمية من حيث هي جسمية لا من حيث هي جسمية مع لاحق .

١٠ . فقد بان أن الأجسام مؤلفة من مادة وصورة .

(١) لحصولها : بمحصلها م || مقدارا يخالف مقدارا : المقدارين الخالف المقدار د ، ط .

(٢) الخارجية : الخارجية ج ، ص ، م .

[الفصل الثالث]

(ج) فصل

في أن المادة الجسمانية لا تتمى عن الصورة

ونقول الآن إن هذه المادة الجسمانية يستحيل أن توجد بالفعل متمية من الصورة . وما يوضح ذلك بصرمة أنا بيتا أن كل وجود يوجد فيه شيء بالفعل محصل قائم ، وأيضاً استعداد لقبول شيء آخر ، فذلك الوجود مركب من مادة وصورة ، والمادة الأخيرة غير مركبة من مادة وصورة .

وأيضاً إنها إن فارقت الصورة الجسمية فلا يخلو إما أن يكون لها وضع وحيز في الوجود الذى لها حيث، أو لا يكون ، فإن كان لها وضع وحيز وكان يمكن أن تنقسم فهى لا محالة ذات مقدار وقد فرض لا مقدار لها ، وإن لم يمكن أن تنقسم ولها وضع فهى لا محالة نقطة ويمكن أن يتهى إليها خط ، ولا يجوز أن تكون مفردة الذات منجزة ، على ما علمت في مواضع .

وأما إن كان هذا الجوهر لا وضع له ولا إليه إشارة ، بل هو كالجواهر المعقولة ، لم يخل إما أن يحل فيه البعد المحصل بأسره دفعة ، أو يتحرك هو إلى كمال مقداره تحركاً على الاتصال . فإن حل فيه المقدار دفعة وحصل لا محالة مع تقديره في حيز مخصوص فيكون قد صادفه المقدار غنصاً بغيره ، وإلا لم يكن

(٥) كل : لكل ج ، ط || وجود : موجود هاشم ص (٧) الأخيرة : الاخرى
(٨) إما : ساقطة من م (٩) وكان : فكان ب (١٠) يمكن : يمكن د
(١٥) كمال مقداره : كمال مقدار ط ، مقداره د || تحركا : محركا ، متحركا ط (١٦) تمدده : مقدره ب ، بخ ، + وإما د .

حيز أولى به من حيز ، فقد صادفه المقدار حيث انضاف إليه ، فيكون لا محالة قد صادفه وهو في الحيز الذى هو فيه ، فيكون ذلك الجوهر متحيزا ، إلا أنه عساه أن لا يكون محسوسا ، وقد فرض غير متحيز ألبتة ، هذا خلف . ولا يجوز أن يكون التحيز قد حصل له دفعة من قبول المقدار ، لأن المقدار إن وافاه وليس هو في حيز كان المقدار يقترب به لا في حيز ، ولم يكن يوافيه في حيز .
 ٥ مخصوص من الأحياز المختلفة المحتملة له ، فيكون حينئذ لا حيز له ، وهذا محال ؛ أو يكون في كل حيز يمكن أن يكون له لا يخصص ببعضه ، وهذا أيضا محال .

وهذا يظهر ظهوراً أكثر في توهمنا هبولى مدرة ما قد تجردت ثم حصل فيها صورة تلك المدرة ، فلا يجوز أن تحصل فيها وليست في حيز ، ولا يجوز أن تكون تلك المدرة تحصل في كل حيز هو بالقوة حيز طبيعي للدرة ، فإن المدرية لا تجعلها شاذلة لكل حيز لنوعها ، ولا تجعلها أولى بجهة من حيزها دون جهة ، ولا يجوز أن توجد إلا في جهة مخصوصة من جملة كلية الحيز ، ولا يجوز أن تتحصل في جهة مخصوصة ، ولا يخصص له بها من الأحوال . إذ ليس إلا اقتران صورة بمادة ، وذلك مشترك الاحتمال للحصول في أى جهة كانت من الجهات الطبيعية لأجزاء الأرض . وقد علمت أن مثل هذا الحصول في جهة من الحيز إنما
 ١٥ يكون فيما يكون بسبب وقوعه بالقرب منه بقسر قاسر يخصص ذلك القرب باتجاهه

(١) حيز أولى : حيزاً أولم || المقدار : ١ من د (٣) عساه : صى ح ، ط ، م
 (٤) التحيز : المتعيز ط (٧) لا يخصص : لا يخصص ص || أيضا : ساقطة من ب ،
 د ، ص ، ط ، م (٨) وهذا : وبهذا ص || ظهوراً : ظهور ط (٩) فلا يجوز : ولا يجوز بخ
 (١٠) تلك : ساقطة من ج ، د ، م || للدرة فإن : ساقطة من د || المدرية : للدرية د (١١) لا تجعلها
 لا تجعلها م || شاذلة : شاذلة ب ، ج ، د ، ط ، م || لنوعها : لنوعه ب ، ج ، د ، م ، فوه ط ||
 ولا تجعلها : ولا تجعلها ب ، د ، ص ، ط ، م || حيزها : حيزه ب ، ج ، م (١٣) تتحصل :
 تحصل ص ، م (١٤) مشترك : مشتركة ج (١٤) كانت : كان ج ، ص ، م (١٦) وقوعه
 بالقرب : وقوعها قرب بخ || القرب باتجاهه : القاسر قرب اتجاهه د || باتجاهه : اتجاهه ج ، ص ، م .

إلى ذلك المكان بعينه بالحركة المستقيمة أو حدوثه في الابتداء هناك . وبذلك القرب أو قرينه فيه ينقل ناقل لذلك تخصص، وقد أشيع لك الكلام في هذا .

فالحيولى اتى للدرة لا تختص بعد التجريد ، ثم ليس صورة المدرية بجهة إلا أن يكون لها مناسبة مع تلك الجهة لتلك المناسبة لا لنفس كونها حيولى أولا ؛ ولا لنفس اكتسابها بالصورة ثانيا تخصصت بها ؛ وتلك المناسبة وضع ما .

وكذلك إن كان قبوله المقدار بكلمة لادفئة ، بل حل انبساط ، وصل أن كل ما من شأنه أن ينسبط ، فله جهات ، وكل ما له جهات فهو ذو وضع ليكون ذلك الجوهر ذا وضع وحيز ، وقيل لا وضع له ولا حيز ، وهذا خلف .

والذى أوجب هذا كله فرضنا أنه يفارق الصورة الجسمية ، فيمتنع أن يوجد بالفعل إلا متقوما بالصورة الجسمية ، وكيف تكون ذات لا حيز لها في القوة ولا في الفعل تقبل الكم ؟

فبين أن المادة لا تتق مفاارقة .

وأيضاً فإنها لا تخلو إما أن يكون وجودها وجوداً قابلاً ، فيكون دائماً قابلاً لشيء لا يرى عن قبوله لها ، وإما أن يكون لها وجود خاص متقوم ، ثم يلحق به أنه يقبل فيكون بوجودها الخاص المتقوم غير ذى كم وغير ذى حيز ،

(١) وبذلك : أو بذلك د (٣) للدرة : في المدة ط || لا تختص : لا تخصص ط || التجريد : التحريك م (٥) ولا لنفس : ولنفس م || ثانيا : ثانية د (٦) انبساط : انبساط ط || وصل : على ج (٨) فيكون : ويكون ص (٩) فينتج : فينتج م (١٠) وكيف : وكيف د || لا حيز : لا حيز ط ، ولا حيز م (١١) في القوة : بالقوة ط ، م || في الفعل : بالفعل د ، ط ، م (١٣) وجود : ساقطة من ب || قابلاً : قابله ص (١٤) قبوله لها : مقبوله د ، م ، م مقبوله ج ؛ مقبول لها ص (١٥) الخاص : الخاصة د || ذى : ذات ج || كم : + وقد قام غير ذى كم د ، ط ؛ وقد قام كان غير ذى كم || حيز : + وله قام غير ذى كم وغير ذات حيز ج ؛ + وقد قام غير ذى كم وغير ذى حيز ص .

فيكون المقدار الجسماني هو الذي عرض له وصير ذاته بحيث له بالقوة أجزاء بعد ما آن لذاته أن تقوم جوهرًا في نفسه غير ذي حيز ولا كمية ولا قبول قسمة .

- فإن كان وجوده الخالص الذي يتقوم به لا يبقى عند التكثر أصلاً ، فيكون ما هو متقوم بأنه لا حيز له ، ولا ينقسم بالوهم ، والعرض يعرض له أن يبطل عنه ما يتقوم به بالفعل لورود عارض عليه ، وإن كانت تلك الوحدةانية لا لما تقوم به الهيولى ؛ بل لأمر آخر . ويكون ما فرضناه وجوداً خاصاً له ليس وجوداً خاصاً به يتقوم ، فيكون حينئذ للمادة عورة عارضة بها تكون واحدة بالقوة والفعل ، وصورة أخرى عارضة بها تكون غير واحدة بالقوة والفعل . فيكون بين الأمرين شيء مشترك ، هو التقابل للأمرين ، من شأنه أن يصير مرة وليس في قوته أن ينقسم ومرة أخرى وفي قوته أن ينقسم أعني القوة القريبة التي لا واسطة لها .

- فلنفرض الآن هذا الجوهر وقد صار بالفعل اثنين ، وكل واحد منهما بالعدد غير الآخر ، وحكمه أنه يفارق الصورة الجسمانية ، فليفارق كل واحد منهما الصورة الجسمانية ، فيبقى كل واحد منهما جوهرًا واحدًا بالقوة والفعل . ولنفرضه بعينه لم ينقسم إلا أنه أزيل عنه الصورة الجسمانية حتى يبقى جوهرًا واحدًا بالقوة والفعل ، فلا يخلو إما أن يكون بعينه هذا الذي بقى جوهرًا وهو غير جسم ، هو بعينه مثل الذي هو بجزئه الذي بقى كذلك مجرداً أو يخالفه ؛

(١) عرض له : عرض ب ، ص ، ط ؛ وإن د (٢) آن : + له ط || لذاته : بذاته ص ، ط ؛ لذا د (٣) فان : وإن ب || وجوده : وجود ج ، د ، ط || به : ساقطة من د (٤) حيز : جزء ج ، د ، ص ، ط || والعرض : والفرض ص (٧) به يتقوم : يقوم به ط (٨-٩) بالقوة والفعل فيكون : بالقوة فيكون ب ، د ، ص ، ط ، م (١٢) وقد : قد ج ، د ، ص ، ط ، م (١٣) فليفارق : + في ب ، ط (١٥) ينقسم : يقسم م || يبقى : بقى م (١٦) بعينه : ساقطة من د ، ص ، م (١٧) بجزئه : جزء ب ، ط ؛ جزئه : هاشم ص .

فإن خالفه فلا يخلو إما أن يكون لأن هذا بقى وذلك مُدَم، أو بالعكس، أو يكون كلاهما قد بقيا — ولكن تختص بهذا كيفية أو صورة لا توجد إلا لذلك — أو يختلفان بالتفاوت بعد الاتفاق في المقدار أو الكيفية أو غير ذلك .

فإن بقى أحدهما وعدم الآخر، والطبيعة واحدة، متشابهة، وإنما أعدم أحدهما رفعُ الصورة الجممانية فيجب أن يمدَّ الآخر ذلك بعينه .

وإن اخص بهذا كيفية، والطبيعة واحدة ولم تحدث حالة إلا مفارقة الصورة الجممانية، ولم يحدث مع هذه الحالة إلا ما يلزم هذه الحالة، فيجب أن يكون حال الآخر كذلك .

فإن قيل: إن الأولين وهما اثنان متحذان فيصيران واحداً، فنقول: ومحال أن يتحد جوهرا، لأنهما إن اتحدا وكل واحد منهما موجود فهما اثنان لا واحد، وإن اتحدا أحدهما معدوم والآخر موجود فالمعدوم كيف يتحد بالموجود؟ وإن عدما جميعا بالاتحاد وحدث شيء ثالث منهما فهما غير متحدين بل فاسدين، وبينهما وبين الثالث مادة مشتركة، وكلامنا في نفس المادة لا في شيء ذى مادة.

وأما إن اختلفا بالتفاوت في المقدار أو غير ذلك، فيجب أن يكونا وليس لهما صورة جممانية ولهما صورة مقدارية، وهذا خلف .

وأما أن لا يختلفا بوجه من الوجوه، فيكون حيثخذ حكم الشيء لو لم ينفصل عنه ما هو غيره، هو حكمه بعينه وقد انفصل عنه غيره، وحكمه مع غيره وحكمه

(١) وذلك: بذاك م (٢) لا توجد إلا: لا توجد ب؛ لا توجدان ب؛ ص (٦) ولم تحدث: ساطعة من د (٩) متحذان: يتحذان ص || ومحال: ومن المحال ب؛ ب؛ والمحال م (١٠) لأنهما إن اتحدا: لأنهما اتحدا م (١١) فالمعدوم: فالمدم م (١٢) فاسدين ويتهما: فاسدان بينهما م (١٣) مشتركة: ومشركة د (١٤) إن اختلفا: يختلفان || المقدار: القدر ب؛ د؛ م || أو غير ذلك: ساطعة من ب؛ ب؛ م (١٥) صورة جسمانية ولها: ساطعة من ب؛ د || ولها: لها ص، ط، م (١٦) وأما أن لا: وأما إن لم ب؛ ص؛ وإن لم د؛ وأما أن م (١٧) ما هو غيره: + حكمه وحده بما يخ || هو حكمه: هو ب؛ م؛ ساطعة من د || بعينه: + حكمه ب؛ + حكم د || مع غيره: مع غيره ص، ط .

وحده ومن كل جهة حكماً واحداً ، هذا خلف . أعني أن يكون حكم بعض الموضوع وحكم كله واحداً من كل جهة ، أعني أن يكون لو كان الشيء لن ينقص بأن يؤخذ منه شيء كما إذا أخذ منه شيء ، وحكمه ولم يضاف إليه شيء حكمه وقد أضيف إليه شيء .

- و بالجملة كل شيء يجوز في وقت من الأوقات أن يصير اثنين ، ففى طباع ذاته استعداد للانقسام لا يجوز أن يفارقه ، وربما يمنع عنه بعارض غير استعداد الذات ، وذلك الاستعداد محال إلا بمقارنة المقدار للذات .

- فبقى أن الماد لا تتعزى عن الصورة الجسمية . ولأن هذا الجوهر إنما صار كجاء مقدار حله ، فليس بكم بذاته ، فليس يجب أن تختص ذاته بقبول قطر بعينه دون قطر وقدر دون قدر ، وإن كانت الصورة الجسمية واحدة ونسبة ما هو غير متجزئ ولا منكم في ذاته ، بل إنما يتجزأ ويتكم بغيره إلى أى مقدار يجوز وجوده نسبة واحدة ، وإلا فله مقدار في ذاته يطابق ما يساويه دون ما يفضل عليه .

- فبين من هذا أنه يمكن أن تصغر المادة بالكثافة وتكبر بالتخلخل ، وهذا محسوس بل يجب أن يكون تعين المقدار عليها بسبب يقتضى في الوجود ذلك

(٢) الموضوع : الموجود || أن : ساقطة من م (٣) كما : + هوط (٥) اثنين : اثنين ص (٦) وربما : ربما م || يمنع : يمنع ص || بعارض : العارض د ، ط || غير : هن م (٧) الذات : للذات ب ، ج ، ساقطة من م ، + وغير د ، ط || للذات : الذات ب ، د ، ط ، م ، ساقطة من ج (٨) الجسمية : الجسمانية ب (٩) بذاته : ذاته ط (١٠) الجسمية : الجسمانية د ، ص (١٠ - ١١) ما هو غير : غير ما هو ب ، ج ، د ، ط ، م (١١) متجزئ : متجزئ ب ، ج ، د ، ص ، ط ، م (١٢) نسبة : نسبة ط ، م (١٣) عليه : + وهو للكل والجوهر واحد لا يدع أن يكون منه يطابق جزءا من المقدار وليس له في ذاته جن د ، + جن ج . (١٥) تعين : تقرب || عليها : عليه ج .

المقدار . وذلك لسبب لا يخلوا إما أن يكون أحد الصور والأمراض التي تكون في المادة ، أو سببا من خارج . فإن كان سببا من خارج فإما أن يفيد ذلك المقدار المقدر بتوسط أمر آخر أو بسبب اعتماد خاص . فيكون حكم هذا وحكم القسم الأول واحداً يرجع إلى أن الأجسام لاختلاف أحوالها تختلف مقاديرها . وإما أن لا تكون الإفادة بسبب ذلك وتوسطه ، فتكون الأجسام متساوية الاستحقاق للحكم ومتساوية الأحجام ، وهذا كاذب .

ومع ذلك أيضا فليس يجب أن يصدر عن ذلك السبب حكم بعينه دون حكم إلا لأمر ، وأهني بذلك الأمر شرطا ينضاف إلى المادة به تستحق المقدار المعين لا لنفس كونها مادة ولا أيضا لكونها مادة لما مصور بالكية ، بل يكون لقادة شيء لأجله تستحق أن يصورها المصور بذلك الحجم والكبة . ويجوز أن تختلف بالنوع مطلقا ، ويجوز أن تختلف بالأشد والأضعف ليس بالنوع مطلقا ، وإن كان الأشد والأضعف قد يقارب الاختلاف في النوع ، لكن بين الاختلاف بالنوع مطلقا وبين الاختلاف بالأشد والأضعف مخالفة معلومة عند المختبرين فقد علم أن الهيولى قد تنهيا بمئينها لمقادير مختلفة وهذا أيضا مبدا للطبيعات .

وأياها فإن كل جسم يختص لا بحالة يجيز من الأحياز ، وإيس له الحيز الخاص به بما هو جسم ، وإلا لكان كل جسم كذلك ، فهو إذن لا بحالة يختص به بصورة ما في ذاته ، وهذا بين . فإنه إما أن يكون غير قابل للتشكيلات

(١) أحد : إحدى ط ، م ، ساقطة من ب . (٢) أمر : أئرد || اعتماد : استعمال ط ، م (٦) ومتساوية ومتساوية ط ، م (٨) بذلك : بقول ط ، م (٩) مصور : تنصرد (١١) بالنوع : ساقطة من ط (١٤) الطبيعات : الطبيعات م (١٥) الحيز : حيزه ج ، ص م ، حيزد || كل جسم : كل كل ط || لا بحالة : ساقطة من م (١٦) مختص : يختص د (١٧) بين : + وأيضا ج ، د ، ص ، ط .

والتفصيلات فيكون بصورة ما صار كذلك لأنه بما هو جسم قابل له ، وإما
 أن يكون قابلا لها بسهولة أو بعسر . وكيف ما كان ، فهو على إحدى الصور
 المذكورة في الطبيعيات . فإذا المادّة الجسميّة لا توجد مفارقة للصورة .
 فالمادّة إذن إنما تتقوم بالفعل بالصورة ، فإذا المادّة إذا بردت في التوهم ،
 فقد فعل بها ما لا يثبت معه في الوجود .

•

(١) لأنه : لا أنه د . (٢) وكيف : فكيف ب . (٣) الجسميّة :
 الجسميّة د ، م . (٤) في التوهم : بالتوهم د (٥) قد : ولقد .

[الفصل الرابع]

(د) فصل

في تقديم الصورة على المادة في مرتبة الوجود

فقد سمع أن المادة الجسمانية إنما تقوم بالفعل عند وجود الصورة ، وأيضاً
فإن الصورة المادية ليست توجد مفارقة للمادة . فلا يخلو إما أن تكون بينهما
علاقة المضاف فلا تمقل ماهية كل واحد منهما إلا مقولة بالقياس إلى الآخر .

وليس كذلك ، فإننا نقل كثيراً من الصور الجسمانية ، ونحتاج إلى تكلف
شديد حتى نثبت أن لها مادة ، وكذلك هذه المادة نقلها الجوهر المستند ،
ولا نعلم من ذلك أن ما تستمد له يجب أن يكون فيه منه شيء بالفعل
إلا يبحث ونظر .

نعم هي من حيث هي مستقلة مضافة إلى مستند له وبينهما علاقة الإضافة،
لكن كلامنا في مقايضة ما بين ذاتيهما دون ما يمرض لهما من إضافة أو يلزمهما،
وقد عرفت كيف هذا .

وأيضاً فإن كلامنا في الحال بين المادة وبين الصورة من حيث هي موجودة.
والاستعداد لا يوجب علاقة مع شيء هو موجود لا محالة ، وإن كان يجوز

(٦) مقولة : مقولة ج ، د ، ص ، ط (٨) لها : له م (٩) فيه : سابقة
من ط . (١١) نعم هي من : نعم من ج || حيث هي مستقلة : حيث مستعدة ط ، م
|| مستند : سابقة من ط . (١٢) ذاتيهما : ذاتيهما ط ، م || يلزمهما : يلزمه م .
(١٤) وبين الصورة : والصورة م .

ذلك فلا يخلو إما أن تكون العلاقة بينهما علاقة ما بين العلة والمعلول ، وإما أن تكون العلاقة بينهما علاقة أمرين متكافئى الوجود ليس أحدهما علة ولا معلولاً للآخر ، ولكن لا يوجد أحدهما إلا والآخر يوجد . وكل شيئين ليس أحدهما علة للآخر ولا معلولاً له ثم بينهما هذه العلاقة فلا يجوز أن يكون رفع أحدهما علة لرفع الآخر من حيث هو ذات ، بل يكون أمراً معه ، أعنى يكون رفعا ٥ لا يخلو عن أن يكون مع رفع ، لا رفعا موجب رفع ، إن كان ولا بد . وقد عرفت الفرق بين الوجهين ، فقد عرفت أن الشيء الذى رفعه علة لرفع شيء آخر فهو علة ، فقد بان هذا لك قبل فى مواضع على التفصيل وسيزداد إيضاحا فى خلل ما نفهمه .

- وأما الآن فقد علمت ، ههنا ، أنه فرق بين أن يقال فى الشيء : إن رفعه ١٠ علة لرفع شيء ؛ وبين أن يقال : لا بد من أن يكون مع رفعه رفع شيء . فإن كان ليس رفع أحد هذين الشيئين المذكورين علة لرفع الآخر ، بل لا بد من أن يكون مع رفعه ارتفاع الآخر ، فلا يخلو إما أن يكون رفع المرفوع منهما يوجب رفع شيء ثالث غيرهما ، أو يجب عن رفع شيء ثالث ، حتى أنه لولا رفع عرض لذلك الثالث لم يمكن رفع هذا ، أو لا يكون شيء من ذلك . فإن لم يمكن ، ١٥ بل كان ليس يرتفع هذا إلا مع ذلك ، وذلك إلا مع هذا من غير سبب ثالث غير طبيعتهما ، فطبيعة كل واحد منهما متعلقة فى الوجود ، بالفعل ، بالآخر .

(٢) متكافئ : متكافئ ج، د، ص، ط || علة : + للآخر د، ط (٣) وكل : فكل ج، ص ،
 || شيئين : شيء، ط (٤) له : للآخر ج، د، ص، ط، م . (٥) أعنى : حتى ط .
 (٦) إن كان : وإن كان م . (٨) فقد : قد ب، د (١١) رفع : ساقطة من د
 (١٢) المذكورين : ساقطة من م || رفع : رفع د (١٣) رفعه : ساقطة من ب ، ص، م
 (١٥) يمكن (الأول) : يكن ج، ص، م . || يمكن الثانية : يكن م (١٦) ذلك وذلك : ذلك وذاك ص ،
 (١٧) طبيعتهما : طبيعتها ط || فى الوجود : بالوجود م .

فأما أن يكون ذلك لماهيتهما فتكون مضافة ، وقد بان أنها ليست مضافة ؛ وإما أن يكون في وجودهما . وبين أن مثل هذا لا يكون واجب الوجود فيكون في ماهيته ممكن الوجود ، لكنه يصير بغيره واجب الوجود فلا يجوز ألبة أن يصير واجب الوجود بذلك الآخر ، فقد بينا هذا . فيجب أن يصير واجب الوجود هو وصاحبه معه في آخر الأمر ، إذا ارتقينا إلى الملل بشيء ثالث ، ويكون ذلك الشيء الثالث ، من حيث هو علة بالفعل لوجوب وجودهما ، لا يصح رفع أحدهما إلا برفع كونه علة بالفعل . فيكون هذان إنما يرتفعان برفع سبب ثالث ، وقد قلنا ليس كذلك ، هذا خلف . فقد بطل هذا ، وبقي الحق أحد القسمين الآخرين .

- ١٠ فإن كان رفعهما بسبب رفع شيء ثالث حتى يكونا هما معلولاه ، فلنتظر كيف يمكن أن تكون ذات كل واحد منهما تتعلق بمقارنة ذات الآخر . فإنه لا يخلو إما أن يكون كل واحد منهما يجب وجوده من العلة بواسطة صاحبه ، فيكون كل واحد منهما هو العلة القريبة لوجوب وجود صاحبه ، وهذا محال ، فقد بان أن هذا مستحيل فيما سلف من أقوالنا ؛ وإما أن يكون أحدهما بينه أقرب إلى هذا الثالث ، فيصير هو العلة الواسطة ، والثاني هو المعلول ، ويكون الحق هو القسم الذي قلنا : إن الملاقة بينهما ملاقة يكون بها أحدهما علة والآخر معلولا .

(١) لماهيتهما : لماهيات (٢) يكون في وجودهما : يكون وجودهما د (٣) بغيره : لغيره (٤) الآخر : لا آخر ، + فيكون حينئذ مضافا فإذا قد مح أنها ليسا مضافين ط || قد : ولد د . (٥) آخر : ساطعة من د . || إلى : في ج ، د ، ص ، ط ، م (٦) ويكون : فيكون د ، م (١١) بمقارنة : مقارنة م (١٤) محال : خلف ب || قد : قد د (١٦) القسم : + الثاني ج || بها : لها م .

فأما إن كان رفع أحدهما يوجب رفع ثالث يجب عن رفعه رفع الثاني منها ،
فقد صار أحدهما علة العلة ، وعلة العلة علة . والأمر يتقرر في آخره على أن يكون
أحدهما معلولا والآخر علة .

فلننظر الآن أيهما ينبغي أن تكون العلة منهما . فأما المادة فلا يجوز أن تكون
هى العلة لوجود الصورة ، أما أولا : فلأن المادة إنما هى مادة ، لأن لها قوة
القبول والاستعداد ، والمستعد بما هو مستعد لا يكون سببا لوجود ما هو مستعد
له ، ولو كان سببا لوجب أن يوجد ذلك دائما له من غير استعداد .

وأما ثانيا : فإنه من المستحيل أن تكون ذات الشيء سببا لشيء بالفعل
وهو بعد بالقوة ؛ بل يجب أن تكون ذاته قد صارت بالفعل ، ثم صار سببا
لشيء آخر ، سواء كان هذا التقدم بالزمان أو بالذات ، أعنى ولو لم يكن البتة
موجودا إلا وهو سبب للثاني ، وإلا أن يقوم به الثاني بالذات ، ولذلك يكون
متقدما بالذات . وسواء كان ما هو سبب له يقارن ذاته أو يكون مفارقا ذاته ،
فإنه يجوز أن يكون بعض أسباب وجود الشيء إنما يكون عنه وجود شيء يكون
مقارنا لذاته ، وبعض أسباب وجود الشيء إنما يكون عنه وجود شيء مباين لذاته ،
فإن العقل ليس ينقبض عن تجويز هذا . ثم البحث يوجب وجود القسمين
جميعا ، فإن كانت المادة سببا للصورة فيجب أن تكون لها ذات بالفعل أقدم
من الصورة ، وقد منعنا هذا منعاً ليس بناؤه على أن ذاته لا يمكن أن يوجد

(١) فأما : وأما جـ ، ص ، م . || يوجب : موجب ط . || رفعه الثاني : رفعه الثاني د .

(٢) علة العلة وعلة : علة للعلة وعلة د (٤ - ٥) تكون هى العلة : تكون هو العلة ط .

(٥) فلان : فإن ط || إنما : ساقطة من ط (٦) ما هو : ما هى م (٨) فإنه :

فلأنه ص (٩) صارت بالفعل : صار بالفعل ب ، جـ ، ص ، ط ، م (١١) ولذلك :

وحال ذلك ب (١٤) مقارنا : مباينا ب || وبعض ... لذاته : ساقطة من ب .

(١٥) يوجب : يوجب م • (١٧) منعنا : ساقطة من ب .

إلا ملتزما لمقارنة الصورة ؛ بل على أن ذاته يستحيل وجودها أن يكون بالفعل
إلا بالصورة ؛ وبين الأمرين فرق .

وإما ثالثا فإنه إذا كانت المادة هي العلة القريبة للصورة، والمادة لا اختلاف
لها في ذاتها ، وما يلزم عن الشيء الذي لا اختلاف فيه لا اختلاف فيه البتة ،
فكان يجب أن تكون الصور المادية لا اختلاف فيها . فإن كان اختلافها لأمر
تختلف من أحوال لئلا ، فتكون تلك الأمور هي الصور الأولى في المادة ،
ويعود الكلام بأصله جذعا . فإن كان علة وجود هذه الصور المختلفة المادة
وشيء آخر مع المادة ليس في المادة ، حتى لا تكون المادة وحدها هي العلة
القريبة ، بل المادة و شيء آخر فيكون ذلك الشيء الآخر والمادة إذا اجتمعا
جميعا حصل صورة ما معينة في المادة . وإن كان شيء غير ذلك الآخر واجتمع
مع المادة حصلت صورة غير تلك الصور المعينة ، فتكون المادة في الحقيقة
لها قبول الصورة .

وأما خاصية كل صورة فإنما تكون عن تلك العلة . وإنما تكون كل صورة
هي هي بخاصيتها فتكون علة وجود كل صورة بخاصيتها هي الشيء الخارج ،
ولا يكون لئلا في تلك الخاصية صنع ، وإنما كانت تلك الصورة موجودة
وجودها بتلك الخاصية ، فيكون لا صنع لئلا في خصوصية وجود كل صورة ،

(٣) فإنه : فلا أنه جـ (٤) وما يلزم : ويلزم || الذي لا اختلاف فيه : لا البتة ص ، ط .
(٥) فكان : وكان د || الصور : الصورة جـ (٦) لئلا : المادة جـ ، ص ، ط ، م ؛
الصور د . || الصور : الصورة جـ ، د (٧) بأصله : ساقطة من جـ ، د ، م (٨) وفي :
وشيطام || هي : ساقطة من ب ، جـ ، د ، م (١٠) معينة : معينة د . || واجتمع :
أراجع جـ ، ط ، م . (١٢) الصورة : الصورة م . (١٤) هي : هي :
ما هي جـ ، ط ، ما هي هي ص . (١٥) وإنما : وأما د . || كانت : كان ص .

إلا أنها لا بد منها في أن توجد الصورة فيها ، وهذه خاصية العلة القابلة ،
فيبقى لها القبول فقط . فقد بطل أن تكون المادة علة للصورة بوجه من الوجوه .

وقد بقي أن تكون الصورة وحدها هي التي بها يجب وجود المادة .

فلننظر هل يمكن أن تكون الصورة وحدها هي التي بها يجب وجود المادة .

- فبقول : أما الصورة التي لا تفارقها مادتها فذلك جائز فيها ، وأما الصورة التي
تفارق المادة ، وتبقى المادة موجودة بصورة أخرى ، فلا يجوز ذلك فيها .
وذلك لأن هذه الصورة ، لو كانت وحدها لذاتها علة ، لكانت المادة تعدم
بعد عدمها ، وتكون للصورة المستأنفة مادة أخرى توجد عنها ، ولكانت تلك
المادة حادثة ، ولكان يحتاج لها إلى مادة أخرى . فيجب إذن أن تكون علة
وجود المادة شيئاً مع الصورة ، حتى تكون المادة إنمّا يفيض وجودها عن
ذلك الشيء . لكن يستحيل أن يكمل فيضانه عنه بلا صورة ألبتة ، بل إنمّا يتم
الأمر بهما جميعاً .

فيكون تعلق المادة في وجودها بذلك الشيء وبصورة كيف كانت تصدر

عنه فيها ، فلا تعدم بعدم الصورة ، إذ الصورة لا تفارقها إلا لصورة أخرى

- تفعل مع العلة — التي عنها مبدأ وجود المادة — ما كانت تفعله الصورة الأولى .

فبما أن هذا الثاني يشارك الأول في أنه صورة ، يشاركه في أنه يعاونه على إقامة

(٢) للصورة : الصورة ط (٣) وقد : وقد ج ، ص ، ط ، م ؛ ساقطة من د .
|| وحدها : ساقطة من ب ، د ، ص ، م (٤) تكون : + وجود ط || هي التي :
ساقطة من ب ، د ، ص ، م (٨) بعد عدمها : أو بعد ما هاش ج || ولكانت : ولكانت ج ، ص ،
م ؛ + يكون ب ، ج ، د ، ص ، م (٩) لها : بها ج (١٢) بهما : بها د
(٢٤) عنه : عنها ط || فيها : ساقطة من ج ، ط || فلا تعدم : لا تعدم م (١٥) كانت :
كان ج ، د ، ص ، ط ، م (١٦) الأول : الأول د ، ص ، ط || يعاونه :
يعاونه ب ، ص ، ط ، م .

هذه المادة، وبما يخالفه يحمل المادة بالفعل جوهرًا غير الجوهر الذي كان يظله الأول .

فكثير من الأمور الموجودة إنما تم بوجود شيئين ، فإن الإضاءة والإزالة إنما تحصل من سبب مضيء ، ومن كيفية لا بعينها تجعل الجسم المستنير قابلاً لأن ينفذ فيه الشعاع ولا ينعكس ثم تكون تلك الكيفية تقيم الشعاع على خاصية غير الخاصة التي تقيمه كيفية أخرى من الألوان .

ويجب أن لا تناقض فيما لفظنا به من نفوذ الشعاع وانعكاسه ، بعد أنك بالعرض بصير . ولا يبعد — إذا تأملت — أن تجد لهذا أمثلة أشد موافقة ولا يضرك أن لا تجد أيضاً مثالا ، فإنه ليس يجب أن يكون لكل شيء مثال .

ولقاتل أن يقول : إنه إن كان تعلق المادة بذلك الشيء وبصورة فيكون مجموعهما كالعلة له ، وإذا بطلت الصورة بطل هذا المجموع الذي هو العلة ، فوجب أن يبطل المعلول .

فقول : إنه ليس تعلق المادة بذلك الشيء وبالصورة ، من حيث الصورة صورة معينة بالنوع ، بل من حيث هي صورة . وهذا المجموع ليس يبطل ألبتة ، فإنه يكون دائماً موجوداً ذلك الشيء ، والصورة من حيث هي صورة ،

(١) هذه : هذا ط (٣) فكثير : وكثير ج ، د ، ص ، ط ، م . (٥) لأن ينفذ : لا ينفذ ب ، م ؛ لأن لا ينفذ ج ، ص ، ط || فيه : فيهم || ولا ينكس : ولا أن ينكس ج (٦) تقيمه : ساقطة من د . (٧) وانعكاسه : وانعكاساته م (٨) لهذا : لهذه ج ؛ لهذا ط . (١٠) أن : إذا ص (١٠-١٣) وبصورة ... الشيء : ساقطة من م (١٢) فوجب : فيجب د (١٤) بالنوع : النوع م (١٥) ذلك : وذلك ص || صورة : + لم يكن المادة ط .

فيكون لو لم يكن ذلك الشيء لم تكن المادة ؛ ولو لم تكن الصورة من حيث هي صورة لم تكن المادة . ولو بطلت الصورة الأولى لا بسبب تعقب الثاني لكان يكون ذلك الشيء المفارق وحده ، ولا يكون الشيء الذي هو الصورة من حيث هو صورة . فكان يستحيل أن يفيض من ذلك الشيء وجود المادة ، إذ هو وحده بلا شريك أو شريطة .

ولكن لقائل أن يقول : إن مجموع ذلك : العلة والصورة ليس واحدا بالعدد ، بل واحد بمعنى عام ، والواحد بالمعنى العام لا يكون علة للواحد بالعدد ، ولئلا طبيعة المادة فإنها واحدة بالعدد . فنقول : إنا لا نمنع أن يكون الواحد بالمعنى العام المستحفظ وحده عمومه بواحد بالعدد علة الواحد بالعدد ؛ وههنا كذلك ، فإن الواحد بالنوع — مستحفظ بواحد بالعدد — هو المفارق . فيكون ذلك الشيء يوجب المادة ، ولا يتم إيجابها إلا بأحد أمور تقارنه ، أيها كانت . وإما ما هذا الشيء فستعلمه بعد .

فالمصور إما صور لا تفارقها المادة ، وإما صور تفارقها المادة ولا تخلو المادة عن مثلها .

فالمصور التي تفارق المادة إلى عاقب ، فإن معقبا فيها يستبقها بتعقيب تلك الصورة ، فتكون الصورة من وجه واسطة بين المادة المستبقة وبين مستبقها ،

(١) ذلك : ساقطة من ج || الشيء : ساقطة من ب || ولو لم : وإن لم د || لم تكن المادة : ولو : ساقطة من ط (٢) ولو بطلت : فلو بطلت د (٣) ولا يكون : فلا يكون د ، ط (٤) هو صورة : هي صورة د || يفيض من : يفيض عن م (٥) بلا شريك أو شريطة : بلا شريكة وشريطة د ؛ بلا شريكة أو شريطة ص ، ط ، م (٦) والصورة : أو الصورة د (٧) بل : + هو ط (٨) طبيعة : طبيعته م (٩) لواحد بالعدد : بواحد للعدد ط || وههنا كذلك : وههنا ب ، د ، م ؛ وههنا كذلك ط (١٣) فالمصور : فالصورة ب ، ج || إما صور : إما صورة ص || وإما صور : وإما صورة ج ، ص (١٥) فالمصور : والصوب ب ؛ فالصورة ج ، ص || تفارق : + تفارقها ج (١٦) وجه : + واحد د || وبين : + مادة د || مستبقها : معقبا د ، ط .

والواسطة في التقويم ، فإنه أولا يتقوم ذاته ، ثم يقوم به غيره أولية بالذات ، وهي الالة القربية من المستبق في البقاء . فإن كانت تقوم بالالة المبقية للادة بواسطتها ، فالقوام لها من الأوائل أولا ، ثم للادة ، وإن كانت قائمة لا بتلك الالة ، بل بنفسها ، ثم تقام المادة بها فذلك أظهر فيها .

وأما الصور التي لا تفارقها المادة فلا يجوز أن تجعل مملولة للادة حتى تكون المادة تقتضيها وتوجبها بنفسها ، فتكون موجبة لوجود ما تستكمل به ، فتكون من حيث تستكمل به قابلة ، ومن حيث توجهه موجودة ، فتكون توجب وجود شيء في نفسها تصوره . لكن الشيء من حيث هو قابل ، غيره من حيث هو موجب . فتكون المادة ذات أمرين : بأحدهما تستمد ، وبالأخر يوجد عنها شيء . فيكون المستمد منهما هو جوهر المادة ، وذلك الآخر أمرا زائدا ١٠
على كونه مادة تقارنه وتوجب فيه أثرا كالطبيعة للحركة في المادة ، فيكون ذلك الشيء هو الصورة الأولى ، ويعود الكلام جذعا .

فإذن الصورة أقدم من الهيولى ، ولا يحجز أن يقال إن الصورة بنفسها موجودة بالقوة دائما ، وإنما تصير بالفعل بالمادة ، لأن جوهر الصورة هو الفعل .

وأما طبيعة ما بالقوة فإن محلها المادة ، فتكون المادة هي التي يصلح فيها ١٥
أن يقال لها إنها في نفسها بالقوة تكون موجودة ، وإنها بالفعل بالصورة ،

(١) التقويم : التقديم د . (٢) تقوم : تنقوم ص (٤) بها : بذاتها ط
(٥) وأما : + تليق م || الصور : الصورة ج ، د ، ص ، ط . (٧) فتكون : + المادة ص
(٨) قابل : + من ط (٨-٩) هو قابل وبالأثر : ساطعة من م
(١٠) عنها : عنه ج ، د ، ص ، ط ، م || هو : ساطعة من ص . (١١) كونه :
كونها ب ، د ، ص (١٢) ويعود : فيعود د ، ص (١٤) دائما :
ساطعة من م || تصير : + موجودة ج ، ط (١٦) بالصورة : + فيكون من حق ما سمى
مادة أن يسمى صورة وما سمى صورة أن يسمى مادة ص ، ط .

والصورة وإن كانت لا تفارق الهيولى فليست تتقوم بالهيولى ، بل بالعلة المفيدة إياها الهيولى وكيف تتقوم الصورة بالهيولى وقد بينا أنها علتها ؟ والعلة لا تتقوم بالمعلول ، ولا شيان اثنان يتقوم أحدهما بالآخر بأن كل واحد منهما يفيد الآخر وجوده . فقد بان استحالة هذا ، وتبين لك الفرق بين الذى يتقوم به الشيء وبين الذى لا يفارقه .

فالصورة لا توجد إلا فى الهيولى ، لا أن علة وجودها الهيولى ، أو كونها فى الهيولى . كما أن العلة لا توجد إلا مع المعلول ، لا أن وجود العلة هو المعلول أو كونه مع المعلول ، كما أن العلة إذا كانت علة بالفعل لزم عنها المعلول وأن تكون معها ، كذلك الصورة إذا كانت صورة موجودة يلزم عنها أن تقوم شيئا ؛ ذلك الشيء مقارن لذاتها . فكأن ما يقوم شيئا بالفعل ، ويفيده الوجود ، ١٠ منه ما يفيده وهو مبين ، ومنه ما يفيده وهو ملاق وإن لم يكن جزء منه مثل الجواهر للأعراض التى يلحقها أو يلزمها ، والمزاجات .

ويبين بهذا أن كل صورة توجد فى مادة مجسمة ، فبعلة ما توجد ؛ أما الحادثة فذلك ظاهر فيها ، وأما الملازمة للادة فلأن الهيولى الجسمانية إنما خصصت بها علة . وسلبين هذا أظهر فى مواضع أخرى . ١٥

(٢) الهيولى والهيولى ط || وكيف : فكيف ط || والعلة : فالعلة د ، ط (٣) ولا شيان اثنان : ولا شيئين اثنين د ، م (٤) فقد : قد ب ، م ؛ وقد ج ، ط || وتبين : وتبين ب ، ج ، د ، ص ، ط (٦) الهيولى : هيولى م (٧) هو : هى ب ، ج ، ص ، ط ، م (٨) أو كونه مع المعلوم : ساقطة من م (٩) موجودة : وموجودة م (١٢) أو يلزمها : ويلزمها م (١٣) فبعلتها : فبعلتها ج ، ط || ما : ساقطة من ج (١٤) الملازمة : اللازمة ط ؛ المزموم د (١٥) خصصت : خصص د || لعل ... أظهر : ساقطة من د || فى : من ج || أخرى : + إنشاء الله تعالى تمت المقالة الثانية من الفن الثالث من كتاب الشفاء بحمد الله تعالى ص .

المقالة الثالثة

وفيها عشر فصول

[الفصل الأول]

(١) فصل

في الإشارة إلى ما ينبغي أن يبحث عنه من حال المقولات التسع

وفي عرضيتها

- فنقول : قد بينا ماهية الجوهر ، وبيننا أنها مقولة على المفارق ، وعلى الجسم ، وعلى المادة ، والصورة . فأما الجسم فإثباته مستغنى عنه ، وأما المادة والصورة فقد أثبتناهما ، وأما المفارق فقد أثبتناه بالقوة القريبة من الفعل ، ونحن مثبتوه من بعد .

- وعلى أنك إن تذكرت ما قلناه في النفس ، صحح لك وجود جوهر مفارق
غير جسم ، فبالحرى أن ننقل الآن إلى تحقيق الأعراض وإثباتها . ١٠

- فنقول : أما المقولات العشرة فقد تفهمت ماهياتها في افتتاح المنطق . ثم لا يشك في أن المضاف من حملتها — من حيث هو مضاف — أمر عارض لشيء ضرورة . وكذلك النسب التي هي في "أين" و "متى" وفي "الوضع" وفي "الفعل" و "الاقتمال" فإنها أحوال عارضة لأشياء هي فيها ، كالموجود في الموضوع . اللهم إلا أن يقول قائل : إن الفعل ليس كذلك ، فإن وجود الفعل ليس ١٥

(٢) فصل : الفصل الأول ب ، ط (٤) وفي : فب ، ج ، د ، م (٦) فأما :
وأما ج || مستغنى : مستغن ص ، م (٧) مثبتوه : + بالقلب (٩) تذكرت :
تذكر ط || ماقلناه : ماقلنه د (١٠) ننقل : نقل ط (١١) أما : وأما ص ||
العشرة : العشر ص ، م || تفهمت : اتفهمت ص ، ط ؛ تفهمنا ط (١٢) لايشك :
لاشك ص || في : ساقطة من ص ، م || حيث هو مضاف : حيث مضاف ج ، ط
(١٣) هي : ساقطة من م (١٤) والاقتمال : وفي الاقتمال ص ، م (١٥) فإن : لأن ب .

في الفاعل ، بل في المفعول . فإن قال ذلك ، وسلم له ، فليس يضر فيا ترومه من أن الفعل موجود في شيء وجوده في الموضع ، وإن كان ليس في الفاعل .

فبقى من المقولات ما يقع فيه إشكال ، وأنه هل هو عرض أو ليس بمرض ، مقولتان : مقولة الكم ، ومقولة الكيف .

- أما مقولة الكم ، فكثير من الناس رأى أن يجعل الخط والسطح والمقدار الجسماني من الجوهر ، وأن لا يقتصر على ذلك ، بل يعمل هذه الأشياء مبادئ الجواهر . وبعضهم رأى ذلك في الكميات المنفصلة ، أى الأعداد ، وجعلها مبادئ الجواهر .

- وأما الكيف فقد رأى آخرون من الطبيعيين أنها ليست محمولة أبنة ، بل اللون جوهر بنفسه ، والطعم جوهر آخر ، والرائحة جوهر آخر ، وأن من هذه قوام الجواهر المحسوسة ، وأكثر أصحاب الكون ذاهبون إلى هذا .

فأما شكوك أصحاب القول بجوهرية الكيف ، فالأحرى بها أن تورد في العلم الطبيعي ، وكأنا قد فعلنا ذلك .

- وأما أصحاب القول بجوهرية الكم ، فن ذهب إلى أن المتصلات هي جواهر ومبادئ للجواهر فقد قال : إن هذه هي الأبعاد المقومة للجوهر الجسماني ، وما هو مقوم للشيء فهو أقدم ، وما أقدم من الجواهر فهو أولى بالجوهرية ، وجعل النقطة أولى الثلاثة بالجوهرية .

(٣) وأنه : فإنه به (٥) أن : بأن به ، د ، ط (٩) أنها : أنه د ، ط || ليست محمولة : ليس محمول (١١) الجواهر المحسوسة : الجوهر المحسوس به (١٣) وكأنا : فكأن ط .

- وأما أصحاب العدد ، فإنهم جعلوا هذه مبادئ الجواهر ، إلا أنهم جعلوها مؤلفة من الوحدات حتى صارت الوحدات مبادئ للبادئ ، ثم قالوا : إن الوحدة طبيعة غير متعلقة في ذاتها بشيء من الأشياء ، وذلك لأن الوحدة تكون في كل شيء ، وتكون الوحدة في ذلك الشيء غير ماهية ذلك الشيء ، فإن الوحدة في الماء غير الماء ، وفي الناس غير الناس ، ثم هي بما هي وحدة مستغنية ٥ عن أن تكون شيئا من الأشياء ، وكل شيء فإنما يصير هو ما هو بأن يكون واحدا متعينا ، فتكون الوحدة مبدأ للخط والسطح ولكل شيء ، فإن السطح لا يكون سطحا إلا بوحدة اتصالها بالخاص ، وكذلك الخط والنقطة أيضا وحدة صار لها وضع . فالوحدة صلة كل شيء . وأول ما يكون ويحدث عن الوحدة العدد . فالعدد صلة متوسطة بين الوحدة وبين كل شيء ، فالنقطة وحدة ١٠ وضعية ، والخط اثنتيية وضعية ، والسطح ثلاثية وضعية ، والجسم رباعية وضعية ؛ ثم تدرجوا إلى أن جعلوا كل شيء حادثا عن العدد .

- فيجب علينا أولا أن نبين : أن المقادير والأعداد أعراض ، ثم نستغل بعد ذلك بحل الشكوك التي هي هؤلاء . وقبل ذلك يجب أن نعرف حقيقة أنواع الكمية ، والأولى بنا أن نعرف طبيعة الوحدة ، فإنه يحق علينا أن نعرف طبيعة الواحد ١٥ في هذه المواضع بشيئين : أحدهما ، أن الواحد شديد المناسبة للوجود الذي هو موضوع هذا العلم ؛ والثاني ، أن الواحد مبدأ ما بوجه ما للكمية .

(٥) وفي : في د (٧) والسطح : والسطح ص ، ط ، م (٨) وكذلك : فكذلك م || الخط : للخط م || أيضا : ساطعة من د (٩) ما يكون : ما يكون ص ، م (١٠) فالنقطة : + لها ط (١١) اثنتيية : اثتوب ، م (١٣) نيين : نيين د (١٤) ذلك : ساطعة من د || يجب : + عليها ص ، ط (١٥) الوحدة : الواحد م (١٦) هذه المواضع : هذا الموضوع ط (١٧) والثاني : الثاني م || أن : لأن ب ، د ، م .

أما كونه مبدأ للعدد ، فأمر قريب من التأمل . وأما للتصل فلأن
الاتصال وحدة ما ، وكأنه حلة صورية للتصل ، ولأن المقدار كونه مقدارا
هو أنه بحيث يقدر ، وكونه بحيث يقدر هو كونه بحيث يعد ، وكونه بحيث
يعد كونه بحيث أن له واحدا .

(١) لتصل : المتصل د (٢) وكأنه : وكأنها ج ، ط (٤) واحدا : واحدا واحدا ص .

[الفصل الثاني]

(ب) فصل

في الكلام في الواحد

فنقول : إن الواحد يقال بالتشكيك على معان تتفق في أنها لا قسمة فيها
بالفعل من حيث كل واحد هو هو ، لكن هذا المعنى يوجد فيها بتقدم وتأخر ،
وذلك بعد الواحد بالعرض .

والواحد بالعرض هو أن يقال في شيء يقارن شيئا آخر ، أنه هو الآخر ،
وأنهما واحد . وذلك إما موضوع ومحمول عرضي ، كقولنا : إن زيدا
وابن عبد الله واحد ، وإن زيدا والطبيب واحد ؛ وإما محمولان موضوع ،
كقولنا : الطبيب هو وابن عبد الله واحد ، إذ عرض أن كان شيء واحد
طيبيا وابن عبد الله ؛ أو موضوعان في محمول واحد عرضي ، كقولنا : الثلج
والبحص واحد ، أي في البياض ، إذ قد عرض أن حمل عليهما عرض واحد .

لكن الواحد الذي بالذات ، منه واحد بالجنس ، ومنه واحد بالتنوع
وهو الواحد بالفصل ، ومنه واحد بالمناصفة ، ومنه واحد بالموضوع ، ومنه
واحد بالعدد .

١٥

(٣) في ... الواحد : ساقطة من د || في الواحد : وحده ج (٤) بالتشكيك :
لتشكيك || تنفق : متفق د (٥) بالفعل : ساقطة من ط ، م || وتأخر : وتأخر
(٨) وأنهما : فإنهما د (٩) موضوع : موضع ط ، م (١٠) كقولنا : — إن ج ، د ، ص ||
واحد إذ : واحداني م (١١) موضوعان : موضوعات م (١٢) حمل : يحمل ط .

والواحد بالعدد قد يكون بالاتصال ، وقد يكون بالتماس ، وقد يكون لأجل نوعه ، وقد يكون لأجل ذاته . والواحد بالجنس قد يكون بالجنس القريب ، وقد يكون بالجنس البعيد . والواحد بالنوع كذلك قد يكون بنوع قريب لا يتجزأ إلى أنواع ، وقد يكون بنوع بعيد فيوافق أحد قسمي الباب الأول ، وإن كان هناك اختلاف في الاعتبار .

وإذا كان واحداً بالنوع فهو لا محالة واحد بالفصل ، ومعلوم أن الواحد بالجنس كثير بالنوع ، وأن الواحد بالنوع قد يجوز أن يكون كثيراً بالعدد ، وقد يجوز أن لا يكون إذا كانت طبيعة النوع كلها في شخص واحد ، فيكون من جهة نوعا ومن جهة لا يكون نوعا ، إذ هو من جهة كل ومن جهة ليس بكل . وتأمل هذا في الوضع الذي نتكلم فيه على الكلى ، أو تذكر مواضع صلفت لك .

وأما الواحد بالاتصال فهو الذي يكون واحداً بالفعل من جهة ، وفيه كثرة أيضا من جهة .

أما الحقيقي فهو الذي تكون فيه الكثرة بالقوة فقط ، وهو إما في الخطوط : فالذي لا زاوية له ، وفي السطوح أيضا : البسيط المسطح ، وفي المجسمات : الجسم الذي يحيط به سطح ليس فيه انفراج على زاوية ، ويليه ما يكون فيه كثرة بالفعل إلا أن أطرافها تلتقي عند حد مشترك مثل جملة الخططين المحيطين

(٢) والواحد : فالواحد به ، ص ، ط ، م (٤) لا يتجزأ : ولا يتجزأ به ، ص ، ط ، م || فيوافق : ويرافق (٥) اختلاف : خلاف م (٧) الواحد بالنوع : + فهو لا محالة واحد بالفعل وأن الواحد بالجنس كثيرا بالنوع وأن الواحد بالنوع د || كثيرا : ساقطة من د (٨) كانت : كان م || كلها : كله د ، م (٩) ومن جهة لا يكون : ومن لا يكون د (١٥) أيضا : + من د ؛ ساقطة من م (١٦) الجسم : الجسم أيضا م .

بالزاوية ، وبليه أن تكون الأطراف متاسة تماسا يشبه المتصل في تلازم حركة بعضها لبعض فتكون وحدتها كأنها تابعة لوحدة الحركة لأن هناك التماسا ، وذلك كالأعضاء المولفة من أعضاء ، وأولى ذلك ما كان التماسه طبيعيا لا صناعيا .

- والوحدة بالجملة في هذه أضعف ، وتخرج عن الوحدة الانصالية إلى الوحدة الاجتماعية . فالوحدة الانصالية أولى من الاجتماعية بمعنى الوحدة ، وذلك أن الوحدة الانصالية لا كثرة فيها بالفعل ، والوحدة الاجتماعية فيها كثرة بالفعل . فهناك كثرة غشيتها وحدة لا تزيل عنها الكثرية .

- والوحدة بالانصاف إما معتبرة مع المقدار فقط وإما أن تكون مع طبيعة أخرى مثل أن تكون ماء أو هواء . ويعرض للواحد بالانصاف أن يكون ١٠ واحدا في الموضوع ، فإن الموضوع المتصل بالحقيقة جسم بسيط متفق الطبع ، وقد علمت هذا في الطبيعيات . فيكون موضوع وحدة الانصاف واحدا أيضا في الطبيعة من حيث أن طبيعته لا تنقسم إلى صور مختلفة ؛ بل نقول : إن الواحد بالعدد لا شك أنه غير منقسم بالعدد من حيث هو واحد ، بل ولا غيره مما هو واحد منقسم من حيث هو واحد ، لكنه يجب أن ينظر فيه من حيث ١٥ الطبيعة التي عرض لها الوحدة ، فيكون الواحد بالعدد منه ما ليس من طبيعته التي عرض لها الوحدة أن يتكرر مثل : الإنسان الواحد ، ومنه ما من طبيعته ذلك كالماء الواحد والخط الواحد فإنه قد يصير الماء مياها والخط خطوطا .

(٣) أعضاء : الأعضاء ط (٦) فالوحدة : والوحدة ج (٧) بالفعل : + هناك كثرة بالفعل د (٨) كثرة : + بالفعل ج ، ص ط || غشيتها : غشيتها ج || لا تزيل : لا تزيد ط || الكثرية : الكثرة ب ، د ، د ، ص ط (٩) أن تكون : ساقطة من د ، ص ، م (١١) المتصل : متصل ص ، م || بالحقيقة : بالفعل د (١٢) علمت : + أن م (١٥) من حيث هو واحد : + م || لكنه : لكن د (١٨) كالماء الواحد والخط الواحد : كالأعداد د .

والذى ليس من طبيعته ذلك فلما أن يكون قد يتكرر من وجه آخر ، وإما أن لا يكون . مثال الأول : الواحد بالعدد من الناس ، فإنه لا يتكرر من حيث طبيعته ، أى من حيث هو إنسان إذا قسم ، لكنه قد يتكرر من جهة أخرى إذا قسم إلى نفس وبدن ، فيكون له نفس وبدن وليس واحد منهما بإنسان .

وأما الذى لا يكون فهو على قسمين : إما أن يكون موجودا له — مع أنه شئ ليس ينقسم — طبيعة أخرى ، وإما أن لا يكون . فإن كان موجودا له مع ذلك طبيعة أخرى فلما أن تكون تلك الطبيعة هى الوضع وما يناسب الوضع ، فتكون نقطة والنقطة لا منقسمة من حيث هى نقطة ولا من جهة أخرى ، وهناك طبيعة غير الوحدة المذكورة ؛ وإما أن لا يكون الوضع وما يناسبه ، فيكون مثل العقل والنفس ، فإن العقل له وجود غير الذى يفهم من أنه لا ينقسم ، وليس ذلك الوجود بوضع ، وليس ينقسم فى طبيعته ولا فى جهة أخرى . وأما الذى لا يكون هناك طبيعة أخرى فكيفس الوحدة التى هى مبدأ المدد ، أعنى التى إذا أضيف إليها غيرها صار مجموعهما عددا .

فمن هذه الأصناف من الوحدة ، لا ينقسم مفهومه فى الذهن ، فضلا عن قسمة مادية أو مكانية أو زمانية .

ولند القسم الذى يتكرر أيضا من حيث الطبيعة الواحدة بالوحدة ومن حيث الاتصال ، فمن ذلك أن يكون تكثره فى الطبيعة التى هى لذاتها معدة لكثرة عن الوحدة ، وهذا هو المقدار ؛ ومن ذلك أن يكون تكثره فى طبيعة

(٣) قد : ساقطة من م (٦) له : ساقطة من ج ، د ، م (١١) من أنه : منه طاء || الوجود : الموجود || طبيعته : طبيعة ج ، د ، ص ، ط (١٢) فكيفس : كيفس ط (١٣) التى : الذى د (١٤) الأصناف : الانصاف د || ما لا ينقسم : لا ينقسم ج ، ط (١٥) أركانية : مكانية م (١٦) حيث : + له م .

إنما لها الوحدة المدة للتكثر بسبب غير نفسها ، وذلك هو الجسم البسيط مثل الماء . فإن هذا الماء واحد بالعدد وهو ماء وفي قوته أن يصير مياه كثيرة بالعدد لا لأجل المائية ، بل لمقارنة السبب الذي هو المقدار . فتكون تلك المياه الكثيرة بالعدد واحدة بالنوع وواحدة أيضا بالموضوع ، لأن من طبع موضوعها أن تتحد بالفعل واحدا بالعدد .

ولا كذلك أشخاص الناس ، فإنها ليس من شأن عدة موضوعات منها أن يتحد موضوع لإنسان واحد نعم كل واحد منها واحد بموضوعه الواحد ، ولكن ليس المجتمع من الكثرة واحدا بالموضوع ، وليس حاله حال كل قطعة من الماء ، فإنها واحدة في نفسها بموضوعها .

والجملة يقال إنها واحدة في الموضوع ، إذ من شأن موضوعاتها أن تتحد موضوعا واحدا بالاتصال ، فيكون جملتها حيثئذ ماء واحدا .

لكن كل واحد من هذين القسمين إما أن يكون حاصلًا فيه جميع ما يمكن أن يكون له أو لا يكون ، فإن كان فهو تام وواحد بالتام ، وإن لم يكن فهو كثير ، ومن مادة الناس أن يعملوا الكثير غير الواحد . وهذه الوحدة التامة إما أن تكون بالفرض والوهم والوضع كدرهم تام ودينار تام ، وإما أن تكون بالحقيقة . وذلك إما بالصناعة كالبيت التام ، فإن البيت الناقص لا يقال له بيت واحد . وإما بالطبيعة كشخص لإنسان واحد تام الأعضاء .

(٢) وهو ماء وفي : ما في ب ؛ وما في د ؛ ماء وفي ص ، م (٤) وواحدة : ووحدة د
(٩) بموضوعها : لموضوعها د ؛ بموضوعه ج (١١) بالاتصال : ساقطة من د ، ص ، م
(١٢) لكن : ولكن ب || فيه : في ط (١٣) تام : اتنام د (١٤) الواحد : واحد د
، ص ، م || الوحدة : ساقطة من ج || التامة : التامة م (١٥) والوهم : ساقطة من د ، ص ، م .

ولأن الخط المستقيم قد يقبل زيادة في استقامة ليست موجودة له ، فليس
بواحد من جهة التمام .

وأما المستدير فإذ ليس يقبلها ، بل حصلت له بالطبع الإحاطة بالمركز من
كل جهة ، فهو تام وواحد بالتام ، ويشبه أن يكون أيضا كل شخص من الناس
واحدا من هذه الجهة ، فيكون بمض الأتباء يلزمه التمام كالأشخاص والخط
المستدير ، وبعضها لا يلزمه التمام كالماء والخط المستقيم .

وأما الواحد بالمساواة فهو بمناسبة ما ، مثل أن حال السفن عند الربان وحال
المدينة عند الملك واحدة ، فإن هاتين حالتان متفقتان ، وليس وحدتهما بالمرض ،
بل وحدة ما يقعد بهما بالمرض ، أعنى وحدة السفينة والمدينة بهما هي وحدة
بالمرض . وأما وحدة الحالتين فليست الوحدة التي جعلناها وحدة بالمرض .

فقول من رأس : إنه إذا كانت الوحدة إما أن يقال على أشياء كثيرة بالعدد ،
أو يقال على شيء واحد بالعدد ، وقد بينا أنا حصرنا أقسام الواحد بالعدد .

فنل إلى الحيلية الأخرى ، فنقول : وأما الأشياء الكثيرة بالعدد فإنما يقال
لها من جهة أخرى واحدة لاتفاق بينها في معنى . فإما أن يكون اتفاقها في نسبة
أو في محمول غير النسبة ، وإما في موضوع . والمحمول إما جلس ، وإما نوع ،

(٣) حصلت : حصل ب ، ج ، ط || الإحاطة : والإحاطة د ، م . (٤) وواحد :
فهو واحد ب ، ج ، ص ، ط ، م || بالتام : بالتام د || أيضا : ساطعة من ب (٥) كالأشخاص
والخط المستدير : ساطعة من م (٦) كالماء والخط المستقيم : ساطعة من م (٧) بالمساواة :
بالمساواة ص ، بالنسبة هاش ص || فهو : فهو ج ، د ، ط ، م || بمناسبة : مناسبة ج ،
د ، ص ، ط (٨) عند : من ب ، ط ، م || الملك : الملك د (١٠) وأما :
ساطعة من ص ، ط || الحالتين : الحالين ص ، الحالتين ط || فليست : فليس ج ، ط
(١١) فنقول : ونقول ص || كثيرة : هي كثيرة ج ، ص ، م ، هي كثرة د ، ط (١٢) أنا :
إذا ص || حصرتنا : أحصرنا ب (١٤) لا تفارق : لا تفارق د ، ط || بينها : بينهما ب ، ط ، م
|| نسبة : بالنسبة د ، النسبة ص ، ط ، م (١٥) موضوع : الموضوع ط .

وإما فصل ، وإما عرض ، فيكون سهلا عليك من هذا الموضع أن تعرف أنا قد حققنا أقسام الواحد ، وأنت تعرف مما قد عرفت أيها أولى بالوحدة وأسبق استحقاقا لها ، فنعرف أن الواحد بالجنس أولى بالوحدة من الواحد بالمناسبة ، وأن الواحد بالنوع أولى من الواحد بالجنس ، والواحد بالعدد أولى من الواحد بالنوع ، والبسيط الذي لا ينقسم بوجه أولى من المركب ، والتام من الذي ينقسم أولى من الناقص .

والواحد قد يطابق الموجود في أن الواحد يقال على كل واحد من المقولات كالموجود ، لكن مفهومهما — على ما علمت — مختلف ، ويتفقان في أنه لا يدل واحد منهما على جوهر بشيء من الأشياء ، وقد علمت ذلك .

(١) وإما فصل : فصل م (٢) رأت : فأت د ، وأت ج ، ط (٨) مفهومها :

مفهومها ط ، م || على ما علمت : كما علمت د ، ص ، م (٩) بشيء : فم م .

[الفصل الثالث]

(ج) فصل

في تحقيق الواحد والكثير وإبانة أن للمدد عرض

والذى يصعب علينا تحقيقه الآن ماهية الواحد . وذلك أنا إذا قلنا : إن الواحد هو الذى لا يتكرر ضرورةً ، فأخذنا في بيان الواحد الكثرة .

وأما الكثرة فن الضرورة أن نحدد بالواحد ، لأن الواحد مبدأ الكثرة ، ومنه وجودها وماهيتها ، ثم أى حد حددنا به الكثرة استعملنا فيه الواحد بالضرورة . فن ذلك ما نقول : إن الكثرة هى المجتمع من وحدات ، فقد أخذنا الوحدة في حد الكثرة ، ثم عملنا شيئاً آخر وهو أننا أخذنا المجتمع في حدها ، والمجتمع يشبه أن يكون هو الكثرة نفسها . وإذا قلنا من الوحدات أو الواحدات أو الآحاد فقد أوردنا بدل لفظ الجمع هذا اللفظ ، ولا يفهم معناه ولا يعرف إلا بالكثرة .

وإذا قلنا : إن الكثرة هى التى تعد بالواحد ، فنكون قد أخذنا في حد الكثرة الوحدة ، ونكون أيضاً قد أخذنا في حدها العد والتقدير ، وذلك إنما يفهم بالكثرة أيضاً .

(٣) الواحد والكثير : الوحدة والكثرة ج ، د ، ط (٤) والذى : الذى ب ، ج ، ص ، ط ، م || تحقيقه الآن : الآن تحقيق ص ، ط || وذلك : والكثيرين ط (٥) فأخذنا : فإنا أخذنا د (٨) هى : هو ب ، ج ، ص ، ط ، م (٩) عملنا : ملنا د (١١) أوردنا : أخذنا ج ، د ، ص ، م || بدل : ساقطة من ج ، د ، ص ، ط ، م || الجمع : الجمع م ، + مع ج ، ص ، ط ، م || هذا : وهذا د || لا يفهم : لا يفهم د ، ص (١٢) وإذا : وإن ج || فنكون : نكون م (١٣) الوحدة : الواحد ط || وفك : + هو ب ، د ، ط .

فما أسرطينا أن نقول في هذا الباب شيئاً يتد به ، لكنه يشبه أن تكون
الكثرة أيضاً أعرف عند تخيلنا ، والوحدة أعرف عند عقولنا ، ويشبه أن تكون
الوحدة والكثرة من الأمور التي تتصورها بدياً ، لكن الكثرة تفصيلها أولاً ،
والوحدة نعقلها من غير مبدأ لتصورها عقل ، بل إن كان ولا بد فغالباً . ثم يكون
تعريفنا الكثرة بالوحدة تعريفاً عقلياً ، وهنالك تؤخذ الوحدة متصورة بذاتها
ومن أوائل التصور ، ويكون تعريفنا الوحدة بالكثرة تنبيهاً يستعمل فيه المذهب
الخيالي لنومى* إلى معقول عندنا لا تتصوره حاضراً في الذهن .

فإذا قالوا : إن الوحدة هي الشيء الذي ليس فيه كثرة دلوا على أن المراد
بهذه اللفظة الشيء المعقول عندنا بدياً الذي يقابل هذا الآخر أو ليس هو فينبه
عليه بسلب هذا عنه .

١٠

والعجب ممن يحدد العدد فيقول : إن العدد كثرة مؤلفة من وحدات أو من
آحاد ، والكثرة نفس العدد ، ليس كالجنس للعدد ، وحقيقة الكثرة أنها مؤلفة
من وحدات . فقولهم : إن الكثرة مؤلفة من وحدات ، كقولهم : إن الكثرة
كثرة . فإن الكثرة ليست إلا اسماً للأولف من الوحدات .

فإن قال قائل : إن الكثرة قد تؤلف من أشياء غير الوحدات مثل الناس ،
والدواب . فنقول : إنه كما أن هذه الأشياء ليست وحدات ، بل أشياء موضوعة
للوحدات ، كذلك أيضاً ليست هي بكثرة ، بل أشياء موضوعة للكثرة ، وكما
أن تلك الأشياء هي وحدات لا وحدات ، فكذلك هي كثيرة لا كثرة .

١٥

(١) يشبه : يشبه ب ، ج ، د ، ط (٢) تخيلنا : تخيلنا ط ، غلخه م || والوحدة
أعرف عند عقولنا : ساقطة من ب ، م (٤) نعقلها : + أولاً والوحدة نعقلها ج ،
د ، ص ، ط || بل : ساقطة من م || نغالي : نغالي ط (٥) وهنالك : وهنالك ج ،
د ، ص ، ط || بذاتها : بذاتها ط (٩) أو ليس : ليس د ، إذ ليس هاشم من
(١٦) فنقول : فيقال د ، ص ، م (١٨) وحدات : آحاد ص ، ط || فكذلك :
كذلك ج ، د ، ص ، ط ، م || كثيرة لا كثرة : كثرة لا كثيرة م .

والذين يحسبون أنهم إذا قالوا : إن المدد كية متفصلة ذات ترتيب ، فقد تخلصوا من هذا ، لما تخلصوا . فإن الكية يخرج تصورهما للنفس إلى أن تعرف بالجزء والقسم أو المساواة . أما الجزء والقسم فإنما يمكن تصورهما بالكية ، وأما المساواة فإن الكية أعرف منها عند العقل الصريح لأن المساواة من الأعراس الخاصة بالكية التي يجب أن توجد في حدها الكية .

يقال : إن المساواة هي اتحاد في الكية والترتيب الذي أخذ في حد المدد أيضا ، هو مما لا يفهم إلا بعد لهم المدد . فيجب أن يعلم أن هذه كلها تنبيهات مثل التنبيهات بالأمثلة والأسماء المترادفة ، وإن هذه المعاني متصورة كلها أو بعضها لذواتها ، وإنما يدل عليها بهذه الأشياء لينبه عليها وتميز فقط .

نفعل الآن : إن الوحدة إما أن يقال على الأعراس ، وإما أن يقال على الجواهر . فإذا قيلت على الأعراس فلا تكون جوهرًا ، ولا شك في ذلك ، وإذا قيلت على الجواهر فليست يقال عليها كفصل ولا جنس ألبتة ، إذ لا دخول لها في تحقيق ماهية جوهر من الجواهر ، بل هو أمر لازم للجوهر ، كما قد علمت . فلا يكون إذن قولها عليها قول الجنس والفصل ، بل قول "عرضي" . فيكون الواحد جوهرًا ، والوحدة هي المعنى الذي هو العرض ، فإن العرض الذي هو أحد الخمسة - وإن كان كونه عرضًا بذلك المعنى - قد يجوز عليه أن يكون جوهرًا ، وإنما يجوز ذلك إذا أخذ مركبًا ، كالأبيض . وأما طبيعة المعنى البسيط منه

(٣) بالكية : بالكثر ب ، هاشم ص (٤) لأن : ولأن د (٥) الخاصة : الخاصة م || توجد : توجد ص (٦) لينبه عليها : ساقطة من د (٧) قولها : قوله ج ، د ، ص ، ط ، م (٨) جوهرًا والوحدة : ساقطة من د (٩) وإنما : وإنما ب ، د ، ص ، ط ، م || ذلك : + طه م || المعنى : بالمعنى ج ، ط .

فهى لا محالة عرض بالمعنى الآخر، إذ هو موجود فى الجوهر وليس بجزء منه ولا يصح قوامه مفارقة له .

فلننظر الآن فى الوحدة الموجودة فى كل جوهر التى ليست بجزء منه مقومة له، هل يصح قوامها مفارقة للجوهر ؟

- فنقول : إن هذا مستحيل ، وذلك لأنها إن قامت وحدة مجردة لم يخل إما أن تكون مجرد أن لا تنقسم وليس هناك طبيعة هى المحمول عليها أنها لا تنقسم، أو تكون هناك طبيعة أخرى . والقسم الأول محال ، فإنه لا أقل من يكون هناك وجود ، ذلك الوجود لا ينقسم ، فإن كان ذلك الوجود لا محالة معنى غير الوحدة وأنه لا ينقسم، فما أن يكون ذلك الوجود جوهرًا أو يكون عرضًا، فإن كان عرضًا فالوحدة فى عرض لا محالة ثم فى جوهر ، وإن كان جوهرًا ١٠ — والوحدة لا تفارقه — فهى موجودة فيه وجود ما فى الموضوع ، وإن كانت مفارقة ، تكون الوحدة — إذا فارقت ذلك الجوهر — يكون لها جوهر آخر تصير إليه وتقارنه إذا فرض وجودها مقارنة لجوهرية ، ويكون ذلك الجوهر — لو لم تصر إليه هذه الوحدة — لم تكن له وحدة ، وهذا محال .
- أو تكون له وحدة كانت ووحدة لحقت ، فتكون له وحدتان لا وحدة ، فيكون ١٥ جوهران لا جوهر واحد ، لأن ذلك الجوهر واحدان ، وهذا محال . وأيضًا فإن كانت كل وحدة فى جوهر آخر، فأحد الجوهرين لم تنتقل إليه الوحدة

(٢) ولا يصح : لا يصح ط (٣) مقومة : مقوم ب، ج، ط، م (٤) مفارقة : مفارقة ب، ج، د، ط، م (٩) الوجود : الموجود ص (١٠) عرض : العرض ب، ج، د، ط (١١) والوحدة : فالوحدة ج، ط (١٢) مفارقة : مفارقة ص، ط (١٣) وتقارنه : وتقارنه هاشم ص، م || إذا وإذا م (١٤) هذه : ذلك ط || لم تكن له وحدة : ساقطة من د (١٥) لا وحدة : ساقطة من د، م (١٧) فأحد : وأحد م .

وعاد الكلام جذعا فيا انتقل إليه الوحدة وصار أيضا جوهرين ، وإن كانت كل وحدة في الجوهرين جميعا فتكون الوحدة اثنوية ، هذا خلف . فقد بان أن للوحدة ليس من شأنها أن تفارق الجوهر الذي هي فيه .

ونبدئ فنقول : إنه إن كانت الوحدة ليست مجرد أنها لا تنقسم ، بل كانت وجوداً لا ينقسم حتى يكون الوجود داخلا في الوحدة لا موضوعا لها ، فإذا فرضنا أنه قد فارقت هذه الوحدة الجوهر إن كانت يمكن أن توجد بذاتها كانت وجوداً لا ينقسم مجرداً ولم تكن وجوداً لا ينقسم فقط ، بل تكون الوحدة وجوداً جوهرياً لا ينقسم إذا قام ذلك الوجود لا في موضوع . فلا تكون للأعراض وحدة بوجه من الوجوه . وإن كان للأعراض وحدة تكون وحدتها غير وحدة الجوهر ، وتكون الوحدة تقال عليها باشتراك الاسم . ١٠

فيكون أيضاً من الأعداد ما تأليفه من وحدة الأعراض ، ومن الأعداد ما تأليفه من وحدة الجواهر فلنظروا هل يشتركان في معنى الوجود الذي لا ينقسم أولاً يشتركان ؟ فإن لم يشتركا فتكون الوحدة في أحدهما وجوداً متقماً وفي الآخر ليس كذلك . ولنا نعى بوحدة الأعراض أو الجواهر ذلك ، حتى نعى في أحدهما بالوحدة شيئاً غير أنه وجود غير منقسم . وإن اشتركا في ذلك المعنى ، فذلك المعنى هو الوجود الغير المنقسم الذي إياه نعى بالوحدة ؛ وذلك المعنى أهم من المعنى الذي ذكرناه قبيل الآن ، فإن ذلك كان يلزمه ١٥

(٢) وحدة : واحدة د || اثنوية : اثنوب ، م || ثديان : فين ج ، د ، ط ، فين ص ، م (٤) ونبدئ : ونبدأ م (٥) لها : لهم (٧) تكن : + أحتاج ، د ، ص ، ط ، م (٨) إذا : إذج ، د ، ص ، ط (٩) كان : كانت د (١١-١٢) الأعراض ... ما تأليفه : ساقطة من م (١٢) من وحدة : ساقطة من م (١٤) الآخر : الأخرى ب ، د ، ص ، ط ، ط ، م (١٦) فذلك : وذلك د .

مع كونه وجوداً لا ينقسم ، أن يكون وجوداً جوهرياً ، إذ قد كان يمكن فرضه مجرداً ، وذلك المعنى لا عمالة إن كان جوهراً لم يعرض للعرض ، وليس يلزم أن نقول إنه إن كان عرضاً لم يعرض للجوهر ، فإن الجوهر يعرض له العرض ويقوم به العرض ، والعرض لا يعرض له الجوهر حتى يكون قائماً فيه .

- فإذا كانت الوحدة الجامعة أعم من ذلك المعنى وكلامنا فيها ، ومن حيث هي وجود لا ينقسم فقط بلا زيادة أخرى وذلك لا يفارق موضوعاته وإلا صار ذلك المعنى الأخص . فإنه من المحال أن تكون الوحدة وجوداً غير متقسم في الأعراض والجواهر ويموز مع ذلك أن تفارق ، فيكون جوهراً عرض لعرض ، أو أن تكون الوحدة مختلفة في الجواهر والأعراض .

١٠ فين أن الوحدة حقيقتها معنى عرضي ومن جملة اللوازم للأشياء .

وليس لقائل أن يقول: إن هذه الوحدة إنما لا تفارق على سبيل ما لا تفارق المعاني العامة قائمة دون فصولها ، كما لا تفارق الإنسانية الحيوانية . وامتناع هذه المفارقة لا يوجب العرضية ، بل إنما يوجب العرضية امتناع مفارقة يكون للمعنى المحصل الموجود المشخص .

- ١٥ فنقول: ليس الأمر كذلك ، فإن نسبة ما فرضناه أعم إلى ما فرضناه أخص ليس نسبة المتقسم إليه بفصل مقوم . فقد بينا أن الوحدة غير داخلية في حد جوهري أو عرض ، بل نسبة لازم عام . وإذا أشرنا إلى بسيط واحد منه كان

(١) وجوداً : وجودياً د ، م (٢) إن : إذ م (٣) إن : ساقطة من د
 (٦) موضوعاته : موضوعاته م (٧) فإنه : فإذا كان هذا ب ، ج ، فإذا كان نج ، فإذا كان هذا د ، ص ، فإذا كان م || المحال : + أعني ج ، ص (٨) الجواهر : الجوهر ط
 (١١) إنما : فإنما م (١٢) كما ... الحيوانية : ساقطة من م (١٤) الموجود المشخص : الوجود المشخصة م (١٥) إلى ما فرضناه : ساقطة من م .

متميز الذات عن التخصيص الذي يفارقه ، لا كاللونية التي في البياض ، فإذا
مع أنه غير مفارق مع أن المحمول الذي هو معنى لازم عام مشتق الاسم من
اسم معنى بسيط هو معنى الوحدة، وذلك البسيط عرض . وإذا كانت الوحدة
عرضا ، فالمحدد المؤلف من الوحدة عرض .

[الفصل الرابع]

(د) فصل

في أن المقادير أعراض

وأما الكليات المتصلة فهي مقادير المتصلات، أما الجسم الذي هو الكم فهو مقدار المتصل الذي هو الجسم بمعنى الصورة ، على ما عرفته في حدة مواضع ،
 ٥ وأما الجسم بالمعنى الآخر الداخل في مقولة الجوهر فقد فرغنا منه .

وهذا المقدار قد بان أنه في مادة ، وأنه يزيد وينقص والجوهر باق ، فهو عرض لا محالة ، ولكنه من الأعراض التي تتعلق بالمادة وبشيء في المادة ، لأن هذا المقدار لا يفارق المادة إلا بالتوهم ، ولا يفارق الصورة التي
 ١٠ للمادة ، لأنه مقدار الشيء المتصل الذي يقبل أبعاد كذا ، وهذا لا يمكن أن يكون بلا هذا الشيء المتصل كما أن الزمان لا يكون إلا بالمتصل الذي هو المسافة وهذا المقدار هو كون المتصل بحيث يسمح بكذا كذا مرة ، أو لا ينتهي
 المسح إن توهم غير متناه توهما . وهذا يخالف لكون الشيء بحيث يقبل فرض الأبعاد المذكورة ، فإن ذلك لا يختلف فيه جسم وجسم . وأما أنه يسمح بكذا
 ١٥ كذا مرة ، أو أنه لا يغني مسحه بكذا ألبتة ، فقد يختلف فيه جسم وجسم .

(٣) المقادير : الكليات د || أعراض : عرض م (٤) المتصلة : ساقطة من ط || فهو :
 وهوب (٦) منه : عنه ب ، ج ، ص ، ط (٨) وبشيء : وبهم د
 (١٠) مقدار : + هذا ص || الشيء المتصل : الشيء ب ، ص ، ط ، م ، المتصل ج ||
 أبعاد : أبعاد ج || لا يمكن : لا يكون د (١١) هذا الشيء المتصل : هذا الشيء ب ، ص ، م
 (١٢) كذا مرة : وكذا مرة ج ، ط ، ساقطة من د || أولا ينتهي : منه أولا ينتهي ص ؛
 منه أولا ينتهي م (١٣) يخالف : يخالف م (١٤) أنه : + جسم د (١٥) كذا : وكذا ج ،
 ط ؛ بكذا د || أو أنه : وأنه ج ، ط ، م || مسحه : + مسحه د .

فهذا المعنى هو كمية الجسم ، وذلك صورته . وهذه الكمية لا تفارق تلك الصورة في الوجود ، لكن هي والصورة تفارقان المادة في الوجود .

وأما السطح والخط فالجسم أن يكون له اعتبار أنه نهاية ، واعتبار أنه مقدار ؛ وأيضا للسطح اعتبار أنه يقبل فرض بعدين فيه على صفة الأبعاد المذكورة ، أعني بُعدين فقط يتقاطعان على زاوية قائمة ؛ وأيضا أنه يقدر ويمسح ، ويكون أعظم وأصغر ، وأنه يفرض فيه أيضا أبعادا بحسب اختلاف الأشكال .

فلتأمل هذه الأحوال فيه فنقول : أما قبوله لفرض بُعدين فإنما ذلك له لأنه نهاية الجسم الذى هو قابل لفرض الأبعاد الثلاثة ، فإن كون الشيء نهاية لقابل الثلاثة من حيث هو نهاية لمثل ذلك لا أنه نهاية مطلقا ، ومقتضاها أن يكون قابلا لفرض بُعدين ، وليس هو بهذه الجهة مقدار ، بل هو بهذه الجهة مضاف . وإن كان مضافا لا يكون إلا مقدارا ، وقد عرفت الفرق بين المضاف مطلقا وبين المضاف الذى هو المقولة التى لا تجوز ، طى ما بينا أن يكون مقدارا أو كيفا . وأما أنه مقدار فهو بالجهة الأخرى التى بها يمكن أن يخالف غيره من السطوح في القدر والمساحة ولا يمكن أن يخالفها بالمعنى الأول بوجه ؛ لكنه من الجهتين جميعا عرض ، فإنه من حيث هو نهاية عارض للتناهي ، لأنه موجود فيه بجزء منه ولا يقوم دونه ، وقد قلنا إنه ليس من شرط الموجود فى شيء أن يطابق ذاته ، وأما أين قلنا هذا فنحن الطائعات ، فليتأمل هناك إن عرضت من هذه الجهة شبهة .

(٢) لكن : هو م (٣) وأما : فأما د || له : ساقطة من م (٧) فيه : ساقطة من ب || بعدين : البعدين ج ، د ، ص ، م (٨) الأبعاد : ساقطة من ب ، ج ، د ، ط ، م (٩) أنه : أنهام (١٢) المقولة التى : مقولة التى ج ، د ، ط ، م (١٣) التى : التى ج || بها : لها ط ، م (١٤) لكنه : لكن ط .

وأيضاً من حيث هو مقدار هو عرض ، ولو كان كون السطح بحيث يفرض فيه بعدان أمراً له في نفسه لم تكن نسبة المقدارية في السطح إلى ذلك الأمر نسبة المقدارية إلى الصورة الجسمية ، بل تكون نسبة ذلك المعنى إلى المقدارية في السطح نسبة فصل إلى جنس ، والنسبة الأخرى نسبة مارض إلى صورة . وأنت تعلم هذا بتأمل الأصول .

- واعلم أن السطح لمرضيته ما يحدث ويبطل في الجسم بالاتصال والانفصال واختلاف الأشكال والتقاطع ، وقد يكون سطح الجسم مسطحاً ، فيبطل من حيث هو مسطح ، فيحدث مستدير . وقد علمت فيما سلف من الأقاويل أن السطح الواحد بالحقيقة لا يكون موضوعاً للكزية والتسطيح في الوجود ، ولذلك ليس كما أن الجسم الواحد يكون موضوعاً لاختلاف أبعاد بالفعل تترادف عليه ١٠ فكذلك السطح إذا أزيل عن شكله حتى تبطل أبعاده فلا يمكن ذلك إلا بقطعه . وفي القطع إبطال صورة السطح الواحدة التي بالفعل ؛ وقد علمت هذا من أقوال أخرى ، وعلمت أن هذا لا يلزم في الهيولى حتى تكون الهيولى للاتصال غيرها للانفصال ، وقد علمت أنه إذا أُلْفِتْ سَطُوحٌ وَوَصَلَ بعضها ببعض تاليفاً يبطل الحدود المشتركة . كان الكائن سطحاً آخر بالعدد ، لو أعيد إلى تاليفه ١٥ الأول لم يكن ذلك السطح الأول بالعدد بل آخر مثله بالعدد ، وذلك لأن المعلوم لا يعاد .

(١) وأيضاً : + هو ج ، د ، ط ، م (٢) أمراهه : أمر إليه ط || نسبة : نسبته ط (٤) السطح : + إلى ط (٦) ما يحدث : ما يعرض يحدث م (٧) والتقاطع : والتقاطع د (٨) فيحدث : ويحدث ص (٩) والتسطيح : والتسطيح م || ولذلك : وكذلك م (١١) السطح : لأن السطح ب ، ج ، ص ، م || شكله : أشكاله ط (١٢) إبطال : لإطاله م || الواحدة : الواحد ج (١٣) وعلمت : وقد علمت د ، ص ، ط (١٤) ألفت : ألفت ب ، ط (١٦) بل آخر : ساقطة من م .

وإذ قد عرفت صورة الحال في السطح فقد عرفت في الخط فاجمله قياساً عليه .
فقد تبين لك أن هذه أعراض لاتفارق المادة وجوداً، وعرفت أيضاً أنها لاتفارق
الصورة التي هي في طباعها مادية توهاً أيضاً . فقد بقي أن تعلم كيف ينبغي
أن يفهم قولنا : إن السطح يفارق الجسم توهاً ، وإن الخط يفارق السطح
توهاً .

فنقول : إن هذه المفارقة تفهم في هذا الموضع على وجهين : أحدهما
أن نفرض في الوهم سطح ولاجسم ، وخط ولا سطح ، والآخر أن يلتفت إلى
السطح ولا يلتفت إلى الجسم أصلاً أنه معه أو ليس معه . وأنت تعرف أن الفرق
بين الأمرين ظاهر ، فلانه فرق بين أن ينظر إلى الشيء وحده وإن كان معتقداً
أنه مع غيره لا يفارقه ، وبين أن ينظر إليه وحده مع شرط مفارقه ما هو معه ،
محكوماً عليه بأنه كما التفت إليه وحده حتى يكون هو في وهمك قائم وحده .
فهو مع ذلك يفرق بينه وبين الشيء الآخر محكوماً بأن ذلك الشيء ليس معه .

فنظن أن السطح والخط والنقطة قد يمكن أن يتوهم سطحا وخطا ونقطة
مع فرض أن لاجسم مع السطح ولا مع الخط ولا مع النقطة فقد ظن باطلاً ،
وذلك لأنه لا يمكن أن يفرض السطح في الوهم مفرداً ليس نهاية لشيء إلا أن
يتوهم مع وضع خاص ويتوهم له جهتان توصلان الصائر إليه إحصالاً يلقي جانبيين
غيرين ، كما علمت . فيكون حينئذ ما توهم سطحا غير سطح .

(٢) أعراض : الأعراض د || وعرفت : وقد عرفت ص ، ط (٣) طباعها : طباعه م
|| تعلم : + أبداً ج (٤) وإن الخط : والخط ب (٤ — ٥) وإن الخط... توها : ساقطة من ط ، م
(٦) الموضع : الموضوع د (٧) فرض : يفرض ب ، د ، ط (٨) تعرف : تعلم
ب ، ج ، ص (١٠) مفارقه : مفارقة ج ، ص || ما هو : هو د (١١) يكون : ساقطة
من د ، م (١٢) يفرق : + فارق ج ، م || محكوماً : محكوم ج ، ص ، م (١٥) مفرداً :
مفرد ط (١٦ — ١٧) جانيئ... سطحا : ساقطة من ط .

فإن السطح هو نفس الحد لا ذو الحدين ، وإن توهم السطح نفس النهاية التي تلي جهة واحدة فقط من حيث هو كذلك أو نفس الجهة ، والحد — على أن لا انفصال له من جهة أخرى — كان ماهو نهايته متوهما معه بوجه ما ، وكذلك الحال في الخط والنقطة .

- والذي يقال إن النقطة ترسم بحركتها الخط فإنه أمر يقال للتخيل، ولا إمكان وجود له ، لا لأن النقطة لا يمكن أن تفرض لها مماسة متقلة ، فإنا قد بينا أن ذلك ممكن فيها بوجه ، لكن المماسمة لما كانت لا تثبت وكان لا يبقى الشيء بعد المماسمة إلا كما كان قبل المماسمة ، فلا تكون هناك نقطة بقيت مبدأ خط بعد المماسمة ولا يبقى امتدادٌ بينها وبين أجزاء المماسمة ، لأن تلك النقطة إنما صارت نقطة واحدة كما علمت في الطبيعيات بالمماسمة لا غير ، فإذا بطلت المماسمة بالحركة فكيف تبقى هي نقطة ؟ وكذلك كيف يبقى ما هي مبدأ له رسماً ثابتاً ؟ بل إنما ذلك في الوهم والتخيل فقط . وأيضاً فإن حركتها تكون لا محالة ، وهناك شيء موجود تكون الحركة عليه أو فيه ، وذلك الشيء قابل لأن يتحرك فيه فهو جسم أو سطح أو بُعد في سطح أو بُعد هو خط ، فتكون هذه الأشياء موجودة قبل حركة النقطة ، فلا تكون حركة النقطة علة لأن توجد هي .

١٥

- (١) نفس : + الخط م (٢) والحد : فالحد ب (٥) فإنه أمر : فأمر ص ، ط || لتخيل : للتخيل ب ، ص ، ط ، التخيل م (٦) له : + بوجه ب || تفرض : بعرض ب (٦-٧) مماسة... لما : ساقطة من ب (٧) ممكن : جائز ب ، د ، ص ، م || وكان : فكان ب ، د (٩) يبقى : ينص || أجزاء : الأجزاء ص ؛ أنعم (١٠) واحدة : واحدا ب ، ج ، م (١١) بل : + له ط ، م (١٢) في الوهم والتخيل : في التخيل ب ، د ، ط ، م (١٣) أوفيه : وفيه م || فهو جسم : فهو بعد جسم نج ، ج ؛ بعد جسم د (١٣-١٤) فهو جسم... خط : ساقطة من م (١٤) في سطح أو بعد : ساقطة من د .

فأما وجود المقدار الجسماني فظاهر ، وأما وجود السطح فلوجوب تناهى المقدار الجسماني ، وأما وجود الخط فبسبب جواز قطع السطوح واقتراس الحدود لها . وأما الزاوية فقد ظن بها أنها كمية متصلة غير السطح والجسم ، فينبى أن ينظر في أمرها ، فنقول : إن المقدار جسمًا كان أو سطحًا فقد يمرض له أن يكون محاطًا بين نهايات تلتقي عند نقطة واحدة ، فيكون من حيث هو بين هذه النهايات شيئًا ذا زاوية من غير أن ينظر إلى حال نهاياته من جهة فكأنه مقدار أكثر من بعد ينتهى عند نقطة ، فإن شئت سميت نفس هذا المقدار من حيث هو كذلك زاوية ، وإن شئت سميت الكيفية التي له من حيث هو هكذا زاوية ؛ فيكون الأول كالمرج والثاني كالتربيع . فإن أوقمت الاسم على المعنى الأول قلت : زاوية مساوية وناقصة وزائفة لنفسها ، لأن جوهرها مقدار ، وإن أوقمت على المعنى الثاني قلت ذلك لما بسبب المقدار الذي هو فيه كالتربيع ، ولأن هذا الذي هو الزاوية بالمعنى الأول يمكن أن يفرض فيه إما أبعاد ثلاثة أو بعدان ، فهو مقدار جسم أو سطح .

والذي يظنه من يقول : إنه إنما يكون سطحًا إذا تحرك الخط الفاصل إياه في الوهم بكتلي نقطتيه حتى أحده ، حتى كان قد يحرك الطول عرضًا بالحقيقة لحدث عرض بعد الطول فكان طول وعرض ؛ بل لم يتحرك الخط المحدث للزاوية لا في الطول وحده كما هو ولا في العرض حتى يحدث سطح ، وإنما تحرك بأحد رأسيه لحدث الزاوية . بفعل الزاوية جنسًا رابعًا من المقادير .

(٢) فيسبب : يسبب (٨) له : ساقطة مزد (٩) هكذا : كتاب ، ج ، ص (١١) هي : موج ، ص ، ط (١٢) ولأن : فلا ، ج ، ص ، م (١٤) إذا : لوب ، إن لود ؛ أوم (١٦) الخط : ساقطة من ط .

والسبب في هذا جهله بمعنى قولنا: إن للشيء ثلاثة أبعاد أو بُعدين حتى يكون مجسماً أو مسطحاً. فإذا قد عرفت ذلك عرفت أن هذا الذي قاله لا يلزم، ولا ينبغي أن يكون للعاقل إليه إصغاء، وإنما هو شروع من ذلك الإنسان فيما لا يعنيه. وهذا الغافل الخيران قد يذهب إلى أن السطح بالحقيقة هو المربع أو المستطيل لا غير. وليس كلامه مما يهم فضل شغل به. فقد عرفت وجود الأبعاد وأنها أعراض وأنها ليست مبادئ للأجسام، إذ الغلط في ذلك إنما عرض لما عرفت.

وأما الزمان فقد كان تحقق لك عرضيته وتعلقه بالحركة فيما سلف، فبقي أن تعلم أنه لا مقدار خارجاً عن هذه المقادير، فنقول: إن الكم المتصل لا يخلو إما أن يكون قاراً حاصل الوجود بجميع أجزائه، أو لا يكون، فإن لم يكن، بل كان متجدد الوجود شيئاً بعد شيء فهو الزمان.

١٠

وإن كان قاراً وهو المقدار، فما أن يكون أتم المقادير وهو الذي يمكن فيه فرض أبعاد ثلاثة، إذ ليس يمكن أن يفرض فيه فوق ذلك، وهذا هو المقدار المجسم، وإما أن يفرض فيه بُعدان فقط، وإما أن يكون ذا بُعد واحد فقط إذ كل متصل فله بعد ما بالفعل أو بالقوة، ولما كان لا أكثر من ثلاثة ولا أقل من واحد فالمقادير ثلاثة والكميات المتصلة لذاتها أربعة. وقد يقال لأشياء أخر أنها كميات متصلة وليست كذلك.

١٥

(١) الشيء: الشيء، ط، م (٢) ذلك عرفت: ساقطة من د (٥) بما: فباد، ص، ط، م (٧) فبق: فبق ص || أن تعلم: ساقطة من ط (٨) إن: لأن ب، م (١٠) فهو: وهو م (١١) وهو المقدار: فهو المقدار، ط (١١) فيه: ساقطة من ج (١٢-١٣) فوق... يفرض فيه: ساقطة من م (١٣) واحد: ساقطة من ط (١٤) بالقوة: القوة ج، م (١٥) والكميات: فالكميات ب، ج، ط (١٦) وليست: وليس ج.

أما المكان فهو السطح ، وأما النقل والخفة فإنها توجب بحركاتها مقادير في الأزمنة والأمكنة ، وليس لها في نفسها أن تجزأ بجزء بعدها ، وإن تقابل بالمساواة والمقاومة بأن يفرض لها حد ينطبق على حد ما يجانسه ، حتى ينطبق ما يليه منه على ما يليه مما يجانسه ، فينطبق عليه الحد الآخر فيساوى أو يختلف فلا يساوى ، بل يفوت ، فإننا نمنى بالمساواة والمقاومة المعزتين للقدر هذا المعنى . وأما التجزئة التي تعرض للخفة والنقل بأن يكون نقل نصف ثقل فإن ذلك لأنه يتحرك في الزمان نصف المسافة ، أو في المسافة ضعف الزمان ، أو يتحرك الأعظم إلى أسفل في آلة حركة يلزم معها أن يتحرك الأضغر إلى العلو أو أمرا مما يجري هذا المجرى .

١٠ فهو كالحرارة التي تكون ضعف الحرارة لأجل أنها تفعل في الضعف أو لأنها في ضعف الجسم الحار المتشابه في الحرارة . وكذلك حال الصغير والكبير والكثير والقليل فإن هذه أعراض أيضا تلحق الكيات من باب المضاف ، وأنت قد حصلت الكلام في جميع هذه في موضع آخر .

١٥ فالكية بالجملة حدها هي أنها التي يمكن أن يوجد فيها شيء منها يصح أن يكون واحدا عاذاً ، ويكون ذلك لذاته سواء كانت الصفة وجودية أو فرضية .

(١) فإنها توجب بحركاتها : فإنها يوجبان بحركاتها ط (٢) لها : لها ص ، ط || قدها : قسمها ص ، ط || بعدها : يدها ط ، م (٣) والمقاومة د || لها : لها ج ، ص ، ط || حتى ينطبق : ينطبق ب ، وينطبق ج ، د ، و ينطبق م (٤) عل : ساقطة من ص (٧) يتحرك : يتحرك م (٨) في آلة : وآلة م (١٠) تكون : ساقطة من م || في الضعف : بالضعف د || أولاتها : ولأنها ط (١١) الحار : + بالحار د || المتشابه : المتشابه || في الحرارة : لارة د (١٢) هذه : هذا ط (١٣) موضع آخر : مواضع أخرى (١٤) حدها : ساقطة من م || أنها : إنا ب ، ساقطة من ج ، د ، ط ، م .

[الفصل الخامس]

(٥) فصل

في تحقيق ماهية العدد ، وتحديد أنواعه ، وبيان أوائله

- وبالحرى أن نحقق ههنا طبيعة الأعداد ، وخاصياتها ، وكيف يجب أن يتصور حالها ووجودها ، نقد انتقلنا عنها إلى الكيات المتصلة مستعملين ،
- لأن غرضنا كان يوجب ذلك . فقول : إن العدد له وجود في الأشياء ، ووجود في النفس . وليس قول من قال : إن العدد لا وجود له إلا في النفس بشيء يمتد به ، أما إن قال : إن العدد لا وجود له مجرداً عن المعدودات التي في الأعيان إلا في النفس ، فهو حق . فإننا قد بينا أن الواحد لا يتجرد عن الأعيان قائماً بنفسه إلا في الذهن ؛ فكذلك ما يترتب وجوده على وجود الواحد . وأما أن يكون في الموجودات أعداد فذلك أمر لاشك فيه إذا كان في الموجودات وحدات فوق واحدة ، وكل واحد من الأعداد فإنه نوع بنفسه ، وهو واحد في نفسه من حيث هو ذلك النوع ، وله من حيث هو ذلك النوع خواص . والشئ الذي لا حقيقة له محال أن تكون له خاصية الأولية أو التركيبية أو التمامية أو الزايدية أو الناقصية أو المربعة أو المكعبة أو الصم و سائر الأشكال التي لها .

(٤) نحقق : نتحقق به ، د ، ص ، ط ، م (٥) عنها : عنه ط (٩) فلذا : + إذ م (١١) يكون : ساقطة من م || إذا : إذ به ، ص ؛ أورد (١٢) الأعداد : الوحدات طا (١٤) خاصة : خاصيته : ص ، ط || التركيبية : التركيب به ، د ، ص ، م (١٥) الزايدية : الزائدة م .

فإذن لكل واحد من الأعداد حقيقة تخصه وصورة يتصور منها في النفس ،
وتلك الحقيقة وحدته التي بها هو ما هو . وليس الممدد كثرة لا تجتمع في وحدة
حتى يقال : إنه مجموع آحاد . فإنه من حيث هو مجموع هو واحد يحتمل
خواص ليست لغيره . وليس بعجيب أن يكون الشيء واحدا من حيث له صورة
ما كالعشرية مثلا أو الثلاثية وله كثرة ، فمن حيث العشرية ما هو بالخواص
التي للعشرة ، وأما لكثرتة فليس له فيها إلا الخواص التي للكثرة المقابلة للوحدة ،
ولذلك فإن العشرة لا تنقسم في العشرية إلى عشرين لكل واحدة منهما خواص
العشرية .

وليس يجب أن يقال : إن العشرة ليس هي إلا تسعة وواحد ، أو خمسة
وخمسة ، أو واحد وواحد وواحد كذلك حتى نتهى إلى العشرة . فإن قولك :
العشرة تسعة وواحد ، قول حملت فيه التسعة على العشرة وعطفت عليه الواحد ،
فتكون كأنك قلت : إن العشرة أسود وحلو ، فيجب أن تصدق عليه الصفتان
المعطوفة إحداهما على الأخرى ، فتكون العشرة تسعة وأيضا واحدا . فإن لم
ترد بالعطف تعريفا ، بل عنيت ما يقال : إن الانسان حيوان وناطق ،
أي حيوان ذلك الحيوان الذي هو ناطق . تكون كأنك قلت : إن العشرة
تسعة ، تلك التسعة التي هي واحد ، وهذا أيضا مستحيل . وإن عنيت

(١) فإذا م || واحد : ساقطة من ج ، ص ، ط || تخصه : شخصية د ، ط (٤) لغيره
وليس : ساقطة من د || وليس : ليس م || بعجب ص : م (٦) التي للعشرة :
إلى العشرة م (٧) فإن : قال د || واحدة : واحد ب ، ج ، د ، م (٩) هي إلا : هو إلا ب ،
ج ، د ، م ؛ إلا هو ط || وواحد : وواحدة ج ، ط (١٠) وواحد وواحد : وواحد ج ، د ؛
وواحد واحد ص ، م || كذلك : ساقطة من م || إلى العشرة : ساقطة من م (١١) وواحد :
وواحدة ص ، ط (١٢) فتكون كأنك : فكانك ج || إن العشرة : العشرة ب ، ج ، ط ، م
(١٣) إحداهما : أحدهما م || فتكون : + كأنك قلت واحد ط (١٥) ناطق : الناطق ج ، ط .

أن العشرة تسعة مع واحد ، وكان مرادك أن العشرة هي التسعة التي تكون مع واحد ، حتى إن كانت التسعة وحدها لم تكن عشرة ، فإذا كانت مع الواحد كانت تلك التسعة عشرة ، فقد أخطأت أيضا . فإن التسعة إذا كانت وحدها أو مع أى شيء كان معها فإنها تكون تسعة ولا تكون عشرة ألبتة . فإن لم تجعل "مع" صفةً للتسعة ، بل للوصوف بها ، فتكون كأنك قلت : إن العشرة تسعة ، ومع كونها تسعة هي أيضا واحد ، فذلك أيضا خطأ ، بل هذا كله مجاز من اللفظ مغلط ، بل العشرة مجموع التسعة والواحد إذا أخذنا جميعا فصار منهما شيء غيرهما .

وحد كل واحد من الأعداد — إن أردت التحقيق — هو أن يقال : إنه عدد من اجتماع واحد وواحد وواحد ، وتذكر الآحاد كلها . وذلك لأنه لا يخلو إما أن يحمد بالعدد من غير أن يشار إلى تركيبه مما ركب منه ، بل بخاصية من خواصه ، فذلك يكون رمى ذلك العدد لا حده من جوهره ، وإما أن يشار إلى تركيبه مما ركب منه . فإن أشير إلى تركيبه من عددتين دون الآخر مثلا أن تجعل العشرة من تركيب خمسة وخمسة لم يكن ذلك أولى من تركيب ستة مع أربعة ، وليس تعلق هويته بأحدهما أولى من الآخر . وهو بما هو عشرة ماهية واحدة ، وعال أن تكون ماهية واحدة ، وما يدل على ماهية من حيث هي واحدة حدود مختلفة .

(٢) كانت : كان بـ ، ص ، ط (٣) أخطأت : أخطأ د (٥) للتسعة : التسعة د ، ط (٦) هي أيضا واحد ، فذلك أيضا خطأ : أيضا هي واحدة فذلك أيضا هي خطأ د ، م ؛ أيضا هي واحدة فذلك أيضا هي خطأ ط (١٠) وواحد وواحد : وواحد واحد بـ ؛ واحد وواحد بـ ؛ وواحد د || لأنه : أنه بـ ، د ، ص ، م (١١) بخاصية : بخاصة بـ ، م (١٣) منه : عنه د ، م (١٤) خمسة : + عشرة م (١٥) هويته : هويتها بـ ، د ، ط || وهو : وهي د ، ص (١٥-١٦) عشرة ماهية : عشرة ماهيتها د ، ط ؛ عشرة ماهيته م (١٦) ماهية واحدة : ماهيتها واحدة بـ ، ص ، م ؛ ماهيتها واحدة بـ ، د || هل ماهية : هل ماهيتها بـ ، د ، م ؛ هل ماهيتها د ، ص .

فإذا كان كذلك فلهذا ليس بهذا ولا بذاك ، بل بما قلنا . ويكون —
 إذا كان ذلك كذلك — وقد كان له التركيب من خمسة وخمسة ، ومن ستة
 وأربعة ، ومن ثلاثة وسبعة ، لازماً لذلك وتابعا ، فتكون هذه رسوما له .
 هل أن تحديدك بالخمسة يحوج إلى تحديد الخمسة فينحل ذلك كله إلى الآحاد
 وحينئذ يكون مفهوم قولك : إن المشرة من خمسة وخمسة ، هو مفهوم قولك :
 من ثلاثة وسبعة ، وثمانية واثنين ، أعنى إذا كنت تلحظ تلك الآحاد .
 فاما إذا لحظت صورة الخمسة والخمسة ، والثلاثة والسبعة ، كان كل اعتبار غير
 الآخر . وليس للذات الواحدة حقائق مختلفة المفهومات ، بل إنما تتكرر
 لوازمها وعوارضها ، ولهذا ما قال الفيلسوف المقدم : لا تحسن أن ستة
 ثلاثة وثلاثة ، بل هو ستة مرة واحدة .

١٠

ولكن اعتبار العدد من حيث آحاده مما يصعب على التخييل وهل العبارة فيصار
 إلى الرسوم .

ومن الواجب ، ومما يجب أن يبحث عنه من حال العدد حال الاثنية .
 فقد قال بعضهم : إن الاثنية ليست من العدد ، وذلك لأن الاثنية هي الزوج
 الأول ، والوحدة هي الفرد الأول ، وكما أن الوحدة التي هي الفرد الأول ليس

١٥

(١) كذلك : ذلك د || غده : غدها ص || بهذا ولا بذاك : بهذه أولا بذلك د ، بهذا أول
 بذاك ج || ويكون : يكون د (٢) ذلك : ساقطة من ج || كذلك : ساقطة من د ، م ||
 وقد : قد ب ، د ، ط ، قد ص ، م || التركيب : التراكيب ط (٣) له : لها د
 (٤) يحوج : يحوج ج ، ط || فينحل : فيستحيل د (٥) من : ساقطة من ص || هو مفهوم
 قولك : ساقطة من ص (٦) فاما إذا : فإذا ج ، د || لحظت : لاحظت ج || وانخسة : ساقطة من م
 || كل : ساقطة من د ، + ذلك الاعتبار ط (٩) لوازمها وعوارضها : لوازمه وعوارضه
 ب ، ج ، م (١١) ولكن : لكن ب ، ج ، م (١٢) الرسوم : + "ل" د (١٣) ومن :
 من ب ، ج ، د ، ص ، م || حال العدد : أحوال العدد د || حال الاثنية : حال الاثنية ج ،
 ص ، وحال الاثنية د (١٤) الاثنية : الاثنية د ، ص || لأن الاثنية : لأن الاثنية د .

بعدد ، فكذاك الاثنوة التي هي الزوج الأول ليس بعدد . وقال : ولأن العدد كثرة مركبة من الآحاد ، والآحاد أقلها ثلاثة ، ولأن الاثنوة لا تخلو إن كانت عددا إما أن تكون مركبة أو لا تكون ، فإن كانت مركبة فنعدها غير الواحد ، وإن كانت عددا أولاً فلا يكون لها نصف . وأما أصحاب الحقيقة فلا يشتغلون بأمثال هذه الأشياء بوجه من الوجوه ، فإنه لم تكن الوحدة غير عدد لأجل أنها فرد أو زوج ، بل لأنها لا انفصال فيها إلى وحدات .

ولا إذا قالوا : مركبة من وحدات ، يعنون بها ما يعنيه التحويون من لفظ الجمع وأن أقله ثلاثة بعد الاختلاف فيه ، بل يعنون بذلك أكثر وأزيد من واحد . وقد جرت عادتهم بذلك ، ولا يبالون أن لا يوجد زوج ليس بعدد ، وإن وجد فرد ليس بعدد ، فما فرض عليهم أن يدأبوا في طلب زوج ليس بعدد .
 ١٠ وليسوا يشترطون في العدد الأول أن يكون لا نصف له مطلقا ، بل لا نصف له عددا من حيث هو أول ، وإنما يعنون بالأول أنه غير مركب من عدد .
 وإنما يعني بالعدد ما فيه انفصال ويوجد فيه واحد ، فالاثنوة أول العدد ، وهو الغاية في القلة في العدد . وأما الكثرة في العدد فلا تنتهي إلى حد ، وقلة الاثنوة ليست مما تقال بذاتها ، بل بالقياس إلى العدد .
 ١٥

(١) الاثنوة : الاثنوية د ، ص ، + ليست م || ونال : قال ب ، ج ، د ، ص || ولأن : لأن ط (٢) الآحاد : آحاد د ، م || والآحاد : فالآحاد ج || الاثنوة : الاثنوية د || كانت : كان ط ، م (٣) تكون مركبة : تكون مركبا ب ، د ، ط ، م || أولا تكون : أولا ب ، أو تكون أولاد ، ط ، م (٤) يشتغلون : يشتغلون ج (٥) فإنه : فإن م (٦) لأنها : لأجل أنها ج (٧) يعنون بها : لا يعنون به ب || يعنون بها ما يعنيه : يعنون ما يعنوه د ؛ يعنون ما يعنيه م (٨) الاختلاف : اختلاف د || وأزيد : أو أزيد م (٩) واحد : وحدة ب ، ص ، ط ؛ واحدة ط (١٠) ليس : وليس م || بعدد : + إذ وجدوا فردا ليس بعدد ب ، م ؛ إن وجد فرد ليس بعدد ج ؛ إذ وجدوا فردا ليس بعدد ص ؛ إذ وجدوا فردا وليس بعدد ط ؛ إذ وجدوا فردا وليس بعدد ط (١١) يكون لانصف : يكن نصف ط (١٣) ما فيه : ما هو فيه ب ، ط || فالاثنوة : فالاثنوية ج ، د ، ص (١٤) في العدد : من العدد ج (١٥) الاثنوة : الاثنوية ج ، د ، ص || ليست : ليس د .

وليس إذا لم تكن الانثوية أكثر من شيء يجب من ذلك أن لا تكون قتها بالقياس إلى غيرها ، فليس يجب أن يكون ما يمرض له إضافة إلى شيء يلزم أن تكون له إضافة أخرى إلى شيء آخر يقارن تلك الإضافة ، فإنه ليس يجب إذا كان شيء من الأشياء تعرض له إضافتان إضافة قلة وإضافة كثرة معاً — حتى يكون كما أنه قليل بالقياس إلى شيء فزاد كثير بالقياس إلى شيء آخر — فيلزم من ذلك أن تكون كل قلة تعرض لشيء يمرض له معها الكثرة ، كما أنه ليس إذا كان شيء هو مالكا ومملوكا يجب أن لا يكون شيء مالكا وحده ، أو شيء هو جنس ونوع يلزم أن لا يكون شيء هو جلس وحده ، فإنه ليس إنما صار القليل قليلا لأجل أن له شيئا هو أيضا عنده كثير ، بل لأجل الشيء الذي ذلك الشيء بالقياس إليه كثير . ١٠

فالانثوية هي القلة الأقل ، أما قلة بالقياس إلى كل عدد لأنها تنقص من كل عدد ، وأما الأقل فلا أنها ليست بكثير عند عدد ، وإذا لم تقس الانثوية إلى شيء آخر لا تكون قليلة .

والكثرة يفهم منها معنيان : أحدهما أن يكون الشيء فيه من الآحاد فوق واحد ، وهذا ليس بالقياس إلى شيء آخر البتة ، والآخر أن يكون الشيء فيه ما في شيء آخر وزيادة ، وهذا هو الذي بالقياس . ١٥

(١) الانثوية : الانثوية بـ ، د ، ص || أكثر : فأكثرت (٥) فيلزم : يلزم هامش بـ ، م (٦) لشيء : لشيء ص ، م (٧) ومملوكا : مملوكا د (١٠) كثير : كثيرة بـ (١١) فالانثوية : فالانثوية بـ ، د ، ص ، الانثوية ط || هي : + مقابلاط || الأقل : الأقلية د ، ص ، ط || أما : مام || قلة : قلته ص ، ط (١٢) الأقلية : الأقلية بـ ، د ، ص ، ط || فلا أنها : لأنها ط || وإذا : فإذا || الانثوية : الانثوية بـ ، ص ، ط ، م (١٣) لا تكون : لم تكن م (١٥) أكثر : ماضية من ط ، م .

وكذلك العظم والطول والمرض ، فالكثرة مطلقة تقابل الوحدة مقابلة الشيء مع مبدئه الذى يكيّله ، والكثرة الأخرى تقابل القلة مقابلة المضاف ، ولا تضاد بين الوحدة والكثرة بوجه من الوجوه ، وكيف والوحدة تقوم الكثرة ، ويجب أن نحقق القول فى هذا .

[الفصل السادس]

(و) فصل

في تقابل الواحد والكثير

وبالحرى أن نتأمل كيف تجري المقابلة بين الكثير والواحد ، فقد كان التقابل عندنا من أصناف أربعة ، وقد تحقق ذلك . وسنحقق بعد أيضا أن صورة التقابل توجب أن تكون أصنافه على هذه الجملة ، وكان من ذلك تقابل التضاد . وليس يمكن أن يكون التقابل بين الوحدة والكثرة على هذه الجملة ، وذلك أن الوحدة مقومة للكثرة ولا شيء من الأضداد يقوم ضده ، بل يبطله وينفيه . لكن لقائل أن يقول : إن الوحدة والكثرة هذا شأنهما ، فإنه ليس يجب أن يقال : إن الضد يبطل الضد كيف كان ، بل إن قال : إن الضد يبطل الضد بأن يحمل في موضوعه ، فالوحدة أيضا من شأنها أن تبطل الكثرة بأن تحمل الموضوع الذي للكثرة ، على ما جوزت أن يكون الموضوع تعرض له الوحدة والكثرة .

فنقول في جواب هذا الإنسان : إن الكثرة كما أنها إنما تحصل بالوحدة فكذلك الكثرة إنما تبطل ببطان وحدتها ، ولا تبطل الكثرة أبنة لذاتها بطلانا أوليا ، بل يمرض لوحدها أولا أن تبطل ، ثم يمرض لها أن تبطل معها لبطلان وحدتها . فتكون الوحدة إذا أبطلت الكثرة فليس بالقصد الأول تبطلها ، بل إنما تبطل أولا الوحدات التي للكثرة عن حالها بالفعل إلى أن

(٣) الواحد والكثير : الوحدة والكثرة ط (٦) من ذلك : ذلك من م (٧) الوحدة والكثرة : الواحد والكثير ج ، ص ، م || الجملة : الجملة ط (٩) لكن : بل ط (١١) في : ساقطة من ص || في ٠٠ تحمل : ساقطة من ج ، ط (١٥) أولا أن : أولان م || معها : معاب ، ج ، د ، م (١٦) لبطلان : ببطلان ط || وحدتها : وحدتها ج || فليس : فليست ج ، ص ، م || الأول : + أن ط (١٦-١٧) فليس ٠٠٠ للكثرة : ساقطة من م .

تصير بالقوة ، فيلزم أن لا تكون الكثرة . فإذا كانت الوحدة إنما تبطل أولا الوحدة على أنها ليست تبطل الوحدة كما تبطل الحرارة البرودة . فإن الوحدة لا تضاد الوحدة ، بل على أن تلك الوحدات يمرض لها مسبب مبطل بأن تحدث عنه هذه الوحدة وذلك ببطلان سطوح .

- ٥ فإن كان لأجل هذه المعاقبة التي على الموضوع يجب أن تكون الوحدة ضد الكثرة ، فالأولى أن تكون الوحدة ضد الوحدة وعلى أن تكون الوحدة ليست تبطل الوحدة لبطال الحرارة للبرودة ، لأن الوحدة الطارئة إذا أبطلت الوحدة الأولى أبطأتهما هما ليس هو بعينه موضوع الوحدة الأخرى ، بل الأخرى أن يظن أنه جزء موضوعه .

- ١٠ وأما الكثرة فليست تبطل عن هذه الوحدة بطلانا أوليا ، بل ليس يكفي في شرط المتضادين أن يكون الموضوع واحدا يتماقن فيه بل يجب أن تكون — مع هذا التعاقب — الطبائع متنافية متباعدة ، ليس من شأن أحدهما أن يتقوم بالآخر للخالف الذاتي فيهما وأن يكون تنافيهما أوليا .

- وأيضا فلنائل أن يقول : إنه ليس موضوع الواحد والكثير واحدا ، فإن شرط المتضادين أن يكون لل اثنين منهما بالعدد موضوع واحد ، وليس لوحدة بعينها وكثرة بعينها موضوع واحد بالعدد ، بل في موضوع واحد بالنوع . وكيف يكون موضوع الوحدة والكثرة واحدا بالعدد ؟

(٢) كما : + أنه د (٣) مبطل : + يبطله ج || إن : بل م (٤) ببطلان : كبطلان ط (٥) هذه : هذه ط (٦) وعلى أن تكون الوحدة : وعلى أن الوحدة ج ، ص ، م (٧) للبرودة : البرودة ط (٨) موضوع الوحدة الأخرى : موضوع الأخرى ط || الأخرى أخرى ج (١٢) متنافية متباعدة : المتنافية المتنافية د (١٣) فيهما : فيها ج ، د ، ص || تنافيهما : تنافيهما د ، ص ، م (١٤) وأيضا ط || الواحد والكثير : الوحدة والكثرة ج ، ص ، الواحد والكثرة م (١٥) منهما : منها د ، م (١٧) الوحدة والكثرة : الكثرة د ، م .

ثم لا يخفى عليك أن تعلم مما سلف لك حقيقة هذا وما فيه وطيه وله ، فقد ظهر وبان أن التقابل الذى بين الواحد والكثير ليس بتقابل تضاد . فلنتظر هل التقابل بينهما تقابل الصورة والعدم ؟

ف نقول : إنه يلزم أول ذلك أن يكون العدم منهما عدم شئ من شأنه أن يكون للوضوع أولنوعه أو لجنسه ، على ما قد مضى لك من أمر العدم . ولك أن تتحمل وجهها تتحمل به الوحدة عذم الكثرة فيما من شأنه بنوعه أن يتكرر ، وإن تتحمل وجهها أتر تتحمل به الكثرة عدم للوحدة فى أشياء فى طبيعتها أن تتوحد . لكن الحق لا يجوز أن يكون شيان كل واحد منهما عدم وملكة بالقياس إلى الآخر ، بل الملكة منهما هو المقول بنفسه الثابت بذاته ، وأما العدم فهو أن لا يكون ذلك الشئ الذى هو المقول بنفسه الثابت بذاته فيما من شأنه أن يكون ، فيكون إنما يعقل ويحدد بالملكة .

وأما القدماء فقوم جعلوا هذا التقابل من العدم والملكة ، وجعلوها هى المضادة الأولى ، ورتبوا تحت الملكة والصورة : الخير والفرد والواحد والنهاية واليمين والنور والساكن والمستقيم والمرج والعلم والذكر ، وفى حيز العدم مقابلات هذه كالثمر والزوج والكثرة واللانهاية واليسار والظلمة والمتحرك والمنحنى والمستطيل والظن والأنتى .

وأما نحن فقد يصعب علينا أن نجعل الملكة هى الوحدة ونجعل الكثرة هى العدم . أما أولاً ، فإنا هو ذا نحدد الوحدة بعدم الاقسام أو عدم الجزء بالفعل ،

(١) لا يخفى : ساقطة من ج ، ص ، م (٢) والكثير : وبين الكثير || فلنتظر :

فلنتظر ج ، م (٤) منهما : بينهما ج ، م (٦) وجهها : + آخرد (٨) وملكة : ملكة م

(٩ - ١٠) وأما العدم . . . بذاته : ساقطة من م (١٣) الأولى : الأولط || والصورة الخير :

الخبر والصورة د || الخير : والخير ب ، ص ، م (١٤) وفى : ومن ب ، ج ، د ، ص ، م .

ونأخذ الانقسام والتجزء في حد الكثرة ، وقد ذكرنا ما في هذا . وأما ثانيا ، فإن الوحدة موجودة في الكثرة معومة لها ، وكيف تكون ماهية الملكة موجودة في العدم حتى يكون العدم يتألف من ملكات تجتمع ؟ وكذلك إن كانت الملكة هي الكثرة فكيف يكون تركيب الملكة من أعدامها ؟ فليس يجوز أن تجعل المقابلة بينهما مقابلة العدم والملكة .

٥

وإذ لا يجوز هذا فليس يجوز أن يقال : إن المقابلة بينهما هي مقابلة التناقض ، لأن ما كان من ذلك في الألفاظ فهو خارج عن موافقة هذا الاعتبار ، وما كان منه في الأمور العامة فهو من جنس تقابل العدم والملكة ، بل هو جنس هذا التقابل . فإن بإزاء الموجبة الثبوت ، وإزاء السالبة العدم ، ويعرض في ذلك من المحال ما يعرض فيما قلنا . فلننظر أنه : هل التنازل بينهما تقابل المضاف ؟

١٠

فبقول : ليس يمكن أن يقال : إن بين الوحدة والكثرة في ذاتيهما تقابل المضاف ، وذلك لأن الكثرة ليس إنما تعقل ماهيتها بالقياس إلى الوحدة حتى تكون إنما هي كثرة لأجل أن هناك وحدة ، وإن كان إنما هي كثرة بسبب الوحدة . وقد علمت في كتب المنطق الفرق بين ما لا يكون إلا بشيء ، وبين ما لا يقال ماهيته إلا بالقياس إلى شيء . بل إنما تحتاج الكثرة إلى أن يفهم لها أنها من الوحدة ، لأنها معلولة للوحدة في ذاتها ، ومعنى أنها معلولة غير معنى أنها كثيرة ، والإضافة لها إنما هي من حيث هي معلولة ، والمعلولة لازمة للكثرة

١٥

(١) مافي : في ج ، د ، ط ، ع ، ما ط (٢) فإن : فإن ، ج ، د ، فلا من (٣) تجتمع : تجمع
(٤) تجعل : تحصل (٥) وإذا : فإذا || فليس : فلا ط (٦) من : في ج ،
ص ، ط (١٣) إنما : + يكون د || أن : لأن ط || كثرة : الكثرة ج ، د
(١٥) يفهم : + أن م (١٧) كثيرة : كثرة ص || لازمة : لازم ج ، م .

لا نفس الكثرة . ثم لو كانت من المضاف لكان كما يقال ماهيتها بالقياس إلى الوحدة لكان يقال ماهية الوحدة من حيث هي وحدة بالقياس إلى الكثرة على شرط انعكاس المضامين ، ولكانا متكافئين في الوجود من حيث هذه وحدة وتلك كثرة ، وليس الأمر كذلك .

٥ فإذا قد بان لك جميع هذا ، فبالحرى أن تجزم أن لا تقابل بينهما في ذاتيهما ولكن يلحظهما تقابل وهو : أن الوحدة من حيث هي ميكال تقابل الكثرة من حيث هي ميكال . وليس كون الشيء وحدة ، وكونه ميكالا ، شيئا واحدا بل بينهما فرق . والوحدة يعرض لها أن تكون ميكالا ، كما أنها يعرض لها أن تكون علة . ثم الأشياء يعرض لها — بسبب الوحدة التي توجد لها — أن تكون ميكال ، لكن واحد كل شيء وميكاله هو من جنسه . فالواحد في الأطوال ١٠ طول ، وفي العروض عرض ، وفي المجسمات مجسم ، وفي الأزمنة زمان ، وفي الحركات حركة ، وفي الأوزان وزن ، وفي الألفاظ لفظ ، وفي الحروف حرف .

وقد يجتهد أن يجعل الواحد في كل شيء أصغر مما يمكن ليكون التفاوت فيه أقل ما يكون ، فبعض الأشياء يكون واحده مفترضا بالطبع مثل : جوزة وبطيخة ، وبعضها يفرض فيه واحد بالوضع . فما زاد على ذلك الواحد أخذ أكثر من من الواحد ، وما نقص منه لم يؤخذ واحدا ، بل يكون الواحد هذا المفروض بتمامه ، ويجعل هذا الواحد أيضا من أظهر الأشياء في ذلك الجنس ١٥

(١) لا نفس الكثرة : ساقطة من ج . (٢) لكان يقال : فكان يقال ج ، هاشم مر (٣) متكافئين : يتكافأ م (٥) فإذا : إذ ج ، وإذ ط (٦) تقابل : يقال د (٧) شيئا واحدا بل : ساقطة من م . (٨) بينهما . . . ميكالا : ساقطة من م || أنها يعرض لها : أنها يعرض ط ، م (١٠) كل شيء : كالشيء ط ، كل ط || الأطوال : الأطول م (١٢) وفي الألفاظ . . . حرف وفي الألفاظ الحروف حرف م (١٣) التفاوت فيه : التفاوت منه ب (١٤) واحده : واحدا د (١٥) وبعضها : وفي بعضها ج ، ط || بالوضع : بالطبع م (١٦) واحدا : واحد د || يكون : يجعل ح ، ط .

فالواحد مثلا في الأطوال : شبر ، وفي العروض مثلا : شبر في شبر ، وفي
المجسمات : شبر في شبر في شبر ، وفي الحركات : حركة مقدرة مملومة ، ولا توجد
حركة بهذه الصفة عامة للجميع إلا الحركات المتقدرة بالطبيعة ، وخصوصا التي
لا تختلف ، بل تمتد متفقة حتى تبقى واحدة في كل تقدير ، وخصوصا التي هي
أقل مقدار حركة .

فالأقل مقدار حركة هو الأقل زمانا ، وهذا هو الحركة الفاعلية السريعة جدا
المضبوط قدرها ، لأن الدور لا يزداد عليه ، ولا ينقص المعلوم صغر مقدارها
بسرعة العود ليس مما ينتظر تجده إلى حين ، بل في كل يوم وليلة تتم دورة
قريبة إلى الموجود والتجديد وإلى التجزئة أيضا بحركات الساعات . فتكون
حركة ساعة واحدة مثلا هي مكيال الحركات ، وكذلك زمانها مكيال الأزمنة ،
وقد يفرض في الحركات حركة واحدة بحسب المسافات ، إلا أن ذلك غير مستعمل
وغير واقع موقع الفرض الأول .

وأما في الأثقال فنفرض أيضا ثقل درهم ودينار واحد أيضا . وفي أبعاد
الموسيقى إرخاء النغمة التي هي ربع طينتي أو ما يجري مجراها من الأبعاد الصغار
ومن الأصوات الحرف المصوت المقصور ، أو الحرف الساكن ، أو مقطع
مقصور .

(١ - ٢) وفي المجسمات : + مثلا ص ، والمجسمات د ؛ ساقطة من م (٢) شر ... شبر ؛
ساقطة من د ، م ؛ شبر في شبر ط || مقدرة : متقدرة ج ، ط (٤) حتى تبقى : فتبقى ب ، ط
(٦) فالأقل : والأقل د ، ص ، م (٧) عليه ؛ عليها ج ، ط (٨) تجده : بمجده م
(٩) الموجود : الوجود (١٠) الحركات ... مكيال ساقطة من د || زمانها : زمانها م
(١١) المسافات : المسافة ب ، ص ، ط (١٣) فنفس : فلنفس ط ، م || أبعاد :
الأبعاد ج ، د (١٤) إرخاء النغمة : الإرخاء ب ، د ؛ الإرخاء ج ، ص ، م || طينتي : طينتي
ج ، ص (١٥) الحرف المصوت : الحروف المصوت د ، م || المصوت : المصوت ط
(١٦) مقصور : + كقولنا أنا بك تن ج .

وليس يجب أن يكون كل واحد من هذه الأوضاع واقعا بالضرورة ، بل يقع بالفرض . ويمكن أن يفرض الواحد من كل باب ما هو أخص وأزيد مما يفرض ، ومع هذا فليس يجب إذا كان في هذه الأشياء واحدا منه مفروض أن يكال به جميع ما هو من ذلك الجنس ، فإنه يجوز أن يكون الآخر مباينا لكل ما كـل به أولا .

فهنا خط مباين لخط ، وسطح مباين لسطح ، وجسم مباين لجسم . وإذا كان الخط والسطح والجسم بُيّن جسمًا وسطعا وخطا ، فكذلك الحركة قد بُيّن الحركة . وإذا كان كذلك فالزمان والنقل أيضا يباين الزمان والنقل أيضا ، ويجوز أن يكون لهذا الذي يباين ذلك مباين غير ذلك ، وقد علمت جميع هذا في صناعة التاليم .

وإذا كان كذلك فستكون إذن الوحدات التي تفرض لكل جلس من هذه كثيرة وتكاد أن لا تنهى . وإذا كان هناك واحد يصلح لكل شيء فستكون أشياء تكاد أن لا تنهى لأن تكال به ، ولما كان المكيال يعرف به المكيال ، عد العلم والحس كالمكاييل للأشياء ، فإنها تلم بهما . فقال بعضهم : إن الإنسان يكال كل شيء ، لأن له العلم والحس ، وبهما يدرك كل شيء . وبالحرى أن كون العلم والحس مكيالين بالعلوم والمحسوس ، وأن يكون ذلك أصلا له ، لكنه قد يقع أن يكال المكيال أيضا بالمكيال ، فهكذا يجب أن يتصور الحال في مقابلة الوحدة والكثرة .

(١) بل : + قدم (٣) منه : ساقطة من ب ، ص (٤) لكل : لما م (٩) مباين : ساقطة من ج (٧) تبين : مباين ج (٩) يباين : يتباين ص ، ط ، م || ذلك مباين : ساقطة من د || هذا : ذلك ص ، ط (١١) فتكون : فتكون ج ، ص ، ط ، م || الوحدات : الواحدات ب ، ط ، للوحدات ج (١٢) وتكاد : تكاد ص || لكل : لكل ب || فتكون : فتكون ج ، ص ، ط || لأن يكال : لا يكال ص (١٤) عد : وعد ج ، عدد || فقال : وقال ط (١٥) له : ساقطة من ط .

وقد يشكل من حال الأعظم والأصغر أنهما كيف يتقابلان وكيف يقابلان المساواة . فإن المساوى يقابل كل واحد منهما ، فإنه لا يجوز أن يكون المساوى والأعظم إلا متخالفين ، وكذلك المساوى والأصغر ، أما الأعظم والأصغر فإنهما إن تقابلتا فن المضاف ، فكان هذا أعظم بالقياس إلى ما هو أصغر ، فليس المساوى مضايقا لأحدهما ، بل لما هو مساو له . ويظن أنه ليس يجب ٥ حيث كان أعظم وأصغر أن يكون بينهما مساو موجود . فإن هذا قد طمسته في موضع آخر .

فإذا كان الأمر على هذا ، فبالحرى أن يكون المساوى ليست مقابلته الأولى للأعظم والأصغر ، بل لغير المساوى ، وهو عدمه ، مما شأنه أن تكون فيه المساواة . وليس عدمه في النقطة والوحدة واللون والعقل بأشياء لا تقدير لها ، بل في أشياء لما تقدير وكية . ١٠

فالمساوى إنما يقابل عدمه وهو اللامساواة ، لكن اللامساواة تلزم هذين أعنى الأعظم والأصغر . كالجنس لست أعنى أنه جنس ، بل أعنى أنه يلزم كل واحد منهما ، فإن واحدا منهما هو عظيم ، والعظيمة معنى وجودى يلزمه هذا المدم ، والآخر صغير ، والصغيرة من تلك الحثية كذلك . ١٥

(٤) فن : من ب ، ج ، د ، هـ ، م ، ن ، ز ، ح ، ط ، ك ، د (٩) بينهما : منهما م
(٨) ليست مقابلته : ليس لمقابلته د || الأولى : الأولى م . (٩) والأصغر ، ولا أصغر || ما : فها
د ، ص ، م (١٠) وليس : ليس ب ، د ، م ، ن ، ز ، ح ، ط ، ك ، د ، ص ، م
(١٣) أعنى الأعظم : أى الأعظم ج ، ص ، م || بل أعنى : بل نغى ب ، ج ، د ، ص ، م
(١٤) واحدا منهما هو عظيم : كل واحد منهما عظيم م || عظيم : عظمى نغ || والعظيمة : والعظيم
ب ، ط (١٥) والمعنى : والصغير ب ، ط ، والصغيرة د .

[الفصل السابع]

(ز) فصل

في أن الكيفيات أعراض

فتكلم الآن في الكيفيات . أما الكيفيات المحسوسة والجسمانية فلا يقع شك في وجودها ، وقد تكلمنا أيضا في وجودها في مواضع أخر ، ونقصنا مشاغبات من تمارى في ذلك .

لكنه إنما يقع الشك في أمرها ، أنها هل هي أعراض أو ليست بأعراض . فإن من الناس من يرى أن تلك جواهر تخالط الأجسام وتسرى فيها ، فاللون بذاته جوهر ، والحرارة كذلك ، وكل واحد من هذه الأخر ، فهي عنده بهذه المتزلة . وليس يقنعه أن هذه الأشياء توجد تارة وتعدم تارة ، والشئ المشار إليه قائم موجود . لأنهم يقولون : إنه ليس بعدم ذلك ، بل يأخذ يفارق قليلا قليلا ، مثل الماء الذي يتبل به ثوب ، فإنه بعد ساعة لا يوجد هناك ماء ، ويكون الثوب موجودا بحاله ، ولا يصير الماء بذلك عرضا ، بل الماء جوهر له أن يفارق جوهر آخر لاقاه فربما فارق مفارقة لا يحس فيها بالأجزاء المفارقة منه ، لأنها فارقت وهي أصغر مما يدركه الحس مفارقة مفترقة ؛ ويقول بعضهم : إنما قد تكن . فبالحرى أن نرين أن ما يقولونه باطل ، فنقول : لا يخلو إن كانت هذه جواهر إما أن تكون جواهر هي أجسام ، أو تكون

(٤) والجسمانية : الجسمانية د ، ص ، ط (٧) هل : بل جـ (١١) إنه : بأنه جـ (١٢) يتبل : يبل جـ ، ص ، م || ثوب : الثوب ص (١٣) ويكون : وأن يكون جـ (١٤) يفارق : + به ط || فرما : سافطة من ص ، ط || فارق : فارقت ص ، ص ؛ يفارق م (١٥) مما : ما ب .

- جواهر ليست بأجسام . فإن كانت هذه جواهر غير جممانية فإما أن تكون بحيث يمكن أن تؤلف منها أجسام ، وهذا محال ، إذ ما يتجزأ في أبعاد جمانية فليس بالمتكسر أن يؤلف منه جسم ؛ وإما أن لا يمكن ، إنما يكون وجوده بالمقارنة للأجسام والسريان فيها . فأول ذلك لأنه يكون لهذه الجواهر وضع ، وكل جوهر ذي وضع فإنه منقسم ، وقد بين ذلك . وثانيا ، أنه لا يخلو إما أن يكون كل واحد من هذه الجواهر من شأنه أن يوجد مقارفا للجسم الذي يكون فيه ، أو لا يكون ؛ فإن لم يكن يوجد مقارفا ، وكان وجوده في الأجسام على أنها موضوعات له ، إذ ليست فيه كالأجزاء ، ولا هي مفارقتها ، والجسم الموصوف بها مستكمل الجوهرية بنفسه ، فليست إلا أعراضا ، وإنما لها اسم الجوهرية فقط . وإن كانت تفارق أجسامها فإما أن تكون مفارقة تنتقل بها من جسم إلى جسم من غير أن يصح لها قوام مجرد ، أو تكون لها مفارقة قوام مجرد . فإن كانت إذا لم توجد في جسم وكانت فيه ، فإنما يكون ذلك بأن ينتقل إلى الآخر ، فيجب من ذلك أن يكون كل جسم نسد بياضه فقد انتقل بياضه إلى جسم يماسه ، أو يبق مجردا إلى أن يحصل في جسم بعيد ، وهو غير مقارن جسما في مدة قطع المسافة ، وليس الأمر كذلك . وأما الكون فقد فرغنا منه وبيننا استحالته ، فإنه يجب من ذلك أن يكون كل جسم يستغن جسما فإنه ينتقل إليه من حرارة نفسه ، فيبرد هذا الذي يستغن .

(٢) أجسام : جسم ص ، م (٣) منه : منها ب ، د ، ط (٥) وقد : قد ب ، ج ، د ص ، م || ذلك : + فيكون ط (٧) يكن : ساقطة من ج ، ط ، م (٨) له : + باقية د || إذ ليست : وليست ج || كالأجزاء : كأجزاء ج || مفارقتها : مفارقة ب ، ج ، ص ، م (٩) أعراضا : أعراض ص || وإنما : فإنا ط (١٠) تنتقل : فتنقل د (١٢) وكانت فيه : ساقطة من م (١٤) مقارن : مفارق ص (١٥) الكون : الكون ط (١٦) فإنه يجب : ويجب ج ، د ، ص ، ط ، م || ينتقل : ينتقل ج ، د ، ص ، ط ، م (١٧) فيبرد : فيبرد ط .

ثم هذا النوع من الانتقال لا تبطل عرضيته ، إذ كثير من الناس جوز
في الأعراض أنفسها هذا الانتقال ، أعنى : الانتقال في إجراء الموضوع ،
والانتقال من موضوع إلى موضوع ، وإنما كان لا يكون عرضاً لومح قوامه
لا في موضوع . أما اقام في الموضوع إذا نظر فيه أنه هل يصح له أن ينتقل
إلى موضوع آخر من غير أن يجرده عنهما ، فهذا الاعتبار ليس يصح إلا بعد
القوام في الموضوع . ثم هذا لا يصح ألته ، لأنه لا يخلو إما أن يكون الذي
وجد في موضوع ما يتعلق ذاته الشخصية بذلك الموضوع الشخصي ، أولا
تتعلق ؛ فإن كان يتعلق ذاته الشخصية بذلك الموضوع الشخصي فمعلوم أنه
لا يجوز أن يبقى شخصه إلا في ذلك الموضوع الشخصي ، وإن كان إنما أوجده
في ذلك الموضوع سبب من الأسباب وليس ذلك السبب مقوماً له من حيث
هو ذلك الشخص ، فقد يمكن أن يزال عنه ذلك السبب وسائر الأسباب حتى
لا يحتاج في قوامه إلى ذلك الموضوع . وزوال ذلك السبب ليس يكون سبب
احتياجه إلى موضوع آخر ، لأن السبب في أن لا يحتاج شيء إلى موضوع آخر ،
هو عدم السبب في أن كان يحتاج ، وهو في ذاته ليس يحتاج . فزوال ذلك
السبب ليس هو نفس وجود السبب الآخر إلا أن يكون مستحيلاً زوال ذلك
السبب إلا لوجود هذا السبب الآخر لا غير .

فإذا عرض هذا السبب زال ذلك السبب ، فيكون الشيء قد فارقت الحاجة
إلى الموضوع الأول واحتاج إلى الموضوع الآخر لأمرين : أما الأول ، فزوال

(٢) أقدها : قدس باب ج ، د ، ص ، م (٤) أما : وأما ج ، ص ، ط (٥) يصح :
+ فيه ص ، م (٨) الشخصية : بشخصه م (١٠) سبب : بسبب ج (١١) هو ذلك
الشخص : هو شخص ج ، م ؛ ذلك وهو الشخص د || الشخص : شخص ج ؛ شخص ط (١٢) وزوال .
غيبته زوال ج (١٦) لوجود : بوجود ص ، || لا غير : ساقطة من ص (١٧) فيكون :
به ذلك د ، ص ، ط (١٨) فزوال : فيزوال ج ، د ، ص ، ط .

- السبب الأول ؛ وأما الثاني ، فوجود السبب الثاني . لكن جملة هذه الأسباب تكون أمورا خارجة عن طباعه ليس يحتاج إليها في تحقيق ذاته موجودا ذلك اللون مثلا ، بل إنما يحتاج إليها في أن تخصص بموضوع . فكونه لونا ، وكونه هذا اللون بعينه إن كان يغنيه عن الموضوع ، فليس يحوجه إلى أن يجعله متاجا إلى الموضوع ، فإن الغنى بوجوده عن الموضوع لا يمرض له ما يحوجه إلى الموضوع إلا بانقلاب عينه . وإن كان لا يغنيه ، بل يلقه بموضوع فيكون ذلك الموضوع متعينا له ، لأنه يقتضى أمرا متعينا بعينه . فإن المتعين لا يقتضى أى شئ اتفق مما لا نهاية له بالقوة مما ليس بعضه يخالف الآخر في حكمه . فإن قيل : فكيف يقتضى الواحد المعين ؟ فيقال : يقتضى الذى تعلق به صحة وجوده أولاً فيتعين له بذلك . فهذا اللون من حيث هو هذا اللون إما غنى عن الموضوع ، وإما مقتصر على موضوع واحد .

- وأما انقلاب العين فقد تلزمنا من ذكره عهدة يجب أن نخرج منها . فإن انقلاب العين يعنى به أن يعدم هذا ويوجد ذلك من غير أن يدخل من الأول شئ في الثاني ، فإنه إن كان هكذا فيكون الأول قد عدم والآخر قد حصل ، ولا يكون الأول هو الذى انتقل إلى الثاني . بل إنما نعنى بالانقلاب أن الموصوف ١٥ بالأول صار موصوفاً بالثاني ، وذلك أنه يبقى من الأول شئ في الثاني ، فيكون

(١) وجود : فيوجود ج ، د ، ص ، ط || لكن : ساقطة من ط || الأسباب : الأشياء ط
(٢) تحقيق : تحقق ج ، ص ، م (٣) فكونه : وكونه ب (٤) إلى : شئ ، ط ، م ،
(٥) بوجوده : لوجوده د || لا يمرض : يمرض ط (٧) يقتضى : مقتضى ب ، ج ، د ،
ص ، ط || أمرا متعينا : أمر متعين ب ، ج ، د ، ص ، ط ، م (٨) مما : فام
(٩) الواحد المعين : المعين الواحد ب (١٠) فيتين : فيتين ج ، ص ، م ، يقتصر ط || إما :
ما ط (١١) مقتصر : مقيم ط (١٢) من : عن ج ، ط || اذكره : وحلاه د || عهدة : عدة ط
(١٣) العين : + ليس ص ، م || ذلك : ذلك م (١٥) بالانقلاب : بالانتقال
(١٦) الثاني : الآخر ص ، م .

مركبا من مادة وشئ فيها . فإن كان هذا صفة اللونية مثلا في مسألتنا فيكون في اللونية شئ يبطل وشئ يبقى ، فيكون هذا الذي بطل هو الذي صار به الشئ لونا ، بل هو اللونية وهو الصورة المادية أو العرض وكلامنا فيها .

ونرجع فنقول : وأما إن كان يجوز له أن يفارق هذه الجواهر ويقوم مثلا

٥ بياضا أو شيئا آخر بذاته ، فلا يخلوا إما أن يكون حينئذ إليه إشارة ويكون البياض

الذي من شأنه أن يدرك إلا أن يمجز عن إدراكه للقلة الفاحشة ، ويكون على

الجملة التي تعرف البياض عليها . فإن كان كذلك فيلزم أن يكون خلاء موجودا

حتى يكون فيه مشار إليه وإيسر في الأجسام ، ويلزم أن يكون له وضع ما

وتقدير ما ، فيكون له في ذاته مقدار يكون إلا القليل منه محسوسا ، فإنا لا نخيل

١٠ بياضا لا وضع له ولا مقدار ، فضلا عن أن نراه . وإذا كان له مقدار ووضع

وزيادة هي هيئة البياضية كان جسيما أبيض لا مجرد البياض ، فإنا نفى بالبياض

هذه الهيئة الزائدة على المقدار والحجم ، وإن كان لا يبقى على الجملة اتى كان يعرف

البياض عليها ، بل قد انتقل عن هذه الصورة وصار شيئا آخر روحانيا . فيكون

البياض مثلا له موضوع يعرض له أن تكون فيه البياضية التي على النحو المعروف ،

١٥ ويعرض له أن يصير مرة أخرى بصورة أخرى روحانية فيكون أولا ما تعرفه

بياضا قد فسد وزالت صورته .

وأما المفارق العقلي فقد أشرنا — فيما سلف — إلى أنه لا يجوز أن ينتقل

مثل هذا الشئ مرة أخرى ذا وضع وغالطا للأجسام .

(١) فيكون : فتكون ب ، د ، م (٢) هذا : ذلك ج ، د ، ص ، ط ، م || بطل :

يبطل ج ، د ، ص ، م (٤) فنقول : وقول د ، ط ، م (٧) عليها : + حتى يكون

بديه هو البياض الذي من شأنه أن يدرك جـ (٨) وضع ما : وضع جـ ، ط ، وضهاد || وتقدير :

تقدير د (٩) لا تخيل : لا تخيل ط (١٠) وإذا : وإن ب (١١) هي : هو ط ، ساقطة

من ب ، جـ ، د (١٣) آخر : ساقطة من جـ ، د ، ص ، م (١٥) بصورة : صورة م

(١٧) المفارق : مفارق جـ (١٨) ذا : إذا م .

- وأما إن جعل جاعلاً البياض شيئاً في نفسه ذا مقدار ، فيكون له وجودان : وجود أنه بياض ، ووجود أنه مقدار . فإن كان مقداره بالعدد غير مقدار الجسم الذي هو فيه بالعدد ، فإذا كان في الأجسام وسارياً فيها فيكون قد دخل بُعدٌ في بُعدٍ ، وإن كان هو نفس الجسم منحاذاً فيكون الأمر قد عاد إلى أن الشيء الذي هو البياض جسم وله بياضيته . فتكون البياضية موجودة في ذلك الجسم
- ٥ إلا أنها لا تفارق ، ولا يكون البياض مجموع ذلك الجسم والكيفية ، بل شيء في ذلك الجسم . إذ حد البياض وماهيته ليس ماهية الطويل العريض العميق ، بل تكون ماهية الطويل العريض العميق للحرارة أيضاً على هذا الرأي ، فيكون البياض مقارناً لهذا الشيء ناعماً له . وهذا معنى قولنا : الصفة في الموصوف ، وتكون مع ذلك لا تفارقه وليست جزءاً من ذلك الشيء الذي هو الطويل العريض ، فيكون البياض والحرارة عرضاً إلا أنه لازم .
- ١٠

فبقى الكلام في أن من طبيعته أن يفارق أيضاً ، فقد تبين أن الكيفيات التي هي المحسوسة أعراض ، وهذا مبدأ للطبيعات .

- وأما الاستعدادات فأمرها أوضح ، وأما التي تتعلق بالنفس وذوات الأنفس فقد تبين في الطبيعيات أنها أعراض تقوم في أجسام ، وذلك حين تكلمنا
- ١٥ في أحوال النفس .

(٢) أنه مقدار : أنه ذو مقدار م || بالعدد غير مقدار : بالعدد غير المقدار ج ، د : غيرا بالعدد لمقدار ط

(٣) بالعدد : ساقطة من ج ، ص ، ط ، م || فإذا كان : وكان د (٤) في بد : ساقطة من د

(٥) ذلك : ساقطة من ب (٧) ليس : ليست ج ، ط (٨) للحرارة : تلاوة ج ، د ،

ص ، ط ، م (١٠) وليست : وليس ص ، م (١٢) فقد : وقد ص (١٤) الاستعدادات :

الاستعداديات ب ، د ، ط || أوضح : واضح ب .

[الفصل الثامن]

(ح) فصل

في العلم وأنه عرض

وأما العلم فإن فيه شبهة ، وذلك لأن لقائل أن يقول : إن العلم هو المكتسب من صور الموجودات مجردة عن موادها ، وهي صور جواهر وأعراض . ٥
فإن كانت صور الأعراض أعراضاً ، فصور الجواهر كيف تكون أعراضاً ؟
فإن الجوهر لذاته جوهر فماهيته جوهر لا تكون في موضوع البتة وماهيته محفوفة سواء نسبت إلى إدراك العقل لها أو نسبت إلى الوجود الخارجي .

فنقول : إن ماهية الجوهر جوهر بمعنى أنه الموجود في الأعيان لا في موضوع ، وهذه الصفة موجودة لماهية الجواهر المعقولة ، فلنا ماهية شأنها أن تكون موجودة في الأعيان لا في موضوع ، أي أن هذه الماهية هي معقولة عن أمر وجوده في الأعيان أن يكون لا في موضوع . وأما وجوده في العقل بهذه الصفة فليس ذلك في حده من حيث هو جوهر ، أي ليس حد الجوهر أنه في العقل لا في موضوع ، بل حده أنه سواء كان في العقل أو لم يكن فإن وجوده في الأعيان ليس في موضوع . ١٥

فإن قيل : فالعقل أيضاً من الأعيان ، قيل : يراد بالعين التي إذا حصل فيها الجوهر صدرت عنه أفعيله وأحكامه . والحركة كذلك ماهيتها أنها كمال

(٤) لقائل : قائل ط (٧) قايته : وماهية د || جوهر : + قايته ب ؛ + وماهية د ؛ ساقطة من ج ، م || وماهية : ساقطة من د (٨) لها : ساقطة من ج ، د ، ط || أو نسبت : + لها ط (٩) جوهر : ساقطة من ط (١٠) لماهية : لحيطة ط || الجواهر : الجوهر د (١٢) أن : ساقطة من ج (١٤) فإن : ساقطة من د ؛ + يكون م (١٦) بالعين : العين م (١٧) صدرت : صارت م .

- مابالقوة ، وليست في العقل حركة بهذه الصفة حتى يكون في العقل كمال مابالقوة من جهة كذا حتى تصير ماهيتها بحركة للعقل ، لأن معنى كون ماهيتها مل هذه الصورة هو أنها ماهية تكون في الأعيان كالألما بالقوة وإذا عقلت فإن هذه الماهية تكون أيضا بهذه الصفة ، لأنها في العقل ماهية تكون في الأعيان كمال مابالقوة ، ليس يختلف كونها في الأعيان وكونها في العقل ، فإنه في كليهما مل حكم واحد فإنه في كليهما ماهية توجد في الأعيان كالألما بالقوة .

- فلو كانا : إن الحركة ماهية تكون كالألما بالقوة في الأين مثلا لكل شئ توجد فيه ، ثم وجدت في النفس لا كذلك ، لكانت الحقيقة تختلف . وهذا كقول القائل : إن حجر المغناطيس حقيقته أنه حجر يجذب الحديد ، فإذا وجد مقارنا لجسمية كف الإنسان ولم يجذبه ، ووجد مقارنا لجسمية حديد ما يجذبه ، فلم يجب أن يقال : إنه مختلف بالحقيقة في الكف وفي الحديد ، بل هو في كل واحد منهما بصفة واحدة وهو : أنه حجر من شأنه أن يجذب الحديد ، فإنه إذا كان في الكف أيضا كان بهذه الصورة ، وإذا كان عند الحديد أيضا كان بتلك الصفة . فكذلك حال ماهيات الأشياء في العقل ، والحركة في العقل أيضا بهذه الصفة ، وليس إذا كانت في العقل في موضوع بطل أن تكون في العقل ليست ماهية ما في الأعيان ليست في موضوع .

(٢) محرك : متحركة ط (٣) لما : ما ج (٣-٥) وإذا عقلت .. بالقوة : ساقطة من ط (٥) على .. كليهما : ساقطة من ص ، ط || فإنه : فإنها ص (٧) الحركة ماهية : الماهية حركة م || لما : ساقطة من ط (٩) حقيقته : حقيقة ساقطة من د || فإذا : وإذا ص ، ط (١٠) ووجد : ثم وجد د || لجسمية (الثانية) : لجسميته ج ، ص ، م (١١) وفي الحديد : والحديد ص ، ط (١٢) ودوأنه : ذاته د (١٣) الصورة : الصفة ج ، م || وإذا كان عند : وإذا عند م (١٤) : تلك : بهذه ج || وكذلك : وكذلك ب ، ص (١٥) موضوع : + فقد ج ، ص ، ط ، م (١٦) ليست : ليس ج .

فلان قيل ، قد قلتم : إن الجوهر هو ما ماهيته لا تكون في موضوع أصلا ، وقد صيرتم ماهية المعلومات في موضوع . فنقول ، قد قلنا : إنه لا يكون في موضوع في الأعيان أصلا . فلان قيل : قد جعلتم ماهية الجوهر أنها تارة تكون عرضا وتارة جوهر ، وقد منعتم هذا . فنقول : إنا منعنا أيضا أن تكون ماهية شئ توجد في الأعيان مرة عرضا ومرة جوهر ، حتى تكون في الأعيان ٥ تحتاج إلى موضوع ما وفيها لا تحتاج إلى موضوع ألبتة ، ولم نمنع أن يكون معقول تلك الماهيات يصير عرضا ، أى تكون موجودة في النفس لا بجزء .

ولقائل أن يقول : فماهية العقل الفعال والجواهر المفارقة أيضا كذا يكون حالها ، حتى يكون المعقول منها عرضا ، لكن المعقول منها لا يخالفها لأنها لذاتها معقولة . فنقول : ليس الأمر كذلك ، فلان معنى قولنا : إنها لذاتها معقولة هو أنها تعقل ذاتها ، وإن لم يعقلها غيرها ، وأنها أيضا مجردة عن المادة وعلاقتها لذاتها لا بتجريد يحتاج أن يترواه العقل . وأما إن قلنا : إن هذا المعقول منها يكون من كل وجه هو أو مثله ، أو قلنا : إنه ليس يحتاج في وجود المعقول منها إلا أن توجد ذاتها في النفس ، فقد أحلنا . فلان ذاتها مفارقة ، ولا تصير نفسها صورة لنفس إنسان ، ولو صارت لكانت تلك النفس قد حصلت ١٥ فيها صورة الكل وعلمت كل شئ بالفعل ، ولكانت تصير كذلك لنفس واحدة ، وتبقى النفوس الأخرى ليس لها الشئ الذى تعقله ، إذ قد استبد بها نفس ما .

(١) ما ماهيته : ماهيته بـ ؛ ماهية د ، ص ، ط (٢) وقد : فقد بـ ، جـ (٣) قد : فقد بـ ، د ، ص ، م (٤) وتارة : + تكون ص ، ط (٥) لا تحتاج إلى موضوع : + مام (١١) وأنها أيضا : وأيضا أنها بـ ، ص ، م (١٣) وجه : جهة ط ، م || في : إلى بـ ، د ، ص ، ط ، م (١٤) الا : إلى هامش ص ؛ ط (١٥ - ١٦) حصلت فيها : حصل منها بـ ، د ، جـ ، م ؛ حصل فيها (١٦) ص وعلمت : وقد علمت بـ ، ص ، ط ، قد علمت د || ولكانت : ولكان بـ ؛ وكانت د (١٧) تعقله : تعقلها د || إذ : أو بـ ، د || استبد بها : استبدتها م .

والذى يقال : إن شيئا واحدا بالعدد يكرن صورة لمواد كثيرة لا بأن يؤثر فيها ، بل بأن يكون هو بعينه منطبقا في تلك المادة وفي أخرى وأخرى ، فهو محال يعلم بأدنى تأمل . وقد أشرنا إلى الحال في ذلك عند كلامنا في النفس ، وسنخرج من بعد إلى خوض في إثباته ذلك .

- ٥ فلإذن تلك الأشياء إنما تحصل في العقول البشرية معاني ماهياتها لا ذواتها ، ويكون حكمها حكم سائر المعقولات من الجواهر إلا في شيء واحد وهو أن تلك تحتاج إلى تفسيرات حتى يتجرد منها معنى يعقل ، وهذا لا يحتاج إلى شيء غير أن يوجد المعنى كما هو فتنتطبع به النفس .

- فهذا الذى قلناه إنما هو نقض حجة المحتج ، وليس فيه إثبات ما تذهب إليه ، فنقول : إن هذه المعقولات سنيين من أهرها بعدد ، أن ما كان من الصور الطبيعية والتعليمات فليس يجوز أن يقوم مفارقاً بذاته ، بل يجب أن يكون في عقل أو نفس . وما كان من أشياء مفارقة ، فنفس وجود تلك المفارقات مبينة لنا ، ليس هو علمنا لها ، بل يجب أن نتأثر عنها فيكون ما يتأثر عنها هو علمنا بها ، وكذلك إن كانت صوراً مفارقة وتعليمات مفارقة فلإنما يكون علمنا بها ما يحصل لنا منها ، ولا تكون أنفسها توجد لنا منتقلة إلينا ، فقد بينا
- ١٥

(٢) هو بعينه منطبقا : هي بعينها منطبقه ج ، د ، ص ، ط ، بعينه منطبقا م (٣) يعلم : نعلمها ط (٥) فإذا : فإن د ، فإذا تكون ط || ماهياتها : ماهياتها ج ، د ، ط ، ماهياتها ط (٦) حكم : تحكم ج ، م (٧) يعقل : معقول ط (٨) به : بهاب ج ، د ، ص ، م (٩) فهذا : وهذا ج ، د ، ص ، ط ، م (١٠) ما كان : كانت د (١١) والتعليمات : والتعليمات ب ، بخ ، ط ، ط || يقوم : يكون م (١٢) أو نفس : أو في نفس د (١٣) لها : بها ص ، ط || متأثر : فغائر د || فيكون ما يتأثر عنها : ساقطة من ج ، ص ، ط (١٤) إن : لود ، ص ، م || وتعليمات : وتعليمات ب ، بخ ، د ، ط ، ط || يكون : كان ج ، ط (١٥) ولا تكون : ولم تكن ج ، د ، ص ، ط ، م ، لا تكون ط || أنفسها : أنفسنا ج ، ط || منتقلة : منتقلة م .

بطلان هذا في مواضع . بل الموجود منها لا هي الآثار المحاكية لها لا محالة . وهي عامدا . وذلك يكون إما أن يحصل لنا في أبداننا أو في نفوسنا . وقد بينا استحالة حصول ذلك في أبداننا ، فيبقى أنها تحصل في نفوسنا . ولأنها آثار في النفس ، لا ذوات تلك الأشياء ، ولا أمثال لتلك الأشياء قائمة لا في مواد بدنية أثر نفسانية ، فيكون مالا موضوع له يتكرر نوعه بلا سبب يتعلق به بوجه ؛ فبى أعراض في النفس .

(١) المحاكية : المحاكية د ، م (٢) وذلك يكون إما : وإما ب ، د ، م ؛ ويكون إما ص ؛ وذلك إما ط || لنا : ساقطة من د || في (الثانية) : ساقطة من د ، م (٣ — ٢) أرفى نفوسنا أبداننا : ساقطة من ب || أرفى نفوسنا نفوسنا : ساقطة من ج .

[الفصل التاسع]

(ط) فصل

في الكيفيات التي في الكميات وإثباتها

- هذا الفصل يليق بالطبيعات ، وقد بقى جنس واحد من الكيفيات يحتاج إلى إثبات وجوده وإلى التنبيه على كونه كيفية ، وهذه هي الكيفيات التي في الكميات .

أما التي في العدد كالزوجية والفردية وغير ذلك ، فقد علم وجود بعضها وأثبت وجود الباقي في صناعة الحساب . وأما أنها أعراض ، فلائها متعلقة بالعدد ، وخواص له ، والعدد من الكم ، والكم عرض .

- وأما التي تعرض للقادير فليس وجودها بين ، فإن الدائرة والخط المنحنى والكرة والأسطوانة والمخروط ليس شيء منها يبين الوجود ، ولا يمكن للمهندس أن يبرهن على وجودها . لأن سائر الأشياء إنما تبين له بوضع وجود الدائرة ، ولأن ذلك المثلث يصح وجوده إن صحّت الدائرة ، وكذلك المربع ، وكذلك سائر الأشكال .

(٣) في الكيفيات : في الكلام في الكيفيات ب ، ج ، د ، ص || الكميات : الكمية ج ، ص ، م (٤) هذا : وهذا ب ، ج ، ص ، م || يليق : يجب أن يلحق م || يحتاج : محتاجة ج ؛ محتاج ص ؛ محتاجا ط (٥) التنبيه : البيئة ص || وهذه هي : وهي هذه ج ، ص (٧) أما : وأما ط (٩) والكم عرض : ساقطة من ب ، د ، ط ، م (١٠) تعرض : ساقطة من ج || للقادير : المقادير ج ، ص ، ط || يبين : ساقطة من م (١١) للمهندس : المهندس ج ، م (١٢-١٣) ولأن ذلك : وذلك لأن ج ، م (١٤) الأشكال : الأشياء ط .

وأما الكرة، فانما يصح وجودها على طريقة المهندس إذا أدار دائرة في دائرة على نحو ما علمت والاسطوانة إذا حركت دائرة حركة يلزم فيها مركزها خطأ مستقيماً طرفه مركزها في أول الرضع لزوماً على الاستقامة . والمخروط إذا حركت مثلنا قائم الزاوية على أحد ضلعي القائمة حافظاً بطرف ذلك الضلع مركز الدائرة ودائراً بالضلع الثاني على محيط الدائرة . ثم الدائرة مما ينكر وجودها من يرى تأليف الأجسام من أجزاء لا تتجزأ، فيجب أن يبين وجود الدائرة . وأما عرضيتها فظهر لنا ثبوتها بالمقادير التي هي أعراض .

فقول : أما على مذهب من يركب المقادير من أجزاء لا تتجزأ فقد يمكن أن يثبت عليه أيضاً وجود الدائرة من أصوله ، ثم ينقض بوجود الدائرة جزءه الذي لا يتجزأ . وذلك لأنه إذا فرضت دائرة على النحو المحسوس، وكانت على مائة ولون غير دائرة في الحقيقة ، بل كان المحيط مضرباً . وكذلك إذا فرض فيها جزء على أنه المركز ، وإن لم يكن ذلك الجزء مركزاً بالحقيقة، فقد يكون عندهم مركزاً في الحس ، ويجعل المفروض مركزاً في الحس طرف خط ، مؤلف من أجزاء لا تتجزأ ، مستقيم ، فإن ذلك صحيح الوجود مع فرض ما لا يتجزأ . فإن طوبى بطرفه الآخر جزء من الذي عند المحيط ، ثم أزيل وضعه ، وأخذ الجزء الذي يلي الجزء الذي من المحيط الذي اعتبرناه وطابقنا به الخط أولاً فطوبى به رأس الخط المستقيم مطابقة مماسة أو موازية إلى جهة المركز . فإن طابق المركز

(١) على طريقة المهندس : ساقطة من ط || طريقة : طريق م || المهندس : المهندس ج ، د ، م || أدار : أديرت ج ، دارت د ، دارس ، ط (٢) والاسطوانة : والاسطوانى ص ٢٠ م (٣) حركة : حرك ص ٢٠ م (٤) وجودها : وجوده جميع ب ، ج ، وجودها جميع د (٥) نظور : نظور ط (٦) فقد يمكن : فيمكن ب ، ويمكن ط (٧) وجود : لوجود ص (٨) الجزء الذي : الجزء ب ، ج ، د ، ص ، م || الخط : ساقطة من ب (٩) أو موازية : وموازية ب || طابق المركز : طابق ط .

فذلك الغرض ، وإن زاد أو نقص فيمكن أن يتم ذلك بالأجزاء حتى لا يكون هناك جزء يزيد ، لأنه إن زاد أزيل ، وإن نقص تم وإن نقص بمزائه وزاد بالحقاقه فهو منقسم لاحالة وقد فرض غير منقسم . فإذا جمل كذلك بجزء جزء تمت الدائرة .

ثم إن كان في سطحها تضريس أيضا من أجزاء ، فإن كانت موضوعة في فرج ادخلت تلك الأجزاء الفرع ليسد بها الخلل من السطح كلها ، وإن كانت لاتدخل الفرع فالفرع أقل منها في القدر فهي إذن منقسمة إذ الذي يملأ الفرع أقل حجماً منها ، وما هو كذلك ، فهو في نفسه منقسم وإن لم يمكن فصله . وإن لم تكن موضوعة في فرج أزيلت من وجه السطح من غير حاجة إليها .

فإن قال قائل : إنه إذا طوبق بين الجزء المركزي وبين المحيط مرة ، فليس يمكن التطبيق لا بماسة ولا بموازاة مع المركزي ، والذي يلي ذلك الجزء من المحيط . فإنا نقول له : أرأيت لو أعدمت هذه الأجزاء كلها وبقي الذي في المركز والمحيط ؟ أهل كان بينهما استقامة يمكن أن يطبق عليه هذا الخط ؟ فإن لم يجوزوا ذلك فقد خرجوا عن البين بنفسه ، وأوقدوا أنفسهم في شغل آخر وهو أنه يمكن أن تفرض مواضع مخصوصة فيها تتم هذه الاستقامة في الخلاء الذي لهم ، حتى يكون بين جزئين في الخلاء استقامة ، وبين جزئين آخرين لا يكون . وهذا شطط من يتكلفه ويجوز القول به ، فلا ضير ، وإنما يبيع عقله بشمن بخس . فإن البديهة أيضا تشهد أن بين كل جزئين تتفق مازادة لا مالة ملاء من الملاء أقصر الملاء ، وأقصر بعد

(١) فذلك : فذلك ، م (٣) وقد فرض : وفرض ب ، ج ، ص ، ط ، م || جزء : بجزء .
 (٥) إن : ساقطة من ط ، م (٦) الخلل : المختل ب || وإن : فإن ب (٧) فالفرج : فإن
 الفرغ د || إذن : ساقطة من ج (٨) لم يمكن فصله وإن : ساقطة من ج ، د ، ص ، م
 (٩) من : عن ص (١١) والمحيط : الذي في المحيط ط (١٣) أهل : بل ج (١٣) فقد :
 ساقطة من ب (١٦) من : فن ج ، ص ، ط || يتكفه : يكفه د (١٧) أيضا : بالضرورة
 ب ، د ، ص (١٨) أقصر الملاء : أقصر من الملاء ج ، ص ، ط || ساقطة من د .

في الملا. وإن قالوا : إن ذلك يكون ، ولكن ما دامت هذه الأجزاء موجودة فلا يكون بينهما هذه المحاذاة ، ولا يجوز أن يوازي طرفها طرفا مستقيم ، فهذا أيضا من ذلك .

فتكون كأن تلك الأجزاء إن وجدت تغير حكم المحاذاة عن حكمه لو كانت معدومة ، وجميع هذا مما لا يشكل على البديهة بطلانه ولا الوهم — الذي هو القانون في الأمور المحسوسة وما يتعلق بها ، كما علمت — يتصوره . على أن الأجزاء التي لا تتجزأ لا تتألف منها بالحقيقة لادائرة ولا غير دائرة ، وإنما هذا على قانون القائمين به .

وإذا صحت دائرة صحت الأشكال الهندسية فيبطل الجزء ويعلم ذلك من أن كل خط ينقسم بقسمين متساويين وأن قطراً لا يشارك ضاماً وما أشبه ذلك ، فإن انخط الفرد الأجزاء لا ينقسم بقسمين متساويين ، وكل خط مؤلف من أجزاء لا تتجزأ يشارك كل خط ، وهذا خلاف ما يبرهن عليه بعد وضع الدائرة ، وكذلك أشياء أخرى غير هذا .

وأما إثبات الدائرة على أصل المذهب الحق فيجب أن نتكلم فيه ، وأما الاستقامة ووجوب محاذاة بين طرفي خط إذا لزمه المتحرك لم يكن حائدا ، وإن فارقة كان حائدا عادلا ، فذلك أمر لا يمكن دفعه .

(١) ولكن : لكن م (٢) بينهما : بينهما م || طرفها : طرفها د || طرفها : طرف ط || مستقيم : مستقيم م (٣) أيضا : + أقصر د (٥) هذا : ذلك ب || عمالا : فلام (٦) يتصوره : تصور ط || التي : التي ج ، ط (٧) لا : ألف : لا : ألف ط (٨) به : بهاب ، د (٩) وإذا : فإذا ج || دائرة : الدائرة ص || فيبطل : فيبطل ص ، ط ، م || ويعلم : يعلم ص ، م (١٠) خط : + مستقيم ط || وأن : ساقطة من ج ، ط ، م || ضلعا : ضلعا د (١٠) — (١١) قفرا ... متساويين : ساقطة من ج || فإن الخط : فالخط ص ، ط ، م (١١) بقسمين متساويين : بنصفين ب ، بقسمين م (١٢) ما يبرهن : ما يبرهن ص || وكذلك : وكذلك د (١٥) ووجوب : ووجود ج ، ص ، م (١٦) وإن : فإن ج ، ط .

فنقول : قد بين في الطبيعيات من وجه وجود الدائرة ، وذلك لأنه تبين لنا أن جسمها بسيطاً ، وتبين أن كل جسم بسيط فله شكل طبيعي ، وتبين أن شكله الطبيعي هو الذي لا يختلف ألبنه في أجزائه ، ولا شيء من الأشكال الغير المستديرة كذلك . فقد صح وجود الكرة وقطعها بالمستقيم هو الدائرة فقد صح وجود الدائرة .

- وأيضاً يمكننا أن نصصح ذلك فنقول : من البين أنه إذا كان خط أو سطح ٥
على وضع ما فليس من المستحيل أن يفرض لسطح آخر أو خط آخر أن يكون
وضعه بحيث يلاقيه من أحد طرفيه على زاوية . ومن البين أنه يمكننا أن ننقل هذا
الجسم أو هذا الخط نقلًا كيف شئنا إلى أن يصير ملاقيًا لذلك الآخر أو موضوعا
في موضعه ، كأنه يحاذيه بجميع امتداده ملاقياً له أو موضوعاً في موضعه أو موزاباً .
- ويمكن لجسم واحد بعينه أن يوضع على وضع ثم يوضع على وضع آخر يقاطعه ١٠
والكلام في الجسمين والجسم الواحد واحد . فإن كانت استقامة ولم تكن
استدارة لم يمكن هذا ألبنه ، لأنه إذا كانت الحركة إلى الانطباق على الاستقامة
ذاهبة في الطول ثم راجعة أى الرجوعات كانت ، أو ذاهبة في السمك راجعة
كيف كانت ، أو ذاهبة عرضاً من الجهتين أو كيف فرضت ، فإنه إذا كان
يحفظ النقطة التي تفرض على واسطة السطح أو الخط في تحركها خطاً مستقيماً ، ١٥
فإنه لا يلقى ألبنه ذلك الجسم ، بل يقاطعه كيف كان . وأنت يمكنك أن تفرض

(١) قد تبين : قد بين م || لأنه تبين : + لنا ط (٢) بسيطاً : ساقطة من ب || وتبين... طبعي :
ساقطة من م || وتبين (الثانية) : وبين م (٣) ألبنه : أبداً ط || ولا شيء : ولا شكل شيء ط
(٤) كذلك : لذلك || الكرة : الكرة م (٦) سطح : بسيط ط : سطح م (٧) ومن : ثم
من م ، د ، ص ، م (٨) لذلك : كذلك د (٩) في (الأولى) : ساقطة من د || موضعه كأنه : وضعه
كأنه ب ، د ، ص ، م (١٠) الجسم : بجسم ب || بعينه : نفسه م || ثم يوضع : + ثم يوضع
ب ، د ، ط ، م (١١) والجسم : وفي الجسم ب ، ص : في الجسم د (١٢) لم : ولم م
(١٥) أو الخط : والخط ب ، ط || تحركها : تحريكها ب ، ج ، ط .

كل واحد من هذه الأقسام بالفعل وتعتبره، بل يجب آخر الأمر أن تتفق حركته على صفة أذكرها. إما أن يكون أحد الطرفين فيها من الخط أو السطح أو الجسم لازماً موضعاً، والآخر ينتقل، وذلك على الدور؛ أو كلاهما ينتقلان، ولكن على صفة أن يكون أحدهما أبداً والآخر أسرع؛ فيكون الطرفان أو المتحرك وحده على كل حال يفعل قوس دائرة. وإذا مع وجود قوس دائرة مع أن يضمف إلى الثام، وهذا على الأصول الصحيحة. وأما إن قال أحد بالتفكيك، فالطريقة الأولى تناقضه.

وأيضاً لنفرض جسماً ثقيلاً ونجعل أحد طرفيه أثقل من الآخر، ونجعل قائماً على سطح مسطح تماماً له بطرفه الأخف حتى يقوم قائماً عليه بحيلة، وأنت تعلم أن قيامه إذا عدل ميله إلى الجهات مما يستمر، وأنه إذا أميل إلى جهة وزال الداعم حتى سقط فتحدث دائرة لا محالة أو منحني.

أما كيف تكون، فلنفرض نقطة في الرأس المماس للسطح، وهي أيضاً تلي نقطة من السطح، فحينئذ لا يخلو إما أن تثبت النقطة في موضعها، فتكون كل نقطة نفرضها في رأس ذلك الجسم قد فعلت دائرة؛ وأما أن يكون - مع حركة هذا الطرف إلى أسفل - يتحرك الطرف الآخر إلى فوق، فيكون قد فعل كل واحد من الطرفين دائرة، ومركزها النقطة المتحددة بين الجزء الصاعد والجزء الهابط، وإما أن تتحرك النقطة منجزة على طول السطح، فيفعل الطرف الآخر

(١) هذه : ساقطة من ب، د، ص، ط، م || وتعتبره : ومعتبرة م (٤) صفة : وضع ب (٦) إلى : على ط || بالتفكيك : بالتفكيك د، ط، م (٨) لنفرض : فلنفرض ب، ص؛ نفرض ط (٩) بحيلة : ساقطة من ب، ص، م (١٠) وأنه : ثم ب؛ فإنه د || وزال : زال ب، د، ص، ط، م (١٣) موضعها : ووضعها ط (١٤) الجسم : الجسم د || قد : قد ب، د، ط، م || فعلت : فعل ب، ج، د، ط، م (١٦) ومركزها : ومركزها م.

قطعا أو خطا منحنيا ، ولأن الميل إلى المركز إنما هو على المحاذاة ، فمحال أن تتجبر النقطة على السطح . لأن تلك الحركة إما أن تكون بالقسر أو بالطبع ، وليست بالطبع وليست بالقسر ، لأن ذلك القسر لا يتصور إلا عن الأجزاء التي هي أثقل ، وتلك ليست تدفعها إلى تلك الجهة ، بل إن دفعتها على حفظ الاتصال دفعتها على خلاف حركتها ونقلتها ليتمكن أن تنزل هي ، كأن العالية منها إذ هي أثقل .
تطلب حركة أسرع ، والمتوسطة أبطأ . وهناك اتصال يمنع ميلا من أن ينعطف فيضطر العالي إلى أن يشيل السافل حتى ينحدر ، فيكون حينئذ الجسم منقسما إلى جزئين : جزء يميل إلى العلوقسرا ، وجزء يميل إلى السفل طيعا ، وبينهما حد هو مركز للحركتين ، وقد خرج منه خط مستقيم ما فيفعل الدائرة .

١٠. فبين أنه إن لزم عن انحدار الجسم زوال فهو إلى فوق ، وإن لم يزل عنه فوجود الدائرة أصح . فإذا ثبتت الدائرة ثبت المنحنى ، لأنه إذا ثبتت الدائرة ثبتت المثلثات والقائم الزاوية أيضا ، وثبت جواز دور أحد ضلعي القائمة على الزاوية فصيح مخروط ، فإن فصل مخروط بسطح محارف صح قطع ، فصيح منحن .

(١) أو خطا : وخطام || الميل إلى : ساقطة من ط ، م || حل : حل سبيل ص ؛ سبيل ط
(٢) بالقسر : بالقصر ج ، د ، ط (٣) عن : على ص (٥) ونقلتها : فنقلتها || يمكن : فيمكن د || كأن : العالية : كالعالية د || إذ : أود (٤ — ٦) الاتصال . . . أبطأ
ساقطة من م (٦) من : ساقطة من ب ، ج ، ص ، ط ، م (٧) يشيل : ينقل د ||
ينحدر : ينحدر ص (٨) جزئين : قسمين ط || وجزء : أوجز ج ، ط || السفل : أسفل ب ،
د ، ج ، ص (٨ — ٩) حد هو : هو حد ط (١٠) وإن : فإن د (١١) فإذا : وإذا ب ، ج ،
ص || ثبت : ثبت ج ، د ، ص ، ط || ثبت الدائرة : ثبت د ، ص ، ط (١٢) ثبت
المثلثات : ثبت المثلثات د ، ص ، ط (١٣) فصيح مخروط : فصيح مخروط صنع ج ؛ فصيح
المخروط ط ؛ ساقطة من ب ، م || بسطح محارف : بسطح محارف د ؛ بهم مخارق ط || صح :
حتى د || فصيح : ساقطة من ط ، م .

[الفصل العاشر]

(ى) فصل

في المضاف

وأما القول في المضاف ، وبيان أنه كيف يجب أن تتحقق ماهية المضاف
والإضافة وحدهما ، فالذي قدمناه في المنطق كاف لمن يفهمه . وأما أنه إذا فرض
للإضافة وجود كان عرضاً ، فذلك أمر لاشك فيه ، إذ كان أمراً لا يعقل بذاته ،
إنما يعقل دائماً الشيء إلى شيء ، فإنه لا إضافة إلا وهي عارضة .

أول عروضها للجوهر مثل : الألب والابن ، أولئك منه ما هو مختلف
في الطرفين ، ومنه ما هو متفق بالمختلف مثل : الضعف والنصف ، والمتفق مثل :
المساوي والمساوي والموازي والموازي والمطابق والمطابق والمماس
والمماس .

ومن المختلف ما اختلافه بمدود وعحق كالنصف والضعف ، ومنه ما هو
غير محقق إلا أنه مبني على محقق كالكثير الأضماف والكل والجزء ، ومنه ما ليس
بمحقق بوجه مثل الزائد والناقص والبعض والجملة . وكذلك إذا وقع مضاف
في مضاف كالأزيد والأنقص فان الأزيد إنما هو زائد بالقياس إلى زائد أيضاً
مقيس إلى ناقص .

(٥) قدمناه : قد بيناه ط || وأما أنه : عروضها د (٦) إذ : إذا د || بذاته : + بل كان ص
(٧) وهي عارضة : وهو عارض ب ، ج ، د ، ص ، ط ، م (٨) أول : ساقطة من د ||
لجوهر : لجوهر ب ، د ، ص ، م (١٠ — ١١) وأناس والناس : وأناس ب (١٣) الأضماف :
والأضماف د (١٤) بمحقق : محقق ط ، م (١٥) زائد : أزيد ط ، م || زائد :
أزيد م ، + هو ص .

ومن المضاف ما هو في الكيف فله متفق كالمشابهة، ومنه مختلف كالسرج والبطيء في الحركة، والثقل والخفيف في الأوزان، والحاد والتخفيف في الأصوات وكذلك قد تقع فيها كلها إضافة في إضافة، وفي الإين كالأعلى والأسفل، وفي المتى كالتقدم والمتأخر، وكل هذه الصفات، وتكاد تكون المضافات منحصرة في أقسام المعادلة، والتي بالزيادة والتقصان، والتي بالفعل والانفعال ومصدرها ٥ من القوة، والتي بالمحاكاة.

فأما التي بالزيادة فلأما من الكم كما تعلم، ولأما في القوة مثل الغالب والقاهر والمنازع وغير ذلك. والتي بالفعل والانفعال كالأب والابن والقاطع والمنقطع وما أشبه ذلك، والتي بالمحاكاة فكالمعلم والمعلوم والحس والمحسوس، فإن بينهما محاكاة، فإن العلم يحاكي هيئة المعلوم، والحس يحاكي هيئة المحسوس، على أن ١٠ هذا لا يضبط تقديره وتحديد.

لكن المضافات قد تنحصر من جهة، فقد يكون المضافان شئين لا يحتاجان إلى شيء آخر من الأشياء التي لما استقرار في المضاف حتى تعرض لأجله لها إضافة، مثل المتيامن واليتاسر، فليس في المتيامن كيفية أو أمر من الأمور مستقر صار به مضافا باليتامن إلا نفس التيامن. وربما احتيج إلى أن يكون ١٥ في كل واحد من الأمرين شيء حتى يصير به مقاماً إلى الآخر، مثل العاشق

(١) ما هو : ما ب، ج، د، ص، م || كالمشابهة : كالمشابهة هاش ص (٢) في الحركة : ساقطة من ب، ج، د، ط، م (٣) فيها : مناد (٤) التي : متى ج، ص، م || كالتقدم : كالتقدمة ط || الصفات، الصفة ج، د، ط، م || وتكاد : + في أن د || منحصرة : ساقطة من ج، ط (٥) والتقصان : ساقطة من ب، ج، ص، ط، م (٩) فكالمعلم : كالمعلم ب، ج (١٥) قس التيامن : قسه ج || وربما : + كان في كل واحد ط .

والمشوق . فإن في العاشق دية إدراكه هي مبدأ الإضافة، وفي المشوق هيعة مدركة هي التي جعلته معشوقا لماشقه .

وربما كان هذا الشيء في إحدى الجهتين دون الأخرى مثل العالم والمعلوم . فإن العالم قد حصل في ذاته كيفية هي العلم، صار بها مضافاً إلى الآخر . والمعلوم لم يحصل في ذاته شيء آخر، إنما صار مضافاً لأنه قد حصل في ذلك الآخر شيء هو العلم .

والذي ينبغي لنا ههنا من أمر المضاف أن نعرف هل الإضافة معنى واحد بالعدد والموضوع، موجود بين شيئين وله اعتباران كما ظنه بعض الناس، بل أكثرهم ؟ أو لكل واحد من المضافين خاصية في إضافته ؟ فنقول : إن كل واحد من المضافين فإن له معنى في نفسه بالقياس إلى الآخر، ليس هو المعنى الذي للآخر في نفسه بالقياس إليه . وهذا يتبين في الأمور المختلفة الإضافة كالأب فإن إضافته للأبوة - وهي وصف وجوده - في الأب وحده ، ولكن إنما هو للأب بالقياس إلى شيء آخر في الأب ، وليس كونه بالقياس إلى الآخر هو كونه في الآخر، فإن الأبوة ليست في الابن وإلا لكانت وصفاً له يشق له منه الاسم، بل الأبوة في الأب . وكذلك أيضاً حال الابن بالقياس إلى الأب فليس ههنا شيء واحد أبته هو في كليهما، فليس ههنا إلا أبوة أو بنوة . وأما حالة موضوعة للأبوة والبنوة فلنسنا نعرفها ولا لها اسم .

- (١) فإن ... المشوق : ساقطة من م (٢) لماشقه : لهذا ط (٣) الأخرى :
 الآترد (٤) بها : هام || الآخر : شيء آخر م (٥) شيء : ساقطة من ط (٨) وله :
 طه ص ؛ له ط (٩) إضافته : إضافته ب (١٣) آخر : + فهو ب ، ج ، د ، ص ،
 م || الآخر : آترد ، ط ، م (١٤) الآخر : آترب (١٥) فليس : وليس ج ، ص .
 (١٦) هو : فهو م (١٧) فلنا : فليس ط ، م .

فإن كان ذلك كون كل واحد منهما بحال القياس إلى الآخر، فهذا ككون كل واحد من الققنس والثلج أبيض، فإنه ليس يجب أن يكون شيئا واحدا، وليس كونه بالقياس إلى الآخر يجعله واحدا، لأن ما لكل واحد بالقياس إلى الآخر فهو لذلك الواحد لا للآخر، لكنه بالقياس إلى الآخر.

- فإذا فهمت هذا فيما مثلناه لك، فاعرف الحال في سائر المضافات التي لا اختلاف فيها. وإنما يقع أكثر الإشكال في هذا الموضوع، فإنه لما كان لأحد الأخوين حالة بالقياس إلى الآخر، وكان للآخر أيضا حالة بالقياس إلى الأول، وكانت الحالتان من نوع واحد حُسِبَتَا شخصا واحدا وليس كذلك. فإن للأول أخوة الثاني أى له وصف أنه أخو الثاني، ذلك الوصف له ولكن بالقياس إلى الثاني. وليس ذلك وصف الثاني بالعدد، بل بالنوع، كما لو كان الثاني أبيض والأول أبيض، بل الثاني أيضا أنه أخو هذا الأول لأن له حاله في ذاته مقولة بالقياس إلى الأول.

- وكذلك الخامسة في المتماسين، فإن كل واحد منهما محاس لصاحبه بأن له مماسته التي لا تكون إلا بالقياس إلى الآخر إن كان الآخر مثله. فلا تظن إلبنة أن عرضا واحدا بالعدد يكون في محلين حتى يحتاج أن تعتذر من ذلك في جعلك العرض اسميا مشككا كما فعله ضعفاء التمييز.

(١) واحد : ساقطة من جـ (٥) فإذا : فإن جـ، ص || لك : + فكذلك ب ؛ فذلك د (٧) الأخوين : الآخرين ط، م (٩) ذلك : وذلك ط (١٠) وصف : بوصف جـ، ص (١١) مقولة : مقولة جـ، ص، ط (١٣) وكذلك : فكذلك د ؛ وكذلك ط (١٣) مماسته : مماسته جـ، ط، م (١٤) إن : إذا ب، جـ، د، ص || الآخر : للآخر د، ص، ط، م (١٥) واحدا بالعدد : ساقطة من ب || جـ : جـ، م (١٦) مشككا : معتزدا || ضعفاء للضعفاء ب، جـ، م ؛ ضعف د، ط ؛ ضعيفا ط || التمييز : التمييز ص .

لكن الأشد اهتماماً من هذا، معرفتنا هل الإضافة في نفسها موجودة في الأعيان أو أمر إنما يتصور في العقل، ويكون ككثير من الأحوال التي تلزم الأشياء إذا عقلت بعد أن تحصل في العقل، فإن الأشياء إذا عقلت تحدث لها في العقل أمور لم يكن لها من خارج، فتصير كلية وجزئية وذاتية وعرضية وتكون جلس وفصل وتكون محمول وموضوع وأشياء من هذا القبيل . ٥

فقوم ذهبوا إلى أن حقيقة الإضافات إنما تحدث أيضاً في النفس إذا عقلت الأشياء . وقوم قالوا : بل الإضافة شيء موجود في الأعيان ، واحتجوا وقالوا نحن نعلم أن هذا في الوجود أب ذلك ، وأن ذلك في الوجود ابن هذا ، عقل أو لم يعقل ، ونحن نعلم أن النبات يطلب الغذاء ، وإن الطلب مع إضافة ما ، وليس للنبات عقل بوجه من الوجوه ولا إدراك ، ونحن نعلم أن السماء في نعمها فوق الأرض ، والأرض تحتها، أدركت أو لم تدرك، وليست الإضافة إلا أمثال هذه الأشياء التي أو مانا إليها وهي وتكون للأشياء وإن لم تدرك . ١٠

وقالت الفرقة الثانية : إنه لو كانت الإضافة موجودة في الأشياء لوجب من ذلك أن لا تنتهي الإضافات ، فإنه كان يكون بين الأب والابن إضافة ، وكانت تلك الإضافة موجودة لها أولاً أحدهما أو لكل واحد منهما . فمن حيث الأبوة للأب ١٥ وهي عارضة له ، والأب معروض لها ، فهي مضافة ، وكذلك البنوة . فهنا إذن صلاقة للأبوة مع الأب والبنوة مع الابن خارجة عن العلاقة التي بين الأب والابن فيجب أن تكون للإضافة إضافة أخرى وأن تذهب إلى غير النهاية ، وأن تكون

(٢) يتصور : متصوراً ط || العقل : الفعل د || ككثير : لكثير م (٤) وجزئية : جزئية ج ، د ، ماقطة من ب ، ط ، م (٧) وقالوا : فقالوا د (٨) الوجود : الموجود ط || أب : أبوم || ابن هذا : ابنه ب (١٠) نفسها : نفسه د (١١) وليست : وليس د || أمثال : أمثلة د (١٢) أمثال ط (١٣) في الأشياء : للأشياء ج (١٦) لها : له ب ، ج ، د (١٧) للأبوة : الأبوة ص || والبنوة : والبنوة ط || مع الابن : + وليست العلاقة التي بين الأب والابن ب .

أيضا من الإضافات ما هي علاقة بين موجود ومعدوم ؛ كما نحن متقدمون بالقياس إلى القرون التي تخلفنا وعالمون بالقيامة .

- والذى تتحل به الشبهة من الطريقتين جميعا أن نرجع إلى حد المضاف المطلق فنقول : إن المضاف هو الذى ماهيته إنما تقال بالقياس إلى غيره ، فكل شيء فى الأعيان يكون بحيث ماهيته إنما تقال بالقياس إلى غيره فذلك الشيء من المضاف .
 ٥ لكن فى الأعيان أشياء كثيرة بهذه الصفة ، فالمضاف فى الأعيان موجود ، فإن كان للمضاف ماهية أخرى فينبغى أن يجرّد ماله من المعنى المعقول بالقياس إلى غيره وغيره ، إنما هو معقول بالقياس إلى غيره بسبب هذا المعنى ، وهذا المعنى ليس معقولا بالقياس إلى غيره بسبب شيء غير نفسه ، بل هو مضاف لذاته على ما علمت .
 ١٠ فليس هناك ذات وشيء هو الإضافة ، بل هناك مضاف بذاته لا بإضافة أخرى فتتمى من هذا الطريق الإضافات .

- وأما كون هذا المعنى المضاف بذاته فى هذا الموضوع ، فهو من حيث إنه فى هذا الموضوع ماهيته معقولة بالقياس إلى هذا الموضوع ، وله وجود آخر مثلا وهو : وجود الأبوة ، وذلك الوجود أيضا مضاف . ولكن ليس ذلك هذا ، فليكن هذا عارضا من المضاف لزم المضاف ، وكل واحد منهما مضاف
 ١٥

(٢) بالقيامة : بالقيمة د ، م (٣) الطريقتين : الطرفين د ، هامش ص ؛ الفريقتين طا (٤) إنما تقال : معقولة ب ، د ، ص ، م ؛ مقولة هامش ب ؛ تكبرق معقولة ط || شيء : + يكون ب ، ص ، ط (٥) تقال : تعقل : ص ، ط || فذلك : فذلك د || الشيء : + المضاف م (٧) غيره : + فذلك المعنى هو الحقيقة المعنى المعقول بالقياس إلى د ، ص ؛ فذلك المعنى هو بالحقيقة المعقول بالقياس إلى ب ، ط ، م (٨) وغيره : غيره ب ، د ، ص ، ط ؛ غيره وغيره م (١٠) وشيء : + ما ص (١١) فتتمى : ساقطه من ط (١٣) مقولة : مقولة م (١٤) وهو : ومى ب ، د ، م || ولكن : لكن ب ، م (١٥) المضاف (الأول) : + والمضاف ب .

لذاته إلى ما هو مضاف إليه بلا إضافة أخرى . فالكون محمولا مضاف لذاته ، والكون أبوة صارت مضافة لذاته . فإن نفس هذا الكون مضاف بذاته ليس يحتاج إلى إضافة أخرى يصير بها مضافا ، بل هو لذاته ماهية معقولة بالقياس إلى الموضوع ، أى هو بحيث إذا عقلت ماديته كانت بحاجة إلى أن يحضر في الذهن شيء آخر يعقل هذا بالقياس إليه .

بل إذا أخذ هذا مضافا في الأعيان فهو موجود مع شيء آخر لذاته لالمية أخرى تتبعه ، بل نفسه نفس المع أو الملية المختصة بنوع تلك الإضافة . فاذا عطل احتيج إلى أن يعقل مع إحضار شيء آخر ، كما كانت ماهية الأبوة من حيث هي أبوة ، فذاتها مضافة بذاتها لا بإضافة أخرى رابطة ، وللعقل أن يختزع أمرا بينها كأنه معية خارجة منهما لا يضطر إليه نفس التصور ، بل اعتبار خرم من الاعتبارات اللاحقة التي يفعلها العقل . فإن العقل قد يقرن أشياء بأشياء لأنواع من الاعتبارات لا للضرورة ، فأما في نفسها فهي إضافة ، لا بإضافة لأنها ماهية لذاتها تعقل بالقياس إلى الغير .

وهنا إضافات كثيرة تلحق بعض الذوات لذاتها لا لإضافة أخرى حارضة ، بل مثل ما يجري عليه الأمر من لحوق هذه الإضافة للإضافة الأبوية . وذلك

(١) مضاف لذاته : مضافا لذاته ذ (٢) صارت : ساقطة من م || فإن : فإذا ط || الكون مضاف : الكون مضافا ص (٤) ماهيته : ماهية ب ، ج ، د ، ط (٥) شيء : ساقطة من د || بالقياس : القياس ط (٦ — ٧) لذاته لالمية أخرى : يعقل هذا بالقياس إليه ط (٨) فإذا : وإذا د ، ص ، ط ، م || إلى ساقطة من ب (٩) أبوة : + بنوع تلك الإضافة ط || بذاتها : لذاتها ص ، م (١٠) لا يضطر : لا يضطره ص ، م || التصور : المصور م (١١) الاعتبارات : الاعتبار ب ، ج ، د (١٢) للضرورة : بالضرورة د (١٣) الغير : غير د (١٤) وهما : فهما ب + بعض : بعضها ط (١٥) للإضافة : لإضافة ط || الأبوة : الأبوة هاشم ص || وذلك : + محقق م .

مثل لحق الإضافة لهيئة العلم فإنها لا تكون لاحقة بإضافة أخرى في نفس الأمور ، بل تلحقها لذاتها ، وإن كان العقل ربما اخترع هناك إضافة أخرى .

وإذ قد عرفت هذا فقد عرفت أن المضاف في الوجود موجود بمعنى أن له هذا الحد ، وهذا الحد لا يوجب أن يكون المضاف في الوجود إلا عرضاً إذا عقل كان بالصفة المذكورة ، ولا يوجب أن يكون أمراً قائم الذات واحداً واصلاً بين الشئيين .

وأما القول بالقياس فإنما يحدث في العقل ، فيكون ذلك هو بالإضافة العقلية والإضافة الوجودية ما بيناه ، وهو كونه بحيث إذا عقل كان معقول الماهية بالقياس ، وأما كونه في العقل فإن يكون عَقِلَ بالقياس إلى غيره ، فله في الوجود حكم ، وله في العقل حكم ، من حيث هو في العقل لا من حيث الإضافة . ويجوز في العقل إضافات مخترة إنمافعلها العقل بسبب الخاصية اتى للعقل منها .

فالمضاف إذن موجود في الأعيان وبأن وجوده لا يوجب أن يكون هناك إضافة إلى إضافة بغير نهاية . وليس يلزم من هذا أن يكون كل ما يعقل مضافا يكون له في الوجود إضافة .

وأما المتقدم والمتأخر في الزمان ، وأحدهما معدوم وما أشبه ذلك ، فإن التقدم والتأخر متضايقان بين الوجود إذا عَقِلَ ، وبين المعقول الذي ليس مأخوذاً عن الوجود الخاص ، فاعلمه .

(٢) أخرى : ساقطة من ب ، م (٣) وإذ : فذ ب ، ص ، م || قد : ساقطة من د ، م || عرفت : علت هامش ب (٤) وهذا الحد : ساقطة من ب ، ج ، د ، ط (٦) الشئيين : شئيين ج ، ص ، م (٩) فإن : بأن ج (١١) للعقل : في العقل (١٣) إلى إضافة : ساقطة من ط || نهاية : النهاية ج || ما يعقل : ما يعقل م (١٦) إذا : وإذا د (١٧) الخاص : الحاضر ج ، ص ، م || فاعلمه : فاعلم د .

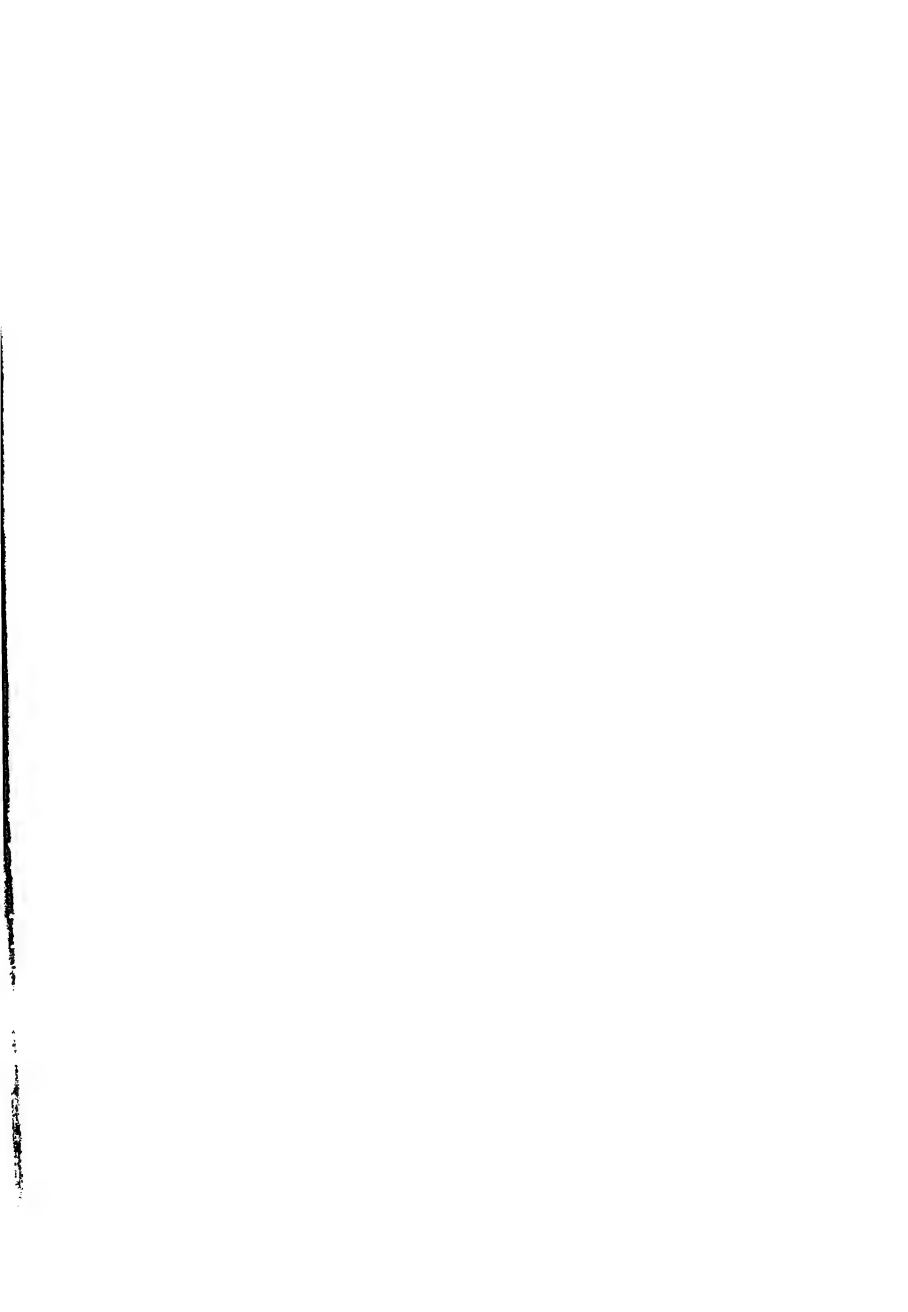
فإن الشيء في نفسه ليس بمتقدم إلا بشيء موجود معه ، وهذا النوع من المتقدم والمتأخر موجود للطرفين معاً في الذهن ، فإنه إذا أحضرت في الذهن صورة المتقدم وصورة المتأخر عقلت النفس هذه المقايسة واقعة بين موجودين فيه ، إذ كانت هذه المقايسة بين موجودين في العقل . وأما قبل ذلك فلا يكون الشيء في نفسه متقدماً ، فكيف يتقدم على لا شيء موجود ؟ فما كان من المضافات على هذه السبيل وإنما تضاعفها في العقل وحده ، وليس في الوجود لها معنى قائم من حيث هذا التقدم والتأخر ، بل هذا التقدم والتأخر بالحقيقة معنى من المعاني العقلية ومن المناسبات التي يفرضها العقل والاعتبارات التي تحصل للأشياء إذا قايس بينها العقل وأشار إليها .

(١) فإن : إن د ، ط ، م || بشيء : لشيء م (٢) للطرفين : الطرفان ج ، ص || أحضرت : أحضرت د ، د ، ط ، م (٣) موجودين : الموجودين ج ، ص ، ط (٧) التقدم والتأخر : المتقدم والمتأخر د ، ص ، ط ، م (٨) معنى : ساقطة من ب ، د ، ط ، م || ومن المناسبات : والمناسبات ب ، د ، ط ، م || يفرضها العقل : يفرضها ص (٩) إليها : إليها ط .

المقالة الرابعة

وفيها ثلاثة فصول

-
- (١) المقالة الرابعة : ساقطة من د ؛ + من الجملة الأول من الكتاب ثلاثة فصول م
- (٢) وفيها ثلاثة فصول : ساقطة من ب ، ج ، د ، ص ، م .



[الفصل الأول]

(١) فصل

في المتقدم والمتأخر ، وفي الحدوث

لما تكلمنا على الأمور التي تقع من الوجود والوحدة موقع الأنواع ، فبالحرى أن نتكلم في الأشياء التي تقع منهما موقع الخواص والعوارض اللازمة ، ونبدأ أولا بالتي تكون للوجود ومنها بالتقدم والتأخر .

فنقول : إن التقدم والتأخر وإن كان مقولاً على وجوه كثيرة فإنها تكاد أن تجتمع على سبيل التشكيك في شيء ، وهو أن يكون للتقدم ، من حيث هو متقدم ، شيء ليس للتأخر ، ويكون لا شيء للتأخر إلا وهو موجود للتقدم . والمشهور عند الجمهور هو المتقدم في المكان والزمان . وكان التقدم والقبيل في أشياء لها ترتيب ، فما هو في المكان فهو الذي أقرب من ابتداء محدود ، فيكون له أن يلي ذلك المبدأ حيث ليس يلي ما هو بعده ، والذي بعده يلي ذلك المبدأ وقد وليه هو . وفي الزمان كذلك أيضاً بالنسبة إلى الآن الحاضر أو آن يفرض مبدأ وإن كان مبدأ مختلفاً في الماضي والمستقبل كما تعلم .

ثم نقل اسم القبيل والبعد من ذلك إلى كل ما هو أقرب من مبدأ محدود . وقد يكون هذا التقدم المرتبي في أمور بالطبع ، كما أن الجسم قبل الحيوان

(٣) المتقدم والمتأخر : المتأخر والمتقدم ص || وفي الحدوث : والحدوث م (٥) منها : منها ص (٧) وإن : إن ط (٨) شيء : + واحد ج || وهو : هـ ج (١٠) والزمان : وفي الزمان م || وكان : فكان ص || التقدم : المتقدم ب ، ص ، ط ، م (١١) فا : كما ج ، د ، ص ، ط ، م || المكان : + وما هو في المكان ج : + فا كان في نسبة المكان د || فهو : وهو ج || الذي : + هو م (١٣) مبدأ : ساقطة من ص ، م (١٦) المرتبي : الزماني ج ، د ، ص ، ط .

بالقياس إلى الجوهر ووضع الجوهر مبدأ . ثم إن جعل المبدأ الشخص اختلف ، وكذلك الأقرب من المحرك الأول ، كالصبي يكون قبل الرجل . وقد يكون في أمور لا من الطبع ، بل إما بصناعة كنغم الموسيقى ، فإنك إن أخذت من الحدة كان المتقدم غير الذي يكون إذا أخذت من الثقل ؛ وإما يبحث واتفاق كيف كان .

ثم نقل إلى أشياء أخرى فجعل الفائق والفاضل والسابق أيضاً ولو في غير الفضل متقدماً ، فجعل نفس المعنى كالمبدأ المحدود . فما كان له منه ما ليس للآخر ، وأما الآخر فليس له إلا ما لذلك الأول فإنه جعل متقدماً . فإن السابق في باب ما له ما ليس للثاني ، وما للثاني منه فهو للسابق وزيادة . ومن هذا القليل ما جعلوا المخدم والرئيس قبل ، فإن الاختيار يقع للرئيس وليس للرؤوس ، وإنما يقع للرؤوس حين وقع للرئيس فيتحرك باختيار الرئيس .

ثم نقلوا ذلك إلى ما يكون هذا الاعتبار له بالقياس إلى الوجود ، فعملوا الشيء الذي يكون له الوجود أولاً وإن لم يكن للثاني والثاني لا يكون له إلا وقد كان للأول وجوداً متقدماً على الآخر مثل : الواحد ، فإنه ليس من شرط الوجود للواحد أن تكون الكثرة موجودة ، ومن شرط الوجود للكثرة أن يكون الواحد موجوداً . وليس في هذا أن الواحد يفيد الوجود للكثرة أولاً يفيد ، بل إنه يحتاج إليه حتى يفاد للكثرة وجود بالتركيب منه .

ثم نقل بعد ذلك إلى حصول الوجود من جهة أخرى ، فإنه إذا كان شيئان وليس وجود أحدهما من الآخر ، بل وجوده له من نفسه أو من شيء ثالث ،

(١) الشخص : لشخص به ، ط ، م (٢) المحرك : المتحرك د ، ط (٨) الأول : سابقة من د || فإنه : سابقة من ب || ق : من ط (٩) الثاني وما لثاني : ثانی وما لثانی د ، ط ، م ؛ والثاني وما لثالث : م || ومن : من به ، ص (١٤) وجوداً متقدماً : وجود متقدم - || فإنه : وإنه م (١٦) إنه : إنها ط (١٧) إليه : إليها ط .

- لكن وجود الثانى من هذا الأول ، فله من الأول وجوب الوجود الذى ليس له لذاته من ذاته ، بل له من ذاته الإمكان على تجويز من أن يكون ذلك الأول مهما وجد لازم وجوده أن يكون علة لوجوب وجود هذا الثانى ، فلأن الأول يكون متقدماً بالوجود لهذا الثانى . ولذلك لا يستنكر العقل ألبتة أن نقول :
- ٥ لما حرك زيد يده تحرك المفتاح ، أو نقول : حرك زيد يده ثم تحرك المفتاح . ويستنكر أن نقول : لما تحرك المفتاح حرك زيد يده ، وإن كان يقول : لما تحرك المفتاح علمنا أنه قد حرك زيد يده . فالعقل مع وجود الحركتين معا فى الزمان يفرض لأحدهما تقدماً وللآخر تأخراً إذ كانت الحركة الأولى ليس سبب وجودها الحركة الثانية ، والحركة الثانية سبب وجودها الحركة الأولى . ولا يبعد أن يكون الشئ مهما وجد وجب ضرورة أن يكون علة لشيء . وبالحقيقة فلأن الشئ لا يجوز ١٠ أن يكون بحيث يصح أن يكون علة للشيء إلا ويكون معه الشئ . فإن كان من شرط كونه علة نفس ذاته ، فإدام ذاته موجوداً يكون علة وسبباً لوجود الثانى ؛ وإن لم يكن شرط كونه علة نفس ذاته ، فذاته بذاته ممكن أن يكون عنه الشئ . ويمكن أن لا يكون وليس أحد الطرفين أولى من الآخر .
- ١٥ وكذلك المتكون هو كذلك ممكن أن يكون وممكن أن لا يكون . فلا من حيث هو ممكن أن يكون هو بموجود ، ولا من حيث ذلك ممكن أن يكونه ، فذلك معطى للوجود . وذلك لأن كون الشئ عن الممكن أن يكونه ليس لذاته أنه ممكن أن يكونه ،
-
- (١) وجود : + الشئ ج ، د ، ص ، ط (٤) ولذلك : ولهذا م (٥) تحرك المفتاح أو قول يده : ساقطة من م (٧) الزمان : زمان د ، ط (٨) إذ : إذا د ، ص ؛ إذ لو ط || الحركة : حركة د || ليس : ليست ج ، ص (١٠) لشيء : لشيء ج ، د ، ص ، ط || وبالحقيقة : بالحقيقة ط ، م (١١) للشيء : + وبالحقيقة ب (١٢) من : ساقطة من ب ، م (١٣) فذاته بذاته : ساقطة من د || يمكن : يمكن د (١٤) الطرفين : + له ج ؛ + به ص (١٥) وكذلك : وكذلك د ، ط ، م || المتكون : المتكون ط ؛ المتكرد (١٦) موجود : موجود ب || يمكن أن يكونه : أن يكونه يمكن ط (١٧) كون : يكون ط .

ففسر كونه ممكلاً ليس كافياً في أن يكون الشيء عنه . فإن كان نفس كونه ممكلاً أن يكونه ، وإن لم يكن كافياً ، فقد يكون معه الشيء موجوداً مرة ، ومرة لا يكون ؛ ونسبته إلى الذي يكون والذي لا يكون ، في الحالتين ، نسبة واحدة . وإيس في الحالة التي تتميز فيها أن يكون من أن لا يكون تميزاً بغيره بوجود المعلول مع إمكان كونه عن العلة تمييزاً يخالف به حال لا وجود المعلول عن العلة مع إمكان كونه عن العلة . فتكون نسبة كونه عن العلة إلى وجود الشيء عنه ولا وجوده عنه واحدة ، وانسبته إلى وجود الشيء عنه ونسبته إلى لا وجوده عنه واحدة . فليس كونه علة أولى من لا كونه علة ، بل العقل الصحيح يوجب أن يكون هناك حال يتميز بها وجوده عنه عن لا وجوده .

فإن كانت تلك الحال أيضاً توجب هذا التمييز ، فهذه الحال إذا حصلت للعلة ووجدت تكون جملة الذات وما اقترن إليها هو العلة ، وقبل ذلك فإن الذات كانت موضوع الدلية . وكذا الشيء الذي يصبح أن يصير علة ولم يكن ذلك الوجود وجود العلة ، بل وجوداً إذا انضاف إليه وجود آخر كان مجموعهما العلة ، وكذا حينئذ يجب عنه المدلول سواء كان ذلك الشيء إرادة أو شهوة أو غضباً أو طبعاً حادثاً أو غير ذلك ، أو أمراً خارجاً منتظراً لوجود العلة .

فإنه إذا صار بحيث يصلح أن يصدر عنه المدلول من غير نقصان شرط بإقوجب وجود المدلول .

(٢) يكونه : يكون ط ؛ + وإلا كان عنه مادام ذاته موجوداً ويكون واجباً أن يكونه لا يمكنه || منه : مع ط (٣) والذي لا يكون : ولا يكون ص ، م (٤) فيها : منها ب ، د ، م || تميز : تمييز ط (٥) إمكان كونه : إمكانه د || تميزاً : تميزاً ص (٦-٥) تمييزاً مع إمكان كونه عن العلة : ساقطة من م (٧-٨) ونسبته إلى : ساقطة من ب (٩) يتميز : يتميز ج ، م || بها وجوده : به وجوده ب ؛ بها وجودها ط (١١) وجدت : وجدت م ؛ + هي ج ، د ، ص ، ط (١٢) وكان : + من ط (١٣) وجوداً : وجود ج ، د ، ص ؛ وجود العلة وجود ط (١٥) منتظراً : فينتظر الوجود ج ، د ، ط ، م (١٦) نقصان : قص - .

فإذن وجود كل معلول واجب مع وجود علته ، ووجود علته واجب عنه وجود المعلوم . وهما معاً في الزمان أو الدهر أو غير ذلك ، ولكن ليسا معاً في القياس إلى حصول الوجود . وذلك لأن وجود ذلك لم يحصل من وجود هذا ، فذلك له حصول وجود ليس من حصول وجود هذا ، ولهذا حصول وجود هو من حصول وجود ذلك ، فذلك أقدم بالقياس إلى حصول الوجود . ٥

ولقائل أن يقول : إنه إذا كان كل واحد منهما إذا وجد وجد الآخر ، وإذا ارتفع ارتفع الآخر ، فليس أحدهما علة والآخر معلولاً ، إذ ليس أحدهما أولى أن يكون علة في الوجود دون الآخر .

ونحن نجيب عن ذلك دون أن ننظر فيما يتضمنه مفهوم هذه القضية ، وذلك لأنه ليس إذا وجد كل واحد منهما فقد وجد الآخر بلا تفصيل واختلاف . ١٠

وذلك لأن معنى "إذا" لا يخلو إما أن يعنى به أن وجود كل واحد منهما إذا حصل يجب عنه في الوجود نفسه أن يحصل الآخر ، أو أن وجود كل واحد منهما إذا حصل يجب عنه في الوجود أن يكون قد حصل وجود الآخر ، أو أن وجود كل منهما إذا حصل في العقل يجب عنه أن يحصل الآخر في العقل ، أو أن وجود كل واحد منهما إذا حصل يجب عنه في العقل أن يكون قد حصل الآخر في الوجود أو حصل في العقل ، فإن لفظة "إذا" في مثل هذه المواضع مشتركة مغالطة .

(١) واجب عنه : وجب عنه د (٢) وجود : موجود د (٣) الوجود : الموجود ط || ذلك : + الأول ج (٤-٣) من وجود هذا : من هذا ب ، ط ، م (٥) فذلك : فذلك م (٧) وإذا : وإن ج || ارتفع ارتفع : رفع ارتفع م (٩) ونحن نجيب عن ذلك : فنقول في جوابه ب ؛ ونحن نبحث عن ذلك هاشم ص (١١) معنى : المعنى د (١٢) حصل : + نفسه في الوجود عنه ح (١٢-١٣) نفسه ... الوجود : ساقطة من ب (١٣) عنه في الوجود : ساقطة من ج (١٤) كل : + واحد ج || عنه : + في العقل د (١٥) أو أن : لو أن ص ، ط || يجب عنه في العقل : في العقل يجب عنه ج ، د .

فنقول : إن الأول كاذب غير مسلم ، فإن أحدهما هو الذى إذا حصل يجب عنه حصول الآخر بعد إمكانه وهو العلة . وأما المعلوم فليس حصوله يجب عنه حصول العلة ، بل العلة تكون قد حصلت حتى حصل المعلوم .

وأما القسم الثانى فلا يصدق فى جانب العلة ، فإنه ليس إذا وجدت العلة وجب فى الوجود إن كان المعلوم قد حصل من تلقاء نفسه أو بغير العلة ، وذلك لأنه إن كان قد حصل فلم يجب فى الوجود من حصول العلة إذا وجدت العلة وكانت تلك قد حصلت مستغنية الوجود ، إلا أن لا يعنى "بحصلت" ماضى . ولكن تنفى المقارنة ولا تصدق من جانب المعلوم من وجهين : وذلك لأن العلة وإن كانت حاصلة الذات فليس ذلك واجب من حصول المعلوم . والوجه الثانى أن الشيء الذى قد حصل يستحيل أن يجب وجوده بحصول شيء يفرض حاصلاً إلا أن لا يعنى بلفظ "حصل" مفهومه .

وأما القسمان الآخران فالأول منهما صحيح ، فإنه يجوز أن يقال : إذا وجدت العلة فى العقل وجب عند العقل أن يحصل المعلوم الذى تلك العلة علته بالذات فى العقل ، وأيضاً إذا وجد المعلوم فى العقل وجب أن يحصل أيضاً وجود العلة فى العقل .

وأما الثانى منها وهو القسم الرابع فيصدق منه قولك : إنه إذا وجد المعلوم شهد العقل بأن العلة قد حصلت لها وجود لا محالة مفروغ عنه حتى يحصل

(هـ) قد : ساقطة من م || بنير : لغير ص (٦) إذا : إذ ب ، م (٨) تنفى : ساقطة من ب ، ج ، د ، ط ، م || المقارنة : + فتصح ج ، د ، ص ، ط || ولا تصدق : فلا تصدق ب ، ص ، ط ، م || من (الأول) : فى ط (١٢) يقال : نقول ب ، ج ، د ، م || إذا : إذ ط (١٣) العلة : المعلوم : ساقطة من د || الذى : التى || العلة : ساقطة من ب ، ط ، م (١٣-١٤) الذى : وجد : ساقطة من د (١٤) فى : ساقطة من ص ، ط ، م (١٧) مفروغ : مفروغ د || يحصل : حصل ص ، م .

المعلول ، وربما كانت في العقل بعد المعلول لا في الزمان فقط ، ولا يلزم أن يصدق القسم الآخر من هذين القسمين الداخلين في الرابع لما قد عرفت .

وكذلك في جانب الرفع ، فإنه إذا رفعنا العلة رفعنا المعلول بالحقيقة ، وإذا رفعنا المعلول لم نرفع العلة ، بل عرفنا أن العلة تكون قد ارتفعت في ذاتها أولا حتى يمكن رفع المعلول . فلما لم فرضنا المعلول مرفوعا فقد فرضنا ما لا بد من فرضه معه بالقوة ، وهو أنه كان ممكنا رفعه . وإذا كان ممكنا رفعه فلما أمكن بأن رفع العلة أولاً ، فرفع العلة وإثباته سبب رفع المعلول وإثباته ، ورفع المعلول دليل رفع ذلك ، وإثباته دليل إثباته .

فترجع إلى حيث فارقتاه ، فنقول في حل الشبهة : إنه ليست المعية هي التي أوجبت لأحدهما العلية ، حتى يكون ليس أحدهما أولى بالعلية من الآخر لأنهما في المعية سواء ، بل إنما اختلفا لأن أحدهما فرضناه أنه لم يجب وجوده بالآخر ، بل مع الآخر ، والثاني فرضناه أنه كما أن وجوده مع وجود الآخر فكذلك هو بالآخر .

فهكذا يجب أن تتحقق هذه المسألة . ومما يشكل ههنا أمر القوة والفعل ، وأنه أيهما أقدم وأيها أشد تأخرا ، فإن معرفة ذلك من المهمات في أمر معرفة التقدم والتأخر ، وعلى أن القوة والفعل نفسه من عوارض الوجود ولواحقه ، والأشياء التي يجب أن تعلم حيث تعلم أحوال الموجود المطلق .

(٣) الرفع : الرابع م || فإنه : فلما ج ، ط ، م || العلة فرضنا : ساقطة من ط (٤) العلة : علة ج || ارتفعت : ارتفع ج (٥) فلما : فلا تأط ، م (٦) وإذا : وإن ط ، م || بأن : ساقطة من ج ، ص ، ط (٩) فترجع : فارجع ص || فارقتاه : فارقتاب ي ما فارقتاه ص ، ط || هي التي : التي ج ، التي هـ ، ط (١٠) المدية : + العلية د (١٢) أنه : فإنه د || أن : كان ط || مع وجود : مع وجوب م (١٤) فهكذا : فكذا د (١٥) أيها : أيها ص (١٧) الموجود : الوجود ط .

[الفصل الثاني]

(ب) فصل

في القوة والفعل والقدرة والعجز وإثبات المادة لكل متكون

إن لفظة القوة وما يرادفها قد وضعت أول شيء للمعنى الموجود في الحيوان ،
الذي يمكنه بها أن تصدر عنه أفعال شاقة من باب الحركات ليست بأكثرية
الوجود عن الناس في كيتها وكيفية ، ويسمى ضدها الضعف ، وكأنها زيادة
وشدة من المعنى الذي هو القدرة ، وهو أن يكون الحيوان بحيث يصدر عنه
الفعل إذا شاء ، ولا يصدر عنه إذا لم يشأ ، أتى ضدها العجز .

ثم نقلت عنه فحملت للمعنى الذي لا يتفعل له وبسببه الشيء بسهولة ، وذلك
لأنه كان يمرض لمن يزاول الأعمال والتحريكات الشاقة أن يتفعل أيضا منها ،
وكان أفعاله والألم الذي يمرض له منه يصده عن إتمام فعله . فكان إن أقفل
أفعالا محسوسا قيل له : ضعف وليست له قوة ، وإن لم يتفعل قيل : إن له
قوة . فكان أن " لا يتفعل " دليلا على المعنى الذي سميناه أولاً قوة .

ثم جعلوه اسم هذا المعنى حتى صار كونه بحيث لا يتفعل إلا يسيراً يسمى
قوة ، وإن لم يفعل شيئاً . ثم جعلوا الشيء الذي لا يتفعل البتة أولى بهذا

(٣) في : + أحوال م (٤) إن : وأعلم أن ط || القوة : + والفعل ط || قد :
فقد ج د ، ص || أول : + كل معنى د (٥) بها : به ب (٦) الناس : الحيوان د ||
ضدها : ضده ب ، ج ، ط ، م ، ضدد || وكأنها : وكأنه م (٨) ولا يصدر عنه : ولا يصدر
ط ، م || التي : الذي د ، ص ، م || العجز : عجز ب ، ج ، د ، ص ، م (٩) وبسببه :
بسببه ط (١١) فكان : فكانه د || إن : ساقطة من ط ، م || أقفل : العقول د (١٢)
قيل له : قيل ب ، ج ، م || وليست : وليس ب ، ج ، د (١٣) لا يتفعل : لا يفعل
ط ، م || دليلا : دليل ب (١٤) جعلوه : جعل د (١٥) قوة : + ثم جعلوه ط || شيئاً :
+ وحداط ، م .

الاسم ، فسموا حالته من حيث هو كذلك قوة . ثم صيروا القدرة نفسها — وهي الحال التي للحيوان ، وبها يكون له أن يفعل ، وأن لا يفعل ، بحسب المشيئة ، وعدم المشيئة ، وزوال العوائق — قوة ، إذ هو مبدأ الفعل .

- ثم أن الفلاسفة نقلوا اسم القوة ، فأطلقوا لفظ القوة على كل حال تكون في شيء هو مبدأ تغير يكون منه في آخر من حيث ذلك آخر ، وإن لم يكن هناك إرادة ، حتى سمو الحرارة قوة لأنها مبدأ التغير من آخر في آخر بأنه آخر . حتى أن الطبيب إذا حرك نسه أو عالج نفسه وكان مبدأ التغير منه فيه ، فليس ذلك فيه من حيث هو قابل للعلاج أو الحركة ، بل من حيث هو آخر ، بل كأنه شريان : شيء له قوة أن يفعل ، وشيء له قوة أن يفعل ، ويشبه أن يكون الأمران منه مفترقين في جزئين . فيكون مثلاً المحرك في نفسه ، والمتحرك في يده ، وهو المحرك بصورته والمتحرك في مادته . فهو من حيث يقبل العلاج غير لذاته من حيث يعالج .

- ثم بعد ذلك لما وجدوا الشيء الذي له قوة بالمعنى المشهور — قدرة كانت أو شدة قوة — ليس من شرط تلك القوة أن يكون بها فاعلاً بالفعل ، بل له من حيث القوة إمكان "أن يفعل" وإمكان أن "لا يفعل" نقلوا اسم القوة إلى الإمكان . فسموا الشيء الذي وجوده في حد الإمكان موجوداً بالقوة ، وسموا إمكان قبول الشيء وانفعاله قوة انفعالية ، ثم سموا تمام هذه القوة فعلاً وإن لم يكن فعلاً ، بل انفعالاً ، مثل تحرك أو تشكّل أو غير ذلك . فإنه لما

(١) قسمها : بنفها ج ، ط (٢) الحال : الحالة ج ، د ، ط (٤) لفظ : لفظ م (٥) ذلك آخر : ذلك الآخر ج (٧) أن الطبيب : ساقطة من ب ، د ؛ أنه ج ، م (١٠) فيكون : فكان ب ؛ ساقطة من ط (١١) في مادته : بمادته ج ، ص ، ط (١٤) القوة : + هو د ، ص ، ط ، م (١٧) انفعالية : انفعاله ط || تمام : إتمام ج ، ط ، م .

كان هناك المبدأ الذى يسمى قوة ، وكان الأصل الأول فى المسمى بهذا الاسم إنما هو على ما هو بالحقيقة فعل ، سمو هذا الذى قياسه إلى ما سموه الآن قوة ، كقياس الفعل إلى المسمى قديماً قوة باسم الفعل ، ويمنون بالفعل حصول الوجود . وإن كان ذلك الأمر انفعالاً ، أو شيئاً ليس هو فعلاً ولا انفعالاً ، فهذه هى القوة الانفعالية ، وربما قالوا قوة لجودة هذه وشدها . ٥

والمهندسون لما وجدوا بعض الخطوط من شأنه أن يكون ضلع مربع ، وبعضها ليس ممكناً أن يكون ضلع ذلك المربع ، جعلوا ذلك المربع قوة ذلك الخط كأنه أمر ممكن فيه . وخصوصاً إذ تخيل بعضهم أن حدوث هذا المربع هو بحركة ذلك الضلع على مثل نفسه .

١٠ وإذا قد عرفت القوة ، فقد عرفت القوى ، وعرفت أن غير القوى إما الضعيف وإما العاجز وإما السهل الانفعال وإما الضرورى ، وإما أن لا يكون المقدار الخطى ضلماً لمقدار سطحى مفروض .

وقد يشكك من هذه الجملة أمر القوة التى بمعنى القدرة ، فإنها يظن أنها لا تكون موجودة إلا لما من شأنه أن يفعل ، ومن شأنه أن لا يفعل . فإن كان لما من شأنه أن يفعل فقط فلا يرون أن له قدرة ، وهذا ليس بصادق . فإنه ١٥ إن كان هذا الشيء الذى يفعل فقط يفعل من غير أن يشأ ويريد ، فذلك ليس له قدرة ولا قوة بهذا المعنى ؛ وإن كان يفعل بإرادة واختيار إلا أنه دائم الإرادة

(١) هناك : ساقطة من ط || الأول : ساقطة من ط (٦) ضلع مربع : ضلعا المربع جـ ، ص (٧) ذلك : ساقطة من د (٨) فيه : م || إذ : إذا بـ ، إن د ، ص || بعضهم : لبعضهم بـ ، جـ ، ط ، م (٩) مثل : ضلع ط (١٠) غير : الفيرج (١٤) لما : ساقطة من ب ، د (١٤ — ١٥) ومن شأنه ... يفعل : ساقطة من م (١٥) قدرة : + فقط د (١٦) له : ساقطة من م (١٧) واختيار : ساقطة من ب ، د ، م .

- ولا يتغير ، وإرادته وجودا اتفاقيا أو يستحيل تغيرها استحالة ذاتية ، فإنه يفعل بقدرة . وذلك لأن حد القدرة التي يؤثرون هؤلاء أن يحدوها به موجود ههنا ، وذلك لأن هذا يصح عنه أنه يفعل إذا شاء وأن لا يفعل إذا لم يشأ ، وكلا هذين شرطيان ، أى أنه إذا شاء فعل ، وإذا لم يشأ لم يفعل . وإنما هما داخلان في تحديد القدرة هل ما هما شرطيان ، وليس من صدق الشرطى أن يكون هناك استثناء بوجه من الوجوه ، أو صدق حمل ، فإنه ليس إذا صدق قولنا : إذا لم يشأ لم يفعل ، يلزم أن يصدق : لكنه لم يشأ وقتا ما ، وإذا كذب : أنه لم يشأ أبنة ، يوجب ذلك كذب قولنا : وإذا لم يشأ لم يفعل . فإن هذا يقتضى أنه لو كان لا يشاء لما كان يفعل ، كما أنه إذا يشاء فيفعل . وإذا صح أنه إذا شاء فعل ، صح أنه إذا فعل فقد شاء أى إذا فعل فعل من حيث هو قادر . ١٠
- فيصح أنه إذا لم يشأ لم يفعل ، وإذا لم يفعل لم يشأ ، وليس في هذا أنه يلزم أن لا يشأ وقتا ما . وهذا بين لمن عرف المنطق .

- وهذه القوى التي هي مبادئ للحركات والأفعال ، بعضها قوى تقارن النطق والتخيل ، وبعضها قوى لا تقارن ذلك . والتي تقارن النطق والتخيل تجانس النطق والتخيل ، فإنه يكاد أن يعلم بقوة واحدة الإنسان واللا إنسان ، ويكون لقوة واحدة أن تتوهم أمر اللذة والألم ، وأن تتوهم بالجملة الشيء وضده . ١٥

(١) ولا يتغير : لا يتغير || وإرادته : إرادته م (٢) به : ساقطة من ط (٤) شرطيان : شرطى || وإنما هما : وإنما هـ ، د ؛ وإنما ص ، ط (٦) ليس : ساقطة من ب ، د ، ط (٧) وإذا : رأته إذا جـ ، د ، ص ؛ وإذا م (٧ - ٨) لم يشأ : لا يشأ جـ ، د ، ص ، م (٨) وإذا : أو إذا ط (٩) إذا يشاء : إذ يشاء م || وإذا : فإذا د ، ص ، ط ، م (١١) وليس : + يلزم ط || يلزم : يلزم م (١٢) لمن عرف المنطق : لما عرفت في المنطق ط (١٣) مبادئ : مبادئ للحركات : الحركات ط ، م . (١٤) والتخيل : أو التخيل د ، ص ، ط ، م || والتي : والذي د ، م || تقارن : لا تقارن ب || النطق : المنطق د (١٥) النطق : المنطق د والتخيل : والتخيل ط (١٦) أمر : أمر جـ ، ط || بالجملة الشيء : بالشيء ط .

وكذلك هذه القوى أنفسها أو حادها تكون قوة على الشيء وعلى ضده ، لكنها بالحقيقة لا تكون قوة تامة أى .بدأ تغير من أمر آخر فى آخر بأنه آخر بالتام وبالفعل إلا إذا اقترن بها الإرادة منبئة عن اعتقاد وهمى تابع لتخيل شهوانى أو غضبى ، أو عن رأى عقلى تابع لفكرة عقلية أو تصور صورة عقلية . فتكون إذا اقترن بها تلك الإرادة ولم تكن إرادة مميلة بمد ، بل إرادة جازمة ، وهى التى هى الإجماع الموجب لتحريك الأعضاء ، صارت لا محالة مبدأ للفعل بالوجوب ، إذ قد بينا أن العلة ما لم تصر علة بالوجوب حتى يجب عنها الشيء لم يوجد عنها المدلول ، وقبل هذه الحال فإنما تكون الإرادة ضيقة لم يقع إجماع . فهذه القوى المقارنة للنطق — بأفرادها — لا يجب من حضور متفعلها ووقوعه منها بالنسبة التى إذا فعلت فيه فعلا ، فعلت بها أن يكون يفعل بها ١٠ وهى بعد قوة .

وبالجملة لا يلزم من ملاقاتها للقوة المنفعلة أن تفعل ذلك ، وذلك لأنه لو كان يجب عنها وحدها أن تفعل لكان يجب من ذلك أن يصدر عنها الفعلان المتضادان والمتوسطات بينهما ، وهذا محال ، بل إذا صارت كما قلنا فإنها تفعل بالضرورة . ١٥

وأما القوى التى فى غير ذوات النطق والتخيل فإنها إذا لاقت القوة المنفعلة وجب هناك الفعل ، إذ ليس هناك إرادة واختيار تنتظر ، فإن انتظر هناك فيكون طبع ينتظر . فإذا كان يحتاج إلى طبع فذلك الطبع هو إما المبدأ للأمر ،

(١) هذه : دذا ط || أو حادها : أو خادها ج ، د ، ص (٢) أمر : ساقطة من م (٣) إلا إذا : إذا ط || الإرادة : إرادة ط (٥) ميلة : مخيئة ج ، د ، ص || جازمة : حادثة هاشم ص (٦) الإجماع : بالإجماع د || للفعل : بالفعل ط (١٠) إذا فعلت : إذا فعل هاشم ج || فعلا : ساقطة من ب ، ج ، م (١١) قوة : بالقوة د (١٨) فإذا : فإذا م || المبدأ : مبدأ د || للأمر : للأمر ط .

- وإما جزء من المبدأ . والمبدأ مجموع ما كان قبل وما حصل ويكون حينئذ نظيرا للإرادة المتظرة . لكن الإرادة تفارق هذا من حيث تعلم ، والقوة الانفعالية أيضا التي يجب إذا لاقت الفاعل أن يحدث الانفعال في هذه الأشياء هي القوة الانفعالية التامة ، فإن القوة الانفعالية قد تكون تامة وقد تكون ناقصة ، لأنها قد تكون قريبة وقد تكون بعيدة . فإن في المني قوة أن يصير رجلا ، وفي الصبي ٥ أيضا قوة أن يصير رجلا ، لكن القوة التي في المني تحتاج إلى أن تلقاها أيضا قوة محركة قبل المحرك إلى الرجولية ، لأنها تحتاج أن تخرج إلى الفعل شيئا ما غير الرجل ، ثم بعد ذلك يتبها أن تخرج إلى الفعل رجلا ، وبالحقيقة فإن القوة الانفعالية الحقيقية هي هذه . وأما المني فبالحقيقة ليست فيه بعد قوة انفعاليه ، فإنه يستحيل أن يكون المني وهو مني ينفع رجلا ، لكنه لما كان في قوته أن يصير شيئا من قبل غير المني ثم ينتقل بعد ذلك إلى شيء آخر ، كان هو بالقوة أيضا ذلك الشيء ، بل المادة الأولى هي بالقوة كل شيء . فبعض ما يحصل فيها يعوقها عن بعض ، فيحتاج المعوق عنه إلى زوائه ، وبعض ما فيه لا يعوق عن بعض آخر ولكنه يحتاج إلى قرينة أخرى حتى يتم الاستعداد ، وهذه القوة هي قوة بعيدة .

١٥

وأما القوة القريبة فهي التي لا تحتاج إلى أن تقارنها قوة فاعلية قبل القوة الفاعلية التي تتفعل عنها ، فإن الشجرة ليست بالقوة مفتاحا لأنها تحتاج إلى أن

(١) ويكون : يكون ط (١ — ٢) نظيرا للإرادة : نظير الإرادة ج ، ص ، ط (٢) المتظرة : المتظرد || لكن : ولكن ص ، ط (٥) يصير : يكون م (٦) تحتاج : احتاج د ؛ + أيضا ط || إلى : ساقطة من ج ، د (٧) المحرك : المحركة د (٩) ليست : ليس ج || افعاليه : الافعاليه ط (١٤) ولكه : ولكن ط || قرينة : مرتبة هاشم ج ، هاشم ص || حتى : ثم د || القوة : القوى م (١٦) القوة : معلقة من ب ١

تلقاها أولا قوة فاعلية قبل الذوة الفاعلية للفتاحية وهي القوة القالعة والناشرة والناحثة ، ثم بعد ذلك تنبها لأن تنفعل من ملاقاته القوة الفاعلية للفتاحية .

والقوى بعضها يحصل بالطباع وبعضها يحصل بالعادة وبعضها يحصل بالصناعة وبعضها يحصل بالاتفاق . والفرق بين الذى يحصل بالصناعة والذى يحصل بالعادة أن الذى يحصل بالصناعة هو الذى يقصده استعمال مواد وآلات وحركات فكتسب النفس بذلك ملكة كأنها صورة تلك الصناعة ، وأما الذى بالعادة فهو ما يحصل من أفاعيل ليست مقصورة فيها ذلك فقط ، بل إنما تصدر عن شهوة أو غضب أو رأى أو يتوجه فيها القصد إلى غير هذه الغاية . ثم قد تتبعها غاية هي العادة ، ولم تقصد ، ولا تكون العادة نفس ثبوت تلك الأفاعيل في النفس ، وربما لم يكن للمادة آلات ومواد معينة ، فإنه لا سواء أن يتبادر لإنسان المثنى وأن يتبادر التجارة من الجهة التي قلنا وبينهما تفاوت شديد . ومع ذلك فإنك إذا دقت النظر عاد حصول العادة والصناعة إلى جهة واحدة .

والقوى التي تكون بالطبع منها ما يكون في الأجسام الغير الحيوانية ومنها ما يكون في الأجسام الحيوانية وقد قال بعض الأوائل ، وغار يقوا منهم : إن القوة تكون مع الفعل ولا تتقدمه ، وقال بهذا أيضا قوم من الواردين بعده

(١) قبل : غير ص طا || قبل القوة الفاعلية : ساقطة من د || وهي : وهو ب || القالعة : العالقة د (٢) تنبها : تنبها ط || تنفعل : تنفعل ط || للفتاحية : + مفتاحا ج ، د ، ص ، ط ، م (٥) هو الذى : + يحصل د || وآلات وحركات : والآلات والحركات د (٦) الذى : التى ب ، د ، ص ، ط ، م || فهو : فهو ب ، ج ، ص ، ط ، م (٧) فقط : ساقطة من ب ، ج ، د ، ص ، م (٨) فيها : فيه د || هذه : ساقطة من ط (٩) ولم : + يحصل د (١٠) للعادة : لها ج || لا سواء : سواء م || إنسان : الإنسان ط ، م ، ساقطة من د (١١) فإنك : فأنت طا (١٢) دقت : وقت د ، ص (١٤) الأوائل : ساقطة من ب || وغار يقوا : وغار يقو ج ، د ، ط (١٥) بهذا : بهذا د || أيضا : ساقطة من ج ، ط .

بحين كثير . فالقائل بهذا القول كأنه يقول : إن القاعد ليس يقوى على القيام أى لا يمكن فى جبلته أن يقوم مالم يقم ، فكيف يقوم ؟ وأن الخشب ليس فى جبلته أن ينحت منه باب ، فكيف ينحت ؟ .

- وهذا القائل لا محالة غير قوى على أن يرى وعلى أن يبصر فى اليوم الواحد مرارا ، فيكون بالحقيقة أعمى ، بل كل ما ليس موجوداً ولا قوة على أن يوجد فإنه مستحيل الوجود . والشيء الذى هو ممكن أن يكون فهو ممكن أن لا يكون وإلا كان واجباً أن يكون ، والممكن أن يكون لا يخلو إما أن يكون ممكناً أن يكون شيئاً آخر ، وأن لا يكون ، وهذا هو الموضوع للشيء الذى من شأنه أن تحله صورته . وإما أن يكون كذلك باعتبار نفسه ، كالبيض إذا كان يمكن أن يكون ويمكن أن لا يكون فى نفسه ، فهذا لا يخلو إما أن يكون شيئاً إذا وجد ١٠ كان قائماً بنفسه ، حتى يكون إمكان وجوده هو أنه يمكن أن يكون قائماً مجرداً أو يكون إذا كان موجوداً وجد فى غيره .

- فإن كان الممكن ، بمعنى أنه يمكن أن يكون شيئاً فى غيره ، فإن إمكان وجوده أيضاً فى ذلك الغير . فيجب أن يكون ذلك الغير موجوداً مع إمكان وجوده وهو موضوعه . وإن كان إذا كان قائماً بنفسه لافى غيره ولا من غيره بوجه ١٥ من الوجوه ، ولا علاقة له مع مادة من المواد علاقة ما يقوم فيها أو يحتاج فى أمرها إليها ، فيكون إمكان وجوده سابقاً عليه غير متعلق بمادة دون مادة ولا جوهر دون جوهر . إذ ذلك الشيء لالعلاقة له مع شيء ، فيكون إمكان وجوده جوهرراً لأنه شيء موجود بذاته . وبالجملة إن لم يكن إمكان وجوده حاصلًا كان غير ممكن الوجود متممًا ، وإذ هو حاصل موجود قائم بذاته — كما يفرض — ٢٠

(٢) فكيف : + أن جـ (٦) والشيء : فالشيء د ، ص ، ط (٩) إذا : وإذا جـ ، ص || يمكن : يمكن م (١٦) أمر ما : أمرها ط (١٧) وجوده : + وكان جـ ؛ + إن كان ط .

نور موجود جوهراً ، وإذ هر جوده نله ماهية ليس لها من المضاف إذ كان الجوهر ليس بمضاف الذات ، بل يعرض له المضاف ليكون لهذا القائم بذاته وجود أكثر من إمكان وجوده الذى هو به مضاف . وكلاما في نفس إمكان وجوده ، وعليه - كما أنه ليس في موضوع ، والآف فقد صار أيضا في موضوع ، هذا خلف .

٥

فإذن لا يجوز أن يكون ما يبقى قائماً بنفسه لافى موضوع ولا من موضوع بوجه من الوجوه وجود بدوالم يكن ، بل يجب أن يكون له علاقة ما مع الموضوع حتى يكون . وأما إذا كان الشيء الذى يوجد قائماً بنفسه لكنه يوجد من شيء غيره أو مع وجود شيء غيره ، أما الأول فكالجسم من هيولى وصورة ، وأما الثانى فكلا نفس الناطقة مع تكون الأبدان ، فإن إمكان وجوده يكون متعلقا بذلك الشيء لاعلى أن ذلك الشيء بالقوة هو كون الجسم أبيض بالقوة ولا أن فيه قوة أن يوجد هو . تطبعا فيه كون إمكان البياض في الموضوع الذى ينطبق فيه البياض ، بل على أن يوجد معه أو عند حال له .

١٠

فالجسم الذى يحدث كحادثه إنما إمكان وجوده هو أن يحدث من المادة والصورة ، فيكون لإمكان وجوده محل بوجه ما وهو مادته ، فيكون الشيء الذى يحدث منه أولاً وهو الصورة يحدث في المادة ويحدث الجسم لاجتماعهما من المادة بوجه ومن الصورة بوجه . وأما النفس فإنها لا تحدث أيضا إلا بوجود موضوع بدو . وحينئذ يكون إمكان وجوده في ذلك قائماً به لاختصاص تلك المادة به ، فإن النفس إنما يمكن وجودها بمد ما لم تكن ،

١٥

(١) لما : بهام || إذ : إذا ، ط (٩) هيول : الهيول (١١) متعلقا : متعلقا بـ ، د ، م (١٢) هو : - فيه د (١٤) يحدث : يحدث ط (١٥) مادته : المادة ط (١٦) يحدث : + في د (١٨) يوجد : لوجود ط .

وهو إمكان حدوثها عند وجود أجسام على نحو من الامتراج تصلح أن تكون آلة لها وتمييزها استحقاق حدوثها من الأوائل من لا استحقاقه عنها . فإذا كان فيها إمكان دذا الامتراج فهو إمكان لوجود النفس .

- وكل جسم فإنه إذا صدر عنه فعل ليس بالعرض ولا بالقسر من جسم آخر فإنه يفعل بقوة ما فيه ، أما الذى بالإرادة والاختيار فلا أن ذلك ظاهر . وأما ٥
- الذى ليس بالإرادة والاختيار فلا أن ذلك الفعل إما أن يصدر عن ذاته أو يصدر عن شيء مابين له جسماني أو عن شيء مابين له غير جسماني . فإن صدر عن ذاته وذاته تشارك الأجسام الأخرى فى الجسمية وتحالفها فى صدور ذلك الفعل عنها فإذا فى ذاته معنى زائد على الجسمية هو مبدأ صدور هذا الفعل عنه ، وهذا هو الذى يسمى قوة ؛ وإن كان ذلك عن جسم آخر فيكون هذا الفعل عن هذا ١٠
- الجسم يقسم أو عريض ، وقد فرض لا بقسر من جسم آخر ولا عرض . وإن كان عن شيء مفارق فلا يخلو إما أن يكون اختصاص هذا الجسم بهذا التوسط عن ذلك المفارق هو بما هو جسم ، أو لقوة فيه ، أو لقوة فى ذلك المفارق . فإن كان بما هو جسم ، فكل جسم يشاركه فيه ، لكن ليس يشاركه فيه . وإن كان لقوة فيه فذلك القوة مبدأ صدور ذلك الفعل عنه ، وأيضا إن كان قد يفيض ١٥
- من المفارق وبماوته ، أو لكونه المبدأ الأول فيه .

(٥) فلا أن ذلك : فذلك د ، ص ، م ؛ فإن ذلك ط (٦) فلا أن : فإن ط ، م
 (٨) تشارك الأجسام : تشارك للأجسام ج ، ص ، م (١٠) عن : من ب (١١) من :
 من ط (١٢) شيء : + آخر ص || التوسط : + لقبول هذا التأثير ط (١٣) هو بما ،
 وهو بما ط || أو لقوة فيه أو لقوة : أو قوة فيه أو قوة ص || لقوة : بقوة ص (١٥) فيه فذلك
 القوة : ساقطة من د || وأيضا : أيضا ج ، د ، ط ، م || إن : وإن ط ، م || كان : +
 أيضا ج (١٦) وبماوته : وبماوته م .

وأما إن كان لقوة في ذلك المفارق فإما أن تكون نفس تلك القوة توجب ذلك، أو اختصاص إرادة. فإن كان نفس القوة توجب ذلك فلا يخلو أن يكون لموجب ذلك عن هذا الجسم بعينه لأحد الأمور المذكورة، ويرجع الكلام من رأس. وإما أن يكون على سبيل الإرادة، فلا يخلو إما أن تكون تلك الإرادة ميزت هذا الجسم بخاصية يختص بها من سائر الأجسام، أو جزافا وكيف اتفق. فإن كان جزافا كيف اتفق لم يستمر على هذا النظام الأبدي والأكثرى، فإن الأمور الانفاقية هي التي ليست دائمة ولا أكثرية، لكن الأمور الطبيعية دائمة وأكثرية فليست بانفاقية.

ففي أن يكون بخاصية يختص بها من سائر الأجسام، وتكون تلك الخاصية مراداً منها صدور ذلك الفعل، ثم لا يخلو إما أن يراد ذلك لأن تلك الخاصية توجب ذلك الفعل، أو تكون منه في الأكثر، أو لا توجب ولا تكون منه في الأكثر. فإن كان يوجب فهو مبدأ ذلك. وإن كان في الأكثر، والذي في الأكثر - كما علمت في الطبيعيات - هو بعينه الذي يوجب لكن له عائق لأن اختصاصه بأن يكون الأمر أكثر يكون بميل من طبيعته إلى جهة ما يكون منه، فإن لم يكن فيكون لمائق، فيكون الأكثرى أيضاً في نفسه موجباً إن لم يكن طائق، ويكون الموجب هو الذي يسلم له الأمر بلا طائق وإن كانت تلك الخاصية لا توجبه ولا تكون منه في الأكثر، فكونه عنه وعن غيره واحد، فاختصاصه به جزاف، وقيل إنه ليس بجزاف.

(١) لقوة : بقوة جـ (٢) ذلك : + واختصاص م || فلا يخلو : + إما د (٣) عن : من م || ويرجع : يرجع جـ ، ص (٤) رأس : الرأس م || الإرادة : إرادة م (٥) وكيف : كيف جـ ، م (٦) دائمة ولا أكثرية : بدائمة ولا أكثرية م (٧) أو تكون منه : أو تكون عنه د ، ط (٨) يوجب : + فيها د (٩) يكون : + هو جـ ، ص (١٠) ويكون : فيكون جـ ، د ، ص ، ط ، م || يعلم : مسلم ط || بلا : ساقطة من د ، غلام (١١) لأنه : ساقطة من ب ، جـ ، ص ، م .

- وكذلك إن قيل: إن كونه صاحب تلك الخاصية أولى، فعنا أن صدوره عنها أوفق. فهو إذن موجب له أو ميسر لوجوبه، والميسر إما علة بالذات وإما بالعرض، فإذا لم تكن علة أخرى بالذات غيره فليس هو بالعرض، لأن الذي بالعرض هو على أحد التحوين المذكورين، فبقي أن تلك الخاصية بنفسها موجبة.
- فالخاصية الموجبة تسمى قوة، وهذه القوة عنها تصدر الأفاعيل الجسمانية
- وإن كان بمعونة من مبدأ أبعد.

- ولتؤكد بيان أن لكل حادث مبدأ مادياً، فنقول بالجملة: إن كل حادث بعد ما لم يكن فله لا محالة مادة، لأن كل كائن يحتاج إلى أن يكون — قبل كونه — ممكن الوجود في نفسه، فإنه إن كان ممتنع الوجود في نفسه لم يكن ألبتة. وليس إمكان وجوده هو أن الفاعل قادر عليه، بل الفاعل لا يقدر عليه
- إذ لم يكن هو في نفسه ممكناً. ألا ترى أنا نقول: إن المحال لا قدرة عليه، ولكن القدرة هي على ما يمكن أن يكون فلو كان إمكان كون الشيء هو نفس القدرة عليه، كان هذا القول كأننا نقول: إن القدرة إنما تكون على ما عليه القدرة، وكأننا نقول: إن المحال ليس عليه قدرة لأنه ليس عليه قدرة، وما كنا نعرف أن هذا الشيء مقدور عليه أو غير مقدور عليه بنظرنا في نفس الشيء، بل بنظرنا في حال قدرة القادر هل عليه قدرة أم لا. فإن أشكل علينا أنه مقدور عليه أو غير مقدور

(١) وكذلك: ولذلك م || كونه: كونها ط؛ + من ب، ج، د، ط || الخاصية: + منه ب، ج، د، ص، ط، م || صدوره: صدورها ج، د، ص || عنها: منه ج، د، منها ب، ص، م (٢) موجب: يوجب ج || له: ساقطة من ب || ميسر: يسر ج || إما علة: علة إما ص، ط، م (٣) فإذا: وإذا ب؛ فإن إذا د؛ وإن م || الذي: + هو ج، د، ص، ط، م (٤) فيق: فيبقى ط (٥) فالخاصية: والخاصية د، ط || عنها: عنه د؛ ساقطة من ط (٦) كان: كانت ص (٧) ولتؤكد: ولتؤكد ط || فنقول: وقول ص، م (٨) يحتاج: فيحتاج ب، ص، م (٩) فإنه إن: فإنه من ط (١٣) كأننا نقول: ساقطة من د || إنما: فإنما ط || ما عليه: ما هي عليه د، م (١٦) هل: بل ج || غير: غيره ص، ط.

عليه لم يمكننا أن نعرف ذلك البتة ، لأننا إن عرفنا ذلك من جهة أن الشيء محال أو ممكن وكان معنى المحال هو أنه غير مقدور عليه ومعنى الممكن أنه مقدور عليه ، كما عرفنا المجهول بالمجهول . فبين واضح أن معنى كون الشيء ممكناً في نفسه هو غير معنى كونه مقدوراً عليه وإن كانا بالموضوع واحداً ، وكونه مقدوراً عليه لازم لكونه ممكناً في نفسه ، وكونه ممكناً في نفسه هو باعتبار ذاته وكونه مقدوراً عليه هو باعتبار إضافته إلى موجد .

وإذ قد نفّر هذا ، فلنا نقول : إن كل حادث فإنه قبل حدوثه إما أن يكون في نفسه ممكناً أن يوجد أو محالاً أن يوجد . والمحال أن يوجد لا يوجد . والممكن أن يوجد قد سبقه إمكان وجوده ، وأنه ممكن الوجود ، فلا يخلو إمكان وجوده من أن يكون معنى معدوماً أو معنى موجوداً ، ومحال أن يكون معنى معدوماً وإلا فلم يسبقه إمكان وجوده ، فهو إذن معنى موجود . وكل معنى موجود فلما قائم في موضوع أو قائم لافي موضوع ، وكل ماهو قائم لافي موضوع فله وجود خاص لا يجب أن يكون به مضافاً . وإمكان الوجود إنما هو بالإضافة إلى ماهو إمكان وجوده ، فليس إمكان الوجود جوهر لافي موضوع ، فهو إذن معنى في موضوع وعارض لموضوع .

ونحن نسمى إمكان الوجود قوة الوجود ، ونسمى حامل قوة الوجود الذي فيه قوة وجود الشيء موضوعاً وهيولى ومادة وغير ذلك بحسب اعتبارات مختلفة ، فلذا نكل حادث فقد تقدمته المادة . فنقول : إن هذه الفصول التي أوردناها

(٥) لازم لكونه : لأنه كونه ط || هو : ساقطة من ط (٦) هو : ساقطة من د (٧) وإذ : فإذا ج ، د ، ص ، ط ، م || قد : ساقطة من ج ، د ، ص ، م (٨) في نفسه : ساقطة من م || أو محالاً : أولاً ط || والمحال : ساقطة من د || أن يوجد ولا يوجد : وأن لا يوجد د ؛ أن لا يوجد ط (٩) وأنه : أو أنه م (١٢) فله : فإنه ط (١٥) في : ساقطة من ط .

توهم أن القوة — على الإطلاق — قبل الفعل ومتقدمة عليه لافي الزمان وحده ، وهذا شيء قد مال إليه عامة من القدماء ، فبعضهم جعل للهوى وجودا قبل الصورة ، وأن الفاعل ألبسها الصورة بعد ذلك إما ابتداءً من نفسه وإما لداع دعاه إليه ، كما ظنه بعض الشارعين فيا لا يمينه ولا له درجة الخوض في مثله .

- فقال : إن شيئاً كالنفس وقع له فلتة أن اشتغل بتدبير الهوى وتصويرها فلم يحسن التدبير ولا بكل لحسن التصوير ، فتداركها البارى تعالى وأحسن تقويمها .
ومنها من قال : إن هذه الأشياء كانت في الأزل تتحرك بطباعها حركات غير منتظمة ، فأعان البارى تعالى طبيعتها ونظمها . ومنها من قال : إن القديم هو الظلمة أو الهاوية أو شيء لا يتناهى لم يزل ساكناً ، ثم حرك ، أو الخليط الذى يقول به أنكساغورس . وذلك لأنهم قالوا : إن القوة تكون قبل الفعل ، كما في البذور والمنى وفي جميع ما يصنع ، فبالحرى أن نتأمل هذا ونتكلم فيه .

- فنقول : أما الأمر في الأشياء الجزئية الكائنة الفاسدة فهو على ما قالوا ، فإن القوة فيها قبل الفعل قبلية في الزمان ؛ وأما الأمور الكلية أو المؤبدة التي لا تفسد وإن كانت جزئية فإنها لا تتقدمها التي بالقوة ألبتة . ثم القوة متأخرة بعد هذه الشرائط من كل وجه ، وذلك لأن القوة إذ ليست تقوم بذاتها فلا بد لها من أن تقوم بمجهر يحتاج أن يكون بالفعل ، فإنه إن لم يكن صار بالفعل فلا يكون مستعداً لقبول شيء ، فإن ما هو ليس مطلقاً نليس ممكناً أن يقبل شيئاً .

(٢) للهوى : الهوى ط (٥) فلة : فلبه ص ؛ قلبه م (٦) كلى : حمل ج ، كل ط
|| لحسن : يحسن ج ، ص ، م ؛ يحسن ط (٧) الأشياء : + كالنفس ج || بطباعها :
لطباعها ط (٨) تعالى : ساقطة من ب ، ج ، د ، م || القديم : القدر ط (١١) تأمل :
+ في ج (١٢) فنقول : ونقول د || أما : إن ج ، د ، ط || الأشياء : أشياء ط
(١٣) أوالزبدة : والمزبدة د (١٤) التي : إلى ط (١٦) صار : حيا ط (١٧) فنى :
الشيء د ، ط .
(١٥)

ثم قد يكون الشيء بالفعل ولا يحتاج إلى أن يكون بالقوة شيئاً كالأبديات فإنها دائماً بالفعل . فمن هذه الجهة حقيقة ما بالفعل قبل حقيقة القوة بالذات ، ومن وجه آخر أيضاً فإن القوة تحتاج أن تخرج إلى الفعل بشيء موجود بالفعل وقت كون الشيء بالقوة ، ليس إنما يحدث ذلك الشيء حدوثاً مع الفعل فإن ذلك أيضاً يحتاج إلى مخرج آخر وينتهي إلى شيء موجود بالفعل لم يحدث .
 ٥ وفي أكثر الأمر فإنما يخرج القوة إلى الفعل شيء مجانس لذلك الفعل موجود قبل الفعل بالفعل كالحار يسخن والبارد يبرد . وأيضاً فكثيراً ما يوجد ما هو بالقوة من حيث هو حامل القوة عن الشيء الذي هو بالفعل ، حتى يكون الفعل بالزمان قبل القوة لأمع القوة ، فإن المني كان عن الإنسان والبذر عن الشجرة حتى كان من ذلك إنسان وعن هذا شجرة . فليس أن يفرض الفعل في هذه الأشياء قبل القوة أولى من أن يفرض القوة قبل الفعل .

وأيضاً فإن الفعل في التصور والتحديد قبل القوة ، لأنك لا يمكنك أن تحد القوة إلا أنها للفعل وأما الفعل فإنك لا تحتاج في تحديده وتصويره أنه للقوة . فإنك تحد المربع وتعقله من غير أن يخطر ببالك قوة قبوله ، ولا يمكنك أن تحد القوة على التربع إلا أن تذكر المربع لفظاً أو عقلاً وتجعله جزء حده .

وأيضاً فإن الفعل قبل القوة بالكل والغاية ، فإن القوة نقصان والفعل كمال ، والخير في كل شيء إنما هو مع الكون بالفعل ، وحيث الشرف هناك ما بالقوة

(١) ولا يحتاج : فلا يحتاج ط (٣) فإن : إن به ، د ، ص ، ط ، م || بشيء : شيء .
 د ؛ + يكون به ، د ، ص ، ط ، م || موجود : موجوداً به ، د ، ص ، ط ، م ||
 بالفعل : الفعل ط (٤) الشيء : ساقطة من د (٧) كالحار : كالبارد ، والبارد : كالبارد ||
 ما : ساقطة من د || يوجد : يحدث هاشم به || ما هو : + يكون د ، ص ، ط ، م
 (١٠) عن : من ط || إنسان : الإنسان ص ، ط || هذا شجرة : هذه الشجرة ط || فليس :
 وليس ط || الفعل : الفصل ط (١٢) لأنك : بل د ، ط || لا يمكنك : لأنك د
 (١٤) قوة : ساقطة من م (١٥) وتجعله : وتجعل ط .

بوجه ما ، فإن الشيء إذا كان شراً فلما أن يكون لذاته شراً ومن كل وجه ، وهذا محال . فإنه إن كان موجوداً فن حيث هو موجود ليس بشيء ، وإنما يكون شراً من حيث هو فيه عدم كمال مثل الجهل للجاهل ، أولاً أنه يوجب في غيره ذلك مثل الظلم للظالم . فالظلم إنما هو شراً لأنه ينقص من الذي فيه الظلم طبيعة الخير ، ومن الذي عليه الظلم السلامة أو الغنى ، أو غير ذلك . فيكون من حيث هو شراً مشوباً بعدم وبشيء بالقوة ، ولو أنه لم يكن معه ولا منه ما بالقوة لكانت الكمالات التي تجب للأشياء حاضرة فما كان شراً بوجه من الوجوه .

فبين أن الذي بالفعل هو الخير من حيث هو كذلك ، والذي بالقوة هو الشر أو منه الشر . واعلم أن القوة على الشر خير من الفعل ، والكون بالفعل خيراً خير من القوة على الخير ، ولا يكون الشرير شراً بقوة الشر ، بل بملكية الشر . ١٥

ونرجع إلى ما كنا فيه ، فنقول : قد علمت حال تقدم القوة مطلقاً ، وأما القوة الجزئية فيتقدم الفعل الذي هو قوة عليه ، وقد يتقدمها فعل مثل فعلها حتى تكون القوة منه ، وقد لا يجب لكن يكون معها شيء آخر به تخرج القوة إلى الفعل وإلا لم يكن فعل ألبتة بموجود . إذ القوة وحدها لا تكفي في أن تكون فعل ، بل تحتاج إلى مخرج للقوة إلى الفعل . ١٥

فقد علمت أن الفعل بالحقيقة أقدم من القوة ، وأنه هو المتقدم بالشرف والتمام .

(٢) فن : فهو من ط (٣) حيث هو : حيث ب ، ص ، ط ، م || لجاهل : ساقطة من ب (٤) ذلك : وذلك ج ، ص || للظالم : ساقطة من ب ، د || فالظلم : والظلم ج ؛ فإن الظلم ص (٧) التي : ساقطة من د (١٠) خير : ساقطة من د (١١) إلى : إليه د (١٢) فيتقدم : فيقدم ج ، د ، ص ، ط م || هو : هي ج ، ص ، ط || وقد يتقدمها : ويتقدمها ص || يتقدمها : تقدمها ج ، ط ، م (١٤) بموجود : بوجوده د ؛ وجود ط (١٥) للقوة : القوة ب ، ج .

[الفصل الثالث]

(ج) فصل

في التام ، والناقص ، وما فوق التام ، وفي الكل ، وفي الجميع .

- التام أول ما عرف عرف في الأشياء ذوات العدد ، إذا كان جميع ما ينبغي أن يكون حاصلًا للشيء قد حصل بالعدد ، فلم يبق شيء من ذلك غير موجود . ثم نقل ذلك إلى الأشياء ذوات الكم المتصل ، قليل : تام في القامة إذا كانت تلك أيضا عند الجمهور معدودة لأنها إنما تعرف عند الجمهور من حيث تقدر ، وإذا قدرت لم يكن بد من أن تمتد . ثم نقلوا ذلك إلى الكيفيات والقوى ، فقالوا : كذا تام القوة وتام البياض وتام الحسن وتام الخير ، كأن جميع ما يجب أن يكون له من الخير قد حصل له ولم يبق شيء من خارج . ثم إذا كان من جلس الشيء شيء ، وكان لا يحتاج إليه في ضرورة أو منفعة أو نحو ذلك ، إذا وجدنا ورأوا الشيء تاما دونه ، ثم إن كان ذلك الذي يحتاج إليه الشيء في نفسه قد حصل وحصل معه شيء آخر من جلسه ليس يحتاج إليه في أصل ذات الشيء إلا أنه وإن كان ليس يحتاج إليه في ذلك الشيء فهو نافع في بابه ، قيل : بجملة ذلك : إنه فوق التام ووراء الغاية . فهو هو التام والتام . فكأنه اسم للنهاية ، وهو أولا للعدد ، ثم لغيره على الترتيب .

(٥) للشيء قد : للشيء . وجد د (٦) تام : تمام د (٧) وإذا : وإنما

(٨) الكيفيات والقوى : القوة والكيفيات د ؛ القوى والكيفيات م (١١) في : من جـ

|| مضمة : + أرحقة د || زائدا : زيدا د (١٢) الذي : + قد وجد ما جـ ،

د ، ص ، ط ، م (١٤) بجملة : بجملة م (١٥) التام : التام م .

وكان الجمهور لا يقولون لذى العدد إنه تام أيضا إذا كان أقل من ثلاثة ، وكذلك كأنهم لا يقولون له كل وجميع . وكأن الثلاثة إنما صارت تامة لأن لها مبدأ وواسطة ونهاية ، وإنما كان كون الشيء له مبدأ وواسطة ونهاية يجعله تاما لأن أصل التمام كان في العدد .

- ثم لم يكن هذا في طبيعة عدد من الأعداد من حيث هو عدد أن يكون تاما
 ٥ على إلاطلاق ، فإن كل عدد فن جنس وحدانياته ما ليس موجودا فيه ، بل إنما يكون تاما في العشرية والتسعية ، وأما من حيث هو عدد فليس يجوز أن يكون تاما من حيث هو عدد، وأما من حيث له مبدأ ومنتى وواسطة فهو تام، لأنه من حيث يكون له مبدأ ومنتى يكون ناقصا من جهة ما ليس فيما بينهما شيء من شأنه أن يكون بينهما وهو الواسطة . وقس عليه سائر الأقسام أى أن يكون
 ١٠ واسطة وليس منتى ، أو واسطة ومنتى وقد فقد ما يجب أن يكون مبدأ . ثم من المحال أن يكون مبدأ في الأعداد ليس أحدهما واسطة بوجه إلا لعددتين ولا منتيان ليس أحدهما واسطة بوجه إلا لعددتين .

- وأما الوسائط فقد يجوز أن تكثر إلا أنها تكون جملة في أنها واسطة كشيء واحد ، ثم لا يكون للتكثر حد يوقف عليه . فإذن حصول المبدئية والنهاية
 ١٥

(٢) وكذلك : ، ط ، م || لأن : لأنها ط (٣) تجعله : بجلعه د ، ط
 (٤) التمام : التام ج (٦) فن : من د || وحدانياته : واحدانياته د ، م || موجودا : موجود د || فيه : + نعم د (٧) إنما : إنما أن ج ؛ أن ط ؛ إما أن م || وأما : أو أما م (٨) يكون : ساقطة من ط ، م (٧-٨) من حيث ... وأما : ساقطة من م (٩) لأنه : ساقطة من م || فيما : في ط || شيء : شأن ط (١٠) يكون : + فيه || أى أن يكون : + له ج (١١) مبدأ : مبتدئ م (١٢) أعداد : العدد ج || لعددتين للعددتين د ؛ ببددين ط (١٣) ولا منتيان ... لعددتين : ساقطة من د || واسطة : بواسطة ج ، د ، ص ، ط ، م || لعددتين : ببددين ط (١٤) تكون : ساقطة من ص || أنها : + تكون ج ، ط
 (١٥) للتكثر : { للتكثر } ج ؛ للتكثر ص || فإذن : فإن د .

والتوسط هو أتم ما يمكن أن يقع في ترتيب مثله ، ولا يكون ذلك إلا للعدد ولا يكون منحصرأ إلا في الثلاثة .

• وإذا أشرنا إلى هذا المبلغ فلنعرض عنه ، فليس من طادتنا أن نتكلم في مثل هذه الأشياء التي تبنى على تخمينات إقناعية وليست من طرق القياسات العلمية . بل نقول : إن الحكماء أيضا قد نقلوا التام إلى حقيقة الوجود ، فقالوا من وجه : إن التام هو الذي ليس شيء من شأنه أن يكمل به وجوده بما ليس له بل كل ما هو كذلك فهو حاصل له وقالوا من وجه آخر : إن التام هو الذي بهذه الصفة مع شرط أن وجوده بنفسه على أكل ما يكون له هو وحده حاصل له وليس منه إلا ماله ، وليس ينسب إليه من جنس الوجود شيء فضل على ذلك الشيء نسبة أولية لا بسبب غيره . ١٠

وفوق التام ما له الوجود الذي يبنى له ، ويفضل عنه الوجود لسائر الأشياء كأن له وجوده الذي يبنى له ، وله الوجود الزائد الذي ليس يبنى له ، ولكن يفضل عنه للأشياء وذلك من ذاته .

ثم جعلوا هذا مرتبة المبدأ الأول الذي هو فوق التمام ، ومن وجوده في ذاته لا بسبب غيره يفيض الوجود فاضلا عن وجوده على الأشياء كلها . ١٥

(٢) الثلاثة : الثلاثة ط (٣) من : في ب || نتكلم : تنظرد ، م (٤) تبنى : يتبنى د ، ص ، ط || تخمينات : تخمينات ب ، هامش ص || طرق : طريق ب (٥) قد : قد د || التام : التام ط (٦) شيء : ساقطة من م || وجوده : وجود م || بما : ما ج ، ساقطة من ب ، ص ، م (٧) التام : التام د (٨) هو وحده : هو ب ، م ، وحده هو د (١٠) الشيء : ساقطة من ب ، شيء ج ، د || نسبة : نسبت ب ، د ، ط ، بسببه م || أولية : أوله ب ، د ، م (١١) التام : التام ج (١١-١٢) له ويفضل ... يبنى : ساقطة من م (١٤) هذا : هذه ج ، ط (١٥) الوجود : الموجود || على : من ط .

وجعلوا مرتبة التمام لعقل من المقول المفارقة الذى هو فى أول وجوده بالفعل لا يخاطله ما بالقوة ، ولا ينتظر وجودا آخر يوجد عنه ، فإن كل شيء آخر ، فذلك أيضا من الوجود الفائض من الأول .

- وجعلوا دون التمام شيئين : المكتفى والناقص . والمكتفى هو الذى أعطى ما به يحصل كمال نفسه فى ذاته ، والناقص المطلق هو الذى يحتاج إلى آخر يده الكمال بعد الكمال . مثال المكتفى : النفس النطقية التى للكل ، أعنى السموات ، فإنها بذاتها تفعل الأفعال التى لها وتوجد الكمالات التى يجب أن يكون لها شيء بعد شيء لا تجتمع كلها دفعة واحدة ، ولا تبقى أيضا دائما إلا ما كان من كمالاتها التى فى جوهرها وصورتها ، فهو لا يفارق ما بالقوة وإن كان فيه مبدأ يخرج قوته إلى الفعل ، كما تعلم هذا بعد . وأما الناقص فهو مثل هذه الأشياء التى فى الكون والفساد .

- ولفظ التمام ولفظ الكل ولفظ الجميع تكاد أن تكون متقاربة الدلالة . لكن التمام ليس من شرطه أن يحيط بكثرة بالقوة أو بالفعل . وأما الكل فيجب أن يكون لكثرة بالقوة أو بالفعل ، بل الوحدة فى كثير من الأشياء هو الوجود الذى ينبغى له . وأما التمام فى الأشياء ذوات المقادير والأعداد فيشبه أن يكون هو بعينه الكل فى الموضوع . فالشيء "تام" من حيث إنه لم يبق شيء خارجا عنه وهو "كل" لأن ما يحتاج إليه حاصل فيه فهو بالقياس إلى الكثرة الموجودة المحصورة فيه "كل" وبالقياس إلى ما لم يبق خارجا عنه "تام" .

(١) التمام : التام م || لعقل : للمقل ب ، ح ، ص ، ط ، م || الذى : التى ص ، ط
(٢) لا يخاطله : لا يخاطله م || ولا ينتظر : ولا ينتظر || كل : كان ب ، ج ، د ، م
(٣) لها : بها ج (٤) واحدة : واحدا ط (٥) فهو لا : فلا ط || يخرج : لمخرج
(٦) ولفظ : لفظ د (٧-١٢) ولفظ الكل ... اتمام : ساقطة من م (١٤) لكثرة :
الكثرة د ، لكثرة ص (١٥) له : ساقطة من ط (١٨) يبق : + شيء د ، م .

ثم قد اختلف في لفظي الكل والجميع على اعتباريهما، نارةً يقولون: إن الكل يقال للتصل والمنفصل، والجميع لا يقال إلا للمنفصل، ونارةً يقولون: إن الجميع يقال خاصة لما ليس لوضعه اختلاف والكل لما لوضعه اختلاف، ويقال: "كل" "وجميع" مما لما يكون له الحلالان جميعاً.

٥ وأنت تعلم أن هذه الألفاظ يجب أن تستعمل على ما يقع عليه الاصطلاح والأخرى من وجه أن يقال: "كل" لما كان فيه انفصال حتى يكون له جزء فإن الكل يقال بالقياس إلى الجزء، والجميع أيضاً يجب أن يكون كذلك. فإن الجميع من الجمع، والجمع إنما يكون لآحاد بالفعل أو وحدات بالفعل، لكن الاستعمال قد أطلقه على ما كان أيضاً جزؤه وواحده بالقوة. فكان الكل يعتبر فيه أن يكون في الأصل بإزاء الجزء، والجميع بإزاء الواحد، كأن الكل يعتبر فيه أن يكون له ما بعده، وإن لم يلتفت إلى وحدته، وكان الجميع يعتبر فيه أن يكون فيه آحاد وإن لم يلتفت إلى عده.

وكان هذا أقول كله من الفضل، فإن الاصطلاح أبراهما بعد ذلك مجرى واحداً حتى صار أيضاً يقال الكل والجميع في غير ذوات الكمية، إذ كان لها أن تتكرر بالعرض كاليابض كله والسواد كله، أو كان لها أن تشتد وتضعف كالحرارة كلها والقوة كلها. ويقال للركب من أشياء تختلف كالحبوان "كل" إذ هو من نفس وبدن.

(١) والجميع: والجميع د (١-٢) أن ... يقولون: ساقطة من م (٣) لوضعه: لموضعه د || اختلاف: ساقطة من ص، ط، م || والكل لما: والكل ماد (٧) كذلك: كل ط (٨) الجميع والجميع: الجميع والجميع د || لآحاد: من آحاد د (٩) جزؤه: جزء ط || وواحده: واحده د، ووحداته هاشم ص || فكان: وكان د (٩-١٠) يعتبر فيه أن يكون: ساقطة من ج، ط، ص، م (١١) كان: فكان من ج (١٢) لم: ساقطة من د (١٣) وكان: ساقطة من ج || كله: كل د || أبراهما: أبراهما د (١٤) حتى: وحتى ب، ص، ط || غير: غيره د || إذ: إذا د || لها: لها ص، ط (١٥) كله والسواد كله: كلية والسواد كلية د || لها: لها ط، م (١٦) من: ساقطة من ج، م .

وأما الجزء فإنه تارة يقال لما يُعَدّ وتارة لما يكون شيئاً من الشيء وله غيره معه وإن كان لا يُعَدّ ، وربما خُصّ هذا باسم البعض .

ومن الجزء ما ينقسم إليه الشيء لا في الكم ، بل في الوجود ، مثل النفس والبدن للحيوان ، والهوى والصورة للركب ، وبالجمله ما يتركب منه المركب لمختلف المبادئ .

•

(١) يقال : ساقطة من ب (٢) لا يعده : لا يعدد || خص : خصص ط (٣) ما : وما د
(٥) المبادئ : البادى د ؛ + لا في الكم ص ، ط .

المقالة الخامسة

وفيهما تسعة فصول

[الفصل الأول]

(١) فصل

في الأمور العامة وكيفية وجودها

وبالحرى أن نتكلم الآن في الكلى والجزئى ، فإنه مناسب أيضا لما فرغنا منه ، وهو من الأعراض الخاصة بالوجود ، فنقول : إن الكلى قد يقال على وجوه ثلاثة :

- فيقال كلى للمعنى من جهة أنه مقول بالفعل على كثيرين ، مثل الإنسان . ويقال كلى للمعنى إذا كان جائزا أن يحمل على كثيرين وإن لم يشترط أنهم موجودون بالفعل ، مثل معنى البيت المسجع ، فإنه كلى من حيث أن من طبيعته أن يقال على كثيرين ، ولكن ليس يجب أن يكون أولئك الكثيرين لا محالة موجودين بل ولا الواحد منهم .

١٠

ويقال كلى للمعنى الذى لا مانع من تصويره أن يقال على كثيرين ؛ إنما يمنع منه إن منع سبب ويدل عليه دليل ، مثل الشمس والأرض ، فإنها من حيث تعقل شمسا وأرضا لا يمنع الذهن عن أن يجوز أن معناه يوجد فى كثير ، إلا أن يأتيه دليل أو حجة يعرف به أن هذا ممتنع . ويكون ذلك ممتنعا بسبب من خارج لا لنفس تصويره .

١٥

(٣) وكيفية : وكيف بـ ، د ، م (٦) كثيرين كثير بـ ، جـ ، د ، ط ، م (٧) كثيرين : كثير بـ ، د (٨) المسجع : المبسج بـ || فإنه : + كان جـ || أن (الأول) : ساقطة من بـ ، جـ ، د ، ص ، م || من : هـ ؛ ساقطة من ص || طبيعته : طبيعة د (٩) كثيرين : كثير بـ ، جـ ، ط ، م (١١) كثيرين : الكثيرين ط (١٢) فإنها : فإنها جـ ، د ، ص ، ط (١٣) يجوز أن : يجوز د || يأتيه : يأتيك ط (١٤) به : ساقطة من ط || ممتنع : الممتنع د .

وقد يمكن، أن يجمع هذا كله في أن هذا الكلى هو الذى لا يمنع نفس
تصوره عن أن يقال على كثيرين . ويجب أن يكون الكلى المستعمل في المنطق
وما أشبهه هو هذا .

وأما الجزء المفرد فهو الذى نفس تصوره يمنع أن يقال معناه ص كثيرين
كذات زيد هذا المشار إليه ، فإنه مستحيل أن تتوهم إلا له وحده . ٥

فالكلى من حيث هو كلى شئ ، ومن حيث هو شئ تلحقه الكلية شئ .
فالكلى من حيث هو كلى هو ما يدل عليه أحد هذه الحدود، فإذا كان ذلك إنسانا
أو فرسا فهناك معنى آخر غير معنى الكلية وهو الفرنسية . فإن حد الفرنسية ليس حد
الكلية، ولا الكلية داخله في حد الفرنسية، فإن الفرنسية لها حد لا يفتقر إلى حد الكلية
لكن تعرض له الكلية . فإنه في نفسه ليس شئ من الأشياء البتة إلا الفرنسية، فإنه
في نفسه لا واحد ولا كثير ولا موجود في الأعيان ولا في النفس ولا في شئ من
ذلك بالقوة ولا بالفعل على أن يكون داخل في الفرنسية، بل من حيث هو فرنسية
فقط . بل الواحدة صفة تفتقر إلى الفرنسية؛ فتكون الفرنسية مع تلك الصفة واحدة . ١٠

كذلك للفرنسية مع تلك الصفة صفات أخرى كثيرة داخله عليها ، فالفرنسية
— بشرط أنها تطابق بعدها أشياء كثيرة — تكون عامة ، ولأنها مأخوذة بنحو خاص
وأعراض مزار إليها تكون خاصة . فالفرنسية في نفسها فرنسية فقط . ١٥

- (١) يجمع : يجمع د (٢) وما أشبهه : وما أشبهه ج ، د ، ط (٤) كثيرين : كثيرين
ج ، د ، م (٥) زيد : + هو د || مستحيل : يستحيل ط (٦) كلى : كل ط ، م
(٨) آخر : ساقطة من ط (٩) لا يفتقر : لا يقتصر ط (٩) حد (الثالثة) : ساقطة من ب ،
ج ، ص ، ط ، م (١٠) له : لها د (١١) موجود : + لا د || ولا في شئ : ولا شئ .
ب ، ج ، د ، ص || من : في د (١٢) بالقوة : القوة ط || يكون : + ذلك د ، ص
م || من حيث هو فرنسية : هي من حيث هي فرنسية ج ، د ؛ هي من حيث فرنسية ص ، ط ، م
(١٣) تفتقر : تفتقر ط || فتكون الفرنسية مع : فتكون مع ط (١٤) كذلك للفرنسية : وكذلك
الفرنسية د (١٥) بعدها : بعدها ج ، ص ، م .

فإن سئلنا عن الفرنسية لطرفي التقيض ، مثلا : دل الفرنسية ألف أم ايس بألف ؟ لم يكن الجواب إلا السلب لأى شئ كان . ايس على أن السلب بمعد "من حيث" ، بل على أنه قبل "من حيث" . أى ايس يجب أن يقال : إن الفرنسية من حيث هى فرسية ليست بألف ، بل ليست من حيث هى فرسية بألف ولا شئ من الأشياء .

٥

فإن كان طرفا المسألة عن موجبتين لا يخلو منهما شئ ، لم يلزم أن نجيب عنهما ألبتة . وبهذا يفرق حكم الموجبة والسالبة والموجبتين اللتين فى قوة التقيضين . وذلك لأن الموجب منهما الذى دولازم للسالب معناه أنه إذا لم يكن الشئ موصوفاً بذلك الموجب الآخر كان موصوفاً بهذا الموجب ، وليس إذا كان موصوفاً به كان ماهيته هو ، فإنه ليس إذا كان الإنسان واحداً أو أبيض كانت هوية الإنسانية هى هوية الوحدة أو البياض ، أو كانت هوية الإنسانية هى هوية الواحد أو الأبيض .

١٠

فاذا جعلنا الموضوع فى المسألة هوية الإنسانية من حيث هى إنسانية كثنى واحد، وسئل عن طرفي التقيض ، فقل: أواحد هو أم أكثر؟ لم يلزم أن يجاب

(١) سئلنا : سألنا د || بطرفى فى : لطرفى ط || مثلا : ساقطة من د ، م || ألف : ألفا ط || أم : أوب ، ج ، ط (٢) بألف : ألفا ط || ساقطة من ب ، د || يكن : ساقطة من د || لأى : أى ب ، د ، م (٣) من حيث بل : ساقطة من ط (٤) فرسية (الأول) : + هى م (٦) موجبتين : موجبتين ط (٧) وبهذا التقيضين : ساقطة من م || يفرق : يفرق د ، ص ، ط || الموجبة والسالبة : الموجب والسالب ب ، ج ، د ، ص (٨) لأن : أن ب ، د ، م || أنه ساقطة من ط (٩) الآخر : ساقطة من ط || بهذا الموجب : + الآخر ط (١٠) كان كان : كان ص ، ط || ماهيته : ماهية ج ، ط || كانت : كان ب ، ج ، ط (١١) الإنسانية (الأول) : الإنسان ص ، ط ، م || هى : ساقطة من ط || "الوحدة هوية" : ساقطة من ط || كانت : كان ب ، ج ، م || هوية الإنسانية : هوية الإنسان ج ، م (١١ - ١٢) هى هوية الواحد : هو هوية الواحد ب ، ج ، م (١٣) الإنسانية : الإنسان ط .

لأنها من حيث هي هوية الإنسانية شئ. غير كل واحد منهما، ولا يوجد في حد ذلك الشئ إلا الإنسانية فقط .

وأما أنه هل يوصف بأنه واحد أو كثير على أنه وصف يلحقه من خارج ، فلا محالة أنه يوصف بذلك ، ولكن لا يكون هو ذلك الموصوف من حيث هو إنسانية فقط ، فلا يكون من حيث هو إنسانية هو كثيرا بل إنما يكون كأن ذلك شئ يلحقه من خارج .

فإذا كان نظرا إليه من حيث هو إنسانية فقط ، فلا يجب أن نثوبه بنظر إلى شئ من خارج يجعل النظر نظرين : نظر إليه بما هو هو، ونظر إلى لواحقه . ومن حيث النظر الواحد الأول لا يكون إلا الإنسانية فقط، فلهذا إن قال قائل : إن الإنسانية التي في زيد من حيث هي إنسانية هل هي غير التي في عمرو؟ فيلزم أن يقول : لا . وليس يلزم من تسليمه هذا أن يقول : فإذا تلك وهي واحدة بالعدد، لأن هذا كان سلباً مطلقاً، وعيننا بهذا السلب أن تلك الإنسانية من حيث هي إنسانية هي إنسانية فقط ، وكونها غير التي في عمرو شئ من خارج . فإنه إن لم يكن ذلك خارجا عن الإنسانية لزم أن تكون الإنسانية من حيث هي إنسانية ألفا مثلا أو ليست بألف ، وقد أبطلنا ذلك ، وإنما أخذنا الإنسانية من حيث هي إنسانية فقط .

(١) هي : ساقطة من ب ، ج ، د ، ص || الإنسانية : الإنسان ص ، ط || هي : + هي د || حد : ساقطة من د (٣) من خارج : ساقطة من م (٤) من حيث هو : من حيث هي م (٥) فقط : ساقطة من ب ، ج ، م || فقط إنسانية : ساقطة من د (٦) شئ : الشئ م (٧) كان : ساقطة من ط (٨) هو هو : هو ص ، م || ونظر : ونظر ص ، م (٩) إلا الإنسانية : إلا إنسانية ط ، الإنسانية م (١١) من : ساقطة من م || تلك وهي : ساقطة من م || وهي وهذه ص (١٣) هي : ساقطة من ج || إن : وإن ج (١٤) لزم أن تكون الإنسانية : ساقطة من د || إنسانية : + كان د (١٥) أدرست : وليس ب ، ج ، د ، ط || أخذا : أخذت ب || الإنسانية : إنسانية ب ، د ، ط ، م (١٣ - ١٥) بأنه إن ذلك ساقطة من م (١٦) فقط : ساقطة من د ، م .

على أنه إذا قيل : الإنسانية التي في زيد من حيث هي إنسانية يكون قد جعلها اعتباراً من حيث هي إنسانية، ساقطاً عنها أنها في زيد وأنها التي في زيد، وإلا فتكون قد أخذنا الإنسانية على أنها في زيد، فإننا قد جردناها وتكلمنا على أنها تلتفت إليها وهي إنسانية . ثم لا يخلو إما أن نرجع الكناية التي في أنها إلى الإنسانية التي في زيد، فيكون هذا محالاً من القول، فإنه لا يجتمع أن تكون إنسانية في زيد وهي باعتبار أنها إنسانية فقط . وإن رجعت إلى الإنسانية فقط فذكر زيد لغوا إلا أن تعني أن الإنسانية التي عرض لها من خارج أن كانت في زيد وقد أسقطنا عنها أنها في زيد، فهل هي هكذا ؟ وهذا أيضاً فيه اعتبار غير الإنسانية .

فإن سألنا سائل وقال : أستم تحبون وتقولون : إنها ليست كذا وكذا ، وكونها ليست كذا وكذا غير كونها إنسانية بما هي إنسانية . فنقول : إنا لانحبب بأنها من ، حيث هي إنسانية ، ليست كذا ، بل نحبب أنها ليست من حيث إنسانية كذا ، وقد علم الفرق بينهما في المنطق .

وهنا شيء آخر وهو أن الموضوع في مثل هذه المسائل يكاد يرجع إلى الإهمال إذا لم تتعلق بمحصر ولا يكون عنها جواب ، اللهم إلا أن تحصل تلك

(١) على . . . إنسانية : ساقطة من م (٢) جعلها : جعلنا ط ؛ + لها ج || اعتباراً : اعتباراً ج ، ص || زيد : عمرو ط (٣) فنكون : نكون م || أخذنا : أخذ م || فإننا قد : فإذا ج ، د ، ص ، ط ؛ ساقطة من م || جردناها : جردنا ص ، ط (٤) أنا : أنها د ، م || تلتفت : لا تلتفت د ، ط || إنسانية : + فقط فلا يخلو ما جردنا جردنا وقد تكلمنا على أن لا تلتفت إليها وهي إنسانية ج ؛ + فقط ص (٥) لا يجتمع : لا يجتمع م || لا يجتمع أن تكون : لا يكون أن يجتمع د (٦) وهي : فهي م || فقط : وإلا ج || وإن : فإن ج ، ط (٧) فقط : ساقطة من م || تنبأ : ينبئ م || أن كانت : إن كان د . (١٠) أستم : ساقطة من ط || وتقولون : فنقولون ج ، ص ، م (١١) إنا : ساقطة من د (١٢) بأنها ؛ أنها ب ، ص ، ط || ليست : ليس ب ، ج ، ص ، ط (١٢-١٣) بل . . . كذا : ساقطة من ب (١٣) علم : علم ب ؛ حرف ط (١٥) تجمل : نرجع ط .

الإنسانية كأنها مشار إليها أو لا كثرة فيها . فحينئذ لا يكون قولنا : ” من حيث هي إنسانية “جزءاً من الموضوع ، لأنه لا يصلح أن يقال : إن الإنسانية التي هي من حيث هي إنسانية إلا وقد عادت مهملّة . فإن قيل : تلك الإنسانية التي هي من حيث هي إنسانية ، يكون قد وقع إليها الإشارة فزادت على الإنسانية .

ثم إن سألنا في ذلك فيكون الطرفان من المسألة مسؤولين عنها، ولم يجب أن يكون واحداً أو كثيراً هو أو غير إلا على معنى أنه لا بد له أن يكون هو أو غير . فحينئذ نقول : لا بد لما من أن تصير غيراً بالأعراض التي معها، إذ لا توجد البتة إلا مع الأعراض . وحينئذ لا تكون مأخوذة من حيث هي إنسانية فقط ، فإذا ليست إنسانية عمرو فهي غير إنسانية بالأعراض ، فيكون لهذه الأعراض تأثير في شخص زيد بأنه مجموع الإنسان أو الإنسانية وأعراض لازمة كأنها أجزاء منه ، وتأثير في الإنسان أو الإنسانية بأنها منسوبة إليه .

ونمود من رأس ونجم هذا ونخبر عنه بعبارة أخرى كالمذكّر كلسلف من قولنا ، فنقول : إن ههنا شيئاً محسوساً هو الحيوان أو الإنسان مع مادة وعوارض، وهذا هو الإنسان الطبيعي . وههنا شيء هو الحيوان أو الإنسان منظورا إلى ذاته بما هو هو ، غير مأخوذ معه ماخالطه ، وغير مشروط فيه شرط أنه عام أو خاص

(١) كأنها : كلها ط || مشار : شيئان م || أو : إذ به ، ص ، ط ، م (٣) فإن : وإن ط ، م || قيل : + إن ص ، ط (٤) إليها : عليها ص ، ط ؛ إليهم (٦) ثم إن : وإن م || سألنا : سألنا م (٧) أو غير : ونبرم || أنه : أنها ص ، ط (٩) الأعراض : أعراض به ، ص ، م (١٠) إنسانيته : إنسانية ص ، ط ، م (١١) الإنسان : ساقطة من د ؛ الإنسانية ص ، ط || وأعراض : أعراض ط (١٢) وتأثير : وتأثيره به || أو الإنسانية : الإنسانية ص ، ط || إليه : إليها د ، ص (١١ — ١٢) وأعراض : أو الإنسانية : ساقطة من م (١٤) ههنا : ساقطة : من ط (١٥) وههنا : وهي ط || أو الإنسان : والإنسان د ، م (١٦) مشروط : مشروط د || شرط : ساقطة من ط .

أو واحد أو كثير بالفعل ولا باعتبار القوة أيضاً من حيث هو بالقوة. إذ الحيوان بما هو حيوان، والإنسان بما هو إنسان أى باعتبار حده ومعناه ، غير ملتفت إلى أمور أخرى تقارنه ، ليس إلا حيواناً أو إنساناً .

- وأما الحيوان العام، والحيوان الشخصى، والحيوان من جهة اعتبار أنه بالقوة، عام أو خاص، والحيوان باعتبار أنه موجود فى الأعيان ، أو معقول فى النفس ،
هو حيوان وشئ وليس هو حيواناً منظوراً إليه وحده. ومعلوم أنه إذا كان حيوان وشئ كان فيهما الحيوان كالجزم منهما . وكذلك فى جانب الإنسان .

- ويكون اعتبار الحيوان بذاته جائزاً وإن كان مع غيره، لأن ذاته مع غيره ذاته. فذاته له بذاته ؛ وكونه مع غيره أمر عارض له أو لازم مالم طبيعته كالحوانية والإنسانية. فهذا الاعتبار متقدم فى الوجود على الحيوان الذى هو شخصى بعوارضه أو كلى وجودى، أو عقلى ، تقدم البسيط على المركب، والجزء على الكل. وبهذا الوجود لا هو جنس ولا نوع ولا شخص ولا واحد ولا كثير، بل هو بهذا الوجود حيوان فقط وإنسان فقط .

- لكنه يلزمه لاحالة أن يكون واحداً أو كثيراً، إذ لا يخلو عنهما شئ موجود ،
على أن ذلك لازم له من خارج . وهذا الحيوان بهذا الشرط وإن كان موجوداً

(١) واحد أو كثير : أحد كثير ط || باعتبار : اعتبار م (٢) ملتفت : + إليه م (٦) وشئ .
ليس : وليس شئ م || ليس : ليس ج ، د ، ص ، ط || حيواناً : حيوان ط ، م || منظوراً : منظور
ص ، ط ، م (٨) لأن ذاته مع غيره : ساقطة من د (٩) له بذاته : ساقطة من د
|| مالم طبيعته : فالطبيعة ج ، د ، ص ، ط ، م || كالحوانية : الحوانية ص ، م .
(١٠) الإنسانية : أو الإنسانية ص || فهذا : + نابع ج ، د ، ص ، ط || متقدم : متقدمة ط
|| شخصى : شخص د . (١٢) ولا نوع : ولا هو نوع ط || الوجود : + هو ب ،
ج ، د ، ص ، م . (١٥) الشرط : + موجود ج .

في كل شخص فليس هو بهذا الشرط حيوانا، وإن كان يلزمه أن يصير حيوانا
لأنه في حقيقته وماهيته بهذا الاعتبار حيوان ما .

وليس يمنع كون الحيوان الموجود في الشخص حيوانا ما أن يكون الحيوان
بما هو حيوان لا باعتبار أنه حيوان بحال ما موجود فيه، لأنه إذا كان هذا الشخص
حيوانا، فحيوان ما موجود، فالحيوان الذي هو جزء من حيوان ما موجود،
كالبيض فإنه وإن كان غير مفارق للآفة فهو ببياضيته موجود في المادة على أنه
شيء آخر معتبر بذاته وذو حقيقة بذاته، وإن كان عرض لتلك الحقيقة أن تقارن
في الوجود أمرا آخر .

ولقائل أن يقول : إن الحيوان بما هو حيوان غير موجود في الأشخاص، لأن
الموجود في الأشخاص هو حيوان ما لا الحيوان بما هو حيوان . ثم الحيوان بما
هو حيوان موجود، فهو إذن مفارق للأشخاص. ولو كان الحيوان بما هو حيوان
موجودا لهذا الشخص، لم يخل إما أن يكون خاصا له أو غير خاص، فإذا كان
خاصا له لم يكن الحيوان بما هو حيوان هو الموجود فيه أو هو، بل حيوان ما،
وإن كان غير خاص كان شيء واحد بعينه بالعدد موجودا في الكثرة، وهذا محال .

وهذا الشك وإن كان ركيكا مخيفا فقد أوردناه بسبب أنه قد وقعت منه الشبهة
في زماننا هذا لطائفة ممن تتشجط في التفلسف. فنقول : إن هذا الشك قد وقع

(١) أن يصير حيوانا ما : أن يصير حيوانا ط، م (٢) بهذا : هذا ص، ط || بهذا :
هذا ص، ط || ما : ساقطة من د (٦) ببياضيته : بياضه ط || موجود : موجودا د
|| أنه : أنها ج، د، م (٧) وذو حقيقة بذاته : ساقطة من د (١٢) خاص : + له
ج، د، ص، م || فإذا : وإذا ج، ط (١٣) أو هو : أو هو له ج، ص || ساقطة
من م || بل : + هو ج، ص، ط (١٤) شيء واحد : الشيء واحد || بعينه بالعدد : بالعدد بعينه ب
|| الكثرة : الكثير ط (١٥) قد : ساقطة من د، ط || وقت : وقع ب، ج، ط
(١٦) زماننا : وقتنا ب، ج || هذا : ساقطة من ج، د، م || لطائفة : لبعض ب، د، ص ||
قد : ساقطة من ب .

فيه الغلط من وجوه عدة. أحدها الظن بأن الموجود من الحيوان إذا كان حيوانا ما فإن طبيعة الحيوانية معتبرة بذاتها لا بشرط آخر لا تكون موجودة فيه. ويبان غلط هذا الظن قد تقدم. والثاني ، الظن بأن الحيوان بما هو حيوان يجب أن يكون خاصاً أو غير خاص بمعنى العدول، وليس كذلك، بل الحيوان إذا نظر إليه بما هو حيوان ومن جهة حيوانيته لم يكن خاصاً ولا غير خاص الذي هو العام، بل كلاهما ٥ يسلبان عنه. لأنه من جهة حيوانيته حيوان فقط، ومعنى الحيوان في أنه حيوان غير معنى الخاص والعام، وليس أدخالين أيضاً في ماهيته. وإذا كان كذلك لم يكن الحيوان بما هو حيوان خاصاً ولا عاماً في حيوانيته ، بل هو حيوان لا غيره من الأمور والأحوال ، لكنه يلزمه أن يكون خاصاً أو عاماً .

١٠ فقله لم يخل إما أن يكون خاصاً أو يكون عاماً: إن عني بقوله إنه لا يخلو عنهما في حيوانيته فهو خال عنهما في حيوانيته ، وإن عني أنه لا يخلو عنهما في الوجود أى لا يخلو عن لزوم أحدهما فهو صادق . فإن الحيوان يلزمه ضرورة أن يكون خاصاً أو عاماً وإيهما عرض له لم يطل عنه الحيوانية التي هي باعتبار ما ليس بخاص ولا عام ، بل يصير خاصاً أو عاماً بعدها بما يعرض لها من الأحوال .

١٥ وههنا شيء يجب أن نفهمه وهو أنه حق أن يقال: إن الحيوان بما هو حيوان لا يجب أن يقال عليه خصوص أو عموم، وليس بحق أن يقال : الحيوان بما هو حيوان يوجب أن يقال عليه خصوص أو عموم، وذلك أنه لو كانت الحيوانية توجب

(٣) قد : فقد ب || والثاني : + في ب ، د || بأن : + الموجود من ط

(٥) العام : عام م (٩) أو عاماً : وعام ب ، م (١٠) أو يكون عاماً : أو عاماد ||

إنه : إن ج ، ص ، ط (١١) وإن : + بقوله د (١٣) هي : || باعتبار ما :

باعتبارها ط (١٥) وههنا : وهي ص ، ط .

أن لا يقال عليها خصوص أو عموم لم يكن حيوان خاص أو حيوان عام . ولهذا
 المعنى يجب أن يكون فرق قائم بين أن نقول : إن الحيوان بما هو حيوان مجرد بلا شرط
 شيء آخر ، وبين أن نقول : إن الحيوان بما هو حيوان مجرد بشرط لا شيء آخر .
 ولو كان يجوز أن يكون الحيوان بما هو حيوان مجرد بشرط أن لا يكون شيء
 ٥ آخر وجود في الأعيان ، لكان يجوز أن يكون للثلاث الألفونية وجود في الأعيان ،
 بل الحيوان بشرط لا شيء آخر وجوده في الذهن فقط . وأما الحيوان مجردا
 لا بشرط شيء آخر فله وجود في الأعيان ، فإنه في نفسه وفي حقيقته بلا شرط
 شيء آخر ، وإن كان مع ألف شرط يقارنه من خارج . فالحيوان مجرد الحيوانية
 موجود في الأعيان ، وليس يوجب ذلك عليه أن يكون مفارقا بل هو الذي
 ١٠ هو في نفسه خال من الشروط اللاحقة لوجود في الأعيان . وقد اكتشفه من
 خارج شرائط وأحوال ، فهو في حد وحدته التي بها هو واحد من تلك الجملة
 حيوان مجرد بلا شرط شيء آخر ، وإن كانت تلك الوحدة زائدة على حيوانيته
 ولكنها غير الواحق الأخرى . ولو كان ههنا حيوان مفارق كما يظنون ، لم
 يكن هو الحيوان الذي تتطلبه ونتكلم عليه ، لأننا نطلب حيوانا مقولا على كثيرين
 ١٥ بأن يكون كل واحد من الكثيرين هو هو . وأما المبين الذي ليس محمولا على هؤلاء
 إذ ليس شيء منها هو هو ، فلا حاجة بنا إليه فيما نحن بسبيله . فالحيوان
 مأخوذا بعوارضه هو انشئ الطبعي ، والمأخوذ بذاته هو الطبيعة التي يقال إن

(١) أو حيوان : حيوان د ، م (٣) شيء : ساقطة من ص ، ط (٦) وأما الحيوان :
 والحيوان م (٧) وجود : وجوده د || نفسه وفي : ساقطة من ب ، م || حقيقته :
 نفسه د (٨) ألف شرط : + شيء آخر ط (٩ - ١٠) بل هو الذي هو : هو الذي
 في ط ، بل هو الذي في م (١٠) موجود : موجوده د (١٣) حيوان : + مجرد به
 (١٤) هو : هذا ج ، م ؛ هذا هو ص || تتطلبه : نطلبه ج ، د ، ص ، ط ، م
 (١٦) بسيله : في سيله ط (١٧) هو (الأول) : هي د .

- وجردها أقدم من الوجود الطبيعي بقدم البسيط على المركب ، وهو الذى يخص
وجرده بأنه الوجود الإلهى لأن سبب وجوده بما هو حيوان عناية الله تعالى .
وأما كونه مع مادة وعوارض وهذا الشخص وإن كان بعناية الله تعالى فهو
بسبب الطبيعة الجزئية ، فبما أن الحيوان فى الوجود أنحاء فوق واحد ، كذلك له
فى العقل . فإن فى العقل صورة الحيوان المجرد على النحو الذى ذكرناه من
التجريد ، وهو بهذا الوجه يسمى صورة عقلية ؛ وفى العقل أيضا صورة الحيوان
من جهة ما يطابق فى العقل بمحد واحد بعينه أعيانا كثيرة ، فتكون الصورة
الواحدة مضافة عند العقل إلى كثرة ، وهو بهذا الاعتبار كلى ، وهو معنى واحد
فى العقل لا تختلف نسبته إلى أى واحد أخذته من الحيوانات ، أى أى واحد
منها أحضرت صورته فى الخيال بحال ، ثم اتزع العقل مجرد معناه عن العوارض
حصل فى العقل هذه الصورة بعينها ، وكانت هذه الصورة هى ما يحصل هن
تجريد الحيوانية عن أى خيال شخصى مأخوذ عن موجود من خارج أو جار مجرى
الموجود من خارج وإن لم يوجد هو بعينه من خارج ، بل اخترعه الخيال .

- وهذه الصورة وإن كانت بالقياس إلى الأشخاص كلية ، فهى بالقياس
إلى النفس الجزئية التى انطبعت فيها شخصية ، وهى واحدة من الصور التى
فى العقل . ولأن الأنفس الشخصية كثيرة بالعدد ، فيجوز إذن أن تكون هذه
الصورة الكلية كثيرة بالعدد من الجهة التى هى بها شخصية ، ويكون لها معقول

(١) الوجود : وجود ج ، ص ، ط (٣) بنائية : لعناية ج || تعالى : ساقطة من ب ، ج
(٤) بسبب : ينسب إلى د ، ط (٤) واحد : واحدة د : ص ، ط ، م (٥) فى (الأول) : ساقطة
من ج ، ط || فإن فى العقل : فإن العقل يعقل د (٧) فتكون : فتكون م || الصورة :
للصورة ط (٩) أى أى : أى إلى م (١٠) منها : منها ص ، ط (١٠) أحضرت : حضرت د
(١١) حصل : وحصل ج ، ط ، م (١٣) يوجد : يؤخذ ج ، ص || اخترعه : أنخرجه م
(١٤) كانت : كان ط || فهى : فهود (١٦-١٧) فيجوز : بالعدد :
ساقطة من ب (١٧) هى : ساقطة من ط .

كلّى آخر هو بالقياس إليها مثلها بالقياس إلى خارج ، ويتميز في النفس عن هذه الصورة التي هي كلية بالقياس إلى خارج بأن تكون مقولة عليها وعلى غيرها .
وستعبد الكلام في هذا عن قريب بعبارة أخرى .

فالأمر العامة من جهة موجودة من خارج ، ومن جهة ليست . وأما شيء واحد بعينه بالمدد محمول على كثير ، يكون هو محمولاً على هذا الشخص بأن ذلك الشخص هو ، وعلى شخص آخر كذلك ، فامتناعه بين ، وسيزداد يائناً . بل الأمور العامة ، من جهة ما هي عامة بالفعل ، موجودة في العقل فقط .

(٢) الصورة : ماقطة من ص ، ط ، م (٤) . وجوده من : مأخوذة في هامش ص
|| وأما : أ ، ب ، د ، ص ، ط ، م (٦) وسيزداد : ويزداد (٧) موجودة :
موجودد ، ص .

[الفصل الثاني]

(ب) فصل

في كيفية كون الكلية للطبائع الكلية وإتمام القول في ذلك ، وفي الفرق بين الكل والجزء ، والكل والجزئي

- ٥ فقد تحققت إذن أن الكل من الموجودات ماهو، وهو هذه الطبيعة عارضا لها أحد المعاني التي سميناهما كلية . وذلك المعنى ليس له وجود مفرد في الأعيان البتة ، فإنه ليس الكل بما هو كلي موجودا مفردا بنفسه ، إنما يتشكك من أمره أنه هل له وجود على أنه عارض لشيء من الأشياء ، حتى يكون في الأعيان مثلا شيء هو إنسان وهو ذاته بعينه موجودا لزيد وعمر وخاله .
- ١٠ فنقول : أما طبيعة الإنسان من حيث هو إنسان فيلحقها أن تكون موجودة وإن لم يكن أنها موجودة هو أنها إنسان ولا داخلا فيه ، وقد تلحقها مع الوجود هذه الكلية ولا وجود لهذه الكلية إلا في النفس . وأما الكلية من خارج فعلى اعتبار آخر شرحناه في الفنون السابقة . بل هذه الطبائع ما كان منها غير محتاج إلى مادة في أن يبقى، ولا في أن يتبدى لها وجود فيكون من المستحيل أن يتكرر ، بل إنما يكون النوع منه قائما واحدا بالعدد . لأن مثل هذه الطبيعة ليست
- ١٥ تتكرر بالفصول ولا بالمواد ولا بالأعراض . أما بالفصول فلنوعيته ، وأما

(٣) كون : لحقوق م || وإتمام : وفي إتمام ص (٥) فقد : وقد ب ، ط || إذن : وإذن د ؛ ساقطة من د ، ص || من : في د ، ط ، م (٦) كلية : كليا ط ، م (٧) الكل : كلي د (٨) أنه (الثانية) : ساقطة من ط || انتهى : بشي د (٩) بعينه : بعينها ج ، د ، ص ، ط || موجودا : موجود ص (١٠) طبيعة : الطبيعة ج (١٣) الفنون : الفصول د ، ط || السابقة : الساقطة ب ، ج ، م (١٥) إنما : + هو ط .

بالمزاد فلنجرده ، وأما بالأعراض فلأن الأعراض إما أن تكون لازمة للطبيعة فلا تختلف فيها الكثرة بحسب النوع وإما أن تكون عارضة غير لازمة للطبيعة فيكون عروضها بسبب يتعلق بالمادة ، فيكون حق مثل هذا إذا كان نوعا موجودا ، أن يكون واحدا بالعدد . وما كان منها محتاجا إلى المادة فإنما يوجد مع أن نوجد المادة مهيأة فيكون وجوده مستحقا به أعراضا وأحوالا ٥ خارجة يشخص بها ، وليس يجوز أن تكون طبيعة واحدة مادية وغير مادية ، وقد عرفت هذا في خلال ما علمت . وأما إن كانت هذه الطبيعة جنسية فسنين أن طبيعة الجنس محال أن تقوم إلا في الأنواع ثم يقوم قوام الأنواع . فهذه حال وجود الكليات .

١٠ وليس يمكن أن يكون معنى هو به موجودا في كثيرين ، فإن الإنسانية التي في عمرو إن كانت بذاتها لا بمعنى الحد موجودة في زيد ، كان ما يعرض لهذه الإنسانية في زيد لا محالة يعرض لها وهي في عمرو ، إلا ما كان من الموارض ماهيته موقولة بالقياس إلى زيد . وأما ما كان يستقر في ذات الإنسان ليس استقراره فيه محوجا إلى أن يصير مضافا مثل أن يبيض أو يسود أو يعلم ، فإنه إذا علم لم يكن به مضافا إلا إلى المعلوم . ويلزم من هذا أن تكون ذات واحدة قد اجتمع فيها الأضداد ١٥ وخصوصا إن كان حال الجنس عند الأنواع حال النوع عند الأشخاص ، فتكون ذات واحدة هي موصوفة بأنها ناطقة وغير ناطقة ، وليس يمكن أن يعقل من له جبلة سليمة أن إنسانية واحدة اكتنفها أعراض صرو وإياها بعينها اكتنفت

(٢) بحسب : تحت ص ، م (٤) موجودا : ساقطة من ج ، د ، ص ، م ، + يوجد
ج ، د ، ص ، ط ، م (٥) به : ساقطة من د (٦) بها : به ج (١٠) معنى : + واحد ط
(١٣) وأما ما : ساقطة من ط (١٤) أريد : ويسود ، م (١٨) أن إنسانية : أن
الإنسانية ج ، الإنسانية د || واحدة : + واحدات || اكتنفها : اكتنفها ج ، د ، ص ، ط ||
ولها : إياها ط || اكتنفت : اكتنفت ج ، د ، ص ، ط ، م .

أعراض زيد . فإن نظرت إلى الإنسانية بلا شرط آخر فلا تنظرن إلى هذه الإضافات ، فهي على ما علمناك .

- فقد بان أنه ليس يمكن أن تكون الطبيعة توجد في الأعيان وتكون بالفعل كلية ، أى هي وحدها مشتركة للجميع . وإنما تعرض الكلية لطبيعة ما إذا وقعت في التصور الذهني ، وأما كيفية وقوع ذلك فيجب أن تتأمل ما قلناه ٥ في كتاب النفس . فالمعقول في النفس من الإنسان هو الذي هو كلي ، وكلية لا لأجل أنه في النفس ، بل لأجل أنه مقيس إلى أعيان كثيرة موجودة أو متوهمة حكمها عند حكم واحد . وأما من حيث أن هذه الصورة هيئة في نفس جزئية فهي أحد أشخاص العلوم أو التصورات ، وكما أن الشيء باعتبارات مختلفة يكون جنساً ونوعاً ، فكذلك بحسب اعتبارات مختلفة يكون كلياً وجزئياً . فن ١٠ حيث أن هذه الصورة صورة ما في نفس ما من صور النفس فهي جزئية ، ومن حيث أنها يشترك فيها كثيرون على أحد الوجوه الثلاثة التي بينا فيما مضى فهي كلية ، ولا تناقض بين هذين الأمرين . لأنه ليس بممتنع اجتماع أن تكون الذات الواحدة تعرض لها شركة بالإضافة إلى كثيرين . فإن الشركة في الكثرة لا يمكن إلا بالإضافة فقط ، وإذا كانت الإضافة لذوات كثيرة لم تكن شركة ، ١٥ فيجب أن تكون إضافات كثيرة لذات واحدة بالعدد . والذات الواحدة بالعدد

(٢) الإضافات فهي : ساقطة من ص || فهي : هي م ؛ ساقطة من ب ؛ بوجه د ، ط
(٣) أن تكون : ساقطة من م (٤) لطبيعة : الطبيعة د (٥) وأما : فأما ص ، ط ، م
(٦) من : عن ج ، ط || الإنسان : الإنسانية ص (٨) حكمها : وحكمها ط || عنده : عند
|| أن : ساقطة من ب ، ج ، د ، م || هيئة : ماهية ج ، د (٩) باعتبارات : باعتبار م
(١٠) اعتبارات : الاعتبار د || كليا : كلية د (١١) نفس ما من صور : ساقطة من د ،
ص ، ط ، م (١٢) يشترك : مشترك ط || كثيرون : كثير ب || بينا : + فيها ط || مضى :
سلف ب ، ج . (١٣) بممتنع : يمتنع ج ، ص ، م (١٥) إلا : + لما لا ينقسم ط
|| بالإضافة : بإضافة ص || وإذا : وإن د .

من حيث هي كذلك فهي شخصية لا محالة ، والنفس نفسها تتصور أيضا كليا
أخر يجمع هذه الصورة ، وأخرى في تلك النفس أو في نفس غيرها ، فإنها كلها من
حيث هي في النفس متحد بمحد واحد .

وكذلك قد توجد اشتراكات أخرى ، فيكون الكللي الآخر يمازج هذه الصورة
بمحكم له خاص وهو نسبته إلى أمور في النفس ، وهذه إنما كانت نسبتهما بالجامعة
إياها كلية هي إلى أمور من خارج على وجه أن أي تلك الخارجات سبقت إلى الذهن
بفائز أن يقع عنها هذه الصورة بعينها . وإذا سبق واحد فأنثرت النفس منه بهذه
الصفة لم يكن لها خلاه تأثير جديد إلا بمحكم هذا الجواز المعبر ، فإن هذا الأثر
هو مثل صورة السابق قد جرد عن العوارض وهذا هو المطابقة . و لو كان بل
أحد هذه المؤثرات أو المؤثر بها شيء غير تلك الأمور المعروفة وغير مجانس لها
لكان الأثر غير هذا الأثر ، فلا يكون مطابقة .

وأما الكللي الذي في النفس بالقياس إلى هذه الصور التي في النفس ، فهذا
الاعتبار له بحسب القياس إلى أي صورة سبقت من هذه الصور التي في النفس
إلى النفس . ثم هذه أيضا تكون صورة شخصية من حيث هي على ما قلناه ، ولأن
في قوة النفس أن تعقل ، وتعقل أنها عقلت ، وتعقل أنها عقلت ، ولأن
وإن تركب إضافات في إضافات ، وتجعل للشيء الواحد أحوالا مختلفة من المناسبات
إلى غير النهاية بالقوة . فيجب أن لا تكون لهذه الصور العقلية المترتب بعضها على
بعض وقوف ، ويلزم أن تذهب إلى غير النهاية ، لكن تكون بالقوة لا بالفعل .

(٢) يجمع : يجمع ج ، ط (٧) عنها : + فيه ج ، د ، ص ، ط || وإذا : فإذا ط
(١٠) أو المؤثر : والمؤثر ب || تلك : ذلك ص || المعروفة : المفروضة ج ، ص (١٢) التي :
ساقطة من م (١٢ - ١٣) فهذا الاعتبار : هذه الاعتبارات د (١٣) الصور : الصورة د
(١٥) وتعقل أنها عقلت أنها عقلت : ساقطة من . ، وأنها عقلت ص ، وتعقل أنها عقلت ج ، ط
(١٧) المترتب : المرتبة د ، ص ، المرتبة ط ، م .

- لأنه ليس يلزم النفس إذا عقلت شيئا أن تكون بالفعل تعقل معه الأمور التي
 تلزمه لزوما قريبا ، وأن تخطر بها بأبال فضلا عما يعين في البعد . فإن ههنا
 مناسبات في الجذور الصم وفي إضافات الأعداد كلها قريبة المنال من النفس ،
 وليس يلزم أن تكون النفس في حال واحدة تعقل تلك كلها أو أن تكون مشغلة
 على الدوام بذلك ، بل في قوتها القريبة أن تعقل ذلك مثل إخطار المضلعات
 التي لانهاية لها بأبال ، ومزاوجة عدد بأعداد لانهاية لها بأبال ، بل بوقوع
 مناسبة عدد مع مثله مرارا لانهاية لها بالتضعيف . فإن هذا أشبه شيء بما نحن
 في ذكره . فاما أنه هل يجوز أن تقوم المعاني العامة للكثرة مجردة عن الكثرة
 وعن التصورات العقلية ، فأمر سنتكلم فيه من بعد . فإذا قلنا : إن الطبيعة الكلية
 موجودة في الأعيان فلسنا نغني ، من حيث هي كلية بهذه ، الجهة من الكلية ، بل
 نغني أن الطبيعة التي تعرض لها الكلية موجودة في الأعيان . فهي من حيث هي
 طبيعة شيء ، ومن حيث هي محتملة لأن تعقل عنها مودة كلية شيء ، وأيضا
 من حيث عقلت بالفعل كذلك شيء ، ومن حيث هي صادق عليها أنها لو
 قارنت بعينها لا هذه المادة والأعراض ، بل تلك المادة والأعراض ، لكن
 ذلك الشخص الآخر شيء . وهذه الطبيعة موجودة في الأعيان بالاعتبار الأول ،
 وليست فيه كلية موجودة بالاعتبار الثاني والثالث والرابع أيضا في الأعيان .

(١) معه : معاهب ، ج ، د ، ط ، م (٢) تلزمه : تلزمها ب ، ج ، د ، ط || عما : عما ط
 || ههنا : ساقطة من ط (٣) المنال : المتناول ب ، ج ، ص ، م ؛ تناول ط (٤) حال :
 حالة ب ، ج ، ص ، ط || أو أن تكون : أو تكون ج ، ط (٥) المضلعات : المضافات د
 (٨) فأما : وأما ط (١٠) الجهة : الصفة م (١٤) قارنت : + عليها م || هذه : بهذه م
 (١٥) بالاعتبار : باعتبار د ، ط (١٦) وليست : وليس ج || فيه : قبله به د || موجودة : +
 موجودة د || بالاعتبار : وبالاعتبار ص ، ط || الثالث : ساقطة من ج ، د ، ص ، ط ، م .

فإن جعل هذا الاعتبار بمعنى الكلية كانت هذه الطبيعة مع الكلية في الأعيان ،
وأما الكلية التي نحن في ذكرها فليست إلا في النفس .

وإذ قد عرفنا هذه الأشياء فقد، سهل لنا الفرق بين الكل والجزء وبين الكل
والجزء ، وذلك أن الكل من حيث هو كل يكون موجودا في الأشياء ، وأما
الكل من حيث هو كلى فليس موجودا إلا في التصور . وأيضا الكل يُعدّ
بأجزائه ويكون كل جزء داخلا في قوامه ، وأما الكل فإنه لا يسد بأجزائه ،
ولا أيضا الجزئيات داخلة في قوامه . وأيضا فإن طبيعة الكل لا تقوم الأجزاء
التي فيه ، بل يتقوم منها ، وأما طبيعة الكل فإنها تقوم الأجزاء التي فيه . وكذلك
فإن طبيعة الكل لا تصير جزءا من أجزائه ألينة ، وأما طبيعة الكل فإنها جزء من
طبيعة الجزئيات لأنها إما الأنواع فتقوم من طبائع الكليين أعني الجنس والفصل ،
وإما الأشخاص فتقوم من طبيعة الكليات كلها ومن طبيعة الأعراض التي
تكتنفها مع المادة . وأيضا فإن الكل لا يكون كلا لكل جزء وحده ولو انفرد ،
والكل يكون كليا محمولا على كل جزئ . وأيضا فإن أجزاء كل كل متناهية ،
وليس أجزاء كل كلى متناهية . وأيضا الكل يحتاج ، إلى أن تحضره أجزاؤه
معا ، والكل لا يحتاج إلى أن تحضره أجزاؤه معا . وقد يمكنك أن تجد فروقا
أيضا غير هذه فتملم أن الكل غير الكلى .

(١) الطبيعة : + الكلية ص (٢) فليست : ليست م (٣) وإذ : فإذا ج ، د ، ط
(٤) بأجزائه : بأجزاء د ، ص ، ط (٥) طبيعة الكل : طبيعته ط || الأجزاء : الجزئيات ج
|| التي : + هي ج || وكذلك : وأيضا ب ، ج ، ولذلك ط (٦) ألينة : ساقطة من ط
(٧) فتقوم : فتقوم د (٨) ولو : لوب د ، ص ، ط ، م (٩) كليا : ساقطة
من م || عل : ق ب د ، م || جزئ : جزء ج ، ط ، م ، ع + شيء ج (١٠ - ١١) أجزاؤه معا
والكل : أجزاء معا والكل د ، ط (١٢) والكل ... معا : ساقطة من د || معا وقد : وقد ط
(١٣) الكل : الكل ج .

[الفصل الثالث]

(ج) فصل

في الفصل بين الجنس والمادة

- والذى يلزمنا الآن هو أن نعرف طبيعة الجنس والنوع . فاما أن الجنس
 ٥ على كم شئ يدل فقد كان يدل في زمان اليونانيين على معانٍ كثيرة، وقد ذهب
 استعمالها في زماننا . فالجنس في صناعتنا لا يدل إلا على المعنى المنطقي المعلوم،
 وعلى الموضوع ، وربما استعملنا لفظ الجنس مكان النوع قلنا : ليس كذا من
 جنس كذا أى من نوعه أو من جملة ما يشاركه في حده . والنوع أيضاً ليس
 يدل عندنا الآن في زماننا وعادتنا في الكتب العلمية إلا على النوع المنطقي ،
 وعلى صور الأشياء .

١٠

- وغرضنا الآن فيما يستعمله المنطقيون من ذلك فنقول : إن المعنى الذى
 يدل عليه بلفظة الجنس ليس يكون جنساً إلا على نحوٍ من التصور ، إذا تغير عنه
 ولو بأدنى اعتبار لم يكن جنساً ، وكذلك كل واحد من الكليات المشهورة .
 ولنجعل ياننا في الجنس وفي مثال يكثر إشكاله على المتوسطين في النظر فنقول :
 ١٥ إن الجسم قد يقال له إنه جنس الإنسان وقد يقال له إنه مادة الإنسان ، فإن
 كان مادة الإنسان كان لا محالة جزء من وجوده واستحال أن يحمل ذلك الجزء

(٥) كان يدل : كان ط || كثيره : ساقطة من ص ، م (٦) فالجنس : والجنس ص
 (٧) مكان النوع : ساقطة من م || قلنا : فلنا ط (٨) ليس : ساقطة من ط (١٢) بلفظة :
 فقط ج ، د (١٣) المشهورة : المشهورات ج ، ط (١٤) الجنس : الجسم ط || رقى : في د
 (١٥) له (الأول) : ساقطة من د ، ط ، م || وقد يقال له : ويقال له ب ؛ وقد ج ، ص ، ط .

على الكل . فلننظر كيف يكون الفرق بين الجسم وقد اعتبر مادة ، وبينه وقد اعتبر جنساً ، فهناك يصير لنا سبيل إلى معرفة ما نريد يانه . فإذا أخذنا الجسم جوهرأً ذا طول وعرض وعمق من جهة ماله هذا ، وبشرط أنه ليس داخل فيه معنى غير هذا ، وبحيث لو انضم إليه معنى غير هذا ، مثل حس أو تقيّد أو غير ذلك ، كان معنى خارجاً عن الجسمية ، محمولاً في الجسمية ، مضافاً إليها . فالجسم مادة وإن أخذنا الجسم جوهرأً ذا طول وعرض وعمق بشرط ألا يتعرض بشرط آخر ألبته ولا يوجب أن تكون جسميته لجوهرية متصورة بهذه الأقطار فقط ، بل جوهرية كيف كانت ولو مع ألف معنى مقوم لخاصية تلك الجوهرية وصوره ، ولكن معها أو فيها الأقطار . فللجملة أقطار ثلاثة على ما هي للجسم ، وبالجملة أى مجتمعات تكون بعد أن تكون مجتمعات جوهرأً ذا أقطار ثلاثة ، وتكون تلك المجتمعات - إن كانت هناك مجتمعات - داخلية في هوية ذلك الجوهر ، لا أن تكون تلك الجوهرية تمت بالأقطار ثم لحقت تلك المعاني خارجة عن الشيء الذى قد تم ، كان هذا الماخود هو الجسم الذى هو الجنس .

فالجسم بالمعنى الأول إذ هو جزء من الجوهر المركب من الجسم والصورة اتى بعد الجسمية اتى بمعنى المادة فليس بمحمول ، لأن تلك الجملة ليست بمجرد جوهرى طول وعرض وعمق فقط . وأما هذا الثانى فإنه محمول على كل مجتمع من مادة ، وصورة واحدة كانت أو ألفاً ، وفيها الأقطار الثلاثة ، فهو إذن محمول

(١) وبه : وبين الجسم به (٢) فهناك به : ص ، ط || أخذنا : أخذ ط ، م (٣) وبشرط : وبشرط به : د ، ط ، م (٥) محمولا : ومحمولاً ط || الجسمية : الجسم ط (٦) وإن : وإذا به : فإن م (٧) لجوهرية : لجوهرية به : ط (٩) لخاصية : لخاصيته به : بخاصيته د ، ط ، م || فالجملة : فالجملة ط (١٠) ماهى : ماهية ط (١١) إن : وإن ط (١٦) التى به : التى هى بعد د (١٧) هذا : هل د || فإنه محمول : فمحمول ط (١٧ - ١٨) هل : ساقطة من د .

على المجتمع من الجسمية التي كالسادة ومن النفس ، لأن جملة ذلك جوهر
وإن اجتمع من معاني كثيرة . فإن تلك الجملة موجودة لا في موضوع ، وتلك
الجملة جسم لأنها جوهر ، وهو جوهر له طول وعرض وعمق .

- وكذلك فإن الحيوان إذا أخذ حيوانا بشرط أن لا يكون في حيوانيته
إلا جسمية وتغذية وحس ، وأن يكون ما بعد ذلك خارجا عنه ، فربما كان
لا يبعد أن يكون مادة للإنسان أو موضوعا وصورة النفس الناطقة . وإن
أخذ بشرط أن يكون جمما بالمعنى الذي يكون به الجسم جنسا، وفي معاني ذلك
الجسم على سبيل تجويز الحس لا غير ذلك من الصور ، ولو كان النطق أو فصل
يقابل النطق غير متعرض لرفع شيء منها أو وضعه ، بل مجوزا وجود أى ذلك
كان في هويته ، ولكن هناك معها بالضرورة قوة تغذية وحس وحركة ضرورة
ولا ضرورة في أن لا يكون غيرها أو يكون ، كان حيوانا بمعنى الجنس . وكذلك
فافهم الحال في الحساس والناطق ، فإن أخذ الحساس جمما أو شيئا له جس
بشرط أن لا يكون زيادة أخرى لم يكن فصلا وإن كان جزءا من الإنسان .
وكذلك فإن الحيوان غير محمول عليه وإن أخذ جمما أو شيئا مجوزا له وفيه ومعه ،
أى الصور والشرائط كانت بعد أن يكون فيها حس ، كان فصلا وكان الحيوان
محمولا عليه .

فإذن أى معنى أخذه مما يشكل الحال في جنسيته أو ماديته من هذه فوجده
قد يجوز انضمام الفصول إليه أيها كان على أنها فيه ومنه ، كان جنسا . وإن

(٢) من : عن د (٣) جسم : جسمية ط (٤) فإن : ساقطة من د (٦) أو موضوعا :
وموضوعا م (٨) لا غير : وغيره ، ص ، ط ، م || كان : + وجود ط (٩) لرفع :
يرفع ط (١٠) بالضرورة : الضرورة ط (١٢) له حس : لحس ط (١٤) ومنه :
ومن معه ط (١٥) الصور : الصورة ط || وكان : لكان د .

أخذته من جهة بعض الفصول وتممت به المعنى وختمته حتى لو دخل شيء آخر لم يكن من تلك الجملة ، بل مضافاً من خارج ، لم يكن جنساً ، بل مادة . وإن أوجبت لها تمام المعنى حتى دخل فيه ما يمكن أن يدخل ، صار نوعاً . وإن كنت في الإشارة إلى ذلك المعنى لا تتعرض لذلك ، كان جنساً . فإذاً باشتراط أن لا تكون زيادة تكون مادة ، وباشتراط أن تكون زيادة يكون نوعاً . وبأن لا تتعرض لذلك ، بل يجوز أن يكون كل واحد من الزيادات على أنها داخلة في جملة معناه ، يكون جنساً . وهذا إنما يشكل فيما ذاته مركبة ، وأما فيما ذاته بسيطة فمسمى أن العقل يفرض فيه هذه الاعتبارات في نفسه على النحو الذي ذكرنا قبل هذا الفصل .

١٠ وأما في الوجود فلا يكون منه شيء متميز هو جنس وشيء هو مادة ، فنقول :

إنما يوجد للإنسان الجسمية قبل الحيوانية في بعض وجوه التصور إذا أخذت الجسمية بمعنى المادة لا بمعنى الجنس ، وكذلك إنما يوجد له الجسم قبل الحيوانية إذا كان الجسم بمعنى لا يحمل عليه لا بمعنى يحمل عليه . وأما الجسمية التي تفرض مع جواز أن توضع متضمنة لكل معنى مقروناً بها وجوباً أن يتضمن الأقطار الثلاثة ، فإنها لم توجد للشيء الذي هو نوع من الحيوان إلا وقد تضمن الحيوانية . فيكون معنى الحيوانية جزءاً ما من وجود ذلك الجسم بالفعل بعد أن كان مجزواً في نفسها تضمنها إياه ، فيكون معنى الحيوانية جزءاً ما من وجود ذلك

(١) أخذته : أخذتها ج ، د ، ص ، م (٢) الجملة : الجملة ص (٣) وبأن لا تتعرض : فإن لا يعرض د || لذلك : بذلك د (٤) مركبة : مركب ب ، ج ، د (٥) نياً : في د ، م || بسيطة : بسيط ب ، ج ، د ، م (٦) شيء : ساقطة من د || متميز : يتميز ج ؛ يتميز || ورشي . هو مادة : ساقطة من م (٧) أخذت : أخذ ط (٨) لا معنى يحمل عليه : ساقطة من د ، م (٩) بها : به د ، م ؛ به مع ج ، ص ، ط (١٠) فإنها : فإن د ؛ فإن ج ، ص ، ط (١١) فيكون معنى الحيوانية : ساقطة من ب ، د ، د .

الجسم بعكس حال الجسم إذا حصل . كما أن الجسم الذى هو بمعنى المادة جزء من وجود الحيوان ثم الجسم المطلق الذى ليس بمعنى المادة إنما وجوده واجتماعه من وجود أنواعه ، وما توضع تحته فهى أسباب لوجوده ، وليس هو سببا لوجودها . ولو كان للجسمية التى بمعنى الجنس وجود محصل قبل وجود النوعية ، وإن كانت قبلته قبلية لا بالزمان بل بالذات ، لكان سببا لوجود النوعية ، مثل الجسم الذى بمعنى المادة ، وإن كانت قبلته لا بالزمان بل وجود تلك الجسمية فى هذا النوع هو وجود ذلك النوع لا غير .

- وفى العقل أيضاً فإن الحكم فيه كذلك . فإن العقل لا يمكنه أن يضع فى شئ من الأشياء للجسمية التى لطبيعة الجنس وجوداً يحصل هو أولاً وينضم إليه شئ آخر حتى يحدث الحيوان النوعى فى العقل . فإنه لو فعل ذلك لكان ذلك المعنى الذى للجنس فى العقل غير محمول على طبيعة النوع ، بل كان جزءاً منه فى العقل أيضاً . بل إنما يحدث للشئ الذى هو النوع طبيعة الجنسية فى الوجود وفى العقل معاً إذا حدث النوع بتمامه . ولا يكون الفصل خارجاً عن معنى ذلك الجنس ومضافاً إليه ، بل متضمناً فيه وجزء منه من الجهة التى أوامناً إليها . وليس هذا حكم الجنس وحده من حيث هو كلى ، بل حكم كل كلى من حيث هو كلى .

(١) المادة : + فإنه ج ، د ، ص ، ط ، م (٣) فهى : فهود || أسباب : إثبات ط (٤) التى : الذى ط (٥) وإن : إن ب || وإن بالذات ساقطة من ج ، م || قبلته قبلية : قبله ب ؛ قبلته ص ؛ قبلته ج ، ط (٦) المائدة : + ولكان قبلها ص ، ط ؛ + الجنسية م || وإن ساقطة من د || قبلته : قبلية ص || الجسمية : الجنسية د ، ص (٩) يحصل : يحصل ط || هو أولاً : أولاً م || وينضم : ينضم د (١٠) النوعى : النوع ب ، (١٢) بل إنما : إنما (١٣) حدث : أخذت ج (١٤) متضمناً : متضمناً ب ؛ متضمناً ص || التى : الذى ط || وليس : وليست ج (١٥) وحده : وبعده ط || من حيث هو كلى : ساقطة من د ، ص ، م || هو كلى : هو كلى م .

فبين من هذا أن الجسم إذا أخذ على الجهة التي يكون جلسا يكون كالهول
بد ، لا يرى أنه على أى صورة، وك صورة يشتمل ، وتطلب النفس تحصيل
ذلك ، لأنه لم يتقرر بعد بالفعل شيء هو جسم محصل . وكذلك إذا أخذنا
اللون وأخطرناه بال النفس ، فإن النفس لا تنفع بتحصيل شيء متقرر لا بالفعل،
بل تطلب في معنى اللون زيادة حتى يتقرر بالفعل لون .

وأما طبيعة النوع فليس يطلب فيها تحصيل معناها ، بل تحصيل الإشارة .
وأما طبيعة الجنس فإنها وإن كانت النفس إذا طلبت فيها تحصيل الإشارة
كانت قد فلت الواجب وما يجب أن يقع معه . فإن النفس قد تطلب أيضا
مع ذلك تحصيل معناه قبل هذا الطلب ، حتى إنما يبقى له أن يستعد لهذا الطلب
أكثر ويكون إلى النفس أن يفرضه أى مشار إليه شاء . فلا يمكن النفس أن تجعله
بمحض يجوز أن يكون أى مشار إليه شاء إلا بعد أن تضيف إليه معنى أخرى
بعد اللونية قبل الإشارة . فإنه ليس يمكنه أن يحمل اللون وهو لون بعد بلا زيادة
شيء مشار إليه أنه لون في هذه المادة ، ذلك الشيء ليس إلا لونا فقط . وقد
يخصص بأمور عرضية عرضت من خارج يجوز أن يتوهم هو بينه باقيا مع زوال
واحد واحد منها ، كما يكون في غصصات طبيعة النوعية . وكذلك في المقدار
أو الكيفية أو غيرها ، وكذلك في الجسم الذى نحن بسبيله ليس يمكن أن يجعله

(١) بين : فبين ج ، د (٢) يشتمل : يشمل ط ، يشمل د || تحصيل : تحصل ط
(٣) وكذلك : ولذلك م (٤) اللون : الكون م || فإن النفس : ساقطة من ب || لا بالفعل ؛
ولا بالفعل ط (٥-٦) النوع : ط : ساقطة من ب (٨) وما يجب ؛
وربب د (١٠) ويكون : فيكون ج ؛ أو يكون ط (١١) تضيف ؛ يضاف ص ||
أخرى : أخرى د ، د ، ص ، ط ، م (١٢-١٠) فلا : الإشارة : ساقطة من م
(١٣) ذلك : وذلك ص (١٤) عرضت : - قطعة من د ، ص ، ط ، م زوال : زواله ط
(١٥) طبيعة : الطبيعة ط ؛ طبيعت م (١٦) ليس : - أن د .

الذهن مشاراً إليه مقتصرًا على أنه جوهر يتضمن أى شئ. اتفق بعد أن تكون الجملة طويلة عريضة عميقة على جملة لم يتدد الأشياء التى يتضمنها أو لا يتضمنها فيصير نوعاً .

فإن قال قائل : فيمكننا أن نجعل مثل هذا الجمع أى الأشياء شيئاً ، فنقول :

٥. إن كلامنا فى نحو من الاجتماع مخصوص ، يكون اجتماع الأشياء فيه على نحو الاجتماع فى طبيعة الجنس من حيث هو جنس ، وذلك النحو هو أن تكون المجتمعات فصولاً تنضم إليه ، إلا أنه ليس كلامنا ههنا فى الدلالة على طبيعة الجنس أنه كيف تحوى الفصول وغير الفصول ، وأى الأشياء يجتمع فيه على نحو الفصول ، بل كلامنا فيها على النحو المؤدى إلى الفرق بين الجنس والمادة .
١٠. وليس إذا أردنا أن نفرق بين شيئين يلزمنا أن نتعدى التفريق إلى بيانات أحوال أخرى ، وإنما غرضنا أن نعرف أن طبيعة الجنس الذى هو الجسم هو أنه جوهر يجوز فيه اجتماع أشياء من شأنها أن تجتمع فيه . فتكون الجملة طويلة عريضة عميقة ، وتكون وإن كانت لا تكون إلا أشياء معلومة الشروط مجهولة بعد . وإلى هذا الحد ما نتكلم فى هذا الفصل .

(١) مقتصر : مقصرا ط ، م (٤) مثل : ساقطة من م (٥) مخصوص : + فبا ج ، د ، ص ، ط || اجتماع الأشياء فيه : ساقطة من م (١٣) إلا أشياء : الأشياء د (١٤) هذا : ساقطة من ب .

[الفصل الرابع]

(د) فصل

في كيفية دخول المعاني الخارجة عن المجلس على طبيعة المجلس

فلتكلم الآن في الأشياء التي يجوز اجتماعها في المجلس ، ويكون التوقف
 ٥ في إثبات طبيعته وماهيته محصلة بالفعل إنما يقع لأجلها . فنقول : إن هذا
 المطلب ينقسم إلى قسمين : أحدهما ، أنه أي الأشياء هي الأشياء التي يجب
 أن يحصرها المجلس في نفسه وتجتمع ، فتكون تلك الأشياء جاعلة إياه نوعا .
 والثاني ، أنه أي الأشياء يكون واقعا في حصره مما ليس كذلك .

وذلك إن الجسم إذا انحصر فيه البياض على النحو المذكور لم يجعله نوعا ،
 ١٠ والحيوان إذا قسم إلى ذكر وأنثى لم يتنوع بذلك ، وهو مع ذلك يتنوع بأشياء
 أخرى . ثم الحيوان يجوز أن يقع على شخص فيه أعراض كثيرة تكون تلك الجملة
 حيوانا مشارا إليه .

فنقول أولا : ليس يلزمنا أن نتكاف إثبات خاصية فصل كل جلس عند كل
 نوع ولا أيضا فصول أنواع جنس واحد ، فإن ذلك ليس في مقدورنا ،
 ١٥ بل الذي في مقدورنا هو معرفة القانون في ذلك ، وأنه كيف ينبغي أن يكون الأمر
 في نفسه . وأما إذا نظرنا في معنى من المعاني المقولة الواقعة في تخصيص المجلس
 أنه هل هذا المعنى للجنس على شرط ذلك القانون أو ليس ، فربما جهلناه
 في كثير من الأشياء ، وربما علمناه في بعضها ، فنقول : إن المعنى العام إذا

(٣) عل : في ط (٥) طبيعته وماهيته : طيبة وماهيته جـ (٨) والثاني : الثاني جـ ، ط
 (٩) فيه : في ط || النحو : النوع د ، م (١٣) كل جنس : جنس ب (١٦) في معنى :
 إلى معنى جـ ، د ، ص ، ط ، م (١٨) المعنى : معنى د .

- انضافت إليه طبيعة فيجب أول شيء أن يكون انضافها إليه حل سبيل القسمة حتى ترده إلى النوعية ، وأن تكون القسمة مستحيلة أن تتقلب وذلك المشار إليه باق الجواهر ، حتى بصير مثلا المتحرك منها غير متحرك وهو واحد بالشخص ، وغير المتحرك متحركا وهو واحد بالشخص ، وغير المتحرك والمتحرك قسما
- التقسيم الذاتي ؛ بل يجب أن تكون القسمة لازمة فيكون المعنى الخاص لا يفارق قسطه الخاص من الجنس وبعد ذلك فيجب أن يكون الموجب من القسمين أو كلاهما ليسا عارضين له بسبب شيء قبلهما وتتضمن طبيعة الجنس أن يكون له ذلك المعنى أولاً . فإنه إن كان ثانياً جاز أن لا يكون ذلك المعنى فصلا البته ، بل كان أمرا لازما للأمر الذي هو الفصل مثل أن يكون قاسم قد غير حكمه فلم يقسم الجوهر إلى جسم وإلى غير جسم ، بل يقسم إلى قابل الحركة وإلى غير قابل للحركة . فإن القابل للحركة لا يلحق الجوهر أول الحقوق ، بل بعد أن يصير مكانيا جسمانيا . فقابل الحركة يلزم الجسم ، ويلزم الجسم أشياء كثيرة كل واحد منها يذكر الجسم ، لكنها ليست فصولاً بل أموراً ألزمت الفصول . لأن الجوهر يتوسط الجسمية ما تعرض له تلك المعاني ، وانقسامه إلى أن يكون ذا جسمية أو غير ذي جسمية فهو لما هو جوهر لا توسط شيء آخر .

١٥

وقد يجوز أن يكون بعض ما لا يعرض أولاً فصلا ، ولكن لا يكون فصلا قريبا لذلك الجنس ، بل فصلا بعد فصل ، مثل أن يقال : إن الجسم منه ناطق

(١) طبيعة : طبيعة (٢) مستحيلة : مستحيلة ط م (٣) متحرك : المتحرك ج (٤) متحرك : متحرك ج (٥) فيكون : فذلك ج (٦) بسبب : لبب ط || قبلما : له قبلما د || وتتضمن : وأنت يتضمن د (٨) له ذلك : ساقطة من د (٩) مثل : مثل ص ، ط ، م || غير : راع بخ || حكمه : ساقطة من ب ، ج ، ص (١٠) يقسم : قسم ج ، د ، ط ، م || الحركة : الحزم ط (١١) للحركة : الحركة ج ، د ، ص (١٢) جسمانيا : جسمانيا د ، م (١٣) ألزمت ألزمت ط (١٤) ما تعرض : ما تعرض د ، ط ، م . (١٥) لما هو : إلى د

ومنه غير ناطق ، لأن الجسم بما هو جسم فقط ليس مستعدا لأن يكون ناطقا
 وغير ناطق ؛ بل يحتاج إلى أن يكون أولا ذا نفس حتى يكون ناطقا . وإذا
 وجد الجنس فصلا فيجب أن تكون تلك الفصول التي بعده فصولا تعرف
 تخصيص ذلك الفصل ، فإن ذا النطق وعديم النطق تعرف حال فصل كونه
 ذا نفس ، فإنه ذو نطق وعديم النطق من جهة ما هو ذو نفس ، لا من جهة
 أنه أبيض أو أسود أو شيء آخر البتة بالفعل . وكذلك كون الجسم ذا نفس
 أو غير ذي نفس ليس له هذا بسبب شيء البتة من الأجناس المتوسطة ، فإذا
 عرض لطبيعة الجنس أيضا عوارض يفصل بها لم يحل إما أن يكون الاستعداد
 للانفصال بها إنما هو لطبيعة الجنس ، أو لطبيعة أعم منها ، كما كان قبل
 لطبيعة أخص منها . فإن كان لطبيعة أعم منها ، مثل أن الحيوان منه أبيض وأسود،
 والإنسان منه ذكر وأنثى ، فليس ذلك من فصوله بل الحيوان إنما صار أبيض
 وأسود لأجل أنه جسم طبيعي ، وقد صار ذلك الجسم الطبيعي قائما بالفعل
 ثم وضع بهذه العوارض ، وهو يقبلها ، وإن لم يكن حيوانا ، والإنسان إنما
 صار مستعدا للذكر والأنثى لأجل أنه حيوان ، فهذا لا يكون فصلا للجنس .

وأيضا قد تكون أشياء خاصة بالجنس تقسمه كالذكر والأنثى بالحيوان ، ولا تكون
 فصولا بوجه من الوجوه ، وذلك لأنها إنما كانت تكون فصولا لو كانت
 عارضة للحيوان من جهة صورته حتى انقسمت بها صورته انقساما أوليا ، ولم تكن

(١) مستعدا : مستحقا ، ص (٢) وغير : أو غير ص || يحتاج : محتاج به (٣) الجنس :
 الجنس به || تلك : ساقطة من د || تعرف : + فصول ط (٤) تخصيص : تخصص د ،
 ط || ذلك : تلك به ، م || الفصل : الفصول به ، د ، ط ، م (٥-٤) تعرف ...
 وعديم نطق : ساقطة من م || وعديم النطق : وعديم نطق ط ، م (٦) بالفعل : بالفعل ط
 (٨) بها : فيها به ، ط ، م (١٠) وأسود : أو أسود ط ، والأسود م (١٢) وأسود :
 أو أسود ط (١٥) فقد : فقد د || بالجنس : بالجسم م ، + تقسمه به ، د ، ص ، ط
 (١٦) فصولا : فصولا ، ط .

- لازمة لشيء يقومه فصل أولا ، فأما إذا لم تكن كذلك بل إنما عرضت للحيوان لأن مادته التي يكون منها عرض لها عارض فصارت بحال من الأحوال لاتمتع حصول صورة الجنس وماهيته ولا طرفا القسمة في المادة ، ولا أيضا تمتع أن يقع للجنس اقتراق آخر من حيث صورته بالفصول ، فليس طرفا القسمة من الفصول ، بل من الموارض اللازمة فيه أعنى مثل الذكورة والأنوثة . فإن المني الذي كان صالحا لصورة الحيوان وكان متعينا لفصل خاص من الحيوان الكلي عرض له انفعال حار فصار ذكرا ، وكان يجوز أن يعرض له بينه انفعال مبرد في المزاج فيكون أنثى ، وذلك الانفعال وحده لا يمنحه من حيث نفسه أن يقبل أى فصل يعرض للحيوان من جهة صورته ، أى من جهة كونه ذا نفس ديرا كما متحركا بالإرادة ، فكان يجوز أن يقبل النطق وغير النطق ١٠ فلم يكن ذلك مؤثرا في تنوعه . وحتى لو توهمناه لا أنثى ولا ذكرا ولم تلتفت إلى ذلك ألينة لقام نوعا بما ينوعه ، فلا ذلك يمنع عن التنوع دون الالتفات إليه ولا يفيد التنوع بالالتفات إليه . وليس كذلك إذا توهمناه لا ناطقا ولا أعجم أو توهمنا اللون لا أبيض ولا أسود بوجه .

- ١٥ وليس يكنى إذا أردنا أن نفرق بين الفصول والخواص القاسمة أن نقول : إن الذي عرض من جهة المادة فليس بفصل . فإن كونه فاذا أو غير فاذا إنما يعرض من جهة المادة لكن يجب أن تراعى الشرائط الأخرى التي وصفناها .

(١) لازمة : لازم ب (٣) وماهيته : + في المادة ط || ولا طرفا القسمة : ساقطة من ص || القسمة : لقسمة ط || ولا طرفا القسمة في المادة : ساقطة من م (٤) اقتراق : اقتران ج ، د (٥) العوارض : الأعراض ج || الذكورة : الذكور ط (٦) الحيوان : + أولا ط ، م || لفصل : بفصل ج ؛ لفصول م (٧) وكان : أو كان ط (٨) مبرد : يبرد ص (٩) ذلك : ذاك م || توهمناه : توهمنا ط (١٠) عن : من د ، ص ، ط ، م || التنوع : النوع ط ، م (١٣) بالالتفات : الالتفات ط (١٦) فليس : ساقطة من ط || أو غير فاذا : وغير فاذا ب ، م (١٧) الأخرى : الأخر ج .

ولهذا لا نجد شيئا من جملة ما هو مفتد من أنواع الجسم يدخل في جملة ما هو غير مفتد ، ونجد الإنسان وهو نوع لا محالة من الحيوان يدخل في جملة الذكر والأنثى جميعاً ، وكذلك الفرس وغيره ، والذكر والأنثى قد تدخل أيضاً في الإنسان وفي الفرس . هل أن هذا المبنى وهو ملازم ما به تقع القسمة للمقسوم ؟ — وإن كُن من شرائط الفصل — فقد يكون في غير الفصل . فربما لزم ما ليس بفصل نوعاً واحداً لا يتعداه ، وذلك إذا كُن من لوازم الفصل .

ونرجع فنقول : وأنت تعلم أن المادة إذا كانت تتحرك إلى قبول حقيقة صورة ليحدث نوع ، فقد يعرض لها عوارض من الأمزجة وغيرها تختلف بها حالها في العمل تصدر عنها لا من حيث تقبل صورة المجلس أو صورة الفصل ، إذ ليس كل ما تقبله من الأحوال وما يعرض لها إنما يكون من جملة ما هو داخل في الغاية التي إليها تتحرك في التكون . فقد طلت مصادمت الأمور الطبيعية ، ومعارضة بعضها لبعض ، والانفعالات التي تقع بينها ، فربما كانت الانفعالات المعترضة صارفة عن الغاية المقصودة ، وربما كانت موقفة لاختلافات لا في نفس الغاية المقصودة ، بل في أمور تناسب الغاية مناسبة ما ، وربما كانت في أمور خارجة عنها جداً . فإعرض للسادة من هذه الجهة وتبقى مع المادة مستمرة إلى الصورة فذلك خارج عن معنى الغاية ، والذكورة والأنوثة إنما تؤثر في كيفية حال الآلات التي بها يكون التناسل ، والتناسل

(١) الجسم : + نوع جـ (٢) غير : ساقطة من جـ ، ص ، ط (٣) والذكر والأنثى : ساقطة من د || قد : وقد د (٤) ملازم : ملازمة ص ، م || ما به : فإنه م || للقسوم : لقوم جـ ، م (٥) فتقول : وقول م || وأنت : فأنت د ، م (٦) التكون : التكوين د ؛ السكون ط || قد : وقد جـ (٧) والانفعالات : واقعالات د || بينها : بينهما جـ ، ص ، ط ؛ + في الطبيعي هاشم ص (٨) صارفة : صادقة بـ ، جـ ، ط (٩) — (١٠) وربما : المقصودة : ساقطة من م (١١) مناسبة ما : مناسب جـ ، ط (١٢) والذكورة : والذكورية جـ ، د ، ص ، ط ، م (١٣) والأنوثة : والأنوثة د ؛ والأنوثة ص ، ط ، م || كيفية : كنهية م .

لا محالة أمر عارض بعد الحياة وبعد تنوع الحياة شيئا محصلا بعينه . فيكون
ذاتك وأمثاله من جملة الأحوال اللاحقة بعد تنوع النوع نوعا ، وإن كانت
مناسبة للغاية . فما كان من الانقذالات واللوازم بهذه الصفة فليعلم أنها ليست
من الفصول للأجناس .

- قد عرّفنا طبيعة الكلّي وأنه كيف يوجد وأن الجنس منها كيف يفارق
المادة تعريفاً من وجه يمكن أن يتفرع منه وجوه سنوردها بعد ، وعرّفنا أى
الأشياء يتضمنها الجنس مما يتنوع بها . وبقي بحثان متصلان بما نحن بسبيله .
أحدهما ، أى الأشياء يتضمنها الجنس مما ليس بتنوع إياه . والثاني ، أن هذا
التأخير كيف يكون وكيف يكون عن الجنس وعن الفصل ، وهما شيان ، شئ
واحد متحصل بالفعل .

١٠

فأما البحث الأول فنقول فيه : إن تلك الأشياء إذ لا تكون فصولاً فهي
لا محالة عوارض . والعوارض إما لازمة وإما غير لازمة . واللازمة
إما لازمة لأجناس الجنس — إن كانت له أجناس — وإما لفصول أجناسه
وإما للجنس نفسه من فصله ، وإما لفصول تحته ، وإما للمادة شئ منها .
وأما ما كان منها من فوق فإن اللازمات للأجناس الفوقانية والفصول التي لها
الفصل المقوم الذي للجنس نفسه واللازمات لمواد هذه ولأعراضها —
إذ قد يلزم الأعراض أعراض — بجميع ذلك يكون لازماً للجنس ولما تحته .

١٥

(١) عارض : عارضة ج (٢) جملة : جملة ج ، ط . (٣) فليعلم : فليعلم ج (٤)
للأجناس م (٥) قد : وقد ص (٦) وبقي : وقد بقي ج ، د ، ص ، ط ، م || بسبيله :
في سبيله ب ، ج ، د ، ص ، م (١٠) متحصل : محصل ج ، د ، م || يتحصل :
(١١) فصولاً : أصولاً ط (١٢) واللازمة : واللازم ج (١٣) لأجناس :
الأجناس ج || لفصول : الفصول م (١٥) منها : منها ط .

وأما التي تنزيم الوصول التي تحت الجنس فلا يلزم الجنس شيء منها ، إذ يلزم من ذلك أن يأتيه القيضان ، بل قد يجوز أن يقع فيه كلاهما .

وأما البحث الثاني فلنفرض مشاراً إليه وهو مجموع محصل من فصول الأجسام وأعراض كثيرة . فإذا قلنا له جسم . فلسنا نفي بذلك مجرد مجموع الصورة الجسمية مع المادة التي هذه الأشياء كلها عارضة لها خارجة ، بل نفي شيئاً لا في موضوع له طول وعرض وعمق سواه . كان هذا الحمل عليه أولياً أو غير أولى . فتكون هذه الجملة من حيث هي جملة معينة يقع عليها حمل الجسم بهذا المعنى ، ولا يحمل عليها الجسم بالمعنى الآخر الذي هو مادته . فإذا قيل له جسم ، لم يكن ذلك الجسم إلا هو نفسه ، لا الجزء منه ولا شيء خارج عنه .

ولكن لقاتل أن يقول : قد جلت طبيئة الجنس ليست في طبيئة الشخص ، وقد أجمع الحكماء على أن للشخص أعراضاً وخواص خارجة عن طبيئة الجنس . فنقول : معنى قولهم أن للشخص أعراضاً وخواص خارجة عن طبيئة الجنس هو : أن طبيئة الجنس المقولة على الشخص لا تحتاج في أن تكون لها طبيئة الجنس من حيث تعم إلى تلك الأعراض بالفعل ، لا أن طبيئة الجنس لا تقال على الجملة . فإنه لو كان لا يقال على الجملة لم يكن محمولا على الشخص ، بل كان يكون جزءاً من الشخص . لكنه لو لم تكن هذه الأعراض والخواص لكان يكون أيضاً هذه الطبيئة التي قلناها موجودة بهذا المعنى المذكور ،

(١) التي : الذي جـ || الفصول : الفصل د (٢) من : ساقطة من ص || أن يلزمه : يلزمه ص || القيضان : القيضان ط ، م (٣) وأما البحث الثاني : ساقطة من م || الأجسام : الأجناس م (٤) مجموع : ساقطة من ب (٦) هذا : ذلك د (٧) معينة : + قد جـ ، د ، ص (٨) مادته : بمادته م (١١) أجمع الحكماء على : صح د ، م (١٢) قولم : قولاد || مقول . . الجنس : ساقطة من م (١٦) من الشخص : د ، د .

وهو أنها طبيعة جوهر كيف كانت جوهرية يتقوم بكذا وكذا مما يجب له في أنه جسم .

- فهذه الأعراض والخواص خارجة عن أن يحتاج إليها الجسم من الأجناس مثلا في أن يكون جسما على ما قيل ، إلا أن يكون مخصصاً . وليس في ذلك إذا كانت هذه ، فليس يقال عليها الجسم ، ففرق بين أن يقال : إن طبيعة لا يحتاج في معناها إلى شيء ، وبين أن يقال : لا يحمل عليه . فقد يحمل على ما لا يحتاج إلى معناه . وأما إذا حمل فقد تخصص به بالفعل ، بعد أن كان يجوز أن يتخصص بغيره . وكذلك حاله مع الفصول . ولولا هذا الوجه من الاعتبار في حمل الجنس لكان طبيعة الجنس جزءا لا محولا .

(١) أنها : أنه ب ، ج ، د ، م || جوهرية : جوهرية ط || يتقوم : + تقوم ج
(٢) عن أن : على ط (٤) وليس : فليس ط (٦) عليه فقد يحمل : ساقطة من د ||
قد : وقد ج (٧) بالفعل : الفعل م .

[الفصل الخامس]

(هـ) فصل

في النوع

وأما النوع فإنه الطبيعة المتحصلة في الوجود وفي العقل جميعا ، وذلك لأن الجنس إذا تحصل ماهيته بأمور تحصله يكون العقل إنما يبنى له بعد ذلك أن يحصلها بالإشارة فقط ، ولا يطلب شيئا في تحصيلها إلا الإشارة فقط بعد أن تحصلت الطبيعة نوع الأنواع . ويكون حينئذ تعرض له لوازم من الخواص والأعراض تتعين بها الطبيعة المشار إليها ، وتكون تلك الخواص والأعراض إما إضافات فقط من غير أن تكون معنى في الذات البتة ، وهي ما يعرض لشخصيات الأمور البسيطة والأعراض ، لأن تشخصها بكونها محمولة على موصوفاتها ، وتشخصها بالموضوع يكون بالعرض كالصور الطبيعية مثل صورة النار ؛ وإما أن تكون أحوالا زائدة على الإضافات ، لكن بعضها بحيث لو توهم مرفوعا عن هذا المشار إليه لوجب أن لا يكون هذا المشار إليه الذي هو مغاير لآخرين موجودا ، بل يكون قد فسد نحو مغايرته اللازمة ؛

(هـ) ماهيته : ماهية ج ، ص ، ط || تحمله : محمله ج ، د ، ص ، ط || له : ساقطة من ص ، م (٧) نوع : + من ج || له : لها ج ، ص ، م (٨) المشار : مشاراب ، د ، ص ، ط ، م || وتكون : تكون ج ، ص ، م (١٠) والأعراض : وللأعراض ج ، د ، م || بكونها : لكونها د (١١) على موصوفاتها : أى في موصوفاتها ج ، د ، ص ، ط ، م || بالموضوع : بالوضع ب ، ج (١٢) أن تكون : + أيضا ج ، ط || أحوالا : + أيضا د ، ص ، م (١٤) يكون قد : قد يكون ج || مغايرته : المغايرة ج ، هاشم ص .

وبعضها بحيث لو توهم مرفوعاً لم يجب به لا بطلان ماهيته بعد وجودها ولا فساد ذاته بعد تخصصها ، ولكن بطلت مغايرته ومخالفته لآخرين إلى مغايرة أخرى من غير فساد .

لكن ربما أشكل علينا ذلك فلم يتحصل ، وليس كلامنا فيما نعلمه نحن ، بل فيما الأمر في نفسه عليه .

(٤) لكنا : لكنها ج ؛ لكن ط ؛ ولكنا م || ذلك : ساقطة من ط || نحن : نـ
في ذلك ١-

[الفصل السادس]

(و) فصل

في تعريف الفصل وتحقيقه

والفصل أيضا يجب أن نتكلم فيه ونعرف حاله . فنقول : إن الفصل بالحقيقة ليس هو مثل النطق والحس . فإن ذلك غير محمول على شيء إلا على ما ليس فصلا له ، بل نوعا مثل الحس للحس على ما علمت في موضع آخر ، أو شخصا مثل حمل النطق على نطق زيد وعمرو . فإن أشخاص الناس لا يحمل عليها النطق ولا الحس فلا يقال لشيء منها أنه نطق أو حس ، لكن يشتق له من اسمائها اسم . فإن كانت هذه فصولا فهي فصول من جهة أخرى ، وليست من الجهة التي هي أقسام المقول على كثيرين بالتواطؤ . فالأولى أن تكون هذه مبادئ الفصول لا الفصول ، فإنها إنما تحمل بالتواطؤ على غير أشخاص النوع التي يقال إنها فصولها . وذلك لأن النطق يحمل على نطق زيد ونطق عمرو بالتواطؤ . والحس يحمل على البصر والسمع بالتواطؤ .

فالفصل الذي هو كالنطق والحس ليس هو بحيث يقال على شيء من الحس ، فليس الحس ولا النطق حيوانا ألبنة . وأما الفصل الذي هو الناطق والحساس فالحس بالقوة هو ، وإذا صار هو بالفعل صار نوطا . وأما كيف ذلك فقد

(٣) تعريف : ساقطة من م (٤) يجب : فيجب ب ، ج ، د ، ط ، م (٥) والحس : والجنس ب ، ج ، د ، ط (٦) عل : وعلى د ، م || موضع آخر : مواضع آخر د (٨) لشيء : شيء ، الشيء ص ؛ بشئ د ، م || لكن : ولكن ب ، د ، ص ، ط ، م (٩) اسمائها : أسماء د (١٠) الجهة : جهة ط || فالأول : الأول به (١٠-١١) فالأول بالتواطؤ : ساقطة من م (١٢) يحمل : + وإنما ص (١٥) الناطق : كالناطق ب ، د ، ص .

تكلّمنا فيه وبينّا أنّه كيف يكون المجلس هو الفصل وهو النوع في الوجود بالفعل وكيف تفرّق هذه بعضها من بعض ، وأن النوع بالحقيقة شيء هو المجلس إذا صار موصوفاً بالفعل ، وأن ذلك التمييز والتفريق هو عند العقل ، فإذا احتيل وفصل وتميز في الوجود في المركبات صار المجلس مادةً والفصل صورة ، ولم يكن المجلس ولا الفصل مقولاً على النوع .

ثم من الشكوك التي تعرض على هذا الكلام ، بل على وجود طبيعة الفصل ما أقوله : إنه من البين أن كل نوع منفصل عن شركائه في المجلس بفصل . ثم ذلك الفصل معنى أيضاً من المعاني ، فلما أن يكون أعم المحمولات ، ولما أن يكون معنى واقعاً تحت أعم المحمولات . ومحال أن يقال : إن كل فصل هو أعم المحمولات . فإن الناطق وأشياء كثيرة مما يجري مجراه ليس مقولة ولا في حكم مقولة ، فيبقى أن يكون واقعاً تحت أعم المحمولات وكل ما هو واقع تحت معنى أعم منه فهو منفصل عما يشاركه فيه بفصل يختص به ، فيكون إذن لكل فصل فصل ، ويذهب هذا إلى غير النهاية .

والذي يجب أن يعلم حتى يخل به هذا الشك أن من الحمل ما يكون المحمول فيه مقوماً لماهية الموضوع ، ومنه ما يكون أمراً لازماً له غير مقوم لماهيته كالوجود . وأنه ليس يجب أن يكون كل معنى يكون أخص ويقع تحت معنى أعم ، إنما ينفصل عن شركائه فيه بفصل في العقل ، هو معنى يغاير ذاته وماهيته

(٢) تفرّق: تفرّق د (٣) بالفعل : بالفعل ج ، ص ، ط || هو: + له ط (٤) فإذا : وإذا ج ، د || احتيل : أحس م || في المركبات : وفي المركبات د (٩ - ١٠) ومحال ... المحمولات : ساقطة من ص ، ط (١٠) ليس : ليست ط (١١) فيبقى : فيبقى ص || تحت : تحت ط (١٢) منفصل : ساقطة من ر || فيه : ساقطة من ب (١٥) مقوماً لماهية : مقوم الماهية م || لماهية : لماهية ط || لماهية : لماهية ط (١٦) وأنه : فإنه د ، ص (١٧) بغير : بغير ج .

وإنما يجب ذلك إذا كان ما يحمل عليه مقوما لماهيته فيكون كالجزء في العقل والذهن لماهيته ، فإشارته عند العقل والذهن والتحديد في ذلك المعنى شاركة في شيء هو جزء ماهيته ، فإذا خالفه يجب أن يخالفه في شيء لا يتشارك في فيه ، ويكون ذلك جزءا آخر عند العقل والذهن والتحديد من ماهيته . فتكون مخالفته الأولية له بشيء من جملة ماهيته ، ليس بجميع ما يدخل في ماهيته ، أعني عند الذهن والتحديد .

والجزء غير الكل فتكون مخالفته له بشيء غيره وهو الفصل . وأما إذا كانت المشاركة في أمر لازم وكان لا يشاركه في أجزاء حد الماهية أصلا وكانت الماهية بنفسها منفصلة لا يجزء منها ، مثل انفصال اللون عن العدد ، فإنهما وإن اشتركا في الوجود ، فالوجود — كما اتضح في سائر ما تعلمت من الفلسفة — لازم غير داخل في الماهية . فلا يحتاج اللون في انفصاله من العدد عند التحديد والذهن إلى شيء آخر غير ماهيته وطبيعته . ولو شاركه العدد في معنى داخل في ماهيته لكان يحتاج إلى أن ينفصل عنه بمعنى آخر غير جملة ماهيته . لكن جملة ماهية اللون غير مشاركة البتة لماهية العدد ، وإنما تشاركها بشيء خارج عن الماهية . فلا يحتاج إذن اللون إلى فصل يخالف به العدد .

ونقول أيضا إن الجنس يحمل على النوع على أنه جزء من ماهيته ، ويحمل على الفصل على أنه لازم له لا على أنه جزء من ماهيته ، مثاله الحيوان يحمل على

(٢) شاركة : يشاركه د ، ط (٣) فإذا : وإذا ج || يجب : فيجب د ، ط || يخالفه : يخالف د (٥) ما يدخل : ما يدخل ط (٨) وكانت : كانت ب ، ج ، د ، ص (١٢) إلى شيء : لا شيء ط (١٣) إلى : ساقطة من ب ، د ، ص ، م || غير : ساقطة من د ، ط ، ع من || ماهيته : ماهية اللون ط (١٣-١٤) لكن : اللون : ساقطة من م (١٤) بشيء : لشيء ج .

الإنسان على أنه جزء من ماهيته ، ويحمل على الناطق على أنه لازم له لا على أنه جزء من ماهيته . فلأنما يعنى بالناطق شئ له نطق وشئ له نفس ناطقة من غير أن يتضمن نفس قولنا الناطق بياناً لذلك الشئ أنه جوهر أو غير جوهر . إلا أنه يلزم أن لا يكون هذا الشئ إلا جوهرًا وإلا جسمًا وإلا حساسًا ، فتكون هذه الأمور مقولة عليه قول اللازم على الملزوم لأنها غير داخلة في مفهوم الناطق أى الشئ ذى النطق .

ف نقول الآن : أما الفصل فإنه لا يشارك الجنس الذى يحمل عليه في الماهية فيكون إذن انفصاله عنه بذاته . ويشارك النوع على أنه جزء منه فيكون انفصاله عنه لطبيعة الجنس التى هى في ماهية النوع وليست في ماهية الفصل . وأما حاله مع سائر الأشياء ، فإن الفصل إن شاركها في الماهية وجب أن يفصل عنها ١٠ بفصل ، وإن لم يشاركها في الماهية لم يجب أن يفصل عنها بفصل . وليس يجب أن يكون كل فصل يشارك شيئاً في ماهية ، فليس يجب لا محالة إذا وقع الفصل تحت ما هو أعم منه أن يكون وقوده تحته هو وقوعه تحت الجنس ، بل قد يمكن أن يقع تحت ما هو أعم منه ويكون الأعم داخلاً في ماهيته . ويمكن أن لا يقع تحت ما هو أعم منه إلا وقوع المعنى تحت اللازم له دون الداخل ١٥ في ماهيته ، مثل الناطق مثلاً ، فإنه يقع تحت المدرك على أن المدرك جنس له ، والمدرك يقع تحت الجوهر على أنه — أعنى الجوهر — لازم له لا جنس على الوجه الذى أومأنا إليه ، ويقع أيضاً تحت المضاف — لا على أن الإضافة جوهره أو داخلة في ماهيته — بل على أنها لازمة له .

(١-٢) لا على ماهيته : ساقطة من م (٢) فلأنما : فلأنما ج ؛ فإنه إنما د ، ص ، ط (٩) عنه : منه ص || لطبيعة : بطبيعة ص ، م || ماهية : ماهية ج ، ط (١٠-١١) وجب... الماهية : ساقطة من ب (١١) وإن لم... فصل : ساقطة من م || عنها : عنه ب ، هاشم ص ؛ منها ٤ (١٩) أرداخلة : أرداخل ج .

فالفصل ليس يحتاج في انفصاله عن النوع إلى فصل آخر ، وليس يحتاج في انفصاله عن الأشياء المشاركة له في الوجود وسائر اللوازم إلى معنى غير نفس ماهيته ، وليس يجب أن يقع لاءالة تحت ما هو أعم منه وقوع النوع تحت الجنس ، بل قد يقع وقوع الملزوم الأخص تحت اللازم الذى لا يدخل في الماهية .

وإما إذا أخذت الفصل كالنطق مثلا ، فإنما يجب أمثاله في فصول الأشياء المركبة . فإن عنت بالنطق كونه ذا نفس ناطقة كان من المعاني المؤلفة من نسبة وجوهر ، ط ما علمت من حكمة في مواضع أخرى . وإن عنت نفس النفس الناطقة كانت جوهرًا وكانت جزء جوهر مركب تخالفه بالفصل الواقع بين البسيط والمركب في الجواهر ، على نحو ما تحققت كثيرا .

١٠ ولترجع الآن إلى المقدمات التي في الشك ، فنقول : أما المقدمة الثالثة إن الفصل لأنه معنى من المعاني فإما أن يكون أعم المحمولات ، وإما أن يكون معنى واقعا تحت أعم المحمولات ، فسلمة . وأما الأخرى وهى القائلة إن كل ما هو أعم المحمولات فهو مقولة كذب ، وإنما المقولة أعم المحمولات الجنسية المقومة للماهية لا التي هى أعم المحمولات ، وليس تقوم ماهية كل ما تحتها ، بل تلزم الأشياء . والقائلة الأخرى إن كل ما هو واقع تحت معنى أعم منه فهو منفصل عما يشاركه فيه بفصل يختص به ، كاذبة . لأن المشاركات إذا كانت مشاركة في اللازم دون المعنى الداخلى في الماهية ، لم يكن الانفصال عنها بفصل بل بمجرد الماهية .

(١) وليس يحتاج : ليس محتاجا به (٢) اللوازم : اللازم ط (٤) الذى : ساقطة من د || لا يدخل : لا يدخله ط (٨) الناطقة : ساقطة من ب ، د ، م || كانت : كان د ، م (٩) كثيرا : ساقطة من ب ، د ، م (١٠) ولترجع : فلترجع د || المقدمات : المقدمات د || الشك : الشكل ط (١٤) تقوم : يقوم به ، يقوم من ، ط || ماهية : ماهية به ، من ، ط || ما : + هو به (١٥) من : ساقطة من ب (١٧) المعنى : معنى به .

- فتمين بعد هذا أنه لا يجب أن يكون لكل فصل فصل. ويجب أن يعلم أن الذى يقال من أن فصول الجوهر جوهر، وفصول الكيف كيف، معنى ذلك، أن فصول الجوهر يلزم أن تكون جوهرًا، وفصول الكيف يلزم أن تكون كيفًا، لا أن فصول الجوهر يوجد في مفهوم ماهياتها حد الجوهر على أنها جواهر في أنفسهم، وفصول الكيف يوجد في ماهيتها حد الكيفية على أنها كيفية. إلا أن ٥
- ننفي بفصول الجوهر مثلًا لا الفصل المقول على الجوهر بالتواطؤ، بل الفصل المقول عليه بالاشتقاق؛ أعني لا الناطق بل النطق؛ فيكون حينئذ ماملةت ويكون فصلًا بالاشتقاق لا بالتواطؤ، والفصل الحقيقي الذى يقال بالتواطؤ. وليس يجب إذا كان الفصل الذى بالتواطؤ موجودًا، أن يكون أيضًا الفصل الذى بالاشتقاق موجودًا، إنما يكون هكذا لاني كل ماهو نوع، بل فيما هو نوع جوهرى دون ١٥
- الأنواع العرضية، وليس إضافي كل نوع جوهرى، بل فيما كان مركبا ولم يكن جوهرًا بسيطًا.

- فالفصل الذى يقال بالتواطؤ معناه شيء بصفة كذا مطلقًا، ثم بعد ذلك حل صيل النظر والتأمل يعلم أنه يجب أن يكون هذا الشيء الذى بصفة كذا جوهرًا أو كيفًا. مثاله، أن الناطق هو شيء له نطق. فليس في كونه شيئًا له نطق هو أنه ١٥
- جوهر أو عرض، إلا أنه يعرف من خارج أنه لا يمكن أن يكون هذا الشيء إلا جوهرًا أو جسمًا.

(١) فتمين : وبين ج (٢) الكيف : كيف ص (٤) لا أن : ساقطة من م ||
 أنها جواهر : أنه جوهر م (٥) أقدمها : قدمها ج، ص، م، م : نصها د، ط
 (٦) فصول : + الكيفية م (٧ - ٨) أعني : بالاشتقاق : ساقطة من م
 (٨) الحقيقي : ساقطة من ط (٩) أيضا : ساقطة من ج، د، م (١٠) بل :
 ساقطة من ط (١٣) فالفصل : والفصل ص (١٤) والتأمل : أو التأمل ج، م
 (١٥) مثاله : أمثاله ط || نطق : النطق ص || كونه : كونها د .

الفصل السابع

(ز) فصل

في تعريف مناسبة الحد والمحدود

- ولفائل أن يقول: إن الحد كما وقع عليه الاتفاق من أهل الصناعة مؤلف من جنس وفصل، وكل واحد منهما مفارق للآخر، ومجموعهما هو جزء الحد، وليس الحد إلا ماهية المحدود، فتكون نسبة المعاني المدلول عليها بالجنس والفصل إلى طبيعة النوع كنسبتها في الحد إلى المحدود. وكأن الجنس والفصل جزءا الحد، فكذلك معنيهما جزءا المحدود. وإذا كان كذلك لم يصح حل طبيعة الجنس على طبيعة النوع لأنه جزء منه. فنقول: إنا إذا حددنا قلنا: الإنسان - مثلا - حيوان ناطق، فليس مرادنا بذلك أن الإنسان هو مجموع الحيوان والناطق، بل مرادنا بذلك أنه الحيوان الذي ذلك الحيوان ناطق، بل الذي هو بعينه الناطق. كأن الحيوان في نفسه أمر لا يتحصل وجوده على النحو الذي قلنا قبل. فإذا كان ذلك الحيوان ناطقا حتى يكون هذا الذي نقول له: إنه ذو نفس ذراكة مجللا الذي هو غير محصل، أي أنه ذو نفس هو قد صار محصلا من حاله أن نفسه حساسة ناطقة، فيكون هذا تحصيلًا لكونه ذا نفس ذراكة. فليس يكون الجسم ذو النفس الدراكة شيئا، وكونه ذا نفس ناطقة شيئا ينضم إليه خارجا عنه، بل

(٤) ولفائل: لفائل ب، ج، ص، م (٥) وصل: ومن فصل ج (٧) كنسبتها: فنسبتها ط (٧) جزءا الحد: جزءا الحد م || معنيهما: معنيهما ج، ص، م || جزءا المحدود: جزءا المحدود ط، م (١٠-١١) والناطق... الناطق: ناطق به م (١٢) قلنا: قلنا ج || فإذا وإذا د (١٤) أي أنه: أنه أي د، أنه أي ط، أي م (١٦) ناطقة: ناطق ج .

يكون هذا الذى هو حيوان هو الجسم ذو النفس الدراكة . ثم كون نفسه درাকে أمر مهم ، ولا يكون بالفعل فى الوجود مبهما أبنة كما علمت ، بل يكون فيه محصلا ، وإنما يكون هذا الإبهام فى الذهن ، إذ يكون مشكلا عليه حقيقة النفس الدراكة حتى يفصل ، فيقال درাকে بالجسم والتخيل والنطق .

- وإذا أخذ الحس فى حد الحيران فليس هو بالحقيقة الفصل ، بل هو دليل على الفصل .. فإن فصل الحيوان أنه ذو نفس درাকে متحركة بالإرادة وليس هوية نفس الحيوان أن يحس ، ولا هويته أن يتخيل ، ولا هويته أن يتحرك بالإرادة ، بل هو مبدأ لجميع ذلك ، وهذه كلها قواه ، ليس أن ينسب إلى بعضها أولى من أن ينسب إلى الآخر ، لكنه ليس له فى نفسه اسم ، وهذه توابعه ، فنضطر إلى أن نخترع له اسما بالنسبة إليها . ولهذا نجعل الحس والتحرك معاً فى حده ، ١٠ ونجعل الحس كأنه معنى يجمع الحس الظاهر والباطن ، أو يقتصر على الحس فيكون دالا على جميع ذلك لا بالتضمن بل بالالتزام .

- وقد سلف لك بيان هذا وما أشبهه ، فليس الحس بالحقيقة فصل الحيوان ، بل أحد شعب فصله وأحد لوازمه . وإنما فصله وجود النفس التى هى مبدأ هذا كله له ، وكذلك الناطق للإنسان . لكن عدم الأسماء وقلة شعورنا بالفصول يضطرنا — إما هذا وإما ذاك — إلى الانحراف عن حقيقة الفصل إلى لازمه . ١٥
- فربما اشتقنا اسمه من لازمه ، فعيننا بالحساس الذى له المبدأ الذى ينبعث منه

(٣) وإنما : فأما ط (٥) وإذا : إذا ط (٧) أن يتخيل ولا هويته : ساقطة من م
 (٩) لكنه : + شئ ط (١١) يجمع : بجميع ط. || الظاهر : + والحس ط
 || والباطن : الباطن ط || أو يقتصر : أو يقتصر من (١٤) أحد : واحد د
 || واحد : واحد من د (١٥) شعورنا : + فى الأسماء د (١٧) بالحساس : بالحاس ب
 || منه : عنه ب ، د ، ص .

الحس وفيره ، وربما كان الفصل نفسه مجهولا عندنا ، ولم نشعر إلا ببلازه .
وليس كلامنا في هذه الأمور على حسب ما نمقل نحن ونصنع نحن ونصرف فيها
نحن ، بل من جهة كيفية وجودها في أنفسها . ثم لو كان ليس للجوان نفس إلا
الحساسة كان كونه جسما ذا حس ليس جنسا بمعنى مجرد الطبيعة الجسمية والحسية
بشروط أن يكون هو فقط ، بل على النحو الذي قلنا . فاتحاد الفصل بالجنس ليس
إلا على أنه شيء كان يتضمن الجنس بالقوة لا يلزم الجنس بالقوة ، واتحاد المادة
بالصورة أو الجزء بالجزء الآخر في المركب فإنما هو اتحاد شيء بشيء خارج عنه
لازم أو عارض .

فتكون الأشياء التي يكون فيها اتحاد على أصناف . أحدها ، أن يكون كاتحاد

- ١٠ المادة والصورة فتكون المادة شيئا لا وجود له بانفراد ذاته بوجه ، وإنما
يصح بالفعل بالصورة على أن يكون الصورة أمراً خارجاً عنه ، ليس أحدهما
الآخر ، ويكون المجموع ليس ولا واحد منهما . والثاني ، اتحاد أشياء يكون
كل واحد منها في نفسه مستغنيا عن الآخر في القوام ، إلا أنها متحد فيحصل
منها شيء واحد إما بالتركيب وإما بالاستحالة والامتزاج . ومنها ، اتحاد
١٥ أشياء بعضها لا يقوم بالفعل إلا بما انضم إليه ، وبعضها يقوم بالفعل ، فيقوم
الذي لا يقوم بالفعل بالذي يقوم بالفعل ويجتمع من ذلك جملة متحدة ، مثل
اتحاد الجسم والبياض . وهذه الأقسام كلها لا تكون المتحدات منها بعضها

(١) الفصل : + في د ، ط ، م (٣) إلا : ساقطة من د (٤) الحساسة : الحاسة
د ، م ؛ الحساس ط || الجسمية والحسية : الحسية ط (٥) فاتحاد : واتحاد م ، ط
(٦) يتضمن : يتضمن ب ، م ؛ مضمّن م ، ط || لا يلزم : لا ملزم ج ، م ، ط ، م
(٧) أو الجزء بالجزء : والجزء بجزء ج ، والجزء د ؛ والجزء بالجزء م (٨) يكون : ساقطة
من م ، ط ، م (٩) لا يوجد : لا يوجد ط (١٠) أشياء : شئام (١١) منها : منها
ب ، د ، ط ، م (١٢) واحد : آخر ط .

- بعضاً ، ولا جعلتها أجزاءها ، ولا يحمل ألبنة شيء منها على الآخر حمل التواطؤ .
ومنها اتحاد شيء بشيء ، قوة هذا الشيء منهما أن يكون ذلك الشيء ، لا أن
ينضم إليه . فإن الذهن قد يعقل معنى يجوز أن يكون ذلك المعنى نفسه أشياء
كثيرة كل واحد منها ذلك المعنى في الوجود ، فيضم إليه معنى آخر تعين وجوده
بأن يكون ذلك المعنى متضمناً فيه ، وإنما يكون آخر من حيث التعيين والإيهام
لا في الوجود . مثل المقدار فإنه معنى يجوز أن يكون هو الخط والسطح والعمق ،
لا على أن يقارنه شيء فيكون مجموعهما الخط والسطح والعمق ، بل على أن يكون
نفس الخط ذلك أو نفس السطح ذلك . وذلك لأن معنى المقدار هو شيء
يحتمل مثلاً المساواة ، غير مشروط فيه أن يكون هذا المعنى فقط . فإن مثل
هذا لا يكون جنساً كما علمت ، بل بلا شرط غير ذلك ، حتى يجوز أن يكون
هذا الشيء القابل للمساواة هو في نفسه أي شيء كان ، بعد أن يكون وجوده
لذاته هو الوجود ، أي يكون محمولاً عليه لذاته أنه كذا ، سواء كان في بُعد
أو بُعدين أو ثلاثة .

- فهذا المعنى في الوجود لا يكون إلا أحد هذه ، لكن الذهن يخلق له من
حيث يعقل وجوداً مفرداً . ثم أن الذهن إذا أضاف إليه الزيادة لم يضيف
الزيادة على أنها معنى من خارج لاحق بالشيء القابل للمساواة حتى يكون ذلك
قابلاً للمساواة في حد نفسه وهذا شيء آخر مضاف إليه خارجاً عن ذلك ، بل
يكون ذلك تحصيلاً لقبوله للمساواة أنه في بعد واحد فقط أو في أكثر منه .

(٢) ومنها : ومنه ج ، ط (٤) منها : منها ج ، ط || فيضم : فيضم ص ، ط ||
تعين : وتعين ج (٥) متضمناً : متضمناً ج ، د ، ص ، ط || التعيين : التعيين ج (٦) الخط :
والخط ج ، ط (٨) هو : هي ط (٩) غير : أو غير ط || مشروط : مشروط ج
(١١) شيء : معنى ط (١٢) هو : هذا ج ، ص ، م (١٣) أو : + في ط (١٨) ذلك :
صافقة من م || للمساواة : المساواة ط .

فيكون الذابل للساواة في بُعد واحد في هذا الشيء. هو نفس القابل للساواة، حتى يجوز لك أن تقول : إن هذا القابل للساواة هو هذا الذي هو ذو بُعد واحد وبالعكس ، ولا يكون هذا في الأشياء التي مضت. وههنا وإن كانت كثرة ما لاشك فيها فهي كثرة أبست من الجهة التي تكون من الأجزاء بل كثرة تكون من جهة أمر غير محصل وأمر محصل . فإن الأمر المحصل في نفسه يجوز أن يعتبر من حيث هو غير محصل عند الذهن فتكون هناك فيرية ؛ لكن إذا صار محصلا لم يكن ذلك شيئا آخر إلا بالاعتبار المذكور الذي ذلك للمقل وحده . فإن التحصيل ليس بغيره بل يحققه .

فهكذا يجب أن يعقل التوحيد الذي من الجنس والفصل . وإنه وإن كان مختلفا وكان بعض الأنواع فيها تركيب في طبائعها وتنبث فصولها من صورها وأجناسها من المواد التي لصورها ، وإن لم يكن لا أجناسها ولا فصولها موادها وصورها من حيث هي مواد وصور ، وبعضها ليس فيها تركيب في طبائعها بل إن كان فيها تركيب فهو على النحو الذي قلنا ، فإنما يكون أحد الشيتين منهما في كل نوع غير الآخر، لأنه قد أخذ مرة لا بحاله من التحصيل، بل على أنه بالقوة محصل، وأخذ مرة وهو محصل بالفعل . وهذه القوة له ليس بحسب الوجود، بل بحسب الذهن. فإنه ليس له في الوجود حصول طبيعة جنسية هي بعد بالقوة محصلة نوعاً ، وسواء كان النوع له تركيب في الطبائع أو لم يكن.

(٢) لك : ذلك ج ، د ، ط || هذا : + الشيء ج ، ص (٤) تكون من : ومن ط (٥) وأمر محصل : + عند الذهن ط || في : وفي د (٩) من : ساقطة من ج ، ص ؛ + بين ج ، ص ، ط || وإنه : فإنه ج ، د (١٠) طبائعها : طبائعا ص (١١) لا أجناسها : إلا أجناسها م (١٢) طبائعها : طبائعا ج || في : تركيب : ساقطة من د || فإنما : وإنا ص ، ط (١٤) مرة : ساقطة من م (١٥) أنه : + هو ص || له : ساقطة من د (١٦) الوجود : الموجود ل (١٧) هي : ساقطة من م || تركيب : التركيب ص ؛ يركب ج ، ط (١٧) الطبائع : للطابع ب ، م .

- والجنس والفصل في الحد أيضا من حيث كل واحد منهما هو جزء للحد من حيث هو حد، فإنه لا يحمل على الحد ولا الحد يحمل عليه. فإنه لا يقال للحد أنه جنس ولا فصل ولا بالعكس، فلا يقال للحد الحيوان إنه جسم ولا أنه ذو حس ولا بالعكس. وأما من حيث الأجناس والفصول طبائع تبعت طبيعة على ما علمت فإنها تحمل على المحدود، بل نقول: إن الحد يفيد بالحقيقة معنى طبيعة واحدة. مثلا ٥
- إنك إذا قلت: الحيوان الناطق، يحصل من ذلك معنى شيء واحد هو بعينه الحيوان الذي ذلك الحيوان هو بعينه الناطق. فإذا نظرت إلى ذلك الشيء الواحد لم يكن كثرة في الذهن، لكنك إذا نظرت إلى الحد فوجدته مؤلفاً من عدة هذه المعاني واعتبرتها من جهة ما كل واحد منها على الاعتبار المذكور معنى في نفسه غير الآخر، وجدت هناك كثرة في الذهن. فإن عنت بالحد المعنى القائم في النفس ١٠
- بالاعتبار الأول، وهو الشيء الواحد الذي هو الحيوان الذي ذلك الحيوان هو الناطق، كان الحد بعينه هو المحدود المعقول. وإن عنت بالحد المعنى القائم في النفس بالاعتبار الثاني المفصل، لم يكن الحد يعينه معناه معنى المحدود، بل كان شيئاً مؤدياً إليه كاسباً له. ثم الاعتبار الذي يوجب كون الحد بعينه هو المحدود لا يجعل الناطق والحيوان جزئين من الحد، بل محمولين عليه بأنه هو ١٥
- لا أنهما شيان من حقيقة متغايران ومغايران للجتمع. لكن نفى به في مثالنا الشيء الذي هو بعينه الحيوان الذي ذلك الحيوان حيوانيته مستكملة متحصلة بالنطق. والاعتبار الذي يوجب كون الحد غير المحدود يمنع أن يكون الجنس

(١) والجنس: فالجنس د (٣) جنس: فقط ج، ص || الحد: في حد ط
 (٤) تبعت: تبعت د، ص، م، لم يثبت ط || طبيعة: طبيعته ج، د (٥) مثلا: مثل ط
 (٨) فوجدته: ووجدته ج (١٢) المحدود: المحدود ط (١٤) كان: + الثاني ط ||
 الاعتبار: + الثاني ط (١٦) ومغايران: ١- مغايران ص، ط || للجمع: المجتمع ص، ط
 (١٧) حيوانيته: حيوانية ط، ساقطة من د (١٨) يمنع: + من ج، ط || أن يكون: كون م.

والفصل محولين على الحد ، بل جريئين منه . فذلك ليس الحد بجنس ولا الجنس
بحد ولا افصل واحدا منهما ولا جملة معنى الحيوان مؤلفا مع الناطق هو معنى
الحيوان غير مؤلف ولا معنى الناطق غير مؤلف . ولا يفهم من معنى مجموع
حيوان وناطق ما يفهم من أحدهما ، ولا يحمل أحدهما عليه ، فليس مجموع
حيوان وناطق هو حيوان وناطق لأن المجموع من شيئين غيرهما ، بل ثالث .
لأن كل واحد منهما جزء منه ، والجزء لا يكون هو الكل ، ولا الكل يكون
هو الجزء .

(١) ليس : فليس ص (٢) الحيوان : حيوانان ؛ حيوان م || مع اناطق : مع النطق د
(٣) الحيوان غير مؤلف : الحيوان غير المؤلف به ، ط || مؤلف : غير : ساقطة من ب
|| الناطق غير مؤلف : الناطق غير المؤلف به (٤) ما يفهم : ما يفهمه به (٥) شيئين : أمرين
ص ، ط ؛ + هو به ، ص ، ط || غيرهما : غيرها ب ، د .

[الفصل الثامن]

(ح) فصل

في الحد

والذى ينبغى لنا أن نعرفه الآن إن الأشياء كيف تتحدد ، وكيف نسبة الحد إليها ، وما الفرق بين الماهية لشيء وبين الصورة . فنقول : كما أن الموجود الواحد من الأشياء العامة للقولات ولكن على سبيل تقديم وتأخير ، فكذلك أيضا كون الأشياء ذوات ماهية وحد ، فليس ذلك في الأشياء كلها على مرتبة واحدة .

- فأما الجوهر فإنه مما يتناوله حده تناولا أولياً وبالحقيقة ، وأما الأشياء الأخرى فلما كانت ماهيتها متعلقة بالجوهر أو بالصورة الجوهرية على نحو ما حددناه ، أما الصورة الطبيعية فقد عرفت حالها ، والمقادير والأشكال ١٠ قد عرفتها أيضا ، فيكون تلك الأشياء الأخرى أيضا من وجه لا تتحدد إلا بالجوهر فيعرض من ذلك أن تكون . أما الأعراض فإن في حدودها زيادة على ذاتها ، لأن ذاتها وإن كانت أشياء لا يدخل الجوهر فيها على أنه جزء لها بوجه من الوجوه ، وذلك لأن ما جزؤه جوهر فهو جوهر ، فإن حدودها يدخل الجوهر فيها على أنه جزء إذ كانت تتحدد بالجوهر لا محالة . وأما المركبات فإنها ١٥ يعرض فيها تكرار شيء واحد بعينه مرتين ، فإنه إذ فيها جوهر فلا بد من إدخاله

(٣) الحد : + وأجزائه ج ، ص (٤) لنا : ساقطة من د || نسبة : ينسب د (٦) فكذلك : وكذلك ج (٨) فأما : فإن م (٩) نحو : ساقطة من ط (١٠) ما حددناه : ما حددناه (١١) قد : فقد ج ، ص ، ط ، م (١٢) بالجوهر : بالجواهر ط || أن تكون : ساقطة من ب (١٣) لأن : ساقطة من ب || ذاتها : ساقطة من ب (١٤) فإن : بأن ط (١٥) أنه : إنها ب || وأما : فأما د (١٦) يعرض فيها : ساقطة من ط .

في الحد ، وإذ نينا عرض يتحدد بالجوهر فلا بد من دخوله في حد العرض مرة أخرى لتكون جملة الحد مؤلفة من حد الجوهر وحد العرض لا محالة وعائد إلى اثنيبة وكثرة . ويتبين إذا حلل حد ذلك العرض ورد إلى مضمّناته ، فيكون حد هذا المركب قد وجد فيه الجوهر مرتين ، وهو في ذات المركب مرة واحدة ، فيكون في هذا الحد زيادة على معنى المحدود في نفسه . والحدود والحقيقية ٥ لا يجب أن تكون فيها زيادات . ومثال هذا أنك إذا حددت الأنف الأنف لا يجب أن تأخذ فيه الأنف لا محالة ، وتأخذ فيه الأنف فتكون أخذت فيه حد الأنف ، لكن الأنف هو أنف عميق ، ولا يجوز أن تأخذ عميقا وحده ، فإنه لو كنت العميق وحده هو الأنف لكأنت الساق المعمقة أيضا فطساء ، بل يجب لا محالة أن تأخذ الأنف في حد الأنف . فإذا حددت ١٠ الأنف الأنف تكون قد أخذت فيه الأنف مرتين ، فلا يخلو إما أن لا تكون أمثال هذه حدودا وإنما تكون الحدود للبسائط فقط ، أو تكون هذه حدودا على جهة أخرى . وليس ينبغي أن تقتصر من الحد على أن يكون شرح الاسم ، فنجعل أمثال هذه لذلك حدودا حقيقية ، لأن الحد هو ما يدل على الماهية ، وقد عرفته . ولو كان كل قول يمكن أن يفرض بلزائه اسمٌ حداً لكان ١٥ جميع كتب الجاحظ حدودا .

فإذا كان الأمر على هذا ، فبين أن هذه المركبات حدودها حدود على جهة أخرى . وكل بسيط فإن ماهيته ذاته لأنه ليس هناك شيء قابل لماهيته ،

(١) الحد : المحدود (٢) لتكون : فتكون ج ، د || مؤلفة : مؤلفات (٣) ويتبين : يتبين (٧) فتكون : وتكون ب ، د ؛ فتكون قد ص ، ط (٨) لكن الأنف : ساقطة من د (٩) الممثلة : الممثلة م (١٠) فطساء : فطساء ط (١١) إما : ساقطة من ص ، ط || لا تكون : تكون ط (١٢) البسائط : البسائط ط (١٤) لذلك : لذلك ج ، د ، ص ، ط || حقيقة : حقيقة ط (١٧) هذه : هذا ؛ ساقطة من ج (١٨) شيء : + هو ج .

- ولو كان هناك شيء قابلا لمماهيته، لم يكن ذلك الشيء ماهيته ماهية المقبول الذي حصل له، لأن ذلك المقبول كان يكون صورته، وصورته ليس هو الذي يقابله حده، ولا المركبات بالصورة وحدها هي ماهي، فإن الحد للمركبات ليس هو من الصورة وحدها، بل حد الشيء يدل على جميع ما يتقوم به ذاته، فيكون هو أيضا يتضمن المادة بوجه. وبهذا يعرف الفرق بين الماهية ٥ في المركبات والصورة والصورة دائماً جزء من الماهية في المركبات، وكل بسيط فإن صورته أيضا ذاته لأنه لا تركيب فيه، وأما المركبات فلا صورتها ذاتها ولا ماهيتها ذاتها، أما الصورة فظاهر أنها جزء منها، وأما الماهية فهي ما بها هي ماهي، وإنما هي ماهي يكون الصورة مقارنة للمادة، وهو أزيد من معنى الصورة. والمركب ليس هذا المعنى أيضا، بل هو مجموع الصورة والمادة، ١٠ فإن هذا هو ماهو المركب، والماهية هذا التركيب. فالصورة أحد ما يضاف إليه التركيب، والماهية هي نفس هذا التركيب الجامع للصورة والمادة، والوحدة الحادثة منهما لهذا الواحد.

- فالجنس بما هو جنس ماهية. وللتنوع بما هو نوع ماهية، وللفرد الجزئي أيضا بما هو مفرد جزئي ماهية مما يتقوم به من الأعراض اللازمة. فكان ١٥ الماهية إذا قيلت على التي في الجنس والتنوع وعلى التي للفرد الشخصي كان باشتراك الاسم. وليست هذه الماهية مفارقة لما هو بها ماهو، وإلا لم تكن ماهية. لكنه لا حد للفرد بوجه من الوجوه، وإن كان للمركب حد ما. وذلك

(١) المقبول : ساقطة من م (٢) له : + أ يضاد ، ص ، ط ، م (٥) أيضا : + قد ج ، د ، ص ، ط ، م || وبهذا : وهذا ط (٧) لأنه : لأن ج ، ط (٨) أنها : أنه د || ما بها : ما به ج ، د ، ص ، ط ، م (١١) ما يضاف : ما يضاف د (١٢) إليه : + هذا ج ، د ، ص ، ط ، م (١٥) فكان : فكانت ج ، وكان ط (١٦) قيلت على : + نحو ج : النفس د || الشخصي : الشخص ج (١٧) وليست : ليس ط || لما : بماد || بها : به ج (١٨) بوجه : إلى توجه د (١٧ - ١٨) وإلا . . . حد ما : ساقطة من م .

لأن الحد مؤلف من أسماء ناعنة لا محالة ليس فيها إشارة إلى شئ معين ، ولو كانت إشارة لكانت تسمية فقط ، أو دلالة أخرى بحركة وإشارة وما أشبه ذلك ، وليس فيها تعريف المجهول بالتمت .

ولذا كان كل اسم يحصر في حد المفرد يدل على تمت ، والتمت يحتمل الوقوع على عدة ، والتأليف لا يخرجها من هذا الاحتمال ، فإنه إذا كان آمعى كلياً وأضيف إليه ب - وهو معنى كلى - جاز أن يكون فيه تخصيص ما . ولكن إذا كان تخصيص كلى بكلى يبقى بعده الشئ الذى هو آوب كلياً يجوز أن يقع فيه شركة . ومثال ذلك : "هذا سقراط" ، إن حددته فقلت : إنه الفيلسوف ، ففيه شركة ؛ وإن قلت : الفيلسوف الدين ، ففيه أيضاً شركة ؛ فإن قلت : الفيلسوف الدين المقتول ظلماً ، ففيه أيضاً شركة ؛ فإن قلت : ابن فلان ، كان فيه احتمال شركة أيضاً ، وكان فلان شخصاً تعريفه كتعريفه ، فإن عرف ذلك الشخص بالإشارة أو باللقب عاد الأمر إلى الإشارة واللقب ، وبطل أن يكون بالتحديد . وإن زيد قيل : هو الذى قتل في مدينة كذا يوم كذا ، فهذا الوصف أيضاً مع تشخصه بالحيلة كلى يجوز أن يقال على كثيرين إلا أن يسند إلى شخص . فإن كان المسند إليه شخصاً من جملة أشخاص نوع من الأنواع لم يكن السبيل إليه إلا بالملاحظة ولم يحد العقل عليه وقوفاً إلا بالخص ، فإن كان المسند إليه من الأشخاص - التى

(١) ناعنة : ناعته ص ، ط (٢) تسمية : تسميته ج ، ط || وإشارة :
إشارة ج || وليس : فليس د ، ص ، ط (٣) بالتمت : ساقط من د (٦) إذا : ساقطة من ج
|| كان : ساقطة من ج (٩) الدين ، ففيه أيضاً شركة ؛ فإن قلت : الفيلسوف :
ساقطة من ج || فإن قلت : الفيلسوف : وإن قلت : الفيلسوف ط (١٠) كان فيه : ففيه
ب ، ج (١١) شخصاً : شخصام || فإن عرف : وإن عرفت د ؛ وإن عرفت م
(١٢) واللقب : ساقطة من ب || وبطل : فبطل ج ، د (١٣) تشخصه : تشخصه م
(١٤) بالحيلة : بالحيلة د ؛ بالحيلة م || بسند : يستد ج ، ص ، ط || المسند :
المستد ج ، ط (١٦) المسند : المستد ج ، د ، ط .

كل شخص منها مستوف لحقيقة النوع — فلا شخص نظيرا له ، وكان قد عقل العقل ذلك النوع بشخصه . فإذا جمل الرسم مسندا إليه كان للعقل وقوف عليه ولم يخف العقل تغير الحال لجواز فساد ذلك الشيء ، إذ مثل هذا الشيء لا يفسد . ولكن المرسوم لا يوثق بوجوده ودوام قول الرسم عليه ، وربما عرف العقل مدة بقاءه ، فلم يكن هذا أيضا حداً حقيقياً . فبين أنه لا أحد حقيقى للفرد ، إنما يعرف بلقب أو إشارة أو نسبة إلى معروف بلقب أو إشارة .

- وكل حد فإنه تصور عقلى صادق أن يحمل على المحدود، والجزئى فاسداً إذا فسد لم يكن محدوداً بمحده . فيكون حمل الحد عليه مدة ما صادقاً وفى غيرها كاذباً ، فيكون حمل الحد عليه بالظن دائماً ، أو يكون هناك غير التحديد بالعقل زيادة إشارة ومشاهدة ، فيصير بتلك الإشارة محدوداً بمحده ، وإذا لم يكن ذلك يكون مظلوناً به إن له محده . وأما المحدود بالحقيقة فيكون حده له يقيناً . فمن شاء أن يحد الفاسدات فقد تعرض لإبقائها ، ويركب شططا .

(٢) وقوف : ساقطة من د (٣) يخف : يشكل ط ، + على د || الحال : + فلم يكن هذا أيضاً حد لحقيقة لاد || لجواز : بجواز ط ، م || هذا الشيء : ذلك للشيء ط (٤) ولكن : لكن ط (٥) حقيق : حقيقياً ج ، ص ، م (٦) أونبة : أونبته ص ، ونبة م || معروف : معروفة ج || بلقب أو إشارة : بلقب وإشارة د (٧) حد : نسبة ط || فاسد : + طام (٨) وفى غيرها : ونيزها ط (١٠) فيصير : ليصير م || محده : يحد ج || يكون : ساقطة من ج ، فيكون د (١٢) ويركب شططا : ساقطة من د ، ط .

[الفصل التاسع]

(ط) فصل

في مناسبة الحد وأجزائه

وقول : إنه كثيرا ما يكون في الحدود أجزاء هي أجزاء المحدود . وليس إذا قلنا : إن الجنس والفصل لا يتقومان جزئين للنوع في الوجود ، نكون كأننا قلنا : إنه لا يكون للنوع أجزاء . فإن النوع قد يكون له أجزاء ، وذلك إذا كان من أحد صنفى الأشياء ، أما في الأعراض فمن الكميات ، وأما في الجواهر فمن المركبات . وظاهر الحال يوصى إلى أن أجزاء الحد أقدم من المحدود ، لكنه قد يتفق أن يكون في بعض المواضع بخلاف . فلما إذا أردنا أن نحد قطعة الدائرة حددناها بالدائرة ، وإذا أردنا أن نحد أصبع الإنسان حددناها بالإنسان ، وإذا أردنا أن نحد الحادة وهي جزء من القائمة حددناها بالقائمة ، ولا نحد البتة القائمة بالحادة ولا الدائرة يقطعها ولا الإنسان بالأصبع .

فيجب أن نعرف العلة في هذا . فنقول : إن هذه ليس شيء منها أجزاء النوع من جهة ماهيته وصورته ، ثم إنه ليس من شرط الدائرة أن تكون فيها قطعة بالفعل تتألف منها صورة الدائرة ، كما من شرطها أن يكون لها محيط ، ولا من شرط الإنسان - من حيث هو إنسان - أن يكون له أصبع بالفعل ، ولا من شرط القائمة أن تكون هناك حادة هي جزء منها . فهذه كلها ليست أجزاء للشيء من حيث ماهيته بل من حيث مادته وموضوعه . فلأنما يمرض

(٤) وقول : نقول ج ، د || هي أجزاء : سابقة من ص ، ط (٩) وذلك : سابقة من م (٨) الحد : المحدود م (٩) قطعة : + من ج (١١) أن نحد : + زاوية ج (١٤) النوع : الموضوع د ، ط (١٥) بالفعل : + حتى م (١٦) ولا من شرط : ولا شرط ط (١٨) فلأنما : وإتمام د ، ص .

للقائمة أن تكون فيها حادة ، وللدائرة أن تكون فيها قطعة لانفعال يعرض لمادتها ، ليس ذلك مما يتعلق به استكمال مادتها بصورتها ولا استكمال صورتها في نفسها. واعلم أن السطح مادة عقلية لصورة الدائرة وبسببه يقع لها الانقسام ، ولو كان يتعلق بها استكمال مادتها لكان من اللازمات أن لا يخلو الشيء عنها ، لامن المقومات كما مضى لك شرحه . وليس ما نحن فيه كذلك ، بل يخلو ٥ الشيء منها .

وما يجري مجرى الأصبع أيضاً فإنه ليس يحتاج الإنسان في أن يكون حيوانا ناطقا إلى أصبع ، بل هذا من الأجزاء التي لمادته ليحسن بها حال مادته . فما كان من الأجزاء إنما هو بسبب المادة ، وليس تحتاج إليه الصورة ، فليست ١٠ هي من أجزاء الحد البتة . لكنها إذا كانت أجزاء المادة ولم تكن أجزاء للمادة مطلقا ، بل إنما تكون أجزاء لتلك المادة لأجل تلك الصورة ، وجب أن تؤخذ في حدها تلك الصورة . وذلك النوع فيكون أيضا مع المادة مثملا أن الأصبع ليس جزءا مناسباً للجسم مطلقا ، بل للجسم الذي صار حيوانا أو إنسانا . وكذلك الحادة والقطعة ليس جزءا للسطح مطلقا ، بل للسطح الذي صار قائمة أو دائرة . فلذلك تؤخذ صورة هذه الكلات في حدود هذه الأجزاء . ثم تفرق هذه الأمثلة ١٥ الثلاثة . فإن الإصبع في الإنسان جزء بالفعل ، فإذا حد أو رسم الإنسان

(٢) بصورتها : لصورتها م || ولا استكمال صورتها : ساقطة من د (٥) لامن : فضلا عن ط
 || المقومات : المقولات د (٨) لمادته : لمادتها د (٩) إليه : إليها ب ، د ، ط
 || فليست هي : فليس هو ب ، ج ، د ، م ، فليس ص ، ط (١٠) المادة : للمادة ب ، ج
 || للمادة : المادة ب (١١) تلك : تلك ب (١٢) ليس جزءا : ليست جزءا ، ط ، م
 (١٣) أرواها : وإنشأها ، ط ، م (١٤) والقطعة : والقطع د || بل للسطح : ساقطة
 من ب || للسطح : لسطح ص ، ط ، م || الذي : - اقطة من ب ، ص ، ط ، م || صار : ساقطة
 من م (١٥) الكلات : الكلات ص ، ط ، للكلات ب ، ج ، الكليات م || تفرق : تفرق د ؛
 تفرق م || الأمثلة : ساقطة من ص .

من حيث هو شخص كامل إنسانى وجب أن يوجد الأصبع حينئذ في رسمه لأنه يكون له ذلك جزءا ذاتيا في أن يكون شخصا كامل الأعراض ولا يكون منفردا لطبيعة نوعه . إذ قلنا مرارا : إن ما يتقوم ويتم به الشخص في شخصه هو غير ما تتقوم به طبيعة النوع . فهذا القسم من الجملة التي الجزء فيها جزء بالفعل ، وأما ذلك الآخران فليس الجزء فيهما جزءا بالفعل .

ويشبه أن تكون الدائرة إذا قسمت بالفعل إلى قطع بطلت الوحدة لسطحها وبطل عنها أنها دائرة ، إذ لا يكون المحيط خطا واحدا بالفعل بل كثيرا ، اللهم إلا أن تكون الأقسام بالروم والفرض لا بالفعل وبالقطع . وكذلك حكم القائمة . ثم الدائرة والقائمة مختلفان في شيء ، وهو أن قطعة الدائرة لا تكون إلا من دائرة بالفعل . والحادة ليس من شرطها في الوجود أن تكون جزء زاوية أخرى ، ولا أنها هي حادة بالقياس إلى المنفرجة والقائمة ، بل هي في نفسها حادة بسبب وضع أحد ضلعها عند الآخر . لكننا من جهة أن ذلك الوضع من حيث هو وضع وقعت فيه إضافة ، لأن الميل والقرب بين الخطوط بعضها إلى بعض أو البعد فيما بينهما مما يتلاقى به إضافة ما عرض أن يتعلق البيان بمادة الإضافة ، وإن لم يدل على هذه الإضافة بالفعل لصعوبتها فقد دل عليها بالقوة في إدخال إضافة بالفعل . ثم لما كانت الزاوية السطحية إنما تحدث عن قيام خط على خط ، وكان الميل الذي يحدث هو ميل عن

(٢) له : ساقطة من د (٣) ما يتقوم : ما يقوم ط || شخصه : شخصه ب ، ج
(٧) وبطل : أو بطل د || غبا : ساقطة من ط (٨) اللهم : ساقطة من م || الأقسام :
الأقسام د ، ص ، ط || والفرض : بالفرض د || وبالقطع : بالقطع ب ، ج ، ط ، م ؛
كالفلح م (٩) مختلفان : مختلفان ج || وهو : هو ط (١٠) ليس : وليس م (١١) زاوية :
زاوية د ، ط (١٢) أحد : ساقطة من م (٤) بينها : بينهما (١٥) أن يتعلق : أى تعلق م
|| لم : + يمكن ج (١٧) وكان : فكان ج .

- اعتدال ما وعن جهة ما ، لأننا لو أخذنا قرب أحد الخطين من الآخر مطلقاً وأخذنا ميله إليه مطلقاً من غير تعيين الميل عنه لم يكن إلا ميل مطلق يوجد ذلك للحادة وللقائمة وللانفرجة . فإن خطوطها أيضاً فيها ميل لبعضها إلى بعض ، فإنك إذا اعتبرت اتصال خطين على الاستقامة لوجدت المنفرجة وفيها ميل لأحد خطيها إلى الآخر . لكن هذا الميل هو ميل مطلق يقتضيه انفرج خطي ٥ كل زاوية ، فيجب ضرورة أن يكون هذا الميل محدوداً عن شيء . ولما كان ذلك الشيء يجب أن يكون بُدْأً خطياً ، ولم يمكن أن تتوهم خطوط يميل عنها هذا إلا الخط المتصل على الاستقامة بالخط الثاني ، والذي يفعل زاوية منفرجة أو الذي يفعل زاوية قائمة أو الذي يفعل زاوية حادة . فأما الخط الغير المتصل بهذا الخط فإنه لا يحدد به شيء ، وكذا اعتبار الميل من الخط ١٠ المستقيم مطلقاً غير صحيح في هذا الباب ، وإلا فالمنفرجة والقائمة أيضاً حادة . وكذلك اعتبار الميل عن الخط الفاعل للمنفرجة ، لأن الميل عن الانفرج قد يحفظ الانفرج ، إذ تكون منفرجة أصغر من منفرجة . وكذلك حكم الحادة هذه مع أن الحادة لا يمكن أن تدّرف بالحادة فيكون تعريف مجهول بمجهول . فبقى ضرورة أن يكون تعريفها بالقائمة ، التي ليس يبقى قوامها مع الميل عنها محفوظاً . ١٥ فكله يقول : إن الحادة هي التي عن خطين قام أحدهما على الآخر ، ومال أقرب من خط قائمة لو قامت حتى هي أصغر من القائمة لو كانت . وليس نغني بها أنها بالفعل موجودة مقيسة بقائمة تزيد عليها حينئذ يكون الحد كاذباً ، ولكن بقائمة

(٢) الميل : ميل ط || يكن : ساقطة من م (٣) خطوطها : خطوطها ط (٤) لوجدت : وجدت د ، ص ، ط ، م (٥) ولم : فلم ط || خطوط : خطوطه ج (٦) والذي : والذي م (٧) أو الذي يفعل زاوية حادة : والذي يفعل زاوية حادة ط || فأما : وأما ج ، ص (٨) وكان : فكان م (٩) وكذلك : ولذلك م (١٠) قد يحفظ الانفرج : ساقطة من د (١١) التي : هي م || ومال : وصار د ، ص ، ط (١٢) بها : ساقطة من م (١٣) بقائمة : لقائمة ج ، بقائمة ط .

هذه الصفة. والقائمة بهذه الصفة من حيث هي بالقوة الموجودة بالفعل قوة هي قائمة بالقوة ، فإن القوة من حيث هي قوة وجودٌ بالفعل . وربما كانت القوة أيضا موجودة بالقوة وهي القوة البعيدة من الفعل ، ثم تصير بالفعل قوة قريبة . فإن القوة القريبة هل تكوّن الإنسان في الغذاء تكون بالقوة ، ثم إذا صار ميتاً صارت تلك القوة القريبة موجودة بالفعل ، وإنما يكون فعلها غير موجود .

فإن الحادة تحد بقائمة لا بالفعل مطلقا، بل بالقوة. فلا تحد بنظيرها ولا أيضا بما ليس له حصول. فإن المحدود به قائم بالقوة، وذلك له من حيث هو كذلك حصول بالفعل، وبالحرى إن عزفت الحادة والمنفرجة بالقائمة فإن القائمة تتحقق من المساواة والمائلة والوحدانية ، وتلك تحتهما من الخروج من المساواة. وأما القائمة فتتحقق بذاتها . ولقد كان يمكن أن يقال : إن الحادة أصغر زاويتين مختلفتين تحدتان من قيام خط على خط ، والمنفرجة أعظمهما ، وكان حينئذ إذا حقق فقد أشير إلى القائمة، لأن الأكبر هو الذى يكون مثلاً وزيادة، والأصغر هو الذى ينقص عن المثل. فبالمثل تتحقق معرفة الصغر والكبر ، وبالواحد المتشابه تتحقق المتكثر الغير المتشابه المختلف .

فهكذا يجب أن يتصور الحال في أجزاء المحدودات ، ثم يجب أن يتذكر ما قلناه قبل أيضا في حال أجزاء المادة وعلاقتها .

(١) والقائمة بهذه الصفة : سائطة من ج، ص، ط (٣) البعيدة : القريبة م (٥) صارت : صارت ط || موجود : موجودة ج (٦) تحد : لا تحد ط || لا بالفعل : بالفعل ط || فلا تحد : ولا تحد ص || بنظيرها : بنظيرها ج، د، ص، ط || بالقوة ج، ط || وكان : فكان ج، ص || حصول : حصول ص، ط (١١) أعظمها : أعظمها ج، د، ص، ط || وكان : فكان ج، ص (١٣) فبالمثل : وبالمثل ط || الصغر : الصغير ط || والكبر : بالواحد : والكبر بالواحد ط || المتشابه : الغير المتكثر ج (١٥) أن يتذكر : أن تكون تذكر ط || ما قلناه : ما قلناه .

تم طبع هذا الكتاب في يوم الاثنين ٢٦ ذى الحجة سنة ١٣٧٩ هـ
(الموافق ٢٠ يونيو سنة ١٩٦٠ م)

محمد الفاتح عمر
عضو مجلس الإدارة المنتدب

الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية
١٩٥٨-١٩٥٩-١٩٦٠

IBN SĪNĀ

AL-SHIFĀ'

Al-Ilāhiyyāt (1) (LA MÉTAPHYSIQUE)

TEXTE ÉTABLI ET ÉDITÉ

PAR

G. C. ANAWATI et SA'ID ZAYED

REVU ET PRÉCÉDÉ D'UNE INTRODUCTION

PAR

Le Dr. IBRAHIM MADKOUR

RÉPUBLIQUE ARABE UNIE
MINISTÈRE DE LA CULTURE ET DE L'ORIENTATION
RÉGION DU SUD
DÉPARTEMENT CULTUREL

A l'occasion du Millénaire d'Avicenne

LE CAIRE
Organisation Générale
des Imprimeries Gouvernementales
1966

الشفاء

الإنهيات (٢)

راجعه وقدم له

الدكتور ابراهيم مذكور

تحقيق الأساتذة

سميد زابد

سليمان دنيا

محمد يوسف موسى

الجمهورية العربية المتحدة
وزارة الثقافة والإرشاد القومي
الإقليم الجنوبي
الإدارة العامة للثقافة

بمناسبة الذكرى الألفية للشيخ الرئيس

القاهرة
الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

١٩٦٠ - ١٣٨٠ هـ

مَنْشُورَات مَكْتَبَةِ آيَةِ اللَّهِ الْعُظْمَى الْمَرْعَشِيَّةِ النَجَفِيَّةِ
قَمِ الْقَدَسَةِ - ايرَان ١٤٠٤ ق

المقالة السادسة

وفيها خمسة فصول

(٢) وفيها : ساقطة من

(١) السادسة + من الجملة الرابعة من الكتاب ب ، ج ، د ، هـ ، م
ج ، م || خمسة : ساقطة من ب || وفيها خمسة فصول : ساقطة من د

[الفصل الأول]

(١) فصل

في أقسام العلل وأحوالها

قد تكلمنا في أمر الجواهر والأعراض ، وفي اعتبار التقدم والتأخر فيها ، وفي معرفة مطابقة الحدود للحدودات الكلية والجزئية . فبالجزم أن نتكلم الآن في العلة والمعلول ، فإنهما أيضا من الواحق التي تلحق الموجود بما هو موجود .

- والعلل كما سمعت ، صورة وعنصر وفاعل وغاية . فنقول : إنا نعى بالعلة الصورية ، العلة التي هي جزء من قوام الشيء ، يكون الشيء بها هو ما هو بالفعل ؛ وبالعنصرية العلة التي هي جزء من قوام الشيء ، يكون بها الشيء هو ما هو بالقوة ، وتستقر فيها قوة وجوده ؛ وبالفعل ، العلة التي تفيد وجودا مباينا لذاتها ، أي لا تكون ذاتها بالقصد الأول علا ١٠ لما يستفيد منها وجود شيء يتصور بها ، حتى يكون في ذاتها قوة وجوده إلا بالعرض ، ومع ذلك فيجب ألا يكون ذلك الوجود من أجله من جهة ما هو فاعل ، بل إن كان ولا بد فباعتبار آخر ، وذلك لأن الفلاسفة الإلهيين ليسوا بمنون بالفاعل مبدأ التحريك فقط ، كما يعنيه الطبيعيون ، بل مبدأ الوجود ومفيده ، مثل البارئ للعالم ؛ وأما العلة الفاعلية الطبيعية فلا تفيد وجودا غير التحريك بأحد أنحاء التحريكات ؛ فيكون مفيد ١٥ الوجود في الطبيعيات مبدأ حركة ؛ ونعني بالغاية ، العلة التي لأجلها يحصل وجود شيء مباين لها .

-
- (١) فصل : الفصل الأول ط ، ساقطة من د (٤) الجواهر : الجواهر ب || اعتبار : ساقطة من ص || فيها : ساقطة من - (٥) في العلة : في الدالة - ، ص ، ط (٧) صحت : صحت ب ، ص ، ط ، م || فتقول : والدلل - ، د ، ص ، م || إنا : إنا - ، د (٨) يكون الشيء : بها : يكون به الشيء ، د ، م : يكون بها الشيء ، ب - ، ص ، ط || وبالعنصرية : وبالعنصر - ، ص ، ط ، م (٩) هي جزء من قوام الشيء : ساقطة م || بها : به د (١٠) لذاتها : لذاته || أي لا تكون ذاتها : ليس يكون ذاته - (١١) بها : به ب ، ج || حتى : وحتى ب ، د ، م || ذاتها : ذاتها - ، د ، ط ، م (١٢) من جهة : من جهته - ، د ، ط (١٦) الدالة : ساقطة من د .

وقد يظهر أنه لا صلة خارجية عن هذه ، فنقول . إن السبب للشيء لا يتخلو إما أن يكون داخلا في قوامه وجزءا من وجوده ، أو لا يكون . فإن كان داخلا في قوامه وجزءا من وجوده فإما أن يكون الجزء الذي ليس يجب من وجوده وحده له أن يكون بالفعل ، بل أن يكون بالقوة فقط ، ويسمى هبولى ؛ أو يكون الجزء الذي وجوده هو صيرورته بالفعل ، وهو الصورة . وإما إن لم يكن جزءا من وجوده فإما أن يكون ما هو لأجله ، أو لا يكون . فإن كان ما هو لأجله ، فهو الثانية ؛ وإن لم يكن ما هو لأجله ، فلا يتخلو إما أن يكون وجوده منه بالأى يكون هو فيه إلا بالعرض ، وهو فعلة ، أو يكون وجوده منه بأن يكون هو فيه ، وهو أيضا عنصره أو موضوعه .

فكون المبادئ إذن كلها من جهة خمسة ، ومن جهة أربعة . لأنك إن أخذت المنصر الذى هو قابل ، وليس جزءا من الشيء ، غير المنصر الذى هو جزء ، كانت خمسة . وإن أخذت كليهما شيئا واحدا ، لاشتراكهما فى معنى القوة والاستعداد ، كانت أربعة . ويجب ألا تأخذ المنصر بمعنى التقابل الذى هو جزء ، مبدأ للصورة بل للركب . إنما التقابل يكون مبدأ بالعرض ، لأنه إنما يتقوم أولا بالصورة بالفعل ، وذاته باعتبار ذاته فقط تكون بالقوة ، والشيء الذى هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة ، لا يكون مبدأ ألبنة . ولكنه إنما يكون مبدأ بالعرض ، فإن العرض يحتاج إلى أن يكون قد حصل الموضوع له بالفعل ، ثم صار سببا لقوامه ، سواء كان العرض لازما فتكون الأولية بالذات ، أو زائلا فتكون الأولية بالذات والزمان . فهذه هى أنواع العلل . وإذا كان الموضوع ملء لمرض يقيمه ، فليس ذلك على النوع الذى يكون فيه الموضوع ملء للركب ، بل هو نوع آخر .

- (١) هذه : هذا ، د || السبب : + المطلق د
 وجوده : ساقطة من د (٥ - ٦) فإما أن يكون فلا يتخلو : فإما أن يكون
 ما لأجله وهو الثانية ، أو لا يكون ما هو لأجله فلا يتخلو (٧ - ٨) بالأى يكون وهو أيضا :
 بأن يكون فيه ، فهو أيضا ط (٩) إن : إذا ، د ، ط ، م (١٣) بالعرض :
 للعرض م (١٤) والشيء الذى هو بالقوة : ساقطة من ط || هو : ساقطة من د
 (١٥) بالعرض : للعرض ، د ، ص ، ط ، م (١٦ - ١٧) أوزائلا بالذات : ساقطة من ط
 (١٧) الموضوع : للوضوع ط (١٨) يقيمه : لقيمه د .

وإذا كانت الصورة علة للمادة تقيمها ، فليست على الجهة التي تكون الصورة علة للركب ، وإن كانا يتفقان من جهة أن كل واحد منهما علة لشيء لا تباينه ذاته . فإنهما وإن اتفقا في ذلك ، فإن أحد الوجهين ليس تفيد العلة للآخر وجوده ، بل إنما يفيد الوجود شيء آخر ولكن فيه ؛ والثاني يكون العلة فيه هو المبدأ القريب لإفادة المفعول وجوده بالفعل ، ولكن ليس وحده ، وإنما يكون مع شريك وسبب يوجد هذه العلة ، أعنى الصورة ، فتقيم الآخر به ، فتكون واسطة مع شريك في إفادة ذلك وجوده بالفعل وتكون الصورة للمادة كأنها مبدأ فاعل لو كان وجودها بالفعل يكون عنه وحده ، ويشبه أن تكون الصورة جزءا للعلة الفاعلية ، مثل أحد محركي السفينة على ما سيوضح بعد . وإنما الصورة ، علة صورية للركب منها ومن المادة ، فالصورة إنما هي صورة للمادة ولكن ليست علة صورية للمادة .

١٠

والفاعل يفيد شيئا آخر وجودا ليس للآخر عن ذاته ، ويكون صدور ذلك الوجود عن هذا الذي هو فاعل ، من حيث لا تكون ذات هذا الفاعل قابلة لصورة ذلك الوجود ، ولا مقارنة له مقارنة داخلية فيه ، بل يكون كل واحد من الذاتين خارجا عن الآخر ، ولا يكون في أحدهما قوة أن يقبل الآخر . وليس يبعد أن يكون الفاعل يوجد المفعول حيث هو ، وملاقيا لذاته ؛ فإن الطبيعة التي في الخشب هي مبدأ فاعل للحركة ، وإنما تحدث الحركة في المادة التي الطبيعة فيها وحيث ذاته ، ولكن ليس مقارنتها على سبيل أن أحدهما جزء من وجود الآخر أو مادة له ، بل الذاتان متباينتان في الحقائق ، ولما محل مشترك ، فمن الفاعل ما يتفق وقتا أن لا يكون فاعلا ، ولا مفعوله مفعولا ، بل يكون مفعوله معدوما ، ثم يمرض للفاصل الأسباب التي يصير بها فاعلا بالفعل .

١٥

(١) كانت : كان د . (٢-١) كانت الصورة . . . لركب : جاءت هذه العبارة في هامش ص
(٢) ذاته : ساقطة من ب . (٣) فإن : + في ب ، ح ، ص ، ط || للآخر : الآخر
ب ، ح ، د ، ط ، م . || يفيد : يفيد ح ، د ، ص ، ط ، م (٤) هو : ساقطة من م .
(٥) بالفعل : + فيه ط . || شريك : الشريك ط || وسبب : وسبب ط (٧) وتكون : فتكون
ب ، ح ، ص ، ط ، م || ويشبه : أو يشبه ب ، ح ، ط ، م (٨) جزءا للعلة : جزء علة ص .
|| عل : وصل ب ، ح ، ص ، ط ، م (١١) والفاعل : وفاعل ح (١٢) قابلة : قابلا
ح ، د ، م (١٣) ولا مقارنة : ولا مقارنا ح ، د ، م : (١٦) مقارنتها : مقارنتها ط
(١٧) أحدهما : أحدهما ح ، د ، ص ، ط . || متباينتان : متباينتان د ، ط .

وقد تكلمنا في هذا فيما سلف، فحينئذ يصير فاعلا، فيكون عنه وجود الشيء بعد ما لم يكن، فيكون لذلك الشيء وجود، ولذلك الشيء أنه لم يكن، وليس له من الفاعل أنه لم يكن، ولا أنه كان بعد ما لم يكن، إنما له من الفاعل وجوده. وإذن فإن كان له من ذاته الوجود، لزم أن صار وجوده بعد ما لم يكن، فصار كائنا بعد ما لم يكن.

فالذي له بالذات من الفاعل الوجود، وأن الوجود الذي له، إنما هو لأن الشيء الآخر مل حلة يجب عنها أن يكون لغيره وجود عن وجوده الذي له بالذات. وأما أنه لم يكن موجودا فليس من حلة فعلته، فإن كونه غير موجود قد ينسب إلى حلة ما، وهو عدم حلة، فأما كون وجوده بعد العدم فأمر لم يصير لحلة، فإنه لا يمكن ألبنة أن يكون وجوده إلا بعد عدم. وما لا يمكن فلا حلة له، نعم وجوده يمكن أن يكون، وأن لا يكون، فلو وجوده حلة، وعدمه قد يكون وقد لا يكون، فيجوز أن يكون لعدمه حلة، وأما كون وجوده بعد ما لم يكن فلا حلة له.

فإن قال قائل: كذلك وجوده بعد عدمه، يجوز أن يكون، ويجوز أن لا يكون، فنقول: إن غيب وجوده من حيث هو وجوده، فلا مدخل للمعدم فيه؛ فإن نفس وجوده يكون غير ضروري، أي ممكن، وليس هو غير ضروري من حيث هو بعد عدم، ولكن الغير الضروري، وجوده هذا الذي اتفق الآن، وقد كان معدوما. وأما من حيث أخذ وجوده وجودا بعد عدم، فإليحظ كونه بعد عدم، لا كونه موجودا فقط، الذي كان بعد عدم، واتفق بعد عدم، وذلك لاسبب له، فلا سبب لكون وجوده بعد العدم،

(١) وقد تكلمنا في هذا: وقد تكلمنا فيه ب: عل ما تكلمنا فيه د، ط، م

(٣) فإن: ساقطة من ب، ح، ص، ط، م (٤) الوجود: أن لا وجود (٦) يكون: + لا -

(٨) فأما: + أن - || لم يصير: لا يصير -، ص، ج، با (٩) ومالا: وما لم -، ص

|| حلة: + فيجوز أن لا يكون لعدم حلة ج؛ ساقطة من ص (١١) فلا: فاعلا م

|| له: ساقطة من - (١٢) كذلك: كل ص، ط (١٣) هو: ساقطة من ب، ح - || وجوده:

+ وحده ط (١٤) أي يمكن: ساقطة من -، د، ص، ط، م || وليس هو: وليس د، م

|| ضروري: + فيه -، د (١٥) لكن: ولكل ب || الضروري: كضروري ط

|| وقد: ساقطة من ب، ح، ص، ط، م (١٦) أخذ: يأخذ، -، د، ص، م

|| فإليحظ: فإليحظ -، ص: فلنحيط، م || عدم: ساقطة من -، د، ص، م (١٧) وذلك: فذلك

ص، م، م، ه || فلا سبب: فذلك لا سبب م || لكون: لكونه -.

وإن كان سببا لوجود، الذى كان بعد عدم من حيث وجوده . فحق أن وجوده جائز أن يكون وأن لا يكون بعد عدم الحاصل ، وليس بحق أن يكون وجوده بعد عدم من حيث هو وجود بعد عدم جائز أن يكون وجودا بعد عدم وأن لا يكون بعد عدم ، اللهم إلا أن لا يكون وجودا أصلا فيكون الاعتبار للوجود .

- ور بما ظن ظان أن الفاعل والعلة إنما يحتاج إليه ليكون للشيء وجود بعد ما لم يكن ، وإذا وجد الشيء ، فلو فقدت العلة ، لوجد الشيء مستغنيا بنفسه ، فظن من ظن أن الشيء إنما يحتاج إلى العلة في حدوثه ، فإذا حدث ووجد فقد استغنى عن العلة ، فتكون عنده المأل طلل الحدوث فقط وهى متقدمة لا معا ، وهو ظن باطل لأن الوجود بعد الحدوث لا يتخلو إما أن يكون وجودا واجبا أو وجودا غير واجب ؛ فإن كان وجودا واجبا ، فإما أن يكون لتلك الماهية لذات تلك الماهية حتى تقتضى تلك الماهية وجوب الوجود فيستحيل حينئذ أن تكون حادثة ، وإما أن يجب لها بشرط ، وذلك الشرط إما الحدوث ، وإما صفة من صفات تلك الماهية ، وإما شيء مباين ، ولا يجوز أن يكون وجوب وجوده بالحدوث ؛ فإن الحدوث نفسه ليس وجوده واجبا بذاته ، فكيف يجب به وجود غيره . والحدوث قد بطل فكيف يكون عند عدمه علة لوجوب غيره ، إلا أن يقال إن العلة ليست هى الحدوث ، بل كون الشيء قد حصل له الحدوث ، فيكون هذا من الصفات اتى للشيء الحادث فيدخل في الجملة الثانية من القسمين .

فتقول : إن هذه الصفات لا تتخلو إما أن تكون للماهية بما هى ماهية ، لا بما هى قد وجدت ، فيجب أن يكون ما قد يلزمها يلزم الماهية ، فتكون الماهية يلزمها وجوب الوجود ؛ أو تكون هذه الصفات حادثة مع الوجود ، فيكون الكلام في وجوب وجودها

-
- (٢) يكون : ساقطة من ب (٣) وجود : + إلى د || بعد عدم : ساقطة من ب ، ح ، ص ، ط ، م (٦) وإذا : فإذا ب ، ح ، د ، ص ، م || من ظن : ساقطة ب ، ص ، ط ، م || ظن : خلق - (٨) وهو : فهو - د || باطل : + لما حدث ب ، ح ، د ، ص ، ط || لأن : ولأن د (١٠) وجوبه : وجوده د || الماهية : للماهية - (١٣) فإن : لأن - (١٤) علة : ساقطة من ب (١٥) يقال إن العلة : يقال العلة ط || ليست : ليس ب || كون : يكون د . (١٧) هى : ساقطة من - ، د ، ص ، م (١٨) قد : ساقطة من ب ، ص ، ط ، م .

كالكلام في الأول ، فإما أن يكون هناك صفات بلا نهاية كلها بهذه الصفة ، فكون كلها ممكنة الوجود ، غير واجبة بذاتها ، وإما أن تنتهي إلى صفة تجب بشئ خارج .
والقسم الأول يحمل الصفات كلها ممكنة الوجود في أنفسها ، وقد بان أن الممكن الوجود في نفسه ، موجود بغيره ، فكون جميع الصفات تجب بغير خارج عنها . والقسم الثاني يوجب أن الوجود الحادث إنما يبقى وجودا بسبب من خارج وهو العلة .

هل أنك قد علمت أن الحدوث ليس معناه إلا وجودا بعد ما لم يكن ، فهذا الوجود ، وهناك كون بعد ما لم يكن ، وليس للعلة المهدئة تأثير وغناء في أنه لم يكن ، بل إنما تأثيرها وغناؤها في أن منه الوجود . ثم عرض أن كان ذلك ، في ذلك الوقت ، بعد ما لم يكن ، والعارض الذي عرض بالاتفاق لا دخول له في تقوم الشئ ، فلا دخول للمسلم المتقدم في أن يكون للوجود الحادث علة ، بل ذلك النوع من الوجود بما هو لذلك النوع من الماهيات مستحق لأن يكون له علة وإن استمر وتبقى . ولهذا لا يمكنك أن تقول : إن شيئا جعل وجود الشئ بحيث يكون بعد أن لم يكن ، فهذا غير مقدور عليه ، بل بعض ما هو موجود واجب ضرورة أن لا يكون بعد عدم ، وبعضه واجب ضرورة أن يكون بعد عدم .

فأما الوجود ، من حيث هو وجود هذه الماهية ، فيجوز أن يكون من علة ؛ وأما صفة هذا الوجود ، وهي أنه بعد ما لم يكن ، فلا يجوز أن تكون من علة ؛ فالشئ من حيث وجوده حادث ، أي من حيث أن الوجود الذي له موصوف بأنه بعد العلم

- (٢) بشئ : لثبوت
(٤) موجود : وجوده ب ، ص ، ط ، ؛ بغيره : لغيره -
(٥) الوجود : الموجود ط || من : ساقطة من - ، د ، م (٦) هناك وجود : ساقطة من م
(٧) كون : كونه ب ، - ، ص ، م || وغناء : وغنى ب ، - ، د ، ص ، ط (٨) تأثيرها :
تأثيره ب ، - ، د ، م || وغناؤها : وغناء ب ، - ، وغناؤه د ؛ وغناؤه م || أن كان : ساقطة من د
(١٠) لذلك : بذلك - ، ط ، هـ (١١) أن : ساقطة من د (١٣) وبهذه : وبهذه - || ١ | ٤ .
أن يكون : أن يكون ضرورة د || أن : ساقطة من ط (١٥) هو : + هو - ، د || أن
يكون : ساقطة من ص (١٧) حيث (الأول) : + هو ص .

لا علة له بالحقيقة ، بل العلة له من حيث للماهية وجود ، فالأمر بعكس ما يظنون بل العلة للوجود فقط ، فإن اتفق أن سبقه عدم كان حادثا ، وإن لم يتفق كان غير حادث .

- والفاعل ، الذى تسميه العامة فاعلا ، فليس هو بالحقيقة علة من حيث يجعلونه فاعلا ، فإنهم يجعلونه فاعلا من حيث يجب أن يعتبر فيه أنه لم يكن فاعلا ، فلا يكون فاعلا من حيث هو علة ، بل من حيث هو علة وأمر لازم معه ، فإنه يكون فاعلا من حيث اعتبار ماله فيه أثر مقرونا باعتبار ما ليس له فيه أثر ، كأنه إذا اعتبرت العلة من حيث ما يستفاد منها مقارنا لما لا يستفاد منها سعى فاعلا . فلذلك كل شيء يسمونه فاعلا يكون من شرطه أن يكون بالضرورة قد كان مرة غير فاعل ، ثم أراد أو قسر ، أو عرض حال من الأحوال لم يكن ، فلما قارنه ذلك المقارن كان ذاته مع ذلك المقارن علة بالفعل ، وقد كان خلا من ذلك ، فيكون فاعلا عندهم من حيث هو علة بالفعل بعد كونه علة بالقوة ، لا من حيث هو علة بالفعل فقط .
- ١٠

- فيكون كل ما يسمونه فاعلا يلزم أن يكون أيضا ما يسمونه منفعا ، فإنهم لا يخلونه عن مقارنة ما يقارنه من حال حادثة لأجلها ما صدر عنه وجوده بعد ما لم يكن . فإذا ظهر أن وجود الماهية يتعلق بالغير من حيث هو وجود لتلك الماهية لا من حيث هو بعد ما لم يكن ، فذلك الوجود من هذه الجهة معلول ما دام موجودا . كذلك كان معلولا متعلقا بالغير ، فقد بان أن المعلول يحتاج إلى مفيدة الوجود بنفس الوجود بالذات ، لكن الحدوث وما سوى ذلك أمور تعرض له ، وأن المعلول يحتاج إلى مفيدة الوجود دائما سرمدًا ما دام موجودا .
- ١٥

- (١) حيث : + أن د || للماهية : الماهية م : لماهية ب ، ، ط || بعكس ما : بالعكس مما ط : بعكس مما ص (٢) والفاعل : وفاعل ب ، ، هـ : فالفاعل د (٤) فإنهم : فلا تهم - || يجعلونه : يجعلون - || فلا يكون فاعلا : ساقط من ب ، ، د ، ص (٥) أمر : ساقط من د (٦) له : ساقطة من ص || اعتبرت : اعتبرت ب ، ، د ، ص ، م || يستفاد : استفاد - (٧) فذلك : فذلك د (٨) أو عرض حال : أو عرض أو حال ب (١٣) وجوده : وجود ب ، ، د ، ط ، م || فإذا : فإن د ، م : فإذا ب ، ، د ، م : فإذا ص (١٥) مادام : وما دام ب .

[الفصل الثاني]

(ب) فصل

في حل ما ينتشكك به على ما يذهب إليه أهل الحق من أن كل علة
هي مع معلولها ، وتحقيق الكلام في العلة الفاعلية

والذى يظن من أن الابن يبقى بعد الأب ، والبناء يبقى بعد البناء ، والسخونة
تبقى بعد النار ، فالسبب فيه تخطيط واقع من جهة جهل العلة بالحقيقة ، فإن البناء والأب
والنار ليست طلالا بالحقيقة لقوام هذه المعلومات ، فإن الباني العامل له المذكور ، ليس علة
لقوام البناء المذكور ، ولا أيضا لوجوده .

أما البناء لحركته علة لحركة ما ، ثم سكونه وتركه الحركة أو عدم حركته ونقله بعد
ذلك النقل علة لانهاء تلك الحركة ، وذلك النقل بعينه وانتهاء تلك الحركة علة لاجتماع ما ،
وذلك الاجتماع علة لتشكك ما ، وكل واحد مما هو علة فهو ومعلوله معا .

وأما الأب فهو علة لحركة المني ، وحركة المني إذا انتهت على الجهة المذكورة علة
لحصول المني في القمار ، ثم حصوله في القمار علة لأمره ، وأما تصويره حيوانا وبقاؤه
حيوانا فله علة أخرى ، فإذا كان كذلك كان كل علة مع معلولها .

وكذلك النار علة لتسخين عنصر الماء ، والتسخين علة لإبطال استعداد الماء بالفعل
لقبول صورة المائية أو حفظها ، وذلك أن شيئا آخر علة لإحداث الاستعداد التام
في مثل هذه الحال لقبول ضدها وهي الصورة النارية ، وعلة الصورة النارية هي الحلل
التي تكسو العناصر صورها وهي مفارقة .

(٢) فصل : الفصل الثاني ط ساطع من د (٣) في حل ما ينتشكك به : في حد ما
ينتشكك ط || إليه : به - || من : في م (٤) هي : فهم ب ، د ، د ، ص ، ط
(٥) البناء : الباني ب ، د ، د م (٦) جهة : حيث د (٧) هذه المعلومات فإن : ساطع من م
(٧-٨) ليس علة لقوام البناء المذكور : ساطع من م (٩) أما : وأما ح || وقلة : رقة ب ،
د ، د ، ص ، م (١٠) ذلك : تلك ب ، ه || النقل : النقل د ، ص ، ط ، م || علة لانتهاء . . .
وانتهاء تلك الحركة : ساطع من م || تلك (الأولى) : ساطع من ط (١٢) وحركة المني : ساطع
من ب ، د (١٣) لأمر : الأمور د (١٣-١٤) وبقاؤه حيوانا : ساطع من - (١٥) الماء :
الار م (١٦) أو حطها : وحطها ط || أن شيئا : أو شيئا ب ، د ، ص ، م : إذ شيء .
(١٧) السورة النارية : سورة الباري ب ، د ، د ، ص ، م (١٧) الصورة : صورة - ، ط .

فتكون العلل الحقيقية موجودة مع المعلول ؛ وأما المتقدمات فهي علل ، إما بالعرض وإما معينات . فلهذا يجب أن يعتقد أن علة شكل البناء هو الاجتماع ، وعلة ذلك طبائع المجتمعات وثباتها على ما ألفت ، وعلة ذلك السبب المفارق الفاعل للطبائع . وعلة الولد اجتماع صورته مع مادته بالسبب المفيد للصور . وعلة النار السبب المفيد للصور وزوال الاستعداد التام لضد تلك الصور معا . فنجد إذن أن العلل مع المعلولات .

وإذا قضينا فيما يتصل به كلامنا بأن العلل متناهية ، فإنما تشير إلى هذه العلل ولا نمنع أن تكون عللا معينة ومُعَدَّة بلا نهاية ، بعضها قبل بعض ، بل ذلك واجب ضرورة ، لأن كل حادث فقد وجب بعد ما لم يجب لوجوب طلته حينئذ كما بينا ، وطلته ما كان أيضا وجب . فوجب في الأمور الجزئية ، أن تكون الأمور المتقدمة التي بها تجب في العلل الموجودة بالفعل ، أن تصير عللا لها بالفعل أمورا بلا نهاية ، ولذلك لا يقف فيها سؤال لم البتة .

ولكن الإشكال ههنا في شيء ، وهو أن هذه التي بلا نهاية لا يخلو إما أن يوجد كل واحد منها آنا فتتوالى آتات متشافة ليس بينها زمان وهذا محال ؛ وإما أن يبقى زمانا فيجب أن يكون لإيجابها في كل ذلك الزمان لا في طرف منه ، ويكون المعنى الموجب لإيجابها أيضا معها في ذلك الزمان ، ويكون الكلام في إيجاب لإيجابها كالكلام فيه ، وتحصل علل بلا نهاية معا .

وهذا هو الذي نحن في منعه فنقول : إنه لولا الحركة لوجب هذا الإشكال ، إلا أن الحركة تبقى الشيء الواحد لا على حالة واحدة فلا يكون ما يتجدد من حالة بعد حالة في آن بعد آن يشافعه ويماسه ، بل كذلك على الاتصال ، فتكون ذات العلة غير موجبة

(٤) للصور (الثانية) : للصورة د (٥) الصور : الصورة ب، د، هـ، ط، م || إذن : ساقطة من هـ || أن : ساقطة من ب، د، هـ، ص، م (٦) وإذا : فإذا || قضينا : فصلنا هـ || بأن : بأن م (٩) فوجب : فيجب م (١١) ولذلك : وكذلك ب || سؤال : سؤالها هـ (١٣) هنا : ساقطة من م (١٤) المعنى : معنى د (١٤ - ١٥) لا في طرف منه . . . الزمان ساقطة من م (١٥) لإيجابها : لإيجابها ب، د (١٧) نحن : ساقطة من م (١٨) حالة : حال د، م || فلا : ولا ب، ج، د، م (١٩) فتكون : تكون هـ، د، ص، ط .

لوجود المعلول بل لكونها على نسبة ما ، وتلك النسبة تكون ملتها الحركة أو شريكه ملتها أو التي بها العلة مله بالفعل الحركة ، فتكون حينئذ العلة لا ثابتة الوجود على حالة واحدة ولا باطلة الوجود حادثة في آن واحد ، فباضطرار إذن تكون العلة الحافظة أو المشاركة لنظام هذه العلل التي بسببها تحمل الإشكالات هو الحركة ، وسنوضح ذلك في موضعه

• ايضا كما أشفى من هذا . فقد إن ووضح أن العلل الذاتية للشيء التي بها وجود ذات الشيء بالفعل يجب أن تكون معه لا متقدمة في الوجود تقدما يكون زواله مع حدوث المعلول ، وأن هذا إنما يجوز في حال غير ذاتية أو غير قريبة ، والعلل غير الذاتية أو الغير القريبة لا يمنع ذهابها إلى غير النهاية بل يوجهه .

وإذ قد تقرر هذا ، فإذا كان شيء من الأشياء لذاته سببا لوجود شيء آخر دائما كان سببا له دائما ما دامت ذاته موجودة . فإن كان دائم الوجود كان معلوله دائم الوجود ، فيكون مثل هذا من العال أولى بالعلية لأنه يمنع مطلق العدم للشيء فهو الذي يعطى الوجود التام للشيء . فهذا هو المعنى الذي يسمى إبداعا عند الحكماء وهو تأييس الشيء بعد ليس مطلق ، فإن للمعلول في نفسه أن يكون "ليس" ويكون له عن ملته أن يكون "أيس" . والذي يكون للشيء في نفسه أقدم عند الذهن بالذات لا في الزمان ، من الذي يكون عن غيره ، فيكون كل معلول "أيسا" بعد "ليس" بعدي بالذات .

فإن أطلق اسم المحدث على كل ما له "أيس" بعد "ليس" وإن لم تكن بعدي بالزمان كان كل معلول محدثا ، وإن لم يطلق ، بل كان شرط المحدث أن يوجد زمان ووقت كان قبله

(١) لوجود : الوجود ، ط ، هـ || لكونها : تكون د (٢) أو التي : والتي ط || التي : + هي ط || العلة (الثانية) : ساقطة من ب ، د ، د ، ص ، ط || لا ثابتة : لا باقية ب ، هـ ، ص || حالة : حال د ، هـ (٣) إذ أن : + إن ، ب ، هـ ، ص ، م (٤) ذلك : هذا ، د ، د ، ص ، ط ، م (هـ) ووضح : وضح ، د ، د ، م (٦) لا متقدمة : لا تتقدم ب ، هـ ، د ، د ، ص ، م || تقدما : مقدمات ، هـ (٧) غير ذاتية : غير الذاتية ب ، هـ || غير قريبة : غير القريبة ب ، هـ || غير الذاتية : الغير الذاتية ب ، د ، ص ، ط ، م (٩) قد : ساقطة من ب (١٢) تأييس : تلييس ب (١٣) للمعلول : المعلول ب ، د ، هـ (١٤) من : عن ، هـ ، د ، ص ، م (١٥) ليس : + ليس ط (١٦) المحدث : الحدث ب ، هـ ، م ، م ، و ، ط || بالزمان : في الزمان ب ، هـ ، د ، د ، ص ، م .

فبطل لهيئته بعده ، فنكون بعديته بَعْدِيَّة لا تكون مع القبلية موجودة ، بل تكون بميزة لها في الوجود ، لأنها زمانية . فلا يكون كل معلول محدثا ، بل المعلول الذى سبق وجوده زمان سبق وجوده لا محالة حركة وتغير كما علمت ، ونحن لا نناقش في الأسماء .

ثم المحدث بالمعنى الذى لا يستوجب الزمان لا يخلو إما أن يكون وجوده بعد "ليس" مطلق ، أو يكون وجوده بعد "ليس" غير مطلق بل بعد عدم مقابل خاص في مادة موجودة على ما عرفته . فإن كان وجوده بعد "ليس" مطلق كان صدوره عن العلة ، ذلك الصدور إبداعا ، ويكون أفضل أنحاء إعطاء الوجود ، لأن عدم يكون قد منع ألْبَتَّة ، وسُلِّط عليه الوجود ، ولو مُكِّن عدم تمكيننا فسبق الوجود كان تكوينه متمنعا إلا عن مادة ، وكان سلطان الإيجاد ، أعنى وجود الشئ من الشئ ضعيفا قصيرا مستأنفا .

- ١٠ ومن الناس من لا يجعل كل ما هذا صفته مبدعا ، بل يقول ، إذا توهمنا شيئا وجد عن علة أولى بتوسط علة وسطى فاعلية ، وإن لم يكن عن مادة ، ولا كان لعدم سلطان ، ولكن كان وجوده عن العلة الأولى الحقيقية بعد وجود آخر انساق إليه ، فليس تأييسه عن "ليس" مطلقا ، بل عن "أيس" وإن لم يكن ماديا . ومن الناس من يجعل الإبداع لكل وجود صورى كيف كان ، وأما المادى ، وإن لم تكن المادة سبقت فيخص نسبته إلى العلة باسم التكوين .

ونحن لا نناقش في هذه الأسماء ألْبَتَّة بعد أن تحصل المعانى متميزة ، فنجد بعضها له وجود عن علة دَوِّما بلا مادة ، وبعضها بمادة ، وبعضها بواسطة ، وبعضها بغير واسطة ، ويحسن أن يسمى كل ما لم يوجد عن مادة سابقة غير متكون بل مبدعا ، وأن نجعل أفضل ما يسمى مبدعا ما لم يكن بواسطة عن عاتته الأولى مادية كانت أو فاعلية أو غير ذلك .

- (١) لهيئته : يهيئ ط || فنكون : إذ يكون ب ، ح ، ص ، ط : وإذا يكون م || بديء : ساقطة من ص ، ط ، م || لها : ساقطة من ط (٢) سبق : يسبق ط (٣) سبق : يسبق د ، ط (٨) فسبق : يسبق ح ، د ، ص ، ط ، م (١٠) هذا : هذه ب ، ح ، ص ، ط ، م (١١) بتوسط : بتوسطه (١٢) الحقيقية : الحقيقة د (١٣) ماديا : مادية ب (١٤) وأما المادى : وأما مادى ط || وإن : فإن د (١٦) متميزة : ساقطة من م (١٧) وجود : الوجود || دوما : دوما د || وبعضها بمادة : ساقطة من د (١٨) نجعل : نجعل د (١٩) مالم : لم ، ص ، ط || بواسطة : بواسطة ب .

ونرجع إلى ما تكلم فيه فنقول : أما الفاعل الذي يمرض له أن يكون فاعلا فلا بد له من مادة يفعل فيها ، لأن كل حادث ، كما علمت ، يحتاج إلى مادة فربما فعل دفعة ، وربما فعل بالتحريك فيكون مبدأ الحركة ؛ وإذا قال الطيبيون للفاعل ، مبدأ الحركة ، حنوا به الحركات الأربع ، وتساهلوا في هذا الموضوع فجعلوا الكون والفساد حركة . وقد يكون الفاعل بذاته فاعلا ، وقد يكون بقوة ؛ فالذي بذاته ، فمثل الحرارة لو كانت موجودة مجردة تفعل ، فكان يصدر عنها ما يصدر لأنها حرارة فقط ؛ وأما الفاعل بقوة ، فمثل النار بمحاررتها وقد مددتا في موضع آخر أصناف القوى .

[الفصل الثالث]

(ج) فصل

في مناسبة ما بين العلل الفاعلية ومعلولاتها

فقول إنه ليس الفاعل كل ما أفاد وجودا أفاده مثل نفسه ، فربما أفاد وجودا مثل نفسه وربما أفاد وجودا ، لا مثل نفسه ، كالنار تسود ، أو كالحرارة تسخن ، والفاعل الذي يفعل وجودا مثل نفسه ، فإن المشهور أنه أولى وأقوى في الطبيعة التي يفيدها من غيره ، وليس هذا المشهور بيّن ولا يحق من كل وجه ، إلا أن يكون ما يفيد هو نفس الوجود والحقيقة ، فحينئذ يكون المفيد أولى بما يفيد من المستفيد .

ولنعمد من رأس فنقول : إن العلل لا تخلو إما أن تكون عللا للمعلولات في نحو وجود أنفسها ، وإما أن تكون عللا للمعلولات في وجود آخر ، مثال الأول : تسخين النار ؛ ومثال الثاني : تسخين الحركة ، وحدث التخلل من الحرارة ، وأشياء كثيرة مشابهة لذلك .

- (١) أما : وأما ب ، هـ ، د ، ص || فلا بد له : فلا بد جـ ، ص ، م (٢) فعل : كان فعله ب (٥) فالقلى : والقلى ب ، ط ، م (٦) فكان : وكان هـ ، ط : كاب (٧) في موضع آخر : في مواضع آخر - ص (٩) فصل : الفصل الثالث ط ، ساقطة من د (١٠) مناسبة : المناسبة م (١١) إنه : ساقطة من هـ ، ص (١٢) لا مثل : كب || أو كالحرارة : أو كالحركة ط ، م ؛ كالحركة ب ، هـ (١٤) بحق : حق م (١٧) النار : ساقطة من ب .

ولتكم على العلل والمعلولات التي تناسب الوجه الأول . ولنورد الأقسام التي قد يظن في الظاهر أنها أقسامه ، فنقول : قد يظن في الوجه الأول أنه قد يكن المعلول في كثير منه نقص وجودا من العلة في ذلك المعنى ، إن كان ذلك المعنى يقبل الأشد والنقص مثل الماء إذا تسخن عن النار ، وقد يكون في ظاهر النظر مثله أيضا ، قيل ذلك أو لم يقبل ، مثل النار فإنها يعتقد فيها ، في الظاهر ، أنها تُحْمِلُ غيرها مثل نفسها نارا في الظاهر فيكون مساويا لها في صورة النارية ، لأن تلك الصورة لا تقبل الأزيد والأقل ، ومساويا له في العرض اللازم من السخونة المحسوسة إذ كان صدور ذلك الفعل عن الصورة المساوية لصورته وعنه أيضا ، والمادة مساوية في التهيؤ .

وأما كون المعلول أزيد في المعنى الذي هو من العلة ، فهو الذي يرى أنه لا يمكن البتة ولا يوجد في الأشياء المظنونة عللا ومعلولات ، لأن تلك الزيادة لا يجوز أن يكون حدوثها بذاتها ، ولا يجوز أن يكون حدوثها لزيادة استعداد المادة ، حتى يكون قد أوجب ذلك خروج الشيء إلى الفعل بذاته ، فإن الاستعداد ليس سببا للإيجاد ، فإن جعل سببها العلة والاثرا الذي وجد عن العلة معا ، فتلك الزيادة تكون معلولة أمرين لا معلولة أمر واحد ، وهما مجموعين يكونان أكثر وأزيد من المعلول الذي هو الزيادة .

فإن سلمنا هذه الظنون إلى أن نستبين حالها ، ساغ لنا أن نقول : إنه إذا كان المعنى في المعلول والعلة متساويا في الشدة والضعف فإنه يكون للعلة ، بما هي علة ، التقدم الذاتي لاحالة في ذلك المعنى . والتقدم الذاتي ، الذي له في ذلك المعنى معنى من حال ذلك

(٢) (الأول) قد : ساقطة من ب || الوجه : وجه د (٣) إن كان ذلك المعنى : ساقطة من ط || مثل : + ذلك ط (٤) وقد يكون : فإنه قد يكون ص ، ط : وأنه قد يكون : ب ، د (٥) في (الأول) : من ط || أنها : أنه ح (٦) مساويا : مساوية ب ، ص || في صورة : في الصورة ح ، ص ، ط || والأقل : ولا الأقل ح : والأخص ط (٧) إذ : فإذا (٨) لصورته : لصورتها ب (٩) هو : ساقطة من ب ، ح ، ص ، ط ، م (١٠) زيادة : بزيادة ح ، د ، ط || استعداد : واستعداد د (١١) أوجب : أوجب د || الشيء : شيء د ، م (١٢) معلولة : معلول ب ، ح ، د ، ص ، م (١٣) الذي هو : التي هي ب (١٤) فإن : وإن ط || سلمنا : سلمنا د ، م || هذه : فهذه ب || نستبين : نستبرأ ب ، ح ، ص ، ط ، م || حالها : أحوالها د (١٥) والضعف : والتقص ب .

المعنى ، غير موجود للثاني ، فيكون ذلك المعنى مساويا للاول إذا أخذ بحسب وجوده وأحواله التي له من جهة وجوده أقدم منه للآخر . فيزول إذن مطلق المساواة ، لأن المساواة تبقى في الحد ، وهما من جهة ما لهما ذلك الحد متساويان ، وليس أحدهما صلة ولا معلولا . فاما من جهة ما أحدهما صلة والآخر معلول فواضح أن اعتبار وجود ذلك الحد لأحدهما أولى ، إذ كان له أولا لمن الثاني ولم يكن الثاني إلا منه . فظاهر من هذا أن هذا المعنى إذا كان نفس الوجود لم يمكن أن يتساويا فيه البتة إذ كان إنما يمكن أن يتساويه باعتبار الحد ويفضل عليه باعتبار استحقاق الوجود . والآن فإن استحقاق الوجود هو من جلس استحقاق الحد بعينه ، إذ قد أخذ هذا المعنى نفس الوجود ، فبين أنه لا يمكن أن يتساويه إذا كان المعنى نفس الوجود ففيد وجود الشيء من حيث هو وجود أولى بالوجود من الشيء . ١٠

ولكن هنا تفصيل آخر بنوع من التحقيق يجب أن لا ننقله ، وهو أن الملل والمعلومات تنقسم في أول النظر عند التفكير إلى قسمين :

قسم تكون طباع الملل فيه ونوعيته وماهيته الذاتية توجب أن يكون معلولا في وجوده لطبيعة أو لطابع ، فتكون الملل مخالفة لنوعيته ، لا محالة ، إذ كانت دلالة نوعه لا في شخصه . وإذا كان كذلك لم يكن النوعان واحدا ، إذ المطلوب صلة ذلك النوع ، بل تكون المعلولات تجب عن نوع غير نوعها ، والملل يجب عنها نوع فيرئونها ، تكون دلالة للشيء المعلول ذاتية بالقياس إلى نوع المعلول مطلقا . ١٥

(١) المعنى : ساقطة من ب ، د ، م || مساويا للأول : للأول ب ، د ، م : الأولد ، ط || أخذ وأخذت (٢) من جهة : في جهة ط || من الآخر : من الآخر ط || المساواة : المساوىم (٤) وجود : + وجودم ؛ وجوده ب (٥) إذ : إذا د || ولم يكن الثاني : ولم يكن الثاني د ، د ، ص ، م || من هذا : م ، م ، هـ (٦) لم يكن : لم يكن د || إذ : إذا د (٥ - ٦) أولا ، لا من الثاني ... البتة إذ كان : ساقطة من ط (٧) الوجود : الثاني ب || استحقاق : ساقطة من ب ، د ، م ، ص ، م (٨) فين : فن ب (٩، ٨) فين أنه لا يمكن ... الوجود : ساقطة من م (٩) ففيد : ففيد م (١٠) بالوجود : في الوجود د ، م (١١) لكن : ساقطة من ب || بنوع : ونوع ب ، د ، م ، ط || بنوع من : من ونوع م || يجب : ويجب د (١٢) عند التفكير : ساقطة من د || التفكير : التفكير د ، م ، م (١٥) إذ : إذا د ، د (١٨) تكون : وتكون ب ، د ، م ، م .

- وقسم منه يكون المعلول ليس معلول العلة، والعلة علة المعلول في نوعه بل في شخصه .
ولنأخذ هذا على ظاهر ما يقتضيه الفكر من التقسيم ، وظاهر ما يوجد له من الأمثلة وعلى
سبيل التوسع ، إلى أن نبين حقيقة الحال الواجبة فيه من نظرنا في السبب المعطى لصورة
كل ذي صورة من الأجسام . فثالث الأول كون النفس علة للحركة الاختيارية ، ومثال
الثاني كون هذه النار علة لتلك النار . والفرق بين الأمرين معلوم ، فإن هذه النار ليست علة
لتلك النار على أنها علة نوعية النار بل على أنها علة نارية ، فإذا اعتبرنا من جهة النوعية كانت
هذه العلة للنوعية بالعرض ، وكذلك الأب لابن لا من جهة ما هو أب وذلك ابن ، ما
من جهة وجود الإنسانية . وهذا القسم يتوهم على وجهين :

أحدهما أن تكون العلة والمعلول مشتركين في استعداد المادة كالنار والنار .

- والآخر أن لا يكونا فيه مشتركين كضوء الشمس الذي في جوهره الفاعل للضوء ههنا
أو في القمر، وإذ ليس استعداد المادتين فيهما متساويا ولا المادتان من نوع واحد ،
فبالحرى أن لا يتساوى الشخصان في ذلك ، أعني هذا الضوء الذي في الشمس وهذا
الضوء الحادث عنه ، فيكاد لذلك أن لا يكون الضوءان من نوع واحد عند من يشترط
في تساوى نوعية الكيفيات أن لا يكون أحدهما أُنقص والآخر أزيد ، على ما علمت
في موضعه من صفته، ويكونان نوعا واحدا عند من يرى المخالفة بالنقص والاشتداد مخالفة
بالعوارض والتشخصات .

وأما القسم الأول وهو أن يكون الأمران مشتركين في استعداد المادة ، فهو أيضا
على قسمين ؛ لأن ذلك الاستعداد إما أن يكون استعدادا في المنفعل تاما ، أو يكون
استعدادا ناقصا . والاستعداد التام أن لا يكون في طباع الشيء معاق ومضاد لما هو

(١) منه : ساقطة من م (٣) تبين : يتبين - ص ، ط || لصورة : الصورة ب ، د
(٤) فثالث : مثالد (٧) العلة النوعية : النوعية للثالث (٨) يتوهم : متوهم (٩) المادة كالنار :
ما كالنار د ، م (١٠) في جوهره : في جوهر م (١١) في : + آخر ط || وإذ : ذب ، د ، ص ، ط
(١٢) فبالحرى : + من ذلك د ، ص (١٣) الضوءان : ضوءان - (١٥) ويكونان : ويكون م
|| بالنقص : التخصيص ، د ، ص ، ط ، م (١٨) استعدادا يكون : ساقطة من ب .

بالقوة فيه ، كاستعداد الماء المسخن للتبرد لأن فيه نفسه قوة طبيعية - كما علمناه في الطييمات - تعاوق القوة الخارجة في التبريد أولا تعاوقه ، وأما الاستعداد الناقص فهو كاستعداد الماء للتسخن ، لأن فيه قوة تعاوق التسخن الذي يحدث فيه من خارج ، وتوجد مع التسخن باقية فيه ولا تبطل . والقسم الأول على أقسام ثلاثة :

فإنه إما أن يكون في المستعد قوة معاونة ، تبقى وتعين كما في الماء إذا برد عن مخفونة .

وإما أن يكون في المستعد قوة مضادة للأمر ، إلا أنها تبطل مع وجود الأمر كما في الشعر إذا شاب عن سواد .

وإما أن لا يكون في المستعد ولا واحد من الأمرين لاضد ولا معين ، ولكن عدم الأمر والاستعداد له فقط ، مثل حال التفه في قبول الطعم ، وعديم الرائحة في قبول الرائحة . فإن شئنا عن استعداد الماء لأن يصير نارا أنه من أى الأقسام الخمسة هو ، لم يشكل علينا أنه من قسم المشاركة في استعداد تام للمادة ولكن به في المادة ضده .

ولفائل أن يقول : إنكم قد تركتم اعتبار قسم واحد ، وهو أن لا يكون هناك مشاركة في المادة أصلا إذ لا يكون لها مادة ؛ فالجواب عن هذا أن هناك لا يمكن أن يكون اتفاق في النوع البتة ، فإنه قد استبان أن الأشياء المتفقة في النوع البريئة عن المادة أصلا يكون وجودها عينا واحدا ، ولا يجوز أن يقال معنى الواحد منها على كثيرين .

فإذ قد دللنا على هذه الأقسام التي حاصلها خمسة ؛ فإنا نورد الحكم في قسم قسم منها فنقول :

أما القسم من هذا الباب الذي لا مشاركة فيه في استعداد المادة لا القرية ولا البعيدة ، فليس يجب فيه أن يكون ما يحدثه الفاعل من الآثار القابلة للزيادة والتقصان

(١) علمناه : علمناه ، د ، ص ، م : علمناهما ، ط (٢) تعاوق : تعاون ب ، ص ، ط : معاون - || تعاوقه : تعاون ط (٣-٢) تعاوق القوة الخارجة ٠٠٠ فيه قوة : ساقطة من م (٣) التسخن : للتسخن - || يحدث فيه : يحدث فيها - (٧) شاب : شابه - (٨) لاضد : لاصدق م : لا يصدد (٩) والاستعداد : في الاستعداد د || التفه [من الطعام الذي ليس له طعم حلالة أو حوضة أو مرارة] (السان) || وعديم : وعدم د (١٠) الأقسام : + وله د (١١) استعداد : الاستعداد || به : ساقطة من ب ، د ، ص ، ط ، م (١٤) المتفقة : متفقة ط (١٨) استعداد : الاستعداد د .

مساويا لنفسه ، لأنه يمكن أن يكون بما افترقا فيه من جوهر المادة افترقا في الاستعداد لقبول الأمر فلم يقله بالسوية ، وليس أيضا يجب أن لا يتساويا فيه ، بل قد يجوز أن يكون الحال في ذلك مثل الحال في اتباع سطح فلك الأثير لسطح فلك القمر في الحركة التي بالعرض ، وذلك حيث يمكن أن لا يكون في هذا مانع من قبول التأثير مساويا لما يؤثره الفاعل وهو في مثل هذا الموضوع إحداث مثل نفسه .

وأما القسم من هذا الباب الذى هناك استعداد تام كيف كان ، فالأمر ظاهر في أن المنفعل قد يجوز أن يتشبه بالفاعل تشبها تاما ، وذلك مثل النار تحيل الماء نارا والملح يحيل العسل ملحا ، وما أشبه ذلك . وقد يجوز أن يزيد فيه المنفعل على الفاعل في الظاهر غير المتحقق ، مثل الماء الذى يجمده الهواء ولا يكون برد ذلك الهواء برد ذلك الجلد ، إلا أنك إذا تحققت لم يكن الفاعل وجده هو البرد الذى فى الهواء ، بل والقوة المبردة الصورية التى فى جوهر الماء — الذى دللنا عليه فى الطبيعيات — إذا عاونها ولم يعاوقها برد الهواء .

وأما القسم من هذا الباب الذى يكون استعداد المنفعل فيه ناقصا ، فليس يمكن البتة أن يتشبه فيه المنفعل بالفاعل التام القوة ويساويه ، فإنه لا يمكن أن يكون الشيء الحاصل من قوة فى الشيء لا مضاد لها والحاصل من قوة أخرى ، وهناك مضاد ممانع ، متساوين البتة ، أو يبطل الممانع . ولهذا لا يمكن أن يكون شيء غير النار يتسخن من النار وتكون صفوته مثل صفوته تلك النار ، أو شيء غير الماء يبرد عن الماء وتكون برودته أكثر من برودة ذلك

(١) بما : ساقطة من د (٢) أن لا يتساويا : أن يتساويا م || فيه : ساقطة من ب || قد : ساقطة من ب (٣) سطح فلك الأثير : سطح الأثير : ب ، ح ، ص ، ط ، م || التى : التى - (٥) وهو : وهى د || فى : ساقطة من د || مثل : ساقطة من ب ، ح ، ص ، ط ، م (٧) تشبها : تشبها - (٩) غير المتحقق : الغير المحقق ب ، ح ، ص ، ط : غير المحقق م (٩) برد ذلك الهواء : برد الهواء - د ، ح ، ص ، ط ، م (١٠) والقوة : فى القوة - د (١٣) يمكن : يمكنه ط (١٤) البتة : + بين د (١٤) فإنه : ساقطة من د (١٥) من : فى - د ، ح ، ص ، ط ، م || فى : ساقطة من - د ، ح ، ص ، ط ، م || الشيء : بشي ط || والحاصل : والحاصلة - د ، م || من (الثانية) : فى - د ، ح ، ص ، ط ، م (١٦) أو يبطل : إذ يبطل د || النار (الأولى) : النارية - ح ، ص ، ط (١٧) يبرد : يبرده || برودته أكثر من برودة : ساقطة من د .

الماء ؛ لأن استعداد النار للتسخن والماء للتبرد حال غير مضاد في جوهره ، والقوة الفاعلة داخلية في جوهره غير غريبة منه ، فأما ما ينفع منها فبما فيه مانع عنه مضاد . والفاعل الأول للانفعال خارج عن جوهره ويفعل فيه بمماسته ويتوسط أمر ، كالسخونة المحسوسة في النار المسخنة ، والبرودة المحسوسة في الماء المبرد ، فليس يمكن أن يساويه .

فإن قال قائل : إن النار قد تذيب الجواهر فتجعلها أمخض منها ، لأننا ندخل أيدينا في النار ونمرها فيها بمجلة فلا تحترق احتراقها في المسبوكات لو فعل بها ذلك بعينه ، فيعلم من ذلك يقينا أن المسبوكات أمخض من النار ومع ذلك فإنما سخنت من النار . فإنما نجيب ونقول : إن ذلك ليس بسبب أن المسبوكات أمخض ، ولكن لما أن ثلاثة ، منها ما هو أقرب إلى الظهور : أحدها في المسبوك . والآخر في النار ، والثالث في اللامس ، وكلها متعاونة متقاربة . أما الذي في المسبوك ، فلأنه غليظ فيه تثبت ما ولزوجة ويطء انفصال ، فإذا لمس ذهب مع اللامس ولم يمكن أن يفارق إلا في زمان ذي قدر في نفسه بالقياس إلى زمان مفارقة اللامس النار ، وإن كان الحس لا يضبط ذلك الاختلاف ، لكن العقل والذهن يوجه . ومن شأن الفاعل الطبيعي أن يفعل في المتفعل في مدة أطول فعلا أكد وأحكم ، وأن يفعل الضعيف في مدة أطول ما لا يفعله القوي في مدة قصيرة . وأما الذي في النار ، فلأن النار المحسوسة إنما هي أجزاء من النار الحقيقية مع أجزاء من الأرض متصدة متحركة ، واجتماعها على سبيل التجاور لا على سبيل الاتصال ، بل هي في أنفسها متفرقة ، ويتقاعها الهواء تخلا على سبيل التجدد ، فيكسر ما بداخله فيها من صرافة حرة ، لأنه أبعد منها ، ولأنه ليس ينفع في تلك العجلة انفعالا يصير به ناراً محضاً ،

- (١) للتسخن : التسخن د ، ب || للتبرد : التبرد د (١-٢) والقوة ... جوهره : ساقطة من د
(٣) بماسه : بماسة ، د ، ص ، م (٤) المبرد : المبردة ب (٥) الجواهر : الجواهر -
(٦) فلا تحترق : تحرق ط || المسبوكات : + والفعل ط || أوصل : أوصل ب : فلوصل د : ساقطة من ط ||
يفعل : فعل - (٧) فإنما : إنما - فإذا د (٨) وقول : فتقول ص ، ط || المسبوكات :
المسبوك ب ، د ، ص ، ط ، م || ما هو : ساقطة من ب ، د ، ص ، م (٩) أحدها : أحدهاب
(١٠) متقاربة : ومتقاربة - (١١) ذهب : ذهب د || ولم يمكن : ولم يكن د
(١٢) النار : للنار ، ص ، ط ، م (١٣) مدة : ساقطة من د (١٤) أكد : وآكد ب || في مدة :
+ أفضل م (١٦) واجتماعها : واجتماع م (١٧) فيها : منها ، د ، ص ، ط ، م
(١٨) منها : منه م || بفعل : + منه م || في : من ص .

- ومع ذلك فإنها سريعة الحركة في نفسها لا يكاد يبقى جزء منها مماسا لجزء من اليد زمانا يؤثر فيه تأثيرا محسوسا بل يتجدد ، فـ لم تجتمع تأثيرات غير محسوسة كثيرة لا يؤدي إلى قدر محسوس وذلك في مدة لها قدر . وأما المسبوك ، فإن جوهره مجتمع متحد ثابت قائم بالاتصال ؛ وإذا كان كذلك كان ما يلاقى سطح اليد من المسبوك سطحاً واحداً مطابقاً بالكليّة ، وما يلاقيه من النار المحسوسة سطوح صغار مخالطة لما دوا بالقياس إليها •
 برد ، فيختلف بذلك التأثير ، إلا أن يبقى مدة تتوالى فيها التماسات فيكثر ويقفل كل سطح فيما يماسه فعلاً ، ثم يتسلط الفعل على ما هو عليه الأمر في الاستحالات الطبيعية .
 وأما النار المحقونة في مثل السكيران للعددين فإنها أعظم تأثيراً فيما يماسه من المسبوكات وغيرها ، وأسرع مدة لاجتماعها وصراقتها . وأما الحال التي في اليد ، فلأن اليد قادرة على قطع الهواء والنار والأجسام اللطيفة بأسرع حركة ، وليست قادرة على قطع المسبوك الكثيف ١٠
 بأسرع حركة ، لأن المقاومة للدفع والخرق في اللطيف قليل ، وفي الكثيف كثير ، ويكاد أن يكون هذا يسمى كثيفاً وذلك لطيفاً بسبب اختلافهما في هذا المعنى ، فلو كان المسبوك ليس أزج وأكثر تشبهاً لما يلامسه ، وليس أيضاً أشد اجتماعاً واتحاداً ، ثم كان قطعة في مدة أطول لمقاومته ، وكان ثابتاً لازماً غير هارب عن التماسه ، لكفاه ذلك في جواز أن يؤثر تأثيراً أشد من تأثير اللطيف بحسب نسب الأزمنة إذ كان ذا أثر في مثل زمان ١٥
 ملاقة اللطيف أثراً ، فإذا ضعف الزمان أمكن أن يساويه في بعض الأضعاف ، وإذا زيد في الأضعاف أمكن أن يزيد عليه ، وربما لم يكن زمانه المضاعف مع عظم نسبته محسوس القدر لما تعرفه . ومن حق هذا الموضع أن يسقط بسطاً أكثر مما بسطناه ، لكنه

- (١) فلانها : فإنه : د ، م || لجزء : بجزء ، ص ، ط (٢) فا : فيا ط || لم : ساقطة من د
 (٤) وإذا : فإذا ب ، د ، ص ، ط ، م || ما يلاقى : + في ب (٥) بالكليّة : بكليته : لكليته ب ، د ، ص ، م (٦) برد : مبرد ، ص ، ط || ويقفل : أو يقفل ب ، ص ، ط ، م (٧) يماسه : يتماسه د || هو : ساقطة من ب || الطبيعية : + فيبرد ط
 (٩) حل : ساقطة من ح ، د ، م (١٠) والأجسام : في الأجسام د : وفي الأجسام ب ، م ||
 أسرع : أسرع ط (١٠-١١) وليست ... حركة : ساقطة من د (١٢) أن يكون : يكون د ، م || هذا : ساقطة من د || بسبب اختلافهما : بسببه اختلاف د (١٥) نسب : نسبة || إذ كان : إذا كان د : إذ كانا ، ص ، ط || إذا أثر : إذا أثر ب ، ص ، م : ساقطة من د
 (١٦) الأضعاف : ساقطة من د (١٧) لم يكن : لم يمكن ص || المضاعف : المضاف د || عظم : ساقطة من د
 (١٨) لكنه : ولكنه ب ، د .

أولى بالصناعة الطبيعية وإنما يجب أن نذكر هنا قسما تتحل به الشبهة ويظهر وجهها ،
ثم إن شاء مستقص أن يستقصي ذلك استقصاء من الأقوال المستقصاة في علم الطبيعة
وخصوصا ما عسى يحده من جهتنا . فقد ظهر من جملة هذه التفصيلات الموضع الذى
نظن فيه أنه يجوز أن يتساوى الفاعل والمنفعل فيه ، والموضع الذى يظن فيه أنه يجوز أن
يزيد عليه ، والموضع الذى لا يجوز إلا أن يقصر عنه . وظهر في خلال ذلك أنه وإن كان كذلك
فوجود المعنى من جهة نفس الوجود لا يتساوى فيه الفاعل والمنفعل إذا لم يكن فاعلا للمعنى
بما هو وجود المعنى بالعرض كما بيناه .

ثم الفاعل والمبدأ الذى ليس منفعله مشاركا له في النوع ولا في المادة ، وإنما يشاركه
بوجه ما في معنى الوجود ، وليس يمكن أن يعتبر فيه حال المعنى الذى له الوجود لأنهما
ليسا يشتركان فيه ، فبقى فيه حال اعتبار الوجود نفسه ، وقد كان في سائر ذلك ما كان
من المتساوية والزائلة على المبدأ الفاعل إذا رجع إلى حال اعتبار الوجود كان المبدأ الفاعل
غير مساو له لأن وجوده بنفسه ، ووجود المنفعل من حيث ذلك الارتفاع مستفاد منه .

ثم الوجود بما هو وجود لا يختلف في الشدة والضعف ، ولا يقبل الأقل والأقص
وإنما يختلف في مدة أحكامه وهى : التقدم ، والتأخر ، والاستثناء والحاجة ، والوجوب
والإمكان . أما في التقدم والتأخر ، فإن الوجود ، كما صلت ، لاملة أولا ، وللملول ثانيا .
وأما الاستثناء والحاجة ، فقد صلت أن الملة لا تنقر في الوجود إلى الملول ، بل يكون
موجودا بذاته أو بملء أخرى ، وهذا المعنى قريب من الأول وإن خالفه في الاعتبار .

(١) وإنما : وإنما - || تحلل : تحلل م || الشبهة : شبهة - ، الشبهة (٢) علم : العلم د (٣) جهتنا : جهتنا - ، ص
(٤) نظن فيه أنه : نظن أنه ب ، - ، د ، ط ، م || أن يتساوى الفاعل . . . أنه يجوز : ساطعة
من ب ، د || يظن فيه أنه : يظن أنه - ، م (٥) لا يجوز إلا أن يقصر عنه : لا يقصر يجوز أن يقصر
عنه م || يظهر : يظهر - (٦) فوجود المعنى : فوجود للمعنى د (٨) ولا في المادة : لاقى المادة
(٩) وليس : ليس ب ، - ، ص ، ط ، م (١٠) فبق : فبق - ، ص ، ط || ذلك : تلك
- (١١) المتساوية : المتساوية ط || الفاعل : الفاعل ط بالفاعل د (١٤) مدة : ثلاثة - ، د ، ص ، ط ، م
(١٥) أما في التقدم : فإن اعتبر التقدم د ، ص ، ط ، فإن اعتبر في التقدم || فإن : كان - ، د ، ص ، ط
(١٦) وأما الاستثناء : فأما الاستثناء د ، ط (١٤ - ١٦) والوجوب والإمكان . . . وأما الاستثناء .
والحاجة : ساطعة من م .

وأما الوجوب والإمكان، فإنا نعلم أنه إن كانت علة هي علة لكل ما هو معلول فهي واجبة الوجود بالقياس إلى الكل من كل المعلومات وعلى الإطلاق، وإن كان علة للمعلول ما فهي واجبة الوجود بالقياس إلى ذلك المعلوم، وذلك المعلوم كيف كان فهو ممكن الوجود في نفسه.

وتلخيص هذا : هو أن المعلوم هو في ذاته بحيث لا يجب له وجود، وإلا لوجب

- من دون علة إذا فرض واجبا لذاته وبحيث لا يمتنع له وجود؛ وإلا لما وجد بالعلة بذاته ٥
بذاته بلا شرط كون علة له أو لا كون علة له ممكنة الوجود، وإنما يجب لا محالة بالعلة.

ثم العلة كما قد تبين لا يجوز أن يجب بها، بل يكون إما واجبا بذاته وإما واجبا من شيء.

ففيه، فإذا حصل له الوجوب به فحينئذ يصح أن يكون عنه وجوب غيره، فيكون المعلوم باعتبار ذاته ممكنا وأما العلة فباعتبار ذاتها إما واجبا وإما ممكنا، فإن كان واجبا فوجوده

- أحق من وجود الممكن وإن كان ممكنا وليس يجب بالمعلوم، والمعلوم يجب به وبعد ١٠
وجوبه، فتكون العلة إذا صار ذاتها واجبة لم يكن بالقياس إلى المعلوم، والمعلوم لا يصير ذاته واجبة إلا بالقياس إليها، فيكون إلى ذات العلة نظر قد وجب به لا يتناول ذات المعلوم بل يكون به هو واجبا، والمعلوم غير ملحوظ بعد، وذات المعلوم لا تكون إلا ممكنة، ولا يجب إلا أن تلحظ مقيسة بالعلة، فيكون للعلة اختصاص بوجوب، ولا يكون للمعلوم إلا الإمكان فقط عند ذلك الاختصاص، ويكون إذا كان للمعلوم وجوب ١٥
كان للعلة أولا وإلا لكانت العلة بعد ممكنة لم يجب وجودها ووجب وجود المعلوم، فيكون وجب لاعت ذات العلة وهذا محال، فيكون للعلة وجوب باعتبار ذاته ومن حيث

(١) فإنا نعلم : فإنا نعلم د، ص، ط || كانت : كان د || هي علة : ساقطة من م || واجبة : واجبـه
(٢) من كل : مع د، ص، ط || وإن كان : فإن كانت د، ص، ط، د، ص، ط || وإن كانت م
(٣) واجبة : واجبـه (٤) هو في ذاته : في ذاته ط (٥) من دون : مع دون د، ص، ط ||
إذا : إذ د، ص، ط، م (٦) ممكنة : ممكن د، ص، ط، م (٧) بها : به ص || إما :
ساقطة من د، ص، ط (٨) فإذا : فإن ط || حينئذ يصح : حينئذ فصح م (٩) ذاتها : ذات د، ص، ط،
ط، م (١١) فتكون : وتكون ب (١٢) واجبة : واجبات د، ص، ط، م || إليها : إليه د، ص،
د، ص، م || نظر : نظر د، ص، ط || وجب : وجبت ص : توجب ط (١٣) به : ساقطة ب،
د، ص، م (١٤) ممكنة : ممكنات د، ص، ط، م (١٥) ولا يكون : فلا يكون ب || إلا
الإمكان ... للمعلوم : ساقطة من ب (١٦) لكانت : كانت د، م .

لم تنصف إلى المملول ، والمملول بعد ثابت على مقتضى إمكانه إذ كانت العلة لا تجب منه بل بذاته أو بإضافة إلى غيره لا إليه، ومن حيث العلة غير مضافة إلى المملول بعد. فالمملول ليس يجب وجوده ، بل إنما يجب وجوده من حيث العلة مضافة إليه ، فتصير العلة ، لهذه المعاني الثلاثة ، أولى بالوجود من المملول ، فالعلة أحق من المملول ، ولأن الوجود المطلق إذا جمل وجود شيء صار حقيقيا . فبين أن المبدأ المعطى للحقيقة المشارك فيها أولى بالحقيقة ، فإذا صح أن ههنا مبدأ أولا هو المعطى لغيره الحقيقة ، صح أنه الحق بذاته ، وصح أن العلم به هو العلم بالحق مطلقا ، وإذا حصل العلم به كان العلم الحق مطلقا بالنحو الذي يقال للعلم حق ، وهو الذي بالقياس إلى المعلوم .

الفصل الرابع

(د) فصل

في الملل الأخرى المنصيرية والصورية والغائبة

فهذا ما قوله في المبدأ الفاعل ، ولشرح الآن القول في المبادئ الأخر . فاما المنصر فهو الذي فيه قوة وجود الشيء ، فنقول : إن الشيء تكون له هذه الحالة مع شيء آخر على وجوه :

فأرة يكون كاللوح إلى الكتابة ، وهو أنه مستعد لقبول شيء يمرض له من غير تغير فيه ولا زوال أمر كان له عنه .

- (١) إذ : إذا - || لا يجب منه : يجب لاه ب ، ح ، د ، ط ، م (٢) المملول : مملول - || فالمملول : والمملول - م (٥) حقيقيا : حيا ب ، ح : حقيقته من ، ط || المعطى : المعطى - || للحقيقة : للحقيقة - ح ، من || بالحقيقة : بالحقيقة - ح ، د ، من ، ط ، م (٦) الحقيقة : الحقيقة - ح ، من || الحقيقة : ط (٧) بالحق : - حقيقة || وإذا : ح ، د ، ح ، من ، ط || الحق : بالحق ب ، د ، ط (٨) بالقياس إلى المعلوم : ب ، ح ، د ، ح ، من ، ط || بقياس المملول من (١٠) فصل : الفصل الرابع ط ؛ ساطعة من د (١١) الأخرى : الأخرى - ط (١٢) المبدأ : مبدأ || ولشرح : فلتشرح - ح ، د ، من ، ط ، م || المبادئ : مبادئ - د (١٢) الشيء : شيء - ح ، د ، من ، ط ، م (١٣) آخر : ساطعة من ب (١٤) كاللوح : كاللوح د || تغير : تغير من .

وتارة يكون كما للشعلة إلى الصنم ، وللصبي إلى الرجل ، وهو أنه مستعد لقبول شيء يعرض له من غير أن يتغير من أحواله شيء ، إلا حركة في « أين » أو « كم » أو غير ذلك .

وتارة يكون كما للخشبة إلى السرير ، فإنه يُنقصه بالبحث شيئاً من جوهره .

- وتارة يكون مثل ما للأسود إلى الأبيض ، فإنه يستحيل ويفقد كيفيته من غير فساد جوهره .

وتارة يكون كما للاء إلى الهواء ، فإنه إنما يكون الهواء عنه بأن يفسد .

وتارة يكون كما للني إلى الحيوان ، فإنه يحتاج أن ينسلخ عن صورته انسلاخات حتى يستعد لقبول صورة الحيوان . وكذلك الحصرم للتمر .

- ١٠ . وتارة يكون كما للسادة الأولى إلى الصورة ، فإنها مستعدة لقبولها متقومة بها بالفعل .

وتارة يكون مثل الهاليلجة إلى المعجون ، فإنه ليس عنه وحده يكون المعجون ، بل عنه وعن غيره فيكون قبل ذلك جزءاً من أجزائه بالقوة .

وتارة يكون كما للخشب والحجارة إلى البيت ، فإنه كالأول ، إلا أن الأول إنما يكون عنه المعجون بضرب من الاستحالة ، وهذا ليس فيه إلا التركيب . ومن هذا الجنس أيضاً الآحاد للعدد ، وقد يجعل قوم المقدمات كذلك للنتيجة ، وذلك ظل . بل المقدمات كذلك لشكل القياس ، وأما النتيجة فليست صورة في المقدمات ، بل شيئاً يلزم عنها ، كأن المقدمات تفعلها في النفس .

(١) والصبي : والصبي - د ، ص ، م (٢) يتغير : يغير ، د || من : ساقطة من م (٤) كما : مثل ماب (٥) ويفقد : ساقطة من ب ، د ، ط || كيفيته : كيفية له ، د ، م ؛ كيفيته له ، د ، ط (٧) كما : ساقطة من د || كالأل : كالأل . ب || إلى : ساقطة من ب (٨) صور : صورة - د ، ص ، ط || له : ساقطة من د (٩) لقبول صورة : لصورة ، د ، ص ، م || وكذلك : كذلك د || للتمر : للتمرود (١١) الهاليلجة : أهليلج وقد تحذف الهيرة عقار من الأدوية (تاج العروس) || عنه : منه ب ، د ، ص ، م || المعجون : المعجونة د (١٥) المقدمات : المقدمات د (١٦) وأما : وأن د || فليست : فليست ب .

فصل هذه الأنحاء نجد الأشياء الحاملة للقوة ، فإنها إما أن تكون حاملة للقوة بوحدايتها أو بشركة غيرها .

فإن كانت بوحدايتها فإما ألا يحتاج فيها أن يكون منها إلا إلى الخروج بالفعل لذلك فقط ، وهذا هو الذى بالحري أن يسمى موضوعا بالقياس إلى ما هو فيه ، ويجب أن يكون مثل هذا بنفسه بالفعل قوام ، فإنه إن لم يكن له قوام لم يجوز أن يكون متهيئا لقبول الحاصل فيه ، بل يجب أن يكون قائما بالفعل ؛ فإن كان إنما يصير قائما بما يحمله فقد كان فيه شئ يحمله قبل ما حله ثانيا به يقوم ، وإما أن يكون الثانى ليس مما يقوم به بل مضافا إليه أو يكون وروده يبطل ما كان بقيمه قبله فيكون قد استحال ، وقد فرضناه لم يستحل . فهذا قسم . وإما إن كان يحتاج إلى زيادة شئ ، فإما أن يكون إلى حركة فقط ، إما مكانية وإما حركة كيفية أو حركة كمية أو وضعية أو جوهرية ، وإما إلى فوات أمر آخر من جوهره من كم أو كيف أو غير ذلك .

وأما الذى يكون بمشاركة غيره فيكون لا محالة فيه اجتماع وتركيب ، فإما أن يكون تركيب من اجتماع فقط ، وإما أن يكون مع ذلك استحالة في الكيف . وكل ما فيه تغير فلما أن ينتهى إلى الغاية بتغير واحد ، أو بتغيرات كثيرة . وقد جرت العادة بأن يسمى الذى يكون الكون منه بالتركيب وهو فى الشئ أسطقساً ، وهو الذى ينحل إليه أخيراً ، فإن كان جسمانيا فهو أصغر ما ينتهى إليه القاسم فى القسمة إلى المختلفات الصور الموجودة فيه وقد حد بأنه الذى منه ومن غيره تركيب الشئ وهو فيه بالذات ولا ينقسم بالصورة .

(٣) ألا يحتاج : أن يكون يحتاج (٤) مثل : يمثل - (٥) مهيأ : - ، د ، ص ، م || لقبول : لمصول ، - ، م : + وحول ص (٧) شئ : + جوده || يقوم : يقوم د ، ص ، ط || وإما : فإما د ، ص ، ط ، م (٨) أو يكون : ويكون د || وقد فرضناه : وفرضناه ، د ، م (٩) إن كان : كان - ، ص ، ط || إما : ساقطة ب ، - ، ص ، ط ، م (١٠) أمر : - اقطة من م || آخر من : آخر عرض ب ، ص : آخر ع ، ط (١١ - ١٠) آخر من جوهره : آخر عرض بمرة م (١١) أو كيف : ساقط من ب ، د ، م || ذلك : + عرض مرة من كم أو غير ذلك د (١٣) تغير : تغير د (١٥) م : + يتغير ط || أخيراً : أجزاء (١٦) أصغر : أصغر د || الصورة : الصورة - ، د ، ص ، ط ، م (١٧) تركيب : تركيب - ، ص ، ط ، م .

ومن رأى أن الأشياء إنما تتكون من الأجناس والفصول جعلها الاسطقات الأولى ،
وخصوصا الواحد والهووية فقد جعلوها أولى المبادئ بالمبدئية ، لأنها أشدها كلية وجسدية .
ولو أنصفوا لعلموا أن القوام بالذات إنما هو للأشخاص ، فما يليها أولى بأن يكون جواهر
وقائمتا بأنفسها ، وأنها أولى بالوجود أيضا .

- ولنعُد إلى أمر العنصر فنقول : قد جرت العادة في مواضع بأن يقال : إن الشيء كان
عن العنصر في مواضع ، ولم يجر في مواضع ، فإنه يقال : إنه كان من الخشب باب ،
ولا يقال : كان من الإنسان كاتب . وأن ينسب الكائن إلى الموضوع في مواضع ، وأن
لا ينسب في مواضع ، فيقال ، تارة ، إن هذا باب خشبي ، ولا يقال : إن هذا كاتب
إنساني . فاما الأول ، فإذا وجدوا الموضوع لم يتحرك إليه أبنة ولم يتغير في قبول الشيء ،
فإنهم حينئذ لا يقولون إنه كان عنه ، بل إنما يقولون دائما إنه كان عن العدم ، كما يقولون
عن غير الكاتب . وإذا تغير وخصوصا فيما لا يجدون للعدم منه اسما ، فيقولون : كان عن
غير الموضوع . وأما بالنسبة إلى الموضوع فإنما يستعمل في الأكثر إذا كان الموضوع قد
يصلح غيره للصورة . وأما الصورة فلا ينسب إليها ، ولا يقال كان منها ، إنما يشتق منها
الاسم ، والموضوع قد يكون مشتركا للكل وقد يكون مشتركا لعدة أمور ، مثل العصير
للحل والتمر والطلا والرَّبِّ وغير ذلك .
- ١٥

وكل عنصر فإنه من حيث هو عنصر ، إنما له القبول فقط ، وأما حصول الصورة
فله من غيره ، وما كان من العناصر أو القوابل مبدءا للحركة إلى الأثر موجود في نفسه

- (١) تتكون : تكون ط (٢) أشدها : أشد ، د ط (٣) ولو : فلو ، د ، د ص (٤) بالوجود :
بالوحدة ، د ، د ، ص ، ط ، م (٥) أمر العنصر : الأمر العنصري د || في مواضع : ساقطة من ب
|| بأن : أن ، د ، د ، م (٦) عن العنصر في مواضع : عن العنصر د ، م || ولم يجر في مواضع : ولم يجر ، د ، ص
(٧) ولا يقال كان : ولا يقال م (٧) الموضوع في مواضع : الموضوع م (٨) تارة : تارة : ناقصة
من ط (٩) وجدوا الموضوع : وجد كالموضوع ب || إليه : ساقطة من ب ، د ، د ، م
(١٠) حينئذ : ساقطة من ب ، د ، م (١١) للعدم : للعدم ب || منه : فيه ب ، د ، د ، ص ، ط
(١٢) غير : ساقطة من م || بالنسبة : النسبة ب ، د ، د ، ص ، ط ، م (١٣) للصورة : للصورة : غير
(١٤) والموضوع قد : والموضوع وقد د || العصير : العصير د (١٥) والرب : والربوب ط
(الرَّبِّ ما يطبخ من التمر — تاج العروس) (١٦) أو : "و" ، د ، ص ، ط .

ظن أنه متحرك إليه بنفسه ، وليس كذلك . فقد تبين لنا في مواضع أخرى أنه لا يجوز أن يكون شيء واحد فاعلا وقابلا لشيء واحد من غير أن يقبضاً ذاته ، لكن المنصر إذا كان مبدأ حركته فيه بذاته كان متحركاً عن الطبيعة : وكان ما يكون منه طبيعياً ، وإذا كان مبدأ الحركة فيه من خارج ولم يكن له أن يتحرك إلى ذلك الكمال من نفسه كان ما يكون منه صناعياً أو جارياً بإجراه ، فهذا جمل ما نقوله في المنصر .

وأما الصورة فنقول : قد يقال صورة لكل معنى بالفعل يصلح أن يفعل حتى تكون الجواهر المفارقة صوراً بهذا المعنى .

ويقال صورة لكل هيئة وفعل يكون في قابل وحداني أو بالتركيب حتى تكون الحركات والأعراض صوراً . ويقال صورة لما تتقوم به المادة بالفعل فلا تكون حينئذ الجواهر العقلية والأعراض صوراً . ويقال صورة لما تكمل به المادة وإن لم تكن متقومة بها بالفعل ، مثل الصورة وما يتحرك بها إليها بالطبع ، ويقال صورة خاصة لما يحدث في المواد بالصناعة من الأشكال وغيرها . ويقال صورة لنوع الشيء ولجنسه ولفصله ولجميع ذلك . وتكون كلية الكلي صورة للأجزاء أيضاً ، والصورة قد تكون ناقصة كالحركة وقد تكون تامة كالتربيع والتدوير .

وقد علمت أن الشيء الواحد يكون صورة وغاية ومبدأ فاعلياً من وجوه مختلفة . وفي الصناعة أيضاً ، فإن الصناعة هي صورة المصنوع في النفس ، فإن البناء في نفسه صورة الحركة إلى صورة البيت ، وذلك هو المبدأ الذي يصدر عنه حصول الصورة في مادة البيت ، وكذلك الصحة هي صورة البرء ، ومعرفة العلاج هي صورة الإبراء . والفاعل الناقص يحتاج إلى حركة وآلات حتى يصدر مافي نفسه محصلاً في المادة ،

(١) كذلك : ذلك د || فقد : قد ، ح ، د ، م || تبين : يتبين م || لا : لا ، هـ (٣ — ٤) حركته فيه بذاته مبدأ الحركة : ساقطة من م (٤) فيه : ساقطة من د || ولم يكن : وأن لم يكن م || من نفسه : بنفسه د ، ص ، ط ، م (٨) ويقال : وقد يقال ب ، ح ، ص ، ط || أو بالتركيب : وبالتركيب د (٩) تتقوم : تكمل مقومة د (١١) الصورة : الصحة ب ، ح ، ص ، ط ، م || بها : ساقطة من ب ، ح ، ص ، ط ، م (١٢) ويقال : أو يقال || الشيء : شيء ب (١٣) للأجزاء : في الأجزاء ب ، ح ، د ، ص ، ط ، م (١٤) كالحركة : كحركة د (١٦) فإن الصناعة : ساقطة من ب (١٨) هي : هو : د ، م (١٩) والفاعل : فالفاعل هـ || وآلات : والآلات هـ ، ص .

والكامل فإن الصورة التي في ذاته يتبعها وجود الصورة في مادتها ويشبه أن تكون الأمور الطبيعية صورها عند العلل المتقدمة للطبيعة بنوع، وعند الطبيعة على طريق التسخير بنوع، وأنت تعلم هذا بعد .

- وأما الغاية فهي ما لأجله يكون الشيء ، وقد دلتها فيما سلف ، وقد تكون الغاية في بعض الأشياء في نفس الفاعل فقط كالفرح بالغبلة، وقد تكون الغاية في بعض الأشياء في شيء غير الفاعل ، وذلك تارة في الموضوع مثل ذرات الحركات التي تصدر عن روية أو طبيعة ، وتارة في شيء ثالث كمن يفعل شيئاً ليرضى به فلان ، فيكون رضاء فلان غاية خارجة عن الفاعل والقابل، وإن كان الفرع بذلك الرضى أيضاً غاية أخرى. ومن الغايات التشبه بشيء آخر، والمتشبه به من حيث هو متشوق إليه غاية ، والتشبه نفسه أيضاً غاية.

[الفصل الخامس]

(٥) فصل

في إثبات الغاية وحل شكوك قبلت في إبطالها، والفرق بين الغاية وبين الضروري وتعريف الوجه الذي تتقدم به الغاية على سائر العلل والوجه الذي تتأخر به

- فنقول : إنه قد بان ، مما سلف لنا من القول ، أن كل معلول فله مبدأ ، وكل حادث فله مادة وله صورة ، ولم يتبين بعد أن كل تحريك فله غاية ما ، فإن ههنا ما هو عبث، وههنا ما هو اتفاق، وأيضاً ههنا مثل حركة الفلك ، فإن لا غاية لها في ظاهر الأمر،

(١) وجود : وجوه = د ، ص ، ط (٥) الأشياء : + أقص ط || في نفس الفاعل ...

الأشياء ساقطة من م (٧) أو طبيعة : والليمة م || فيكون : فلان ص : يكون ب ، د

(٩) والمتشبه : والتشبه ط || هو : + إليه د || إليه : + هو ب ، د ، ص ، (٨ - ٩) ومن الغايات ...

إليه غاية : ساقطة من م (١١) فصل : الفصل الخامس ط ؛ ساقطة من د (١٤) بما :

فياب ، د ، ص ، م (١٥) فإن : وإن ط (١٦) لها : ساقطة من د .

والكون والفساد لازية لهما في ظاهر الظن . ثم لقائل أن يقول : قد يجوز أن يكون لكل غاية غاية ، كما يكون لكل ابتداء ابتداء ، فلا يكون بالحقيقة غاية وتام ، لأن الغاية بالحقيقة ما يسكن لديه ، وقد نجد أشياء هي غايات ولها غايات أخرى إلى غير النهاية ، فإن ههنا أشياء يظن أنها غايات ولا تنهاى ، كتأنج تترادف عن القياسات ولا تنهاى . ثم لقائل أن يقول : لترك إن الغاية موجودة لكل فعل ، فلم جعلت علة متقدمة وهى بالحقيقة معلولة الحل كلها ؟ وما يليق أن نتكلم فيه بعد حل هذه الشبهة أنه هل الغاية والخير شيء واحد أم يختلف ؟ وأيضا ما الفرق بين الجود والخيرية ؟ فتقول :

أما الشك الأول المنسوب إلى الاتفاق والمبث فنحله ونقول : أما حال الاتفاق وأنه غاية ما فقد فرغ منه في الطبيعيات . وأما بيان أمر الميث فيجب أن نعرف أن كل حركة إرادية فلها مبدأ قريب ، ومبدأ بعيد ، ومبدأ أبعد . فالمبدأ القريب هو القوة المحركة التي في عضلة العضو ، والمبدأ الذي يليه هو الإجماع من القوة الشوقية ، والأبعد من ذلك هو التخيل أو التفكير . فإذا ارتسم في التخيل أو في الفكر النطق صورة ما ، فحركات القوة الشوقية إلى الإجماع ، خدمتها القوة المحركة التي في الأعضاء ، فربما كانت الصورة المرتسمة في التخيل أو الفكر هي نفس الغاية التي تنتهي إليها الحركة ، وربما كانت شيئا غير ذلك ، إلا أنه لا يتوصل إليه إلا بالحركة إلى ما تنتهي إليه الحركة ، أو تدوم عليه الحركة .

مثال الأول : أن الإنسان ربما خجّر عن المقام في موضع ما ، وتخيل في نفسه صورة موضع آخر ، فاشتاق إلى المقام فيه ، فحرك نحوه ، فاتهت حركته إليه ، فكان ماثوقه نفس ما انتهى إليه تحريك القوى المحركة للعضلة .

(١) يجوز أن : + به ب (٢) كما يكون لكل : كالكل ب ، ح ، ص ، ط ، م (٥) علة : طه ح ، ص ، ط (٦) معلولة : معلول || ربما : وما م || الشبهة : الشبه ح ، د ، ص ، ط (٧) يختلف : يختلف ب ، ح ، ص ، ط ، م || فتقول : + الآن ح ، د ، ص ، ط ، م (٨) وتقول : + الآن ح (١٠) بعيد : + ربما أبعد ح ، ص ، ط (١٢) أو التفكير : والفكر ب || الفكر : ساقطة من ط || النطق : المنطق (١٣) فحركات : فحركات ب ، ح ، د ، ص ، ط ، م (١٤) أو : أرفق ب ، ح ، د ، ص ، ط ، م || الفكر : التفكير (١٧) وتخيل : وتخيل (١٨) فاشتاق : واشتاق : اشتاق م || فاتهت : واتهت ب ، د ، ص ، ط ، م .

ومثال الثاني : إن الإنسان قد يتخيل في نفسه صورة لقائه لصديق له ، فيشتاقه ، فيتحرك الى المكان الذى يقدر مصادفته فيه ، فتنتهى حركته الى ذلك المكان ، ولا تكون نفس ما انتهت اليه حركته نفس المتشوق الأول الذى نزح اليه بل معنى آخر، لكن المتشوق يتبعه ، ويحصل بعده ، وهو لقاء الصديق .

- فقد عرفت هذين القسمين ، وتبين لك من ذلك بأدنى تأمل أن الغاية التى تنتهى إليها الحركة في كل حال من حيث هى غاية حركة ، هى غاية أولى حقيقية للقوة الفاعلة المحركة التى في الأعضاء ، وليس للقوة المحركة اتى في الأعضاء غاية غيرها ، لكنه ربما كان للقوة اتى قبلها غاية غيرها ، فليس يجب دائما أن يكون ذلك الأمر غاية أولى للقوة الشوقية : تخيلية كانت أو فكرية ، ولا أيضا دائما يجب أن لا يكون ، بل ربما كان ، وربما لم يكن ، كما قد تبين لك في المثالين .

١٠

أما الأول منهما فكانت الغاية فيها واحدة ، وأما الثانى فكانت مختلفة .

- والقوة المحركة التى في الأعضاء مبدأ حركة لا محالة ، والقوة الشوقية أيضا مبدأ أول لتلك الحركة ، فإنه لا يمكن أن تكون حركة نفسانية لا عن شوق ألبتة ، لأن الشيء الذى لا تنبعث إليه القوة ثم تنبعث إليه انبعاثاً نفسانياً يكون بتشوق نفسانى لا محالة قد حدث بعد ما لم يكن . فإذاً كل حركة نفسانية مبدؤها الأقرب قوة محركة في عضل الأعضاء ، ومبدؤها الذى يليه شوق ، والشوق — كما علم في علم كتاب النفس — تابع لتخيل أو فكر لا محالة ، فيكون المبدأ الأبعد تخيلاً أو فكراً .

١٥

فإذاً ههنا مبادئ للحركات النفسانية .

منها واجبة بأعيانها ضرورة .

(٣) المتشوق (الأول) : المتشوق || تزح : يزح ب ، ح ، د (٤) ويحصل : أويحصل ب ، ح ، د : أن يحصل ص || وهو : هود (٦) حركة : وحركة || الفاعلة : الفاعلة ب ، ح ، د ، د م || الحركة : الحركة م (٧) كان : كانت ب ، ح ، د ، د ، ص م (١١) فيها : فيها ب (١٤) يشوق : يشوق د : لشوق ب ، م : يشوق ح ، ص (١٥) فإذاً : فإن ح || نفسانية : لا فيكون ح ، ص م (١٦) علم : علمت ح || كتاب : ساقطة من م (١٨) للحركات : للحركة ب ، ح ، د ، د ، ص م .

ومنها غير واجبة بأعيانها ضرورية ،

وواجبة ضرورية : هي القوى المحركة في الأعضاء ، والقوة الشوقية .

وغير الواجبة : هي التخيل والفكر ، فإنه ليس يجب لا محالة أن يكون تخيل ولا فكر أو فكر ولا تخيل ولكل مبدأ حركة غاية لا محالة والمبدأ الذى لا بد منه في الحركة الإرادية له غاية لا بد منها ، والمبدأ الذى منه بد قد توجد الحركة خالية عن غايته ؛ فإن اتفق أن يتطابق المبدأ الأقرب - وهو القوة المحركة - والمبدءان اللذان بعده - أعنى الشوقية مع التخيل أو الشوقية مع الفكرية - كانت نهاية الحركة هي الغاية للبادئ كلها ، وكان ذلك غير عبث لا محالة .

وإن اتفق أن يختلف ؛ أعنى أن لا يكون ما هو الغاية الذاتية للقوة المحركة غاية ، ذاتية للقوة الشوقية ، وجب ضرورة أن يكون للقوة الشوقية غاية أخرى بعد الغاية التي في القوة المحركة حتى للمعز ، وذلك لأننا قد أوضحنا أن الحركة الإرادية لا تكون بلا شوق وكل ما هو شوق فهو شوق لشيء ، وإذا لم يكن لمتنهي الحركة كان لشيء آخر غير لا محالة ، وإذا كان ذلك الشيء يراد لأجله الحركة فيجب أن يكون بعد انتهاء الحركة .

وكل نهاية تنتهي إليها الحركة أو تحصل بعد نهاية الحركة ، ويكون الشوق التخيل والفكر قد تطابقا عليهما ، فبين أنها غاية إرادية ، وليست بعث ألبتة ، وكل نهاية تنتهي إليها الحركة وتكون هي بينهما الغاية المنشوقة المتخيلة ولا تكون المنة وفقه بحسب الفكرة ، فهي التي تسمى العيب .

وكل غاية ليست هي نهاية الحركة ومبدؤها تشوق تخيل غير فكري ، فلا يخلو ؛ إما أن يكون التخيل وحده هو المبدأ لحركة الشوق .

(٢) هي : هوب (٣) والفكر : والفكر - (٤) ولكل : فكل - ط (٥) والمبدأ : فالبدأ ب : + الأولد ، ط (٦) يتطابق : سافطة من د (٧) الفكرية : الفكرة ب ، م (٩) أن لا يكون : أن ما لا يكون م (١٢) فهو شوق : فتوق د || لشيء : بشئ ط || وإذا : إذا د (١٣) انتهاء الحركة : + نهاية د (١٤) وكل : فكل م || إليها : إليه م || الحركة : + وكون انتهاء الحركة ب (١٥) قد تطابقا : والتطابق د || عليها : عليه م ، م || وليست : وليس د (١٦) إليها : إليه د || المتخيلة : التخييلة ب ، د ، م ، ط ، م || المنشوقة (الثانية) : لتشوق ب ، د ، م (١٨) يخلو : يختلف م ، م ، ط (١٩) المبدأ : مبدأ م || الشوق : المنشوق د .

أو التخيل مع طبيعة أو مزاج مثل التنفس أو حركة المريض .

أو التخيل مع خلق وملكة نفسانية داعية إلى ذلك الفعل بلا روية .

فإن كان التخيل وحده هو المبدأ للشوق سمي ذلك الفعل جزافا ، ولم يسم عبثا .

وإن كان تخيل مع طبيعة مثل التنفس ، سمي ذلك الفعل قصداً ضرورياً أو طبعياً .

- وإن كان تخيل مع خلق وملكة نفسانية سمي ذلك الفعل عادة ، لأن الخلق إنما يتقرر باستعمال الأفعال ، فما يكون بعد الخلق يكون عادة لا محالة .

وإذا كانت الغاية التي للقوة المحركة وهي نهاية الحركة موجودة ولم توجد الغاية الأخرى التي بعدها وينجو التشوق وهي غاية الشوق فيسمى ذلك الفعل باطلاً ، كمن حصل في المكان الذي قدر فيه مصادفة الصديق ولم يصادفه هناك ، فسَمِيَ فعله باطلاً بالقياس إلى القوة المتشوقة دون القوة المحركة وبالقياس إلى الغاية الأولى دون الغاية الثانية .

وإذا تقررت هذه المقدمات فنقول : قول من يقول إن العبث فعل من غير غاية ألبته هو قول كاذب .

وقول القائل أيضاً إن العبث فعل من غير غاية ألبته هي خير أو مظنونٌ خيرا ، هو قول كاذب .

- أما الأول فإن الفعل إنما يكون بلا غاية إذا لم يكن له غاية بالقياس إلى ما هو مبدأ حركته ، لا بالقياس إلى ما ليس مبدأ حركته ، وإلى أي شيء اتفق . وما مثل به في الشك من اللعب بالحجارة ، فبدأ حركته القريبة هو القوة التي في العضلة ، والذي قبله

(٢) وملكة : أو ملكة ، د ، ص ، م (٤) وإن : فإن ب ، ط || تخيل : التخيل د
(٤) - هـ : قصداً ضرورياً . . . ذلك الفعل : ساقطة من م (٦) الأفعال فـ : الانفعال فإنما م
(٧) التي : ساقطة من ط (٨) وينجو : ويخوهاب ، د ، ص ، ط ، م || التشوق : بالتشوق
ب ، م || الشوق : التشوق ب ، د ، ط ، م || فسمى : فيسمى - (١١) وإذا : فإذا
ـ ، ط : فإذا ب || قول من يقول : قول القائل - ، د ، ص : القائل م || هو : فهو ب (١٣) أيضاً :
ساقطة من ب || هي : هو ط || هو ص (١٢ - ١٣) قول كاذب . . . ألبته هي : ساقطة من م
(١٧) من : في ط (١٧) حركته : الحركة د || القريبة : القريب ص .

تشوق تخيل بلا فكر ، وليس مبدؤه فكراً ألبتة ، فليس فيه غاية فكرية ، وقد حصلت فيه الغاية التي للتشوق التخيل وللحركة المحركة ، فينبغي أن هذا الفعل بحسب مبدئه المحرك ، مته إلى غاية ، وأنه إنما لا يتحرك إلى غاية بحسب ما ليس مبدؤه المحرك .

ولا يجب أن يظن أن هذا يصدر لا عن شوق تخيل ، فإن كل فعل نفساني كان بعد ما لم يكن ، فهناك شوق ما لا محالة ، وطلب نفساني ، وذلك مع تخيل ما ، إلا أن ذلك التخيل ربما كان غير ثابت بل سريع البطلان ، أو كان ثابتاً ولكن لم يشعر به ، فليس كل من تخيل شيئاً يشعر مع ذلك ويحكم أنه قد تخيل ، وذلك لأن التخيل غير الشعور بأنه قد تخيل . وهذا ظاهر ، ولو كان كل تخيل يتبعه شعور بالتخيل لذهب الأمر إلى غير النهاية .

وإما الثاني فلأن لانبعاث هذا الشوق علة ما لا محالة : إما عادة ، وإما شجر عن هيئة وإرادة انتقال إلى هيئة أخرى ، وإما حرص من القوى المحركة والمهضة على أن يقبل لها فعل تحريك وإحساس .

والعادة لذينة ، والانتقال عن الملل لذيد ، والحرص على الفعل الجديد لذيد ، أغنى بحسب القوة الحيوانية والتخيلية . واللذة هي الخير الحسى ، والتخيل ، والحيوانى ، بالحقيقة وهى المظنونة خيراً ، بحسب الخير الإنسانى فإذا كان المبدأ تخيلاً حيوانياً فيكون خيره لا محالة خيراً تخيلاً حيوانياً فليس إذن هذا الفعل خالياً عن خير بحسبه ، وإن لم يكن خيراً حقيقياً أى بحسب العقل ثم وراء هذا طلل لتخصيص هيئة دون هيئة من الحركات جبرية لا تضبط .

وإما الشك الذى يليه فيكتشف بأن نعرف الفرق بين الغاية بالذات وبين الضرورى الذى هو أحد الغايات التى بالعرض . والفرق بينهما أن الغاية بالذات هى الغاية التى تطلب لذاتها ، والضرورى أحد ثلاثة أمور .

- (١) طلب : طلبت ب ، ح ، ص ، ط ، م (٢) للتشوق : التشوق ص (٤) تخيل : + ألبتة - د ، ص ، ط ، م (٧) قد تخيل : قد يتخيل د (١٠) القوى : القوة - (١١) لما : بها ط || وإحساس : أو إحساس - ص ، ط ، م (١٢) الخير : + من ط (١٤) تخيل : تخيل ب ، م : تخيل ب - ص ، ط (١٥) خيره : خير ص || تخيل : تخيل ب ، ص ، ط ، م (١٦) دون هيئة : ساقط من د (١٨) فيكتشف : فيكتشف د || بين : من ب .

إما أمر لا بد من وجوده حتى توجد الغاية على أنه حلة للغاية بوجه ، مثل صلاحية الحديد حتى يتم القطع به .

وإما أمر لا بد من وجوده حتى توجد الغاية لا على أنه حلة للغاية ، بل على أنه أمر لازم للعلة ، مثل أنه لا بد من أن يكون جسم أدكن حتى يتم القطع به ؛ وإنما لم يكن بد من جسم أدكن لا لدركته ، لكن لأنه كان لازماً للجديد الذي لا بد منه .

وإما أمر لا بد من وجوده لازماً للعلة الغائية نفسها ، مثل أن العلة الغائية في الترويح مثلاً التوليد ، ثم التوليد يتبعه حب الولد ويلزمه ، لأن الترويح كان لأجله . فهذه كلها غايات بالعرض الضروري ، لا العرض الاتفاقى . وقد علمت الغايات العرضية الاتفاقية في موضع آخر .

- واعلم أن وجود مبادئ الشر في الطبيعة ، هو من القسم الثانى من هذه الأقسام ، فإنه مثلاً لما كان يجب في الغاية الإلهية — التى هى الجود — أن يؤتى كل ممكن الوجود وجوده الخيرى ، وكان الوجود الذى للركبات من العناصر ، وكان لا يمكن أن تكون المركبات إلا من العناصر وكان لا يمكن أن تكون العناصر لها إلا الأرض والماء والنار والهواء ، وكان لا يمكن أن تكون النار على الجهة المؤدية إلى الغاية الخيرية المقصودة بها إلا أن تكون محرقة مفرقة ، لزم ذلك ضرورة أن يكون بحيث تضر الصالحين وتفسد كثيراً من المركبات .

وكانا قد نرجعنا عن غرضنا ، فلنعد إليه ، ولنجب عن الشك المورد فنقول : أما اشخاص الكائنات الغير المتناهية فليست هى بغايات ذاتية في الطبيعة ، ولكن الغايات

(٣) الغاية : ساقطة من د ، م || أمر (التانية) : ساقطة من ص ، م (٥) لدركته : لدلالته م (٦) العلة : للعل ط | قسمها : بنفسها د ، ص ، م || فى : + أمر ب ، د ، ص ، ط ، م (٧) مثلاً : مثلاً د || التوليد : للتوليد || ثم التوليد : ساقطة من م || لأن : لأن ب ، م : أن د : لأن د ، ص || فهذه : وهذه ب (٨) وقد : قد ب ، د ، ص ، م || الاتفاقية : والاتفاقية د ، د ، ط (٩) موضع : مواضع د (١١) الغاية : الغاية ص ، ط ، م || التى هى : والذى هو د || يؤتى : يؤتى د ؛ يعطى م || الوجود : + الخيرى ب ، د ، ط ، م (١٢) الخيرى : ساقطة من م || وكان : + منها مبدأ د ، ط ؛ + منها د ، ص ، ط ؛ + مبدأ د ، ط ، م (١٣-١٢) المركبات : لا يمكن أن تكون : ساقطة من ب (١٤) الجهة : جوة د (١٦) وكان : فكان د || ولنجب : ولنحب د ، د (١٧) الغايات : الغاية ب ، د ، م .

للذاتية هي مثلا أن يوجد الجوهر الذى هو الإنسان أو الفرس أو النخلة ، وأن يكون هذا الوجود وجوداً دائماً ثابتاً ، وكان هذا ممتنعاً فى الشخص الواحد المشار إليه ، لأن كل كائن يلزمه ضرورة الفساد ، وأغنى الكائنات من الهوى الجسمانية ، ولما امتنع فى الشخص استبقى بالنوع ، فالفرض الأول إذن هو بقاء الطبيعة الإنسانية مثلاً ، وإفريها ، أو شخص منتشر غير معين ، وهو الملة التامة لفعل الطبيعة الكلية ؛ وهو واحد ، لكن هذا الواحد لا بد له فى حصوله باقياً من أن يكون أشخاص بعد أشخاص بلا نهاية ، فيكون لا تنهى الأشخاص بالعدد غرضاً على المعنى الضرورى من القسم الأول ، لا حل أنه عرض بنفسه ، لأنه لو أمكن أن يبقى الإنسان دائماً كما تبقى الشمس والقمر لما احتجج إلى التوالد والتكاثر بالنسل .

١٠. على أنه وإن سلمنا أن الفرض لا تنهى الأشخاص كذا لا تنهى الأشخاص غير معنى كل شخص ، وإنما يذهب بلا نهاية شخص بعد شخص ، لا لانتهاه بعد لا تنهى ، فإذن الغاية بالحقيقة ههنا موجودة ، وهى وجود شخص منتشر ، أولا تنهى الأشخاص ثم الشخص الذى يؤدى إلى شخص آخر إلى ثالث إلى رابع ليس هو بعينه غاية للطبيعة الكلية ؛ بل للطبيعة الجزئية فذ هي غاية للطبيعة الجزئية فليس فيها بعدها غرضاً وغاية لتلك الطبيعة الجزئية التى هي غايتها .

(١) هي : هـ ب || أو الفرس : والفرس د (٢) وكان : فكان هـ ، د ، ط ، م (٣) وأغنى : أغنى ب ، د ، ص ، ط ، م || الجسمانية : الجسمانيات ط (٥) معين : معين م (٦) يكون : + له هـ ، ص ، ط (٧) المعنى : معنى م ، ص (٨) والقمر : والفلك ب || والقمر لما احتجج : ساقط من د (١٠) لا تنهى الأشخاص : كان لا تنهى الأشخاص هـ || كان لا تنهى الأشخاص : ولا تنهى الأشخاص معنى هـ ، م || الأشخاص : + معنى ب ، د ، ص (١١) بعد شخص : ساقطة من م (١٢) بالحقيقة : لا الحقيقة ص : ساقطة من د ، ص ، ط || موجودة : + بالحقيقة ط (١١ — ١٢) فإذن الغاية شخص منتشر : ساقطة من د ، م (١٣) الطبيعة : الطبيعة م (١٤) الطبيعة : الطبيعة || غاية الطبيعة : غاية الطبيعة د || "فأذ هي غاية الطبيعة الجزئية" : ساقطة من ص || وغاية : أرواية ب .

وأعنى بالطبيعة الجزئية القوة الخاصة بالتدبير بشخص واحد .

وأعنى بالطبيعة الكلية القوة القابضة من جواهر السماويات كشيء واحد وهى المدبرة
لكلية ما فى الكون . وأنت تعلم هذه كلها بعد هذا

- وأما الحركة الذاهبة إلى غير النهاية فإنها واحدة بالاتصال كما علمت فى الطبيعيات .
وأيضاً فإن الغرض فى تلك الحركة ليس هو نفس الحركة بما هى هذه الحركة ، بل الغرض
هناك الدوام الذى نصفه بعد ، وهذا الدوام معنى واحد إلا أنه متعلق الوجود بأشياء
لنسلم أن عددها بغير نهاية .

- وأما حديث المقدمات والنتيجة ، فيجب أن يعلم أن المراد بقولنا : إن العلة الغائية تنهاى
وتقف ، أن العلة الغائية التى بحسب فاعل واحد وفعل واحد تنهاى ، ولا يجوز أن يكون
فاعل طبيعى أو اختياري يفعل فعلاً يروم به بعينه غاية بعد غاية من غير أن يقف عند نهاية .

وأما المبدأ الواحد إذا كان قد يصدر عنه فعل بعد فعل ، ويصير بحسب كل فعل
فاعلاً غير الفاعل الذى كان بحسب الفعل الآخر ، وإن لم يكن بالذات والموضوع غيره ،
فيجوز أن تتكرر غاياته ويكون له بحسب كل كون منه فاعلاً غاية أخرى ، وإن جاز أن
يعتبر له كونه فاعلاً بعد كونه فاعلاً إلى غير النهاية ، كانت غاياته بغير نهاية .

- ثم النتيجة هى صلة غاية تامة للقياس الذى يكون على مطلوب محدود ، وكل تركيب
قياس فعل مبتدأ ، وللنفس بحسب كل قياس فعل مستأنف يصدر عنه استحقاق أن يقال
له فاعل مستأنف ، وفى كل واحد من مرات كونه فاعلاً غاية محدودة بعينها لا يجوز أن
تكون ذاهبة إلى غير النهاية إذ لكل قياس واحد نتيجة واحدة لا محالة .

(١) التدبير : للتدبر
(٢-١) بالطبيعة الجزئية . . . وأعنى : ساقطة من م (٢) بالطبيعة : طبيعة || من : فب ، ح ، ط ، م
|| وهى المدبرة : والمدبرة ب ، م : هى المدبرة ط (٣) لكلية ما : الكلية ب ، د ، ط
|| وأنت : فانت د || كلها : + من ب ، د ، ح ، ط ، م (٤) فلانها : فإنه د
(٨) بقولنا : فى قولنا ح ، ص ، م (٩) بحسب : لحسب ص ، ط (١٣) تتكرر : تكثر م : تتكرر
ح ، ص || فاعلاً : + وغيره ط (١٤) غاياته : غايته ح (١٥) غاية : ساقطة من
ب ، ح ، د ، ح ، ص ، م || للقياس : القياس ط (١٦) فعل : ساقطة من ب ، ح ، د ، ح ، م (١٧) له :
لها ح ، ط (١٨) لاذ : أورد || واحدة : واحد د .

وأما الشك الذى يليه فيحل بأن يعلم أن الغاية تفرض شيئاً . وتفرض موجوداً ، وفرق بين الشيء والموجود ، وإن كان الشيء لا يكون إلا موجوداً ، كالفرق بين الأمر ولازمه ، وقد علمت هذا وتحققته فاستأنف تأمله من الإنسان . فزن للإنسان حقيقة هى حده وماهيته من غير شرط وجود خاص أو عام فى الأعيان أو فى النفس بالقوة شيء من ذلك أو بالفعل . ٥

وكل حلة فإنها من حيث هى تلك الحلة لها حقيقة وشيئية، فالعلة الغائية هى فى شيئيتها سبب لأن تكون سائر الملل موجودة بالفعل عللاً، والعلة الغائية فى وجودها مسببة لوجود سائر الملل عللاً بالفعل، فكان الشيئية من العلة الغائية علة وجودها، وكان وجودها معلول معلول شيئيتها، لكن شيئيتها لا تكون حلة ما لم تحصل متصورة فى النفس أو ما يجرى مجراها، ولا علة للعلة الغائية فى شيئيتها إلا علة أخرى غير العلة التى تحرك إليها أو تحرك إليها . ١٠

واعلم إن الشيء :

يكون معلولاً فى شيئيته .

ويكون معلولاً فى وجوده .

فالمعلول فى شيئيته مثل الاثنية ، فإنها فى حد كونها اثنية معلولة للوحدة .

والمعلول فى وجوده ظاهر لا يخفى . ١٥

وكذلك قد يكون للشيء أمر حاصل موجود فى شيئيته مثل التعدية للاثنية .

(١) تفرض : تفرض م (٢) إلا : + يكون م (٣) وتحققته : وتحققته = : ساقطة من د || فاستأنف تأمله : واستأنف تأمله م ، فاستأنف تأمله د ، ساقطة من ط (٤) وجود : وجوده = (٥ - ٣) فاستأنف تأمله أو بالفعل : ساقطة من ب ، م (٧) لأن تكون : لا يكون ب ، د || لوجود : + سبب ط (٨) فكان : وكان = ، ص ، ط || الشيئية : + بالفعل م || وجودها : لوجودها = ، د ، ص ، ط ، م || وكان : فكان ب ، د ، ص ، ط ، م (٩) لكن شيئيتها : ساقطة من د || النفس : نفس ب ، د ، ص ، ط ، م || ما يجرى : وما يجرى د (١٠) مجراها : مجراها ب ، د ، م || شيئيتها : شيئية م (١٤) فالمعلول : والمعلول د ، م || الاثنية : ثنية = ، ص ، ط || فإنها : فإنها د || كونها : كونها د (١٥) وجود : وجود (١٦) لشيئ : لشيئ د || موجود : لوجوده د .

وقد يكون الأمر زائداً لأمر زائد على شئيته مثل كون التبريع في الخشب أو الحجر .

والأجسام الطبيعية صلة لشئيتها كثير من الصور والأعراض ، أعنى التي لا يتعبد إلا بها ، وعلّة لوجود بعضها دون شئيته كما يظن أن الحكم في التعليمات كذلك .

فقد سهل لك أن تفهم أن العلة الغائية في الشئية قبل العلة الفاعلة والقابلة ، وكذلك

- قبل الصورة من جهة ما الصورة صلة صورية مؤدية إليها ، وكذلك أيضاً العلة الغائية
 ٥ في وجودها في النفس قبل العلة الأخرى . أما في نفس الفاعل فلا أنها توجد أولاً ثم يتصور عنده الفاعلية ، وطلب القابل ، وكيفية الصورة . وأما في نفس غير الفاعل فليس لبعضها ترتيب على الآخر ضروري ، فإذن في اعتبار الشئية واعتبار الوجود في العقل ليست صلة أقدم من الغائية بل هي علة لصيرورة سائر العلة عللاً ، ولكن وجود العلة الأخرى بالفعل عللاً ، علة لوجودها ؛ وليست العلة الغائية علة على أنها موجودة ، بل على أنها شيء .
 ١٠ فبالجهة التي هي علة ، هي علة العلة ؛ وبالجهة الأخرى هي معلولة العلة .

هذا إذا كانت العلة الغائية في الكون ، وأما إذا كانت العلة الغائية ليست في الكون

- ولكن وجودها أعلى من الكون على ما سيوضح في موضعه فلا يكون شيء من العلة الأخرى علة لها ولا في الواحد الذي هو الحصول والوجود ؛ فتكون إذن العلة الغائية ليست معلولة لسائر العلة لا لأنها علة غائية ولكن لأنها ذات كون ؛ ولو كانت ليست
 ١٥ ذات كون ، لما كانت معلولة أثبتة ، وأما إذا اعتبرت كونها علة غائية فتجدها علة لسائر العلة في أن تكون عللاً مثل أن تكون علة فاعلية وعلة قابلة وعلة صورية ، لا في أن تكون كائنة

(١) لأمر زائد : الأمر زائداً ح || الخشب أو الحجر ، م (١ - ٢) مثل كون التبريع لشئية : ساقطة من ب (٢) أعنى : ساقطة من ط (٣) شئيته : شئيتها ط (٤) سهل : اقتض ب || أن تفهم : إذن ب || العلة : العلة ط || الفاعلة : الفاعلية ب ، ح ، د ، م ، ص || القابلة : القابلة ب ، ح ، د ، م ، ص (٧) الفاعلية : الفاعلية ب ، د ، م || وكيفية ط (٨) الآخر : الأخرى ط (٧ - ٨) وأما في نفس ضروري : ساقطة من م (٩) ولكن : لكن ب ، د ، م ، ص ، ط ، م (١٠) موجودة : موجود ح (١١) هي (الثانية) : ساقطة من د || علة العلة : ح هي علة ط || هي (الثالثة) : وهي ب ، ح ، د ، م ، ص ، ط || معلولة العلة : ح الأخرى د (١٥) معلولة : معلول د || لأنها : لأنها ب ، ح ، م ، ص ، ط ، م .

وموجودة في أنفسهم ؛ فلذا الذي بالذات لاملة الغائية بما هي علة غائية ، أن تكون علة لسائر المائل وبمرض لها من جهة أن معناها قد يكون واقعاً في الكون أن يكون معلولاً من جهة الكون .

فقد تبين لك أنه كيف يكون الشيء علة ومعلولاً ، على أنه فاعل وضاية ، ودذا من المبادئ للطبيين .

وأما البحث الذي بعد هذا فيكشف بما نقوله : إن الغاية التي تحصل في فعل التفاعل تنقسم إلى قسمين :

غاية تكون صورة أو عرضاً في منفعل قابل للفعل .

وغاية لا تكون صورة ولا عرضاً في منفعل قابل ألبنة فتكون في الفاعل لا محالة ؛ لأنها إن لم تكن في التفاعل ولا في المنفعل ، وليس يجوز أن يكون ما يقوم بنفسه جوهرًا حدث لا من مادة ولا في مادة ، فلا يكون لها وجود ألبنة .

فثال الأول صورة الإنسانية في المادة الإنسانية ، فإنها غاية للقوة التفاعلة للتصوير في مادة الإنسان ، وإليها يتوجه فعلها وتحريكها .

ومثال الثاني الاستكثار ، فإنه غاية لمستبني البيت الذي هو مبدأ لحركة كونه ، وليس هو ألبنة صورة في البيت . ويشبه أن تكون غاية التفاعل القريب الملاصق لتحريك المادة صورة في المادة ، وأن يكون ما ليس غايته صورة في المادة ليس مبدأ قريباً للحركة بما هو كذلك ، فإن عرض أن يكون ما غايته صورة في المادة المتعاطاة وما غايته معنى ليس صورة في تلك المادة شيئاً واحداً ، فإن وحدته تكون بالعرض ، مثل أن يكون

(١) في أخسها : لا في أحدها س (٣) جهة : جملة ط (٤) قد : لدم (٥) الطبيين :
الطبي ط (٦) فيكشف : فيكشف د || إن : الد (٧) تنقسم : منقسمه ، د ، ص ، م
(٨) لا تكون صورة : لا صورة ط : تكون لا صورة م (٩) ما يقوم : بما يقوم ط ، تم
(١٠) في المادة : في مادة ح || الفاعلة : الفاعلة ح ، د (١١) مادة : المادة د (١٢) فإنه : فإنها ح
|| مبدأ : + الحركة ح ، د ، ص (١٣) المتعاطاة : المتواطأة د (١٤) صورة : صورته ط .

الإنسان يبنى بيتا ليستكن فيه ؛ فإنه من جهة ما هو طالب الكنّ داع إلى البناء وعلّة أولى للبناء ، ومن جهة ما هو بناء معلول لما هو مستكن ، فيكون الغاية لما هو مستكن ، غير الغاية لما هو بان . وإذا كان كذلك فيكون أيضا في الإنسان الواحد المستكن الباني غايته بما هو مستكن غير غايته بما هو بان .

- وإذ قد تقرر هذا فنقول : أما في القسم الأول فإن للغاية نسبة إلى أمور كثيرة هي قبلها في الحصول بالفعل والوجود ؛ لأن لها نسبة إلى الفاعل ، ونسبة إلى القابل ، وهي بالقوة ؛ ونسبة إلى القابل ، وهي بالفعل قابل ، ونسبة إلى الحركة ؛ فهي بقياسها إلى الفاعل غاية وبقياسها إلى الحركة نهاية وليست بغاية ؛ لأن الغاية التي لأجلها الشيء ويؤمها الشيء لا يبطل مع وجودها الشيء ، بل يستكمل بها الشيء والحركة تبطل مع انتهائها ؛ وهي بقياسها إلى القابل المستكمل به وهو بالقوة خير يصلحه ؛ لأن الشر هو العدم لئحاله ، والخير الذي يقابله هو الوجود والحصول بالفعل ، وبالقيااس إلى القابل وهو بالفعل صورة .

- وأما الغاية التي بحسب القسم الثاني فيبين أنها ليست صورة للمادة المنفصلة ، ولا هي نفس نهاية الحركة . وقد بان أنها تكون صورة أو عرضاً في الفاعل ، ويكون لا محالة قد خرج بها الفاعل من الذي بالقوة إلى الذي بالفعل ، والذي بالقوة هو لأجل العدم الذي يقارنه شر ، والذي بالفعل هو الخير الذي يقابله . فتكون إذن هذه الغاية خيراً بالقياس إلى ذات الفاعل ، لا إلى ذات القابل ؛ فإذا نسبت إلى الفاعل من جهة ما هو مبدأ حركة وفاعل ، كانت غاية ، وإذا نسبت إليه من جهة ما هو خارج بها من القوة إلى

- (١) ليستكن ؛ ليسكن م || فيه : ساقطة من م ، م (٢-٣) فتكون الغاية لما هو بان : ساقطة من م (٥) قد : ساقطة من ط ، م
(٦) ونسبة إلى القابل : ساقطة من م || وهي : وهو ط (٧) وهي : وهو ، ب ، ط || قابل : ساقطة من م || بقيامها : لقيامها - (٨) بقيامها : لقيامها د || وقيامها إلى الحركة : ساقطة من ط || وليست بغاية : + لغاية الحركة - (٩) بها : به د (١٠) وهي : وهو ب ، د ، د ، ط ، م || بقيامها : بقيامها ب ، د ، د ، ط ، م (١١) وبالقيااس : والقيااس د (١٥) هو : + هو د (١٦) الخير : ساقطة من م || هذه : هي د (١٧) ذات الفاعل : للفاعل د || لا : + بالقيااس د || فإذا : وإذا د (١٨) وإذا : فإذا - || نسبت : نسب ب ، د ، م .

الفعل ومستكمل ، كانت خيراً إذا كان ذلك الخروج من القوة إلى الفعل في معنى دافع في الوجود أو بقاء الوجود ، وكانت الحركة طبيعية أو اختيارية عقلية ، وأما إن كانت تخيلية فليس يجب أن يكون خيراً حقيقياً ، بل قد يكون خيراً مظهرتاً ، فيكون إذن كل غاية فهمى باعتبار غاية ، و باعتبار آخر خير إما مظهرتاً وإما حقيقى ، فهذا هو حال الخير والملة التمامية .

وأما حال الجود والخير فيجب أن يعلم أن شيئاً واحداً له قياس إلى القابل المستكمل به ، وقياس إلى الفاصل الذى يصدر عنه ، وإذا كان قياسه إلى الفاصل الذى يصدر عنه ، بحيث لا يوجب أن يكون الفاصل متغلباً به أو بشئ يتبعه كان قياسه إلى الفاصل جوداً وإلى المتغلب خيراً ؛ ولفظه الجود وما يقوم مقامها موضوعها الأول في اللغات إفادة المفيد لغيره فائدة لا يستمض منها بدلاً ، وأنه إذا استعاض منها بدلاً قيل له مباح أو معارض ، وبالجمله معامل ، ولأن الشكر والثناء والصيت وسائر الأحوال المستحسنة لا تمد عند الجمهور من الأعراض ، بل إما جواهر وإما أعراض يقررونها في موضوعات يظن أن المفيد غير فائدة يرجع منها شكراً هو أيضاً جواد وليس مباحاً ولا معاضاً ، وهو في الحقيقة معارض ؛ لأنه أفاد واستفاد سواء استفاد عوضاً مالياً ، إما من جلسه ، وإما من غير جلسه ، أو شكراً ، أو ثناء يفرح به ، أو استفاد أن صار فاضلاً محموداً ، بأن فعل ما هو أولى وأحرى الذى لو لم يفعله لم يكن جميل الحال في فضيلته .

لكن الجمهور لا يمدون هذه المعاني في الأعراض ، فلا يمتنعون عن تسمية من يحسن إلى غيره بشئ من هذه الخيرات المظهرتة أو الحقيقية التى يحصل له بذلك ثناء ، جواداً ؛

(١) إذا : وإذا : ب ، د ، ص || كان : كانت ، د ، ص ، ط (٢) تخيلية : تخيلية ط || غلبت : غلبت د (١٠) لغيره : لغيره (١١) الأحوال : الأحوال — المتبعة : المتبعة د ، د ، ص ، م (١٢) الأعراض : الأعراض م || يقررونها : يقررونها د ، م (١٣) أن : ساقطة من ب ، د ، ط || يرجع : يرجع د || معارضاً : معارضاً م (١٤) معارض : معارض م || استفاد : ساقطة من د ، ط || عوضاً : + ما د ، ص ، م || مالياً : ساقطة من د ، م || إما : ساقطة من ب ، د ، ط || هو د (١٥) وإما : + هو د ، أوط ، م || يفرح : ويفرح د (١٦) لو لم : + يكن د (١٧) تحبة : تحبة د (١٨) بشئ : لئى ب ، د ، د ، م || هذه : هذا د || الخيرات : الحركات م || ثناء : ساقطة من ب ، د ، م .

ولو فطنوا لهذا المعنى لم يسموه جواداً، إذ الواحد منهم إذا أحسن إليه اموض وإن كان شيئاً غير المال، ففطن له، استخف المنة أو أنكرها وأبى أن يكون المحسن إليه جواداً إذ كان فعله لمة، فإذا حقق وحصل معنى الجود كان إفادة الخير كالأل في جوهره أو في أحواله من غير أن يكون بإزائه، عوض بوجه من الوجوه، فكل فاعل يفعل فعلاً لغرض يؤدي إلى شبه عوض فليس بجواد، وكل مفيد للقابل صورة أو عرضاً وله غاية أخرى يحصل بالخير الذي أفاده إياه فليس بجواد.

- بل نقول : إن الغرض والمراد في المقصود لا يقع إلا للشيء الناقص الذات، وذلك لأن الغرض إما أن يكون بحسب نفسه في ذاته، أو بحسب مصالح ذاته، أو بحسب شيء آخر في ذاته، أو في مصالحه. ومعلوم أنه إن كان بحسب ذاته أو بحسب مصالح ذاته أو بحسب شيء آخر في مصالحه، وبالجملة بحسب أمر يعود إلى ذاته بعائلة ما، فذاته ناقصة في وجودها، أو في كمالاتها. وإن كان بحسب شيء آخر فلا يخلو إما أن يكون صدور ذلك المعنى عنه إلى غيره بحيث كونه عنه له ولا كونه عنه بمقتلة، حتى إنه لو لم يصدر عنه ذلك الخير الذي هو خير بحسب غيره كانت حاله من كل جهة كحاله لو صدر عنه ذلك، فلم يكن ذلك أجمل به وأحسن به وأجلب إليه للمحمة أو غيرها من الأغراض الخاصة في ذاته ولا ضده غير الأجل به وغير الجالب إليه محمة أو غيرها من الأغراض المسأورة والنافعة، وحتى لو لم يفعل ذلك لما ترك ما هو الأولى والأحسن به، فيكون لا داعي له إلى ذلك ولا مرجح لأن يصدر عنه ذلك الخير إلى غيره على مقابلة.

- (١) إذ : و ب || لغرض : م ، م ؛ + أيضا ص (٢) أرا نكرها : وأنكرها م
|| وأبى : ولى د || إليه : ساقطة من م || إذ : إذا ط (٣) وحصل : واجمل د
(٤) عوض : غرض ب || يؤدي : ويؤدي د (٥) وكل : فكل ب ، ط || وله : فله د
(٦-١٨) بل قول مقابلة : ساقطة من م (٨) ذاته (الأولى) : وذاته د (٩) إن كان : +
غرضه ط (٩-١٠) إنه إن كان مصالح ذاته : ساقطة من ب (١٠) أو بحسب شيء
آخري مصالحه : ساقطة من ب ، ح ، ص ، ط || إلى : على ب ، د ، ص ، ط || بعائلة : بعائلة د
(١٢) بحيث : بحسب د || عنه : ساقطة من ب ، ح ، د ، ص || حتى : وحتى ب ، ح ، د ، ص
(١٣) ذلك : ساقطة من ب ، ح ، د ، ص (١٤) إليه : ساقطة من ب ، د ، ص ، ط (١٥) الخامة :
انخاصة ب || محمة : للمحمة ط (١٦) الأولى : + به د ، ص (١٦-١٧) والأحسن به :
ولا حين فيه د (١٧) به : فيه ح ، ص || ولا مرجح : والمرجع ح ، ص ، ط

ومثل هذا إن لم يكن شيئاً يصدر عن طبع وعن إرادة ليست على سبيل إجابة داع بل على وجه آخر سيوقف عليه فلا يكون مصدراً لأمر من الأمور عن حلة من العلل ، بل يجب أن يكون الأولى بالفاعل القاصد بالقصد المذكور أن يكون إنما يفيض خيراً على غيره ؛ لأنه أولى به ، وضده غير الأولى به ، ويرجع آخر الأمر إلى غرض يتصل بذاته ويعود على ذاته ويرجع إلى ذاته ، وحيث لا يكون وجود ذلك الغرض ولا وجوده بمنزلة واحدة بالقياس إلى ذاته وبكالات ذاته ومصالحها ، بل يكون كونه عن ذاته كونه الأغراض التي تختص بذاته فيعود إلى أن ذاته تنال بذلك كمالاً وحظاً خاصاً .

وكذلك فإن سؤال اللم لا يزال يتكرر إلى أن يبلغ المبلغ الراجع إلى الذات . مثله إذا قيل للفاعل : لم فعلت كذا ؟ فقال : لئال فلان غرضاً ؛ يقال له : ولم طلبت أن ينال فلان غرضاً ؟ فقال : لأن الإحسان حسن ، لم يقف السؤال ؛ بل قيل : ولم تطلب ما هو حسن ؟ فإذا أجيب حينئذ بغير يعود إليه أو شر ينشئ عنه ، وقف السؤال ، فإن حصول الخير لكل شيء وزوال الشر عنه هو المطلوب لذاته مطلقاً .

وأما الشفقة والرحمة والمطف على الغير والفرح بما يحسن إلى الغير ، والنم بما يقع من التقصير وغير ذلك ، فهي أغراض خاصة للفاعل ، ودواع يذم عاملها أو تحبط به منزلة كماله . فالجود إفادة الغنى في جميع الجهات عن الإفادة كمالاً فيكون ذلك المعنى بالقياس إلى القابل خيراً ، وبالقياس إلى الفاعل جوداً ، وكل إفادة كمال فإنه يكون بالقياس إلى القابل خيراً ، سواء كان بموضع أو لا بموضع ولا يكون بالقياس إلى الفاعل جوداً إلا أن يكون لا بموضع . فهذا هو البيان لحقيقة الخير والجود .

وقد تكلمنا على المال وأحوالها ، وبقي أن نكمل فيها القول فتقول : إن هذه العلل الأربع وإن كان يظن بها أنها تجتمع في كثير من الأمور الموجودة في العلوم ، فإن الأمور

(١-١٥) ومثل ... كاله : ساقطة من م (١) ومن : أرهن ، د ، ص ، ط || ليست : وليست (٢) مصدر الأمر : مصدر أمر - (٣) بالفاعل : لفعل ب || بالقصد : القصد ، ه : المقصد (٤) على غيره : + جهة خبرية ط || الأمر : الأمور || يتصل : + ب ه (٥) إلى : على ب ، د (٦) بالقياس : وبالقياس د (٧) تنال : تال د || خاصاً : خاصة - (٨) وكذلك : ولذلك - ، ط ، ه (٩) فقال : فيقول له ص (١٠) فقال : فيقول له ص (١١) عنه : منه ب (١٢) الشر : شر - || لذاته : بذاته ب ، ح ، ص ، ط (١٣) وأما : فأما د ، ط || والرحمة : والمرحمة - ، د (١٤) التقصير : التقصير || ودواع : ودواع د || عاطفا : عاطفا ب ، ح ، د ، ط (١٥) فالجود : + هو ب ، د ، ح ، ص ، ط ، م || المعنى : المعنى د : ساقطة من ص ، ط (١٦) جوداً : جوداً م (١٨) بموضع : لموضع ب ، ح || هذا هو : هذا هو د (١٩) وقد : فقد د ، ص ، م || تكمل : يكمل ب ، ح ، د ، ط ، م || فيها : فيه ب || إن : ساقطة من م || هذه : هذا د (٢٠) تجتمع : لا تجتمع ب ، د ، ص ، ط ، م .

التي "تتحرك والتعليميات لا يظن أن فيها فاعلا أى مبدأ حركة، ولا أيضاً يظن أن فيها غاية لأن الغاية يظن أنها للحركة ، ولا أيضاً لها مادة بل إنما يبحث عن صورها ، فذلك استخف بها من استخف ، قائلا : إنها لا تدل على علة تامة ، فالنظر فيها لهذا العلم لا أن علماً واحداً يتناولها ، كما للثقبالات فليست متقابلة ، ولكن لأن علماً واحداً بالوجه الذى به هذا العلم واحد يشرح أمرها .

٥

وذلك لأننا وإن سلمنا أن هذه العلل لا تجتمع في العلوم كلها حتى تكون من الأمور العامة الواقعة في موضوعات للعلوم مختلفة ، فإنها أيضاً قد توجد في علوم متفرقة مختلفة ، ولو كانت أيضاً في علم واحد لم يكن في مئة صاحب ذلك العلم الواحد كالطبيعى مثلاً الذى في صناعته هذه المبادئ كلها ، أن يبينها ؛ لأنها مبادئ للعلم الطبيعى ويتكلم فيما يعرض لها على أنه ليس الأمر كذلك . فليس كل فاعل مبدأ حركة على ما قيل ، فالأمور التعليمية في طبائنها إنما يجب وجودها بغيرها ، وطبائنها لا تنفارق المادة وإن جردت عن المادة في الوهم فقد يلزمها في الوهم من القسمة ومن التشكل ما يكون بسبب المادة ، ويكاد أن تكون المقادير هيولات قريبة للأشكال المقدارية والوحدات أيضاً للعدد ، والمدد لخواص العدد ، فهذه يوجد لها مبدأ فاعل ومبدأ قابل وحيث كانا ، كان تمام ، والتمام هو الاعتدال ، والتحديد والترتيب اتى بها يكون لها ما يكون من الخواص ، وإنما هى لأجل أن يكون على ما هى عليه من الترتيب والاعتدال والتحديد ، فإن منع أن يكون هذا تماماً أى غاية حركة فلا يمنع أن يكون خيراً ويكون علة لأنه خير، وهناك أيضاً إنما كان علة لأنه خير ثم كان اتفق لذلك الخير إن كان تماماً للحركة ، إذ كان السبيل إليه بحركة .

(١) والتعليميات والتعليميات ب ، د ، ط ، م || أى : + أود (٢) فذلك : فذلك ب ، د (٣) علة : علته ، ص ، ط (٤) لا : إلام (٥) هذا : وهذا (٦) سلينا : أسلينا (٧) للعلوم : + في علوم ط || قد توجد : + متفرقة د || في علوم : على علوم د (٨) ولو : فلود || أيضاً : ساقطة من ط || مئة : مئة ، د ، ص ، ط || الواحد : ساقطة من ط (٩) مبادئ : مبادئ ، د ، ص || لأنها مبادئ للعلم الطبيعى : ساقطة من م (١١) طبائنها : طبائنها ، د ، ص ، م || بغيرها : لغيرها - (١٢) عن المادة : ساقطة من ب ، د - || المادة : في : ساقطة من د ، ص || من : عن د || التشكل : التشكل م (١٣) أن : ساقطة من م || هيولات : هيولات د ، ط ، م (١٤) مبدأ : منتهى د || وحيث : حيث م (١٥) لها : ساقطة من م (١٧) ويكون : أو يكون ب || علة : فائقة ط (١٨) وهناك : أو هناك د || ثم : + إن د (١٨) كان : يكون د (١٩) إذ : أود .

ولولا أن الخواص واللوا في التي لهذه هي غايات تتأدى إليها هيئاتها لما كان الطالب يطلبها في المواد تلك الغايات، فإن الصانع يحرك المادة إلى أن تكون مستديرة، ولا تكون الغاية هي الاستدارة نفسها بل شيء من خواصها ولواحقها، فتطلب الدائرة لها، فقد صارت هذه الملل أيضا مشتركة فيجب أن ينظر فيها صاحب هذا العلم، وليس ينظر في المشترك فقط بل ينظر فيما يخص علما علما، لكنه مبدأ لذلك العلم وغرض المشترك، فإن هذا العلم قد ينظر في الواراض المخصصة للجزيئات إذا كانت لذاتها أولا وكانت لم تتأدى بعد إلى أن تكون أعراضا ذاتية لموضوعات العلوم الجزئية، ولو كانت هذه علوما مفردة لكان أفضلها علم الغاية وكان يكون ذلك هو الحكمة. والآن فذلك أيضا أفضل أجزاء هذا العلم، أعنى العلم الناظر في الملل الغائية للأشياء.

(١) هيئاتها : مبادئها ، د ، ح ، م ، ص (٢) مستديرة : مستديرات ، د ، ح ، م
(٤) أيضا : ساحقة من م || وليس : + إنما ، د ، ح ، م ، ط ، م || مشتركة
فيجب هذا العلم : ساحقة من م (٥) علما (الثانية) : ساحقة من د || وعارض : وعارض
(٦) جزيئات : في الجزئيات د || كانت : كان د || أولا : وأولا ، ح ، د ، ط ، م ||
وكانت : كانت م (٩) للأشياء : الشيء ط || للأشياء : + بل قول إن الفرض والمراد
في المقصود لا يقع إلا الشيء. الناصف الذات وذلك لأن الفرض إما أن يكون بحسب نفسه في ذاته أو بحسب مصالح
ذاته أو بحسب شيء آخر في ذاته أو في مصالحه ومعلوم أنه إن كان حرمته بحسب ذاته أو بحسب مصالح ذاته
وبالملة بحسب أمر يعود على ذاته بعبارة ما ، فذاته قائمة في وجودها أو في كالاتها وإن كان بحسب شيء آخر
فلا يتخلل إما أن يكون مصدر ذلك المعنى هو إلى غيره بحيث كونه له ولا كونه بمنزلة وحتى إنه لو لم يصدره
ذلك الجزء الذي هو خير بحسب غيره كانت حاله من كل جهة كماله لو صدره فلم يكن ذلك أجمل به وأحسن به
وأجلب لمصلحة أو غيرها من الأمراض الخاصة في ذاته ولا خنده غير الأجمل به وغير الجالب إليه عمة أو غيرها من
الأمراض المائعة والناضة وحتى لو لم يفعل ذلك لما تركه هو الأول به والأحسن به فيكون له داعي له ولا مرجع
لأن يصدره ذلك الخير إلى غيره على مقابلة ومثل هذا إن لم يكن شيئا يصدر عن طبع أو عن إرادة ليست على سبيل
إجابة داع بل على وجه آخر سيوقف عليه فلا يكون لأن مصدر الأمر من الأمور من ملة من الطل بأن يجب وإما
أن لا يكون الأول بالفاعل بالقائد القصد المذكور أن يكون إنما يفيض جزاء على غيره لأنه أول به وضده من
الأولى به ويرجع آخر الأمر إلى غرض مقبل بذاته ويعود على ذاته ويرجع على ذاته ويحفظ ولا يكون وجود ذلك
المرض ولا وجوده بمنزلة واحدة بالقياس إلى ذاته وكالات ذاته ومصلحتها بل يكون كونه من ذاته كون الأمراض
التي يمتنع بذاته فيعود إلى أن ذاته تال بذلك كالا وحظا خاصا وكذلك فإن سؤال الكمال يزال يتكرر إلى أن
يبلغ المبلغ الراجع إلى الذات مثله إذا قيل للفاعل لم فلت كذا فقال ليال فلان غرضا يقال له ولم طليت أن يقال
فلان غرضا فقال لأن الإحسان حسن لم يفت السؤال بل قيل ولم تطلب ماوحسن فإذا أجيب حينئذ يغير يغير يغير عليه
أو يبرهنه من وقت السؤال فإن حصول الخير لكل شيء وزوال الشره هو المطلوب بذاته مطلقا وأما الشفقة
والرحمة والطف على الغير والفرح بما يحسن إلى الغير والتمهي بما يقع من الاتصاف وغير ذلك فهي أمراض خاصة
للفاعل ودواعي عدم عاصيا أو تخط به منزلة كاله م .

المقالة السابعة

وفيهما ثلاثة فصول

(١) المقالة السابعة : + من الجملة الرابعة من الكتاب م (٢) ثلاثة فصول : ساطلة من ب ، ح ، د ، ص ،

[الفصل الأول]

(أ) فصل

في لواحق الوحدة من الهوية وأقسامها ولواحق الكثرة
من الغيرية والخلاف وأصناف التقابل المعروفة

- يشبه أن يكون قد استوفينا الكلام بحسب غرضنا هذا في الأمور التي تختص بالهوية
من حيث هي هوية أو تلحقها ، ثم الواحد والموجود قد يتساويان في الحمل على الأشياء
حتى أن كل ما يقال إنه موجود باعتبار يصح أن يقال له إنه واحد باعتبار ، وكل شيء
فله وجود واحد ولذلك ربما ظن أن المفهوم منهما واحد وليس كذلك ، بل هما واحد
بالموضوع ، أي كل ما يوصف بهذا يوصف بذلك ، ولو كان المفهوم من الواحد من
كل جهة مفهوم الموجود لما كان الكثير من حيث هو كثير موجودا ، كما ليس واحدا ،
وإن كان يعرض له الواحد أيضا ، فيقال للكثرة إنها كثرة واحدة ولكن لا من حيث
هي كثرة .

- فخري بما أن نتكلم أيضا في الأمور التي تختص بالوحدة ومقابلاتها أي الكثرة مثل
الهوية والمجانسة والموافقة والمساواة والمثابة ومقابلاتها ، بل الكلام في الجانب المقابل .
لها أكثر ، فإن الوحدة متشابهة وما يضادها متغير متشعب ، فالهوية هوية هو أن
يحصل للكثرة وجه وحدة من وجه آخر ، فن ذلك ما بالعرض وهو على قياس الواحد

(٢) فصل ساقطة من د (٣) الوحدة : الواحد م || الهوية : الهوية ب د ، ص ، ط ، م || وأقسامها : ساقطة
من ه ، ص ، ط (٤) من الغيرية : من الغير ب ، ح ، د ، ص ، م (٦) هـ : هو ط || أو تلحقها :
وتلحقها ب ، ح ، د ، ص (٧) أن يقال : أن قول ب ، م (٨) ولذلك : وكذلك م
(٩) بذلك : بذلك ب ، ح ، د ، ط ، م || المفهوم من : مفهوم ب ، م (١٠) الموجود : الوجود
(١١) للكثرة : للكثير د (١٢) كثرة : كثير د (١٣) بنا : بناء ط || أيضا : ساقطة من د ||
بالوحدة : بالوجود || ومقابلاتها : ومقابلها ب ، ح ؛ ومقابلاتها ص ؛ ومقابلها م ؛ ولقابلها د
(١٤) الهوية : الهوية ب ، ح ، د ، ص ، ط ، م ؛ + هوية د (١٥) أكثر : في الأكثر د ؛ في الكثرة -
|| متغير : ساقطة من ب ، د ، ص ، ط ، م || فالهوية : فالهوي ب ، م (١٦) يحصل : يحصل ط ،
م || الكثرة : للكثير ب ، د ، م ؛ + من ط ، م || ما بالعرض : بالعرض ب ، ح ، د ، ص ، م .

بالعرض فكما يقال هناك واحد يقال هنا هو هو ، وما كان هو هو في الكيف فهو شبه ، وما كان هو هو في الكم فهو مساو ، وما كان هو هو في الإضافة يقال له مناسب ، وأما الذي بالذات فيكون في الأمور التي تقوم الذات ، فما كان هو هو في المجلس قيل مجانس ، وما كان هو هو في النوع قيل مماثل . وأيضا ما كان هو هو في الخواص يقال له مشا كل . ومقابلات هذه معروفة من المعرفة بهذه .

ومقابل الموهو هو على الإطلاق الغير . والغير منه غير الجنس ومنه غير في النوع ، وهو بعينه الغير بالفصل ومنه غير بالعرض ، ويجوز أن يكون الغير بالعرض شيئا واحدا وهو غير لنفسه من وجهين . وأما الآخر فاسم خاص في الاصطلاح للمخالف بالعدد ، والغير يفارق المخالف بأن المخالف مخالف بشيء ، والغير قد يفاير بالذات ، والمخالف أخص من الغير وكذلك الآخر . والأشياء المتغايرة بالمجلس الأعلى إذا كانت مما يحل المواد فنفس تغايرها بالمجلس الأعلى لا يوجب أن لا يجتمع في مادة واحدة .

وأما المتغايرات التي تختلف بالأنواع تحت الأجناس القريبة التي دون الأعلى ، فيستحيل إثبات أن تجتمع في موضوع واحد ، وكل الأشياء التي لا تجتمع في موضوع واحد من جهة واحدة في زمان واحد فإنها تسمى متقابلات وقد علمت في المنطق عددها وخاصياتها والقنية ، والعدم منها ، تدخل بوجه تحت التناقض ، والأضداد تدخل بوجه تحت العدم والقنية . ووجه دخول العدم تحت السالبة ، غير وجه دخول الضد تحت العدم .

ولكن يجب أن تعلم أن العدم يقال على وجوه : فيقال لما من شأنه أن يكون لموجود ما وليس له ؛ لأنه ليس من شأنه أن يكون له ، وإن كان من شأنه أن يوجد لأمر ما

(١) فكما : كما (٣) التي : + تقدم || القات : باقيات ، ص || هو (الثانية) : ساقطة من د (٤) ما كان : فإن كان ط (٥) المعركة : المعركة م (٦) الموهو : هو م || عل : لامل - (٧) وهو : هو ب ، د ، ص ، ط ، م (٨) وأما : فأما د ، ص ، م || في الاصطلاح للمخالف : في إصلاح ما للمخالف ب ، د ، ص ، م (٩) بأن : فإن د ، ص ، م || مخالف بشيء : بخالف لشيء : بخالف بشيء م (١٠) المتغايرات : المتغايرات م || تحت : بحسب د || التي : ساقطة من د ، ص ، ط || الأعلى : العل ب (١١) متقابلات : متقابلات ب ، د ، ط (١٢) وخاصياتها : وخاصياتها م : وخاصياتها ط || القنية : قانقنية ط || بوجه : ساقطة من د || التناقض : + بوجه - (١٣) والقنية : والوجود - (١٤) من : ساقطة من م (١٥ - ١٦) لموجود ما : أن يوجد لأمر ما ؛ له وإن كان من شأنه أن يوجد لأمر ما وليس له من شأنه ط ؛ له وإن كان من شأنه أن يوجد لأمر ما ، ص .

كالبصر فإنه من شأنه أن يكون لشيء ما ، لكن الحائط ليس من شأنه أن يكون البصر له . ويقال لما من شأنه أن يكون بلجنس الشيء وليس للشيء ولا من شأنه أن يكون له جنسا قريبا أو بعيدا .

ويقال لما من شأنه أن يكون لنوع الشيء وليس من شأنه أن يكون لشخصه كالأنوثة . ويقال لما من شأنه أن يكون للشيء وليس له مطلقا أو في وقته أو لأن وقته لم يحنى كالمرء أو لأن وقته قد فات كالدرء؛ والضرب الأول يطابق السالبة مطابقة شديدة وأما الوجوه الأخرى فيخالفها ، ويقال عدم لكل فقد بالقسر ، ويقال عدم لما يكون قد فقد الشيء لا بتمامه ، فإن الأعور لا يقال له أعمر ولا هو أيضا بصير مطلق لكن هذا إنما يكون بالقياس إلى الموضوع البعيد أعنى الإنسان لا العين .

ثم إن عدم يحمل عليه السلب ، ولا ينعكس . وأما عدم فلا يحمل على الضد لأنه :
١٠ ليس المرارة عدم الخلاوة ، بل هي شيء آخر مع عدم الخلاوة ؛ فإن عدم وحده قد يكون في المادة وقد يكون مصاحبا لذات توجب في المادة عدم ذات أخرى أولا يكون لإلحاق عدم . وهذه هي الأضداد ، وليس السبب في تقابلها تغير الأجناس وقد بينا ذلك ؛ بل السبب في ذلك أن ذواتها في حد أنفسها وحد فصولها تتنوع عن الاجتماع وتنفاسد ،

(١) كالبصر : كان كبرد || فإنه : فإن كان د || ما : ساقطة من ب ، د ، ص ، ط || لكن : ولكن ب ، د ، ص ، ط (١-٢) كالبصر فإنه . . . البصر له : ساقطة من م (٢) بلجنس : ساقطة من ح ، د ، ط || بلجنس الشيء . . . أن يكون : ساقطة من د (٣) له : + كان ب ، د ، م || أر : + جنسا ط (٢-٣) ويقال لما من شأنه . . . جنسا قريبا أو بعيدا : ويقال لما من شأنه أن لم شأنه أن يكون له كان جنسا بعيدا أو قريبا ص (٤) وليس : فليس ح (٦) لأن : ساقطة من م || كالدرء : كالدرء || السالبة : بالسالبة ط (٧) فيخالفها : فيخالفها ط (٨) قد : قد ه ، ص ؛ قدته د ، م || لا بتمامه : بتمامه ح ، د ، ط ، م || هو : ساقطة من ح ، ص || مطلق : ساقطة من ح ، ص ، ط (١٠) حل الضد : عليه الضد ح ، ص ، ط (١١) المرارة : المرة ط || هي : حوب ، ط || فإن عدم : فالعدم م (١٢) أولا : ولا ب (١٣) وقد : قد ه ، ص ، ط ، م (١٤) الاجتماع : الإجماع م || وتنفاسد : وينفاسد ط .

وإذ ليس شئ من الأجناس العالية بمتضادة فيجب أن تكون الأضداد الحقيقية واقعة تحت جنس ، وإن يكون جلسا واحدا ، فيجب أن يكون الأضداد تتخالف بالفصول ، وتكون الأضداد من جملة الغير في الصورة مثل السواد والبياض تحت اللون ، والحلاوة والمرارة تحت الذوق .

وأما الخير والشر فليسا بالحقيقة أجناسا عالية ولا الخير يدل على معنى متواطئ ولا الشر ، ومع ذلك فالشر يدل في كل شئ بوجه ما على عدم الكمال الذى له ، والخير على وجوده ، فبينهما مخالفة المدم والوجود ، وأما الراحة والألم وأمثال ذلك فإنها تشترك في غير جنس الخير والشر ، وإنها تشترك في المحسوس أو في المتخيل وغير ذلك ، فليست أنوعا للخير والشر ويثبه أن يكون أهل الظاهر من النظر عمدوا إلى الأشياء التى هى متضادة ولها أجناس قريبة تدخل فيها ، وطبقة منها موافقة للحاسة أو العقل وطبقة مخالفة وطبقة منها موافقة للإيجاب ، والأخرى للفصل ، وطبقة مخالفة لأيهما كان ، فالتقطوا منها المعنى الموافق والمعنى المخالف لجمعوا أحدهما جنسا لطبقة ، والآخر لطبقة أخرى ، وليس الواجب كذلك ، بل دلالة الموافقة والمخالفة دلالة اللوازم لأنها ليست للأشياء فى أنفسها بل بالإضافة .

ثم إن الأمور الموافقة والمخالفة إذا جمعا كطبعين وجد لها أشياء يصلح أن تجعل بحسب الاعتبار المختلفة كالأجناس لها فإنها تدخل في جملة الأفعال والافعال من جهة ، وفي الكيفيات من جهة أخرى ، وفي المضافات باعتبارات أخرى ، فإنها من حيث

(١) بمتضادة : لمتضادة : بمتضاد (١-٢) واقعة تحت جنس : واقعة في الجنس ط ؛ واقعة في جنس (٢) جنسا : جنسها ، د ، ط ، م || وتكون : فتكون ، د ، ص ، ط ، م (٣) الغير : + في الجملة ط || في الصورة : صورة ط (٥) متواطئ : المتواطئ ط : متواطئ ، م ؛ + فيه ، ص ، م (٧) غير : ساقطة من د (٨) وإنما : فانها ، د ، ص ، ط || فى : ساقطة من د ، ص ، ط (٩) النظر : النظرى ط (١٠) فيها : فيها ط || لحاسة أو العقل : ساقطة من د (١١) للإيجاب : الإيجاب || والأخرى : أخرى ، د ، ص || الفصل : الفصل د || لأيهما : لأيهما د (١٠-١١) وطبقة مخالفة . . . وطبقة مخالفة لأيهما : وطبقة مخالفة لأيهما ط ، م (١٢) بفعل : بفعل د || أحدهما : أحدهما ، د ، ص ، ط ، م || والآخر : والآخرى ، د ، ص ، ط ، م || لطبقة الأخرى : د ، ص ، ط ، م || الواجب : مشطوب من م (١٣) ليست : ليس ب || بالإضافة : الإضافة م (١٤) جمعا : جمعا ص || كليتين : كليتين د || أشياء : الأشياء د (١٥) بحسب : تحت ط || لها : لها ، د || فإنها : فإنها د ؛ + لـ د ، ص ، ط (١٦) باعتبارات : باعتبار ، د ، ص || أخرى : أخرى ، د ، ص ، م .

هى صادرة من أشياء هى أفعال ، ومن حيث هى حاصلة عن أشياء فى أشياء هى
انفعالات ، ومن حيث يتقرر عنها هيات قارة فى حواملها فهى من الكيفيات ، ومن
حيث أن الموافق موافق لموافقة فهى من المضاف ، فإذا كان اسم الموافقة والمخالفة
مصرفاً إلى أحد هذه المعانى بعينه دخل فى الجنس الخاص له ، لست أقول إن شيئاً
واحداً يدخل فى أجناس مختلفة فهذا مما نحرمه ، بل كل اعتبار هو شئ آخر ، وهو
الداخل فى جنس آخر ولا هذه بالحقيقة أجناس بل كأجناس ، لأنها أمور مركبة من معنى
ومن فعل أو انفعال أو إضافة أو غير ذلك ، ويشبه أن تكون فى ذاتها كيفيات وتكون
سائر الاعتبارات تلزمها ، ثم مع الاجتهاد كله فى أن تجعل الموافقة والمخالفة مما يسندهما
إلى الأجناس العالية فإن لتلك الطبائع الأضداد التى جعلت طبيعتين أجناساً حقيقية غير
الموافقة والمخالفة هى تدخل فيها وقد علمت هذا فى موضعه .

١٠

وأما القول بوجود الضدين فى جنسين متضادين مثل الشجاعة والتهور فهو أيضاً
قول متوسع فيه ، فإن الشجاعة فى نفسها كيفية ، وإعتبارها تكون فضيلة ، وكذلك التهور
فى نفسه كيفية ، وإعتبارها ما يكون رذيلة ، فالفضيلة والرذيلة ليستا من الأجناس لهذه
انكيفيات ، كما أن الطيب وغير الطيب أيضاً جنسين للروائح والمذوقات بل لوازم لها
بحسب اعتبارات تلحقها .

١٥

فالشجاعة فى ذاتها لا تضاد التهور ولا الجبن وإنما المتضادان هما التهور والجبن
الداخلان فى باب الملكة من الكيف ، وأما الشجاعة فتقابل اللامشجاعة كما قلنا فى المساوى

- (٢) اضمالات : الاضمالات ط || عنها : منها ، ص ، ط ، م || قارة : فادرة
(٣) موافق : ما وافق د || فإذا : وإذا ، ص || أمم : + النى ، ص ، د ، ص ، ط ، م (٤) لست :
ليست م (٥) فهذا : وهذا ، ص ، م || هو شئ : وهو شئ م (٦) فى جنس آخر : فى الجنس الآخر ط
|| بالحقيقة : وبالحقيقة د (٧) أو إضافة : وإضافة - (٨) مع : + وضع ط
|| بما : فاد || يستد : يستد ، ص ، ط (٩) الطابع : لطابع د || الأضداد : للأضداد ب
|| طبيعتين : طبيعتين ص (١٠) فيها : فيها ط || فى موضعه : فى موضع
ب ، د ، م ، فى مواضع أخرى ط (١١) فهو : وهو م (١٢) وإعتبار : هو ، بإعتبار ،
ص ، ط ، م ، هـ (١٣) فى نفسه : فى نفسها ، د ، ص ، ط ، م || ليست : ليستا ، ص ، ط
(١٤) وغير الطيب : ساقطة من د || ليسا : + من ص || والمذوقات : والمذاقات ، د ، م
(١٦) هما : هو - (١٧) المساوى : المادى د + فى آخر الفصل السادس من المقالة الثالثة د .

وما يقابله ، ثم الاجتماع كالجلس للتهور والجلن ، فإذا ضادت الشجاعة التهور فتضاده لا لطبيعة ذاتها بل إنما تضاده لمارض فيها هو أن هذه محمودة وفضيلة ونافعة . وذلك مدموم ورذيلة وضار ، فالأضداد بالحقيقة هي التي تتفق في الجلس وتتفق في الموضوع الواحد ، فنها ما يكون الموضوع الواحد يقبل الضدين جميعا من غير استعالة في غيرهما ، ومنها ما يكون الموضوع يستحيل أولا في غيرهما حتى يمرض له أحدهما فإن مزاجا ما يحلوه الشيء ، وإذا أمر احتاج إلى مزاج آخر وليس كذلك الحال في استعالة الحار إلى البارد .

ولما كان الضدان يكونان في الجلس فلا يخلو إما أن يكون عدم كل واحد منهما في طبيعة الجلس يلزمه الآخر فقط فيكون لا واسطة بينهما ، وإما أن يكون ليس كذلك .

١٠ فلا يخلو: إما أن يكون مخالفة تلك الكثرة للواحد منهما مخالفة واحدة ليس مخالفة بعضها أقل أو أكثر أو يكون ذلك مختلفا ، فإن كان مختلفا في ذلك فيكون بعضها أقرب إلى مشابهته والأقرب إلى مشابهته فيه شيء من صورته وبعضها في غاية الخلاف له فيكون الضد ذلك ، ويكون التضاد غاية الخلاف للتقابلات المتفقة في الجلس والمادة ، وذلك لأنه يصدق أن يقول غاية الخلاف من حيث كان متوسطا وحيث لم يكن ، لأنه إن كان اثنان كل واحد منهما في غاية البعد عن الآخر فالتضاد خلاف تام ، ولذلك فإن ضد الشيء واحد .

١٥ وأما إن جعل جاعل غاية الخلاف والبعد قد يقع بين الواحد وبين آخرين اثنين متخالفين فذلك محال ، لأن التخالف بين الواحد وبينهما إما أن يكون في معنى واحد من

- (١) فإذا : فإن هـ ، د ، ص ، ط م || ضادت : ضاد ، ب ، ح ، ط ، م || ذاتها : ذاته ب || فيها : فيه ب || هو : وهو ب ، د ، ص ، ط ، م (٢) ونافعة : واقع هـ ، ص ، ط (٣) في الموضوع الواحد فنها : في الموضوع فنها ب ، م (٤) وإذا : فإذا ط ، وإذا د (٥) وليس : قطب ص || في استعالة الحار : ساطعة من ص || البارد : البرد هـ ، ص ، ط ، م (٦) الضدان : الضد ب ، م || يكونان : يكون ب ، د ، م || إما : أو م (٧) فلا يخلو إما : فإما م || منهما : منها ب ، هـ ، د ، ص ، م || بخالفة : بخالفة م || بعضها : ب ، هـ ، ط ، م (٨) مشابه : مشابهة د ، هـ ، ط (٩) أو أكثر : وأكثر ب ، هـ ، د || مشابه : مشابهة د ، هـ ، ط (١٠) في الجلس : الجلس ب ، ط ، م : بالجلس هـ (١١) من : ساطعة من د ، ص ، ط || بين لفظ "لأنه" ولفظ "إن" : يابض في ب ، د ، ط || كان : كانت د || كل : فكل ب ، هـ ، ط (١٢) منها : ساطعة من ب || ولذلك : وكذلك د ، ط (١٣) آخرين : الآخرين هـ (١٤) متخالفين : مختلفين د ، ط || التخالف : المخالفة ب ، هـ ، د ، ط .

جهة واحدة فتكون المخالفات للواحد من جهة واحدة متفقة في صورة الخلاف، ويكون نوتا واحدا لا أنواعا كثيرة ؛ وإما أن يكون من جهات فيكون ذلك وجوها من التضاد لا وجها واحدا ، فلا يكون ذلك بسبب الفصل الذي إذا لحق الجلوس فعل ذلك النوع من غير انتظار شيء، وخصوصا في البسائط، وقد علمت هذا، بل يكون من جهة لواحق وأحوال تلزم النوع . وكلامنا في نمط واحد من التضاد وفي التضاد الذي بالذات ليس نغنى بقوله بالذات الجوهر والموضوع، بل نغنى به ما يقع به التضاد ولو كان كيفية أيضا، فقد بان أن ضد الواحد واحد .

- والمتوسط في الحقيقة هو الذي مع أنه يخالف يشابهه، فينبغي أن يكون الانتقال إليه أولا في التغير إلى الضد؛ فإن الأسود لذلك يغير أو ينحضر أو يمر أولا ثم يبيض، وقد يمرض للأضداد متوسطات بسلب الطرفين ، فربما كان ذلك لعدم الاسم ، والمتوسط ١٠ متوسط ، ونغنى به متوسطا حقيقيا مثل الاحار والابارد ، وإذا لم يكن للفاتراسم فنل هذا أيضا يكون في الجلوس ، وإذا أخرج عن الجلوس كقوله لا خفيف ولا ثقل فذلك ليس بالمتوسط الحقيقي إنما ذلك متوسط باللفظ ، وأما الملكة والعدم فلا يكون لهما في الموضوع متوسط لأنهما هما الموجبة والسالبة بينهما مخصصة بجلوس أو موضوع ، وأيضا في وقت وحال، فتكون نسبة الملكة والعدم إلى ذلك الشيء والحال نسبة التقيضين ١٥ إلى الوجود كله ، وإذا لا واسطة بين التقيضين فكذلك لا واسطة بين العدم والملكة .

(٢) من جهات : في جهات ب ، ح ، د ، ط ، م (٣) لحق : تحقق م (٥) وفي التضاد : والتضاد ط (٦) والموضوع : أو الموضوع د ، ص ، ط || التضاد : + وفي التضاد الذي بالذات ليس إل - || كيفية : كيفية ص ، ط || أيضا : + إلى د (٥ - ٦) ليس نغنى بقوله كيفية أيضا : ساطعة من ب ، م (٨) والمتوسط : والمتوسطة || في الحقيقة : بالحقيقة ص || يخالف : يخالف || يشابه : + به ط (٩) أو ينحضر أو يمر : وينحضر ويمر - ، ط || ثم : لم د (١٠) للأضداد : الأضداد م || والمتوسط : والمتوسطة (١١) ونغنى به متوسطا : ساطعة من د ، م || وإذا : إذا م (١٢) وإذا : ط || أخرج : نخرج م || فذلك : فذلك د (١٤) هما : ساطعة من ط || الموجبة والسالبة : موجبة وسالبة ط || بهنما : بهنما ب ، ح ، د ، ص ، م (١٥) الملكة : الملكة (١٦) وإذا : إذا د ، ح ، د ، ح

[الفصل الثاني]

(ب) فصل

في اقتصاص مذاهب الحكماء الأقدمين في المثل ومبادئ التعليمات والسبب الداعي إلى ذلك وبيان أصل الجهل الذي وقع لهم حتى زاعوا لأجله

قد حان لنا أن نتجرد لما قاضه آراء قِلت في الصور والتعليمات والمبادئ المفارقة والكليات مخالفة لأصولنا التي قد قررناها ، وإن كان في صحة ما قلناه وإعطائنا القوانين اتقى أعطيناها تنبيهاً للتصريح على حل جميع شبههم وإفسادها ومناقضات مذاهبهم ، لكنا مستظهرون شكلف ذلك بأنفسنا لما نرجو أن يجرى في ذلك من فوائد نذكرها في خلال مقاوماتنا إليهم يكون قد ذهب علينا فيما قدمناه وشرحنه .

ونقول : إن كل صناعة فإن لها نشأة تكون فيما نيتة بجهة غير أنها تنضج بعد حين ثم إنها تزداد وتكمل بعد حين آخر ؛ ولذلك كانت الفلسفة في قديم ما اشتغل بها اليونانيون خطية ، ثم خالطها فظط وجدل ، وكان السابق إلى الجمهور من أقسامها هو القسم الطبيعي ، ثم أخذوا ينتهون للتعليمي ، ثم للإلهي ، وكانت لهم انتقالات من بعضها إلى بعض غير سديدة ، وأول ما انتقلوا عن المحسوس إلى المعقول تشوشوا فظن قوم أن القسمة توجب وجود شيتين في كل

(١) فصل : الفصل ط : ساطعة من د (٢) الميكاء : القدماء ، ص ، ط ، م || ومبادئ : الماي ، ص : ساطعة من ب ، م (٣) التعليمات : التعليمات ب ، د ، م || الجهل : الجهة د (٤) حتى : حين م (٥) حان : جاز د || في الصور : في الصورة د || التعليمات : تعليمات د ، والتعليمات ب ، م (٦) لأصولنا : أصولنا م || قد : ساطعة من ب ، ص ، ط ، م || كان : كانت ، ط (٧) التي : ساطعة من د (٨) إختنا : لأختنا ط || نذكرها : نذكر ، م || في خلال : بما خلال م (٩) ذهب : ذهب م ؛ أذهب د (١٠) لما : + ابتداء ، ص ، ط ، م || إنما : إنما د (١٠ - ١١) ثم إنها تزداد وتكمل بعد حين : ساطعة من ، ص ، ط (١١) ولذلك : وكذلك ب ، ص || في قديم : في القديم ط || اشتغل : استعمل د || بها : به ب ، ص ، ط (١٣) لاهي : لاهي ط ؛ الإلهي ب || من بعضها : ساطعة من ب : من بعضهم د (١٤) تشوشوا : تشوشوا ، د || وجود : + وجود = .

شئ. ؛ كإنسانين في معنى الإنسانية : إنسان فاسد محسوس ، وإنسان معقول مفارق
أبدى لا يتغير ، وجعلوا لكل واحد منهما وجودا ، فسموا الوجود المفارق وجودا مثاليا ،
وجعلوا لكل واحد من الأمور الطبيعية صورة مفارقة هي المعقولة ، وإياها يتلقى العقل ؛
إذ كان المعقول أمرا لا يفسد ، وكل محسوس من هذه فهو فاسد ، وجعلوا العلوم والبراهين
تحو نحو هذه وإياها تتناول .

وكان المعروف بأفلاطون ومعلمه سقراط يفترقان في هذا الرأي ويقولان إن للإنسانية
معنى واحدا موجودا يشترك فيه الأشخاص ويبقى مع بطلانها ، وليس هو المعنى المحسوس
المتكرر الفاسد فهو إذن المعنى المعقول المفارق . وقوم آخرون لم يروا لهذه الصورة مفارقة
بل لمبادئها ، وجعلوا الأمور التعليمية التي تفارق بالحدود مستحقة للمفارقة
بالوجود ، وجعلوا ما لا يفارق بالحد من الصور الطبيعية لا يفارق بالذات ، وجعلوا الصور
الطبيعية إنما تتولد بمقارنة تلك الصور التعليمية للآلة ؛ كالتقدير فإنه معنى تعليمي ، فإذا
قارن المادة صار فطوسة ، وصار معنى طبيعيا ، وكان للتقدير من حيث هو تعليمي أن يفارق
وإن لم يكن له من حيث هو طبيعي أن يفارق .

وأما أفلاطون فأكثر ميله إلى أن الصور هي المفارقة ، فأما التعليمات فإنها عنده
معان بين الصور والماديات ؛ فإنها وإن فارتقت في الحد فليس يجوز عنده أن يكون بعد
قائم لا في مادة ؛ لأنه إما أن يكون متناهيا ، أو غير متناه ، فإن كان غير متناه ، وذلك

(٢) الوجود : الموجود د ، ط || وجودا : موجود د ، ط (٢-٣) منها وجودا . . . لكل واحد ؛
ساقطة من د (٣) العقل : العقول ط (٤) إذ : إذا د ، د (٦) بأفلاطون : بأفلاطون د ، ص ،
ط : بفلاطون م || ويقولان : ويقولون د || للإنسانية : الإنسانية د (٧) فيه : فيها د
(٨) المعنى : ساقطة من د ، م || مفارقة + ما لوجود د (١١) الصور : الصورة د
(١٢) فطوسة : فطوسة ط || وكان : فكان ب ؛ ولأن د ، م || حيث : ساقطة من د ، ص ، ط || يفارق :
يقارن م (١٣) وإن لم : ب ، د ، ط ، م || وإن لم يكن : ليس ب || له : ساقطة من م || هو :
ساقطة من د || يفارق : يقارن م (١٤) أفلاطون : أفلاطون م || المفارقة : المتفارقة د || فأما :
وأما ب ، د ، ص ، ط ، م (١٥) الصور : + وبين م || والماديات : والماديات ب ، د ، ص ،
(١٦) لأنه إما أن يكون متناهيا أو غير متناه : لأنه يكون إما متناهيا أو غير متناه ط ؛ لأنه إما أن
يكون متناهيا أو غير متناه د ؛ لأنه إما أن يكون متناهيا وإما غير متناه م (١٦) فإن كان غير متناه :
وإن كان غير متناه د ؛ ساقطة من ب || وذلك : كذلك .

يلحقه لأنه مجرد طبيعة ، كان جيلئذ كل بعد غير متناه ، وإن لحقه لأنه مجرد عن المادة كانت المادة مفيدة للمحصر والصورة، وكلا الوجهين محال ؛ بل وجود بعد غير متناه محال ، وإن كان متناهيا فانهحصاره في حد-حدود وشكل مقدر ليس إلا لانهحال عرض له من خارج، لا لنفس طبيعته، ولن تنفعل الصورة إلا لمادتها ، فتكون مفارقة وغير مفارقة ، وهذا محال فيجب أن نكون متوسطا .

وأما الآخرون فإنهم جعلوا مبادئ الأمور الطبيعية أمورا تعليمية؛ وجعلوها المقولات بالحقيقة، وجعلوها المغارقات بالحقيقة، وذكروا أنهم إذا جردوا الأحوال الجسمانية عن المادة لم يبق إلا أقطار وأشكال وأعداد؛ وذلك لأن المقولات اتسع فإن الكيفيات الانفعالية والانفعالات منها والملكات والقوة واللاقوة أمور تكون لذوات الانفعالات والملكات والقوى، وأما الإضافة لما يتعلق بأمثال هذه فهي أيضا مادية؛ فبقي الأين وهو كى، ومتى وهو كى، والوضع وهو كى، وأما الفعل والانفعال فهو مادى، فيحصل من هذا أن جميع ما ليس بكى فهو متعلق بالمادة، والمتعلق بالمادة مبثوثة ما ليس متعلقا بالمادة، فتكون التعليمات هي المبادئ، وتكون هي المقولات بالحقيقة، وسائر ذلك غير معقول؛ ولذلك فليس واحد يحد اللون والطعم وغير ذلك حدا يما به، إنما هو نسبة إلى قوة مدركة فلا يعقلها عندهم العقل إنما يتخيّلها الخيال تبعا للحس.

قالوا وأما الأعداد والمقادير وأحوالها فهي معقولة لذاتها، فهي إذن المفارقة. وقوم جعلوها مبادئ، ولم يجعلوها مفارقة، وهم أصحاب فيثاغورث، وركبوا كل شيء من الوحدة والثنائية، وجعلوا الوحدة في حيز الخير والحصر، وجعلوا الثنائية في حيز الشر وفتح الحصر.

- (١) وإن: فإن د، ط، م || مجرد: + حيث د، (٢) لخصر: الحصر ب، م || والدورة: لصورط
(٣) طيحه: طيحه ح، ط (٦) وجعلوها: بجعلوها ب، ح (٧) وجعلوها: المفارقات بالحقة: ساقطة
من م (٨) أقطار وأشكال وأعداد: أعظاما وأشكالا وأعدادا ب، ح، ط، م، ع || التبع: التبع
ح، ص، م || الكيفيات: المكيفيات م (٩) منها: ساقطة من د (١٠) لها: فإنها ط
(١٢) مبدؤه: مبدؤه: د، ص، م؛ مبدؤه: ب || منتفقا: يتعلق ب، ط (١٣) التليطات:
التليطات م || هي: ساقطة من م || بالحقيقة: الحقيقة ب، ص، م (١٤) مقول: + له ح ||
ولذلك: يتصور، م || فليس: وليس م || به: ساقطة من ح || إنما: وإنهاط + إما د || نسبة: يشبهه
(١٥) فلا: ولا ب، ح، د، ص، م || يتجلبها: يجلبها د (١٧) مفارقة: مفارقات ب
(١٨) وجعلوا: واجعلوا م || الوحدة: الواحدة د || انظر: الحواطير، د || والحصر: والحصور د.

وقوم جعلوا المبادئ الزائدة والناقص والمساوى، وجعلوا المساوى مكان الهيولى؛ إذعته الاستحالة إلى الطرفين .

وقوم جعلوه مكان الصورة؛ لأنها المحصورة المحدودة ولا حد للزائد والناقص .

- ثم تشبهوا في أمر تركيب الكل من التعليميات، بفعل بعضهم العدد مبدأ للقدار، فركب الخط من وحدتين، والسطح من أربع وحدات. وبعضهم جعل نكل واحد منهما حيزا على حدة، وأكثرهم على أن العدد هو المبدأ، والوحدة هي المبدأ الأول، وأن الوحدة والهوية متلازمان أو مترادفتان، وقد رتبوا العدد وإنشاء من الوحدة على وجوه ثلاثة:
- أحدها على وجه العدد العددي .

والثاني على وجه العدد التعاليمي .

والثالث على وجه التكرار .

أما وجه العدد العددي فجعلوا الوحدة في أول الترتيب، ثم الثنائية، ثم الثلاثية .

وأما العدد التعاليمي: فجعلوا الوحدة مبدأ، ثم الثاني، ثم الثالث، فرتبوا العدد على توالى وحدة وحدة .

وأما الثالث فجعلوا إنشاء العدد بتكرار وحدة بعينها لا بإضافة أخرى إليها .

- والمعجب من طائفة فيثاغورية ترى أن العدد يتألف من وحدة وجوهر، إذ الوحدة لا تقوم وحدها، فإنها وحدة شيء، والمحل جوهر، وحينئذ يكون التركيب، فتكون الكثرة . ومن هؤلاء من يجعل لكل رتبة تعليمية من العدد صورة مطابقة لصورة

(٣) واحد : ولا حاد ط (٤) التعليميات : التعليميات م || بعضهم : + التعليميات م
|| فركب : فتركب ب ، د ، ط (٥) لكل : كل م || منها : منها ب ، ص || حيزا : جزءا ح ، ص ، ط
(٦) المبدأ الأول : للبدا الأول م || وإن : فإن ح (٧) متلازمان : مترادفتان م || مترادفتان : مترادفتان د
(٨) العدد : ساقطة من م (١٠) على ساقطة من م (١١) أما : وأما د (١٥) فيثاغورية : فيثاغورث
ب ، د ، ح ، ط ، فيثاغورية م (١٧) لكل : الكل م || صورة : ساقطة من ب ، ح ، د ، ص ، م .

موجودة ، فيكون عند التجريد رتبة عدد وعند الخلط بالمادة صورة إنسان، أو فرس ، وذلك للغي الذي أشرنا إليه فيما سلف ، وقوم يرون أن بين هذه الصور العديدة وبين المثل فرقا ، ومن هؤلاء من جعلها متوسطات على ما سلف قبل .

وأكثر الفيناغور بين يرون أن العدد التعليمي هو المبدأ ولكنه غير مفارق ، ومنهم ٥ من يجوز تركيب الصور الهندسية من الأحاد فيمتنع تصنيف المقادير ، ومنهم من لا يرى بأسا بأن تكون التعليميات مركبة من أعداد يعرض لها بعد التركيب أن تنقسم إلى غيرنهاية ، ومنهم من يجعل الصور العديدة مباينة للصور الهندسية .

وأنت إذا فكرت وجدت أصول أسباب الغلط في جميع ماضل فيه هؤلاء القوم خمسة :
أحدها ، ظنهم أن الشيء إذا جرد من حيث لم يقترن به اعتبار غيره كان مجردا في الوجود عنه ، كأنه إذا انفكت إلى الشيء وحده ومعه قرين التفاتا خلا من الالتفات ١٠ إلى قرينه فقد جعل غير مجاور لقرينه ، وبالجملة إذا نظر إليه لا بشرط المقارنة فقد ظن أنه نظر إليه بشرط غير المقارنة ، حتى إنما صلح أن ينظر فيه ، لأنه غير مقارن بل مفارق ، فظن لهذا أن المقولات الموجودة في العالم لما كان العقل يناها من غير أن يتعرض لما يقارنها أن العقل ليس ينال إلا المفارقات منها وليس كذلك ، بل لكل شيء من حيث ذاته اعتبار ، ومن حيث إضافته إلى مقارن اعتبار آخر . ١٥

وإنما إذا عقلنا صورة الإنسان مثلا من حيث هي صورة الإنسان وحده فقد عقلنا موجودا وحده من حيث ذاته ، ولكن حيث عقلناه فليس يجب أن يكون وحده مفارقا ،

(١) صورة : بصورة م (٢) لغني : المغني - ، ص ، ط ، لغني د || بين : من ب || الصور : الصورة د ؛ ساطعة من ب (٣) متوسطات : متوسطة ط (٤) وأكثر : فأكثر د || ولكنه : ولكن ب (٥) فيمتنع : فيمتنع ب ، - ، ص ، ط ، م || من لا : لا د (٦) التعليميات : التعليمات م || نهاية : النهاية - ، ص ، ط (٧) الصور : الصورة م (١٠) الشيء : شيء - ، ص ، ط (١١) فقد : وقدم (١٢) لأنه : لأن د (١٣) ظن : وظن ط ، م (١٥) آخر : ساطعة من ب ، - ، د ، ص ، م (١٦) وإنما إذا : وإنما إذا د ؛ وإذا م ؛ وإنما إذا - ، ص ، ط || الإنسان وحده : إنسان وحده ب ، د ، م (١٧) من حيث : ومن حيث م || ولكن : ساطعة من د ، م || عقلناه : عقلنا ب ، - ، د ، ص ، م || فليس : وليس - ، د ، ص ، ط ، م || مفارقا : ومفارقا د ، م .

فإن الخاطئ من حيث هو هو غير مفارق على جهة السلب لآعلى جهة العدول الذى يفهم منه المفارقة بالقوام وليس يعسر علينا أن نتصد بالإدراك أو بغير ذلك من الأحوال واحدا من الاثنين ليس من شأنه أن يفارق صاحبه قواما وإن فارقه حدا ومعنى حقيقة ؛ إذ كانت حقيقته ليست مدخولة فى حقيقة الآخر، إذ المية توجب المقارنة لا المداخلة فى المعانى .

والسبب الثانى ، غلطهم فى أمر الواحد ؛ فإننا إذا قلنا إن الإنسانية معنى واحد لم تذهب فيه إلى أنه معنى واحد وهو بعينه يوجد فى كثيرين فيتكثر بالإضافة كآب واحد يكون لكثيرين، بل هو كآباء لأبناء متفرقين، وقد استقصينا القول فى هذا فى مواضع آخر. فهؤلاء لم يعلموا أنا نقول لأشياء كثيرة إن معناها واحد، ونعنى بذلك أن أى واحد منها لو توهناه سابقا إلى مادة هى بالحالة التى للآخر، كان يحصل منه هذا الشخص الواحد، وكذلك أى واحد منها سبق إلى الذهن متطبعا فيه كأن يحصل منه هذا المعنى الواحد ، وإن كان إذا سبق واحد تطل الآخر فلم يعمل شيئا كالحرارة التى لو طرات على ملدة فيها رطوبة أثرت بمعنى آخر أو تعرضت لذهن سبق إليه معنى رطوبة ومعقولها لفعلت معنى آخر، ولو أنهم فهموا معنى الواحد فى هذا لكفاهم . ذلك ما أضلهم .

والثالث جهلهم بأن قولنا : إن كذا من حيث هو كذا شئ آخر مبين فى الحدله، قول متناقض؛ كقول المستول الغلط إذا سئل هل الإنسان من حيث هو إنسان، إنسان واحد أو كثير؟

(١) مفارق : مقارن م ؛ + ومنهم من فهم هكذا فإن ليس بمفارق لأن يقال إنه غير مفارق لأن العدول عبارة عن عدم صفة وجودها فعدمها فرع وجودها فالعدم يستلزم الوجود بخلاف السلب المطلق .
(٢) من : ساقطة من ص ، م . (٤) إذ : إذا د ، || حقيقته : حقيقة ط || ليست : غير د ، ص ، ط ، م || فى : ساقطة من ب ، م (٧) أنه معنى : + عدده د ، د ، م ؛ + عدديا د ، ص (٨) يكون : ساقطة من ب ، د || لكثيرين : للكثيرين د || كآباء لأبناء : كآباء لأولاد ب ، ط . || القول : الكلام ط || مواضع : موضع د ، د ، ص ، ط ، م (١٠) للآخر : للآخرى د ، د ، ط ، م || منه : منها د ، د ، ط ، م ؛ فيها ص (١٢) فلم : ولم د || كالحرارة : لا كالحرارة د ، د ، ص ، ط ، م (١٣) إليه : إليها ط || لقطت : إن قطت د (١٤) ولو : قرب د ، د ، ص ، ط ، م (١٥) بأن : أن د (١٦) الغلط : الغلط ط || إنسان (الثانية) : ساقطة من د ، د ، ص ، ط ، م || أو كثير : أم كثير د ، ط ، م .

فقال : واحد أو كثير ؛ فإن الإنسان من حيث هو إنسان ، إنسان فقط ، وليس هو من حيث هو إنسان ، شيئاً غير الإنسان . والوحدة والكثرة غير الإنسان ، وقد فرغنا أيضاً من تفهيم هذا .

والرابع ، ظنهم أنا إذا قلنا : إن الإنسانية توجد دائماً باقية ، أن هذا القول هو قولنا إنسانية واحدة أو كثيرة ، وإنما يكون هذا لو كان قولنا الإنسانية وإنسانية واحدة أو كثيرة معنى واحداً ، وكذلك لا يجب أن يحسبوا أنهم إذا سلموا لأنفسهم أن الإنسانية باقية فقد لزمهم أن الإنسانية الواحدة بينها باقية حتى يضموا إنسانية أزلية .

والخامس ظنهم أن الأمور المادية إذا كانت معلولة يجب أن تكون هالها أئ أمور يمكن أن تفارق ؛ فإنه ليس إذا كانت الأمور المادية معلولة وكانت التعليمات مفارقة يجب أن تكون هالها التعليمات لا محالة ، بل ربما كانت جواهر أخرى ليست من المقولات التسع ، ولم يتحققوا كنه التحقيق أن الهندميات من التعليمات لا تستغنى حدودها عن المواد مطلقاً ، وإن استغنت عن نوع ما من المواد ، وهذه أشياء يشبه أن يكفى في تحقيقها أصول سلفت لنا ، فلتجرد للقائلين بالتعليمات .

(١) قال : يقال د || قال واحد أو كثير : ساقطة من م || إنسان إنسان فقط : إنسان فقط م || وليس هو : وليس م (٣) فهم : فهم م ؟ فهمهم م ، ص ، ط (٦) وإنما : وإنما م || وإنسانية : وإنسان م ط (٧) وكذلك : وكذلك م ، ص ، ط ، م (٨) قد : ساقطة من م || بينها : ساقطة من م (٩) الأمور المادية : أمور مادية م ، د ، ص ، م (٩-١١) أى أمور يمكن أن تكون هالها : ساقطة من م (١١) التعليمات : التعليمات م (١٢) التحقيق : التحقيق م ، م || التعليمات : التعليمات م (١٣) نوع ما : نوع م ، م (١٣) التعليمات : التعليمات م .

[الفصل الثالث]

(ج) فصل

في إبطال القول بالتعليمات والمثل

فنعقول : إنه إن كان في التعليمات تعليمي مفارق للتعليمي المحسوس ، فلما أن لا يكون

- ه في المحسوس تعليمي ألبة أو يكون ؛ فإن لم يكن في المحسوس تعليمي وجب أن لا يكون صريح ولا مدور ولا محدود محسوس ، وإذا لم يكن شيء من هذا محسوسا فكيف السبيل إلى إثبات وجودها بل إلى تخيلها ، فإن مبدأ تخيلها كذلك من الوجود المحسوس حتى لو توهمنا واحدا لم يحس شيئا منها لحكمنا أنه لا يتخيل بل لا يعقل شيئا منها ، على أن أثبتنا وجود كثير منها في المحسوس .

- ١٠ وإن كانت طبيعة التعليمات قد توجد أيضا في المحسوسات فيكون تلك الطبيعة بذاتها اعتبار ، فتكون ذاتها إما مطابقة بالحد والمعنى للفارق أو مبانة له ، فإن كانت مفارقة له فتكون التعليمات المعقولة أمرا غير التي تخيلها ونعقلها ونحتاج إلى إثباتها إلى دليل مستأنف . ثم نشغل بالنظر في حال مفارقتها فلا يكون ما عملوا عليه من الإخلاد إلى الاستغناء عن إثباتها والاستغفال بتقديم الشغل في بيان مفارقتها عملا يستأنف إليه .

- ١٥ وإن كانت مطابقة مشاركة له في الحد فلا يخلو : إما أن تكون هذه التي في المحسوسات إنما صارت فيها لطبيعتها وحدها ، وكيف يفارق ماله حدها ؟ وإما أن يكون ذلك أمرا يعرض لها بسبب من الأسباب ، وتكون هي معرضة لذلك ، وحدودها غير مانعة عن لحوق ذلك إياها ، فيكون من شأن تلك المفارقات أن تصير مادية ومن شأن هذه المادية أن تفارق ، وهذا هو خلاف ما عقده وبنوا عليه أصل رأيهم .

(٢) فصل : الفصل ط ؛ ساقطة من د (٢) التعليمات : التعليمات م (٤ - ٥) المحسوس ماما . . . في المحسوس تعليمي : ساقطة من ط || لا يكون في المحسوس : يكون في المحسوس - ، ص ، م (٥) أو يكون : أو لا يكون - ، ص ، م (٦) السبيل : السبيل م (٧) تخيلها : تخيلنا د || كذلك : كذلك ب ، ص ، ط ، || الوجود : الموجود د (٨) يحس : يحس م (١٠) التعليمات : التعليمات د ، م || بذاتها : لذاتها - ، ص ، ط (١١) والمعنى : والمعنى ط || مبانة : مبانة ط (١٢) التعليمات : التعليمات م (١٣) فلا : ولا ص ، م (١٥) في : فيه د (١٦) صارت : صار ب || وكيف : فكيف ب ، ص ، ط ، م (١٧) معرضة : معرضة - ، ط (١٨) عقده : عقوده د ، ط .

وأياها فإن هذه المادة التي مع العوارض إما أن تحتاج إلى المفارقات أو لا تحتاج إليها ، فإن كانت تحتاج إلى مفارقات ، فإنما تحتاج إلى مفارقات غيرها لطبيعتها ، فتحتاج المفارقات أيضا إلى أخرى ، وإن كانت هذه إنما تحتاج إلى المفارقات لما عرض لها حتى لولا ذلك العارض لكانت لا تحتاج إلى المفارقات البتة ، ولا كان يجب أن يكون للمفارقات وجود البتة ، فيكون العارض للشيء بوجوب وجود أمر أقدم منه وضي عنه ، ويجعل المفارقات محتاجة إليها حتى يجب لها وجود .

فإن لم يكن الأمر كذلك ، بل كانت وجود المفارقات بوجوب وجودها مع هذا العارض فلم يوجب العارض في غيرها ولا بوجوب في أنفسها والطبيعة متفقة ، وإن كانت غير محتاجة إلى المفارقات فلا تكون المفارقات عللا لها بوجه من الوجوه ولا مبادئ أولى ويلزم أن تكون هذه المفارقات ناقصة ، فإن هذا المبدأ لئلا تلحقه من القوى والأفعال مالا يوجد للفارق ، وكما الفرق بين شكل إنسانى صانج وبين شكل إنسانى حى كامل .

والمعجب منهم إذ يجعلون الخط متجدا في قوامه عن السطح ، والنقطة عن الخط ، فما الذى يجمعها في الجسم الطبيعى ؟ طبيعة واحدة منهما توجب ذلك ؟ فكذلك يجب أن يجمعهما لو كانت مفارقة أو قوة أخرى نفس أو عقل أو بارى ، ثم الخط كيف يتقدم الجسم التام تقدم العال وليس هو صورته ، فليس الخط صورة الجسمية ولا هو فاعله ولا هو غاية ، بل إن كان ولا بد للجسم التام الكامل في الابداد هو غاية الخط وغيره ولا هو هيولاه ، بل هو شئ يلحقه من جهة ما يتناهى وينقطع ، وأيضا يلزم القائل

(٢) مفارقات (الأول) : المفارقات - ، ص ، ط || فإنما : وإنما ؛ + كانت م (٣) أخرى : الأخرى || المفارقات : + ألبه ط (٤) العارض : ساطعة من ط || المفارقات : المفارقات || ولا كان : ولا كان ص ؛ وإن كان - (٨) في غيرها : + في م || في أنفسها : في نفسها ص (١٠) المفارق : المقارن ب ، - ، د ، ط ، م (١٢) حى : ساطعة من ط || كامل : فاعل - ، د ، ص ، ط ، م (١٤) فا : فالذى ط ؛ فى الذى د || طبيعة : لطيفة || واحدة : واحد ، د ، م || منها : منها ، ص ، ط ، م || فكذلك يجب : يجب د (١٥) يجمعها : يجمعها ، م || كانت : كان د (١٧) غاية : الغاية - ، د ، ص ، ط ، م || الخط : غلط - ، د ، ص ، ط ، م (١٨) ولا هو : ولا هو ، ط .

بالاحداد أن يجعل التفاوت بين الأمور زيادة كثرة وتقصانها ، فيكون الخلاف بين الإنسان والفرس إن أحدهما أكثر والآخر أقل ، والأقل دائماً موجود في الأكثر فيكون في أحدهما الآخر ، فيلزم من ذلك دخول بعض المتباينات تحت بعض وهو خلف فاسد .

- ومن هؤلاء من يجعل الوحدات متساوية فيكون ما خالف به الأكثر الأقل جزءاً من الأقل ، لكن منهم من يجعل الوحدات أيضاً غير متساوية ؛ فإن كانت تختلف بالحد فليست وحدات إلا باشتراك الاسم وإن كانت لا تختلف بالحد لكنها بعد اتفاق في الحد تريد وتنقص ، فإما أن يكون زيادة الزائد منها بشيء فيها بالقوة كالمقادير ، فتكون الوحدة مقدراً لامبداً مقداراً ، وإن كانت زيادة الزائد بشيء فيها بالفعل كالأعداد فتكون الوحدة كثرة .

- ١٠ ويلزم القائلين بالعدد العددي المركبين منها صور الطبيعيات أن يعملوا أحد شيئين : إما أن يعملوا للعدد المفارق الموجود نهاية ، فيكون تناهيه عند حد من الحدود دون غيره من الاختراع الذي لا محصل له .

- أو يعملوه غير متناه فيجعلوا صور الطبيعيات غير متناهية ، وهؤلاء يعملون الوحدة الأولى غير كل وحدة من وحدتين اللتين في الثنائية ، ثم يعملون الثنائية الأولى غير الثنائية التي في الثلاثية وأقدم منها ، وكذلك فيما بعد الثلاثية ، وهذا محال ؛ فإنه ليس بين الثنائية الأولى ، والثنائية التي في الثلاثية فرق في الذات بل في عارض ، وهو مقارنة شيء له . ومقارنة الشيء للشيء لا يجوز أن تبطل ذاته ، ولو أبطل ذاته لم يكن مقارناً ، لأن المقارن مقارن للوجود ، وأما المفسد فغير مقارن ، وكيف تكون الوحدة مفسدة للوحدتين

-
- (١) كثرة : كثيرة د ، م (٢) والآخر أقل : ساطعة من ب ، د ، ط ، م (٣) يلزم من ذلك خلف فاسد : ساطعة من ب ، ص ، ط ، م (٤) الأقل : الأولاد (٥) الاسم : اسم د || الحد : الحدين م (٦) الزائد : الزائدات ط || بئى : بئى . د ، م (٨) لا مبدأ مقدار : لا مبدأ مقداراً ، م : لا مبدأ مقداراً ص (٩) المركبين : والمركبين د || منها : منه د ، د ، ص ؛ منها هاشم ص (١٠) الاجتماع : الاجتماع د ، ط (١١) الثلاثة : الثلاثة د (١٢) لم يكن : لما كان ب ، د ، ط ، م .

إلا بإفسادها واحدا واحدا منها ، وكيف تكون الوحدة مفسدة للوحدة ؟ ولو أفسدتها لم تكن ثنائية . بل الثنائية بمقارنة الوحدة إليها لا تصير مباينة في الذات للثنائية بوجودها غير مقارنة للوحدة ، فإن الوحدة لا تتغير بالمقارنة حالا ، بل تجعل الكل أكثر وتذر الجزء على حاله .

و بالجملة إذا كانت الوحدات متشاكلة وتركيب واحداً كانت الطبيعتان متفتحتين ، إلا أن يمرض شيء ، يغير ويفسد ، ولا يجوز أن لا تكون الوحدات متشاكلة ، فإن العدد يحدث من وحدات متشاكلة لا غير .

على أن قوماً منهم يقولون إن الثنائية يلحقها من حيث هي ثنائية وحدة غير وحدة الثلاثية ، فكذا تكون وحدة الثنائية غير وحدة الثلاثية ، فيلزم أن تكون العشارية مركبة لا من خماسيتين على ما تكون به الخماسيتان ، لأن أحاد العشرة غير أحاد الخماسية ، فلا تتركب العشارية من خماسيتين ، ويلزم أن تكون أحاد الخماسية إذا كانت جزء عشرة مخالفة لآحادها إذا كانت جزء خمسة عشر ، لكنهم عساهم يقولون : إن الخماسية التي في خمسة عشر غير الخماسية التي في العشارية البسيطة ، لأنها خماسية عشارية هي جزء من خمسة عشر ، فيلزم أن تكون العشارية إذا أضيف إليها الخماسية لا تصير خمسة عشر أو تستحيل آحادها ، وذلك كله محال .

ثم إن لم تكن خماسية العشرة مساوية للخماسية المطلقة فلا تكون خماسية إلا باشتراك الاسم ، فبالحرى أن يفهم معنى الخماسية فيها بعد المشاركة في اللفظ ، وإن كانت مساوية

(١) إلا بإفسادها . . . مفسدة للوحدة : ساطعة من م || منها : منها ط (٢) الوحدة : وحدة ب ، م || في الذات : للذات د || للثنائية : للثنائية د (٣) لا تتغير : لا تتغير ب ، د ، ص ، م أكثر : ساطعة من د (٤) وتذر : وتثبت ب ، د ، هـ ، ص || (٥) الوحدات : للوحدات وحدات د ؛ وحدات ص || التركيب : والتركيب ب || الطبيعتان : الطبيعتان د ، ط ، م (٩) فكذا : لذلك ب ، د ، ط || وكذلك تكون وحدة الثنائية غير وحدة الثلاثية : ساطعة من ب (١٠) خماسيتين : بعامتين م (١١) خماسيتين : خماسيتين د || جزء عشرة : جزء من عشرة ط (١١ - ١٢) جزء عشرة مخالفة لآحادها إذا كانت : ساطعة من م (١٢) كانت : كان د || عساهم يقولون : عساهم أن يقولوا ب ، د ، م ، عساهم أن يقولوا ، د (١٢ - ١٣) التي في خمسة عشر : غير خماسية : ساطعة من ب ، د ، ط (١٦) العشرة : العشرية ط (١٧) فبالحرى : وبالحري ب ، د || فيها : منها د .

فتكون إذن الآحاد في جميعها متساوية والثنائيات والثلاثيات، فتكون أيضا صورة الثلاثية موجودة في الرباعية، لكن الثلاثية صورة لنوع طبيعي، والرباعية كذلك، فتكون الأنواع الطبيعية موجودة فيها أنواع أمور أخرى مخالفة. مثلا إذا كان عدد ما هو صورة للإنسان ثم عدد آخر صورة للفرس إما أكثر منه وإما أقل، فإن كان أكثر منه كان نوع الإنسان موجودا في الفرس وإن كان أقل منه كان نوع الفرس موجودا في الإنسان، فيلزم أن تكون صورة أنواع قبل أنواع وصورة أنواع بعد أنواع إذا كنت أشد تركيبا منها وإن لم يأخذ تركيب الأنواع من الأنواع مأخذا غير متناه. ثم كيف يكون عدد موجود له ترتيب ذاتي من الوحدانية والثنائية يذهب إلى غير النهاية بالفعل وقد تبين استحالة هذا.

- وَأما الذين يولدون العدد بالتكرير مع ثبات الوحدة للواحد فليس يفهم للتكرير فيه معنى إلا إيجاد شيء آخر غير الأول بالعدد، فإن كان العدد يفعله التكرير وليس بكل واحد من الأول والثاني فيه وحدة فليس الوحدة مبدأ تأليف عدد، فإن كان الأول من حيث هو أول وحدة، والثاني من حيث هو ثل وحدة، فهناك وحدتان، فإن الوحدة لا تتكرر إلا بأن تكون هناك مرة بعد مرة، وهذه المرة إما أن تكون زمانية أو ذاتية، فإن كانت زمانية ولم تعدم في الوسط فهي كما كانت إلا أنها كررت، وإن عدمت ثم أوجدت فالوحدة شخصية أخرى، وإن كانت ذاتية فذلك أين. وقوم جعلوا الوحدة كالميل في العدد وقوم جعلوها كالصورة لأنها تقال على الكل. والعجب من الفيثاغوريين إذ جعلوا الوحدات الغير المتجزئة مبادئ للمقادير، وعلموا أن المقادير تذهب إلى مذهب في التجزؤ إلى غير النهاية.

(١) أيضا: إذن م (٤) آخر: أخرى، ح، ص، ط || فإن: وإن م (٧) م: ساقطة من ب، ح، ص، ط، م (٨) النهاية: نهاية م || تين: بين د، م (٩) استعالة: فساد د (١٠) بالتكرير للتكرير، د || الوحدة: وحدة ح || للواحد: للوحدة: د: الواحدة ب، ص، م؛ الواحد ح (١٢) فيه: منه م (١٣) الوحدة: + الواحدة ب، د، ص، ط، م (١٥) الا أنها: لا أنها ح، ص، ط، م || عدمت: عددت د || أوجدت: وجدت ح، ص، ط (١٦) فالوحدة: فالوحدة ح، د، ص، ط || وإن: فإن ط (١٧) كالعودة: كعودة ب، م || الفيثاغوريين: الفيثاغورس د || جعلوا: جعل د (١٨) المقادير: المقادير || أن المقادير تذهب إلى مذهب: أن المقادير تذهب م؛ أنها تذهب ب، ح، ص، ط.

وقال قوم : إن الوحدة إذا قارنت المادة صارت نقطة ، والثانية على ذلك القياس إذا قارنتها فعات خطأً والثالثة سطحا والرابعة جما ، ولا يخلو إما أن تكون المادة لها مشتركة ، أو تكون لكل واحد منها مادة أخرى ، فإن كانت لها مادة واحدة فتصير المادة ثارة نقطة ، ثم تنقلب جما ، ثم تنقلب نقطة ، وهذا مع استحالته يوجب أن لا يكون كون النقطة مبدأ للجسم أولى من أن يكون الجسم مبدأ للنقطة ، بل ربما يكونان من الأمور المتعاقبة على موضوع واحد وإن كانت موادها مختلفة فلا توجد في مادة الثانية وحدة ، فلا تكون في مادة الثانية ثنائية ، ويلزم أن لا تكون هذه الأشياء ألينة معا .

وأما على مذهب التحقيق فليست النقطة موجودة إلا في الخط ، الذي هو في السطح ، الذي هو في الجسم ، الذي هو في المادة ، وليست النقطة مبدأ إلا بمعنى الطرف ، وأما بالحقيقة فالجسم هو المبدأ ، بمعنى أنه معروض له انتهى به . والعجب من جعل المبدأ الزيادة والتنقصان ، فجعل المضاف مبدأ ، والمضاف هو أمر عارض لغيره من الموجودات ومتأخر عن كل شيء .

ثم كيف يمكنهم أن يجعلوا في الوجود كثرة ؟ فإن الوحدة الثانية التي توجد في الكثرة مضافة إلى الأولى إن كانت موجودة لذاتها ، فإذا تبين وحدة وحدة ؟ وواجب الوجود بذاته لا يتكرر ولا يبين شيئا إلا بالجوهر لا بالعدد ، وإن جاءت بانقسام وحدة فليست الوحدة إلا مقدارا ، وإن جاءت بسبب آخر فالوحدة لها علة موجودة في طبيعتها وليست من الأمور التي بذاتها ومن المبادئ التي توجد ولا سبب لها .

(١) الثانية : ساقطة من ، م || القياس : + فإن الثانية ، د ، د ، ص ، ط ، م
(٢) ولا : فلا ، د ، ص ، ط ، م (٣) لها مادة : + أخرى م || تصير : فتصير م (٤) المادة :
المادتان م || ثم تنقلب جما : ساقطة من د || استحالته : استحالة م (٥) أول من أن
يكون : أول من كون د ، ص ، م ، ي أول من أن كون د || للنقطة : لنقطة د ، ص ، ط || وربما
ب ، د ، ص ، ط ، ي ساقطة من ب ، م (٦) وإن كانت : فإن كان د ، ص ، ط ||
الثانية : الثانية ب (٧) ثانية : وحدتان د : وحدة ص : ساقطة من ط ، وحدتان فلا يوجد في مادة
الثانية ثانية د ، م (٨) الجسم : صورة الجسم د ، د ، ص ، ط ، م (٩) المبدأ :
كبدا د ، ص ، ط (١٠) الثانية : الثانية د ، د ، ص (١١) الأولى : الأول د ، م (١٢) جاءت :
حان م (١٣) فليست : ليست د ، ص ، ط || وإن جاءت : فإن جاءت د ، د ، ص ، ط ، ي وجاءت ط
|| موجودة : موجودة ب ، د ، ص ، ط .

- ثم كيف جعلوا الوحدة والكثرة من الأضداد وقسموها الى الخير والشر، فمنهم من مال الى أن يجعل العدد من الخير لما فيه من الترتيب والتركيب والنظام ، ومنهم من مال الى أن يجعل الوحدة من الخير ، فإذا كانت الوحدة من الخير، فكيف تولد من خير شر؟ وكيف صار ازدياد الخير شرا ؟ وإن كانت الكثرة خيرا والوحدة شرا ، فكيف حصل من ازدياد الشر خير؟ وكيف كان الأول والمبدأ شرا حتى صار الأفضل معلوما والأقص ملة ؟

- ومنهم من جعل العدد والوحدة من باب الخير، وجعل الشر الهوى ، والهوى وإن كانت معلولة فيكون لها علة تستند الى هوى أو الى صورة ، فإن كانت تستند الى هوى فستقف على ما يقصد بالكلام ، وإن كانت تستند الى صورة فكيف يولد الخير الشر ؟ وإن لم تكن معلولة فهي واجبة بذاتها ، فلما أن تكون قابلة للانقسام أو مجردة ؛ فإن كانت قابلة للانقسام في نفسها فهي مقدار مؤلف من أحاد على رأيهم ، فهي أيضا من الخير ؛ وإن كانت غير منقسمة في ذاتها فذاتها وحدانية، والوحدانىة — بما هي وحدانية — خير ؛ إذ ليس عندهم للخير معنى إلا لكونه وحدة ونظاما من العدد، والوحدة أولى عندهم بذلك .

- فإن جعلوا كون الوحدة وحدة غير كونها خيرا انتقضت أصولهم كلها ، وإن جعلوا الوحدانىة خيرية لزم من ذلك أن تكون الهوى — لأنها وحدانية — خيرية ، ثم إن كانت الوحدانىة فيها خيرية ، ولكنها لاحق لها غريب ، فليجرد الملحق به ، يلزمه هذا البحث بعينه ؛ ثم كيف يتولد من الأعداد حرارة وبرودة وثقل وخفة حتى يكون عدد يوجب أن يتحرك الشيء الى فوق وعدد يوجب أن يتحرك الشيء الى أسفل ؟ فإن بطلان هذه مما يفنى عن تكلف إبانة .

- (٢) يجعل : + الوحدة ص (٣) فإذا : وإن - فإن ب ، ص ، ط (٣) فإذا كانت الوحدة من الخير : ساقطة من م || شر : وشرم (٤) وكيف صار : ومن شر خير وكيف ط ؛ ومن شر خير وكيف حصل د || والوحدة : أو الوحدة د || فكيف : وكيف د (٧) جعل : يجعل ط (٨) أو الى : وإلى د || أو الى صورة فإن : تستند الى هوى : ساقطة من م || فإن : وإن ب (٩) يولد : ولد - م || الشر : شراب ، د ، ص ، ط ، م (١١) رأيهم : آرائهم د ، م (١٣) كونه : كونها ، د || ونظاما : أو نظاما د ، م (١٥) لزم : يلزم ب ، د ، ص ، ط (١٦) لاحق لها : طليها د || الملحق : اللحق - || به : ساقطة من م ، م (١٧) يتولد : لا يتولد م (١٨) فإن : + كان م (١٩) تكلف إبانة : تكلفاته د .

عل أن قوما منهم جعلوا الأشياء تتولد من عدد يطابق كيفية ويوجد معها ، فتكون المبادئ ليست أعدادا ، بل أعدادا ، وكيفيات وأمورا أخرى ، وهذا حال عندهم .

واعلم بعد هذا كله أن التعليميات لا تفارق الخيرية ، وذلك لأنها في أنفسها ذات حظ وافر من الترتيب والنظام والاعتدال ، فكل شيء منها عل ما يفنى أن يكون له ، وهذا خير كل شيء .

٥

(١) تكون : فيكون ب ، م (٢) ليست : ليس - || وكيفيات : أو كيفيات د ، م || وأمورا : وأمور د ، م (٣) التعليميات : التعليمات ب || في أنفسها : في نفسها ص (٤) والنظام : سادة مز ب || بكل : وكل ب ، م | منها : منهما ب ، ص ، ط (٥ - ٣) وابع بعد هذا كل شيء : ساقطة من د ، م .

المقالة الثامنة

في معرفة المبدأ الأول للوجود كله ومعرفة صفاته

سبعة فصول

الفصل الأول

(١) فصل

في تنهى العلل الفاعلية والقابلية

وإذ قد بلغنا هذا المبلغ من كتابنا فبالحرى أن نختمه بمعرفة المبدء الأول للوجود كله

- وأنه هل هو موجود ، وهل هو واحد لا شريك له في مرتبته ولا ندله ؟ وندل على
 ٥ مرتبته في الوجود ، وعلى ترتيب الموجودات دونها ومراتبها ، وعلى حال العود إليه ،
 مستعينين به .

فأول ما يجب علينا من ذلك أن ندل على أن العال من الوجوه كلها متناهية ، وإن

في كل طبقة منها مبدأ أول ، وأن مبدأ جميعها واحد ، وأنه مبين لجميع الموجودات ،
 واجب الوجود وحده ، وأن كل موجود فنه ابتداء وجوده .

١٠

فنقول : أما أن علة الوجود للشيء تكون موجودة معه فقد سلف لك وتحقق .

ثم نقول : إنا إذا فرضنا معلولا ، وفرضنا له علة ، ولعلته علة ، فليس يمكن أن

يكون لكل علة علة بغير نهاية ، لأن المعلول وعاته وعلة عاته إذا اعتبرت جملتها في القياس

الذى لبعضها إلى بعض كانت علة العلة علة أولى مطلقة للآخرين ، وكان للآخرين نسبة

المعلولية إليها ، وإن اختلفا في أن أحدهما معلول بمتوسط والآخر معلول بغير متوسط ،

١٥

ولم يكن كذلك الأخير ولا المتوسط لأن المتوسط — الذى هو العلة الخامسة للمعلول — علة

(١) فصل : ساقطة من د (٤) قد : ساقطة من م || الوجود : للوجوه ط (٥) له : ساقطة

من د ، م || ولا ندله وندل : ولا ندل د (٥) ومراتبها : مرابها م (٨) الوجوه : الوجود

(٩) الموجودات : الوجودات د (١١) ثم نقول : فنقول د ، م ، وتقول : ص

(١٤) كانت : كان ب ، د ، ص ، ط (١٥) معلول بغير متوسط : غير معلول بمتوسط د

(١٦) الأخير : لا الأخير ب ، د .

لشيء واحد فقط ، والمملول ليس علة لشيء ، ولكل واحد من الثلاثة خاصة ، فكانت
خاصية الطرف المملول أنه ليس علة لشيء ، وخاصية الطرف الآخر أنه علة لكل غيره ،
وكانت خاصية المتوسط أنه علة لطرف ومملول لطرف .

وسواء كان الوسط واحداً أو فوق واحد ، فإن كان فوق واحد فسواء ترتب ترتيباً
متناهياً أو ترتب ترتيباً غير متناهٍ ؛ فإنه إن ترتب في كثرة متناهية كانت جملة عدد ما بين
الطرفين كواسطة واحدة تشترك في خاصية الواسطة بالقياس إلى الطرفين ، ويكون لكل
واحد من الطرفين خاصة ، وكذلك إن ترتب في كثرة غير متناهية ولم يحصل انطراف كان
جميع الطرف غير المتناهي مشتركاً في خاصية الواسطة ، لأنك أي جملة أخذت كانت علة
لوجود المملول الأخير ، وكانت معلولة ، إذ كل واحد منها مملول ، والجملة متعاقبة الوجود
بها ، ومتعلق الوجود بالمملول مملول ، إلا أن تلك الجملة شرط في وجود المملول الأخير ،
وعلة له ، وكذا زدت في المصركان الحكم إلى غير انهاية باقياً ، فليس يجوز إذن أن تكون
جملة علل موجودة وليس فيها علة غير معلولة ، وعلة أولى ، فإن جميع غير المتناهي يكون
واسطة بلا طرف وهذا محال ؛ وقول القائل إنها — أعني المال قبل المال — تكون بلا
نهاية مع تسليح لوجود الطرفين ، حتى يكون طرفان وبينهما وسائط بلا نهاية ، ليس
يمنع غرضنا الذي نحن فيه ، وهو إثبات العلة الأولى .

مل أن قول القائل : أن ههنا طرفين ووسائط بغير نهاية قول يقوله بالاسان ،
دون الاعتقاد ، وذلك لأنه إذا كان له طرف فهو متناه في نفسه ، فإن كان الموصى

(١) علة : العلة - هـ ، ص ، ط || ولكل : وكان لكل ط (٣) خاصة : خاصة هـ ، د ، ص ، ط ||
المتوسط : الوسط د (٤) فإن : وإن ب ، هـ ، د ، م || ترتيباً : ترتيب هـ ، ص ، ط
(٥) ترتيباً : ترتيباً ب ، هـ ، ص ، ط || ترتيب (الثانية) : ترتيب م (٦) ويكون : فيكون -
د ، ص ، ط ، م (٧) ترتيب : ترتيب د ، م || ولم : فلم هـ ، د ، ص ، ط ، م (٨) الطرف :
ساقطة من ب ، هـ ، ص ، ط ، م + كان جميع د || مشتركاً : ساقطة من ب ، د ، ط ، م || كانت : كان د ، م
(١١) زدت : زادت د || في المصرك : + والأخذ هـ ، د ، ص ، ط ، م (١٢) غير : الغير ط
(١٣) أنى : أي هـ ، ص ، ط (١٤ - ١٣) بلا نهاية : لانهاية د (١٤) مع تسليح ... بلا نهاية :
ساقطة من ط (١٥) يمنع : لمنع د (١٦) ههنا : بينهما ص (١٧) طرف : طرفان - || فإن كان :
وإن كان ب ، هـ ، ص ، م .

لا ينتهي إلى طرفه ، فإن ذلك معنى في المحصى لا معنى في الشيء نفسه ، وكون الأمر في نفسه متناهياً ، هو أن يكون له طرف ، وكل ما بين الطرفين فهو محدود ضرورة بهما .
فقد تبين من جميع هذه الأقاويل أن ههنا علة أولى ، فإنه وإن كان ما بين الطرفين غير متناه ، ووجد الطرف ، فذلك الطرف أول لما لا يتناهى ، وهو علة غير معلول .

وهذا البيان يصلح أن يجعل بياناً لتناهى جميع طبقات أصناف العلل ، وإن كان استعمالنا له في العلة الفاعلية ، بل قد علمت أن كل ذى ترتيب في الطبع ، فإنه متناه وذلك في الطبيعيات ، وإن كان كالدخيل فيها فلنقبل على بيان تناهى العلل التي تكون أجزاء من وجود الشيء ومتقدمة في الزمان ، وهي العلل التي تختص باسم العنصرية ، وهي ما يكون عنه الشيء ، بأن يكون هو جزءاً ذاتياً للشيء .

و بالجملة اعتبر بقولنا شيء من شيء أن يكون قد دخل في وجود اتناهي أمر كان للشيء .
الأول ، إما الجوهر والذات الذي للشيء الأول ، مثل الإنسان في العبي ، إذا قيل : إنه كان منه رجل ، أو جزء من الجوهر والذات الذي للشيء الأول ، ملل الهيولى في الماء ، إذا قيل : إنه كان منه هواء ، ولا تعتبر المفهوم من قول القائل : كان كذا من كذا ، إذا كان بعده ، ولم تدل لفظ " من " على شيء من ذات الأول ، بل على البعدية فقط .

١٥

فنقول : إن كون الشيء من الشيء ، لا بمعنى بعد الشيء ، بل بمعنى أن في الثاني أمراً من الأول داخلاً في جوهره ، يقل على وجهين :

أحدهما بمعنى أن يكون الأول إنما هو ما هو بأنه بالطبع يتحرك إلى الاستكمال بالثاني ، كالصبي إنما هو صبي لأنه في طريق السلوك إلى الرجالية مثلاً ، فإذا صار رجلاً لم

(١) لا معنى في الشيء نفسه ، لا في الشيء نفسه ، لا في معنى الشيء نفسه ط (٢) بهما : بينهما ح ، ص ، م (٤) فذلك الطرف أول : فهو أول د ، ص ، م ؛ فذلك الطرف أول ب : فهو الطرف الأول ط (٦) استعمالنا له : استعماله لنا ح ، ص ، ط (٧) وإن : إن ح || فيها : فيه ط ، م || نلقب : فنقبل ح ، ه : فلتقبل د (٨) وجود : موجود د || ومتقدمة : وتقدمه ص ، م || في الزمان : بالزمان ط || تختص : تختص ح ، د ، ط ، م (١٠) بقولنا : لقولنا ب ، د ، ط (١١) أي جهر : بالجهر ح (١٢) في الماء : للماء ب ، ط || منه : عنه ط (١٤) لفظة : لفظ د || ذات : ذات ب (١٦) من : يميز || الشيء : لا بمعنى : الأول لا بمعنى م || بعد الشيء : + بل بمعنى بعد الشيء ط (١٨) بمعنى : لمعنى م (١٩) طريق : الطريق م || السلوك : المسلك م .

يفسد ، ولكنه استكمل ، لأنه لم يزل عنه أمر جوهرى ، ولا أيضا أمر عرضى ، إلا ما يتعلق بالنقص ، وبكونه بالقوة بعد ، إذا قيس إلى الكمال الأخير .

والثانى أن يكون الأول ليس فى طباعه أن يتحرك إلى الثانى ، وإن كان يلزمه الإستعداد لقبول صورته ، لا من جهة ماهيته ، ولكن من جهة حامل ماهيته . وإذا كان منه الثانى ، لم يكن من جوهره الذى بالفعل إلا بمعنى بعد ، ولكن كان من جزء جوهره ، وهو الجزء الثانى الذى يقارن القوة ، مثل الماء إنما يصير هواء بأن تتخلع عن هيولاه صورة المائية ، ويحصل لها صورة الهوائية ، والقسم الأول كما لا يخفى عليك ، يحصل فيه الجوهر الذى للأول بعينه فى الثانى ، والقسم الثانى لا يحصل للجوهر الذى فى الأول بعينه فى الثانى ، بل جزء منه ويفسد ذلك الجوهر .

ولما كان فى أول القسمين جوهر ما هو أقدم موجوداً فما هو أشد تأخرًا كان هو بعينه ، أو هو بعض منه ، وكان الثانى هو مجموع جوهر الأول وكما مضاف إليه ، ولما كان قد علم فيما سلف أن الشيء المتناهى الموجود بالفعل لا يكون له أبعاض بالفعل كانت أبعاضاً مقدارية أو معنوية لها تراتيب غير متناهية ، فقد استغنيا بذلك عن أن نستغل بيان أنه هل يمكن أن يكون موضوع من هذا القليل قبل موضوع بلا نهاية ، أو لا يمكن .

وأما الثانى من القسمين فإنه من الظاهر أيضاً وجوب اتناهى فيه ، لأن الأول إنما هو بالقوة الثانى لأجل المقابلة التى بين صورته وبين صورة الثانى ، وتلك المقابلة تقتصر فى الإستحالة على الطرفين بأن يكون كل واحد من الأمرين موضوعاً للآخر ، فيفسد

- (٣) والثانى أن : والثانى بأن - د ، ص ، ط ، م || فى : ساقطة من - د ، ص ، م || أن يتحرك : أنه متحرك ، ص ، م ، بأنه يتحرك - د ، ط (٤) صورته : صورة - د ، ص ، ط (٥) بمعنى : بمعنى د (٦) الثانى : الباقي - د ، ساقطة من ب ، ص ، ط (٧) لها : له - د ، ص ، ط (٨) فى الثانى : للثانى - د ، ص ، م ، ص (٩) أول : ساقطة من م || هو : ساقطة من ط || كان : كأنه ب (١٠) وكان : كان - د ، ص ، ط | هو مجموع : مجموع ب || مضاف : يضاف - د (١٢) تراتيب : ترتيب ب ، د ، د ، ص ، ط || فقد استغنيا : وقد استغنى ب || عن : من - د ، د || نستغل : استعمل د (١٣) أنه : ذاته د (١٥) بين (الثانية) : ساقطة من م (١٦) بأن يكون : أى يكون ب ، ص ، م ، أى أن يكون - د ، د .

هذا إلى ذاك ، وذلك إلى هذا ، فحينئذ الحقيقة لا يكون أحدهما بالذات متقدما على الآخر ، بل يكون تقدمه عليه بالعرض ، أى باعتبار الشخصية دون النوعية ، ولهذا ليس طبيعة الماء أولى بأن تكون مبدأ للهواء من الهواء للماء ، بل هما كالتكافئين في الوجود . وأما هذا الشخص من الماء فيجوز أن يكون لهذا الشخص من الهواء ، ولا يمنع أن يتفق أن لا يكون لتلك الأشخاص نهاية أو بداية .

٥

وليس كلامنا ههنا فيما هو بشخصيته مبدأ لا بنوعيته ، وفيما هو بالعرض مبدأ لا بالذات ، فإننا نجوز أن تكون هناك علل قبل علل بلا نهاية في الماضي والمستقبل ، وإنما علينا أن نبين التناهي في الأشياء التي هي بذواتها علل ، فهذا هو الحال في ثاني القسمين ، بعد أن نستعين أيضا بما قيل في الطبيعيات . والقسم الأول هو الذى هو بذاته علة موضوعية ، ولا ينعكس فيصير الثانى علة للأول ، فإن الثانى لما كان عند الاستكمال ، والأول عند الحركة إلى الاستكمال ، لم يميز أن تكون حركة إلى الاستكمال بعد حصول الاستكمال ، كما يجوز أن يكون الاستكمال بعد الحركة إلى الاستكمال ، بخلاف رجل من صبي ولم يميز صبي من رجل .

١٠

(١) ذاك : ذلك د || وذلك : وذلك د || فحينئذ : حوذف (٣) الماء : المياه ، ب ، د ، م ||
للماء : بل للماء د (٥) ولا يمنع : ولا يمنع د (٦) بشخصيته : لشخصيته ب ، د ،
لشخصية ح ، ص ، ط || لا بنوعيته : لالنوعية ح ، ص ، ط : لالنوعيته م (٧) فإننا نجوز : فإنه يجوز د ||
يكون : يقع ب ، ح ، ص ، ط || والمستقبل : أو المستقبل د ، ص ، ط ، م (١٠) موضوعية :
موضوعية د || كان : ساقطة من م (١١) حركة : الحركة ب ، ص ، ط ، م (١٢) كما يجوز :
وكما يجوز د .

[الفصل الثاني]

(ب) فصل

في شكوك تلزم ما قيل وحلها

ونحن فقد آثرنا في هذا البيان أن نحاذي المذكور منه في التعليم الأول في المقالة الموسومة بألف الصغرى ، ثم هل هذا الموضوع شكوك يجب أن نوردنا ثم نتجرب لحلها .

فن ذلك ، إن لغائل أن يقول : إن الملم الأول لم يستوف القصة في كون الشيء من شيء آخر ، لأنه ذكر ذلك على وجهين :

أحدهما ، كون الشيء عن آخر يضاده ، وبالجملة الكون الذي على سبيل الاستعالة .
والثاني ، كون الشيء المستكمل عن المتحرك إليه والذي في طريق الكون .

وهذا غير مستوف للقصة ، لأن كل ما يكون عن الشيء يكون أولا على وجهين ، وهو أنه لا يخلو :

إما أن يكون الأول المكون منه هو على وجود ذاته لم يبطل منه شيء ، ولم يفسد إلا معنى الاستعداد أو ما يتعلق به .

وإما أن يكون الأول إنما أمكن أن يكون منه الثاني بزوال شيء من الأول .

والقسم الأول لا يخلو :

أن يكون عنه الشيء ، وقد كان مستعداً فقط ، فخرج إلى الفعل دفعة من غير سلوك .

أو يكون قد كان مستعداً فقط فخرج إلى الفعل بحركة متصلة كان فيها بين الاستعداد الصرف وبين الاستكمال الصرف .

(٢) فصل : ساقطة من د ، م (٣) في . . . وحلها : ساقطة من م || وحلها : وحلها د (٤) في التلم : في تلم ط (٦) لغائل : الغائل د (٨) عن : + شيء - ، ص ، ط (٩) الشيء : ساقطة من م (١٠) للشيء : الساقطة ب || الشيء يكون أولا : الشيء أولا د (١٢) شيء : ساقطة من ط (١٣) أو ما يتعلق : وما يتعلق - ، ص ، ط (١٤) أمكن : يمكن - ، ص ، م ، يكون ط || . الثاني : عن الأول || من : عن - ، د ، م (١٥) لا يخلو : + أما ب ، - ، د ، ص ، ط (١٦) سلوك : شكوك م (١٧) يكون قد : ساقطة من م || فخرج : ونخرج ب .

فيكون الكائن في القسم الأول ينسب أنه كان عن حالة واحدة ، كقولنا : كان من الجاهل بأمر كذا عالم .

والكائن في القسم الثاني ينسب أنه كان تارة عن حالة مالمكا ، كقولنا كان من الصبي رجل ، وتارة عن حالة مستعداً فقط كقولنا : كان عن المنى رجل ، فإن اسم الصبي هو للمستعد أن يستكمل رجلاً ، وهو في السلوك ، واسم المنى للمستعد أن يكون إنساناً لا بشرط ٥ أن يكون في السلوك .

فقد ترك المعلم الأول من الأقسام ما كان استكمالاً ، وكان الكون منه غير منسوب إلى الحركة نحو الاستكمال .

وأيضاً فإنه ليس كل خروج عن استعداد صرف إلى فعل استكمالاً ، فإن النفس تعتقد الرأي الخطأ فيخرج إلى الفعل فيه من القوة ، ويكون ليس على سبيل الاستكمال ، ١٠ ولا أيضاً على سبيل الاستعالة .

وأيضاً فإن العناصر تتكون منها الكائنات فتكون مستجيبة عند الامتزاج غير فاسدة في صورها الذاتية على ما علمت ، فيكون المزاج غير كائن فيها لزوال ضد المزاج بل عدمه فقط ، فيكون هذا القسم ليس هو من القسم الذي مثل له يكون الهواء من الماء ، وذلك لأن العناصر لا تفسد في أنواعها عند المزاج بل تستحيل ، ولا من القسم الذي مثل له ١٥ يكون الرجل من الصبي ، لأنه كان لا ينعكس ، فلا يكون الصبي بفساد الرجل ، وههنا ينعكس فيكون من المتزوج شيء عنه امتزج بعد فساد المزاج .

وأيضاً فإنه إنما تكلم لا على الموضوع ، بما هو الموضوع ، بل بما يدل عليه لفظ الكون من الشيء ؛ ومعلوم أن هذا لا يقال لكل نسبة لتكون إلى موضوعه ؛ فإن ما كان من

(١) ينسب : + إلى ، ص ، ط (٢) كذا : + كان م (٣-٤) من الصبي ... كقولنا كان : ساقطة من م (٤-٥) هو المستعد : هو هو المستعد ط (٥) يستكمل ... للمستعد ساقطة من ب (٦) السلوك : السلوك م (٧-٩) وكان الكون منه ... استكمالاً : ساقطة من م (١٣) فيكون المزاج : ويكون الامتزاج - (١٦) لا ينعكس : ينعكس ب || فلا يكون : ولا يكون ب ، ح ، ص ، ط ، م (١٧) عنه : عد ، ص ، ط || امتزج : امتزاج ح ، د ، ص ، ط ، م (١٨) تكلم : يتكلم ط || فقط : لفظه ب ، د ، م || الكون : للكون ب (١٩) هذا : هذه م || موضوعة : موضوعاته د .

المستعدات التي يكون منها الشيء بالاستكمال لا اسم له من جهة ما هو مستعد، ولا يلحقه تغير عن حالته اتى له قبل الخروج إلى الفعل؛ فلا يقال إن الشيء كان منه، فلا يقل كان من الإنسان رجل، ولكن من الصبي، لأن الصبي اسم له من جهة ما هو ناقص، ولأنه لا يتم إلا باستحالات أيضاً في طريق السلوك؛ فكانه لما سمى كان له معنى يدل عليه لاسم يزول عنه عند الخروج إلى الفعل؛ كأنه ما لم يتوهم فيه زوال أمر ما، كان له بسببه استحفاظ الاسم، لم يقل إنه يكون منه شيء، فيعرض من هذا أن تكون مالا يسمى فيه نسبة الكائن إلى الموضوع غير داخل في هذه اقسمة ويعرض منه أن تكون النسبة إلى الموضوع بالعرض لا الذي بالذات، لأن الصبي بما هو صبي لا يجوز أن يصير رجلاً، حتى يكون هو صبياً ورجلاً، بل يفسد المعنى المفهوم من اسم الصبي حتى يصير رجلاً فيكون الكون من الصبي آخر الأمر بمعنى بعد ويكون أيضاً إنما يتكلم هل الموضوعات التي بالعرض.

وأيضاً فإنه لا يخلو :

إما أن يكون الماء إذا كان منه الهواء عنصراً له بوجه ما .

أولا يكون .

فإن لم يكن فلاشتغال بذكره باطل .

وإن كان فليس يجب إذا كان الهواء يستحيل في كفيته الفاعلة إلى المائية، فيصير عنصراً له أن لا يستحيل في كيفية أخرى، فيصير عنصراً لشيء آخر، مثلاً في رطوبته فيصير عنصراً للنار من غير أن يرجع ماء، ثم كذلك النار في كيفية أخرى غير مقابلة للتي فيها اشتغال إليها الهواء فتكون العلل المادية تذهب إلى غير نهاية، من غير أن ترجع؛ فإذا

(١) ولا يلحقه : أولاً يلحقه ب، د، م (٢) له : لشيء ب، هـ، د، م، م

(٤) باستحالات : بالاستحالات د، م، هـ، م (٥) عنه : ساقطة من م || ما : ساقطة من د

(١٥) فالاشتغال : فاشتغال ط (١٦) وإن : فأن د || كفيته : كيفية د الكيفية ط (١٧) أن :

أمن د (١٩) إلى : ساقطة من ب || نهاية : النهاية ب، هـ، د، م، م، ط .

لم يتبين من وضعه أنه يجب أن يرجع لا محالة ، بل بأن إمكان الرجوع ، ويتملق بذلك إمكان التناهي ، فليس ذلك مطلوبه ، بل مطلوبه وجوب التناهي .

ولنشرع الآن في حل هذه الشكوك فنقول : الأولى أن يكون كلام المعلم الأول ، إنما هو في مبادئ الجوهر — بما هو جوهر — لا بما هو جوهر معروض له ما لا يقوم جوهريته ، ولا أيضاً يحكمه ، فيكون كلامه في كون الجوهر من عنصريه ، أو من موضوعه • له ، إما على سبيل كون نوع الجوهر مطلقاً ، وأما على سبيل كون كمال نوع الجوهر .

والأولى أيضاً أن يكون كلامه في الكون الطبيعي دون الصناعي ، وإذا كان كذلك كان العنصر جزءاً ذاتياً في وجود الكائن وأيضاً في وجود المتكون منه ، لست أعني بالذاتي أنه يكون ضرورياً لوجود المركب منه ومن غيره ، فإن هذا أيضاً موجود للعنصر في الأكوان غير الذاتية ، مثل العنصر في الجسم الأبيض . ١٠

ولكن أعني بالذاتية أن يكون كون العنصر جزءاً أمراً ذاتياً له ، فلا يقوم ذلك العنصر بالفعل إلا أن يكون جزءاً لذلك الشيء أو لما الشيء كما له الطبيعي ، إذ يكون جزءاً لجوهر أو لآخر ، حكمه حكمه ، لا أن يكون العنصر يقوم دون ذلك ، ثم عرض له أن صار جزءاً من مركب منه ومن عرض فيه ليس هو مقوماً له ولا مكلاماً يقومه ، فيكون كونه جزءاً هو ذاتي بالقياس إلى المركب ، وليس ذاتياً بالقياس إلى ذاته ، بل يجب أن لا يمرى ١٥ عن كونه جزءاً .

وإذا كان كذلك ، لم يخل الموضوع من أحد أمرين :

إما أن يكون مقوماً بهذا الشيء أو بآخر يقوم مقامه ، فيكون قد كان فيه قبل حصول الصورة الحادثة فيه شيء آخر يقوم مقامها في تقويمه إلا أنها لا تجتمع مع هذا ، فيكون

- (١) إمكان : كان ط (٢) فليس : وليس م (٤) لا بما هو جوهر : ساقطة من م
(٥-٦) من عنصريه نوع الجوهر : ساقطة من ط (٦) إما على سبيل كون : أما كون على سبيل ب || وإما : + كون ط || كون : ساقطة من ب || كمال نوع : نوع كمال د ، ص ، م
(٧) والأولى : + له د (٨) المتكون : المتكون د ، د (٩) أنه : أن د || الوجود : بالوجود د
(١١) يقوم : + من م (١٢) أذ يكون : أو أن يكون د ، أن يكون د ، أو يكون م || جنأ :
جنأ د ، ص ، ط (١٣) أر : + لأمر ط || لآخر : آخر د ، ص ، ط || حكمه حكمه : حكمه
حكمه د ، ص ، ط ، م ، حكمه د (١٤) يقومه : يقوم منه ب (١٦) عن : من د ، م
(١٨) فيه : + فيكون فيه د ، ص ، ط (١٩) الصورة : الصور د .

قد كان حصل من العنصر ومن ذلك الشيء جوهر ، فإما كان الثاني فسد ذلك الجوهر المركب ، وهذا أحد القسمين .

وإما أن يكون العنصر قد يقوم لا بهذا الشيء الذي حدث ، ولكن بصورة غير مستحيلة فيما لها بالطبع ، ولكنها قد حصلت بحيث يقزم المادة فقط ، ولم يحصل الأمر الذي هو علة غائية لهذه الصورة بالطبع ، فيكون الجوهر قد حصل ولم يحصل كاملاً بالطبع ، وإذا كان ذلك الكمال كلاً له بالطبع ، والقوة الطبيعية مبدأ الحركة إلى الكمال الذي بالطبع فيلزم ضرورة أن لا يكون هذا الشيء موجوداً على سلامته الطبيعية زماناً لا عائق له فيه وهو غير متحرك بالطبع إلى ذلك الكمال ، فإذن يلزم ضرورة في هذا القسم أن يكون المستعد متحركاً إلى الكمال .

١٠ فقد ظهر إذن أن جميع أصناف كون الجوهر الذي بحسب هذا النظر هو داخل تحت أحد هذين القسمين ضرورة ، وكذلك جميع أصناف ما هو كون الشيء عن شيء يكون ذلك القابل وكليهما جزءاً ذاتياً باعتباره في نفسه ، وباعتباره بالقياس إلى المركب .

وإيس لفعل ، أن يقول : إنه يجوز أن تكون القوة الطبيعية لا تتحرك إلى كما هو لإعواز معين من خارج أو عائق مانع .

١٥ مثال الأول فقدان ضوء الشمس في الحبوب والبذور ، ومثال الثاني الأمراض المذبذبة .

فالجواب عن ذلك أن كلام المعلم الأول ليس في الذي يكون لا محالة يتحرك بالفعل ، بل في الذي لو لم يكن عائق لطبيعته ، وكانت الأسباب الطبيعية المعاضدة بالطبع طبيعته موجودة ، كان متحركاً إلى الكمال وكان في طريق السلوك .

(١) كان (الأول) : + قد ح ، د ، ط (٣) ولدن : لكن م || غير : ساقطة من م
(٦) كلاً له : ساقطة من د (٨) متحرك : متحركة د ، ط || ضرورة : ساقطة من ط (١١) ما هو : ما يكون ح ، ص ، ط (١٣) تكون : ساقطة من د || القوة الطبيعية : قوة الطبيعة ، ط || لا تتحرك : لا تتحرك د ، ط ، م (١٤) معين : معنى ح ، ص ، ط ، م || من : ساقطة من ح ، ص ، ط (١٨) يكن : + له ١
(١٩) كان : وكان ب .

- فقد ظهر إذن أن سائر الأقسام غير مقصودة في هذا البحث إلا القسم المذكور ، بل هذا الحكم غير صحيح في سائر الأقسام ؛ فانه يجوز في غير كون الجوهر إذا فرضنا موضوعاً مبتدأ أن لا يزال يكتسب استعداداً بعد استعداد لأمر عرضية من غير أن ينهاى ؛ كالخشب فإنك كلما شككته بشكل استعداد بذلك لأمر ، وإذا خرج استعداده إلى الفعل ، استعداداً لأمر آخر ، وكذلك النفس في إدراك المعقولات ، ويشبه أن تكون الاستعدادات الطبيعية لا يمنع فيها هذا المعنى .

- وأما الشبهة المذكورة في كون الأشياء من العناصر ، وأنه ليس على أحد القسمين ، فلهذا يظهر أيضاً مما قد قيل ؛ وهو أن العنصر مفرداً ليس مستعداً لقبول الصور الحيوانية والنباتية ، بل يحصل له ذلك الاستعداد بالكيفية التي يحدث فيه المزاج ؛ والمزاج يحدث فيه لا محالة استحالة ما في أمر طبيعي له ، وإن لم يكن مقوماً ؛ فتكون نسبته إلى صورة ١٠ المزاج من القسم الذى يكون بالامتحالة ، وإذا حصل فيه المزاج كان قبول صورة الحيوانية له استكمالاً لذلك المزاج ، وتحرك الطبع به إليه ، فتكون نسبته إلى صورة الحيوانية نسبة الصبي إلى الرجل ؛ فلذلك ليست تفسد الصورة الحيوانية إلى أن تصير مجرد مزاج ، كما لا يكون الصبي من الرجل ، ويفسد المزاج إلى موجب الصورة البسيطة ، كما يستحيل الماء إلى الهواء ، وليس الحيوان عنصراً لجوهر العناصر ، بل يستحيل إليها من حيث ١٥ هى بسيطة .

- فيكون إذن الامتزاج والبساطة يتعاقبان على الموضوع . والبساطة ليست تقوم جوهر العناصر ولكن تكمل طبيعة كل واحد منها ، من حيث هو بسيط ، فتكون النار ناراً صرفة في الكيفية التي فيها ، اللازمة لصورتها وكذلك الماء . وكذلك كل واحد من العناصر ؛ فإذا كان الحيوان يتعلق بكونين ، وإكل واحد منهما حكم يخصه من وجوب التناهي ، فهو داخل أيضاً في القسمين المذكورين .

(٢) الجوهر : الجواهر ، د ، ص ، ط ، م (٥) المعقولات : المعلومات ، د ، ص ، م (٧) على : ساقطة من د (٨) يظهر : ساقطة من د || الصور : الصورة ، ص ، ط ؛ صورة د ، م (١١) الحيوانية : + التي د (١١ - ١٢) المزاج من القدم نسبة إلى صورة ساقطة من م (١٢) نسبته : نسبة د (١٣) ليست : ليس ب ، د ، ص ، ط || الصورة : صورة ب ، د ، ص (١٤) يستحيل : فيختل د (١٥) . وليس : فليس ص ، ط (١٨) بسيط : بسيطة د .

وأما الشبهة التي تعرض من جهة أنه إنما أخذ من العنادر ما جرت به العادة بأن يقال: إن الشيء منه دون ما لم تجر به العادة، فالجواب عن تلك الشبهة هو أنه ليس بتغيير أحكام الأشياء من جهة الأسماء، ولكن يجب أن يقصد المعنى؛ فلتقصد ولنعرف الحال فيه فنقول:

إن العنصر أو الموضوع الذي يكون منه الشيء إذا كان يتقدمه في الزمان، فإن له من جهة تقدمه له خاصية لا تكون مع حصوله له، وهي الاستعداد القوي، وإنما يتكون الجوهر منه لأجل استعداده لقبول صورته. وأما إذا زال الاستعداد بالخروج إلى الفعل وجد الجوهر وكان محالاً أن يقال إنه متكون منه.

فإذا لم يكن له من جهة الاستعداد اسم، بل أخذه اسمه الذي لذاته الذي يكون له أيضاً عندما لا يجوز أن يكون منه الشيء، لم يكن هو الاسم الذي يتعلق بمعناه التكون؛ فإن لم يكن له من جهة الاستعداد اسم، لم يمكن أن يقال باللفظ وإن كان المعنى حاصلًا في الوجود؛ وإذا كان المعنى الذي يكون للمسمى حاصلًا في غير المسمى كان حكمه في المعنى حكم ذلك، وإن كان عدم الاسم يمنع أن يكون حكمه في اللفظ حكم ذلك.

فإذا أخذنا القول الذي يكون لذلك الاسم لو كان موضوعاً أمكننا حينئذ أن نقول في كل شيء: إنه يكون من العنصر له؛ مثلاً أمكننا أن نقول: إن النفس العاقلة تكون من نفس جاهلة مستعدة للعلم، إلا أن يمنع استعمال لفظ يكون فيما خلا التكون الذي في الجوهر. فلا يجوز أن نقول في النفس العاقلة: إنها كانت من نفس مستعدة للعلم؛ ولكن يجوز لا محالة في الجواهر، وكلامنا فيها. على أنه فيما أحسب لا يختلف هذا الحكم في الجواهر مع ذواتها، وفي الجواهر مع أحوالها.

(١) بأن: أن د (١-٢) بأن يقال... تجربة العادة: ساطعة من -، ص، ط، م (٣) ولكن: لكن د || وتعرف: وتعرف م (٥) أو الموضوع: أو أن الموضوع (٦) له: ساطعة من -، د، ص، ط (٧) يتكون: يكون د، م (١٠) الشيء: الشيء د (١١) له: ساطعة من د (٩-١١) بل أخذه... الاستعداد اسم: ساطعة من م (١٣) وإن: وإذا د، م || كان: ساطعة من م (١٣) يكون: ساطعة من د (١٥) العاقلة: العاقلة د، م (١٦) تمنع: يمنع د (١٧) العاقلة: العاقلة د، ص || من نفس: ساطعة من م (١٨-١٩) الجواهر مع ذواتها: الجواهر ذواتها د، ص، ط، م.

وأما قول هذا القائل : إن هذا يكون كوناً من الشيء بمعنى بعد ، فليس إذ كان بمعنى بعد كيف كان ، لم يكن الكون الذى تقصده ؛ فإنه لا بد فى كل كون عن شيء أن يكون الكائن بعد ما عنه كان ، إنما الذى يزيفه المعلم الأول ولا يتعرض له هو أن لا يكون هناك معنى غير البعدية ، مثل المثل الذى يضربه ويشرحه ، وأما إذا كان من الشيء بمعنى أن كان بعده ، بأن بقى له من جوهره الذى كان أولاً ما دو أيضاً من جوهر الثانى لم يكن بمعنى بعد فقط ، وكان الذى كلامنا فيه .

وأما قول هذا القائل : إنه تكلم فى العنصر الذى بالعرض دون العنصر الذى بالذات ، فقد وقعت فيه مغالطة ؛ بسبب أن العنصر للكون ليس هو بعينه العنصر للقوام فى الاعتبار ، وإن كان هو هو بالذات ، فإن العنصر بالذات للكون هو ذات مقارنة للقوة ، والعنصر بالذات للقوام هو ذات مقارنة للفعل ، وكل واحد منهما هو عنصر بالعرض . ١٠
هو عنصر له بالذات ، وكلامه فى العنصر الذى للكون ، لا فى الذى للقوام ، فيكون إنما أخذ العنصر بالعرض لو أخذ العنصر الذى للكون مبدأ للقوام ؛ فإن الصبي ليس عنصراً لقوام الرجل ولا يكون منه قوام الرجل ، ولكنه عنصر لكون الرجل ويكون منه كون الرجل .

١٥ فإن قال قائل : إن المدغم الأول إنما يتكلم فى مبادئ الجوهر مطلقاً ، فلم أعرض عن العنصر الذى للجوهر فى قوامه ، مثل موضوع السماء ؛ واقتصر على العنصر الذى للجوهر فى كونه .

فالجواب عن ذلك أن عنصر قوامه جزء منه ، وهو معه بالفعل ، ولا يشكل تناهى الأمور الموجودة بالفعل فى شيء مثناه موجود بالفعل . على أن من بلغ أن يتعلم هذا العلم ،

(١) قول هذا القائل : قول القائل ح ، ص ، ط || هذا : ساقطة من د (٢) الذى : ساقطة من ب . || فى : + كون م (٣) أن لا يكون : أنه لا يكون د (٤) معنى : بمعنى م (٥) من جوهره : فى جوهره ط (٦) وكان : فكان ح ، د ، ص ، م (٨) مغالطة : المغالطة ح ، د ، ص ، ط ، م || للكون : الكون د (٩-١٠) للقوة ... هو ذات مقارنة : ساقطة من ح ، ص ، ط (١٠) مقارنة : مقارنة ح ، ص ، ط || للفعل : بالفعل ح ، د ، ص ، ط (١١) وكلامه : وكلامنا د (١٢) أخذ العنصر : أخذ للعنصر د (١٣) ولا يكون منه قوام الرجل : ساقطة من ط (١٨) أن : لأن ب ، ح ، ط ، م ، هـ || عنصر : العنصر د || وهو : موم (١٩) على أن من : على من ب ، ح ، ص ، ط

ووقف على سائر ما سلف فإنما يشكل عليه من أمر تناهى العلل ولا تناهيا أنه هل يمكن أن يكون كذلك في المضامير التي بالقوة واحداً بعد آخر غلبة بالفرد والبد.

وأما الشك الآخر في حديث الماء والهواء فله سهل على من وقف على كلامنا في المضامير ، حيث تكلمنا في الكون والفساد ؛ على أن الكلام ههنا في كون الشيء من الشيء بالذات ، وكل تغير من الذي بالذات فهو في مضادة واحدة مقتصر عليها ، فيكون الذي كان عنها بالذات يفسد إليها ضرورة ، وفي الأخرى كذلك ، فتكون جملة التغيرات بصورة ، وكل طبقة منها مقتصرة على طرفين نرجع بأحدهما على الآخر ، فقد انحلت جميع الشبه المذكورة .

[الفصل الثالث]

(ج) فصل

في إثبات تناهى العلل الغائية والصورية وإثبات المبدأ الأول مطلقاً ،
وفصل القول في العلة الأولى مطلقاً ، وفي العلة الأولى مقيداً ،
وبيان أن ما هو علة أولى مطابقة علة لسائر العلل .

وأما تناهى العلل الغائية فيظهر لك من الموضع الذي حاولنا فيه إثباتها وحالنا الشكوك في أمرها ؛ فإن العلة الغائية إذا ثبت وجودها ثبت تناهيها ؛ وذلك لأن العلة التمامية هي التي تكون سائر الأشياء لأجلها ، ولا تكون هي من أجل شيء آخر ؛ فإن كان وراء العلة التمامية علة تمامية كانت الأولى لأجل الثانية ، فلم تكن الأولى علة تمامية ،

(١) فإنما : وإنما ، ص ، ط || عليه من أمر : عليه أمر م || ولا تناهيها : وغير تناهيها ، ص ، ط
(٢) كذلك : لذلك || واحداً : واحد ، ص ، ط ، م || بعد : قبل ط (٣) الشك :
الشبهة ، ط || الآخر : الأخيرة ، ص ، والأخيرة ب : الأخرى ط || حديث : حيث د || غلغله : غلغله
ب ، ص ، د ، ط (٤) الكلام : كلامنا ط (٥) تغير : تغيره د ؛ تغيير م || مقتصر : مقتصرات ،
د ، ط ، هـ (٦) كذلك : لذلك || التغيرات : التغيرات ب ، ط ، م (٧) الآخر :
الأخيرة م || انحلت : انحلت ، م (٨) الشبه : الشبهة - (٩) فصل : ساقطة من د (١٠) الغائية :
الغائية م (١١) أن : ساقطة من د || أول : الأولى ، ص ، ط ، م || مطلقة : مطلق م || علة : ملته م
(١٢) في : ساقطة من د (١٣) سائر : جميع ، ص ، د ، م ؛ جميع سائر م || ولا تكون هي من :
وتكون هي لا من - (١٤) فلم : ولم ط .

- وفد فرضت غلة تمامية فإذا كان كذلك فمن جوز أن تكون الغلل التامة تستمر واحدة بعد أخرى ، فقد رفع الغلل التامة في أنفسها ، وأبطل طبيعة الخير التي هي العلة التامة ، إذ الخير هو الذي يطلب لذاته ، وسائر الأشياء تطلب لأجله ؛ فإذا كان شيء يطلب لشيء آخر كان نفعاً لاخيراً حقيقياً ، فقد اتضح أن في إيجاب لا تنأى الغلل التامة رفع الغلل التامة ؛ فإن من جوز أن وراء كل تمام تماماً فقد أبطل فعل العقل ؛ فإنه من البين بنفسه أن العاقل إنما يفعل ما يفعل بالعقل ؛ لأنه يؤم مقصوداً غاية ؛ حتى إنه إذا كان فاعل ما منا يفعل فعلاً وليس له غاية عقلية ، قيل إنه يعيث ويجازف ويفعل لا بما هو ذو عقل ، ولكن بما هو حيوان ، وإذا كان هذا هكذا فيجب أن تكون الأمور التي يفعلها العاقل بما هو عاقل محدودة ، تفيد غايات مقصودة لأنفسها ، وإذا كان الفعل العقل لا يكون إلا محدود الغاية ، وليس ذلك للفعل العقلي من جهة ما هو فعل عقلي ، بل من جهة ما هو فعل يؤم به الفاعل الغاية ، فهو إذن كذلك من جهة ما هو ذو غاية ، فإذن كونه ذا غاية يمنع أن يكون لكل غاية غاية ؛ فظاهر أنه لا يصح قول القائل : إن كل غاية ورامها غاية ، وأما الأفعال الطبيعية والحيوانية ، فقد علم أيضاً في مواضع أخرى أنها لغايات .
- وأما العلة الصورية للشيء فيفهم عن قريب تناهيا بما قيل في المنطق ، وبما علم من تنأى الأجزاء الموجودة للشيء بالفعل على ترتيب طبيعي ، وأن الصورة التامة للشيء واحدة ، وأن الكبير يقع منها على نحو العموم والخصوص ، وأن العموم والخصوص يقتضى الترتيب الطبيعي ، وماله ترتيب طبيعي فقد علم تنأيه ، وفي تأمل هذا القدر كفاية وغنية عن التطويل .

(١) وقد فرضت غلة تمامية : ساقطة من م || فرضت : + أنه د || غلة : ملته د || جوز : زعم د (٢) أخرى : واحدة ط || في : ساقطة من ص ، ط || أقدها : قددها د || العلة : للعلة د (٤) حقيقياً : ساقطة من م (٥) أن : + يكون ص (٦) إنما يفعل : ساقطة من د ، ط || ما يفعل : بالفعل ص || وغاية : + نفى د || إنه : إن ، ص ، م ، ساقطة من ب || إذا كان : كل د ، م (٧) يفعل : + الد || ويجازف : ساقطة من ب (٩) عاقل : قائل د (١٠ - ١١) بل من جهة ما وفعل : ساقطة من ص ، ط (١٢) لكل غاية غاية : لكل غاية د || (١٣) وأما : فاما ، م || أيضا : ساقطة من م || في : مزد || لغايات : الغايات ص ، ط ، ص ، م (١٦) منها : فيها ، د ، ص ، ط ، م (١٧) علم : حرف ص ، مهرف ص || وفي تأمل : وفي تأمل ص ، م .

ونبتدئ فنقول: إذا قلنا مبدأ أول فاعلى، بل مبدأ أول مطلق فيجب أن يكون واحداً. وأما إذا قلنا علة أولى عنصرية، وعلة أولى صورية، وغير ذلك، لم يجب أن تكون واحدة وجوب ذلك في واجب الوجود، لأنه لا تكون ولا واحد منها علة أولى مطلقاً، لأن واجب الوجود واحد، وهو في طبقة المبدأ الفاعلى، فيكون الواحد الواجب الوجود هو أيضاً مبدأ وعلة لتلك الأوائل.

فقد بان من هذا ومما سلف لنا شرحه، أن واجب الوجود واحد بالعبد، وإن أن ما سواه إذا اعتبر ذاته كان ممكناً في وجوده، فكان معلولاً، ولاح أنه ينتهى في المعلولية لا محالة إليه، فإذا كل شيء إلا الواحد الذى هو لذاته واحد، والموجود الذى هو لذاته موجود، فإنه مستفيد الوجود عن غيره، وهو أيسر به، وليس في ذاته؛ وهذا معنى كون الشيء مبدعاً أى تأتى الوجود عن غيره، وله عدم يستحقه في ذاته مطلقاً، ليس إنما يستحق العدم بصورته دون مادته، أو بمادته دون صورته، بل بكيته، فكليته إذا لم تفترق بإيجاب الموجد له، واحتسب أنه متقطع عنه وجب عدمه بكيته، فإذا لم يجزئه عن الموجد له بكيته، فليس جزء منه يسبق وجوده بالقياس إلى هذا المعنى، لا مادته ولا صورته، إن كان ذا مادة وصورة.

فالكل إذاً بالقياس إلى العلة الأولى مبدع، وليس إيجاداً لما يوجد عنه إيجاداً يمكن العدم ألبتة من جواهر الأشياء بل إيجاداً يمنع العدم مطلقاً فيما يحتمل السرد، فذلك هو الإبداع المطلق، والتأيس المطلق ليس تأيساً، وكل شيء حادث عن ذلك الواحد. وذلك الواحد محدث له إذ المحدث هو الذى كان بعد ما لم يكن، وهذا البعد إن كان زمانياً سببه القبل وعدم حدوثه، فكان شيء هو الموصوف بأنه قبله، وليس الآن،

(١) إذا : فإذا م || مطلق : ساقطة من ط (٢) أول عنصرية وعلة : ساقطة من د || لم يجب : فلم يجب ب، ط (٣) في واجب : في الواجب، د، م || لأنه : ولأنه د || ولا واحد : ولا واحداً، ح، ص، ط (٤) واجب : الواجب، م (٥) أيضاً مبدأ وعلة : مبدأ أيضاً، ح، د، م، علة أيضاً، ص (٦) أن : ساقطة من ح، ص، ط (٧) ذاته : بذاته ط (٨) هو : ساقطة من م (٩) الوجود : للوجود، ح، ص، ط || وليس : ليس ب، م : أيسر، ح، ص، ط (١١) بصورته : بصورته م || بمادته : مادته د، ع || بكيته : بكية ح، د، ص، ط (١٢) فكيته : فكيته ح، ص، ط، وكليته م، فكيته د || تفترق : تفترق ب، ح، د، ص، ط (١٤) ولا صورته : وصورته م (١٦) إيجاداً : إيجاد ب || فذلك : فذلك ب، ح، د، م (١٧) ليس : ساقطة من د (١٩) فكان شيء : فكان الشيء ط، وكان شيء، ص || قبله : زماناً، ح، ص، ط.

- فلم يكن يتبها أن يحدث شيء إلا وقبلة شيء آخر يعدم بوجوده ، فيكون الإحداث من الاليس المطلق وهو الابداع باطلا لامعنى له بل البعد الذى ههنا هو البعد الذى بالذات ، فإن الأمر الذى للشيء من تلقاء نفسه قبل الذى له من غيره ، وإذا كان له من غيره الوجود والوجوب فله من نفسه العدم والامكان ، وكان عدمه قبل وجوده ، ووجوه بعد عدمه قلبية وبعدية بالذات ، فكل شيء غير الأول الواحد فوجوده بعد ما لم يكن باستحقاق نفسه .

[الفصل الرابع]

(د) فصل

في الصفات الأولى للبدا الواجب الوجود

- ١٠ فقد ثبت لك الآن شيء واجب الوجود، وكان ثبت لك أن واجب الوجود واحد ، فواجب الوجود واحد لا يشاركه في رتبته شيء ، فلا شيء سواء واجب الوجود ، وإذا لا شيء سواء واجب الوجود ، فهو مبدأ وجوب الوجود لكل شيء ، ويوجهه إيجاباً أولياً أو بواسطة، وإذا كان كل شيء غيره فوجوده من وجوده فهو أول. ولا نغنى بالأول معنى ينضاف إلى وجوب وجوده حتى يتكرر به وجوب وجوده، بل نغنى به اعتبار إضافته إلى غيره .

١٥

وأعلم أنا إذا قلنا بل بينا أن واجب الوجود لا يتكرر بوجه من الوجوه ، وأن ذاته وحداني صرف محض حق ، فلا نغنى بذلك أنه أيضاً لا يسلب عنه وجودات ، ولا تقع

- (٢) الذى بالذات : بالذات (٣) قبل : + الإبداع - || القى : القى || غيره : غيرد (٥) فكل : وكل ، ط || فوجوده : موجود ، ، ص ، ط ، م || يكن : - موجوداً ب ، ، ص ، ط ، م (٨) فصل : ساقطة من د (٩) في الصفات الأولى : في الصفات الأولى - في صفات الأولى ص || الواجب : لواجب (١٠) الآن : ساقطة من م (١١) فواجب الوجود واحد : ساقطة من د ، م (١٢) وجوب : الوجوب || الوجود لكل : وجود كل ب ، د ، ص ، ط ، م (١٤) يضاف : مضاف ب .

له إضافة إلى وجودات ، فإن هذا لا يمكن . وذلك لأن كل موجود فيسلب عنه أنحاء من الوجود مختلفة كثيرة ، ولكل موجود إلى الموجودات نوع من الإضافة والنسبة ، وخصوصا الذى يفيض عنه كل وجود ، لكننا نقضى بقوله إنه وحدانى الذات لا يتكرر أنه كذلك فى ذاته ، ثم إن تبعته إضافات إيجابية وسلبية كثيرة تلك لوازم للذات معلولة للذات ، توجد بعد وجود الذات ، وليست مقومة للذات ولا أجزاء لها .

فإن قال قائل : فإن كانت تلك معلولة فلها أيضا إضافة أخرى ، ويذهب إلى غير النهاية .

فإننا تكلفه أن يتأمل ما حققناه فى باب المضاف من هذا الفن ، حيث أردنا أن نبين أن الإضافة تنتهى وفى ذلك انحلال شكه .

ونعود فنقول : إن الأول لا ماهية له غير الإنية ، وقد عرفت معنى الماهية ، وبماذا تفارق الإنية فيما تفارقه فى افتتاح تياننا هذا فنقول : إن واجب الوجود لا يصح أن يكون له ماهية يلزمها وجوب الوجود ، بل نقول من رأس : إن واجب الوجود قد يعقل نفس واجب الوجود ، كالواحد قد يعقل نفس الواحد ، وقد يعقل من ذلك أن ماهيته هى مثلا لإنسان أو جوهر آخر من الجواهر، وذلك الإنسان هو الذى هو واجب الوجود، كما أنه قد يعقل من الواحد أنه ماء أو هواء أو إنسان وهو واحد .

وقد تتأمل فتلزم ذلك مما وقع فيه الاختلاف فى أن المبدأ فى الطبيعيات واحد أو كثير .

فبعضهم جعل المبدأ واحدا ، وبعضهم جعله كثيرا .

(١) أنحاء : أعماد (٢) إلى : من د ، ص ، ط (٣) وحدانى : أحدى - ، ص ، ط (٤) سلبية : أوسلية م || تلك : لوازم د (٥) وليست : ليست د || ولا أجزاء لها : والأجزاء لها د (٦) معلولة : + لها د (٩) وفى : بق د ، فى م (١٠) وبماذا : بماذا م (١١) فإنا : فإنا م فى افتتاح : ساقطة من د || افتتاح : ابتداء م || تياننا : بيانها د (١٢) قد : ساقطة من ب (١٤) بذلك : ذلك ب ، م (١٦) تتأمل فتلزم : يباد || فى : وفى - (١٨) وبعضهم جعله : وبعضهم جعله د .

والذى جملة منهم واحدا فتنهم من جعل المبدأ الأول لافات الواحد ، بل شيئا هو الواحد ، مثل ماء أو هواء أو نار أو غير ذلك .

ومنهم من جعل المبدأ ذات الواحد من حيث هو واحد ، لاشيء عرض له الواحد ، ففرق إذن بين ماهية يعرض لها الواحد والموجود ، وبين الواحد والموجود من حيث هو واحد وموجود .

فنتقول : إن واجب الوجود لا يجوز أن يكون على الصفة التى فيها تركيب حتى يكون هناك ماهية ما ، وتكون تلك الماهية واجبة الوجود ، فيكون لتلك الماهية معنى غير حقيقتها وذلك المعنى وجوب الوجود مثلا إن كانت تلك الماهية أنه إنسان ، فيكون أنه إنسان غير أنه واجب الوجود ، فحينئذ لا يخلو إما أن يكون لقولنا وجوب الوجود هناك حقيقة ، أو لا يكون ، ومحال أن لا يكون لهذا المعنى حقيقة ، وهى مبدأ كل حقيقة ، بل هى تؤكد الحقيقة وتصحيحها .

فإن كان له حقيقة وهى غير تلك الماهية ، فإن كان ذلك الوجوب من الوجود يلزمه أن يتعلق بتلك الماهية ولا يجب دونها ، فيكون معنى واجب الوجود من حيث هو واجب الوجود يوجد بشيء ليس هو ، فلا يكون واجب الوجود ، من حيث هو واجب الوجود ، وبالنظر إلى ذاته من حيث هو واجب الوجود ليس بواجب الوجود ، لأن له شيئا به يجب ، وهذا محال إذا أخذ مطلقا غير مقيد بالوجود الصرف الذى يلحق الماهية ، وإذا أخذ لاحقا للماهية فإنه وإن كان قد يقارن ذلك الشيء فليست تلك الماهية البتة

(١-٣) لا ذات الواحد . . . من جعل المبدأ : ساطعة من م (٢) أو نار : وثار ه
(٤) ماهية : ماهية ص م ، || لها : له ه ، د م || وبين : ومن م (٥) واحد : واجب د || وموجود : ساطعة من ه ، د م ، ص م ، ط م (٧) ماهية : ماهية م || واجبة : واجب ه (٩) غير أنه : غير ه
|| فحينئذ : محال ه ، ص م ، ط م ، محال د || لا يخلو : ولا يخلو د (١١) وتصحيحها : وتصحيحها م
(١٢) كان له : كانت له م || تلك : ذلك ه (١٤) فلا يكون : فيكون ب ، ه ، ص م ، ط م (١٥)
ال : في ب ، د م || ليس : ساطعة من د (١٦) أخذ : أخذنا ه (١٧) لامية : لاميته م ، لامية د || يقارن : يقارن د م || ذلك : + ذلك ه || ظلت : ظلت ب ، ط م

واجبة الوجود مطلقا ، ولا عارضا لها وجوب الوجود مطلقا ، لأنها لا تجب في كل وقت ، وواجب الوجود مطلقا يجب في كل وقت ، وليس هكذا حال الوجود إذا أخذ مطلقا غير مقيد بالوجوب الصرف الذي يلحق الماهية ، فلا ضير لو قال قائل : إن ذلك الوجود معلول للماهية من هذه الجهة أو لشيء آخر .

وذلك لأن الوجود يحوز أن يكون معلولا ، والوجوب المطلق الذي بالذات لا يكون معلولا ، فبقي أن يكون واجب الوجود بالذات مطلقا متحققا من حيث هو واجب الوجود بنفسه ، واجب الوجود من دون تلك الماهية ، فتكون تلك الماهية عارضة لواجب الوجود المتحقق بقوام نفسه إن كان يمكن ، فواجب الوجود مشار إليه بالعقل في ذاته ، ويتحقق واجب الوجود وإن لم تكن تلك الماهية العارضة ، فإذن ليست تلك الماهية ماهية للشيء المشار إليه بالعقل أنه واجب الوجود ، بل ماهية لشيء آخر لاحق له ، وقد كانت فرضت ماهية لذلك الشيء لشيء آخر ، هذا خلف ، فلا ماهية لواجب الوجود غير أنه واجب الوجود ، وهذه هي الإنية .

ونقول : إن الإنية والوجود لو صاروا عارضين للماهية فلا يخلو إما أن يلزمها لذاتها ، أو لشيء من خارج ، ومحال أن يكون لذات الماهية ، فإن التابع لا يتبع إلا موجودا فيلزم أن يكون للماهية وجود قبل وجودها ، وهذا محال . ونقول إن كل ماله ماهية غير

(١) واجبة : بواجب د ، م : واجب ح ، ص ، ط || كل : ساقطة من م (٢) وواجب : وهو واجب ط || مطلقا : ساقطة من د || الوجود : الوجوب ب ، ص (٣—٢) إذا أخذنا . . . يلحق الماهية : ساقطة من م (٣) الذي يلحق الماهية : إذا أخذنا لاحقا لماهية د ، ط || فلا ضير : فإنه لا ضير ط || قائل : النازل د ، م (٤) الوجود : الوضع ط || قائمة : لماهية ب ، د ، م || لشيء : بشيء ح (٥) الذي بالذات : الذي للذات د (٧) الوجود من : الوجود || لواجب : لوجوب م (٨) مشار : المشار ب ، ح ، د ، ص ، ط || بالعقل : بالفعل د (٩) ويتحقق : يتحقق ب ، ص ، ط || لم : ساقطة من ط || تلك : ساقطة من م || العارضة : العرضية د (٩—١٠) ماهية للشيء : ماهية الشيء ط ، م (١٠) لشيء : شيء م (١١) ماهية : له د || لشيء : آخر : ساقطة من ب ، ص ، ط ، شيء آخر م (١٣) وقول : بل بقول ب ، ط || (١٣—١٤) وأقول أن الإنية . . . يكون لذات : ساقطة من م (١٣) لو صاروا : ساقطة من ط || فلا يخلو : ولا يخلو || إما : ساقطة من ب || يلزمها : يلزمه د (١٤) التابع : البالغ ب (١٥) وهذا محال : ساقطة من ب (١٤—١٥) الماهية . . . محال : ساقطة من م (١٥) وقول : فنقول ب .

الإينية فهو معلول ؛ وذلك لأنك علمت أن الإينية والوجود لا يقوم من الماهية التي هي خارجة عن الإينية مقام الأمر المقوم ، فيكون من اللوزام ، فلا يخلو :

إما أن يلزم الماهية لأنها تلك الماهية

وإما أن يكون لزومها إياها بسبب شيء . ومعنى قولنا اللزوم اتباع الوجود ، ولن يتبع موجود إلا موجودا ، فإن كانت الإينية تتبع الماهية وتلزمها لنفسها ، فتكون الإينية قد تبعت في وجودها وجودا ، وكل ما يتبع في وجوده وجودا فإن متبوعه موجود بالذات قبله ، فتكون الماهية موجودة بذاتها قبل وجودها ، وهذا خلف . فبقي أن يكون الوجود لها عن علة ، فكل ذي ماهية معلول ، وسائر الأشياء غير الواجب الوجود فلها ماهيات ، وتلك الماهيات هي التي بأنفسها ممكنة الوجود ، وإنما يعرض لها وجود من خارج .

- ١٠ فالأول لا ماهية له ، وذوات الماهيات يفيض عليها الوجود منه ، فهو مجرد الوجود بشرط سلب العدم وسائر الأوصاف عنه ؛ ثم سائر الأشياء التي لها ماهيات فإنها ممكنة توجد به ، وليس معنى قولي : إنه مجرد الوجود بشرط سلب سائر الزوائد عنه أنه الوجود المطلق المشترك فيه إن كان موجود هذه صفته ؛ فان ذلك ليس الموجود المجرد بشرط السلب بل الموجود لا بشرط الإيجاب ، أعني في الأول أنه الموجود مع شرط لا زيادة تركيب ، وهذا الآخر هو الموجود لا بشرط الزيادة ، فلهذا ما كان الكلي يحمل على كل شيء ، وذلك لا يحمل على كل ما هناك زيادة ، وكل شيء غيره فهناك زيادة .

والأول أيضا لا جنس له ؛ وذلك لأن الأول لا ماهية له ، وما لا ماهية له فلا جنس له ؛ إذ الجنس مقول في جواب ما هو والجنس من وجه هو بعض الشيء ، والأول قد تحقق أنه غير مركب .

- (٤) ولن : ولن د (٧) وجودها : + أي وجود الماهية ، ه ، ص ، ط || فبق : فبق ط
(٨) فكل : وكل د || ماهية : + ه د ، م (٩) وتلك : تلك ب ، د ، ص ، ه ، م
|| الماهيات : الماهية ب || التي : + ه ص ، م . (١٠) الماهيات : الماهية ب ، ه ، ص ، ط
|| عليها : عليه د (١١) قنأها : وأنها ص (١٢) الوجود (الأول) : الموجود م || بشرط : وبشرط ه
|| الوجود (الثانية) : الموجود ب ، ه ، د ، م (١٣) إن : إذا د (١٤) لا زيادة : لا زيادات ه
(١٥) وهذا : وهذه د (١٦) وذلك : وهذا ب ، د ، ص ، ط ، م || على كل : + ه ب ، م
|| ه ، ص ، ط ، م (١٧) له (الأول) : سابقة من ب .

وأيضاً أن معنى الجنس لا يخلو :

إما أن يكون واجب الوجود فلا يتوقف إلى أن يكون هناك فصل .

وإن لم يكن واجب الوجود وكان مقوماً لواجب الوجود كان واجب الوجود متقوماً بما ليس بواجب الوجود ، وهذا خلف ، فالأول لا جنس له .

ولذلك فإن الأول لا فصل له ، وإذا لا جنس له ولا فصل له فلا حد له ، ولا برهان عليه ، لأنه لا علة له ، ولذلك لا لم له ، وستعلم أنه لا لية لفعله . ولقائل أن يقول : إنكم إن تحاشيتم أن تطلقوا على الأول اسم الجوهر فليست تحاشون أن تطلقوا عليه معناه ، وذلك لأنه موجود لافى موضوع ، وهذا المعنى هو الجوهر الذى جنستموه له . فقول : ليس هذا معنى الجوهر الذى جنسناه ، بل معنى ذلك أنه الشيء ذو الماهية المتقررة الذى وجوده ليس فى موضوع بحكم أو نفس ؛ والدليل على أنه إذا لم يعن بالجوهر هذا لم يكن جنساً ألبتة ، هو أن المدلول عليه بلفظ الموجود ليس يقتضى جنسيته ، والسلب الذى يلحق به لا يزيد ، على الوجود إلا نسبة مباحنة : وهذا المعنى ليس فيه إثبات شئ محصل بعد الوجود ، ولا هو معنى لشيء بذاته ، بل هو بالنسبة فقط ، فالموجود لافى موضوع إنما المعنى الإثباتى فيه الذى يجوز أن يكون لذات ما ، هو الموجود ؛ وبعده شئ سلبى ومضاف خارج عن الهوية اتقى تكون للشيء . فهذا المعنى إن أخذ على هذا الوجه لم يكن جنساً ، وإن فت علمت هذا فى المنطق علماً متقناً .

وقد علمت فى المنطق أيضاً أنا إذا قلنا : كل "١" مثلاً ، عيناً كل شئ موصوف بأنه "١" ولو كانت له حقيقة غير الألفية ، فقلنا فى حد الجوهر : إنه الموجود لافى موضوع ،

- (٢) فصل : ساقطة من ط (٣) لواجب : بواجب ، ص ، ط (٥) ولذلك : وكذلك د ، ص ، ط ، م || وستعلم : وستعلم (٧) إن تحاشيتم : إن حاشيتم ؛ حاشيتم م || فليست : ساقطة من ط (٨) وهذا : هذا م || المعنى هو : معنى ط ؛ المعنى د ؛ المعنى د معنى م || جنستموه : جنستموه له ب ، د ؛ حدتتموه ج (٩) جنسناه : جنسناه ب ، د || المتقررة : المفردة د ؛ ساقطة من م || الذى : التى له فى د (١٠) وجوده : وجود ب ، د ، ص ، م || وكذلك : وكذلك د ، ص ، ط ، م || وستعلم : وستعلم (١١) هوان : وأن د || بلفظ : بلفظة م || جنسيته : جنسيته د ، م || السلب : ساقطة من ط (١٢) إثبات : الثابت ط || محصل : محصل د (١٥) التى : + أن د (١٦) متقناً : متقناً (١٧) علمت : علمت ب ، د ، ص ، ط ، م (١٨) كانت : كان . . .

معناه أنه الشيء الذي يقال عليه موجود لافي موضوع ، على أن الموجود لافي موضوع محمول عليه ، وله في نفسه ماهية مثل الإنسان والحجر ، والشجر ، فهكذا يجب أن يتصور الجواهر حتى يكون جنساً . والدليل على أن بين الأمرين فرقا وأن الجنس أحدهما دون الآخر ، أنك تقول لشخص إنسان ما مجهول الوجود : لأنه لا محالة هو ما وجوده أن لا يكون في موضوع ، ولا تقول : لأنه لا محالة موجود الآن لا في موضوع ، وكأننا قد بالغنا في تعريف هذا حيث تكلمنا في المنطق .

[الفصل الخامس]

(٥) فصل

كأنه توكيد وتكرار لما سلف من توحيد واجب الوجود
وجمع صفاته السلبية على سبيل الإنتاج

١٠

وبالحري أن نعبد القول في أن حقيقة الأول موجودة للأول دون غيره ؛ وذلك لأن الواحد — بما هو واجب الوجود — يكون ماهو به هو ، وهو ذاته ؛ ومعناه إما مقصوراً عليه لذات ذلك المعنى ، أو لعلته ، مثلا ؛ لو كان الشيء واجب الوجود هو هذا الإنسان ، فلا يخلو إما أن يكون هو هذا الإنسانية ولأنه إنسان ، أو لا يكون .

١٥

فإن كان لأنه إنسان هو هذا ، فالإنسانية تقتضي أن يكون هذا فقط ؛ فإن وجدت لغيره فما اقتضت الإنسانية أن يكون هذا ، بل إنما صار هذا لأمر غير الإنسانية .

وكذلك الحال في حقيقة واجب الوجود ، فإنها إن كانت لأجل نفسها هي هذا المعين استحال أن تكون تلك الحقيقة لغيره ، فتكون تلك الحقيقة ليست إلا هذا . وإن كان

(٢) وله : ولاد || والحجر : ساقطة من ب ، ط ، ص (٣) فراق : ساقطة من ط (٥) الآن : ساقطة من د (٨) فصل : ساقطة من د || توكيد وتكرار : تأكيد أو تكرار ، د ، م ، تكرار وتأكيد : تأكيد وتكرار ص (١٢) بما : بما ، م || يكون : ويكون ط || به هو : به د (١٣) لذات ذلك : لذلك م || ذلك : ساقطة من ب ، د (١٣) كان : + قد || الوجود : + شيئاً ؛ + شيء د (١٤) هو هذا : + الإنسان ط (١٦) هذا : + هذاب || لأمر : الأمر د ، ص ، ط (١٧) الحال : الحالة د || م : ساقطة من د || المعين : المعنى م || (١٨) لا : بسبب د : ساقطة من ب ، م ،

تحقق هذا المعنى لهذا المعين لا عن ذاته ، بل عن غيره ، وإتما هو هو لأنه هذا المعين ، فيكون وجوده الخاص له مستقداً من غيره ، فلا يكون واجب الوجود ، وهذا خاف ؛ فإذا حقيقةً الواجب الوجود الواحد فقط . وكيف تكون الماهية المجردة عن المادة لذاتين ، والشئان إنما يكونان اثنين إما بسبب المعنى ، وإما بسبب الحامل للمعنى ، وإما بسبب الوضع أو المكان ، أو بسبب الوقت والزمان ، وبالجملة لعل من العنل ؟ لأن كل اثنين لا يختلفان بالمعنى ، وإنما يختلفان بشئ عارض للمعنى مقارن له ، فكل ما ليس له وجود إلا وجود معنى ، ولا يتعلق بسبب خارج أو حالة خارجة ، فبماذا يخالف مثله ؟ فإذا لا يكون له مشارك في معناه ، فالأول لاندله .

وأبضا ، فإننا نقول : إن وجوب الوجود لا يجوز أن يكون معنى مشتركاً فيه لعدة بوجه من الوجوه ، لا متفق الحقائق والأنواع ولا مختلف الحقائق والأنواع .

أما أول ذلك فإن وجوب الوجود لا ماهية له تقارنه فهو وجوب الوجود ، فلا يمكن أن يكون لحقيقة وجوب الوجود اختلاف بعد وجوب الوجود .

وأبضا ، لا يخلو إما أن يكون ما يختلف به آحاد واجب الوجود بعد الاتفاق في وجوب الوجود أشياء موجودة لكل واحد من المتفقين فيه بها يخالفه صاحبه ، أو غير موجودة لشيء منها ، أو موجودة لبعضها وليس في البعض الآخر إلا عدمها . فإن كانت غير موجودة وليس هناك شيء يقع به الاختلاف بعد الاتفاق ، فلا اختلاف بينهما في الحقائق ، فهي متفقة الحقائق ، وقد قلنا إنها تختلف حقائقها بعد ما اشتركت فيه ، وإن كانت غير موجودة في بعضها وموجودة في بعضها ، مثلاً أن يكون أحدهما

(١) المعين (الأول) : المعنى || المعين (الثاني) : المعنى م (٢) الواجب : واجب ، د ، ط || وهذا
هذام ، (٥) أو المكان : والمكان ب ، د ، ص ، م (٦) فإتما : وإتما ، ص ، ط || بشئ : لشيء م ||
فكل : وكل د ، ط (٧) معنى : معنى د ؛ + معين ط || أو حالة : وحالة م (١١) تقارنه :
مقارنة || غير : من م (١٣) به : ساقطة من د (١٤) يخالفه : يخالف ب ، د ، م
(١٥) أو غير موجودة : أو غير موجود د (١٥ - ١٦) لشيء منها : غير موجودة : ساقطة من م
(١٧) بينهما : ساقطة من م (١٨) وإن : فإن ط ، م || كانت : كانت ب ، د ؛ + فيه د || وموجودة ؛
وموجودات ب ، ط ، م ؛ أو موجودة د .

انفصل عن الآخر بأن له حقيقة وجوب الوجود ، وشيئا هو الشرط في الانفصال ،
وللاخر حقيقة وجوب الوجود مع عدم الشرط الذي لذلك ، وإنما فارقه لأجل هذا المدم
فقط ، وليس هناك شيء إلا المدم ينفصل به عن الآخر ، فيكون من شأن وجوب
الوجود بالحقيقة اتى له أن تثبت قئمة مع عدم شرط يلحق به ، والمدم لا معنى له
محصولا في الأشياء ، وإلا لكان في شيء واحد معان بلا نهاية فإن فيه اختلاف أشياء
بلا نهاية .

فلا يخلو إما أن يكون وجوب الوجود متحققاً في الثاني من دون الزيادة اتى له ،
أو لا يكون . فإن لم يكن ، فيكون ليس له دونه وجوب الوجود ، ويكون شرطاً في وجوب
الوجود في الآخر أيضاً . وإن كان ، فتكون الزيادة فصلاً أيضاً ، وليس من شرط وجوب
الوجود ، وهو مع ذلك مركب ، وواجب الوجود غير مركب . وإن كان لكل واحد
منهما ما ينفصل به عن الآخر ، فهو يقتضى التركيب في كل واحد منهما .

ثم لا يخلو أيضاً ، إما أن يكون وجوب الوجود يتم وجوب وجود دون كل واحد
من الزادتين ، أو يكون ذلك شرطاً له في أن يتم . فإن تم ، فوجوب الوجود لا اختلاف
فيه بالذات ، إنما الاختلاف في العوارض اتى تلحقه ، وقد قام الوجود واجباً مستغنياً
في قوامه عن تلك اللواحق .

وإن لم يتم فلا يخلو : إما أن لا يتم دون ذلك في أن يكون له حقيقة وجوب الوجود ،
وإما أن يكون وجوب الوجود معنى متحققاً في نفسه ، وليس ذاك ولا أحدهما داخلاً
في هويته من حيث هو واجب الوجود ، ولكنه لا بد من أن يصير حاصل الوجود

(١) انفصل : انفصال د || عن الآخر بأن له : لا يمتد || وشيئا : وشيئا ، ص ، ط

(٢-١) وشيئا هو الشرط . . . وجوب الوجود : ساقطة من ب (٣) عن : من ب ، د ، ط

(٤) بالحقيقة : والحقيقة ، د ، ص ، ط ، م || والمدم : فاعدم ط ، م (٥) اختلاف :

خلاف ب ، د ، ص ، م (٩) الوجود : + ويكون ط || من : في د

|| شرط : ساقطة من ب ، د ، د (١١) منها : منها ص ، ط || به : ساقطة من د || في كل

واحد منها : في كل واحد منها م (١٢) وجوب وجود : وجوب الموجود ، ساقطة من م

(١٤) بالذات : في الذات ب ، ص ، ط || في : فيه م || العوارض التي تلحقه : عوارض تلحقه ب ، د ،

ص ، ط ، م (١٦) إما أن : + يكون ، د ، م (١٦-١٧) الوجود وإما : وجود وإما م .

بأحدهما ، مثل أن الهبولى - وإن كانت لها جوهريتها في حد هبوليتها - فإن وجودها بالفعل إما بهذه الصورة أو بالأخرى ؛ وأيضاً اللون ، فإنه وإن كان فصل السواد لا يقومه - من حيث هولون ولا فصل اليباض - فإن كل واحد منهما كالملة له في أن يوجد بالفعل ويحصل ، وليس أحدهما علة له بعينه ، بل أيهما اتفق ، ولكن ذلك في حال ، وذلك في حال .

فإن كان الأمر على مقتضى الوجه الأول ، فكل واحد منهما داخل في تقسيم وجوب الوجود وشرط فيه ، فحيث كان وجوب الوجود ، وجب أن يكون معه ؛ وإن كان على مقتضى المعنى الثانى فواجب الوجود يحتاج إلى شيء يوجد به ، فيكون واجب الوجود - من بعد ما يتقرر له معنى أنه واجب الوجود - يحتاج إلى شيء آخر يوجد به ، وهذا محال .

وأما في اللون ، وفي الهبولى ، فليس الأمر هناك على هذه الصورة ؛ فإن الهبولى في أنها هبولى شيء ، واللون في أنه لون شيء ، وفي أنه موجود شيء . ونظير اللون هناك هو واجب الوجود ههنا ، ونظير فصل السواد واليباض هناك هو ما يختص به كل واحد من المفروضين ههنا ، فكأن كل واحد من فصل السواد واليباض لا مدخل لها في تقرير اللونية ، كذلك يجب أن يكون خاصة كل واحد من هذين المفروضين لا مدخل لها في تقرير وجوب الوجود .

(١) كانت : كان د ، م || هبوليتا : هبوليتا - ، ص ، م (٢) أو بالأخرى : وأما بالأخرى ، د ، م || رأبدا : وأما د || وإن : إن - ، ص ، ط (٤) جبه : + بالفعل ب (٦) فكل : وكل - ، ص ، ط (٨) فواجب : فوجوب - ، ص ، ط ، م (٩، ٨) يحتاج : الوجود : ساقطة من ط (١٢) في أنها هبولى شيء : في أنه هبولى شيء م ؛ في ذاته هبولى ط || ونظير : فنظير - ، ص ، ط ، م ؛ يظهر (١٣) هو (الأول) : ساقطة من د || واجب : الواجب - ، ص ، ط ، م || فصل : فصل د || واليباض : أو اليباض م || هو : ساقطة من د (١٤) من : + واحد ط ؛ + واحد واحد ص || المفروضين : + به ص || فكما : وكما (الثانية) - ، د ، ص ، م || أن : ساقطة من ط || لها : له ط ، م (١٥) تقرير : تقررب ، د ، م || القونية : + لونية - ، ص ، م ؛ + لون ط (١٦) لها : له ، ب ، د ، م ؛ لها ص || تقرير : تقررب ، د ؛ + الكونية كذلك يجب أن تكون خاصة كل واحد من هذين المفروضين إلى د .

وأما هناك ، فكان المدخل للفصلين في أن صار اللون موجوداً ، أى صار اللون شيئاً هو غير اللون ، وزائداً على أنه لون ؛ وههنا ليس يمكن ذلك ؛ لأن وجوب الوجود يكون متقرر الوجود ، بل هو تقرر الوجود ، بل الوجود شرط في تقرير ماهية واجب الوجود ، أو هو نفسه مع عدم عدم ، أو امتناع بطلان .

- وأما في اللون ، فالوجود لاحق لاحق ماهية هي اللون ، فتوجد الماهية التي هي بنفسها لون عيناً موجودة بالوجود . فلو كانت الخاصة ليست علة في تقرير ماهية وجوب الوجود ، بل في أن يحصل له الوجود ، وكان الوجود أمراً خارجاً عن تلك الماهية خروجها عن ماهية اللون ، كان الامر مستمراً على قياس سائر الأشياء العامة المنفصلة بفصول ، وبالجملة المنقسمة في معان مختلفة ؛ لكن الوجود يجب أن يكون حاصلًا حتى يكون وجوبه ، فتكون الخاصة كأنها تحتاج إليهما كشيء في أمر هو الذي استغنى فيه عنه ، وهذا خلف ، محال ، بل الوجوب ليس له الوجود كشيء ثان يحتاج إليه ، كما للونية وجود ثان . وبالجملة كيف يكون شيء خارج عن وجوب الوجود شرطاً في وجوب الوجود ؟ ومع ذلك فإن حقيقة وجوب الوجود كيف يتعلق بموجب له ، فيكون وجوب الوجود في نفسه إمكان الوجود ؟

- (١) دار : + يثبت د ، م (٢) هو : + شيء م || وهما : وهناك ص
(٣) تقرير : م || ماهية : الماهية - د || واجب : واجب - (٤) أمر : وهو - ص ، ط + || في ط (٥-٦) التي هي بنفسها : هي هي بنفسها ط (٦) عينا : + ما هو ط || موجودة بالوجود : موجود بالفعل ط || انقضاء : انقضاء د ، م || ليست : ليس د || تقرير : تقرير د ، م (٧) الوجود (الأول) : + الوجوب الوجود د || في : ساقطة من د (٨) ماهية : + تلك د || الأشياء ، ثم الأسماء ، د ، م (١٠) وجوبه : وجوده ط || انقضاء : انقضاء - ص ، ط || كأنها : كأنه م || كشيء : ساقطة من - ص ، ط || أمر : آخر م (١١) محال : ساقطة من - ص ، ط || بل الوجوب ... وجود ان : ساقطة من م || الوجوب : الوجود د ، ص || ثان : + حتى ص || كاللونية : كاللونية د (١٢) ومع : مع ط (١٢-١٣) خارج عن وجوب الوجود شرطاً في وجوب الوجود ومع ذلك فإن : غير محتاج الى وجود ثان يلحقها احتياج حقيقة اللونية الى وجود يكون لأشياء. وعلة وجود م (١٣) له : لها - د ، ص ، ط ، م .

ونقرر من رأس فنقول : بالجملة إن الفصول وما يجري مجراها لا يتحقق بها حقيقة
المعنى الجنسى من حيث معناه ، بل إنما كانت آلة لتقويم الحقيقة موجودة ، فإن الناطق
ليس شرطاً يتعلق به الحيوان في أن له معنى الحيوان وحقيقته ، بل في أن يكون موجوداً
معيناً . وإذا كان المعنى العام هو نفس واجب الوجود ، وكان الفصل يحتاج إليه في أن
يكون واجب الوجود موجوداً ، فقد دخل ما هو كالفصل في ماهية ما هو كالجنس ،
والحال فيما يقع به اختلاف غير فصل في جميع هذا ظاهر ، فبين أن وجوب الوجود ليس
مشتركا فيه ، فالأول لا شريك له ، وإذا هو برى عن كل مادة وعلائقها وعن الفساد ،
وكلاهما شرط مع ما يقع تحت التضاد ، فالأول لا ضده .

فقد وضع ابن الأول لا جنس له ، ولا ماهية له ، ولا كيفية له ، ولا كمية له ،
ولا أين له ، ولا متى له ، ولا ندله ، ولا شريك له ، ولا ضده ، تعالى وجل ، وأنه
لا حذله ، ولا برهان عليه ، بل هو البرهان على كل شيء ، بل هو إنما عليه الدلائل الواضحة ،
وأنه إذا حققتة فزعماً يوصف بعد الإثنية بسلب المشابهات عنه ، وبإيجاب الإضافات
كلها إليه ، فإن كل شيء منه وليس هو مشاركا لما منه ، وهو مبدأ كل شيء . وليس هو
شيئا من الأشياء بعده .

(١) إن : ساقطة من ط (٢) حيث : + هو ص ، ط || بل : رجات ، د ، ص ، ط ، م
|| لتقويم : بتقويم ط (٣) ليس : ساقطة من ط (٤) المعنى : معنى ، ص ، ط (٥) قد :
ساقطة من ب ، د ، م (٦) ظاهر : أظهر ، د ، ص ، ط ، م (٨) مع : ساقطة من ب ، د ، ص ، ط ، م
|| يقع : + به ط (٩) ولا كمية له : ولا كمية (١٠) شيء بل هو : شيء بل ب ، ح ، د ، ط ، م
(١١) حقيقته : حقيقته ب ، ح ، كان حقيقته د ، ص || وإنما : وإنما (١٢) إليه : له ، ح ، + له م
|| لماته : كالمهية د ، ط || مبدأ : ساقطة من ، ب ، د ، ح ، م .

[الفصل السادس]

(و) فصل

في أنه تام بل فوق التام ، وخير ، ومفيد كل شيء بعده ، وأنه حق ، وأنه عقل محض ، ويعقل كل شيء ، وكيف ذلك ، وكيف يعلم ذاته ، وكيف يعلم الكليات ، وكيف يعلم الجزئيات ، وعلى أي وجه لا يجوز أن يقال يدركها .

فواجب الوجود تام الوجود ، لأنه ليس شيء من وجوده وكالات وجوده قاصراً عنه ، ولا شيء من جنس وجوده خارجاً عن وجوده يوجد لغيره ، كما يخرج في غيره ؛ مثل الإنسان ، فإن أشياء كثيرة من كالات وجوده قاصرة عنه ، وأيضاً فإن إنسانيته توجد لغيره . بل واجب الوجود فوق التمام ؛ لأنه ليس إنمائه له الوجود الذي له فقط ، بل كل وجود أيضاً فهو فاضل عن وجوده ، وله ، وفائض عنه .

وواجب الوجود بذاته خير محض ، والخير بالجملة هو ما يتشوقه كل شيء وما يتشوقه كل شيء هو الوجود ، أو كمال الوجود من باب الوجود . والعدم من حيث هو عدم لا يتشوق إليه ، بل من حيث يتبعه وجود أو كمال للوجود ، فيكون المنشوق بالحقيقة الوجود ، فالوجود خير محض وكمال محض .

فالخير بالجملة هو ما يتشوقه كل شيء في حدته ويتم به وجوده ، والشر لا ذات له ، بل هو إما عدم جوهر ، أو عدم صلاح لحال الجوهر . فالوجود خيرية ، وكمال الوجود

(٢) فصل : ساقطة من د (٣) التام : ب ، ح ، ط ، هـ ، || رمفيد : وفيد ، د ، م (٤) ويعقل : يعقل م || في : + بعده م (٤) وكيف يعلم الكليات : وأنه كيف يعلم الكليات د (٥) يقال : + أنه م (٦) وكالات وجوده : + شيئاً د ، ص ، م (٧) خارجاً : خارج ب || يوجد : ساقطة من ب ، د ، ص ، ط ، م (٨) فإن أشياء : في أشياء . ح (٩) لأنه : فإنه ط (١١) بذاته : + هو م || والخير : فالخير ح ، د ، م ، هـ || بالجملة : + ما ب || هو : ساقطة من م (١٣) إليه : ساقطة من ب ، ح ، د ، م ، هـ (١٤) للوجود : الموجود ب ، ح ، ط ، ساقطة من م (١٥) فالخير : والخير . م ، د ، د ، م .

خيرية الوجود . والوجود الذى لا يقارنه عدم - لا عدم جوهر، ولا عدم شئ، الجوهر، بل هو دائماً بالفعل - فهو خير عرض، والممكن الوجود بذاته ليس خيراً محضاً؛ لأن ذاته بذاته لا يجب له الوجود بذاته، فذاته تحتمل العدم، وما احتمل العدم بوجه ما فليس من جميع جهاته بريئاً من الشر والنقص، فإذن ليس الخير المحض إلا الواجب الوجود بذاته .

وقد يقال أيضاً : خير، لما كان مفيداً لكالات الأشياء وخيراتها، وقد بان أن واجب الوجود يجب أن يكون لذاته مفيداً لكل وجود، ولكل كمال وجود، فهو من هذه الجهة خير أيضاً لا يدخله نقص ولا شر، وكل واجب الوجود فهو حق؛ لأن حقيقة كل شئ خصوصية وجوده الذى يثبت له، فلا أحق إذن من واجب الوجود .

وقد يقال : حق، أيضاً، لما يكون الاعتقاد بوجوده صادقا، فلا أحق بهذه الحقيقة مما يكون الاعتقاد بوجوده صادقا، ومع صدقه دائماً، ومع دوامه لذاته لا لغيره؛ وسائر الأشياء فإن ماهياتها كما علمت لا تستحق الوجود، بل هي في أنفسهم وقطع إضاعتها إلى واجب الوجود تستحق العدم؛ فلذلك كلها في أنفسهم باطلة، وبه حقة، وبالقياس إلى الوجه الذى يليه حاصلة، فلذلك كل شئ هالك إلا وجهه، فهو أحق بأن يكون حقاً .

وواجب الوجود عقل عرض؛ لأنه ذات مفارقة للأداة من كل وجه، وقد عرفت أن السبب في أن لا يعقل الشئ هو المادة وعلائقها لا وجوده . وأما الوجود الصورى فهو الوجود العقلى وهو الوجود الذى إذا تقرر فى شئ صار للشئ به عقل، والذى يحتمل نيله هو عقل القوة، والذى ناله بعد القوة هو عقل بالفعل على سبيل الاستكمال، والذى

(٣) بذاته ذاته : ذاته بذاته م ؛ بذاته ذاته بذاته ب ، ح ، د ، ص || وما احتل : وما لا يحتمل ط
(٦) أن : ساقطة مزد (٦-٧) وخيراتها ... لكل وجود : ساقطة من م (٧) واجب : الواجب
ب ، د ، ص ، ط (٨) خير أيضاً : أيضاً خير - ، ص ؛ أيضاً خير محض د || حقة : حقيقة ب ، ح ،
ط ، م (١٠) وقد : ساقطة من ط || بوجوده : لوجوده ب ، د ، م (١١) بوجوده : لوجوده ب ، م ؛
لوجوده د (١٢) علمت : علمته د (١٨) تقرر : تقرر د (١٩) هو : هو د || ناله : + العقل - ،
ص ، ط ، م ؛ + العقل بالقوة د || بعد : ساقطة من م .

هو له ذاته هو عقل بذاته . وكذلك هو معقول محض ؛ لأن المانع للشيء أن يكون معقولا هو أن يكون في المادة وعلائقها ، وهو المانع عن أن يكون عقلا .

وقد تبين لك هذا فالبرء عن المادة والعلائق ، المتحقق بالوجود المفارق ، هو معقول لذاته ، ولأنه عقل بذاته وهو أيضاً معقول بذاته فهو معقول ذاته ، فذاته عقل وعقل ومعقول ، لا أن هناك أشياء متكررة . وذلك لأنه بما هو هوية مجردة عقل ، وبما يعتبر له أن هويته المجردة لذاته فهو معقول لذاته ، وبما يعتبر له أن ذاته له هوية مجردة فهو عاقل ذاته ؛ فإن المعقول هو الذى ماهيته المجردة لشيء ، والعاقل هو الذى له ماهية مجردة لشيء ، وليس من شرط هذا الشيء أن يكون هو أو آخر ، بل شيء مطلقا ، والشيء مطلقا أعم من هو أو غيره .

- ١٠ فالأول باعتبار أن له ماهية مجردة لشيء ، هو عاقل ، وباعتبار أن ماهيته المجردة لشيء ، هو معقول ، وهذا الشيء هو ذاته ، فهو عاقل بأن له الماهية المجردة اتى لشيء هو ذاته ، ومعقول بأن ماهيته المجردة هى لشيء هو ذاته .

وكل من تفكر قليلا علم أن العاقل يقتضى شيئا معقولا ، وهذا الاقتضاء لا يتضمن أن ذلك الشيء آخر أو هو ، بل المتحرك إذا اقتضى شيئا محركا لم يكن نفس هذا الاقتضاء .

١٥ يجب أن يكون شيئا آخر أو هو ، بل نوع آخر من البحث يوجب ذلك ؛ وتبين أنه من المحال أن يكون ما يتحرك هو ما يحرك ؛ ولذلك لم يمتنع أن يتصور فريق لهم عدد أن في الأشياء شيئا متحركا عن ذاته ، إلى وقت أن قام البرهان على امتناعه ، ولم يكن نفس تصور المحرك والمتحرك يوجب ذلك ، إذ كان المتحرك يوجب أن يكون له شيء محرك مطلقا بلا شرط أنه آخر أو هو ، والمحرك يوجب أن يكون له شيء متحرك عنه بلا شرط أنه آخر أو هو .

٢٠

(١) هو عقل : فهو عقل د (٢) المادة : مادة ب : م || عن : ساقطة من د (٣) وقد : قد ب ، د ، م ؛ فقد ب ، ص || تبين : بين د ، م (٤) وعقل : ساقطة من د (٥) هوية : هوية د || فهو : هو ب ، د ، ص ، ط ، م (٦) من (الأول) : ف ب ، د ، ص ، م || والشيء مطلقا : والشيء ط (١٠) فالأول : + تعالى ط || باعتبار : باعتبار ب ، د ، ص ، ط ، م (١١) لشيء : هي د ؛ ساقطة من م (١٢) ماهيته : ماهية ط (١٧) متحركا عن ذاته : محركا لذاته ب ، د ، م (١٤) إذا : إذا د ، م (١٩) مطلقا : ساقطة من ب ، د ، ص ، م .

وكذلك المضافات تعرف إثنين لأمر ، لا لنفس النسبة والإضافة المفروضة في
الذهن ؛ فإننا نعلم علما يقينا أن لنا قوة نعقل بها الأشياء . فإما أن تكون القوة اتى نعقل بها
هذه القوة هي هذه القوة نفسها ، فتكون هي نفسها تعقل ذاتها ، أو تعقل ذلك قوة أخرى ،
فتكون لنا قوتان : قوة نعقل الأشياء بها ، وقوة نعقل بها هذه القوة ، ثم يتسلسل الكلام
إلى غير النهاية ، فيكون فينا قوى تعقل الأشياء بلا نهاية بالفعل ؛ فقد بان أن نفس كون
الشيء معقولا لا يوجب أن يكون معقولا لشيء ، ذلك الشيء آخر .

وبهذا تبين أنه ليس يقتضى العاقل أن يكون عاقل شيء آخر بل كل ما توجد له
الماهية المجردة فهو عاقل ، وكل ماهية مجردة توجد له أو لغيره فهو معقول ، إذ كانت
هذه الماهية لذاتها عاقلة ، ولذاتها أيضا معقولة لكل ماهية مجردة تفارقها ولا تفارقها .
فقد فهمت أن نفس كونه معقولا وعاقلا ، لا يوجب أن يكون اثنين في الذات ، ولا
اثنين في الاعتبار أيضا ؛ فإنه ليس تحصيل الأمرين إلا اعتبار أن ماهية مجردة لذاته ،
وأنه ماهية مجردة ذاته لها ، وههنا تقديم وتأخير في ترتيب المعاني ، والفرض المحصل
شيء واحد بلا قسمة ، فقد بان أن كونه عاقلا ومعقولا لا يوجب فيه كثرة البتة .

وليس يجوز أن يكون واجب الوجود يعقل الأشياء من الأشياء ، وإلا فذاته إما مقومة
بما يعقل ، فيكون تقومها بالأشياء ؛ وإما عارضة لها أن تعقل ، فلا تكون واجبة الوجود
من كل جهة ؛ وهذا محال . ويكون لولا أمور من خارج لم يكن هو محال ، ويكون
له حال لا يلزم عن ذاته بل عن غيره فيكون لغيره فيه تأثير ، والأصول السالفة تبطل هذا

- (١) تعرف : تعريف ط || اثنين : اثنين باب ، د ، د ، ص ، م || والإنشاة : أرينشاة د
(٢) علما : ساقطة من ب ، د ، د ، ط ، م || يقينا : ساقطة من ط (٣) هي هذه القوة : ساقطة من د
|| فتكون هي : + في ص || أخرى : + في هذه القوة ، هي هذه القوة قدما - (٦) معقولا
لشيء : معقول شيء ب ، د ، د ، ص ، ط ، م (٧) تبين : يثبت م || كل : كان د (٩) لكل :
ولكل ص || تفارقها أو : ساقطة من م (١٠) وعاقلا : أو عاتلا د ، ط (١١) تحصيل : يحصل
ب ، د ، د ، ص ، ط || إلا اعتبار : الاعتبار ط || لذاته : لذات ب ، د ، د ، ص ، ط (١٢) وأنه :
وأن ب ، د ، ص ، م || وأنه ماهية : وأن ماهية د || ذاته : ذات ب ، د ، د ، ص ، ط (١٤) إما :
ساقطة من ط (١٥) بالأشياء : ساقطة من م || تكون واجبة : يكون واجبا ط (١٦) وهذا : هذا
(١٧) من ذاته : من ذاته د ، د || عن غيره : من غيره د .

وما أشبهه ؛ ولأنه مبدأ كل وجود فيعقل من ذاته ما هو مبدأ له وهو مبدأ للوجودات
الثامة بأعيانها ، والموجودات الكائنة الفاسدة بأنواعها أولا وبتوسط ذلك بأشخاصها .

- ومن وجه آخر لا يجوز أن يكون عاقلا لهذه المتغيرات مع تغيرها من حيث هي متغيرة
عقلا زمانيا مشخصا بل على نحو آخر نبيته ؛ فإنه لا يجوز أن يكون تارة يعقل عقلا زمانيا
منها أنها موجودة غير معدومة ، وتارة يعقل عقلا زمانيا منها أنها معدومة غير موجودة ،
فيكون لكل واحد من الأمرين صورة عقلية على حدة ، ولا واحدة من الصورتين تبقى
مع الثانية ، فيكون واجب الوجود متغير الذات ، ثم الفاسدات إن عقلت بالماهية
المجردة وبما يتبعها مما لا يتشخص لم تعقل بما هي فاسدة ، وإن أدركت بما هي مقارنة
لمادة وعوارض مادة ووقت وتشخص لم تكن معقولة بل محسوسة أو متخيلة ؛ ونحن
قد بينا في كتب أخرى أن كل صورة محسوسة وكل صورة خيالية فإنما تدرك من حيث
هي محسوسة أو متخيلة بآلة متجزئة ، وكما أن إثبات كثير من الأفعال للواجب الوجود
نقص له ، كذلك إثبات كثير من التعقلات ، بل واجب الوجود إنما يعقل كل شيء على
نحو كلي ، ومع ذلك فلا يعزب عنه شيء شخصي ، ولا يعزب عنه مثقال ذرة في السموات
ولا في الأرض ، وهذا من العجائب التي يحوج تصورهما إلى لطف قريحة .

- وأما كيفية ذلك ، فلا أنه إذا عقل ذاته وعقل أنه مبدأ كل موجود ، عقل أوائل
الموجودات عنه وما يتولد عنها ، ولا شيء من الأشياء يوجد إلا وقد صار من جهة ما
واجبا بسببه ، وقد بينا هذا ، فتكون هذه الأسباب يتأدى بمصادماتها إلى أن توجد

(١) كل : لكل ، د ، د ، هـ || وهو : فهو - (٢) الثامة : الثابتة ط ؛ صافطة من - ،
(٣) لا يجوز : فلا يجوز ، د ، د ، ص || هي : هو - (٤) مشخصا : متشخصا د || نحو : وجه - ،
ص ، ط (٦) عقلية : عقلية - || حدة : وحدة د (٧) متغير الذات : متغير بالذات م
(٨) بما لا : مما لم د (٩) المادة : للمادة ، ط (٩) وقت : ومركب م ؛
+ وتركيب ط || وتشخص : وتشخيص م ؛ تشخص ب || بل : + هي - ، د ، د ، ص ، م
(٩-١١) « ونحن قد بينا ... أو متخيلة » : صافطة من م (١٠) محسوسة : لمحسوسة ، - ،
د ، ص || فإنما : فأما د (١٢) كذلك : لذلك ص || واجب : الواجب د ، ص ، ط || كل : كل م
(١٣) شخصي : وشخصي د || ولا يعزب : فلا يعزب ، - ، ص ، ط (١٤) ولا في الأرض :
والأرض ، - ، ص ، ط ، م || التي : التي د || يحوج : يحجج د ، م (١٥) وأما : فأما م
|| موجود : + ووجود ط (١٦-١٧) ما واجبا : ما يكون واجبا ، - ، د ، د ، ص ، ط
(١٧) وقد : قلب .

عنها الأمور الجزئية . والأول يعلم الأسباب ومطابقتها، فيعلم ضرورة ما يتأدى إليها، وما بينها من الأزمنة وما لها من العودات ؛ لأنه ليس يمكن أن يعلم تلك ولا يعلم هذا ، فيكون مدركاً للأمر الجزئية من حيث هي كلية ، أعنى من حيث لها صفات . وإن تخصصت بها شخصاً فبالإضافة إلى زمان متشخص أو حال متشخصة لو أخذت تلك الحال بصفاتها كانت أيضاً بمنزلة تلكنا تستند إلى مبادئ كل واحد منها نوعه في شخصه ، تستند إلى أمور شخصية . وقد قلنا : إن مثل هذا الاستناد قد يحمل للشخصيات رسماً ووصفاً مقصوراً عليها . فإن كان ذلك الشخص مما هو عند العقل مخفي أيضاً ، كان للعقل إلى ذلك المرسوم سبيل ، وذلك هو الشخص الذى هو واحد في نوعه لا نظيره ، ككرة الشمس مثلاً ، أو كالشترى ، وأما إذا كان النوع منتشر في الأشخاص لم يكن للعقل إلى رسم ذلك الشئ سبيل إلا أن يشار إليه ابتداء على ما عرفته .

ونعود فنقول : كما أنك تعلم حركات السماويات كلها ، فأنت تعلم كل كسوف وكل اتصال وكل انقصال جزئى يكون بعينه ولكن على نحو كلئى ؛ لأنك تقول فى كسوف ما إنه كسوف يكون بعد زمان حركة يكون لكذا ؛ من كذا شمالياً نصفياً ينفصل القمر منه إلى مقابلة كذا ، ويكون بينه وبين كسوف مثله سابق له أو متأخر عنه مدة كذا ، وكذلك بين حال الكسوفين الآخرين حتى لا تقلد عارضا من عوارض تلك الكسوفات إلا علمته ، ولكنت علمته كلياً ، لأن هذا المعنى قد يجوز أن يحمل على كسوفات كثيرة كل واحد منها يكون حاله تلك الحال ، لكنت تعلم لجهة ما أن ذلك الكسوف لا يكون إلا واحداً

(١) والأول : فالأول ب ، ج ، د ، ص ، م || ضرورة : ضرورى د || إليها : إليه ، د ، ص ، م ،
(٢) بها : لها د (٥) لكنتها : لكونها ب ؛ يكونها م || تستند : مستندة ح (٦) تستند : مستند
|| الاستناد : الأسناد د (٧) عليها : عليها ح ، ط || كان : كل م || شخصى : شخص ط (٨) الشخص :
الشخص ب ، د || لا نظيره : ولا نظيره ط (٩) أو كالشترى : وكالشترى د (١٠) الشئ :
الشخص ط (١١) ونعود : فنعود ح || نقول : وقول ب ، د || أنك : + إذاب ، ح ، د ، ص ،
+ إذ م || تعلم : + إذا علمت ط (١٢) وكل اتصال : صالحة من د || وكل انقصال : واقصال
ب ، م || جزئى : جزئ ب || يكون : + يكون ط (١٣) يكون به : فيكون به د || مع :
صالحة من م (١٤) لا يتقدم : لا يعرف ط ؛ لا يتقدم د || علمته : وعلمته ح ، ص ، ط (١٧) منها :
منها ح ، ص ، ط || الحال : الحالة د .

بمعينه ، وهذا لا يدفع الكلية إن تذكرت ما قلناه من قبل . ولكنك مع هذا كله ، ربما لم
يجز أن تحكم في هذا الآن بوجود هذا الكسوف أولا وجوده ، إلا أن تعرف جزئيات
الحركات بالمشاهدة الحسية ، وتعلم ما بين هذا المشاهد وبين ذلك الكسوف من المدة ،
وليس هذا نفس معرفتك بأن في الحركات حركة جزئية صفتها صفة ما شاهدت ، وبينها وبين
الكسوف الثاني الجزئي كذا ، فإن ذلك قد يجوز أن تعلمه على هذا النوع من العلم ولا
تعلمه وقت ما يشك فيه أنها هل هي موجودة ، بل يجب أن يكون قد حصل لك بالمشاهدة
شيء مشار إليه حتى تعلم حال ذلك الكسوف .

- فإن منع مانع أن يسمى هذا معرفة للجزء من جهة كلية ، فلا مناقشة معه ؛ فإن غرضنا
الآن في غير ذلك، وهو في تعريفنا أن الأمور الجزئية كيف تعلم وتدرك علما وإدراكا يتغير
معهما العالم ، وكيف يعلم ويدرك علما وإدراكا لا يتغير معهما العالم ؛ فإنك إذا علمت
أمر الكسوفات كما توجد أنت ، أو لو كنت موجودا دائما كان لك علم بالـ الكسوف
المطلق ، بل بكل كسوف كائن ، ثم كان وجود ذلك الكسوف وعدمه لا يغير منك أمرا ؛
فإن علمك في الحالين يكون واحدا ، وهو أن كسوفاً له وجود بصفات كذا ، بعد
كسوف كذا ، أو بعد وجود الشمس في الحمل كذا ، في مدة كذا ، ويكون بعد كذا ،
وبعد كذا ، ويكون هذا المقدم منك صادقا قبل ذلك الكسوف ومعه وبعده . فاما إن
أدخلت الزمان في ذلك ، فعلمت في آن مفروض أن هذا الكسوف ليس بموجود ، ثم
علمت في آن آخر أنه موجود ، لم يبق علمك ذلك عند وجوده ، بل يحدث لم آخر ،
ويكون فيك التغير الذي أشرنا إليه ، ولم يصح أن تكون في وقت الانجلاء على ما كنت

- (١) لا يدفع : لا رفع د || من : ساقطة من ب د ، د ، ص ، ط ، م (٢) يجوز : نجزم ب ، ص ، يمكن
تجزد || في هذا : في إلا هذا ، د || الكسوف : لكسوف م || وجوده : بوجوده د || أن : أنك م (٣) هذا :
هذه ب ؛ ساقطة من م || المشاهد : المشاهدات ب (٥) الثاني : الفلاني ط || من : في د
(٨) فلا لا د (٩) يتغير : لا يتغيرت ، ط (١٠) معهما (الأولى) : معها د || وكيف يعلم : ساقطة
من ب || علما + واحدا ص ، ط || معهما (الثانية) : معها د (١١) أوار : ولرد ، ط || لك : ذلك د
(١٣) أن : ب + يكون ب ، ط || وجود : وجوده ب ، ط || بعد : أو بعد ب (١٤) أو بعد وبعد
ب ، ص ، ط || الشمس : + ففته د (١٥) النقد : العقل ب ، ط || إن : إذا د
(١٦) فعلت : فعات د ، تلت ص (١٧) بل : + كان ب ، د ، ص ، ط || فيك : قبل م .

قبل الانجلاء ، هذا وانت زمانى وآنى ، ولكن الأول الذى لا يدخل فى زمان وحكمه ، فهو بعيد أن يحكم حكما فى هذا الزمان ، وذلك الزمان من - حيث هو فيه ومن - حيث هو - حكم منه جديدا ومعرفة جديدة .

واعلم أنك إنما كنت تتوصل إلى إدراك الكسوفات الجزئية ، لإحاطتك بجميع أسبابها ، وإحاطتك بكل ما فى السماء ، فإذا وقعت الإحاطة بجميع أسبابها ووجودها ، انتقل منها إلى جميع المسببات ، ونحن سنبين هذامن ذى قبل بزيادة كشف ، تعلم كيف يعلم الغيب وتعلم من هناك أن الأول من ذاته كيف يعلم كل شيء ، وأن ذلك لأنه مبدأ كل شيء ، ويعلم الأشياء من حالها ، إذ هو مبدأ شيء أو أشياء حالها وحركاتها كذا ، وما ينتج عنها كذا ، إلى التفصيل بعده ، ثم على الترتيب الذى يلزم ذلك التفصيل لزوم التمعية والتأدية ، فتكون هذه الأشياء مفاتيح الغيب التى لا يعلمها أحد إلا هو ، فأنه أعلم بالغيب وهو عالم الغيب والتمعية وهو العزيز الحكيم .

[الفصل السابع]

فصل (ز)

فى نسبة المعقولات إليه ، وفى إيضاح أن صفاته الإيجابية والسلبية لا توجب فى ذاته كثرة ، وإن له البهاء الأعظم والجلال الأرفع والمجد الغير المتناهى ، وفى تفصيل حال اللذة العقلية

ثم يجب أن يعلم أنه إذا قيل عقل للأول قبل على المعنى البسيط الذى هرفته فى كتاب النفس ، وأنه ليس فيه اختلاف صور مرتبة متخالفة كما يكون فى النفس على المعنى

(١) وآنى : ساقطة من - ، ص || لكن : ساقطة من ب ، - ، ص ، ط ، م (٢) حكما : ساقطة من - ، ص ، ط (٤) إنما : ساقطة من د ، ط || ادراك : إدراكات - ، د (٥) وإحاطتك ... أسبابها : ساقطة من - || فإذا : وإذا ب ، م || أسبابها : أسباب ب ، - ، ص ، ط (٦) بزيادة : بزيادة د || تعلم : وتعلم - (٧) الغيب و : ساقطة من د || تعلم : لا تعلم ط || الغيب : + الا هو ط || من ذاته : فى ذاته ط || يعلم : + مبدأ ب ، ط (٨ - ٧) مبدأ كل شيء . ويعلم الأشياء من حالها إذ : مبدأ غيب ب ، - ، د ، ص ، م (٩) عنها : عنه - || التفصيل : + الذى لا تفصيل ب ، - ، ص ، ط ، م (١٠ - ١١) التى لا يلبسها ... الحكيم : ساقطة من ب ، - ، د ، م ، ص (١٣) فصل : ساقطة من د (١٥) والجلال الأرفع : ساقطة من ط (١٦) وفى تفصيل : وتفصيل م (١٧) للأول : + تعالى ط (١٧) مرتبة : مرتبة ب ، د || متخالفة : متخالفة .

الذى مضى في كُتَاب النفس ؛ فهو لذلك يعقل الأشياء دفعة واحدة من غير أن يتكرر بها في جوهره ، أو تتصور في حقيقة ذاته بصورها ، بل تفيض عنه صورها معقولة ، وهو أولى بأن يكون عقلا من تلك الصور الفائضة عن عقليته ، ولأنه يعقل ذاته ، وأنه مبدأ كل شيء ، فيعقل من ذاته كل شيء .

- و اعلم أن المعنى المعقول قد يؤخذ من الشيء الموجود ، كما عرض أن اخذنا نحن عن الفلك بالرصد والحس صورته المعقولة ، وقد تكون الصورة المعقولة خبراً مأخوذة عن الموجود ، بل بالعكس ؛ كما أنا نقول صورة بنائية نختصرها ، ثم تكون تلك الصورة المعقولة محركة لأعضائنا إلى أن نوجدتها ، فلا تكون وجدت فمقلناها ، ولكن عقلناها فوجدت . ونسبة الكل إلى العقل الأول الواجب الوجود هو هذا ؛ فإنه يعقل ذاته وما توجه ذاته ، ويعلم من ذاته كيفية كون الخير في الكل ، فتنبع صورته المعقولة صورة الموجودات على النظام المعقول عنده ، لا على أنها تابعة اتباع الضوء للضوء والإمضان للحر ، بل هو عالم بكيفية نظام الخير في الوجود ، وأنه عنه وعالم بأن هذه العالمية يفيض عنها الوجود على الترتيب الذى يعقله خيراً ونظماً .

- وعاشق ذاته التى هى مبدأ كل نظام ، وخير من حيث هى كذلك ، فيصير لنظام الخير معشوقاً له ؛ العرض ، لكنه لا يتحرك إلى ذلك عن شوق فإنه لا ينفع منه ألبتة ، ولا يشتاق شيئاً ولا يطلبه . فهذه إرادته الخالية عن نقص يجلبه شوق وانزعاج قصد إلى غرض .

(١ - ٢) بها في جوهره : في جوهره بها ب (٢) بصورها : + من غير أن تتكرر صورتها في حقيقة ذاته بصورها ط (٣) الصور : الصورة ط ، م || ذاته : بذاته م || وأنه : وأنها ب ، ح ، ص ، ط ، م || مبدأ كل : مبدأ لكل د (٩) صورته : وصورته م || المعقولة وقد : المعقولة وقد م || المعقولة : الموجودة م || عن : ساقطة من د (٧) الموجود : الوجود ط ؛ الموجودة ح ؛ المعقولة م (٧) بانية مباينة ط ، تباينه ب ، د || ثم : ساقطة من ط ، لم د || تكون : ساقطة من م (١٠) من ذاته : ذاته م | صورته . الصورة ط (١١) للضئ : المضئ د (١٢) الوجود : الموجود م (١٤) وخير : خير ب ، ح ، ص ، ط ، م (١٥) منه : عنه ح ، ص ، م ؛ ساقطة من ب (١٦) وانزعاج : وانزعاج ب ، د ، ص ، ط .

ولا يظن أنه لو كانت للمعقولات عنده صور وكثرة ، كانت كثرة الصور التي يعقلها أجزاء لذاته ، وكيف وهي تكون بعد ذاته ؟ لأن عقله لذاته ذاته ، ومنها يعقل كل ما بعده ؛ فعقله لذاته علة عقله ما بعد ذاته ، فعقله ما بعد ذاته معلول عقله لذاته . هل أن المعقولات والصور التي له بعد ذاته إنما هي معقولة على نحو المعقولات العقلية لا الخسائية ، وإنما له إليها إضافة المبدأ الذي يكون عنه لا فيه ، بل إضافات على الترتيب بعضها قبل بعض ، وإن كانت مما لا تتقدم ولا تتأخر في الزمان ، فلا يكون هناك انتقال في المعقولات .

ولا يظن أن الإضافة العقلية إليها إضافة إليها كيف وجدت ، وإلا لكان كل مبدأ صورة في مادة من شأن تلك الصورة أن تعقل بتدبير ما ، من تجريد وغيره ، يكون هو عقلا بالفعل ، بل هذه الإضافة إليها وهي بحال معقولة . ولو كانت من حيث وجودها في الأعيان ، لكان إنما يعقل ما يوجد في كل وقت ولا يعقل المعلوم منها في الأعيان إلى أن يوجد ، فيكون لا يعقل من نفسه أنه مبدأ ذلك الشيء على الترتيب إلا عندما يصير مبدأ فلا يعقل ذاته ، لأن ذاته من شأنها أن يفيض عنها كل وجود ، وإدراكها من حيث شأنها كذا يوجب إدراك الآخر وإن لم يوجد ، فيكون العالم الربوبي محيطا بالوجود الحاصل والممكن ، ويكون لذاته إضافة إليها من حيث هي معقولة لا من حيث لها وجود في أعيان .

فبقى لك النظر في حال وجودها . معقولة إنما تكون موجودة في ذات الأول كاللوازم التي تلحقه ، أو يكون لها وجود مفارق لذاته وذات غيره كصور مفارقة على ترتيب موضوعه

- (١) أنه ، له ط || كانت كثرة الصور : كانت الصورة د (٢) وهي : وهو م ، ط ||
ومنها : ومع ، د ، ط ، م ، هـ (٣) فعقله لذاته : فعقله بذاته هـ || فعقله : فعقله ط
(٤) هـ : ساقطة من م || معقولة : معقولة ب ، د ، د ، ص || المعقولات العقلية لا الخسائية : المعقولات العقلية لا الخسائية ب ، د ، د ، ص || المعقولات العقلية لا الخسائية م (٥) القى : القى ب ، ص : ط ، م || الترتيب : ترتيب ط (٦) لا تتقدم : لا تتقدم ط || انتقال : أفعال هـ ، ص ، ط
(٧) إضافة : + له ط ، هـ (٩) الإضافة : + له هـ ، د ، ط ، م ، هـ || كانت : كان هـ ،
(١٠) الأعيان : + أعيان م (١١) مبدأ : ساقطة من م || الترتيب : ترتيب م (١٢) من
ذاتها : شأنها (١٣) شأنها : + إلى دفع د (١٤) والممكن : والذ (١٦) لك : لها
(١٧) التي : ساقطة من ب هـ ، د ، د ، م || وذات : وذوات ط || كصور : كصورة م ؛ لصورة د .

في صقع الربوبية ، أو من حيث هي موجودة في عقل أو نفس إذا عقل الأول هذه الصور ، ارتسمت في أيها كان ، فيكون ذلك العقل أو النفس كالموضوعة لتلك الصور المعقولة ، وتكون معقولة له على أنها فيه ، ومعقولة من الأول على أنها عنه ، و يعقل الأول من ذاته أنه مبدأ لها ، فيكون من جملة تلك المعقولات ما المعقول منه أن الأول مبدأ له بلا واسطة ، بل يفيض وجوده عنه أولا ، وما المعقول منه أنه مبدأ له بتوسط فهو يفيض عنه ثانيا ، وكذلك يكون الحال في وجود تلك المعقولات ، وإن كان ارتسامها في شيء واحد ، لكن بعضها قبل وبعضها بعد ، على الترتيب السبي والمسبي .

وإذا كانت تلك الأشياء المرتسمة في ذلك الشيء من معلولات الأول ، فتدخل في جملة ما الأول يعقل ذاته مبدأ لها ، فيكون صدورها عنه ليس على ما قلنا من أنه إذا عقل خيرا وجد ؛ لأنها نفس عقله للآخر ، أو يتسلسل الأمر لأنه يحتاج أن يعقل أنها عقلت ، وكذلك إلى ما لا نهاية ، وذلك محال فهي نفس عقله للآخر . فإذا قلنا لما عقلها وجدت ، ولم يكن معها عقل آخر ، ولم يكن وجودها إلا أنها تعقلات ، فإنما يكون كأننا قلنا لأنه عقلها عقلها ، أو لأنها وجدت عنه وجدت عنه .

وإن جعلت هذه المعقولات أجزاء ذاته عرض تكثر ، وإن جعلتها لواحق ذاته عرض لذاته أن لا يكون من جهتها واجب الوجود لملاصقته ممكن الوجود ، وإن جعلتها أمورا مفارقة لكل ذات عرضت الصور الأفلاطونية ، وإن جعلتها موجودة في عقل ما عرض أيضا ما ذكرنا قبل هذا من المحال .

(١) صقع : موضع د || الصور : الصورة د ، م (٢) أيها : أيما هـ ، ص ، ط ، م || تلك : بتلك د (٣) له : ساقطة من م (٤) المعقولات : المعلولات ب ، م || أن الأول : أن المبدأ الأول م || له : لها م (٥) وجوده عنه : عنه وجوده د ؛ وجوده م || منه أنه : أنه منه هـ (٦) وإن : ساقطة من د (٨) وإذا : وإذا م || معلولات : المعلولات ط (٩) لها : له ب ، هـ د ، م || عقل : عقله ب ، د ، ص ، ط ، م (١٠) أوتيسل : ويتم ط (١٠-١١) لأنه يحتاج . . . ما لا نهاية : ساقطة من م (١١) فهو : نفى ب ؛ + في ب ، د ، ط || عقله : ساقطة من د || عقلها : طلقها د (١٢) فإنما : فإنما هـ ، م ؛ فإنها ب ، د || لأنه : + عقلا د (١٣) وجدت عنه وجدت عنه : وجدت عنه ب (١٤) وإن جعلت : فإن جعلت ب ، هـ ، د ، م (١٦) عرضت الصور : عرضت الصور ط ، م ؛ تعرضت الصور هـ (١٧) ما ذكرنا : ما ذكرنا هـ ، ص ، م || قبل : قيل م ؛ قيل من ب ، د .

فيلبى أن تجتهد جهدك فى التخلص من هذه الشبهة ، وتحفظ أن لا تكثر ذاته ، ولا تبالى بأن تكون ذاته مأخوذة مع إضافة ما يمكنه الوجود ، فإنها من حيث هى علة لوجود زيد ليست بواجبة الوجود بل من حيث ذاتها . وتعلم أن العالم الربوبى عظيم جدا ، وتعلم أنه فرق بين أن يفيض عن الشيء صورة من شأنها أن تعقل ، وأن يفيض عن الشيء صورة معقولة من حيث هى معقولة بلا زيادة ، وهو يعقل ذاته مبدأ لفيضان كل معقول من حيث هو معقول معلول ، كما هو مبدأ لفيضان كل موجود من حيث هو موجود معلول . ثم تجتهد فى تأمل الأصول المعطاة والمستقبلية ليتضح لك ما ينبئ أن يتضح .

فالأول يعقل ذاته ونظام الخير الموجود فى الكل أنه كيف يكون بذلك النظام ، لأنه يعقله وهو مستفيض كائن موجود . وكل معلوم الكون ، وجهة الكون عن مبدئه عند مبدئه ، وهو خير غير منان ، وهو تابع لخيرية ذات المبدأ وكالها المعشوقين لذاتيهما ، فذلك الشيء مراد ، لكن ليس مراد الأول هو على نحو مرادنا حتى يكون له فيما يكون عنه غرض ، فكأنك قد علمت استحالة هذا وستعلم ، بل هو لذاته مرید هذا النحو من الإرادة العقلية المحضة ، وحياته هذا أيضا بعينه ، فإن الحياة التى عندنا تكمل بإدراك وفعل هو التحريك ينبعثان عن قوتين مختلفتين ، وقد صرح أن نفس مدركه - وهو ما يعقله عن الكل - هو سبب الكل وهو بعينه مبدأ فعله ، وذلك إيجاد الكل ، فمضى واحد منه هو إدراك وسبيل إلى الإيجاد ، فالحياة منه ليس مما تفتقر إلى قوتين حتى تم بقوتين ، ولا الحياة منه غير العلم وكل ذلك له بذاته .

وأىضا فإن الصور المعقولة التى تحدث فىنا فتصير سببا للصورة الموجودة الصناعية لو كانت بنفس وجودها كافية لأن تكون منها الصور الصناعية - بأن تكون صورها بالفعل

(١) من : من ط || الشبهة : الشبه ، م || وتحفظ : وتحفظ د (٥) ذاته : +
الأفرف الأمل التى هى ط || لفيضان : + وجود ط (٦) هو : هى د (٧) ليتضح :
ليفتح ب ، ح ؛ ليتفتح ص ؛ يفتح م ، لينتج د || ينبئ : + لك ، ص ، ط || يتضح : يفتح ب ،
ص ، ط ؛ ينتج د (٩) وهو (الأول) : هو ص ، ط ، م ؛ ملاحظة من ص || وجهة : وجه د || من
مبدئه : عن ذاته ؛ عن د (٩ - ١٠) وهو خير : وخير د (١٠) المشوقين : المتشوقين د ، م || الذى :
+ هو - (١١) الأول : + تعالى ص (١٢) النحو : والنحو م (١٤) عن : من د || الكل :
الكه د (١٥) إيجاد الكل : إيجاد لكل ب ، ص ، ط ، م (١٨) الصور : الصورة د ، م || المعقولة :
المعلولة د || فتصير ب (١٩) كانت : كان د ، ط || بنفس : نفس د ، ط || يكون :
يشكون ص ، د ، ص || بأن : أن م || صورها : صورها م ؛ صور ب ، ص ، د ، ص .

بادئ لما هي له صور — لكان المعقول عندنا هو بعينه القدرة . ولكن ليس كذلك بل وجودها لا يكفى في ذلك ، لكن يحتاج إلى إرادة متجددة منبعثة من قوة شوقية تتحرك منهما ممّا القوة المحركة فتتحرك المصّب والأعضاء الأديوية ، تم تحرك الآلات الخارجية ، ثم تحرك المادة ، فلذلك لم يكن نفس وجود هذه الصور المعقولة قدرة ولا إرادة ، بل صمى القدرة فينا عند المبدأ المحرك ، وهذه الصورة محركة لمبدأ القدرة ، فتكون محركة المحرك .

- فواجب الوجود ليست إرادته مغايرة الذات لعلمه ، ولا مغايرة المفهوم لعلمه ، فقد بينا أن العلم الذى له بعينه هو الإرادة اتى له . وكذلك قد تبين أن القدرة اتى له هي كون ذاته عاقلة لكل عقلا ، هو مبدأ لكل لا مأخوذاً عن الكل ، ومبدأ بذاته ، لا يتوقف على وجود شيء . وهذه الإرادة على الصورة التي حققناها لا تتعلق بفرض في فيض الوجود ، لا تكون غير نفس الفيض وهو الوجود . فقد تكنا حققنا لك من أمر الوجود ما إذا تذكرته علمت أن هذه الإرادة نفسها تكون جوداً ، وإذا حققت تكون الصفة الأولى لواجب الوجود أنه إن وموجود ثم الصفات الأخرى بعضها يكون المعنى فيها هذا الوجود مع إضافة ، وبعضها هذا الوجود مع سلب ، وليس ولا واحد منها موجباً في ذاته كثرة ألبنة ولا مغايرة .

فاللواتي تخالط السلب أنه لو قال قائل للأول ، ولم يتحاش ، إنه جوهر ، لم يعن إلا هذا الوجود ، وهو مسلوب عنه الكون في الموضوع . وإذا قال له : واحد ، لم يعن إلا هذا الوجود نفسه مسلوباً عنه القسمية بالكم أو القول ، أو مسلوباً عنه التثريك

- (١) مبادئ : مساو د || له : ساقطة من ب ، ط || صور : صورة د ، ص ، ط ، م (٣) الآلات : ساقطة من د || الخارجية : الخارجية د ، ص ، ط (٤) الصور : الصورة د ، ص ، ط ، م (٥) محركة (الأول) : + محركة د || محركة (الثانية) : محرك ط (٨) بينه دو : دو بعينه ب ، د ، ص ، م || الإرادة : إرادته ص || له هي : له هو د ، هي له ص (٩) لا يتوقف : لا متوقف م (١٠) حققناها : حققناه د ، م (١١) لا تكون : تكون د ، م ، + عن ح (١١ — ١٢) من أمر الوجود ... وإذا حققت : ساقطة من ط (١٢) تذكرته : تذكره د ، ص || وإذا : فإذا ب ، د ، ص ، م (١٣) وموجود : موجود ط (١٥) مغايرة : متغايرة ح (١٦) نالواتي : فاتي د ، ط || فاك : قيل ب ، د (١٧) واحد : الواحد د .. (١٧ — ١٨) : عنه الكون ... مسلوبا : ساقطة من ط ، م (١٨) هذا : ساقطة من ب || مسلوبا : مسلوب ب ، ح (١٨) أو مسلوبا : أو مسلوب ح .

وإذا قال : عقل وعقل ومقول ، لم يكن بالحقيقة إلا أن هذا المجرد مسلوب عنه جواز مخالطة المادة وعلاقتها مع اعتبار إضافة ما . وإذا قال له : أول ، لم يكن إلا إضافة هذا الوجود إلى الكل . وإذا قال له : قادر ، لم يكن به إلا أنه واجب الوجود مضافاً إلى أن وجوده إنما يصحح على النحو الذي ذكر . وإذا قال له : حي ، لم يكن إلا هذا الوجود العقل مأخوذاً مع الإضافة إلى الكل المقول أيضاً بالقصد الثاني ؛ إذ الحى هو المدرك الفعال . وإذا قال له : مرید ، لم يكن إلا كون واجب الوجود مع عقله - أى سلب المادة عنه - مبدأ لنظام الخبير كله وهو عقل ذلك ، فيكون هذا مؤلفاً من إضافة وسلب . وإذا قال له : جواد ، عناء من حيث هذه الإضافة مع السلب ، بزيادة سلب آخر ، وهو أنه لا يخو غرضاً لذاته . وإذا قال له : خير ، لم يكن إلا كون هذا الوجود مبرأ من مخالطة ما بالقوة والنقص وهذا سلب ، أو كونه مبدأ لكل كمال ونظام وهذا إضافة .

فلذا عقلت صفات الأول الحق على هذه الجهة ، لم يوجد فيها شيء يوجب لذاته أجزاء أو كثرة بوجه من الوجوه .

ولا يمكن أن يكون جمال أو بهاء فوق أن تكون الماهية عقلية محضة ، خيرية محضة ، بريئة من كل واحد من أنحاء النقص ، واحدة من جهة ، فالواجب الوجود له الجمال والبهاء المحض ، وهو مبدأ جمال كل شيء وبهاء كل شيء . وبهاؤه هو أن يكون على ما يجب له ، فكيف جمال ما يكون على ما يجب في الوجود الواجب ؟ وكل جمال وملاءمة

(١) وإذا : فإذا د || وعقل ومقول : ومقول وعقل ب ، د ، د ، م || المجرد : + في قسمه د ، ص ، ط || جواز : بلورد (٢) مخالطة : مخالطة د || إلا : + أن ، ص ، ط (٣) الوجود : الموجود ب || وإذا : فإذا ط (٢-٣) إلا إضافة . . . بين به : ساقطة من د (٣) مضافا : (٤) وجود : وجوب ب || إنما يصح عنه : عنه إنما يصح د ، ص ، ط || إنما يصح عنه ص : عنه إنما يصح عنه م ، ط || وإذا : وإذا د || الوجود : + مضافاً أن وجود ط (٥) مع : عن ط || المقول : المقولة د ، م || بالقصد : بالقصد ط || المدرك : المدرك د ، ص ، ط || الدراك : د ، م (٦) كون : كون ط || عقله : عقله د (٧) مبدأ لنظام : نظام ط || عقل : عقل ط || صفات : صفات ط (٨) له : ساقطة من م (٩) أنه : لأنه د (١٠) من : منه د (١١) صفات : الصفات ط (١٢) الوجوه : + كل اعتدال لأن كل اعتدال هو في كثرة وترتيب أوضاع فحدث وحدة في كثرة د : + فصل في أنه بذاته مشوق وعاشق ولذيذ ومتلذذ ، وأن اللذة هي إدراك الخبير للملائم ، هاشم - (١٣) أوباه : وباه م || وخيرية : خيرية ط (١٤) وباه : وباه ب ، ص ، ط ، م ، د || كمال - (١٦) له : طيه د || الواجب : + وجمال م || وملاءمة : بلانه د

وخير مدرك فهو محبوب معشوق، ومبدأ ذلك كله إدراكه . أما الحسى ، وأما الخيالى
وأما الوهمى وأما الظنى ، وأما العقلى ، وكلما كان الإدراك أشد اكتناهاً وأشد تحقيقاً
والمدرك أكمل وأشرف ذاتاً ، فإحباب القوة المدركة إياه والتذاذها به أكثر .

فالواجب الوجود الذى هو فى غاية الكمال والجمال والبهاء الذى يعقل ذاته بتلك الغاية
والبهاء والجمال ، وبتمام التعقل ، ويتعقل العاقل والمعقول على أنهما واحد بالحقيقة ،
تكون ذاته لذاته أعظم عاشق ومعشوق وأعظم لاذ وملتذ ، فإن اللذة ليست إلا إدراك
الملائم من جهة ما هو ملائم ، فالحسية إحساس الملائم ، والعقلية تعقل الملائم ، وكذلك
فالأول أفضل مدرك بأفضل إدراك لأفضل مدرك ، فهو أفضل لاذ وملتذ ، ويكون
ذلك أمراً لا يقاس إليه شئ . وليس عندنا لهذه المعانى أسام غير هذه الأسماء ، فمن
استبشها استعمل غيرها .

ويجب أن يعلم أن إدراك العقل للعقول أقوى من إدراك الحس للحسوس ، لأنه
— أعنى العقل — يعقل ويدرك الأمر الباقى الكلى ، ويتحد به ويصير هو هو على وجه ما ،
ويدركه بكنهه لا بظاهره ، وليس كذلك الحس للحسوس ؛ فاللذة التى تجب لنا :
بأن نعقل ملائماً ، هى فوق اللذة التى تكون لنا : بأن نحس ملائماً ولا نسبة بينهما . لكنه
قد يمرض أن تكون القوة المدركة لا تمتلذ بما يجب أن تستلذ به لعوارض ، كما أن
المرضى لا يستلذ الحلوى ويكرهه لعارض ، فكذلك يجب أن يعلم من حالنا ما دمنا فى البدن .
فإذا حصل لقوتنا العقلية كمالها بالفعل لا تجد من اللذة ما يجب للشئ فى نفسه ؛ وذلك

(١) مدرك : ومدرك ط || معشوق : ومعشوق د || كلة : ساقطة من م || الخيال : اغتيال د
(٢) الظنى : ظن د || اكتناها : حازب (٣) والمدرك : المدرك د || أكل : أجهل م || وأشرف
وأجهل د || فأحباب : وأحباب د || أكثر : أكثره د (٤) فالواجب : لوجب د (٥) ويتعقل :
ويتعقل د ؛ وبه يتعقل د (٧) إحساس الملائم : إحساس بلائم د ، م || تعقل : تعقل د ||
الملائم : للملائم د ، م ، م ، م (٨) أفضل (الأول) : أقبل د || إدراك : الأدراك د (٩) أمراً :
الأمر د || غير هذه : غيره د (١١) للحسوس : للحسوس د (١٣) التى : التى د
(١٤) نقل : تنقل م ؛ يتعقل د ، م || اللذة : ساقطة من ب || بينهما : منها د || لكنه : ولكنه د
(١٥) المدركة : الدركة د ، م ، م ، م (١٦) الحلوى : بالحلوى د || ويكره : أو يكره
د ، م || فكذلك : وكذلك د ، م (١٧) فإذا : فإذا د ، م ؛ فإذا إذا ب ||
بالفعل : بالفعل د || وذلك : فذلك د ، م ؛ ساقطة من ط .

لعائق البدن . ولو انفردنا عن البدن ، كنا بمطالمتنا ذاتنا ، وقد صارت طالما عقليا مطابقا للوجودات الحقيقية ، والجماليات الحقيقية ، والذات الحقيقية ، متصلة بها اتصال معقول بمعقول ، نجد من اللذة والبهاء ما لا نهاية له . وسنوضح هذه المعاني كلها بعد .

واعلم أن لذة كل قوة حصول كمالها ؛ فلأحسن المحسوسات الملائمة ، وللغضب الانتقام ، وللرجاء الظفر ، ولكل شيء ما يخصه ، وللنفس الناطقة مصيرها مالم عقليا بالفعل . فالواجب الوجود معقول ، عقل أو لم يعقل ، وممشوق ، عشق أو لم يعشق .

(١) كذا : لكاتب ، ح ، ص ، ط ، م || بمطالمتنا : بمطابقنا || صارت : مارم (٢) مطابقا : ب ، ح ، ص ، م ، مطابق د || والذات : والذات ح ، ص ، م (٧) عقل : + عقل م || وممشوق : ممشوق ب ، م .

المقالة التاسعة

في صدور الأشياء عن التدبير الأول والمعاد إليه

سبعة فصول

(١) التاسعة : + من الجملة الرابعة من الكتاب م (٢) صدور : صدر - || عن : من م || التدبير :
+ المبدأ ح ، ص ، ط (٣) جهة : فصول : صائفة من ، ب ، ح ، د ، ص ، م .

[الفصل الأول]

(١) فصل

في صفة فاعلية المبدأ الأول

- فقد ظهر لنا أن لكل مبدأ واجب الوجود ، غير داخل في جنس أو واقع تحت حد أو برهان ، برىء عن الكم والكيف والماهية والأين والمتى والحركة ، لا ندله ولا شريك له ولا ضده ، وأنه واحد من جميع الوجوه ؛ لأنه غير منقسم : لا في الأجزاء بالفعل ولا في الأجزاء بالفرض والوهم كالتصل ، ولا في العقل بأن تكون ذاته مركبة من معان عقلية متغايرة تتحد منها جملة ؛ وأنه واحد من حيث هو غير مشارك ألبتة في وجوده الذي له ، فهو بهذه الوحدة فرد ، وهو واحد لأنه تام الوجود ما بقي له شيء ينتظر حتى يتم ، وقد كان هذا أحد وجوه الواحد . وليس الواحد فيه إلا على الوجه السليبي ، ليس كالواحد الذي للأجسام ، لاتصال أو اجتماع ، أو غير ذلك مما يكون الواحد فيه بوحدة هي معنى وجودي يلحق ذاتا أو ذواتا .

- وقد اتضح لك فيما سلف من العلوم الطبيعية وجود قوة غير متناهية غير مجسمة ، وأنها مبدأ الحركة الأولية ، وبأن لك أن الحركة المستديرة ليست متكونة تكونا زمانيا ، وقد بان لك من هناك من وجه ما أنه مبدأ دائم الوجود . وقد بان لك بعد ذلك أن واجب الوجود بذاته واجب الوجود من جميع جهاته ، وأنه لا يجوز أن تستأنف له حالة لم تكن ، مع أنه قد بان لك أن العلة لذاتها تكون موجبة المعلول ، وإن دامت أوجبت المعلول دائما . ولو اكتفيت بتلك الأشياء لكفالك ما نحن في شرحه ، إلا أننا نزيدك بصيرة .

- (٢) فصل : ساقطة من د (٣) فاعلية : ما عليه ب ، ح ، د (٥ - ٦) ولا شريك له : ولا شريك م (٦) جميع الوجوه : وجوه ب ، ح ، د ، ص ، م || لا في : في - (٧) الأجزاء : أجزاء د (٨) منها : بها ، د ، د ، م || غير : ساقطة من م (٩) الوحدة : الوجود د : الوجوه - (١٠) إلا : لا ص || السليبي : الذي د (١١) لاتصال أو اجتماع : بالانفصال والاتصال والاجتماع د (١٢) أو ذواتا : + فصل في إثبات دوام الحركة بقول بجل ، ثم بقول مفصل - ح ، ص (١٣) لك : ساقطة من ب ، ح ، د ، ط || سلف : + لك ب ، ح ، د ، ط (١٤) الحركة : ساقطة من ب || لك : ذلك د || وقد : قد ب ، ح ، ص ، ط ، م (١٥) لك : ساقطة من م || واجب : الواجب ب ، د ، ص ، ط ، م (١٦) رأته : فانه د ، ط (١٨) ولو : فلو - د ، د -

فقول : إنك قد علمت أن كل حادث فله مادة ، فإذا كان لم يحدث ثم حدث لم يخل ، إما أن تكون علنا انقائية والقابلية لم تكونا فحدثنا ، أو كانتا ، ولكن كان الفاعل لا يحرك والقابل لا يتحرك ، أو كان الفاعل ولم يكن القابل ، أو كان القابل ولم يكن الفاعل . ونقول قولاً بجمل قبل العود إلى التفصيل ، إنه إذا كانت الأحوال من جهة العلل كما كانت ولم يحدث أئنة أمر لم يكن ، كان وجوب كون الكائن عنها ، أولاً وجوبه ، حل ما كان ، فلم يميز أن يحدث كائن أئنة .

فإن حدث أمر لم يكن ، فلا يخلو :

إما أن يكون حدوثه على سبيل ما يحدث ، لحدوث علته دفعة ، لا على سبيل ما يحدث لقرب عاته أو بعدها .

أو يكون حدوثه على سبيل ما يحدث لقرب عاته أو بعدها . ١٠

فأما القسم الأول فيجب أن يكون حدوثه لحدوث العلة ومعها غير متأخر عنها أئنة ، فإنه إن كانت العلة غير موجودة ثم وجدت ، أو موجودة وتأخر عنها المعلوم ، لزم ما قلناه في الأول من وجوب حادث آخر غير العلة ، فكان ذلك الحادث هو العلة القريبة . فإن تمادى الأمر على هذه الجهة ، وجبت علل وحوادث دفعة غير متناهية ، ووجبت معاً ، وهذا مما عرفنا الأصل القاضي بإبطاله ، فيبقى أن لا تكون العلل الحادثة كلها دفعة لا لقرب من علة أولى أو بعد . ١٥

فيبقى أن مبادئ الكون تنتهي إلى قرب علل أو بعدها ، وذلك بالحركة . فإذا قد كان قبل الحركة حركة ، وتلك الحركة أوصلت العلل إلى هذه الحركة ، فهما كالتأمين ، وإلا رجع الكلام إلى الرأس في الزمان الذي بينهما . وذلك أنه إن لم تماسه حركة كانت

(٢) علنا : علناه د || لا يحرك : لا يتحرك د (٥) وجوبه : وجوده م (٨) يكون : ساقطة من د (٩) أو بعدها : وبعدها ب (١٠) أو يكون . . . أو بعدها : ساقطة من د (١١) لحدوث : بحدوث ح ، ص ، ط (١٢) كانت : كان ح ، ص ، ط (١٣) فكان : وكان د ، ط (١٤) وجبت : ووجب د || ووجبت : ووجب د (١٥) وهذا : وهذه ط || فيق : فيق ب ، ط (١٦) أو بعد : أو بعده م (١٧) تنتهي : منه ح (١٨) كالتأمين : كالتأمين م (١٩) كانت : تلك ص ، ط .

الحوادث الغير المنتهية منها في آن واحد، إذ لا يجوز أن تكون في آنات متلافية متماصة ، فاستحال ذلك، بل يجب أن يكون واحد قد قرب في ذلك الآن بعد بعد، أو بعد قرب ، فيكون ذلك الآن نهاية حركة أولى ؛ تؤدي إلى حركة أخرى ، أو أمر آخر، فإن أدت إلى حركة أخرى وأوجبت ، كانت الحركة التي هي كعلة قريبة لهذه الحركة مماسمة لها .

- والمعنى في هذه المماسمة مفهوم، على أنه لا يمكن أن يكون زمان بين حركتين ولا حركة فيه ، فإنه قد بان لنا في الطبيعيات أن الزمان تابع للحركة، ولكن الاشتغال بهذا النحو من البيان يعرفنا إن كانت حركة قبل حركة، ولا يعرفنا أن تلك الحركة كانت حلة لحدوث هذه الحركة اللاحقة .

- فقد ظهر ظهورا واضحاً أن الحركة لاتحدث بعد مالم تكن لإلحادث، وذلك الحادث لا يحدث إلا بحركة مماسمة لهذه الحركة ، ولا تبالي أى حادث كان ذلك الحادث : كان قصدا من الفاعل ، أو إرادة ، أو علما ، أو آلة ، أو طبعا ، أو حصول وقت أوفق للعمل دون وقت ، أو حصول تهيؤ أو استعداد من القابل لم يكن ، أو وصول من المؤثر لم يكن ، فإنه كيف كان ، فحدوثه متعلق بالحركة لا يمكن غير هذا .

- ولنرجع إلى التفصيل فنقول : إن كانت العلة الفاعلية والقابلية موجودتي الذات ، ولا فعل ولا انفعال بينهما ، فيحتاج إلى وقوع نسبة بينهما توجب الفعل والانفعال .

أما من جهة الفاعل ، فمثل إرادة موجبة للفعل ، أو طبيعة موجبة للفعل ، أو آلة أوزمان .

(١) المنتاهية : المتناهي د || منها : منها د (٢) فاستحال : واستحال - || بل : بأن د || بعد قرب : بعد بعد قرب ب ، د ، م (٣) ذلك : ساقطة من م || أول : أولية د ؛ أولا - ، ط ، ه || فإن أدت : فا فادت ط (٤) وأوجبت : أوجبت م || كانت : كان د || كعلة : لعللة د (٦) للحركة : الحركة د (٧) حركة قبل حركة ولا يعرفنا أن : ساقطة من د || لحدوث : الحدوث د (٨) اللاحقة : ساقطة من ، ب ، د ، ص ، م (٩) لحادث : بجادث ط ، م (١٠) أى : أمر د (١١) أولآة أو طبعا : أو طبعا أو آلة ب ، ح ، ص ، ط (١٤) ونزج : ونزج د ؛ ونزج - ، ص || فنقول : وقول ب ، د ، ط ، م || والقابلية : والنابلية م || موجودتي : موجود في د ؛ موجودة في م : موجودتي ب (١٦) للفعل (الثانية) : + والانفال - .

وأما من جهة القابل ، فمثل استعداد لم يكن :

أو من جهتهما جميعا مثل وصول أحدهما إلى الآخر .

وقد وضع أن جميع هذا بحركة ما

وأما إن كان الفاعل مرجودا ولم يكن قابل البتة ، فهذا محال :

• أما أولا ؛ فلأن القابل كما بينا لا يحدث إلا بحركة أو اتصال فيكون قبل الحركة حركة .

وأما ثانيا ، فإنه لا يمكن أن يحدث ما لم يتقدمه وجود القابل ، وهو المادة ، فيكون قد كان القابل حتى حدث القابل . وأما إن وضع أن القابل موجود والفاعل ليس بموجود ، والفاعل يحدث ويلزم أن يكون حدوثه بعلّة ذات حركة على ما وصفناه .

10 وأيضا مبدأ الكل ذات واجبة الوجود ، وواجب الوجود واجب ما يوجد عنه ، وإلا فله حال لم يكن فليس واجب الوجود من جميع جهاته . فإن وضعت الحال الحادثة لا في ذاته ، بل خارجة عن ذاته كما يضع بعضهم الإرادة ، فالكلام على حدوث الإرادة عنها ثابت ، هل هو بإرادة أو طبع ، أو لأمر آخر أي أمر كان ؟ ومهما وضع أمر حدث لم يكن ؛ فلما أن يوضع حادثا في ذاته ، وإما غير حادث في ذاته ، بل على أنه شيء مباين لذاته ، فيكون الكلام ثابتا . 15

وأن حدث في ذاته ، كان ذاته متغيرا ، وقد بين أن واجب الوجود بذاته واجب الوجود من جميع جهاته .

(٢) جهتهما : جهتهما - ص ، ط (٣) وضع : صلح - || هذا : هذه - د ، ص ، ط || بحركة : لحركة || ما : ساقطة من د (٥) بحركة : + لها ط ؛ + فيها - ص || أو اتصال : واتصال - ص ، ط (٧) لم : ساقطة من د (٨) حتى حدث القابل : ساقطة من م || القابل : ساقطة من ط (٩) يحدث : يحدث ص ، ط || بعلّة : بحد || وصفناه : وصفناه ، د ، م ، هاشم ص : وضنا - ص (١٠) واجبة : واجب د (١١) حال : ساقطة من د ماق ، - || الحادثة : + لها د (١٣) هل هو : أهوم || أو طبع : أو طبعها ، - ، م (١٦) وإن : فإن - || حدث : وجدت - ، د .

وأيضا إذا كان هو عند حدوث المبيانات عنه كما كان قبل حدوثها ، ولم يعرض
ألبنة شئ لم يكن ، وكان الأمر على ما كان ولا يوجد عنه شئ ، فليس يجب أن يوجد عنه
شئ بل يكون الحال والأمر على ما كان .

- فلا بد من ميز لوجوب الوجود عنه ، وترجيح للوجود عنه بمحدث متوسط لم يكن
حين كان اترجيح للعدم عنه ، وكان التمثل عن الفعل حاله ، وليس هذا أمرا خارجا
عنه ؛ فإننا نتكلم في حدوث الحادث عنه نفسه بلا واسطة أمر يحدث فيحدث به الثاني ،
كما يقولون في الإرادة والمراد .

- والعقل الصريح الذي لم يذكر يشهد أن الذات الواحدة إذا كانت من جميع جهاتها
كما كانت ، وكان لا يوجد عنها فيما قبل شئ ، وهي الآن كذلك ، فالآن أيضا لا يوجد
عنها شئ . فإذا صار الآن يوجد عنها شئ ، فقد حدث في الذات قصد وإرادة ، أو طبع ،
أو قدرة وتمكن ، أو شئ مما يشبه هذا لم يكن . ومن أنكر هذا ، فقد فارق مقتضى عقله
لسانا ويعود إليه ضميرا ؛ فإن الممكن أن يوجد وأن لا يوجد ، لا يخرج إلى الفعل ولا يرجع
له أن يوجد إلا بسبب ؛ وإذا كانت هذه الذات التي للعلة كما كانت ولا تتبرج ،
ولا يجب عنها هذا الترجيح ، ولا داعي ولا مصلحة ولا غير ذلك ، فلا بد من حادث
موجب للترجيح في هذه الذات إن كانت هي العلة الفاعلية ، وإلا كانت نسبتها إلى ذلك
الممكن على ما كان قبل ، ولا تحدث لها نسبة أخرى ؛ فيكون الأمر بحاله ، ويكون
الإمكان إمكانا صرفا بحاله .

وإذا حدث لها نسبة فقد حدث أمر ، ولا بد من أن يحدث لذاته وفي ذاته ، فإنها
إن كانت خارجة عن ذاته كان الكلام ثابتا ، ولم تكن هي النسبة المطلوبة ؛ فإننا نطلب

(٢) الأمر : الأمر د (٣) يكون : ساقطة من ب (٤) ميز : تميز ب ، د ، م || لوجوب :
لواجب د || عنه : ساقطة من ب || وترجيح : أترجيح ، ص ، ط ، م || الوجود : الوجود ص ، م (٥) كان :
ما كان ط (٦) فإننا : وانا (٨) يكر : يكذب ط (٩) وكان لا : ولا كان - || وكان : وكانت م || فإنا :
ساقطة من ب ، د ، د (٩) شئ : ساقطة من د || يوجد : يحدث ص (١٠) فقد حدث : وجد
وحدث د || وإرادة : أو إرادة ، ص ، ط (١٣) لا : لا د || كما : ساقطة من د ،
م || ولا يترجح : ولا ترجع ب ، ط (١٤) عنها : ساقطة من د || الترجيح : الترجيح د ، م (١٥) إن :
ساقطة من د || هي : ساقطة من د || العلة : الذات ص || الفاعلية : الفاعلة ب ، د ، م (١٦) ولا :
ولم ، د ، ص ، م (١٨) حدث : حدث ب ، د ، ص ، ط ، م (١٩) إن كانت : وإن كانت - .

النسبة الموافقة لوجود كل ما هو خارج عن ذاته بعد ما لم يكن أجمع ، كأنها جملة واحدة وفي حال ما لم يوجد شيء ، وإلا فقد أخرج من الجملة شيء ونظر في حال ما بعده . فإن كان مبدأ النسبة مبايناً له ، فليست هي النسبة المطلوبة ؛ فإذا حدث الأول يكون على هذا القول في ذاته ، لكنه محال فكيف يمكن أن يحدث في ذاته شيء وعن يحدث ؟

وقد بان أن واجب الوجود بذاته واحد ، فيرى أن ذلك غير الحادث منه فيكون ليست النسبة المطلوبة ؛ لأننا نطلب النسبة الموجبة لخروج الممكن الأول إلى الفعل ، أمي عن واجب وجود آخر ؟ وقد قيل إن واجب الوجود واحد . وعلى أنه إن كان عن آخر ، فهو العلة الأولى والحكام فيه ثابت ، ثم كيف يجوز أن يتميز في العدم وقت ترك ووقت شروع ؟ وبماذا يخالف الوقت الوقت ؟

وأيضاً ، إذ بان أن الحادث لا يحدث إلا لحدث حال في المبدأ ؛ فلا يخلو إما أن يكون حدوث ما يحدث عن الأول بالطبع ، أو بعرض فيه عن غير الإرادة ، أو بالإرادة ؛ إذ ليس بقسري ولا اتفاقي . فإن كان بالطبع ، فقد تغير الطبع ، أو كان بالعرض فقد تغير العرض .

وإن كان بالإرادة ، فلترك أنها حدثت فيه أو مباينة له ، بل نقول : إما أن يكون المراد نفس الإيجاد ، أو غرضاً ، ومنفعة بعده ، فإن كان المراد نفس الإيجاد لذاته فلم لم يوجد قبل ؟ أترأه استصلحه الآن ؟ أو حدث وقته ؟ أو قدر عليه الآن ؟ ولا معنى

(١) المراقبة : الموقفة بـ ، د ، ص ، ط (٢) قد : ساقطة من د || أنرج : فأنرج د || من الجملة شيء : شيء من الجملة ط (٣) النسبة : + مواقاة || له : ساقطة من - || فإذا : فإن م (٤) في ذاته : في حد ذاته - || فكيف : وكيف د ، م (٥) بان أن واجب : بان واجب ب ، ط || واحد : واحداً ، ص ، ط || غير : عن ب ، د ، ح ، م (٦) أمي : أو هي ب ، ح ، ص ، ط ، م || وعلى : على د (٨) فيه : ساقطة من ح ، ص || ثابت : + فيه فصل فإن ذلك لم يكن يقع لانتظار وقت ولا يكون وقت أول من وقت ح ، ص (٩) لحدث : بحدث ب ، ح ، ص ، ط ؛ لحدث م (١٠) بالطبع : بطبع ص ، ط || بعرض : عرض ب ، د ، ص ، ط ، م || عن : ساقطة من ب ، د ، ص ، ط ، م (١٢) كان : ساقطة من ب (١٥) ومنفعة : أو منفعة ب ، ح ، ط ، ص (١٦) أترأه : أترأه ب ، ح ، ص ، ط || الآن : لأن ص || معنى : نعتي ب ، م : بمعنى د .

فيما يقره القائل : إن هذا السؤال باطل ؛ لأن السؤال في كل وقت عائد ، بل هذا سؤال حق لأنه في كل وقت عائد ولازم وإن كان لغرض ومنفعة ، فمعلوم أن الذي هو للشيء بحيث كونه ولا كونه بمنزلة فليس لغرض ، والذي هو للشيء بحيث كونه منه أولى فهو نافع ؛ والحق الأول كامل الذات لا ينتفع بشيء . وأيضاً فإن الأول بماذا سبق أفعاله الحادثة ؟ أبذاته ؟ أم بالزمان ؟ فإن كان بذاته فقط مثل الواحد للآخرين — وإن كانا معا — وحركة المتحرك — بأن يتحرك بحركة ما يتحرك عنه وإن كانا معا — فيجب أن يكونا كلاهما محدثين : الأول القديم ، والأفعال الكائنة عنه وإن كان قد سبق لابذاته فقط بل بذاته والزمان بأن كان وحده ولا عالم ولا حركة .

ولا شك أن لفظة ” كان ” تدل على أمر مضى وليس الآن ، وخصوصاً

- ١٠ ويعقبه قولك ثم ، فقد كان كون قد مضى قبل أن خلق الخلق، وذلك الكون هو متناه، فقد كان إذن زمان قبل الحركة والزمان ؛ لأن الماضي إما بذاته وهو الزمان ، وإما بالزمان وهو الحركة وما فيها وما معها ؛ فقد بان لك هذا .

فإن لم يسبق بأمر هو ماض للوقت الأول من حدوث الخلق فهو حادث مع حدوثه ، وكيف لا يكون سبق على أوضاعهم بأمر ما للوقت الأول من الخلقة ، وقد كان ولا خلق ، وكان وخلق ؟ وليس ” كان ولا خلق ” ثابتاً عند كونه ” كان وخلق ” ولا ” كونه قبل الخلق ” ثابت ” مع كونه مع الخلق ” وليس ” كان ولا خلق ” نفس وجوده وحده ؛ فإن ذاته حاصلة بعد الخلق ، ولا ” كان ولا خلق ” هو وجوده مع عدم الخلق بلا شيء ثالث ؛ فإن وجود ذاته حاصل بعد الخلق، وعدم الخلق موصوف بأنه قد كان وليس الآن .

(١) يقوله : + قول ب ، ح ، د ، ص ، م (٣) للشيء : الشيء د || كونه : ساقطة من د || لغرض : بعرض ح ، م || للشيء : الشيء د || منه : + ولا كونه بمنزلة فليس ينافي والذي به د (٤) والحق . فالخود ح ، م || بشيء : + فصل في أنه يلزم على قول المعطلة أن يكون الله تعالى سابق الزمان والحركة بزمان ح ، ص || بماذا : ماذا د || سبق : يسبق ب ، ح ، د ، ص ، م (٥) الحادثة : الحادث د || أبذاته : بذاته د (٧) يكونا : يكون ب ، د ، ط (١٠) هو : ساقطة من م (١٠ - ١١) كون قد مضى ... فقد كان : ساقطة من د (١١) إذن : أدنى م (١٢) وما معها : ومعها ب ، ح ، ص ، ط ، م || قد : قد ب ، د ، م (١٥) ثابتاً : ثابت ح (١٦) وليس : ولا د (١٧) نفس وجوده : ولا نفس وجوده م || نفس : ونفس ح (١٨) حاصل بعد الخلق : ساقطة من ب ، ح ، د ، ص ، م .

وتحت قولنا: "كان" معنى معقول دون معقول الأمرين؛ لأنك إذا قلت: "وجود ذات وعدم ذات" لم يكن مفهوماً منه السبق، بل قد يصحح أن يفهم معه التأخر؛ فإنه لو عدت الأشياء مع وجوده وعدم الأشياء، ولم يصحح أن يقال لذلك "كان" بل إنما يفهم السبق بشرط ثالث؛ فوجود الذات شيء، وعدم الذات شيء، ومفهوم كان شيء موجود غير المعنيين، وقد وضع هذا المعنى الخالق ممتداً لا عن بداية، وجوز فيه أن يخلق قبل أى خلق توهم فيه خلط. فإذا كان هكذا، كانت هذه القباية مقدرة مكتمة، وهذا هو الذى نسميه الزمان؛ إذ تقديره ليس تقديرى وضع ولا ثبات، بل على سبيل التجدد.

ثم إن شئت فتأمل أقوالنا الطبيعية؛ إذ بينا أن ما يدل عليه معنى "كان ويكون" عارض هيئة غير قارة، والهيئة غير القارة هي الحركة؛ فإذا تحققت علمت أن الأول إنما سبق الخلق عندهم ليس سبقاً مطلقاً، بل سبقاً بزمان مع حركة وأجسام أو جسم.

وهؤلاء المعطلة المذنب عطلوا الله عن جوده لا يخلو: إما أن يسلموا أن الله كان قادراً قبل أن يخلق الخلق، أن يخلق جسمًا ذا حركات بقدر أوقات وأزمنة تنتهى إلى وقت خلق العالم، أو يبقى مع خلق العالم ويكون له إلى وقت خلق العالم أوقات وأزمنة محدودة، أو لم يكن للخالق أن يتدنى الخلق إلا حين ابتداء.

وهذا القسم الثانى يوجب انتقال الخالق من العجز إلى القدرة، أو انتقال المخلوقات من الامتناع إلى الإمكان بلا علة.

(٢) مع التأخر: مع التأخير ب، د، ط، مع التأخير م (٣) عدت: اندمت ط
(٤) شئ: (الثانية): الذى. د (٥) بداية: بذاته ط، م || وجوز: وجود ط (٦) فإذا: وإذا ط
|| كان: كانت ط، م || مكتمة: مكتة د؛ صافطة من ب، ح، ص (٧) بل: صافطة
من ط || التجدد: فصل فى أن المصلحة يلزمهم أن يصفوا وقتاً قبل وقت بلا نهاية، وزمان ممتداً فى الماضى
بلا نهاية ح، ص (١٠) سبق: يبق ح، د || بل سبقاً: صافطة من ط || بزمان: بزمانهم د
(١١) لا يخلو: فلا يخلو ح، د (١٢) أن يخلق: أن يبق ط || أوقات: أوقات م؛ صافطة من
ح، ص || وأزمنة تنتهى: وأزمته تنتهى ب، ح، د، ص، م (١٣) أو يبقى مع خلق...
خلق العالم: صافطة من د || ويكون له: أو يكون له د (١٤) يكن: يمكن م || لخالق:
الخالق ب، ح، ص، ط، م || إلا بعد حين م || ابتداء: ابتداءها ب، د، ص، ط
(١٥) الثانى: مجال ب، ح، د، ص || من: صافطة من د || أو انتقال: وانتقال م
(١٦) من: من ب، ح، ص.

والقسم الأول يقسم عليهم قسمين، فيقال : لا يخلو إما أن يكون كان يمكن أن يخلق الخالق جسما غير ذلك الجسم إنما ينتهى إلى خلق العالم بمدة وحركات أكثر، أولا يمكن.

- ومحال أن لا يمكن ؛ لما بيناه . فإن أمكن فلما أن يمكن خلقه مع خلق ذلك الجسم الأول الذى ذكرنا قبل هذا الجسم ، أو إنما يمكن قبله . فإن أمكن معه فهو محال ؛ لأنه لا يمكن أن يكون ابتداء خلقين متساويي الحركة في السرعة والبطء ، ويقع بحيث ينتهيان إلى خلق العالم ، ومدة أحدهما أطول من الآخر . وإن لم يمكن معه ، بل كان إمكانه مبائنا له ، متقدما عليه ، أو متأخرا عنه ، يقدر في حال العدم إمكان خلق شيء ولا إمكانه ، وذلك في حال دون حال ، وقع ذلك متقدما ومتأخرا ، ثم ذلك إلى غير نهاية ؛ فقد وضخ صدق ما قدمناه من وجود حركة لا بد لها في الزمان ، وإنما البدء لها من جهة الخالق ، وإنما هي الحركات السماوية ، فيجب أن يعلم أن العلة القريبة للحركة الأولى نفس لاعتقل ، وأن السماء حيوان مطيع لله تبارك وتعالى .

[الفصل الثاني]

(ب) فصل

في أن المحرك القريب للسماء لا طبيعة ولا عقل ، بل نفس ، والمبدأ الأبعد عقل

- فنعول : إنا قد بينا في الطبيعيات أن الحركة لا تكون طبيعية للجسم على الإطلاق ، والجسم في حالته الطبيعية ، إذا كان كل حركة بالطبع مفارقة ما بالطبع لحالة ، والحالة التي تفارق

- (١) طهيم : ساقطة من د (٣) بيناه : بين د || فلما : فلان د (٤) ذكرنا : ذكرناه
 - ، ص ، م || أو إنما : وإنما ، - ، م (٥) متساوي : متساوي ب ، - ، ص ، ط ،
 متساويين د || والبطء : ساقطة من ب ، - ، ص ، م (٦) من الآخر : ساقطة من ب ،
 - ، د ، م || يمكن : يكن م (٧) شيء : - ، بصفة ب ، د ، ط ، ط ، م (٨) وقع : وقع ب ، - ، ص ،
 ط ، م || نهاية : النهاية ، - ، د ، ص ، ط || فقد : وقد ص (٩) لا بد : بدوب ، د || وإنما :
 وإنما ، - ، ص ، ط (١٠) الحركات : ساقطة من ب ، د ، م (١١) تبارك وتعالى : جل جلاله ، - ،
 د ، ص ، م ، تعالى ط (١٤) المحرك : المتحرك د || لا طبيعة ولا عقل : لا طبيعة ولا عقلية م || الأبد :
 لا بد ص ، م (١٥) قد : ساقطة من ب ، - ، ط ، م || الطبيعيات : - ، أن لكل حركة محركا ،
 فلهذه الحركة محرك ، لا يجوز أن يكون المحرك لهذه قوة طبيعية ، فإنما قد بينا في الطبيعيات - ، ص
 (١٦) حاله : حاله ب ، ط || الحالة : ساقطة من م .

بالطبع هي حالة غير طبيعية لا محالة ؛ فظاهر أن كل حركة تصدر عن طبع فمن حالة غير طبيعية ، ولو كان شيء من الحركات مقتضى طبيعة الشيء لما كان شيء من نسب الحركات باطل الذات مع بقاء الطبيعة ، بل الحركة إنما تقتضيها الطبيعة لوجود حال غير طبيعية : إما في الكيف ، كما إذا سخن الماء بالقصر ، وإما بالكم كما يذبل البدن الصحيح ذبولاً مرضياً ، وإما في المكان كما إذا نقلت المدرة إلى حيز الهواء ؛ وكذلك إذا كانت الحركة قد تكون في مقولة أخرى ، والملة في تجدد حركة بعد حركة تجدد الحال الغير الطبيعية ، وتقدير البعد عن الغاية .

فإذا كان الأمر على هذه الصفة لم تكن حركة مستديرة من طبيعة ، وإلا كانت من حالة غير طبيعية إلى حالة طبيعية ، وإذا وصلت إليها سكنت ، ولم يجز أن يكون فيها بينهما قصد إلى تلك الحالة الغير الطبيعية ؛ لأن الطبيعة ليست تفعل باختيار ، بل على سبيل اتساع ، وسبيل ما يلزمها بالذات ؛ فإن كانت الطبيعة تحرك على سبيل الاستدارة فهي تحرك لا محالة : إما من أين غير طبيعي ، أو وضع غير طبيعي ، هرباً طبيعياً عنه ؛ وكل هرب طبيعي عن شيء فحال أن يكون هو بعينه قصداً طبيعياً إليه ، والحركة المستديرة تفارق كل نقطة ، وتركها ، وتقصد في تركها تلك النقطة ، وليست تهرب من شيء إلا وتقصده ، فليست إذن الحركة المستديرة طبيعية .

- (١) بالطبع : + لحالة ب ، ح ، د ، ص ، م || فظاهر : فظهر ب ، ح ، د ، ص || مصدر : صدوط ||
 فمن : ساقطة من ط (٢) مقتضى : يقتضى م || طبيعة : طبيعة د || نسب : سبب ط (٣) حال :
 حالة ط (٤) كما : فكما ط (٥) في : ساقطة من د (٦) إذا : أن ب ، ح ، د ، ص ، م ||
 الحركة : + في م || مقولة : مقالة د || والملة : وأما الملة ب ، ح ، د || بعد حركة : ساقطة من ب (٧)
 وتقدير البدن : وتقدير تقدير البدن : وتقدير البدن : وتقدير البدن (٨) الأمر : الأمر ب ، ح ، د ، ص ، ط
 (٨) عن : ساقطة من ص (٩) وصلت : وصلت ب (١٠) التسخير : تسخير ب ، ح ،
 ط ، م ، ه || بالذات : في الذات د || تحرك : تحرك ب ، ح ، د || سبيل : ساقطة من ب ، ح ، ه
 (١٣) عن : من ب || يكون : يكون م (١٤) تركها : + ذلك ب ، ح ، ص || تلك : كل ب ؛
 ذلك م || النقطة : القطة ب ، ط ، م || تهرب : هرب ب || عن شيء : عن كل شيء ط .

إلا أنها قد تكون بالطبع — أى ليس وجودها فى جسمها مخالفاً لمقتضى طبيعة أخرى لجسمها — فإن الشيء المحرك لها وإن لم يكن قوة طبيعية كان شيئاً طبيعياً لذلك الجسم غير غريب عنه ؛ فكأنه طبيعته .

- وأيضاً فإن كل قوة فإنما تحرك بتوسط الميل ، والميل هو المعنى الذى يحس فى الجسم المتحرك ، وإن سكن قسراً — حس ذلك الميل فيه يقاوم المسكن مع سكنه طلباً للحركة ، فهو غير الحركة لا محالة ، وغير القوة المحركة ؛ لأن اقوة الحركة تكون موجودة عند إتمامها الحركة ولا يكون الميل موجوداً ؛ فهكذا أيضاً الحركة الأولى ؛ فإن محركها لا يزال يحدث فى جسمها ميلاً بعد ميل ، وذلك الميل لا يمنع أن يسمى طبيعة ، لأنه ليس بنفس ، ولا من خارج ، ولا له إرادة أو اختيار ، ولا يمكنه أن لا يحرك ، أو يحرك إلى غير جهة — بدودة ، ولا هو مع ذلك مضاد لمقتضى طبيعة ذلك الجسم الغريب ، فإن سميت هذا المعنى طبيعة كان لك أن تقول : إن الفلك يتحرك بالطبيعة ، إلا أن طبيعته فيض عن نفس يتجدد بحسب تصور النفس ؛ فقد بان أن الفلك ليس مبدأ حركة طبيعية ، وكان قد بان أنه ليس قسراً ، فهى من إرادة لا محالة .

- ونقول : إنه لا يجوز أن يكون مبدأ حركته القريب قوة عقابية صرفة لا يتغير ولا يتجلبل الجزئيات ألبتة . وكأننا قد أشرنا إلى جمل مما تعين فى معرفة هذا المعنى فى الفصول المتقدمة ، وأوضحنا أن الحركة معنى متجدد النسب ، وكل شطر منه مخصص بنسب فإنه لا ثبات له ، ولا يجوز أن يكون عن معنى ثابت ألبتة وحده ؛ فإن كان عن معنى ثابت فيجب أن يلحقه

(١) مخالفاً : يخالف د || لمقتضى طبيعة : لطبيعة د (٢) شيئاً : صياح ، د ، ص ، ط ، م || (٣) فكأنه : وكأنه ، د ، ط ، م (٥) الميل فيه : + كأنه به ، ص ، ط ، م || يقاوم : يقاوم ط ؛ فإوأمص (٦) لأن القوة المحركة : ساقطة من د || تكون : قد تكون ط (٨) لا يمنع : لا يمنع ، د (٩) ولا يمكنه : ولا يمكنها ط (١٠) مضاد : مضادة || الغريب : غريب ، ص ، ط || سميت : سميت (١١) طبيعته : الطبيعة ، د ، ص ، ط || فيض : فيضت ، نفس : شيء ط (١٢) حركة : حركته ، د ، م || طبيعية : طبيعه ؛ ساقطة من د ؛ طبيعة م || وكان قد : وقد ، ص ، ط ، م (١٣) إرادة : الإرادة د || لا محالة : + فصل فى أنه لا يجوز أن يكون للسماويات عقلاً مجرداً عن المادة مرماً ؛ + فصل فى أنه لا يجوز أن يكون المحرك للسماويات عقلاً مجرداً عن المادة مرماً ص (١٥) ألبتة : ساقطة من م (١٦) وأوضحنا : إذا أوضحنا م ؛ إذا أوضحنا ب ، د ، ص || النسب : السبب ب ، د || شطر : شطر ؛ مخصص : مخصص ب ، د ، ص ، ط || فإنه : لأنه د .

ضرب من تبدل الأحوال ؛ أما إن كانت الحركة من طبيعة فيجب أن تكون كل حركة تتجدد فيه فتتجدد قرب وبعد من انتهاء المطلوبة ، وكل حركة تدمم منه فلهدم قرب وبعد من انتهاء ، ولولا ذلك اتجدد لم يكن تتجدد حركة ؛ فإن الثابت من جهة ما هو ثابت لا يكون عنه إلا ثابت .

وأما إن كانت عن إرادة فيجب أن تكون عن إرادة متجددة جزئية ؛ فإن الإرادة الكلية نسبتها إلى كل شطر من الحركة نسبة واحدة ؛ فلا يجب أن تتعين منها هذه الحركة دون هذه ، فإنها إن كانت لذاتها علة لهذه الحركة لم يجوز أن تبطل هذه الحركة ، وإن كانت علة لهذه الحركة بسبب حركة قبلها أو بعدها مدومة كان المعلوم موجباً للموجود ، والمعلوم لا يكون موجباً لموجود ، وإن كان قد تكون الأعدام علة للأعدام .

وأما أن يوجب المعلوم شيئاً فهذا لا يمكن .

وإن كانت علة لأمر تتجدد ، فالسؤال في تجدها ثابت . فإن كان تتجدد طبعياً لزم الحال الذي قدمناه ، وإن كان إرادياً يقبل بحسب تصورات متجددة فهو ثابت الذي نريد .

فقد بان أن الإرادة العقلية الواحدة لا توجب ألبتة حركة ، ولكن قد يمكن أن يتوهم أن ذلك لإرادة عقلية متقلة ؛ فإنه قد يمكن أن ينتقل العقل من معقول إلى معقول آخر ، إذا لم يكن عقلاً من كل جهة بالفعل ، ويمكن أن يعقل الجزئي تحت النوع منشئاً مخصوصاً بعوارض ، عقلاً بنوع كلي على ما أشرنا إليه ؛ فيجب إذن أن يتوهم وجود عقل يعقل الحركة الكلية ويريدها ، ثم يعقل انتقاله من حد إلى حد ، يأخذ تلك الحركات وحدودها بنوع معقول على ما أوضحناه ، وعلى ما من شأننا أن نبرهن عليه

(١) من : من - ص || إن : إذا - || كانت : + حركة فيه بعده - (٢) فتتجدد : فتتجدد || حركة بدم : جزئية له بدم م || منه فلهدم ط - (٣) إرادة : الإرادة د - (٤) لذاتها : بذاتها - ، ص ، ط || وإن : فإن د - (٥) - (٦) لم يجوز... لهذه الحركة : ساقطة من م - (٧) علة لأمر : العلة لأمر ، - ، د ، م علة لأمر ط || كان : كانت - ، ص ، ط - (٨) تصورات : التصورات د - (٩) ولكن : ولكنه ب ، - ، ص ، ط ، م ، || أن يتوهم : أن يكون يتوهم - (١٠) إرادة : الإرادة د || العقل : الذهن د || آخر : ساقطة من ب ، د ، م - (١١) فيجوز ط ، م - (١٢) انتقاله : انتقاله ب ، - ، ط ، م ، د - (١٣) وحدودها : وجودها ص ، ط || شأنا : شأنها ، - ، د ، ص ، ط .

من أن حركة من كذا إلى كذا فهو من كذا إلى كذا ؛ فتمين مبدأ ما كلياً إلى طرف آخر كلي بمقدار ما ، موهوم كلي ، وكذلك حتى تغني الدائرة ؛ فلا يبعد أن يتوهم أن تجدد الحركة يتبع تجدد هذا المعقول .

فنعول : ولا على هذه السبيل يمكن أن يتم أمر الحركة المستديرة ؛ فإن هذا التأثير على هذا الوجه يكون صادراً عن الإرادة الكلية ، وإن كانت على سبيل تجدد وانتقال ، والإرادة الكلية كيف كانت فلانها هي بالقياس إلى طبيعة مشترك فيها ؛ وإن كانت إرادة لحركة تتبعها إرادة لحركة ، وأما هذه الحركة التي من ههنا بعينه إلى هناك بعينه فليست أولى بأن تصدر عن تلك الإرادة من هذه الحركة التي من هناك إلى حد ثالث ؛ فنسبة جميع أجزاء الحركة المتساوية في الجزئية إلى واحد واحد من تلك الإرادات الجزئية العقلية المتتلة واحدة ، وليس جزء من ذلك أولى بأن ينسب إلى واحد من تلك التصورات من أن لا ينسب ، فنسبته إلى مبدئه ولا نسبته واحدة ؛ فإنه بعد عن مبدئه ولم يتميز ، ولم يترجح وجوده عن لا وجوده ، وكل ما لم يجب عن علته فإنه لا يكون ، كما قد علمت .

وكيف يصح أن يقال : إن الحركة من "أ" إلى "ب" لزمت عن إرادة عقلية ، والحركة من "ب" إلى "ج" من إرادة أخرى عقلية ، دون أن يلزم عن كل واحدة من تلك الإرادات غير ما لزم من الأخرى ، ويكون بالعكس فإن "أ" و"ب" و"ج" متشابهة بالنوع ، وليس شيء من الإرادات الكلية بحيث يعين "أ" دون

(١) فهو من : ومن ب || فهو من كذا إلى كذا : ساقطة من د (٢) موهوم : مرسوم ب ، ح ، ص ، ط ، م . (٣) يتبع : تبع ، ص ، ط (٤) هذه : هذا ، د ، ص || يتم : يتوهم ، ص (٥) وانتقال : الانتقال (٦) مشترك : مشتركة ، د ، ص ، ط (٧) لحركة تتبعها : الحركة تتبعها ؛ لا بحركة تتبعها || لحركة وأما : بحركة وأما ، د ؛ بحركة وأما (٨) بأن : أن ب ، ح ، د ، ص ، م || هناك إلى : ساقطة من ح (٩) الإرادات : الإرادة ، د ، ص ، ط || الجزئية : ساقطة من ب ، ح ، ص ، ط ، م (١٠) وليس : ليس ب ، ح ، د ، ص ، م || جزء من ذلك : من ذلك جزء م (١١) عن مبدئه : بإمكان ، د ، ص ، ط (١٢) لم يترجح : ساقطة من م ؛ بإمكان ب ، ح (١٣) قد : ساقطة من د ، ص ، م (١٤) وكيف : كيف ص (١٥) الإرادات : الإرادة || من الأخرى : ساقطة من ب ، ح ، د ، ص ، م (١٦) بالنوع : في النوع ب ، ح ، د ، ص ، ط ، م || أ : الألف م .

”ب“ و”ب“ دون”ج“ وليس”الألف“ أولى بأن يتعين من”الباء“ و”الجيم“ من تلك الإرادة ما كانت عقلية ، ولا”الباء“ من”الجيم“ إلا أن تصير نفسانية جزئية ، وإذا لم تتعين تلك الحدرد في العقل بل كانت حدردا كلية فقط ، لم يمكن أن توجد الحركة من”١“ إلى”ب“ أولى من التي من”ب“ إلى”ج“ ولا”الألف“ أولى بأن يتعين من”ب“ و”ج“ عن تلك الإرادة ما كانت عقلية ، ولا”الباء“ من”الجيم“ .

ثم كيف يمكن أن نفرض فيها إرادة وتصورا ، ثم إرادة وتصورا يختلفان في أمر متفق ، ولا استناد فيه إلى مخصص شخصي يتأس به ؟ ومع هذا كله فإن العقل لا يمكنه أن يفرض هذا الانتقال إلا مشاركا للتخيل والحس ولا يمكننا إذا رجعنا إلى العقل الصريح أن نقول بجملة الحركة وأجزاء الانتقال العقل فيأمنقله دائرة معا ، فإذاً على الأحوال كلها لا غنى عن قوة نفسانية تكون هي المبدأ القريب للحركة ، وإن كنا لا نمنع أن يكون هناك أيضا قوة عقلية تنتقل هذا الانتقال العقل بعد استناده إلى شبه تخيل ، وأما القوة العقلية مجردة عن جميع أصناف التغير فتكون حاضرة المفعول دائما ، إن كان مفعوله كليا عن كلي ، أو كليا عن جزئي ، على ما أوضحناه .

فإذا كان الأمر على هذا ، فالعقل يتحرك بالنفس ، والنفس مبدأ حركته القريبة ، وتلك النفس متجددة التصور والإرادة ، وهي متوهمة : أي لها إدراك للتغيرات كالجزئيات وإرادة لأموال جزئية بأعيانها ، وهي كمال جسم الفلك وصورته . ولو كانت لا هكذا ، بل قائمة بنفسها من كل وجه ، لكانت عقلا محضا لا يتغير ولا ينتقل ولا يحاطه

(١) ”ب“ ، و”ب“ دون”ج“ : الألف دون ألف الباء والب دون الـج د || ”ب“ و”ب“ : الباء والباء ، م || ”ج“ : الجيم ، م || وليس الألف : ولا ألف م ، فالألف د || بأن يتعين : ساطعة من د || ”الباء“ و”الجيم“ : الباء والـج د (٢) ولا الباء من الجيم : ولا الباء عن الجيم م ، ولا الباء ولا الـج د (١ - ٢) وليس الألف ... ولا الباء من الجيم : ساطعة من ب ، ح ، ط (٤) ”١“ : ألف ح ، ص ، ط (٥) ”ب“ و”ج“ : الباء والجيم د ، د || الإرادة : الأرادات د || ولا”الباء“ : والباء ح ، ط ، ساطعة من ص || من : عن ب ، ح ، (٤ - ٥) ولا الألف ... من الجيم : ساطعة من م (٦) ثم كيف : كيف م || يختلفان : مختلفان (٧) متفق : يتفق م || استناد : استناد م || مخصص : مخصوص ب ، ط ، م || يتأس : يقاس د || كله : ساطعة من ط (٩) العقل : ساطعة من ب ، ح ، د ، ط ، م || على : عن د (١٠) المبدأ : مبدأ ح ، د || الحركة : الحركة ط (١١) استناد : استناد ب (١٢) حاضرة : حاضر ب ، ح ، د ، ص ، حاضر م (١٣) كليا : كلية م || على : ساطعة من د || أوضحناه : أوضحنا ب ، ح ، ص ، ط ، م (١٤) يتحرك : متحرك (١٥) وتلك : وتكون تلك ح || التصور : التصور || للتغيرات : للتغيرات د || كالجزئيات : الجزئيات م (١٦) لأموال : الأموال .

ما بالقوة . والمحرك القريب للفلك وإن لم يكن عقلا ، فيجب أن يكون قبله عقل ، هو السبب المتقدم لحركة الفلك ؛ فقد علمت أن هذه الحركة محتاجة إلى قوة غير متناهية ، مجردة عن المادة لا تتحرك بالذات ولا بالعرض .

- وأما النفس المحركة فإنها — كما تبين لك — جسمانية مستجيبة ومتغيرة وليست مجردة عن المادة ، بل نسبتها إلى الفلك نسبة النفس الحيوانية التي لنا إلينا ، إلا أن لها أن تعقل بوجه ما تعقلا مشوبا بالمادة ؛ وبالجملية تكون أوهاما أو ما يشبه الأوهام صادقة وتخيلات أو ما يشبه التخيلات حقيقية ، كالعقل العمل فيها . وبالجملية إدراكاتها بالجسم ولكن المحرك الأول لها قوة غير مادية أصلا بوجه من الوجوه . وإذا ليس يجوز أن يتحرك بوجه من الوجوه في أن يحرك ، وإلا لاستحال ولكانت مادية — كما قد تبين هذا — فيجب أن يحرك كما يحرك محرك بتوسط المحرك الآخر ، وذلك الآخر محال للحركة ١٠ مريد لها متغير بسببها ، وهذا هو التحو الذي يحرك عليه محرك المحرك .

- والذي يحرك المحرك من غير أن يتغير بقصد واشتياق فهو الغاية ، والغرض الذي إليه ينحو المحرك ، وهو المشوق ، والمشوق بما هو معشوق هو الخير عند العاشق ؛ بل نقول : إن كل متحرك حركة غير قسرية فهي هي إلى أمر ما ، ولتشوق أمر ما ، حتى الطبيعة أيضا ؛ فإن شوق الطبيعة أمر طبيعي ، وهو الكمال الذاتي للجسم : إما في صورته ، وإما ١٥ في أبنه ووضع ؛ وشوق الإرادة أمر إرادي ، إما إرادة المطلوب حتى كاللذة ، أو وهمي خيالي كالغلبة ، أو ظني وهو الخير المظنون . فطالب اللذة هو الشهوة ، وطالب الغلبة

- (١) عقل : ساقطة من ح ، ص ، ط || هو : وهو ح ، ص ، ط (٣) بالذات : ساقطة من ب ، ح ، د ، م ؛ لا بالذات من (٤) تبين : يتبين م ؛ تبين ح ؛ بين ب ، ط || مستجيبة : ومستجيبة ، ح ، ص ، ط ، م || ومتغيرة : متغيرة ب ، ح ، ص ، ط ، م (٥) النفس : ساقطة من ط (٦) تكون : فتكون ب ، ح ، ص ، ط (٧) ما يشبه : يشبه م || العمل : العلوي د ؛ العمل م (٩) لاستحالات : لاستحالة د || تبين : يتبين م (١٠) المحرك الآخر : محرك آخر م || وذلك : ذلك ب ، ص ، ط || محال : مجاورة د (١١) محرك : محرك د || المحرك : + فصل في أن المحرك الأول كيف يحرك وأنه يحرك على سبيل الشوق إلى الاقتداء بأمره ، لا إلى الاكتساب بشوق الفعل ح (١٢) بقصد : ساقطة من م || واشتياق : ساقطة من م (١٤) متحرك : محرك ب ، ح ، د ، ط ، م || فهي هي إلى أمر : فهي إلى ح ، ص ؛ فهي أمر ب ، ط || هي إلى . . . حتى : ساقطة من م || ولتشوق : ولشوق ح ، ص (١٥) شوق الطبيعة : الشوق للطبيعة ط .

هو الغضب ، وطالب الخير المظنون هو الظن ، وطالب الخير الحقيقي المحض هو العقل ؛ ويسمى هذا الطاب اختياراً . والشهوة والغضب غير ملائم لجوهر الجسم الذى لا يتغير ولا يفعل ؛ فإنه لا يستحيل إلى حال غير ملائمة ، فيرجع إلى حال ملائمة ، فليزد أو ينقص من غيظ له فيغضب . وكل أن كل حركة إلى لذية أو غلبة فهي متناهية . وأيضاً فإن أكثر المظنون لا يبقى مظنوناً سرمدياً .

فوجب أن يكون مبدأ هذه الحركة اختياراً وإرادة لخير حقيقى ، فلا يخلو ذلك الخير : إما أن يكون مما ينال بالحركة فينوصل إليه ، أو يكون خيراً ليس جوهره مما ينال بوجه ، بل هو مبين ؛ ولا يجوز أن يكون ذلك الخير من كالات الجواهر المتحرك فينال بالحركة ، وإلا لانقطعت الحركة ، ولا يجوز أن يكون تحرك ليفعل فعلاً يكتسب بذلك الفعل كلاً ، كما من شأننا أن نجد لندح ، ونحسن الأفعال لبعث لنا ملكة فاضلة ، أو نصير خيرين ، وذلك أن المفعول يكتسب لأكمله من فاعله ، ومحال أن يعود فيكمل جوهر فاعله ، فإن كمال المعلول أخس من كمال اللة الفاعلة ، والأخس لا يكسب الأشرف والأكل كلاً ، بل عسى أن يهيئ الأخس للأفضل آتة ومادته حتى يوجد هو فى بعض الأشياء من سبب آخر .

وأما نحن فإن المدح الذى نطلبه ونرغب فيه هو كمال غير حقيقى بل مظنون ، والملكة الفاضلة التى نحصلها بالفعل ليس سببها الفعل ، بل الفعل يمنع ضدها ويهيئ لها . وتحدث هذه الملكة من الجوهر المكمل لأنفس الناس - وهو العقل الفعال - أو جوهر آخر

- (١) الحقيق المحض : المحض الحقيقى ب ، ط (٤) يميل ب ، د ، ط || لذية : اللذية ح ، ص ، ط
(٦) فوجب : يوجب ح ، ص || هذه : هذا ب || وإرادة : أو إرادة ح ، ص ، ط ، م || خير حقيقى :
خير الحقيقى د ، ط || فلا يخلو : ولا يخلو م || الخير : الجسم م (٧) ينال : + إليه ط || فينوصل :
فيوصل ب ، م ؟ وينوصل ح ، د || مما : فاد || ينال : + إليه ب ، ط (٨) فينال :
فيناله ح ، د ، ص ، ط ، م (٩) يكون : ساقطة من م || يكتسب : فيكتسب د (١٠) شأننا :
ونحسن : أو نحسن ط || لبعث : ك يحدث ط (١١) المفعول : للمفعول د || ومحال : فعال ب ، ح ،
ص ، ط ، م (١٢) الفاعلة : الفاعلة ح ، ص ؟ ساقطة من م || يكسب : يكتسب د ، م (١٣) بل :
ساقطة من م || الأشياء : + بل ح (١٤) عن : من ب || آخر : الآخر د (١٥) القى :
ساقطة من د (١٧) الملكة : الحركة د

يشبهه ، ومل هذا فإن الحرارة المعتدلة سبب لوجود القوى النفسانية ، ولكن هل أنها مهيئة للسادة لا موجدة ، وكلامنا في الموجد ، ثم بالجملة إذا كان الفعل مهيئاً لوجود كمالا انتهت الحركة عند حصوله .

فبقي أن يكون الخير المطلوب بالحركة خيراً قائماً بذاته ليس من شأنه أن ينال ، وكل خير هذا شأنه وإنما يطلب العقل التشبه به بمقدار الإمكان ، والتشبه به هو تعقل ذاته في كمالها ، فيصير مثله ، في أن يحصل له الكمال الممكن له في ذاته كما حصل له شوقه ، فيوجب البقاء الأبدى على أكل ما يكون لجوهر الشيء في أحواله ولوازمه كمالا لذلك ، فما كان يمكن أن يحصل كماله الأقصى له في أول الأمر تم تشبهه به بالنبات ، وما كان لا يمكن أن يحصل كماله الأقصى له في أول الأمر تم تشبهه به بالحركة .

- ١٠ وتحقيق هذا هو أن الجوهر السماوي قد بان أن محركه يحرك عن قوة غير متناهية . والقوة التي لنفسه الجسمانية متناهية، لكنها — بما يعقل الأول فيسسخ عليها من نوره وقوته دائماً — نصير كأن له قوة غير متناهية ؛ فلا يكون له قوة غير متناهية ، بل للعقول الذي يسسخ عليه من نوره وقوته ، وهو — أعني الجرم السماوي — في جوهره على كماله الأقصى إذ لم يبق له في جوهره أمر بالقوة ، وكذلك في كنهه وكيفه ، إلا في وضعه أو أينه أولاً ، وفيما يتبع وجودهما من الأمور ثانياً ، ولأنه ليس أن يكون على وضع أو أين أولى بجوهره من أن يكون على وضع أو أين آخره في حيزه ؛ فإنه ليس شيء من أجزاء مدار فلک أو كوكب أولى بأن يكون ملاقياً له أو لجزئه من جزء آخر . فبقي كان في جزءه بالفعل

(٢) لا موجدة : موجدة - || مهيئ : مهيئ || كمالا : الكمال ط (٣) حصوله : حصولها م
(٤) المطلوب : مطلوب باد || بالحركة : الحركة د (٥) هو : + أن - ، د ، ص (٦) في كمالها : ساقطة من - ، د ، ص م ، في كماله ط || فيصير مثله : ساقطة من ب || في أن يحصل ... لمشوقة : ساقطة من ب ، - ، د ، ص م (٧) فيوجب : وجب د ، م ؛ فيوجب - || فيوجب البقاء الأبدى : الأبدى وجب البقاء الأبدى ب || في : من ط || كمالا : كمال ، - ، ص ، ط
(٨) تشبهه : تشبه د (٩) تشبهه : تشبه ط ؛ به : ساقطة من ب ، د ، ص م (١٠) هو : ساقطة من ب ، ط م || الجوهر : الجرم ب ، ط (١١) بما : لما - ، ص ؛ إنماد || عليها : عليه ط م (١٢) من : ساقطة من ب ، - ، د ، ص م (١٤) إذ : إذا - (١٤) في كنهه وكيفه : في كنهه وكيفه د ، ط : في كيفه وكيفه م (١٥) وإنه : فإنه - ، د ، ص ، ط م || بجوهره : لجوهره د (١٦) أو أين : وأين ب ، د || من : في ط .

فهو في جزء آخر بالقوة ، فقد عرض لجوهر الفلك ما بالقوة من جهة وضمه أو إينه ،
والتشبه بالخير الأقصى يوجب البقاء على كل كمال يكون للشيء دائماً ، ولم يكن هذا ممكناً
لجواهر السماوى بالعدد ؛ لحفظ النوع والتعاقب ، فصارت الحركة حافظة لما يمكن
من هذا الكمال ؛ ومبدؤها الشوق إلى التشبه بالخير الأقصى في البقاء على الكمال الأكل
بحسب الممكن ، ومبدأ هذا الشوق هو ما يعقل منه ، وأنت إذا تأملت حال الأجسام
الطبيعية في شوقها الطبيعي إلى أن يكون بالفعل أينما لم تتعجب أن يكون جسم يشاق شوقاً
إلى أن يكون على وضع من أوضاعه التي يمكن أن تكون له ، أو إلى أن يكون على أكل
ما يكون له من كونه متحركاً ، وخصوصاً ويتبع ذلك من الأحوال والمقادير الفاضلة
ما يشبه فيه بالأول تعالى من حيث هو مفيد للخبرات ، لا أن يكون المقصود تلك الأشياء
تكون الحركة لأجل تلك الأشياء ، بل أن يكون المقصود هو التشبه بالأول تعالى
— بقدر الإمكان — في أن يكون على أكل ما يكون في نفسه ، وفيما يتبعه من حيث هو
تشبه بالأول ، لا من حيث هو يصدر عنه أمور بعده حتى تكون الحركة لأجل ذلك
بالمقصود الأول ، كلا .

وأقول : إن نفس الشوق إلى التشبه بالأول من حيث هو بالفعل تصدر عنه الحركة
الفلكية صدور الشيء عن التصور الموجب له ، وإن كان غير مقصود في ذاته بالقصد
الأول ؛ لأن ذلك تصور لما بالفعل فيحدث عنه طلب لما بالفعل الأكل ، ولا يمكن
بالشخص فيكون بالتعاقب وهو الحركة ؛ لأن الشخص الواحد إذا دام لم يحصل لأمثاله
وجود ، وبقيت دائماً بالقوة .

(٢) والتشبه : والتشبه = (٣) لجوهر : لجرم ، ح ، ص ، م || لحفظ : لحفظه
ح ، د ، ص ، ط ، م (٤) التشبه : التشبه = (٥) يكون : + يتألف ، ص ، ط (٦) أو إلى
أن يكون : وكذلك ح ، ص (٧-٨) أكل ما يكون : أكل ما ، ح ، ص ، ط ، م (٨) الفاضلة : ساقطة
من م ، + بتدرامكان ح ، ص ، ط (٩) فيه : به || تعالى : ساقطة من م ، ح ، د ، ط ، م
|| لخبرات : الخبرات ط || أن : ساقطة من م (١٠) أن : بأن ح || هو : وهو || تعالى :
ساقطة من م ، ح ، د ، ط ، م (١١) بتدر : بتدراد ، مقدار م (١٢) حتى تكون : فتكون م ، ح ، ط ، م
(١٣) كلا : ساقطة من م (١٤) تصور : التصور || فيحدث : بالفضل : ساقطة من د || ولا يمكن :
ويمكن م .

والحركة تتبع أيضاً ذلك التصور المقصود على هذا النحو ، لا على أن تكون مقصودة أولية وإن كان ذلك التصور الواحد يتبعه تصورات جزئية — ذكرناها وفصلناها — على سبيل الانبعاث لا على سبيل المقصود الأول ، وتتبع تلك التصورات الجزئية الحركات المشتق بها في الأوضاع ، والجزء الواحد بكاله لا يمكن في هذا الباب فيكون الشوق الأول على ما ذكرنا ، ويكون سائر ما يتلوه انبعاثات ، وهذه الأشياء قد يوجد لها نظائر بعيدة في أبداننا ليست تناسبها ، وإن كانت قد تخيلها وتحكيها ، مثل أن الشوق إذا اشتد إلى خليل ، أو إلى شيء آخر ، تبع ذلك فينا تخيلات على سبيل الانبعاث ، يتبعها حركات ليست الحركات التي نحو المشتاق نفسه ، بل حركات نحو شيء في طريقه وفي سبيله وأقرب ما يكون منه .

- ١٠ فالحركة الفلكية كائنة بالإرادة والشوق على هذا النحو ، وهذه الحركة مبدؤها شوق واختيار ولكن على النحو الذي ذكرناه ، ليس أن تكون الحركة مقصودة بالقصد الأول ؛ وهذه الحركة كأنها عبادة ما ملكية أو فلكية ، وليس من شرط الحركة الإرادية أن تكون مقصودة في نفسها ، بل إذا كانت القوة الشوقية تشتاق نحو أمر يسبح منها تأثير يحرك الأعضاء ؛ فتارة يتحرك على النحو الذي يوصل به إلى الغرض ، وتارة على نحو آخر مشابه أو مقارب له إذا كان عن تخيل ، سواء كان الغرض أمراً يئال ، أو أمراً يقتدى به ويحتذى حذوه ويتشبه بوجوده .

فإذا بلغ الالتئاذ بتعقل المبدأ الأول ، وبما يعقل منه أو يدرك منه على نحو عقلي أو نفساني ، شغل ذلك عن كل شيء وكل جهة ، لكنه ينبعث عن ذلك ما هو أدون مرتبة منه ،

(١) والحركة : فالحركة حـ ، د ، ص ، م || تتبع أيضاً : أ ، ب ، د || المقصود : ساقطة من حـ ، د ، ص ، ط ، م (٣) الجزئية : الجزويات د (٤) والجزء : والخيزه || لا يمكن : + والحركة أنه استكمال د ، والحركة أنه استكمال يمكن حـ ، والحركة آلة استكمال يمكن ص (٥) ذكرنا : ذكرنا ط || قد : ساقطة من ط || لها : بهاد (٦) أبداننا : أبدان د || تناسبها : مناسهاد || مثل : ساقطة من د (٧) تتبع : يتبع حـ ، ص ، ط . (٨) المشتاق : + في ط || سبيله : سبيل حـ (٩) ما : بهاد ، ص ، ط (١٠) كائنة : كانت د (١١) الحركة : للحركة د (١٢) كأنها : كأنه ص || أو فلكية : وفلكية د (١٣) يسبح : فسبح ب ، م ؛ فيسبح ط || يحرك : + له ب ، ص ، حـ ، ط ، م (١٥) يقتدى : يقتدى م (١٦) ويحتذى : أر يقتدى م (١٨) من : م || مرتبة : من مرتبة ب ، حـ ، ص ، ط ، م .

وهو الشوق إلى التذنب به بمقدار الإمكان ، فيلزم طلب الحركة لا من حيث هي حركة ، ولكن من حيث قلنا ، ويكون هذا الشوق يتبع ذلك العشق والالتذاذ منبعها عنه ، وهذا الاستبكال منبعها عن الشوق ، فعل هذا النحو يحرك المبدأ الأول جرم السماء .

وقد انضغ لك من هذه الجملة أيضاً ، أن المعلم الأول إذا قال : إن الفلك متحرك بطبيعته فإذا يعني ، أو قال : إنه متحرك بالنفس فإذا يعني ، أو قال : متحرك بقوة غير متناهية تحرك كما يحرك المشوق ، فإذا يعني ، وأنه ليس في أقواله تناقض ولا اختلاف .

ثم أنت تعلم أن جوهر هذا الخير المشوق الأول واحد ، ولا يمكن أن يكون هذا المحرك الأول الذي لجملة السماء فوق واحد ، وإن كان لكل كرة من كرات السماء محرك قريب يخصصها ، ومتشوق ومشوق يخصصها على ما يراه المعلم الأول ومن بعده من محصل علماء المشائين ، فإنهم إنما ينفون الكثرة عن محرك الكل ، ويثبتون الكثرة للحركات المفارقة وغير المفارقة التي يختص واحدا واحدا منها ، فيجعلون أول المفارقات الخاصة بحرك الكرة الأولى ، وهي عند من تقدم بطليموس كرة الثوابت ، وعند من تعلم العلوم التي ظهرت لبطليموس كرة خارجة عنها محيطة بها غير مكوكبة ، وبعد ذلك محرك الكرة التي على الأولى بحسب اختلاف الرايين ، وكذلك هلم جرا .

فهؤلاء يرون أن محرك الكل شيء واحد ، ولكل كرة بعد ذلك محرك خاص . والمعلم الأول يضع عدد الكرات المتحركة على ما كان ظهر في زمانه ، ويتبع عددها عدد المبادئ المفارقة . وبعض من هو أسد قولاً من أصحابه يصرح ويقول - في رسالته التي في مبادئ

(٢) ينبع : تبع ، د ، د ، م (٣) الأول : + جميع - || السماء : السابعة ص || قال (الثانية) : + أنه م (٥ - ٦) أرفال إنه ... فإذا يعني : ساقطة من د (٦) تحرك : بحركة ص || وأنه : فإنه ط || ولا اختلاف : + فصل في أن لكل فلك جزئياً محركاً أولاً مفارقاً قبل نفسه يحرك على أنه مشوق وأن المحرك الأول لكل مبدأ لجميع ذلك ح ، ص (٧) ثم أنت : وأنت د ، م (٩) يخصها : يخصه ب ، د ، ط ، م || ومتشوق : ساقطة من د ، ط || يخصها : يخصه ب ، ط ، م (١٠) الكل : الأول د || ويثبتون : يثبتون د (١١) وغير المفارقة : وغيرها د || يختص : يختص م || الخاتمة : الخاتمة م (١٢) العلوم : بالعلوم ط ، م (١٣) محيطة : محيط د || بها : ساقطة من م || محرك : فحرك ب ، ح ، ص ، ط ، م (١٤) هلم : فهلم ب ، ح ، ص ، ط (١٥) واحد : ساقطة من ب ، ح ، د ، م (١٧) أسد : أشدد || التي : ساقطة من ص ، ط .

الكل — إن محرك جملة السماء واحد لا يجوز أن يكون عدداً كثيراً ، وإن كان لكل كرة محرك ومنشوق يخصانها . والذي يحسن عبارته عن كتب المعلم الأول على سبيل تلخيص ، وإن لم يكن يفوض في المعاني ، يصرح ويقول ما هذا معناه : إن الأشبه والأحق وجود مبدأ حركة خاصة لكل فلك على أنه فيه ، ووجود مبدأ حركة خاصة له على أنه منشوق مفارق . وهذا أقرب قدماء تلامذة المعلم الأول من سواء السبيل .

ثم القياس يوجب هذا ، فإنه قد صح لنا بصناعة المجسطى أن حركات وكرات سماوية كثيرة ومختلفة في الجهة وفي السرعة والبطء ، فيجب لكل حركة غير الذي للآخر منشوق غير الذي للآخر ، وإلا لما اختلفت الجهات ، ولما اختلفت السرعة والبطء . وقد بينا أن هذه المنشوقات خيرات محضة مفارقة للمادة ، وإن كانت الكرات والحركات كلها تشترك في الشوق إلى المبدأ الأول ، فتشترك لذلك في دوام الحركة واستدارتها ونحن نزيد هذا بياناً .

[الفصل الثالث]

(ح) فصل

في كيفية صدور الأفعال من المبادئ العالية ؛ ليعلم من ذلك ما يجب أن يعلم من المحركات المفارقة المعقولة بذاتها المنشوقة

وليحقق هذا البيان ، ولنفتتح من مبدأ آخر فنقول : إن قوماً لما سمعوا ظاهر قول فاضل المتقدمين إذ يقول : إن الاختلاف في هذه الحركات وجهاتها يشبه أن يكون للعناية

(١) كان : ساقطة من ب (٢) يخصانها : يخصانه ب ، ص ، ط ، م ، و يخصابه ر (٣) ينوص : يعرض د (٤) خاصة : خاصية ب ، ح ، ص ، م ، || أمه : أن د || وجود : وجود || خاصة : خاصية ب ، م (٥) قدماء : قدماء ، د ، ط || المعلم : معلم ح (٦) وكرات : ساقطة من ط (٧) لكل : ولكل ب || للآخر : للآخرى ص (٨) منشوق : منشوق د ، ص ، م ، و منشوق ب منشوق ح || غير الذي للآخر : للذي غير الآخر || اختلفت (الأول) : اختلف د ، م || اختلفت (الثانية) : اختلف ح ، د ، ص ، ط (١١) تزيد هذا : تزيدها ح ، ص ، ط (١٣) فصل : ساقطة من د (١٤) صدور : صدق ط (١٥) المحركات : المبادئ م || المعقولة : + وأنها ح ، ص ، ط || المنشوقة : المنشوقة ب ، ح ، ص ، ط ، م (١٦) ولتحقق : ولتحقق ح || فنقول : ونقول ح ، د ، ص ، م (١٧) فاضل : فاضل ح || فاضل المتقدمين : يقصد به ألكسندر الأفروديسي .

بالأمور الكائنة الفاسدة التي تحت كرة القمر ، وكانوا سمعوا أيضاً وعلوموا بالقياس أن حركات السماويات لا يجوز أن تكون لأجل شيء غير ذاتها ، ولا يجوز أن تكون لأجل معلولاتها ، أرادوا أن يجمعوا بين هذين المذهبين فقالوا : إن نفس الحركة ليست لأجل ما تحت كرة القمر ولكن للتشبه بالخير المحض والشوق إليه .

٥ وأما اختلاف الحركات ، فلاختلاف ما يكون من كل واحد منها في عالم الكون والفساد اختلافاً ينتظم به بقاء الأنواع ، كما أن رجلاً خيراً لو أراد أن يمضي في حاجته سمى موضع ، واعترض إليه طريقان : أحدهما يختص بإيصاله إلى الموضع الذي فيه قضاء وطره ، والآخر يضيف إلى ذلك إيصال نفع إلى مستحق ، وجب في حكم خيريته أن يفقد الطريق الثاني ، وإن لم تكن حركته لأجل نفع غيره بل لأجل ذاته . قالوا : فكذلك حركة كل فلك ، إنما هي ليبقى على كماله الأخير دائماً ، لكن الحركة إلى هذه الجهة وبهذه السرعة لينتفع غيره .

١٥ فأول ما نقول لهؤلاء : إنه إن أمكن أن يحدث للأجرام السماوية في حركاتها قصداً لأجل شيء مدلول ، ويكون ذلك المقصد في اختيار الجهة ، فيمكن أن يحدث ذلك ويمرض في نفس الحركة حتى يقول قائل : إن السكون كان يتم لها به خيرية تخصها والحركة كانت لا تنضرها في الوجود وتنفع غيرها ، ولم يكن أحدهما أسهل عليهما من الآخر أو أعسر فأخارت الأنفع . فإن كانت العلة المانعة عن القول بأن مصير حركتها لنفع الغير ، استحالة قصدها فعلاً لأجل الغير من المعلومات ، فهذه العلة موجودة في نفس

(١) الفاسدة : والفاسدة د || سموا : سموا ب ، ح ، د ، ص ، م (٢) يجمعوا : يجمع د || ليست : ليس ب ، ح ، د ، ص ، م (٣) كرة : ساقطة من ب ، د ، ص ، ط ، م || للتشبه : للتشبه ب ، ح ، د ، ص ، ط || والشوق : والشوق ح (٤) وأما : فأما ب ، د ، ص ، ط ، م || فلاختلاف : فلاختلاف ب ، م ، فيختلف ح ، ط ، ص || من كل : كل من ب ، د ، ح ، كل ط (٥) حاجته : حاجة ح ، ص ، ط (٦) واعترض : + له ب ، ح ، د ، ص ، م || طريقان : + بإحدم (٧) خيريته : خيرته م (٨) لينتفع : لينفع ح ، م (٩) إنه : ساقطة من ط || في حركاتها : في حركات د || ما : ساقطة من د (١٠) ويعرض : ويعرض د ، ص || خيرية : خيريته ح ، ص ، ط (١١) والحركة : والحركات د || غيرها : غيره ب || ولم : ولم ب || عليها : عليه ، د ، ص ، ط ، م (١٢) أو أعسر : وأعسر د || كانت : + يقع ح || بأن : فمن م || مصير : يصير د ، ط : ساقطة من م || لنفع : أوقع م (١٣) موجودة : موجود د .

قصد اختيار الجهة . وإن لم يمنع هذه العلة قصد اختيار الجهة ، لم يمنع قصد الحركة وكذلك الحال في قصد السرعة والبطء هذه الحال ، وليس ذلك على ترتيب القوة والضعف في الأفلاك بسبب ترتيب بعضها على بعض في العلو والسفل حتى ينسب إليه ، بل ذلك مختلف .

- ونقول بالجملة : لا يجوز أن يكون منها شيء لأجل الكائنات ؛ لا قصد حركة ؛
ولا قصد جهة من حركة ، ولا تقدير سرعة وبطء ، بل ولا قصد فعل ألبتة لأجلها ،
وذلك لأن كل قصد فيكون من أجل المقصود ، فيكون أنقص وجوداً من المقصود ؛
لأن كل ما لأجله شيء آخر فهو أتم وجوداً من الآخر من حيث هو والآخر على ما هما عليه ،
بل به يتم للآخر النجوى من الوجود الداعي إلى القصد . ولا يجوز أن يستفاد الوجود الأكل
من الشيء الأخرس ، فلا يكون ألبتة إلى معلول قصد صادق غير مظنون ، وإلا كان القصد
معطياً ومفيداً لوجود ما هو أكل وجوداً منه .

- وإنما يقصد بالواجب شيء يكون القصد مهيئاً له ومفيد وجوده شيء آخر : مثل
الطبيب للصحة ، فالطبيب لا يعطى الصحة بل يهيئ لها المادة والآلة ؛ وإنما يفيد
الصحة مبدأ أجل من الطبيب ، وهو الذي يعطى المادة جميع صورها ، وذاته أشرف
من المادة . وربما كان القاصد مخطئاً في قصده إذا قصد ما ليس أشرف من القصد ،
فلا يكون القصد لأجله في الطبع بل بالخطأ ؛ ولأن هذا البيان يحتاج إلى تطويل وتحقيق ،
وفيه شكوك لا تحل إلا بالكلام المشع ، فلنعدل إلى الطريق الأوضح فنقول : إن كل
قصد فله مقصود ، والعقل منه هو الذي يكون وجود المقصود عن اقصاد أولى بالقاصد
من لا وجوده عنه ، وإلا فهو هدر . والشيء الذي هو أولى بالشيء فإنه يفيد كمالاً ما ؛

(١) وإن : فإن (٢) الحال : الحالة ، ط ، م (٥) منها شيء : شيء منها
ب ، د ، ط ، م ، هـ (٦) من : ساقطة من ب ، د ، ص ، م ، ولا تقدير : تتعدد (٧) فيكون :
ويكون ب ، د ، ص ، ط ، م (٨) كل ما : + ب ، د ، ص ، ط (٩) به يتم : يتم به م ||
به : ساقطة من د || النحو : + الآخر ، د ، ص ، ط || الداعي : والداعي (١٠) كان : لكاند
(١١) ومفيداً : وفيدد (١٢) فالطبيب : فإن الطبيب ، ص || يهيئ : مهيب ط (١٥) وربما :
(١٦) تطويل وتحقيق : نظرو تطويل د (١٧) فلنعدل : + الآن ، د ، ص ، ط ، م (١٩) وجوده :
وجوده || فهو هدر : هدر د || يفيد : يفيد ب ، د ، م .

إن كان بالحقيقة حقيقياً ، وإن كان بالظن ظنياً : مثل استحقاق المدح وظهور القدرة وبقاء الذكر ، فهذه وما أشبهها كجالات ظنية . أو الرجم ، أو السلامة ، أو رضى الله تعالى وتقدس وحسن معاد الآخرة ، وهذه وما أشبهها كجالات حقيقية لا تتم بالقاصد وحده .

فإذن ، كل قصد ليس عبثاً فإنه يفيد كمالاً ما لقاصده لو لم يقصده لم يكن ذلك الكمال ؛ والمبث أيضاً يشبه أن يكون كذلك ، فإن فيه لذة أو راحة أو غير ذلك أو شيئاً مما علمت أو سائر ما تبين لك .

ومحال أن يكون المعلوم المستكمل وجوده بالعلة يفيد العلة كمالاً لم يكن ، فإن المواضع انبثت يظن فيها أن المعلوم أفاد علته كمالاً مواضع كاذبة أو محرفة ، ومثلك ممن أحاط بما سلف له من الفنون لا يقصر عن تأملها وحلها .

فإن قل قائل : إن الخيرية توجب هذا ، فإن الخير يفيد الخير ، قيل إن الخير يفيد الخير ولكن لا على سبيل قصد وطلب ليكون ذلك ؛ فإن هذا يوجب القصص ؛ فإن كل طلب وقصد لشيء فهو طلب لمعدوم وجوده من الفاعل أولى من لا وجوده ، وما دام معدوماً وغير مقصود لم يكن ما هو الأولى بالفاعل وذلك قصص ؛ فإن الخيرية لا تخلو :

إما أن تكون صحيحة موجودة دون هذا القصد ولا مدخل لوجود هذا القصد في وجودها ، فيكون كون هذا القصد ولا كونه عن الخيرية واحداً ، فلا تكون الخيرية توجبه ، ولا يكون حال سائر لوازم الخيرية التي تلزمها بذاتها لا عن قصد هو قصد هذه الحال .

(٢) أالرجم : والرجم || أوالسلامة : والسلامة ، م || أروضى : ورضاء ، هـ ، د
ص ، ط (٣) تعالى وتقدس : ساقطة من ب ، هـ ، ص ، ط || وحسن معاد الآخرة : ساقطة من هـ ||
ومعه وما أشبهها : ساقطة من هـ || بالقاصد : بالقاصد (٥) يقصده : يقصده (٦) شيئاً : أشياء -
(٦-٧) مما علمت أو سائر : من سائر ، هـ ، ص (٧) أو سائر : سائر ، د || تبين : تبين ، م ||
لك : لا مما علمت هـ ، ص : مما علمت أو سائر ما تبين (٧) فإن : وإن ، ب ، هـ (١٢) لكن : ساقطة
من م || ذلك : لا منه ، ص ، ط || يوجب : يوجب ، هـ ، د ، ص ، م (١٣) من : من ب ، هـ ، ص ، ط ، م || الفاعل : القاصد ، ط (١٤) الأولى : أولد || بالفاعل : بالفاعل ، م ؛ بالقاصد ط
(١٥) القصد : لقصد هـ ، ص ، ط (١٦) واحداً : واحد (١٧) هو قصد : ساقطة ، هـ .

ولما أن يكون بهذا القصد تتم الخيرية وتقوم ، فيكون هذا القصد علة لاستكمال الخيرية وقوامها لا معلولا لها .

- وإن قال قائل : إن ذلك للتشبه بالعلة الأولى في أن خيريته متعددة ، وحتى يكون بحيث يتبعها خير ، فنقول : إن هذا في ظاهر الأمر مقبول وفي الحقيقة مردود ، فإن التشبه به في أن لا يقصد شيئاً بل بأن ينفرد بالذات ، فإنه على هذه الصفة اتفاقاً من جماعة من أهل العلم . وأما استفادة كمال بالقصد فباين للتشبه به ، اللهم إلا أن يقال إن المقصود الأول شيء ، وهذا بالقصد الثاني وعلى جهة الاستتباع ، فيجب في اختيار الجهة أيضاً أن يكون المقصود بالقصد الأول شيئاً ، وتكون المنفعة المذكورة مستتمة لذلك المقصود ، فتكون الجهة الخيرية غير مقصودة قصداً أولاً لنفس ما يتبع ، بل يجب أن يكون هناك استكمال في ذات الشيء مستتبع تلك المنفعة حتى يكون تشبهاً بالأول . ١٠

- ونحن لا نمنع أن تكون الحركة مقصودة بالقصد الأول على أنها تشبه بذات الأول من الجهة التي قلنا ، وتشبه بالقصد الثاني بذات الأول من حيث يفيض عنه الوجود بعد أن يكون القصد الأول أمراً آخر ينظر به إلى فوق . وأما النظر إلى أسفل واعتباره ، فلو جاز أن يقع بالقصد الأول إلى الجهة ، حتى يكون تشبهاً بالأول في الاستتباع ، لجاز في نفس اختيار الحركة . فكانت الحركة لأجل ما تحت ، ويفيض عنها وجود ليس تشبهاً به من حيث هو كامل الوجود ومعشوقه ، إنما ذلك لذاته من حيث ذاته . ولا مدخل البتة لوجود الأشياء عنه في تشريف ذاته وتكليفها ، بل المدخل أنه على كماله الأفضل ، وبحيث ينبعث عنه وجود الكل لا طلباً وقصداً . فيجب أن يكون الشوق إليه من طريق التشبه على هذه الصورة ، لا على ما لا يتعلق بالأول به كمال .

- (١) بهذا : يله - (٢) معلولا : معلولة د ، م ؛ معلول ب || لها : له د ، م (٣) ذلك : هذا - ص || للتشبه : للتشبيه - || أن : ساقطة من د || خيريته متعددة : خيرية مقتدية د (٥) به : ساقطة من - || شيئاً : شيء د ، م || بأن : أن ب ، د ، ص ، ط ، م (٦) جماعة من أهل : جماعة أهل ب ، د ، ص ، ط ، م (٨) شيئاً : شيء ب (٩) الخيرية : ساقطة من ب ، ص ، ط ، م (١٠) مستتبع : يستتبع ب ، د ، ط || تشبهاً : تشبهاد (١١) أنها : أنه - || تشبه : يشبه التشبه د ، - (١٣) به : ساقطة من د ، م || فوق : الفوق - د ، ط ، ص || وأما : فأما - د || أسفل : الأسفل ط (١٤) بالقصد : القصد ب ، م || الجهة : جهة ط || بالأول : + التشبه د ، ط || في الاستتباع : ساقطة من ب ، - ، ص ، م (١٥) ويفيض : يفيض ب ، م || عنها : عنها ط (١٦) ومعشوقه : معشوق ب ، د ، م || مدخل : دخل ص (١٩) لا يتعلق بالأول : يتعلق بالأول م .

فإن قال قائل : إنه كما قد يجوز أن يستفيد الجرم السماوي بالحركة خيراً وكلاماً ،
والحركة فعل له مقصود ، فكذلك لسائر أفعيلها ؛ فالجواب أن الحركة ليست تستفيد
كلاماً وخيراً ، وإلا لا قطعت عنده ، بل هي نفس الكمال الذي أشرنا إليه . وهي
الحقيقة استنبات نوع ما يمكن أن يكون للجرم السماوي بالفعل ، إذ لا يمكن استنبات
الشخص له . فهذه الحركة لا تشبه سائر الحركات التي تطلب كلاماً خارجاً عنها ، بل يكمل
بهذه الحركة نفس المتحرك عنها بذاتها ؛ لأنها نفس استبقاء الأوضاع والأيون على
التعاقب . وبالجمله يجب أن ترجع إلى ما فصلناه فيما سلف حين بينا أن هذه الحركة كيف
تتبع تصور المشوق ، وهذه الحركة شبيهة بالذبات .

فإن قل قائل : إن هذا القول يمنع وجود العناية بالكائنات والتدبير المحكم الذي
فعل ؛ فإنا سنذكر بعد ما نزيل هذا الإشكال ، ونعرف أن عناية البارئ بالكل على أى
سبيل هي ، وإن عناية كل علة بما بعدها على أى سبيل هي ، وأن الكائنات التي عندنا
كيف العناية بها من المبادئ الأولى ومن الأسباب التي وسطها . وقد انضح بما أوضحناه
أنه لا يجوز أن يكون شيء من الملل يستكمل بالملول بالذات لا بالعرض ، وأنها لا تقصد
فضلاً لأجل الملول وإن كان رضى به وتعلمه . بل كما أن الماء يبرد بذاته بالفعل ليحفظ
نوعه لا ليبرد غيره ، ولكن يلزمه أن يبرد غيره ؛ والذات تسخن بذاتها بالفعل لتحفظ نوعها
لا لتسخن غيرها ، ولكن يلزمها أن تسخن غيرها ؛ والقوة الشهوانية تستهي لذة الجماع
ليندفع الفضل ويتم لها اللذة ، لا ليكون عنها ولد ، ولكن يلزمها ولد ؛ والصحة

(١) إن : وأن م || ولد : ساقطة من ح (٢) له : لها ط || فكذلك : وكذلك ،
د ط || لسائر : لسائر (٣) وخيراً : خيراً ح || لا قطعت : اقطعت د || ومي : ومي
(٤) ما يمكن : ما لا يمكن (٥) بهذه : هذه د ، د ، ص ، ط ، م (٦) ما : ساقطة من د
(٧) تعود : تعود ، ح ، د ، ص ، م (٨) سنذكر : من م ، ح ، ص ، ط (٩) بدوها :
بهذه د ، ح ، ط ، م (١٠) ومن الأسباب : والأسباب م || وسطها : وسطها ط || بما : ما د
(١١) يتكمل : يستكمل ط || لا بالعرض : إلا بالعرض د ، ح ، د ، ص ، م (١٢) وتعلمه : وتعلمه د ||
ورد : يرد || ورد : تيرد ط ، يرد د (١٣) تستهي : يشي ط (١٤) ليندفع : لندفع د ،
ص ، ط ، دندفع د ، م || لها : يها د || يلزمها : يلزمه د ، ص || ولد : ساقطة من م .

هى صفة بجوهرها وذاتها ، لا لأن تنفع المريض ، لكن يلزمها نفع المريض ؛ كذلك فى العلل المتقدمة ، إلا أن هناك إحاطة بما يكون ، وعلمنا بأن وجه النظام والخير فيها كيف يكون ، وأنه على ما يكون وليس فى تلك .

فإذا كان الأمر على هذا ، فالأجسام السماوية إنما اشتركت فى الحركة المستديرة شوقا إلى معشوق مشترك . وإنما اختلفت ، لأن مبادئها المعشوقة المتشوق إليها قد تختلف بمد ذلك الأول . وليس إذا أشكل علينا أنه كيف وجب عن كل تشوق حركة بهذه الحال ، فيجب أن يؤثر ذلك فيما علمنا من أن الحركات مختلفة لاختلاف المتشوقات .

ولكن بقى علينا شيء ، وهو أنه يمكن أن تتوهم المتشوقات المختلفة أجساما لا عقولا مفارقة ، حتى يكون مثلا الجسم الذى هو أخس متشبهًا بالجسم الذى هو أقدم وأشرف كما ظنه القوم من أحداث المتفلسفة الإسلامية فى تشويش الفلاسفة إذ لم يفهم غرض الأقدمين ، فقول : إن هذا محال ؛ وذلك لأن التشبه به يوجب مثل حركته وجهتها والغاية اتى تؤمها ؛ فإن أوجب انقصور عن مرتبته شيئا فإنما يوجب الضعف فى الفعل ، لا المخالفة فى الفعل مخالفة توجب أن يكون هذا إلى جهة وذلك إلى أخرى . ولا يمكن أن يقال : إن السبب فى هذه المخالفة طبيعة ذلك الجسم ؛ كأن طبيعة ذلك الجسم تعاند أن يتحرك من "أ" إلى "ب" ولا تعاند أن يتحرك من "ب" إلى "أ" ؛ فإن هذا محال ؛ لأن الجسم بما هو جسم لا يوجب هذا ، والطبيعة بما هى طبيعة للجسم تطلب الأين الطبيعى من غير وضع مخصوص ، ولو كانت تطلب وضعا مخصوصا لكان التنقل عنه قسرا ، فدخل فى حركة الفلك معنى قسرى .

(١) هى صفة : وهى الصفة د || بجوهرها : لجواهرها د || لأن : لأن د (٢) إلا أن : لأن ب ، د ، ط (٤) هذا : هذه || فالأجسام : والأجسام د || اشتركت : اشتركت د (٥) اختلفت : اختلفت د || تختلف : + هى ، ص ، ط (٦) تشوق : متشوق ص ، م || الحال : الحالة ط (٧) من : + حيث د ، د || لاختلاف : لاختلافات د (٨) بق : بين ط (٩) متشبهًا : تشبهًا د (١٠) اليوم : التقدم د ، ص ، ط ، م || المتفلسفة : الفلاسفة د (١١) إن : ساقطة من ب || حركته : حركة د . || وجهتها : وجهتها د (١٢) فإن : وإن د || لا المخالفة : لأن المخالفة د ، د (١٣) مخالفة توجب : ساقطة من ط || وذلك : وذلك د (١٤) هذه المخالفة : ذلك لاختلاف د ، م (١٥) لأن : فإن د ، ص ، م (١٦) هى : هو د ، م || الجسم : الجسم د || تطلب : لا يطلب د || غير : + أين م (١٧) ولو : فلود .

ثم وجود كل جزء من أجزاء الفلك على كل نسبة محتمل في طبيعة الفلك، فليس يجب
إذئذ أن يكون إذا أزيل جزء من جهة جاز، وإن أزيل من جهة لم يجز بحسب بساطته
إلا أن يكون هناك طبيعة تقبل حركة إلى جهة فتجيب إلى تلك الجهة ولا تجيب إلى جهة
أخرى إن كانت بقيت عن جهتها. وقد قلنا: إن مبدأ هذه الحركة ليست طبيعته، ولا أيضا
هناك طبيعة توجب وضعا بعينه ولا جهات مختلفة، فليس إذن في جوهر الفلك طبيعة تمنع
تحريك النفس له إلى أى جهة كانت. وأيضا، لا يجوز أن يقع ذلك من جهة النفس حتى
يكون طبعها أن يريد تلك الجهة لا محالة، إلا أن يكون الغرض في الحركة مختصا بتلك الجهة
لأن الإرادة تتبع للغرض ليس الغرض تبعا للإرادة. وإذا كان هكذا، كان السبب مخالفة
الغرض. فإذا، لا مانع من جهة الجسمية، ولا من جهة الطبيعة، ولا من جهة النفس،
إلا اختلاف الغرض والقسر بعد الجميع عن الإمكان. فإذا، لو كان الغرض تشبها بعد الأول
يجمم من المساوية، لكانت الحركة من نوع حركة ذلك الجسم، ولم يكن مخالفا له أو أسرع
منه في كثير من المواضع، وكذلك إن كان الغرض لحرك هذا الفلك التشبه بحرك ذلك الفلك.

وقد كان إن أنه ليس الغرض في تلك الحركات شيئا يوصل إليه بالحركة، وإلا لزم
الانقطاع، بل شيئا مباينا لا يوصل إليه. وبأن الآن أنه لبس جسا، فبقى أن الغرض
لكل فلك تشبه بشئ غير جواهر الأفلاك من موادها وأنفسها، ومحال أن يكون
بالصعديات وما يتولد عنها ولا أجسام ولا أنفس غير هذه، فبقى أن يكون لكل واحد
منها تشبه بجوهر عقلى مفارق يخصه وتختلف الحركات وأحوالها اختلافها الذي لها لأجل
ذلك، وإن كان لا نعرف كيفية وجوب ذلك ولبته، وتكون العلة الأولى متشوقة للجميع

(١) كل نسبة : كل شئ. نسبة = (٢) جزء : ساقطة من د || وإن : بأن د || بحسب :
+ الطبع م || بساطته : ساقطة من ج، د، هـ (٣) تقبل : يقبل، ب، ح، ص، ط، م || فتجيب : فيجب
ب، د، ط || تجيب : يجب ط (٤) كانت : ساقطة من ب، م || طبيعته : طبيعة ط، طبعه د
(٥) فليس : فليست د || تمنع : + عن ح، د، ص، ط، م (٦) له : ساقطة من ص (٨) تبع
لغرض ليس الغرض : ساقطة من م || وإذا : فإن د، فزاد || السبب : السبب ب، د، ط (١١)
يجمم : يتم الجسم ص، ط (١٢) كان : ساقطة من ح، ط (١٣ - ١٤) والإزم : الإلزام :
ساقطة من ب، د، ص، ط، م (١٤) لا يوصل إليه : ساقطة من ب، د، ص، ط، م
(١٧) منها : + شوق ب، د، ص، ط، م || اختلافها : اختلاف م (١٨) كيفية : كيفية ط ||
وجوب : وجود || ولبته : وكتبه ب، ح، ص، ط، م || متشوق : متشوقة متشوق ط .

بالاشتراك . فهذا معنى قول القدماء إن لكل محركاً واحداً معشوقاً وأن لكل كرة محركاً يخصها ومعشوقاً يخصها . فيكون إذن لكل فلك نفس محركة تعقل الخير ، ولها بسبب الجسم تخيل ، أى تصور للجزيئات وإرادة للجزيئات ، ويكون ما تعقله من الأول وما يعقله من المبدأ الذى يخصه القريب منه مبدأ تشوقه إلى التحرك . ويكون لكل فلك عقل مفارق نسبته إلى نفسه نسبة العقل الفعّال إلى أنفسنا ، وإنه مثال كل عقل لنوع فعله فهو يشبه به .

- وبالجملة ، لا بد فى كل متحرك منها لفرض عقل من مبدأ عقل يعقل الخير الأول ، وتكون ذاته مفارقة ، فقد علمت أن كل ما يعقل مفارق الذات ؛ ومن مبدأ للحركة جسمانى أى مواصل للجسم ، فقد علمت أن الحركة السماوية نفسانية تصدر عن نفس متنازلة متجددة الاختيارات على الاتصال جزئياً ، فيكون عدد العقول المفارقة بعد المبدأ الأول بعدد الحركات . فإن كانت الأفلاك المتحركة إنما المبدأ فى حركة كرات كل كوكب فيها قوة تفيض من الكواكب ، لم يبعد أن تكون المفارقات بعدد الكواكب لا بعدد الكرات وكان عددها عشرة بعد الأول : أولها العقل المحرك الذى لا يتحرك وتحريكه لكرة الجرم الأقصى ، ثم الذى هو مثله لكرة الثوابت ، ثم الذى هو مثله لكرة زحل ، وكذلك حتى ينتهى إلى العقل الفائض على أنفسنا ، وهو عقل العالم الأرضى ، ونحن نسميه العقل الفعّال . وإن لم يكن كذلك ، بل كان كل كرة متحركة لها حكم فى حركة نفسها ولكل كوكب ، كانت هذه المفارقات أكثر عدداً ، وكان يلزم على مذهب المعلم الأول قريباً من تحسين لما فوقها ، وآخرها العقل الفعّال ؛ وقد علمت من كلامنا فى الرياضات مبلغ ما ظفروا به من عددها .

- (١) لكل ط || وأن : فأن د ساطعة من ب (٢-١) محركاً يخصها : محركاً يخصها د
(٢) يخصها : ساطعة من ج ، ص (٣) تخيل : تخيل د || أى : أو ، م || الأول وما يعقله :
الأول ما يعقله : ساطعة من د || المبدأ : + القريب : د ، ص ، م (٤) القريب : القريب ط
|| التحرك : التحريك : د ، ص || ويكون : فيكون د ، ط ؛ ساطعة من ب || لكل : ولكل ب
(٥) نسبة : + الكلام || أنفسنا : قوسنا ط (٦) وبالجملة لا بد فى : ساطعة من م ||
لفرض : افترض د || مبدأ عقلى : + أعلى د || الحيز : الجزء - (٨) جسمانى : الجسمانى
ط || أى : + هو د ، ط ؛ + من م || مواصل للجسم : أصل للجسم د ، م || غنائة : غنائة - (٩)
الاختيارات : الاختيار م (١٠) الأفلاك : أفلاك ب ، م ؛ ساطعة من د || نيبا :
منها د ، ص ، م (١١) من : عن ب ، د || الكواكب : الكوكب د ، ص ، م
|| الكواكب (الثانية) : + لها ب ، د ، ص ، ط ، م || لا : ما م (١٢) وكان : فكان د || جده
الأول : بالأول د ؛ أبعد الأول م || الجرم : الجسم د (١٣) هو مثله لكرة الثوابت : مثله
لكرة الثوابت د ، ط || وكذلك : كذلك د (١٤) ونحن نحيه : ونسبه نحن د ، م
(١٥) متحركة : يتحرك ط (١٦) يلزم : ساطعة من ص ، م || غنيتها : قوتها ب ، د ، ص ، م .

[الفصل الرابع]

(د) فصل

في ترتيب وجود العقل والنفوس السماوية والأجرام العلوية
عن المبدأ الأول

قد سمع لنا فيما قدمناه من القول أن الواجب الوجود بذاته واحد ، وأنه ليس بحسم
ولا في جسم ولا منقسم بوجه من الوجوه ، فذن الموجودات كلها وجودها عنه ، ولا يجوز
أن يكون له مبدأ بوجه من الوجوه ولا سبب لا الذي عنه ، ولا الذي فيه أو به يكون ،
ولا الذي له ، حتى يكون لأجل شيء ، فلهذا لا يجوز أن يكون كون الكل عنه على سبيل
قصد منه كقصدنا لتكوين الكل والوجود الكل فيكون قاصداً لأجل شيء غيره وهذا
الفصل قد فرغنا من تقريره في غيره ، وذلك فيه أظهر ، ونخصه من بيان امتناع أن يقصد
وجود الكل عنه إن ذلك يؤدي إلى تكثره في ذاته ، فإنه حينئذ يكون فيه شيء بسببه
يقصد ، وهو معرفته وعلمه لوجوب القصد أو استجابته أو خيرية فيه توجب ذلك ،
ثم قصد ، ثم فائدة يفيدها إياه القصد على ما أوضحنا قبل ، وهذا محال ، وليس كون
الكل عنه على سبيل الطبع بأن يكون وجود الكل عنه لا بمعرفة ، ولا لرضى منه ، وكيف
يصح هذا وهو عقل ، من يعقل ذاته ؟ فيجب أن يعقل أنه يلزمه وجود الكل عنه ، لأنه
لا يعقل ذاته إلا علة مضافاً ومبدأً أولاً ، وإلما يعقل وجود الكل عنه على أنه مبدئه
وليس في ذاته مانع أو كره لصدور الكل عنه ، وذاته عالمة بأن كماله وعلوه بحيث يفيض

(٢) فصل : ساقطة من د (٣) وجود : ساقطة من ط (٤) عن المبدأ الأول : من الأول - ، عن الأول
د ، ص ، م (٦) منقسم : ينقسم ب ، د ، ص ، ط ، م || عنه : هذه د (٧) سبب : بسبب -
|| عنه : عليه د (٧-٨) لا الذي عنه ، ولا الذي فيه أو به يكون ولا الذي : لا الفاعل عنه ولا المادة
فأوبه يكون ولا الناية - (٨) عنه : ساقطة من د (١٠) فرغنا : أظهر : + شيء ط ||
ونخصه : وفي نخصه م (١١) تكثره في ذاته : تكثر ذاته ب ، د ، ص ، م ، و تكثر ط || يحفظ
يكون فيه : يكون فيه حينئذ - ، د ، ص ، ط || بسببه : بسبب - ، د ، ص ، ط (١٢) لوجوب : بوجوب
- ، ص ، ط : لوجود ، د || خيرية : خيريته د ، م (١٣) ثم فائدة : فائدة د
(١٤) لا بمعرفة : لا بمعرفة ط ، لمعرفة د || لرضى : لرضى - ، د ، ص ، ط ، م (١٥) يعقل : ساقطة من د .

- عنه الخير، وأن ذلك من لوازم جلالته المشوقة له لذاتها، وكل ذات يعلم ما يصدر عنه، ولا تخالطه معاقبة ما بل يكون على ما أوضحنه بيانه ؛ فإنه راض بما يكون عنه ؛ فالأول راض بفيضان الكل عنه ، ولكن الحق الأول إنما فعله الأول و بالذات أنه يعقل ذاته التي هي لذاتها مبدءاً لنظام الخير في الوجود ؛ فزواقل لنظام الخير في الوجود ، وأنه كيف ينبغي أن يكون ، لا عقلاً خارجاً عن القوة إلى الفعل ، ولا عقلاً مستقلاً من معقول إلى معقول ؛ فإن ذاته بريئة عما بالقوة من كل وجه على ما أوضحنه قبل ، بل عقلاً واحداً ، ويلزم ما يعقله من نظام الخير في الوجود أن يعقل أنه كيف يمكن ، وكيف يكون أفضل ما يكون أن يحصل وجود الكل على مقتضى معقوله ؛ فإن الحقيقة المعقولة عنده هي بعينها على ما علمت ، علم وقدرة وإرادة . وأما نحن فنحتاج في تنفيذ ما نتصوره إلى قصد وحركة وإرادة حتى توجد ، وهو لا يحسن فيه ذلك ولا يصح له لبرأته عن ١٠
- الاثنية ، وعلى ما أطيننا في بيانه فتعقله علة للوجود على ما يعقله ووجود ما يوجد عنه على سبيل لزوم لوجوده وتبع لوجوده ، لا أن وجوده لأجل وجود شيء آخر غيره ، وهو فاعل الكل بمعنى أنه الموجود الذي يفيض عنه كل وجود فيضاً مبايناً لذاته ، ولأن كون ما يكون عن الأول إنما هو على سبيل اللزوم إذ صرح أن واجب الوجود بذاته واجب الوجود من جميع جهاته، وفرغنا من بيان هذا الغرض قبل. فلا يجوز أن يكون أول الموجودات ١٥ عنه — وهي المبدعات — كثيرة لا بالعدد ولا بالانقسام إلى مادة وصورة؛ لأنه يكرن لزوم ما يلزم عنه هو لذاته ، لاشئ آخر . والجهة والحكم الذي في ذاته الذي يلزم عنه هذا الشئ ليست الجهة والحكم الذي في ذاته الذي يلزم عنه ، لا هذا الشئ بل غيره ؛

(١) يصدر: صدر (٢) أوضحنه : أوضحنه ب، ص || يانه : ساقطة من ب ، ح ، ص ، م || ولا يتخالطه ... يكون عنه : ساقطة من ط (٣) عنه : منه ط (٤) هي لذاتها : لذاتها هي د || لنظام (الأول) : النظام ط || الخير في الوجود وأنه : ساقطة من د || وأنه : ساقطة من م (٥) كيف : وكيف ب ، ح ، ص || من : عن د (٦) فإن : فإنه د || أوضحنه : أوضحنه ب ، م (٧) واحداً : + مادد ب ، ح ، ص ، ط || أن : إذ م ؛ وأن ح ، د ، ص || وكيف : ساقطة من د (٩) على : ساقطة من د (١٠) وحركة وإرادة : وإرادة وحركة ح ، د ، ص ، م || له : ساقطة ب ، د ، م (١١) الاثنينية : الاثنينية ط (١٢) وتبع : ساقطة من ب || لوجوده لأن : لأن ب ، ط (١٣) بمعنى : يعني د (١٤) واجب : الواجب ح ، د ، ص ، م (١٧) لذاته : + الذي ح || يلزم عنه : عنه يلزم م (١٨) في ذاته الذي : ساقطة من م .

فإن لزم منه شيئين متباينان بالقوام ، أو شيئان متباينان يكون منهما شئ واحد :
 مثل مادة وصورة ، لزوماً معاً ، فإنما يلزم أن عن جهتين مختلفتين في ذاته ؛
 وذلك الجهتان إن كانتا لافي ذاته بل لازمتين لذاته ، فالتشويق في لزومها له ثابت حتى تكونا
 من ذاته ، فتكون ذاته منقسمة بالمعنى ، وقد منعنا هذا قبل وبيننا فساد ؛ فبين أن أول
 الموجودات عن العلة الأولى واحد بالعدد ، وذاته وماهيته واحدة لافي مادة ، فليس
 شئ من الأجسام ولا من الصور التي هي كمالات للأجسام معلولا قريباً له ، بل المعلول
 الأول عقل محض ؛ لأنه صورة لافي مادة ، وهو أول العقول المفارقة التي مددناها ،
 ويشبه أن يكون هو المبدأ المحرك للجزم الأقصى على سبيل التشويق . ولكن لقائل أن
 يقول : إنه لا يمتنع أن يكون الحادث عن المبدأ الأول صورة مادية ، لكنها يلزم عنها
 وجود مادتها فنقول : إن هذا يوجب أن تكون الأشياء التي بعد هذه الصورة وهذه المادة
 نالية في درجة المعلولات ، وأن يكون وجودها بتوسط المادة ، فتكون المادة سبباً
 لوجود صور الأجسام الكثيرة في العالم وقواها ، وهذا محال ؛ إذ المادة وجودها أنها
 قابلة فقط وليست سبباً لوجود شئ من الأشياء على غير سبيل القبول . فإن كان شئ من
 المواد ليس هكذا فليس هو مادة إلا باشتراك الاسم فيكون إن كان الشئ المفروض ثابتاً
 ليس على صفة المادة إلا باشتراك الاسم ، فالمعلول الأول لا تكون نسبته إليه على أنه
 صورة في مادة إلا باشتراك الاسم ، فإن كان هذا الثاني من جهة توجده هذه المادة ،
 ومن جهة أخرى توجد صورة شئ آخر ، حتى لا تكون الصورة الأخرى موجودة بتوسط
 المادة ، كانت الصورة المادية تفعل فعلاً لا يحتاج فيه إلى المادة ، وكل شئ يفعل فعلاً من غير
 أن يحتاج إلى المادة فذاته أولاً غنية عن المادة ، فتكون الصورة المادية غنية عن المادة .

- (١) أو شيئان : وشيئان د (٢) مثل : متصل د || مختلفين : مختلفين ط (٣) لذاته :
 له م || له : ساطعة من ب ، د ، د ، د ، م (٤) منقسمة : منقسمة د ، م || فبين :
 م بين ب ، د ، د ، د ، ط ، م (٥) واحدة : واحدة د ، م ، ط ، م (٦) العود :
 العودة د ، م || للأجسام : الأجسام د ، ط ، م || قريباً له : له قريبات (٧) عقل : عقل د
 (٨) هو : ساطعة من د ، + هذا د ، ط || المحرك : المتحرك د || التشويق : التشويق ط (٩) لا يمتنع :
 لا يمتنع د ، م ، م (١٠) وهذه : وبعد هذه ط || المادة : + تكون د ، د ، د ، م ، ط ، م
 (١١) المعلولات : المعلول م (١٢) وقواها : وقواها د ، م ، ط ، وقواها د (١٤) ثابتاً : ثابتاً د ؛
 ساطعة من د ، م (١٥) نسبته : نسبة ط (١٦) مادة : مادته م (١٥-١٦) فالمعلول
 الاسم : ساطعة من ب (١٦) الثاني : الأول د (١٨) وكل : فكل م .

- و بالجملة فإن الصورة المادية وإن كانت علة للسادة في أن تخرجها إلى الفعل وتكملها فإن للسادة أيضا تأثيرا في وجودها وهو تخصيصها وتعيينها ، وإن كان مبدأ الوجود من غير المادة كما قد علمت ، فيكون لا محالة كل واحد منهما علة للأخرى في شئ ، وليس من جهة واحدة ؛ ولولا ذلك لاستحال أن يكون للصورة المادية تعلق بالمادة بوجه من الوجوه ؛ ولذلك قد سلف منا القول : أن المادة لا يكفي في وجودها الصورة فقط ، بل الصورة بجزء العلة ؛ وإذا كان كذلك فليس يمكن أن تجعل الصورة من كل وجه علة للسادة مستغنية بنفسها ؛ فبين أنه لا يجوز أن يكون المعلول الأول صورة مادية أصلا ولا أن يكون مادة أظهر ؛ فوجب أن يكون المعلول الأول صورة غير مادية أصلا بل عقلا ، وأنت تعلم أن ههنا عقولا ونفوسا مفارقة كثيرة ؛ فحال أن يكون وجودها مستفادا بتوسط ما ليس له وجود مفارق ؛ لكنك تعلم أن في جملة الموجودات عن الأول ١٠ أجساما ؛ إذ علمت أن كل جسم ممكن الوجود في حين نفسه وأنه يجب بغيره ، وعلمت أنه لا سبيل إلى أن يكون عن الأول تعالى بغير واسطة ، فهي كائنة عنه بواسطة وقد علمت أنه لا يجوز أن تكون الواسطة وحدة محضة لا اثنيية فيها ، فقد علمت أن الواحد من حيث هو واحد إنما يوجد عنه واحد ، فبالحرى أن يكون عن المبدعات الأول بسبب اثنييته يجب أن يكون فيها ضرورة أو كثرة كيف كانت ، ولا يمكن في العقول المفارقة ١٥ شئ من الكثرة إلا على ما أقول : إن المعلول بذاته ممكن الوجود ، وبالأول واجب الوجود ، ووجوب وجوده بأنه عقل ، وهو يعقل ذاته ، ويعقل الأول ضرورة ، فيجب أن يكون

(١) المادية : المادة ط (٢) وتعيينها ؛ وتعييناد || كان : كانت د || الوجود : + وجودا ط (٣) في فهمي : ساقطة من ب || وإيسا ؛ وإيسا ح ، ص ، ط (٤) المادية : المادة د (٥) القول : قول ح ، ص ، ط (٦) بنفسها ؛ عن النفس ح ؛ بنفسها عنها ص || صورة : + غير ط || أصلا : ساقطة من ب ، ح ، د ، ص ، م (٨) ولا أن ؛ ولأن ب ، م ؛ وإيسا ح ، ص ، ط || فوجب : فواجب ب ، ح ، ص ، ط ، م || الأول : ساقطة من ط (٩) بل عقلا ؛ وعقلا م (١٠) وجود : + وههنا شكوك قد خلت ، أنه لا يجب أن يتصور معنى الممكن على ما شرح أولا في بعض تصورات متقدمة ، أن الممكن الذي تقرربه الوجود أولا يجوز أن يكون سببا لوجود شئ آخر ح || لكنك ؛ ولأنك د ، ط (١١) إذ : إذا ط ؛ + قد ح || علمت ؛ علمته د (١٢) وأنه ؛ فإنه د || قال : ساقطة من ب ، د ، ص ، ط ، م || فهي كائنة : ساقطة د || قد : ساقطة من ب ، ح ، د ، ط ، م (١٣) تكون : ساقطة من ح || لا اثنيية فيها : ساقطة من د ، ب ، ح ، م (١٤) أن : ساقطة من د || الأول : الأول ب ، ص (١٦) وبالأول : بالأول د (١٧) بأنه عقل وهو يعقل ذاته : يلزمه أنه عقل وهو يعقل ذاته ح ؛ يلزمه أن عقل ذاته ط .

فيه من الكثرة معنى عقله لذاته ممكنة الوجود في حيزها ، وعقله وجوب وجوده من الأول
المعقول بذاته ، وعقله للأول ، وليست الكثرة له عن الأول ، فإن إمكان وجوده أمر له
بذاته لا بسبب الأول ، بل له من الأول وجوب وجوده ، ثم كثرة أنه يعقل الأول
ويعقل ذاته كثرة لازمة لوجوب وجوده عن الأول ، ونحن لانمنع أن يكون
عن شئ واحد ذات واحدة ، ثم يتبعها كثرة إضافية ليست في أول وجوده ،
ولا داخله في مبدأ قوامه ، بل يجوز أن يكون الواحد يلزم عنه واحد ، ثم ذلك الواحد
يلزمه حكم وحال ، أو صفة ، أو معلول ، ويكون ذلك أيضا واحدا ، ثم يلزم عنه بمشاركة
ذلك اللازم شئ ، فيتبع من هناك كثرة كلوا يلزم ذاته ، فيجب إذن أن تكون مثل
هذه الكثرة هي اللمة لإمكان وجود الكثرة فيها عن المملولات الأول ، ولولا هذه الكثرة
لكن لا يمكن أن يوجد منها إلا واحدة ، ولم يمكن أن يوجد عنها جسم ، ثم لا إمكان
للكثرة هناك إلا على هذا الوجه فقط ، وقد بان لنا فيما سلف أن المعقول المفارقة كثيرة
العدد ، فليست إذن موجودة معا عن الأول بل يجب أن يكون أعلاها هو الموجود الأول
عنه ثم يتلوه عقل وعقل ، ولأن تحت كل عقل فلما بمادته وصورته اتى هي النفس وعقلا
دونه ، فتحت كل عقل ثلاثة أشياء في الوجود ، فيجب أن يكون إمكان وجود هذه
الثلاثة عن العقل الأول في الإبداع لأجل التثليث المذكور ، والأفضل يتبع الأفضل
من جهات كثيرة ، فيكون إذن العقل الأول يلزم عنه بما يعقل الأول وجود عقل
تحت ، وبما يعقل ذاته وجود صورة الفلك الأقصى ، وكالها وى النفس ، وبطبيعة
إمكان الوجود الحاصلة له المتدرجة في تعقله لذاته وجود جرمية الفلك الأقصى المتدرجة
في جملة ذات الفلك الأقصى بنوعه ، وهو الأمر المشارك للقوة فيما يعقل الأول ،

- (١) ممكنة يمكن من (٢) وعقله ؛ عقله م : عقل ط (٤) ذاته : أنه ط || كثرة :
كثيرة د || وجود : وحدة ب ، ص ، ح ، ط ، م (٥) عن : ساقطة من م (٦) ولا داخله :
وداخله د ، ب ، ح ، م (٧) عنه : + لذاته شئ وجوب ، م || بمشاركة : ومشاركة د (٨) من :
+ ذلك ح || يلزم : ويلزم د (٩) فيها : منها ب ، د ؛ معاط ؛ + ما ح || الأول : الأول ب ،
ح ، م ، ه ؛ ساقطة من د (١٠) واحدة : وحدة ب ، د ، ص ، ط ، م || ثم : ساقطة من م (١١)
للكثرة : كثرة م || هذا : هذه ب ، ح ، د ، ص ، ط || لنا : ساقطة من ح ، د (١٣) وعقل :
وعقل ب || ولأن : فلان د (١٥) عن : - - ذلك ب ، ح ، د ، ص ، م || التثليث :
الثلاث ح ، ص ، ط || المذكور : + فيه ب ، ط ، م (١٦) عقل : عقل د (١٧) وبطبيعة :
بطبيعة د (١٨) الحاصلة : الحامل ط || له ساقطة من د || في : فيها ح ، م || المتدرجة :
المتدرجة ب (١٩) القوة : للقوة م .

يلزم عنه عقل وبما يختص بذاته على جهة تلزم عنه الكثرة الأولى بجزئها ، أعنى المادة والصورة ، والمادة بتوسط الصورة أو بمشاركتها ، كما أن إمكان الوجود يخرج إلى الفعل بالفعل الذى يحاذى صورة الفلك ، وكذلك الحال فى عقل عقل ، وفلك فلك ، حتى ينتهى إلى العقل الذاتى الذى يدبر أنفسنا ، وليس يجب أن يذهب هذا المعنى إلى غير النهاية حتى يكون تحت كل مفارق مفارق ؛ فإننا نقول : إنه إن لم وجود كثرة عن العقول ٥ فبسبب المعانى التى فيها من الكثرة . وقولنا هذا ليس ينمكس حتى يكون كل عقل فيه هذه الكثرة يلزم كثرتة هذه المعلولات ؛ ولا هذه العقول متفقة الأنواع ، حتى يكون مقتضى معانيها متفقا .

ولنبتدئ لبيان هذا المعنى ابتداء آخر فنقول : إن الأفلاك كثيرة فوق العدد الذى فى المعلول الأول من جهة كثرتة المذكورة ، وخصوصاً إذا فصل كل فلك إلى صورته ومادته ، فليس يجوز أن يكون مبدؤها واحدا هو المعلول الأول ، ولا أيضا يجوز أن يكون كل جرم متقدم منها علة للتأخر ، وذلك لأن الجرم بما هو جرم لا يجوز أن يكون مبدأ جرم ، وبما له قوة نفسانية لا يجوز أن يكون مبدأ جرم ذى نفس أخرى ؛ وذلك لأننا بينا أن كل نفس لكل فلك فهى كماله وصورته وليس جوهرها مفارقاً وإلا لكان عقلا لا نفسا ، وكان لا يتحرك ألبة على سبيل التشوق وكان لا يحدث فيه من حركة الجرم ١٥ تغير ، ومن مشاركة الجرم تخيل وتوهم ، وقد سافنا النظر إلى إثبات هذه الأحوال لأنفس الأفلاك كما علمت ، وإذا كان الأمر على هذا ، فلا يجوز أن تكون أنفس الأفلاك تصدر عنها أفعال فى أجسام أخرى غير أجسامها إلا بواسطة أجسامها ، فإن صور الأجسام وكالاتها على صنفين :

٢٠ إما صور قوامها بمواد الأجسام ، فكما أن قوامها بمواد تلك الأجسام ، فكذلك ما يصدر عن قوامها يصدر بواسطة مواد تلك الأجسام ؛ ولهذا السبب فإن النار لا تسخن

(١) عقل : ساقطة من - || جهة تلزم عنه : جهته ط ، م ، جهة د ؛ جهته ب ، ح (٢) بمشاركتها : مشاركتها د ، م (٥) إن لم : لزوم د || القول : العقول د (٦) هذا : لهذا د (٧) يلزم : فيلزم د ، د ، ص ، م || كثرتة : كثرة د || القول : العقول د (١٢) جرم : جز ، م (١٤) لأننا : + قدس || لكل فلك : الفلك د || فهى : فوم || وليس : ليس ب ، ح ، ص ، ط ، م (١٥) لا نفسا : نفسا ، م || يتحرك : يحرك ب ، د ، ص ، ط ، م (١٥) ألبة : + ألأب ، ح ، ص ، ط || التشوق : التشوق - ، ص ، ط ؛ شوق م (١٦) تخيل : تغير ، ط (١٨) غير : عن م || بواسطة : بواسطة م || أجسامها : فإن : أجسامها فإن د (٢٠) فكان : فكان - (٢١) تلك : ساقطة من ط .

حرارتها أى شئ اخفى بل ما كان ملاقياً لجرمها، أو من جسمها بحال. والشمس لانفسي.
كل شئ، بل ما كان مقابلاً لجرمها .

وإما صور قوامها بذاتها لا بمواد الأجسام ، كالأففس؛ ثم كل نفس فإنما جملة
خاصة للجسم بسبب أن فعلها بذلك الجسم وفيه . ولو كنت مفارقة الذات والفعل جميعا
لذلك الجسم ، لكانت نفس كل شئ لا نفس ذلك الجسم فقط . فقد بان على الوجوه
كلها أن القوى السماوية المنطبعة بأجسامها ، لا تفعل إلا بواسطة جسمها . ومحال أن
تفعل بواسطة الجسم نفسا ، لأن الجسم لا يكون متوسطا بين نفس ونفس ؛ فإن كانت
تفعل نفساً بغير توسط الجسم فلها أفراد قوام من دون الجسم واختصاص بفعل مفارق
لذاتها وذات الجسم . وهذا غير الأمر الذى نحن في ذكره ، وإن لم تفعل نفسا ، لم تفعل
جرما سماوياً ؛ لأن النفس متقدمة على الجسم في المرتبة والكمال ؛ فإن وضع لكل فلك شئ
يصدر عنه في فلكه شئ وأثر من غير أن يستغرق ذاته في شغل ذلك الجرم وبه، ولكن ذاته
مباينة في القوام وفي الفعل لذلك الجسم، فنحن لا نمنع هذا ، وهذا هو الذى نسميه العقل
المجرد، ونجعل صدور ما بعده عنه ، ولكن هذا غير المنفعل عن الجسم وغير المشارك إياه ،
والصائر صورة خاصة به ، والكائن عن الجهة التى حدثنا عنها حين أثبتنا هذه النفس .

فقد بان ووضح أن للأفلاك مبادئ غير جرمانية ، وغير صور الأجرام . وأن كل فلك
يختص بمبدأ منها ، والجميع يشترك في مبدأ واحد . ومما لا شك فيه أن ههنا عقولا بسيطة
مفارقة ، تحدث مع حدوث إبدان الناس ، ولا تفقد بل تبقى . وقد تبين ذلك في العلوم
الطبيعية ، وليست صادرة عن العلة الأولى ؛ لأنها كثيرة مع وحدة النوع ، ولأنها حادثة

(١) أرض : ومن م (٢) مابلا : ملانيا - (٤) الجسم : ساقطة من د
(٥) لكنت : كانت م (٧) بواسطة : بواسطة د ، ط (٨) قسا : ساقطة من د
|| توسط : توسطه م || فلها : فله د (٩) وذات : لذات ب ، ح ، ص ، ط (١٠) جرما :
بساد || لأن النفس : لا الضم || متقدمة : مقدمة د ، م || الجسم : الجرم د ، ط || المرتبة : الرتبة -
(١١) ذاته : في ذاته د (١٤) مودة : ومودة د || خامدة : خامدة ب ، ح ، ص ، م || عن : حل
ب ، ح ، د ، ص ، م || حين : غير د (١٥) مود : مودة د || الأجرام : للأجرام م || فلك : ذلك د
(١٦) شك : شك ب ، د ، ط ، م (١٧) تبين : بين ب ، د ، ح (١٨) العلة : ساقطة من د .

- فهى إذن معلولات الأول بتوسط . ولا يجوز أن تكون الملل المتوسطة بين الأولى وبينها ، دونها فى المرتبة ؛ فلا تكون عقولا بسيطة ومفارقة ؛ فإن الملل المعطية للوجود أكمل وجودا ، أما القابلة للوجود فقد تكون أخس وجودا ؛ فيجب إذن أن يكون المعلوم الأول عقلا واحدا بالذات ، ولا يجوز أيضاً أن تكون عنه كثرة متفقة النوع ؛ وذلك لأن المعانى المتكثرة التى فيه ، وبها يمكن وجود الكثرة فيه إن كانت متثلة
- الحقائق ، كان ما يقتضيه كل واحد منها شيئاً غير ما يقتضى الآخر فى النسوع . فلم يلزم كل واحد منها ما يلزم الآخر ، بل طبيعة أخرى وإن كانت متفقة الحقائق فهذا تخالف وتكثر ، ولا انتسام مادة هناك ؟ فإذا المعلوم الأول لا يجوز عنه وجود كثرة إلا متفئة الأنواع ، فليست هذه الأنفس الأرضية أيضاً كائنة عن المعلوم الأول بلا توسط علة أخرى موجودة ؛ وكذلك عن كل معلول أول عال حتى ينتهى إلى معلول أول كونه مع
- ١٠ كون الاسطقسات القابلة للكون والفساد ، المتكثرة بالنوع والعدد معا . فيكون تكثرا القابل سببا لتكثرفعل مبدأ واحد بالذات . وهذا بعد استتمام وجود السماويات كلها ؛ فيلزم دائما عقل بعد عقل حتى تتكون كرة القمر ثم تتكون الاسطقسات ، وتنتهى لقبول تأثير واحد بالنوع كبير بالعدد عن العقل الأخير . فإنه إذا لم يكن السبب فى القاتل ، وجب فى القاتل ضرورة . فإذا ينب أن يحدث عن كل عقل عال تحته ، ويقف حيث يمكن
- ١٥ أن نتحدث الجواهر العقلية منقسمة متكثرة بالعدد ، لتكثر الأسباب ، فهذا يكتمل .

وقد اتضح وبأن أن كل عقل هو أعلى فى المرتبة ، فإنه لمعنى فيه ، وهو أنه بما يعقل الأول يجب عنه وجود عقل آخر دونه ، وبما يعقل ذاته يجب عنه فلك بنفسه وجرمه وجرم الفلك كثر عنه ، ومستبقى بتوسط النفس الفلكية ؛ فإن كل صورة فهى علة لأن يكون مادتها بالفعل ، لأن المادة تقدم لا اقوام لها .

- (١) معلولات : + علة ط || الأول : الأول ، ح ، د ، ط ، م (٢) المرتبة : الزنية د (٤) واحدا : وواحد ح ، ص ، م (٦) الآخر : فى الآخر ح ، د ، ص ؛ الأخرى ط || فلم : ساقطة من ب (٨) ولا انتسام : ولا الأنعام - (٩) الأنواع : النوع د ، م || توسط : واسطة د (١٠) أول : ساقطة من ب ، ح ، ص ، ط ، م || مع : معلول ط (١١) بالنوع والعدد : بالعدد والنوع ب ، د ، م ، هـ (١٢) بالذات : الذات ب ، د (١٤) عن : من ب ، ح ، د ، ص ، م (١٦) متفئة : بنفسه د || لتكثر : تتكثر (١٧) اتضح : بان : بان واتضح ح ، د ، ص ، م || المعنى : بمعنى ب ، د ، ص ، م (١٨) وبما : ربما د || عنه : + وجود ص ، ط || فلك : ذلك د || بنفسه : وبنفسه د (١٩) وجرمه : ساقطة من د .

[الفصل الخامس]

(٥) فصل

في حال تكون الاسطفسات عن اللل الأوائل

فإذا استوفت الكرات السماوية صدها ، لزم بعدها وجود اسطفسات ؛ وذلك لأن
الأجسام الاسطفسية كائنة فاسدة ، فيجب أن تكون مبادئها القريبة أشياء تقبل نونا
من التغير والحركة ، وأن لا يكون ما هو عقل غرض وحده سبباً لوجودها ، وهذا يجب
أن يتحقق من أصول ، أكثرنا التكرار فيها ، وفرغنا من تقريرها .

ولهذه الاسطفسات مادة يشترك فيها ، وصور يختلف بها ، فيجب أن يكون اختلاف
صورها بما يعين فيه اختلاف في أوال الأفلاك ، وأن يكون اتفاق مادتها مما يعين فيه
اتفاق في أحوال الأفلاك . والأفلاك تتفق في طبيعة اقتضاء الحركة المستديرة ؛ فيجب
أن يكون مفتضى تلك الطبيعة يعين في وجود المادة ، ويكون ما يختلف فيه مبدأ تهيه
المادة للصور المختلفة ؛ لكن الأمور الكثيرة المشتركة في النوع والجنس لا تكون وحدها
بلا مشاركة من واحد معين علة لذات هي في نفسها متفقة واحدة ، وإنما يقيهما غيرها ؛
فلا يوجد إذن هذا الواحد عنها إلا بارتباط بواحد يردّها إلى أمر واحد ، فيجب أن
تكون العقول المفارقة بل آخرها الذي يلينا هو الذي يفرض عنه — بمشاركة الحركات
السماوية — شيء فيه رسم صور العالم الأسفل على جهة الانفعال ؛ كما أن في ذلك العقل
أو العقول رسم الصور على جهة التفعيل ، ثم تفيض منه الصور فيها بالتخصيص لا بالتأزاد

(٢) فصل : ساطفة من د (٤) فإذا : واذا ، د ، م || استوفت : استوفت د || بعدها وجود :
بعدها وجودها وجود م || اسطفسات : الاسطفسات ، م ، م (٣-٤) وذلك لأن الأجسام
الاسطفسية : ساطفة من ب (٥) كائنة : كانت د || فاسدة : ذو فاسدة د || فيجب : + إذن =
(٦) وهذا : وبهذا ط (٧) من : من د (٩-١٠) وأن يكون ... أحوال الأفلاك : ساطفة من
م ، م ط (١١) وجود : الوجود د || ما : بما م (١٣) معين : معين د (١٤) بواحد :
واحد ، م ، ط (١٥) القول : القول د || بمشاركة : لمشاركة د (١٦) رسم : رسم
د || عل : من ب ، د ، م ، م (١٧) القول : القول د || م : م ، م ، د || فيها : منها =

ذاته ، فإن الواحد يفعل في الواحد - كما علمت - واحداً ، بل بمشاركة الأجسام السماوية ؛ فيكون إذا خصص هذا الشيء تأثير من التأثيرات السماوية بلا واسطة جسم عنصرى ، أو بواسطة تجمله على استعداد خاص بعد العام الذى كان ذلك في جوهره فاض عن هذا المفارق صورة خاصة ، وارتسمت في تلك المادة .

- وأنت تعلم أن الواحد لا يخصص الواحد من حيث كل واحد منهما واحد ، بأمر دون أمر يكون له ، بل يحتاج إلى أن تكون هناك شخصيات مختلفة، ومخصصات المادة معداتها ، والمعد هو الذى يحدث عنه في المستعد أمر ما ، تصير مناسبتة لذلك الأمر لشيء بعينه أولى من مناسبتة لشيء آخر، ويكون هذا الإعداد مرجحاً لوجود ما هو أولى فيه من الأوائل الواهبة للصور ، ولو كانت المادة على انتهاء الأول لتشابهت نفسها إلى الضدين فما يرجح أحدهما ؛ اللهم إلا بحال تختلف به المؤثرات فيه ، وذلك الاختلاف أيضاً منسوب إلى جميع المواد نسبة واحدة ، فلا يجب أن تختص بموجبه مادة دون مادة إلا لأمر أيضاً يكون في تلك المادة، وليس إلا الاستعداد الكامل، وليس الاستعداد الكامل إلا مناسبة كاملة لشيء بعينه هو المستعد له ؛ وهذا مثل الماء إذا أفرط تسخينه فاجتمعت السخونة الغربية ، والصورة المائية ، وهى بعيدة المناسبة للصورة المائية وشديدة المناسبة للصورة النارية . فإذا أفرط ذلك واشتدت المناسبة ، اشتد الاستعداد، فصار من حق الصورة النارية أن تفيض ، ومن حق هذه أن تبطل؛ ولأن المادة ليست تبقى بلا صورة ، فليس قوامها عما ينسب إليه من المبادئ الأولى وحدها ، بل عنها وعن

(٣) بواسطة : بواسطته م || تجمله : فتجمله د || ذلك : ساقطة من د (٥) وأنت : فأنت د ||
منها واحد : ساقطة من م || بأمر : من ب ، د (٦) مختلفة ومخصصات : ساقطة من م
(٧) معداتها : معداتها م ؛ معداتها ب ؛ معداة د || والمعد : فالمعد ب ، ط || عنه : منه د || مناسبتة :
مناسبة ط (٨) لشيء : بشيء ح ، ص ، ط || هذا : لهذا ح || لوجود : بوجود د ||
أول : الأولى ط (١٠) فا : فبا ح ، ص ، ط (١٢) في تلك : لتلك ب || الكامل :
ساقطة ب ، ح ، د ، ص ، م (١٣) لشيء : بشيء ط || له : + وهذا المستعد له د || مثل : + أن
ب ، ح ، د ، ص ، م || الماء : المادة د (١٤) المائية : المائية د (١٥) وشديدة : وشديد ب
(١٦) الصورة : الصور م (١٧) صورة : + وتوامم || ليس : وليست د || الأولى : الأولى
ح ، د ، ص ، م || وحدها : وحده م || عنها : عنه م + عنه د .

الصورة . ولأن الصورة التي تقيم هذه المادة الآن قد كانت المادة قائمة دونها ، فليس قوامها عن الصورة وحدها بل بها ، وبالمبادئ الباقية بواسطتها أو واسطة أخرى ملها .
لما كانت من المبادئ الأولى وحدها لاستغنت عن الصورة، ولو كانت عن الصورة وحدها لما سبقت الصورة ، بل كما أن المتفق فيه من الحركة المستديرة هناك يلزم طبيعة تقيمها الطابع الخاصة بذلك فلك . فكذاك المادة ههنا يقيمها مع الطبيعة المشتركة ما يكون من الطابع الخاصة وهي الصور .

وكما أن الحركة أخس الأحوال هناك ، فكذاك المادة أخس النوات ههنا . وكما أن الحركة هناك تابعة لطبيعة ما بالقوة ، كذلك المادة ههنا مرافقة لما بالقوة .
وكما أن الطابع الخاصة والمشاركة هناك مبادئ أو معينات لطبيعة الخاصة والمشاركة ههنا، فكذاك ما يلزم الطابع الخاصة والمشاركة هناك من النسب المختلفة المتبيلة الواقعة فيها بسبب الحركة مبدأ لتغير الأحوال وتبدلها ههنا ، وكذلك امتزاج نسبتها هناك سبب لامتزاج نسب هذه العناصر أو معين . ولأجسام السماويات تأثير في أجسام هذا العالم بالكيفيات التي تخصها ، ويسرى منها إلى هذا العالم، ولأنفسها تأثير أيضا في أنفس هذا العالم . وبهذه المعاني يعلم أن الطبيعة التي هي مدبرة لهذه الأجسام بالكل والصورة ، حادثة عن النفس الداشية في الفلك ، أو بمجموعتها .

(٢) من : م ن د || وبالمبادئ : وبمبادئ د || بواسطتها : بواسطتها ، ح ، ط ، م ، هـ ،
(٣) فلو كانت : فاذن لو كانت ص ، فلو كان ط ، فإن كانت د || من : ح ن ب ، ح ، د ، ص ، م ، ||
الأول : الأول ، د || لاستغنت : لاستغنت ب (٤) بالصورة : الصورة ب ، ص (٥) الطابع :
الطابع د || الخاصة : الخاصة ب ، م || فلك : فلك د || فلك : فلك م ، + فلك ص ، ط ||
فكذاك : فكذاك م || من : ب (٦) الخاصة : الخاصة ب ، ص ، ط ، م || الصور : الصورة ب ، د
(٧) هناك : هناك (٨) مرافقة : مرافقة د ، ص ، ط (٩-٧) القوات ههنا ... ههنا :
لطبيعة الخاصة والمشاركة ههنا فكذاك ما يلزم الطابع الخاصة المشتركة هناك ، والقوات ههنا ، وكما أن
الحركة هناك تابعة لطبيعة ما بالقوة ، كذلك المادة ههنا مرافقة لما بالقوة . وكما أن الطابع الخاصة والمشاركة هناك
مباد ، ومعينات لطبيعة الخاصة والمشاركة ههنا ح (٩-١٠) هناك ... والمشاركة : ساحلة من م
|| مبادئ ... هناك : ساحلة من ص (١٠) هناك : ههنا د || الواقعة : الواقع م
(١١) بسبب : بسبب د (١٢) ولأجسام : لأجسام م || تأثير أيضا : أيضا تأثير د ، ح ، ص ، م
(١٤) بالكمال : بالكمال ب ، ح ، ص ، ط || والصورة : والصورة ب ، م (١٥) الفاشية : الفاشية
د || بمجموعتها : لمجموعتها د .

- وقال قوم من المنتسبين إلى هذا العلم : إن الفلك لأنه مستدير فيجب أن يستدير على شيء ثابت في حشوه ، فيلزم محاكته له التسخن حتى يستحيل تاراً ، وما يبعد عنه يبقى ساكناً ، فيصير إلى التبرد والتكثف حتى يصير أرضاً ، وما إلى النار منه يكون حاراً ، ولكنه أقل حرارة من النار ، وما إلى الأرض منه يكون كثيفاً ، ولكنه أقل تكثفاً من الأرض . وقلة الحر وقلة التكثف يوجبان الترطيب ، فإن اليبوسة إما من الحر ، وإما من البرد ؛ لكن الرطب الذي إلى الأرض هو أبرد ، والذي إلى النار هو أشد حرارة ، فهذا سبب كون العناصر ؛ فهذا هو ما قد قالوا وليس مما يمكن أن يصحح بالكلام القياسي ، ولا هو بسديد عند التفتيش ، ويشبه أن يكون الأمر على قانون آخر ، وأن تكون هذه المادة التي تحدث بالشركة يفيض إليها من الأجرام السماوية ، إما عن أربعة أجرام ، وإما عن عدة منحصرة في أربع جمل ، عن كل واحد منها ما يتبأ له ضرورة جسم بسيط . فإذا استعدت نال الصورة من واهب الصور ، أو يكون ذلك كله يفيض عن جرم واحد ، وأن يكون هناك سبب يوجب اقتراساً من الأسباب الخفية علينا ، فإنا إن أردت أن تعرف ضعف ما قالوه ، فتأمل أنهم يوجبون أن يكون الوجود أولاً للجسم ، وليس له في نفسه إحدى الصور المقومة غير الصورة الجسمية ، وإنما يكتسب سائر الصور بالحركة والسكون ثانياً ؛ وبيناً نحن قبل هذا استحالة هذا ، وبيناً أن الجسم لا يستكمل له وجود يبرد الصورة الجسمية ، ألم تقترن بها صورة أخرى ، وليست صورته المقيمة للهيولى الأبعاد فقط ، فإن الأبعاد تتبع في وجودها صوراً أخرى تسبق الأبعاد . وإن شئت فتأمل حال التخلخل من الحرارة ، والتكاثف من البرودة ، بل الجسم لا يصير جسماً حتى يصير بحيث يتبع غيره في الحركة ،

- (١) هذا : اهل د ، م ؛ أهل هذا ، ب ؛ ساقطة من ، ح ، ص || العلم : ساقطة من ، ح ، ص
(٢) حشوه : جسده ، د ، ب || محاكته : في محاكته ب ؛ محاكته د || يستحيل : + بأقرب منه ب ||
عنه : عنها فوق ص || يبق : فيبق م (٣) التبرد : البرد ب ؛ التبريد د ؛ منه ساقطة من ب ، م
(٤) حرارة : حر ، ح ، ص ، ط ، م || ولكنه : ولكن ب ، ح ، د ، ط ، م || تكثفاً : تكثفاً ، ط
(٥) الحر : الحركة د || التكثف : التكثف ط || الحر : الحركة د (٦) لكن : ولكن د ||
أشد حرارة : أبرد ، ص ، ط ، م (٧) ما : مما ، د || قالوا : قالوه ب || ما : ما ، م
(١٠) أربع : أربعة د || منها : ساقطة من ب ' ما يتبأ : ما يتبوه ب ، ح ، م ؛ تبية د ؛ يعيؤه ص
(١٠-١١) استمدت نال : استمدته ه (١١) الصورة : الصور د ، م (١٤) المقومة : المقومة د || الصورة :
مودة د ، م ؛ الصور ، ح ، ص ، ط || وإنما : وألا د (١٥) قبل هذا : ساقطة من م || الصورة :
صورة ح ، م ؛ صورته ص (١٦) بها : به ح || صورة : في عدة || صورته : مودة د ، ط .
(١٨) جسماً : حاراً (النسخة اللاتينية) .

حتى نسخته ما بعته تلك الحركات المتابعة التي بينا أنها ليست قسرية بل طبيعية، إلا وقد تمت طبيعته . لكن يجوز أن يكون إذا تمت طبيعته يستعطف بأصلح المواضع لاستعفاظها ، لأن الحار يستعطف حيث الحركة ، والبارد يستعطف حيث السكون ، ثم لا يفكرون أنه لم وجب لبعض تلك المادة أن يهبط إلى المركز ، ففرض له البرودة ، ولبعضه أن جاوز الفوق .

أما الآن فإن السبب في ذلك معلوم . أما في الكليات فالحلقة والتمل ، وأما في جزئى عنصر واحد ، فلا أنه قد مع أن أجزاء العناصر كائنة ، وأنه إذا تكون جزء منه في موضع ضرورة ، لزم أن يكون سطح منه على الفوق إذا تحرك فوق ، كان ذلك السطح أولى بالفوقية من السطح الآخر . وأما في أول تكونه ، فإنما يصير سطح منه إلى فوق ، وسطح إلى أسفل ، لأنه لا محالة قد استحال بحركة ما ، وإن الحركة أوجبت له ضرورة وضما . فالأشبه عندي ما قد ذهبنا إليه ، وأظن أن الذى قال ذلك في تكون الاسطوانات ، رام تقريبا للأمر عند بعض من كتبه من المؤمنين ، فجزم عليه القول من تأخره عن عل أن كاتب ذلك الكلام شديد التذبذب والاضطراب .

[الفصل السادس]

(و) فصل

في العناية وبيان وكيفية دخول الشر في القضاء الإلهي

وخلق بنا إذا بلغنا هذا المبلغ، أن نحقق القول في العناية، ولا شك أنه قد اتضح لك مما سلف منا بيانه أن العلل العالية لا يجوز أن تكون تعمل ما تعمل لأجلنا ، أو تكون

(١) الحركات المتابعة : الحركة المتابعة ب ، د ، ص ، ط ، م (٢) لأن : فان - ، د ، ص ، م (٣) يفكرون : يتكروم م (٤) تلك : ساقطة من ب (٥) تهبط : هبط د ، ص ، م || فرض : يرض د || البرودة : البرد ب ، م || وليعضه : ولبعضه م (٦) أما : وأما ب ، د ؛ آمال م || الآن : لأن م || فإن : ساقطة من د (٧) جزء منه : ساقطة من م (٨) لزم : + منه م (٩) تكونه : ساقطة من د (١٠) وسطح : + منه د (١٠) استحال : استحال د || له : ساقطة من ب (١٢) القول من : العوام م (١٣) كاتب : كان د (١٥) فصل : ساقطة من د (١٦) ويان : ساقطة من ط ، م || الاضافه : الإلهي : القضاء الإلهي د (١٧) وخلق : + بالآلهة وخلق د || إذا : أذ قد د ، م ؛ إذ ، ب || شك : يشك ب - د ، ص ، ط ، م (١٨) بما : فما د || لأجلنا : + ما د .

بالجملة يهيمها شيء ، ويدعوها داع ويعرض لها إيتار . ولا لك سبيل إلى أن تنكر الآتار
الجببية في تكون العالم ، وأجزاء السموات ، وأجزاء الحيوان والنبات ، مما لا يصدر
ذلك اتفاقا ، بل يقتضى تديرا ما ، فيجب أن يعلم أن العناية هي كون الأول عالما لذاته
بما عليه الوجود في نظام الخير ، وعلة لذاته لتغير الكمال بحسب الإمكان ، وراضيا به
على النحو المذكور ، فيعقل نظام الخير على الوجه الأبلغ في الإمكان ، فيفيض عنه ما يعقله
نظاما وخيرا على الوجه الأبلغ الذى يعقله فيضانا على أتم تأدية إلى النظام ، بحسب الإمكان ،
فهذا هو معنى العناية .

- واعلم أن الشر يقال على وجوه : فيقال شر ، لمثل النقص الذى هو الجهل والضعف
والتشويه في الخلقة ؛ ويقال : شر ، لما هو مثل الألم والغم الذى يكون إدراك ما
سبب لا فقد سبب فقط . فإن السبب المتأني لتغير المانع لتغير ، والموجب لعدمه ، ربما
كان مبابنا لا يدركه المضرور ؛ كالسحاب إذا ظلل ففنع شروق الشمس عن المحتاج إلى أن
يستكمل بالشمس . فإن كان هذا المحتاج دراكا ، أدرك أنه غير متفنع ولم يدرك من حيث
يدرك ذلك أن السحاب قد حال ، بل من حيث هو مبهر وليس هو من حيث هو مبهر
متأذيا بذلك ، متضررا أو متفصا بل من حيث هو شيء آخر ، وربما كان مواصلا
يدركه مدرك عدم السلامة كن يتألم بفقدان اتصال عضو بحرارة ممزقة ، فإنه من حيث
يدرك فقدان الاتصال بقوة في نفس ذلك العضو ، يدرك المؤذى الحار أيضا ، فيكون
قد اجتمع هناك إدراكا : إدراك على نحو ما سلف من إدراكنا الأشياء العدمية ،
وإدراك على ما نحو سلف من إدراكنا الأمور الوجودية وهذا المدرك الوجودى ليس شرا

(١) يهيمها : تهيم ، ط || شيء : ساقطة من ب ؛ لشيء د || ويدعوها : + شيء ح || لها :
عليها م ؛ + عليها ص (٢) السموات : السماوات ب ، ص ، ط ، م || الحيوان والنبات : النبات
والحيوان د ، م (٥) الوجه : + الأكل (٨) يقال على وجوه : على وجوه بئال م ||
فيقال : ساقطة من م (٩) الخلقة : الحقة د || شر : ساقطة من ط || يكون : + هناك ح ،
د ، ص ، ط ، م (١٠) بسبب : لسبب ص (١١) إلى : في د (١٢) بالشمس : بالشمس ص
|| أنه : بأنه ح ، ط || متفنع : + به ح ، د ، ص ، ط (١٣) يدرك : يدرك ب ، ح ، ص ، ط
(١٤) أو متفصا : ومتفصا د ؛ ساقطة من ب (١٥) كن : لمن ط || يتألم : تألم د || بفقدان : لفقدان د ||
مزقة : بمزقة ح ، د (١٦) يدرك : + مثلام (١٨) نحو : ساقطة من ب ، د ، ط .

في نفسه بل بالقياس إلى هذا الشيء . وأما عدم كماله وسلامته فليس شرا بالقياس إليه فقط ، حتى يكون له وجود ليس هو به شرا ، بل وليس بنفس وجوده إلا شرا فيه ، وعلى نحو كونه شرا ، فإن العمى لا يجوز إلا أن يكون في العين ، ومن حيث هو في العين لا يجوز أن يكون إلا شرا ، وليس له جهة أخرى حتى يكون بها غير شر . وأما الحرارة مثلا إذا صارت شرا بالقياس إلى المالم بها ، فلها جهة أخرى تكون بها غير شر ، فالشر بالذات هو العدم ولا كل عدم ، بل عدم مفتضى طباع الشيء من الكمالات الثابتة لنوته وطبيعته ، والشر بالمرض هو المعلوم ، أو الخابئ للكمال عن مستحقه ، ولا خير عن عدم مطابق إلا عن لفظه ، فليس هو بشر حاصل ، ولو كان له حصول ما لكان الشر العام . فكل شيء وجوده على كماله الأقصى ، وليس فيه ما بالقوة ، فلا يلحقه شر ، وإنما الشر يلحق ما في طباعه ما بالقوة ، وذلك لأجل المادة . والشر يلحق المادة لأمر أول يعرض لها في نفسها ، ولأمر طارئ من بعد . فاما الأمر الذي في نفسها ، فإن يكون قد عرض لمادة ما في أول وجودها بعض أسباب الشر الخارجية ، فتمكن منها هيئة من الهيئات ، تلك الهيئة يمنع استعدادها الخالص للكمال الذي منيت بشر يوازيه ، مثل المادة التي يتكون منها إنسان أو فرس ، إذا عرض لها من الأسباب الطارئة ما جعلها أردأ مزاجاً وأعصى جوهرأ ، فلم تقبل التخطيط وتشكيل والتكوين ، قدوهت الخلقة ولم يوجد المحتاج إليه من كمال المزاج والبنية ، لا لأثر الفاعل حرم ، بل لأن المتعمل لم يقبل . وأما الأمر الطارئ من خارج فأحد شيئين : إما مانع وحائل ومبعد للكمال ، وإما مضاد واصل لمحق للكمال .

- (١) بل : + شر ، + ، + شراد ؛ ماضية من ص ، ط (٢) فقط وليس : شر بالقياس إلى هذا الشيء . لا إلى فقط حتى يكون له وجود ليس هو به شرا إذا ليس - || له : ماضية من ط || هو به : يتوبه د
وعلى : عل د (٣) إلا : ماضية من م || يكون : + ألا م (٤) أن يكون إلا : إلا أن يكون د ، م
|| حتى : ماضية من ب ، د ، ص ، ط ، م (٥) وأما الحرارة مثلا إذا صارت شرا : ماضية من د (٥) بالقياس . . .
شر : ماضية من د (٦) الثابتة : الثانية - د ، ص || نوعه : لنوعه د (٧) المعلوم : الدم - د المعلوم ص || الخابئ :
الخالئ - د (٨) ما : ماضية من د ؛ ل - د ، ص || لكان : لما كان ب ، د (٩) على كماله : ط || شر :
ماضية من د || الشر : الشيء - || الشر يلحق : يلحق الشر د ، م || ما : ماضية من ب - (١٠) بالقوة : فبا
بالقوة - || في قسما : في قسما ب ، د ، ص : ماضية من م (١١) ولأمر : أول الأمر - د ؛ أو الأمر
|| قسما : قسما م || فإن : أن - || عرض : يعرض - (١٢) يمنع : مانع م ؛ مانعه د ؛ مانع -
(١٣) نيت : نيت - || يوازيه : لوازمه د || وأعصى : وعصيت د (١٥) قدوهت :
قدوس د (١٦) الفاعل : للفاعل د (١٧) ومبعد للكمال : ومبعد للكل د (١٧) محق : محق م .

مثال الأول وقوع سحب كثيرة وتراكمها ، وإظلال جبال شاهقة تمنع تأثير الشمس في النار على الكحل .

ومثال الثاني حبس البرد للنبات المصيب لكحله في وقته ، حتى يفسد الاستعداد الخاص وما يتبعه . وجميع سبب الشر إنما يوجد فيما تحت فلك القمر وجملة ما تحت فلك القمر طفيف بالقياص إلى سائر الوجود كما علمت .

- ثم الشر إنما يصيب أشخاصاً ، وفي أوقات . والأنواع مغلظة ، وليس الشر الحقيقي يعم أكثر الأشخاص ، إلا نوعاً من الشر . واعلم أن الشر الذي هو بمعنى العدم ، إما أن يكون شراً بحسب أمر واجب أو ذفع قريب من الواجب ، وإما أن لا يكون شراً بحسب ذلك ، بل شراً بحسب الأمر الذي هو ممكن في الأقل . ولو وجد كان على سبيل ما دو فضل من الكمالات التي بعد الكمالات الثمانية ، ولا ممتضى له من طباع الممكن هو فيه . وهذا القسم غير الذي نحن فيه ، وهو الذي استثنياه ، هذا وائس هو شراً بحسب النوع ، بل بحسب اعتبار زائد على واجب النوع كالجوهر بالفاسفة ، أو بالهندسة أو غير ذلك ، فإن ذلك ليس شراً من جهة ما نحن نأس ، بل هو شر بحسب كمال الإصلاح في أنعم ، وستعرف أنه إنما يكون بالحقيقة شراً إذا اقتضاه شخص إنسان ، أو شخص نفسه ، وإنما يقتضيه الشخص لآلئنه إنسان أو نفس ، بل لأنه قد ثبت عنده حسن ذلك واشتاق إليه ، واستعد لذلك الاستعداد كما سنشرح لك بعد . وأما قبل ذلك فليس مما يذمبت الشيء إليه في بقاء طبيعة النوع انبعثاته إلى الكمالات الثمانية التي تنلو الكمال الأول ، فإذا لم يكن ، كان عدماً في أمر ما يقتضى في الطباع . فالشر في أشخاص الموجودات قليل ،

(٣) حبس : حسن م (٤) يتبعه : تبعه ص ، م || فلك : ساطعة مزب ، م (٥) طفيف : ضيف ، ط (٧) هو : ساطعة من ط (٩) الأقل : الأول ط || كان : لكان د ، ص ، م (١٠) ممتضى : يقتضى ب (١١) الذي : ما ط (١٢) أو بالهندسة : أو الهندسة ح ، ص (١٣) ليس : ساطعة من ح || الإصلاح : للأصلاح ب ، م (١٤) وستعرف : ستعرفه م ، وستعرفه د || أنه : ساطعة من ب ، د ، م || إنما : وإنما ب ، د ، م (١٥) حسن : ط (١٦) إليه : ساطعة من د ، م || واستند : مستند || لك : ذلك ط (١٧) إليه : مثاليه م || الكمال : الكمالات ط (١٨) ما : ساطعة من ب ، د ، م ، د ، م ، د ، م || ممتضى : كان ب ، د ، ص ، م ، ط || يقتضى : مقتضى م ، ساطعة من ب ، د ، ص ، م ، ط .

- ومع ذلك فإن وجود الشر في الأشياء ضرورة تابعة للحاجة إلى الخير ، فإن هذه العناصر لو لم تكن بحيث تتضاد وتنحل عن العالب ، لم يمكن أن تكون عنها هذه الأنواع الشريفة ، ولو لم تكن الآثار منها بحيث إذا تأدت بها المصادمات الواقعة في مجرى الكل على الضرورة إلى ملاقة رداء رجل شريف ، وجب احتراقه ، لم تكن النار متفهماً بها النفع العام ،
- فوجب ضرورة أن يكون الخير الممكن في هذه الأشياء إنما يكون خيراً بعد أن يمكن وقوع مثل هذا الشر عنه ومعه ، فإفادة الخير لا توجب أن يترك الخير العالب لشريندر ، فيكون تركه شراً من ذلك الشر ، لأن عدم ما يمكن في طباع المادة وجوده إذا كان عدماً شراً من عدم واحد ، ولهذا ما يؤثر العقل الاحتراق بالنار بشرط أن يسلم منها حياً على الموت بلا ألم . فلو ترك هذا القليل من الخير لكان يكون ذلك شراً فوق هذا الشر .
- الكائن بإيجاده ، وكان في مقتضى العقل المحيط بكيفية وجوب الترتيب في نظام الخير أن يعمل استحقاق مثل هذا النمط من الأشياء وجوداً مجزواً ما يقع معه من الشر ضرورة ، فوجب أن يفيض وجوده ، فإن قلنا قل : فقد كان جائزاً أن يوجد المدبر الأول خيراً محضاً مبرأ عن الشر ، فنقول : هذا لم يكن جائزاً في مثل هذا النمط من الوجود ، وإن كان جائزاً في الوجود المطلق على أنه ضرب من الوجود المطلق مبرأ ، ليس هذا الضرب ، وذلك مما قد فاض عن المدبر الأول ، ووجد في الأمور العقلية والنفسية والماهوية ، وبقي هذا النمط في الإمكان ولم يكن ترك إيجاده لأجل ما قد يخالطه من الشر الذي إذا لم يكن مبدؤه موجوداً أصلاً ، وترك لئلا يكون هذا الشر كان ذلك شراً من أن يكون هو فكونه خير الثمرين ، ولكأن أيضاً يجب أن لا توجد الأسباب الخيرية التي هي قبل هذه الأسباب التي تؤدي إلى الشر بالعرض ، فإن وجود تلك مستتبع لوجود هذه ، فكان فيه أعظم خلل في نظام الخير الكلي ، بل وإن لم نلثف إلى ذلك ، وقصرنا التفاتنا

(١) ومع ذلك فإن وجود : بل ب || وجود : + الشر ، م (٢) العالب :
 التالية || تكن : يمكن م (٤) احتراجه : احتراقه ، ب ، ح ، د ، ط ، م : (٦) إفادة :
 وإفادة ب ، ح ، د ، ص ، م (٨) عدمان : عدداً ب ، د ، م || الاحتراق : الإحراق م
 (١٠) وكان : فكان ب ، د ، م || وجوب : وجود ب (١٣) فنقول : فيقال د ، م
 || وإن : فأنذ (١٤) ليس : + براء ، د (١٦) يكن : يجوز || قد : سألنا م ب ، ح ، ص
 || يخالطه : يخالط ح ، ص ، ط (١٧) وترك : وتركه د || لئلا : أملا م (٢٠) الخير : الخلل ب
 || الكلي : الكامل ط ، الكل د || وقصرنا : وصيرنا م .

- إلى ما ينقسم إليه الإمكان في الوجود من أصناف الموجودات المختلفة في أحوالها ، فكان الوجود المبرأ من الشر قد حصل ، وبقى نمط من الوجود إنما يكون على هذه السبيل ، ولا كونه أعظم شراً من كونه ، فواجب أن يفيض وجوده من حيث يفيض عنه الوجود الذى هو أصوب ، وعلى النمط الذى قيل ؛ بل نقول من رأس : إن الشر يقال على وجوه ، فيقال شر للأفعال المذمومة ، ويقال شر لمبادئها من الأخلاق ، ويقال شر للألآم والغموم وما يشبهها ، ويقال شر بالنقصان كل شئ عن كماله وفئدانه ما من شأنه أن يكون له . فكأن الألآم والغموم ، وإن كانت معانيها وجودية ليست أعداداً ، فهنا تتبع الإعدام والنقصان ، والشر الذى هو فى الأفعال هو أيضاً إنما هو بالقياس إلى من يفقد كماله بوصول ذلك إليه . مثل الظلم أو القياس إلى ما ينفرد من كمال يجب فى السياسة الدينية كالزنا ، وكذلك الأخلاق إنما هى ضرور بسبب صدور هذه عنها وهى مقارنة لأعدام النفس كالات يجب أن تكون لها . ولا تجد شيئاً مما يقال له شر من الأفعال إلا وهو كمال بالقياس إلى سببه الفاعل له . وعسى إنما هو شر بالقياس إلى السبب القابل له ، أو بالقياس إلى فاعل آخر يمنع عن فعله فى تلك المسألة التى هو أولى بها من هذا الفعل ، فالظلم يصدر مثلاً عن قوة طالبة للذلة وهى الغضببة مثلاً ، والغلبة هى كمالها ، ولذلك خلقت من حيث هى غضبية ، يعنى أنها خلقت لتكون متوجهة إلى الغلبة ، تطلبها وترجىها ، فهذا الفعل بالقياس إليها خير لها ، وإن ضعفت عنه ، فهو بالقياس إليها شر لها ، وإنما هى شر للظلم ، أول للنفس المطقية اتى كمالها كسر هذه القوة والاستيلاء عليها ، فإن عجزت عنه كان شراً لها ، وكذلك السبب

(١) من : إلى م || الموجودات : الوجودات ب || فكان : وكان د (٢) الوجود : الموجود د ، م || حصل : + به د || هذه : هذا د ، ص (٤) رأس : الرأس ب ، ح ، ط (٥) يقال : يقال ب ، ح ، ويقال م || يقال (الأولى) : من م || من : فى م || الأخلاق : الاختلاف ب ، ص ، ط (٦) يشبهها : أشبهها ب ، ح (٧) إعداماً : للأعدام د (٨) الذى هو : الذى ب ، ح ، ص ، ط ، م || من ما ، ب || يفقد : + من ب ، د || كماله : كمال ب (٨-٩) يومول ... كمال : ساقطة من ب (٩) الديقة : المدنية ص ؛ أو المدنية : ب ، ح ، د ، م (١٠) يسبب : ينجب د || مدور : مدوره د (١١) كمال بالقياس إلى سببه : كالتبعية ب ؛ كمال لسيب : كمال مستنبط ب ؛ كمال بسبب م (١٣) التى : الذى ب ، م || يصدر مثلاً : مثلاً يصدر ب ، د || عن : منه م || طالبة : طالبة د (١٤) مثلاً : ساقطة من م || والذلة : والغضببة ط (١٤) يعنى : أعنى ب ، م (١٥) أنها : ساقطة من م || تطلبها : وتطلبها د ، ص ، ط (١٦) عنه : ساقطة من ص || ملأها : ملأها ب ، م || للنفس : نفس ب ، ص ، ط .

في الفاعل للآلام والإحراق كالنار إذا أحرقت مثلا فإن الإحراق كمال للنار ، لكنه شر
 بالقياس إلى من سلب سلامته بذلك ، لفقدانه ما فقد . وأما الشر الذي سببه التفتت
 وقصور يقع في الجلبة ، وليس فاعلا فعلة ، بل لأن الفاعل لم يفعل ، فليس ذلك بالحقيقة
 خيرا بالقياس إلى شيء ، وأما الشرور التي تتصل بأشياء هي خيرات ، فإنما هي من
 سببين : سبب من جهة المادة أنها قابلة للصورة والعدم ، وسبب من جهة الفاعل ؛
 فإنه لما وجب أن يكون عنه الماديات ، وكان مستحيلا أن يكون للمادة وجود الوجود
 الذي ينفي عنه المادة ويفعل فعل المادة إلا أن يكون قابلا للصورة والعدم ، وكان مستحيلا
 أن لا يكون قابلا للتقابلات ، وكان مستحيلا أن يكون للقوى الفعالة أفعال مضادة لأفعال أخرى ،
 قد حصل وجودها وهي لا تفعل فعلها ، فإنه من المستحيل أن يخلق ما يراد منه الغرض المقصود بالذات ،
 وهي لا تحرق ، ثم كان الكل إنما يتم بأن يكون فيه محترق ومسخن ، وإن يكون فيه محرق ومسخن
 لم يكن بد من أن يكون الغرض النافع في وجود هذين يستتبع آفات تعرض من الإحراق
 والاحتراق ، كمثل إحراق النار عضو إنسان ناسك ، لكن الأمر الأكثرى هو حصول الخير
 المقصود في الطائفة ، والأمر الدائم أيضا . أما الأكثرى فإن أكثر الأشخاص الأنواع
 في كنف السلامة من الاحتراق ، وأما الدائم فلأن أنواعا كثيرة لا تستغنى عن الدوام
 إلا بوجود مثل النار على أن تكون محرقة ، وفي الأقل ما يصدر عن النيران الآفات التي
 تصدر عنها ، وكذلك في سائر تلك الأسباب المشابهة لذلك ؛ فما كان يحسن أن تترك المنافع
 الأكثرية والدائمة لأغراض شرية أقلية ، فأريدت الخيرات الكائنة عن هذه الأشياء
 إرادة أولية على الوجه الذي يصلح أن يقال : إن الله تعالى يريد الأشياء ، وأريد الشر أيضا

- (١) في : ساقطة من م || الفاعل : ساقطة من م || أحرقت : أحرقت || النار : النار
 (٢) لفقدانه : لفقدانه || (٣) وليس : لأن م ، ص ، ط (٤) وأما : فأما م
 (٥) جهة : ساقطة من م ، د ، م (٦) المادة : ص (٧) ينفي : م ، م
 (٨) مضادة : مضادة ط (٩) وجودها : بوجودها ط || من المستحيل : يستحيل د
 (١٠) ثم كان : فكان د || إنما : م ، م || محترق : ساقطة من م ، م ، د ، ص ، م ||
 مسخن : مسخن م ، ص ، ط ، م (١١) يستتبع : يستتبع ط (١٢) والاحتراق : ساقطة من د
 || احترق : احترق ص (١٣) أشخاص : الأشخاص د ، ص (١٤) الاحتراق : الأحرار م ، ص ، ط ، م
 || الدوام : الدوام م ، م (١٥) بوجود : بوجود د (١٦) ترك : ترك م
 (١٨) أولية : أولية ط || عل : م ، م || يصلح : يصلح ص ، ط || تعالى : ساقطة من م ، م
 || وأريد : وأريد م || أيضا : ساقطة من م .

- على الوجه الذى بالمرض ، إذ علم أنه يكون ضرورة فلم يعبا به ، فالخير مقتضى بالذات والشر مقتضى بالعرض وكل بقدر . وكذلك فإن المادة قد علم من أمرها أنها تعجز عن أمور ، وتقتصر عنها الكمالات فى أمور ، لكنها يتم لها ما لا نسبة له كثيرا إلى ما يقتصر عنها ، فإذا كان كذلك فليس من الحكمة الإلهية أن تترك الخيرات الفائقة الدائمة ، والأكثرية لأجل شروء فى أمور شخصية غير دائمة ؛ بل نقول : إن الأمور فى الوهم إما أمور إذا توهمت موجودة ، يمتنع أن تكون إلا مشرا على الإطلاق ، وإما أمور وجودها أن يكون خيرا ، ويمتنع أن تكون شروءا وقصة ؛ وإما أمور تغلب فيها الخيرية إذا وجدت وجودها ، ولا يمكن غير ذلك لطباعها ؛ وإما أمور تغلب فيها الشرية ؛ وإما أمور متساوية الحالين . فأما ما لا شرية فيه ، فقد وجد فى الطباع ؛ وأما ما كله شر أو الغالب أو المساوى أيضا ، فلم يوجد . وأما الذى الغالب فى وجوده الخير فلا حرج به أن يوجد ، إذا كان الأغلب فيه أنه خير .

- فإن قيل : فلم لم تمنع الشرية عنه أصلا . حتى كان يكون كله خيرا ، فيقال حينئذ لم يكن هى هى إذ قلنا إن وجودها الوجود الذى يستحيل أن يكون ، بحيث لا يعرض عنها شر فإذا صيرت بحيث لا يعرض عنها شر فلا يكون وجودها الوجود الذى لها بل يكون وجود أشياء أخرى وجدت وهى غيرها وهى حاصلة . أعنى ما خلق بحيث لا يلزمه شرنزوماً أولاً . ومثال هذا ، أن النار إذا كان وجودها أن تكون محرقة ، وكان وجود المحرق هو أنه إذا مس ثوب الفقير أحرقه ، وكان وجود ثوب الفقير أنه قابل للاحتراق وكان وجود كل واحد منهما أن يعرض له حركات شئ ، وكان وجود الحركات الشئ

- (١) إذ : إذا || يعبا به : يعباد || مقتضى : مقتضى ب ، م (٢) مقتضى : مقتضى ب ، د
(٣) وقصر : تقصر ب || كثيرا : كثرة ، ب ، ح ، د ، ص ، ط (٤) القائمة : القائمة ح ، هـ ، القائمة د (٥) — ٦) إذا توهمت موجودة يمتنع : توهمت موجودة وجودها يمتنع ح ؛ وجودها يمتنع ب ؛ وجودها إذا توهمت موجودة يمتنع د ، ط ؛ إذا توهمت موجودة وجودها لفتنع م (٧) فيها : فيه ط (٨) الشرية : الضرورية د (٩) فأما : شرية : شر ب (١٠) المساوى : المساوى ص || الذى : + فى ط (١١) إذا : إذ ط || الأغلب : الغالب ط (١٢) لزوماً أولاً : ساقطة من ب ، ح ، د ، م || وجودها : + وجودا د || وكان : فكان د (١٣) وكان : إذ كان ب ، ح ، د ، ط ؛ أركان م || لاحتراق : الإحراق ح ، د ، ص ، ط (١٤) وكان : فكان د || منها : منها ب ، د || الشئ : الشئ ، ح ، د ، ص ، ط .

في الأشياء على هذه الصفة وجود ما يعرض له الانتفاء ، وكان وجود الانتفاء بين الفاعل والمفعول بالطبع وجودا يلزمه الفعل والانتفاء ، فإن لم تكن التواني لم تكن الأوائل ، فالكل إنما رتب فيه القوى الفعالة والمنفصلة السماوية والأرضية الطبيعية والنفسانية ، بحيث تؤدي إلى النظام الكلي مع استحالة أن تكون هي على ما هي عليه ولا تؤدي إلى ضرور . فيلزم من أحوال العالم بعضها بالقياس إلى بعض أن يحدث في نفس ما صورة اعتقاد ودنى أو كثر أو شأ آخر في نفس أو بدن ، بحيث لو لم يكن كذلك لم يكن النظام الكلي يثبت ، فلم يعبأ ولم يلتفت إلى اللوازم الفاسدة التي تعرض بالضرورة . وقيل : خلقت هؤلاء للنار ولا إلى ، وخلقت هؤلاء للجنة ولا إلى ، وقيل : كل ميسر لما خلق له .

فإنه قد قيل : ليس الشر شيئا نادرا أو أقل ، بل هو أكثرى . فليس هو كذلك بل الشر كثير ، وليس بأكثرى ، وفرق بين الكثير والأكثرى ، فإن ههنا أمور كثيرة هي كثيرة وليست بأكثرية كالأمراض ، فإنها كثيرة وليست أكثرية . فإذا تأملت هذا الصنف الذي نحن في ذكره من الشر وجدته أقل من الخير الذي يقابله ، ويوجد في مادته فضلا عنه بالقياس إلى الخيرات الأخرى الأبدية . نعم الشرور التي هي قصاصات للكمالات الثانية هي أكثرية ، لكنهم ليست من الشرور التي كلامنا فيها ، وهذه الشرور مثل الجهل بالهندسة ، ومثل قوت الجمال الرائع وغير ذلك مما لا يضر في الكمالات الأولى ، ولا في الكمالات التي تليها مما يظهر منفعتها ، وهذه الشرور ليست بفعل فاعل ، بل لأن لا يفعل الفاعل لأجل أن القابل ليس مستعدا أو ليس يتحرك إلى القبول . وهذه الشرور هي أعدام خيرات من باب الفضل والزيادة .

(١) ما يمرض : بالعرض د (٢) التواني : الوالد (٣) رتب : رتب د ، ط
 || فيه : فيها ، د ، ص ، ط ، م || الفعالة : الفعال د || الطبيعية : والطبيعة د ، ط
 (٤) تكون : + شيء ، ب ، د ، ح (٥) ما : ساقطة من ب ، ح ، م (٦) شر : شرية د || آخر : أخرى د || يثبت : مثبت ح (٩) فليس هو : فليس ب ، د ، ح ، ط ، م (١٠) أمور كثيرة : أمور د (١١) أكثرية : أكثرية د || كالأعراض ... أكثرية : ساقطة من م || فإذا : وإذا ب ، ح ، ص ، م ، م (١٢) الشر : الشرور ط (١٤) هي : هي ب ، ح ، د ، ص ، م (١٥) بالهندسة : بالهندسة ط || فوت : قوة د || ما : ما ط || في الكمالات : بالكمالات م (١٦) بل لأن : لأن د || لأن : ب ، ح ، ص ، ط || يفعل : + الفعل د (١٧) أوليس : أوليس م || يتحرك : يتحرك د .

[الفصل السابع]

(ز) فصل في المعاد

وبالحرى أن نحقق ههنا أحوال الأنفس الإنسانية إذا فارقت أبدانها ، وأنها لى أية حال ستصير ، فنقول : يجب أن يعلم أن المعاد منه ما هو منقول من الشرع ولا سبيل إلى إثباته إلا من طريق الشريعة وتصديق خبر النبوة وهو الذى للبدن عند البعث ، وخيرات • البدن وشروره معلومة لا يحتاج إلى أن تعلم ، وقد بسطت الشريعة الحققة اتى أئامنا بها نبينا وسيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وعلى آله حال السعادة والشقاوة التى بحسب البدن .

ومنه ما هو مدرك بالعقل والقياس البرهانى وقد صدقته النبوة وهو السعادة والشقاوة الثابتان بالقياس للثان للأنفس وإن كانت الأوهام ههنا تقصر عن تصورهما الآن لما نوضح من الملل ؛ والحكام الإلهيون رغبته في إصابة هذه السعادة أعظم من رغبته ١٠ في إصابة السعادة البدنية ، بل كأنهم لا يلتفتون إلى تلك ، وإن أعطوها ، ولا يسمعونها في تجنبه هذه السعادة التى هى مقاربة الحق الأول ، وهى على ما سنصفها عن قريب ، فلنعرف حال هذه السعادة ، والشقاوة المضادة لها فإن البدنية مفروغ منها في الشرع ، فنقول : يجب أن تعلم أن لكل قوة نفسانية لذة وخيرا يخصصها وأذى وشرأ يخصها ؛ مثله أن لذة الشهوة وخيرها أن يتأدى إليها كيفية محسوسة ملائمة من الخمسة ، ولذة الغضب الظفر ، ولذة ١٥ الوهم الرجاء ، ولذة الحفظ تذكر الأمور الموافقة الماضية .

(٢) فصل : ساقطة من د (٣) وبالحرى : فبالحرى ، د ، ص ، ط || الأنفس : النفس ، ح ، ط || وأنها : ساقطة من د || أية : أى ب ، ح ، ص ، ط ، م (٤) حال : حالة ب ، م || منقول : منقول ب ، ح ، د ، ص ، م || من : منه في ط (٥) طريق : طرق د || النبوة : النبي ط (٦) معلومة : معلوم د || أن : ساقطة من ح ، ص ، ط || نبينا : ساقطة من م (٦-٧) نبينا آله : ص لم ب (٧) على : ساقطة من ح ، د ، ص ، ط (٨) مدرك : يدرك د (٧-٨) التى بحسب والشقاوة : ساقطة من م (٩) بالقياس : بالمقاييس م || ههنا : هنا ، ح ، ص ، ط ، م || تصورهما : تصورهما ، ح ، د ، ص ، ط (١٠) في إصابة : + هذه || السعادة : + والشقاوة من (١١) لا يلتفتون : لا يلتفتون د || هى : ساقطة من ب ، ح ، د ، ص ، ط || سنصفها : سنصفه ص ؛ نصفه ، ح ، د ، م (١٢) منها : عنها ، ص ، ط (١٦) تذكر : ذكر د .

وأذى كل واحد منها ما يضافه ويشترك كلها نوعا من التفرقة في أن التفرقة بموافقتها وملائمتها هو الخير واللذة الخاصة بها ، وموافق كل واحد منها بالذات والحقيقة هو حصول الكل الذي هو بالتقاس إليه كمال بالكل ، فهذا أصل .

وأیضا فإن هذه القوى وإن اشتركت في هذه المعاني فإن مراتبها في الحقيقة مختلفة ، فالذي كماله أفضل وأتم ، والذي كماله أكثر ، والذي كماله أدوم ، والذي كماله أوصل إليه وأحصل له ، والذي هو في نفسه أكمل فضلا وأفضل ، والذي هو في نفسه أشد إدراكا ، فاللذة التي له هي أبلغ وأوفر لآلته ، وهذا أصل .

وأیضا فإنه قد يكون الخروج إلى الفعل في كمال ما يبحث يعلم أنه كائن ولذيذ ولا يتصور كيفيته ولا يشتر بالتذاده ما لم يحصل ، وما لم يشعر به لم يشق إليه ولم يتزع نحوه ، مثل الحنين فإنه متحقق أن للجماع لذة لكنه لا يشتهيه ولا يحسن نحوه الاشتاء والحين اللذين يكونان مخصوصين به ، بل شهوة أخرى كما يشتهي من محروب من حيث يحصل به إدراك وإن كان مؤذيا ، وبالجملة ، فإنه لا يتخيله . وكذلك حال الآكل عند الصور الجميلة ، والأدیم عند الألحان المتناغمة ، ولهذا يجب أن لا يتوهم العاقل أن كل لذة فبى كمالها في بطنه وفرجه ، وأن المبادئ الأولى المقربة عند رب العالمين عادمة اللذة والنبطة ، وأن رب العالمين ليس له في سلطانه وخاصيته البهاء الذي له وقوته غير المتناهية أمر في غاية التفضيلة والشرف والطيب نجمله عن أن نسميه لذة ، وللهمار والبهايم حالة طيبة ولذیة ، كلا بل أى نسبة تكون لما العالیه إلى هذه الخسيسة ، ولكننا نقفيل هذا ونشاهده ولم نعرف

- (١) ويشترك : فيشترك د || بموافقتها : بموافقتها ط (٢) وملائمتها : وملائمتها ط
(٣) كمال : كان ط || فهذا : فورد (٤) اشتركت : اشتركت د (٥) وأفضل : وأفضل ط
(٦) هي : ساقطة ب ، د ، د ، ص ، م || وأوفر : وأقرب ، م (٨) يعلم : ساقطة من م
(٩) الحنين : الليل ب (١٠) فإنه متحقق : فإن يتحقق د || لكنه : ولكنه م || نحوه : نحوه د
(١١) شهوة : لشهوة د || به : بها ب ، د ، د ، ص ، ط || وإن : فإن د (١٢) وبالجملة : وبالجملة د
(١٣) وفي الجملة : في الجملة د ، د ، ص ، ط || فإنه : ذاته م (١٤) فبى : فورد ، م || كمال : كمال د
|| لهما : كمال د (١٥) اللذة : لذت ، د ، م || وأن : فإن د (١٦) والطيب : والطيب د ، ص ، ط || عن : من ط || نسبة : نسب ب ، م || ولهما : ثم لهما د ، د ، ص ، م
|| كلا : كل د (١٧) ولكننا : ولكننا ط .

ذلك بالاستشعار بل بالقياس ، خالفاً عنده كمال الأخصم الذى لم يسمع قط ، فى صدم تخيل اللذة اللعينة وهو متيقن لطيبها ، وهذا أصل .

وأيضا فإن الكمال والأمر الملائم قد يتيسر للقوة الدراكة وهناك مانع أو شاغل للنفس ففكره وتؤثر ضده عليه مثل كراهية بعض المرضى للطعم الحلو وشهوتهم للطعم الرديء الكريهة بالذات ، وربما لم يكن كراهية ، ولكن كان عدم الاستلذاذ به كالتخاف ٥ يبعد الغلبة أو اللذة فلا يشعربها ولا يستلذها ، وهذا أصل .

وأیضا فإنه قد تكون انقوة الدراكة ممنوه بضد ما هو كمالها ولا تحس به ولا تنفر عنه حتى إذا زال العائق ورجعت إلى غريزتها تأذت به مثل المرور فربما لا يحس بمرارة فمه إلى أن يصلح مزاجه ويستنى أعضاءه ، فحينئذ ينفر عن الحال العارضة له ، وكذلك قد يكون الحيوان غير مشته للغذاء ألينة ، بل كارهها له ، وهو أوفق شئ له ويبقى ١٠ عليه مدة طويلة ، فإذا زال العائق عاد إلى واجبه في طبعه ، فاشتد جوعه وشهوته للغذاء حتى لا يصبر عنه ويهلك عند فقدانه ، وقد يحصل سبب الألم العظيم مثل إحراق النار وتبريد الزمهرير إلا أن الحس مثوف فلا يتأذى البدن به حتى تزول الآفة فيحس حينئذ بالألم العظيم .

فإذا تقررت هذه الأصول فيجب أن ننصرف إلى الغرض الذى نؤممه فنقول : إن ١٥ النفس الناطقة كمالها الخاص بها أن تصير عالما عقليا مرتسما فيها صورة الكل والنظام المعقول فى الكل والخير الفاضل فى الكل مبتدئة من مبدأ الكل سالكة إلى الجواهر

(١) قط : فقطد || عدم : عدمه ب ، د ، ط ، م (٢) متيقن : متعبد || اطيبها بطيبها ب ، ط ، لطريها د (٣) يتيسر : يتسرب ، د ، ح ، ص ، ط || أو شائل : وشاغل - (٤) كراهية : كراهة من || للعلم : للعلم د (٥) بالذات : ساقطة من د (٦) يبعد : يبد م || يشعربها : يشعربها د يشعربها ب || ولا يستلذها : ولا يستلذها ب ، د ، ص ، ط (٧) فإنه : ساقطة من م || بضد ما : لضعها د (٨) زال : أزال د || ورجعت إلى غريزتها تأذت به : تأذت به ورجعت إلى غريزتها م || مثل : مثلا - || لا : لا د ، م (٩) ينفر : يتنفر له د || الحال : الحالة ب ، ح ، د ، ص ، ط || له : ساقطة من د (١٠) وكذلك : وذلك - ط || بل : ساقطة من ط (١٢) عنه : عليه د || إحراق : حرق (١٣) البدن : يابدن ط (١٥) الغرض : ساقطة من د (١٦) صورة : صور ب ، ح ، د ، ص ، ط (١٧) مبتدئة : مبتدأ ب ، ح ، د ، ص ، م || سالكة : سالكا ب ، ح ، د ، ص ، ط || الجواهر : الجواهر د ، ط .

الشريفة الروحانية المطلقة ثم الروحانية المتعلقة نوعا ما بالأبدان ، ثم الأجسام العلوية
بهياتها وقواها ، ثم كذلك حتى تستوفى في نفسها هيئة الوجود كله ، فتقلب عالمها معقولا
موازيا للعالم الموجود كله مشاهدة لما هو الحسن المطلق والخير المطلق والجمال الحق
المطلق ومتحدة به ومتشقة بمثاله وهيئته ومنخرطة في سلكه وصائرة من جوهره ، فإذا
قيس هذا بالكالات المشوقة التي للقوى الأخرى وجد في المرتبة التي بحيث يقع معها
أن يقال : إنه أفضل وأتم منها بل لا نسبة لها إليه بوجه من الوجوه فضيلة وتمازا وكثرة
وسائرا ما يتم به اتذاذ المدركات مما ذكرناه . وأما الدوام فكيف يقاس الدوام الأبدي
بدوام المتغير الفاسد . وأما شدة الوصول فكيف يكون حال ما وصوله بملاقة السطوح القياس
إلى ما هو سار في جوهره فإنه حتى يكون كأنه هو هو بلا انفصال ، إذ العقل والماعقل
والمعقول واحد أو قريب من الواحد ، وأما أن المدرك في نفسه أكل فأمر لا ينبغي ،
وأما أنه أشد إدراكا فأمر أيضا تعرفه بأدنى تأمل وتذكر لما سلف بيانه ، فإن النفس
النطقية أكثر عدد مدركات ، وأشد تقصيا للمدرك وأشد تجريدا له عن الزوائد الغير الداخلة
في معناه إلا بالعرض ولها الخوض في باطن المدرك وظاهره ، بل كيف يقاس هذا الإدراك
بذلك الإدراك أو كيف تقاس هذه اللذة باللذة الحسية والبهيمية والغضبية ، ولكننا في
ثالنا وبدننا هذين وانفمارنا في الرذائل لا نحس بتلك اللذة إذا حصل عندنا شيء من أسبابها
كما أو مانا إليه في بعض ما قدمناه من الأصول ولذلك لا نطلبها ولا نحن إليها اللهم إلا
أن نكون قد خلطنا ربة الشهوة والغضب وأخواتهما عن أعناقنا ، وطالعنا شيئا من تلك

- (١) الشريفة : الشريف د || المطلقة : الروحانية : ساطعة من ب || نوعا ما : نوعا ما من
التعلق : نوعا من التعلق ص ، نوعا د || الأجسام : أجسام ح (٢) وقواها : وقواها ط
(٣) مشاهدة : مشاهدة ب ، ح ، د ، ص ، م (٤ - ٣) الحق المطلق : الحق د ، ص ، م ، المطلق ب ، ح
(٤) ومتحدة : ومتحدة ب ، ح ، د ، ص ، م || ومتشقة : ومتشقة ب ، ح ، د ، ص ، م || ومنخرطة :
ومنخرطة ب ، ح ، د ، ص ، م || وصائرة : وصائرة ب ، ح ، د ، ص ، م || فإذا : وإذا ب ، ح ،
ص ، ط ، م (٥) هذا : هذه ح ، ط || وجد : يوجد ب ، ح || التي : ساطعة من ب || ينجح : ينجح ح
(٦) لها : ساطعة من ط (٧) التذاذ : أذاذ ص ، ط ، م || ما ذكرناه : ما ذكرناه م ، ما ذكرناه ط ،
ما ذكرناه ح || وأما : وأما ب || الدوام الأبدي : دوام الأبدي ص ، م (٩) جوهر : الجوهر ح
|| هو هو : هو ب ، ح ، د ، ص ، ط || إذا : إذا ط (١٠) أو قريب : وقريب د (١١) تأمل : ساطعة
من ب ، م || تذكر : + منك ب ، ح ، د ، ص ، ط (١٢) أكثر : + من ط || أشد :
ساطعة من ب ، د ، م (١٣) وضا : وله ب ، ح ، د ، ط ، م || وظاهره : ظاهره م
|| هذا : ساطعة من ط (١٤) بذلك الإدراك : ساطعة من ط || أو كيف : وكيف م || هذه : هذا ط ،
|| ولكننا : ولكننا ص (١٦) نحن : نحن ح (١٧) وأخواتها : وأخواتها د ، م || أعناقنا : أعناقنا د .

اللذة ، فينئذ ربما تخيلنا منها خيالا طفيفا ضعيفا ، وخصوصا عند انحلال المشكلات واستيضاح المطالبات النفسية ونسبة التذاذ هذا إلى اتذاذ ذلك ، ونسبة الاتذاذ الحمسي بنشوق روائع المذاقات اللذية إلى الاتذاذ ببطعمها ، بل أبعد من ذلك بعدا غير محدود .

وأنت تعلم إذا تأملت عوياً يهكم وعرضت عليك شهوة وخيرت بين الظفرين ،
استخففت بالشهوة إن كنت كريم النفس ؛ والأنفس العامية أيضاً فإنها تترك الشهوات
المعتزلة وتؤثر الغرامات والآلام الفادحة بسبب اقتضاح أو تحجل أو تغير أو سوء حالة .
وهذه كلها أحوال عقلية تؤثر في وأضداد (ها) على المؤثرات الطبيعية ويصبرها على
المكروهات الطبيعية فيعلم من ذلك أن الغايات العقلية أكرم على النفس من محقرات الأشياء
فكيف في الأمور البهية العالية؟ إلا أن النفس الخسيسة تحس بما يلحق المحقرات من الخير
والشر ، ولا تحس بما يلحق الأمور البهية لما قيل من المآذير .

واما إذا انفصلنا عن البدن ، وكانت النفس منا تنهت في البدن لكاملها الذى هو
ممشوقها ولم تحصله ، وهى بالطبع نازعة إليه إذ عقلت بالفعل أنه موجود. إلا أن اشتغالها
بالبدن كما قلنا قد أنساها ذاتها وممشوقها كما ينسى المرض الحاجة إلى بدل ما يتحلل وكما
ينسى المرض الاستئذان بالحلو واشتاءه ، ويميل بالشهوة من المريض إلى المكروهات
في الحقيقة عرض لها حينئذ من الألم لفقدانه كفاء ما يعرض من اللذة التى أوجبها وجودها
ودلالتها على عظم منزلتها ، فيكون ذلك هو الشقاوة والمقوبة التى لا يعد لها طريق النار

(١) منّا : منهاط || ضعيفا : ساقطة من ط || وخصوما : (إل هنا تهيئ نسخة م) (٥) وأنت : أنت
 د || تعلم : ساقطة من ب (٧) المدترزة : الممرضة ح، د || انضاح : استنجاح ط || تغيير : تغيير
 ب، د، م (٨) تؤثر وأضادها : تؤثر بعضها وأضاد بعضها ح، ص، ط ؛ بعضها وأضاد بعضها
 تؤثر، د || لها : بها، د (٩) فيعلم : ويعلم ح، ط || النفس : الأقس ب، ح، ص، ط
 (١٠) النفس : الأقس ب، ح، د، ص || الهذرات : المعولات ح (١١) ولاتحس
 بما : ولاتحس ما ح ؛ ولاتحس بماط || الأمور : الأمر د (١٣) إذّا : إذا ح ؛ أو، د
 (١٤) المرض : المرضي ح، د، ص، ط (١٥) المرض : المريض ح؛ الأمراض د، ص، ط || بالخلو :
 الخلو د || بالثبوة : الثبوة د (١٦) لها حينئذ : حينئذ لها د || لفتدانه : بقتلانه ب، د
 || كفا ما يمرض : كذا بالمرض د || أوجبنا وجودها : أوجبنا وجوده د (١٧) بعد لها : بعد لها

للاتصال وتبديل الزمهرير للزجاج، فيكون مثلنا حينئذ مثل الخلد الذي أومأنا إليه فيما سلف،
أى الذى قد علمت فيه :أر أو زمهرير، فنعت المادة الملبسة وجه الحس عن الشعور به
فلم يتأذ، ثم عرض أن زال العائق فثمر بالبلاء العظيم . وأما إذا كانت القوة العقلية بلغت
من النفس حدا من الكمال يمكنها به إذا فارت البدن أن تستكمل الاستكمال التام الذى لها
أن تبلغه، كان مثلها مثل الخلد الذى أذيق المعام الألد وعرض للحالة الأشهى وكان لا يشعر
به، فزال عنه الخلد وطالع اللذة العظيمة دفعة، وتكون تلك اللذة لا من جنس اللذة الحسية
والحيوانية بوجه، بل لذة تشاكل الحال الطيبة التى هى للجوهر الحية المحضة، وهى أجل
من كل لذة وأشرف .

فهذه هى السعادة وتلك هى الشقاوة، وتلك الشقاوة ليست تكون لكل واحد
من الناقصين، بل للذين اكتسبوا القوة العقلية الشوق إلى كمالها وذلك عندما يبرهن لهم
أن من شأن النفس إدراك ماهية الكل بكسب المجهول من المعلوم والاستكمال بالفعل،
فإن ذلك ليس فيما بالطبع الأول، ولا أيضا فى سائر القوى، بل شعور أكثر القوى بكمالها
إنما يحدث بعد أسباب. وأما النفوس والقوى الساذجة الصرفة، فكأنها هبولى موضوعة
لم تكتسب ألبنة هذا الشوق، لأن هذا الشوق إنما يحدث حدوثا وينطبع فى جوهر
النفس إذا برهن للقوة التناسلية أن ههنا أمورا يكتسب العلم بها بالحدود الوسطى
على ما علمت . وأما قبل ذلك فلا يكون، لأن هذا الشوق يتبع رأيا، إذ كل شوق يتبع رأيا،
وليس هذا الرأى للنفس رأيا أوليا بل رأيا مكتسبا . فهو لاه إذا اكتسبوا هذا الرأى،
لزم النفس ضرورة هذا الشوق، وإذا فارت ولم يحصل معها ما تبلغ به بعد الانفصال التام

- (١) للاتصال : اتصال ب + وتبديلا ب ، ح ، د ، ط || لزاج : المزاج ب ، د ، ط
|| مثلنا : مظهراد ، ص ، ط (٢) أى : أو ب د ، || قد : ساقطة من د ، ص ، ط || علمت : عمل
ب ، د ، ص ، ط || أر زمهرير : زمهرير ح || الملبسة : الغلالة ب ، د ، ص (٣) أن زال العائق :
إزالة العائق د (٤) تستكمل : يستكملاد || التام : ساقطة من ب ، ح ، د ، ص (٥) العظيم :
العلم د ، ط || الحالة : الحالة د (٦) وطالع : فطالع ب ، د (٧) بوجه : بوجهه || الحال :
الحالة ح ، د ، ص ، ط (٨) فذه : وهذا ب ، فذه ب ، د ، ص || هى : هو ب ، د ، ص ، ط
(٩) الشوق : الشوق ح ، ص (١٠) و : ساقطة من د (١١) هذا الشوق : هذا
(١٢) البرهن : تبرهن ب (١٣) النفس رأيا : للنفس ب || اكتسبوا : كسبوا د
(١٤) وإذا : فإذا ب ، د ، ص || فارت : فارت ب ، د ، ص ، ط || ولم : لم د || معها : مع
ب ، د ، ح || ما تبلغ : ما تبع ح || به : ساقطة من ب ، د ، ط .

وقمت في هذا النوع من الشقاء الأبدي ؛ لأن أوائل الملكية العلمية إنما كانت تكتسب بالبدن لا غير وقد فات ، وهؤلاء إما مقصرون عن السعى في كسب الكمال الأسنى ، وإما معاندون جاحدون متعصبون لآراء فاسدة مضادة للآراء الحقيقية ، والجاحدون أسوأ حالا لما اكتسبوا من هيات مضادة للكمال . وأما أنه كم ينبغي أن يحصل عند نفس الإنسان من تصور المعقولات حتى يتجاوز به الحد الذى في مثله تقع هذه الشقاوة ، وفي تعديه وجوازه ترجى هذه السعادة ، فليس يمكننى أن أنص عليه نصا إلا بالتقريب . وأظن أن ذلك أن يتصور نفس الإنسان المبادئ المفارقة تصورا حقيقيا ، وتصديق بها تصديقا يقينيا لوجودها عندها بالبرهان وتعرف العلل العائية للأشياء الواقعة في الحركات الكلية دون الجزئية التى لا تنهاى ، وتتقرر عندها هيئة الكل ونسب أجزاء بعضها إلى بعض ، والنظام الآخذ من المبدأ الأول إلى أقصى الموجودات الواقعة في ترتيبه ، وتتصور العناية وكيفيتها ، وتحقق أن الذات المتقدمة للكل أى وجود يخصها ، وأية وحدة تخصها ، وأنها كيف تعرف حتى لا يلحقها تكثر وتغير بوجه من الوجوه ، وكيف ترتيب نسبة الموجودات إليها . ثم كلما ازداد الناظر استبصارا ازداد للسعادة استعدادا ، وكأنه ليس يتبرأ الإنسان عن هذا العالم وعلائقه إلا أن يكون أ كد العلاقة مع ذلك العالم فصار له شوق إلى ما هناك وعشق لما هناك فصده عن الالتفات إلى ما خلفه جملة .

ونقول أيضا : إن هذه السعادة الحقيقية لا تتم إلا بإصلاح الجزء العمل من النفس ، ولنقدم لذلك مقدمة ، وكأننا قد ذكرناها فيما سلف ، فنقول : إن الخلق هو ملكة يصدر بها من النفس أفعال ما بسهولة من غير تقدم روية ، وقد أمر في كتب الأخلاق بأن يستعمل التوسط بين الخلقين الضدين لا بأن نفعل أفعال التوسط دون أن نحصل ملكة التوسط ،

(١) وقت : وقع د ، ب || كانت : ساقطة من د ، ص (٢) الأسنى : ساقطة من ح ، ص (٣) جاحدون : جاحدون ط || والجاحدون : والجاهدون ط (٥) تصور : تصورات د (٦) وجوازه : وجوازيه ب ، ح ، ص ، ط || يمكننى : يمكننى د (٧) المفارقة : العالية ح (٨) بها : لها د || عندها : عنده ب ، د (٩) عندها : عنده ب ، د || نسب : ساقطة من د (١٠) أجراء : أجزائه ب ، د || من المبدأ : مبدأ د (١١) وتصور : وتصور د (١٢) وأية : رأى ب (١٣) للسعادة : فإسعاده ب (١٤) وكأنه : كأنه د (١٧) ولتندم : ولتندم ب ، فلتندم د (١٨) من : عن ب ، ح ، د ، ص (١٩) بين الخلقين ... التوسط : ساقطة من د .

بل إن تحصل التوسط، وملكة التوسط ملكة كأنها موجودة للقوة الناطقة وللغوى الحيوانية معاً، أما لغوى الحيوانية فإن تحصل فيها هيئة الإذعان، وأما القوة الناطقة فإن تحصل فيها هيئة الاستعلاء والاتعال، كما أن ملكة الإفراط والتفريط موجودة للقوة الناطقة وللغوى الحيوانية معاً، ولكن بعكس هذه النسبة. ومعلوم أن الإفراط والتفريط هما مقتضى لغوى الحيوانية، وإذا قويت لغوى الحيوانية وحصل لها ملكة استعلائية حدثت في النفس الناطقة هيئة إذعائية وأثر أفعالها قد رجع في النفس الناطقة من شأنها أن يجعلها قوية العلاقة مع البدن شديدة الانصراف إليه.

وأما ملكة التوسط فالمراد منها انتزيعه عن الهيئات الاقديادية وتبقيته النفس الناطقة على جلتها مع إفاضة هيئة الاستعلاء وانتزعه، وذلك غير مضاد لجوهرها ولا مائل بها إلى جهة البدن. بل عن جهته، فإن المتوسط يسلب عنه الطرفان دائماً. ثم جوهر النفس إنما كان البدن هو الذى يغمره ويلهيه، ويفله عن الشوق الذى يخصه، وعن طلب الكمال الذى له، وعن الشعور بلذة الكمال إن حصل له، والشعور بألم الكمال إن قصر عنه، لا بأن النفس منطبعة في البدن أو منغمسة فيه، ولكن العلاقة اتى كانت بينهما وهو الشوق الجليل إلى تدييره والاستغفال بآثاره وبما تورده عليه من عوارضه، وبما يتقرر فيه من ملكات مبدؤها البدن، فإذا فارق وفيه الملكة الحاصلة بسبب الاتصال به كان قريب الشبه من حاله وهو فيه، فبما ينقص من ذلك تزول غفلته عن حركة الشوق الذى له إلى كماله، وبما يبقى منه معه يكون محجوباً عن الاتصال الهرف بحل سعادته، ويحدث هناك من الحركات المشوشة ما يعظم

(١) التوسط وملكة التوسط : ساطعة من ط || كالتي : كان د || الناطقة والغوى : ساطعة من د

|| لغوى : لغوى - د ، ص ، ط (٢) فإن : بأن د || القوة : القوة د

(٣) والغوى : والقوة د (٤) مقتضى : مقتضيات ، د ، ص ، ط

(٥) لغوى : القوة ط || غويت الغوى : غويت القوة ط || حدثت : حدثت (٦) والتز : والتبيرة ط

(١٠) المتوسط : المتوسط - د ، ص || عنه : منه د || الطرفان : الطرف (١١) وعن : عن د

(١٢) والشعور : أو الشعور || الكمال : القصاص ص (١٣) أو منغمسة : ومنغمسة - || العلاقة : للعلاقة ص

|| بينهما : بينهما د (١٤) ربما : وربما د || تورده : توردها د || من ملكات : ملكات د

(١٥) كان : كان د || حاله : + لها ص (١٦) إلى كماله : الكمال - || يبقى : يبقى || يكون : يكون د

(١٧) عن : عنه د ، ط || بحل : لحل د ، د || سعادته : ساطعة من د ، د ، ط || المشوشة : المشوشة د ، ص ، ط .

أذاه . ثم أن تلك الهيئـة البدنية مضادة لجوهرها مؤذية له ، وإنما كان يلهمها عنها أيضا البدن وتسام انغماسها فيه ، فإذا فارت النفس البدن أحست بتلك المضادة العظيمة وتأنت بها أذى عظيما ، لكن هذا الأذى وهذا الألم ليس لأمر لازم ، بل لأمر عارض غريب ، والأمر العارض الغريب لايدوم ولايبقى ، ويزول ويبطل مع ترك الأفعال التي كانت تثبت تلك الهيئـة بتكررها ، فيلزم إذن أن تكون المقوبة التي بحسب ذلك غير خالدة ، بل تزول وتتمحى قليلا قليلا حتى تزكو النفس وتبلغ السعادة التي تخصها .

- وأما النفوس البله التي لم تكتسب الشوق فإنها إذا فارت البدن وكانت غير مكتسبة للهيئات الردية صارت إلى سعة من رحمة الله تعالى ونوع من الراحة ، وإن كانت مكتسبة للهيئات البدنية الردية وليس لها عندها هيئـة غير ذلك ولا معنى تضاده وتنافيه فتكون لاحالة ممونة بشوقها إلى مقتضاها ، فتعذب عذابا شديدا بقصد البدن ومقتضيات البدن ١٠ من غير أن يحصل المشتاق إليه ، لأن آلة ذلك قد بطلت وخلق يتعلق بالبدن قد بقي .

- ويشبه أيضا أن يكون ما قاله بعض العلماء حقا وهو أن هذه الأنفس إن كانت زكية وفارت البدن وقد رشح فيها نحو من الاعتقاد في العاقبة التي تكون لامثالهم على مثل ما يمكن أن يخاطب به العامة وتصور ذلك في أنفسهم من ذلك ، فإنهم إذا فارقوا الأبدان ولم يكن لهم معنى جاذب إلى الجهة التي فوقهم ، لا يكمل فيسعدوا تلك السعادة ، ولاشوق كمال فيشقوا ١٥ تلك الشقاوة ، بل جميع هيئاتهم النفسانية متوجهة نحو الأسفل منجذبة إلى الأجسام ، ولا منع من المواد السماوية من أن تكون موضوعة لفعل نفس فيها ، قالوا فإنها تخفيل

(١) إذاه : إذاها د || له : ساقطة من د || وإنما : وإنما د || يلهمها عنها : يلهمها عنه ب ، ح ، د ؛ يلهمها عنها ط (٢) فإذا : وإذا د || فارت : فارقت ب ، د (٣) لأمر (الأولى) : بأمر ح ؛ ساقطة من ط || لأمر (الثانية) : الأمر ح (٥) إذن : ساقطة من ب (٥-٧) فيلزم ... / تكتسب : ساقطة من د (٧-٨) الشوق ... صارت : ساقطة من د (٨) من : ساقطة من د || تعالى : ساقطة من ب ، د (٩) لها : ساقطة من ب ، د ، ص || وتنافيه : ولا يتنافيه د ، ص (١٠) ممونة بشوقها إلى : ممنوط || فتعذب : فتعذب ب ، د ؛ ساقطة من ط || يفقد : يفقد ب ؛ تفقدان د || ومقتضيات : ومقتضيات ب ، ح ، ص ؛ ومقتضيات د (١١) لأن آلة ذلك قد : لا ط (١٢) أيضا : ساقطة من ب (١٤) من ذلك : ساقطة من ب ، ح ، د ، ط || الأبدان : البدن ح (١٥) التي : + هـ د ، ص || فيسعدوا تلك السعادة ولاشوق كمال : عدم د (١٦) جميع : كل ب || منجذبة إلى : تنجذب د (١٧) من المواد : في المواد ب ، ح ، د ، ص || من أن : عن أن ح ، د ، ص || لفعل : يفعل د || تخفيل : تخفيل د ؛ + من ط .

جميع ما كانت اعتقدته من الأحوال الأخروية ، وتكون الآلة اتى يمكنها بها التخيل شيئا من الأجرام السماوية فتشاهد جميع ما قيل لها في الدنيا من أحوال القبر والبعث والخيرات الأخروية ، وتكون الأنفس الردية أيضا تشاهد العقاب بحسب ذلك المصور لهم في الدنيا وتقاسيه ، فإن الصور الخيالية ليست تضاف عن الحسية بل تزداد عليها تأثيرا وصفاء كما يشاهد في المنام ، فربما كان المعلوم به أعظم شأنًا في إياه من المحسوس ، على أن الأخرى أشد استقرارا من الموجود في المنام بحسب قلة العوائق وتجرد النفس وصفاء القابل ، وليست الصورة اتى ترى في المنام ، بل ولا التي تحس في اليقظة ، كما علمت ، إلا المرتسمة في النفس . إلا أن أحدهما يتبدئ من باطن ويخدر إليه ، والثاني يقبض من خارج ويرفع إليه ، فإذا ارتسم في النفس تم هناك الإدراك المشاهد ، وإنما يلذ ويؤذى بالحقيقة هذا المرتسم في النفس لا الموجود من خارج ، فكما ارتسم في النفس فعل فعله وإن لم يكن يسبب من خارج ، فإن السبب الذاتي هو هذا المرتسم ، والخارج هو سبب بالعرض أو سبب السبب .

فهذه هي السعادة والشقاوة الخسيستان اللتان بالقياس إلى الأنفس الخسية ، وإما الأنفس المقدسة فإنها تبعد عن مثل هذه الأحوال وتتصل بكالاتها بالذات وتنغمس في اللذة الحقيقية ، وتتبرأ عن النظر إلى ما خلفها ، وإلى المملكة التي كانت لها ، كل التبرئ . ولو كان بقى فيها من ذلك أثر اعتقادي أو خلقى تأذت به ، وتخلفت لأجله عن درجة الملمين إلى أن تنفسخ وتزول .

- (١) الأحوال : أحوال د || التي : ساقطة من د || بها : به ب ، ح ، د (٤) الصور : الصورة ح ، د ، ص || الخيالية : الخالية د || تزداد : رادد || وصفاء : وصفاء د (٥) المعلوم : المحكوم د || الأخرى : الأخرى ب ، ح ، ص ، ط (٦) الموجود : الموجودة ب ، د ، ص (٧) وليست : وليس د || ولا : ساقطة من ب ، د || التي : والتي ب ، د (٨) أحدهما : أحدها ب (٩) الإدراك : ساقطة من د || وإنما : إنما ح ، ص ، ط (١٠) من خارج : في خارج ح ؛ في الخارج د ، ص ، ط || فكما : وكلا ص || وإن : ساقطة من د (١١) بسبب : سبب ب ؛ له سبب د ، ص || هو سبب : سبب من ب ، د || بالعرض : ما يعرض ح (١٢) السبب : السبب ب (١٣) المادة : ساقطة من د || الخسيستان : الخسيستان ح ، د ، ص ، ط || اللتان : اللتان ب (١٤) وأما : فأما : د || بكالاتها : بكالاتها ب ، ح ، د ، ص (١٥) عن : من ب || المملكة : المملكة ب ، ح ، د ، ط (١٦) من ذلك أثر : أثر من ذلك د || به : ساقطة من د (١٧) الملمين : طين ب ؛ طين د || وتزول : ساقطة من ب ، ح ، د ، ص .

المقالة العاشرة

وفيها خمسة فصول

[الفصل الأول]

(١) فصل

في المبدأ والمعاد

بقول مجمل ، وفي الإلهامات والمنامات ، والدعوات المستجابة ، والمعقوبات

السماوية ، وفي أحوال النبوة ، وفي حال أحكام النجوم

- فالأوجود إذا ابتدأ من عند الأول لم يزل كل تال منه أدون مرتبة من الأول ، ولا يزال يخطط درجات ، فأول ذلك درجة الملائكة الروحانية المجردة التي تسمى عقولا ، ثم مراتب الملائكة الروحانية التي تسمى نفوسا ، وهي الملائكة العاملة ، ثم مراتب الأجرام السماوية ، وبعضها أشرف من بعض إلى أن يبلغ آخرها ، ثم بعدها يتبدئ وجود المادة القابلة للصور الكائنة الفاسدة ، فيلبس أول شيء صور العناصر ثم يتدرج يسيرا يسيرا فيكون أول الوجود فيها أخس وأدون مرتبة من الذي يتلوه ، فيكون أخس مافيه المادة ثم العناصر ، ثم المركبات الجمادية ، ثم النباتات ، وأفضلها الإنسان ، وبعده الحيوانات ثم النبات ، وأفضل الناس من استبكت نفسه عقلا بالفعل ، ومحصلا للأخلاق التي تكون فضائل عملية ، وأفضل هؤلاء هو المستعد لمرتبة النبوة وهو الذي في قواه النفسانية خصائص ثلاث ذكرناها : وهي أن يسمع كلام الله تعالى ، ويرى ملائكته وقد تحولت له على صورة يراها . وقد بينا كيفية هذا ، وبيننا أن هذا الذي يوحى إليه تشيع الملائكة له ويحدث له في سمعه صوت يسمعه يكون من قبل الله والملائكة ، فيسمعه من فير أن

(٢) فصل : ساقطة من د (٤) والمنامات : ساقطة من ب ، ح ، د ، ص || والدعوات : وفي الدعوات ح ، د ، ص ، ط (٥) وفي حال : وفي أحوال ح (٦) فالوجود : والوجود د || ابتدا : ابتدا ط || الأول : + يقال ط || تال : ثان ط (٧) يخطط : + عن ط (٨) ثم : ساقطة ب ، د || مراتب : ودرجة د ؛ ومرتب ب || العلة : العملية ح ، د ، ص ، ط (٩) ثم : + من ح ، ط (١٠) ثم : لم د (١١) فيها : منها د || وأدون : وأرذل د || من : ساقطة من د (١٢) النباتات : الناميات ب ، ح ، د ، ص || الحيوانات : + الناميات ب (١٣) النبات : النبات د || الناس : الإنسان ص || استبكت : استكمل ص ، ط (١٥) وهي : وهوب ، د ، ط || أن : أنه د ؛ ساقطة من ح || تعالى : ساقطة من ب ، د ، ص ، ط (١٦) وقد بينا : فقد بينا د (١٧-١٦) الملائكة له : له الملائكة ح ، د ، ص .

يكون ذلك كلاما من الناس والحيوان الأرضي ، وهذا هو الموحى إليه ؛ وكما أن أول الكائنات من الابتداء إلى درجة العنادر كان عقلا ثم نفسا ثم جرمًا ، فهنا يتبدى الوجود من الأجرام ، ثم تحلب نفوس ، ثم عقول ، وإنما تفيض هذه الصور لا محالة من عند تلك المبادئ ، والأمور الحادثة في هذا العالم تحدث من مصادمات القوى الفعالة السماوية ، والمنفصلة الأرضية تابعة لمصادمات القوى الفعالة السماوية ، وأما القوى الأرضية فيتم حدوث ما يحدث فيها بسبب شيئين :

أحدهما القوى الفعالة فيها : إما الطبيعية وإما الإرادية .

والثاني القوى الانفعالية : إما الطبيعية وإما النفسانية .

وأما القوى السماوية فتحدث عنها آثارها في هذه الأجرام التي تحتها على ثلاثة وجوه :

أحدها من تلقاها بحيث لا تسبب فيها للأموال الأرضية بوجه من الوجوه ، وتلك إما عن طابع أجسامها وقواها الجسمانية بحسب التشكيلات الواقعة منها مع القوى الأرضية والمناسبات بينها ، وإما عن طابعها النفسانية .

والوجه الثاني فيه شركة ما مع الأحوال الأرضية وتسبب بوجه من الوجوه على الوجه الذي أقول إنه قد اتضح لك ، أن لنفوس تلك الأجرام السماوية ضربا من التصرف في المعاني الجزئية على سبيل إدراك غير عقلي عجز وأن مثلها ان يتوصل إلى إدراك الحوادث الجزئية ، وذلك يمكن بسبب إدراك تفريق أسبابها الفاعلة والقابلة الحاصلة من حيث هي أسباب وما يتأدى إليه ، وأنها دائما تنتهي إلى طبيعية أو إرادية موجبة ليست إرادية فآخرة غير حاتمة ولا جازمة . ولا تنتهي إلى القمر ، فإن القمرية إما قمر

- (١) الناس : النفس (٢) الناصر : المنصرف ، ح ، د ، ص || عقلا : عقل || قسا : قسرب || جرما : جرم (٤) من عند : ساقطة من ط (٥) البارية : ساقطة من ب || الأرضية : لا والمنفصلة الأرضية د + والمنفصلة الأرضية ح ، ص ، ط (٦) فيها : منها (٩) آثارها : آثار || وجوه : أوجه د ، ص (١٠) فيها : منها ؛ فيه ح ، ط (١١) أجسامها : أجسام || وقواها : وقوتها (١٢) بينها : بينهما ، ص ، ط (١٣) الثاني : الثالث ، ح ، د ، ط || وتسبب : رجع د (١٤) تلك : ساقطة من ب (١٥) وأن : فان د (١٦) يمكن : يمكن د || الحاصلة : والحاصلة ؛ ساقطة من ح ، ص (١٧) دائما : ساقطة من ب ، د ، ص || أو إرادية : وإرادية ب ، ح ، د ، ص (١٨) فآخرة : ساقطة من د .

من طبيعة، وإما قسرعن إرادة، وإليهما ينتهى التحليل فى القسريات أجمع. ثم إن الإرادات كلها كائنة بعد ما لم تكن ، فلها أسباب تتوافى فتوجهها ، وليس توجد إرادة بإرادة وإلا لذهبت إلى غير النهاية ، ولأعن طبيعة للريد وإلا لزمّت الإرادة ما دامت "طبيعة، بل الإرادات تحدث بمحدث علل هى الموجبات، والدواعى تستند إلى أرضيات وسماويات، وتكون موجبة ضرورة لتلك الإرادة ، وأما الطبيعية فإن كانت ثابتة فهى أصل وان كانت قد حدثت فلا محالة أنها تستند أيضا إلى أمور سماوية وأرضية .

- عرفت جميع هذا فيما قبل وأن لازدحام هذه العال وتصادمها واستمرارها نظاما ينجر بحسب الحركة السماوية، فإذا علمت الأوائل بما هى أوائل وهيئة انجرارها إلى التوائى، علمت التوائى ضرورة. فمن هذه الأشياء علمنا أن النفوس السماوية وما فوقها عالمة بالجزئيات، وأما ما فوقها فعلمها بالجزئيات على نحو كلى، وأما هى فعلى نحو جزئى كالمبشر أو المتأدى إلى المباشر والمشاهد بالحواس، فلا محالة أنها تعلم ما يكون، لا محالة أنها تعلم فى كثير منها على الوجه الذى هو أصوب والذى هو أصلح وأقرب من الخير المطلق من الأمرين الممكنين ، وقد بينا أن التصورات التى لتلك الملل مبادئ لوجود تلك الصور ههنا إذا كانت ممكنة ولم تكن هناك أسباب سماوية، تكون أقوى من تلك التصورات بما هو أقدم وبما هو فى أحد التقسيمين من الثلاثة غير هذا الثالث . وإذا كان الأمر كذلك وجب أن يحصل ذلك الأمر الممكن موجودا لا عن سبب أرضى ولا عن سبب طبيعى فى السماء ، بل عن تأثير بوجه ما لهذه الأمور فى الأمور السماوية . وليس هذا بالحقيقة تأثيرا، بل التأثير لمبادئ وجود ذلك من الأمور السماوية ؛ فإنها إذا، عقلت الأوائل عقلت ذلك الأمر ؛ وإذا، عقلت ذلك الأمر عقلت ما هو الأول

- (١) وإليهما : وإليها د ، ط (٢) وليس : وليس ح ، ص ، ط (٣) لذهبت : لذهب ح ، د || للريد : الريد د (٤) بمحدث : حدث ب (٥) ضرورة : صافقة من ط || الإرادة : الإرادات ح || فإن : فإنها أن ح || ثابتة : راهته ب ، راهته د ، راهته ح ، ط (٥-٦) وإن كانت : فإن كان د (٧) لازدحام : بالأزدحام د || بحسب : تحت ب ، ح ، د ، ط (٨) فإذا : وإذا ه || التوائى : التوالى د (٩) علنا : علمت ب ، ح ، ط (٩) وأما : أما ب (١٠) بالجزئيات : صافقة من ب || أو المتأدى : المتأدى د ؛ ذو المتأدى ب (١١) لا محالة : ولا محالة ص ، ط || أنها : وأنها ح || على : صافقة من ب ، ح ، ص ، ط (١٢) وأقرب : + هو د (١٣) لوجود : لوجودات ب ، ح ، ص ، ط (١٤) وبما : ب (١٥) لاعن : لأعن ط (١٦) بل عن : بل من د (١٧) ذلك : + الأمر ب ، د (١٨) وإذا عقلت ذلك الأمر ، صافقة من د .

بأن يكون ، وإذا عقلت ذلك كان لآمانح فيه إلا عدم ملّة طبيعية أرضية أو وجود ملّة طبيعية أرضية ، وإما عدم الملّة الطبيعية الأرضية ، مثلا أن يكون ذلك الشئ هو يوجد حرارة ، فلا يكون قوة مسخنة طبيعية أرضية ، فلك السخونة تحدث للتصور السماوى بوجه كون الخير فيه ، كما أنها تحدث هى فى إبدان الناس عن أسباب من تصورات الناس وطل ما عرفته فيما صاف .

وأما مثال الثانى فأن يكون ليس المانع عدم سبب اتسخين فقط ، بل وجود المبرد فالتصور السماوى لغير فى وجود ضد ما يوجه المبرد فى ذلك أيضا يقرر المبرد كما يقرر تصورا المنفض السبب المبرد فى يكون الحر ، فتكون أصناف هذا القسم إحالات لأموار طبيعية أو إلهامات تتصل بالمستدعى أو بغيره ، أو اختلاط من ذلك يؤدى واحد منها أو جملة بمنفعة إلى الغاية النافعة ؛ ونسبة التضرع إلى استدعاء هذه اقوة نسبة التفكير إلى استدعاء البيان ، وكل بفيض من فوق . وليس هذا يتبع التصورات السماوية ، بل الأول الحق يعلم جميع ذلك ط الوجه الذى قلنا : إنه يابق به ومن عنده يتبدى كون ما يكون ، ولكن بالتوسط ، وط ذلك علمه . فبسبب هذه الأموار ما يتفع بالدعوات والقرابين وخصوصا فى أمر الاستسقاء وفى أمور أخرى ؛ ولهذا ما يجب أن يخاف المكافات على الشر ويتوقع المكافات على الخير ؛ فإن فى ثبوت حقيقة ذلك مزجعة عن الشر ، وثبوت حقيقة ذلك يكون بظهور آياته ، وآياته هى وجود جزئياته ، وهذه الحال معقولة عند المبادئ ، فيجب أن يكون لها وجود ، فإن لم يوجد فهناك شر وسبب لاندركه ، أو سبب آخر يعاوقه ؛ وذلك أولى بالوجود من هذا ، ووجود ذلك ووجود هذا معا من المحال ؛ وإذا شئت أن تعلم أن الأمور التى عقلت

(١) كان : + إذ كان ب ، ح ، ص ، ط || أرضية : أو أرضية ح (٢) وأما : أما ب (٣) فلك : فك د (٤) بوجه : الوجه ب || أنها : أنه ب ، ح ، د ، ص (٦) التسخين : التسخين ب ، ح ، ط ، ب السخن د || المبرد : البرد د (٧) المبرد : البرد د || يكون : ويكون ب ، د || الحر : الخرب ، د || إحالات لأموار : حالات لأموار ، ح ، ص ، ط (٩) من : من ح (١٠) ونسبة : نسبة د (١١) هذا : هو ص و هذا هو ح ، د ؛ صافطة من ط || التصورات الدارية : تصورات الداريات ب (١٣) والقرابين : وللقرايين د (١٥) يكون : صافطة من ب || ظهور : لظهور د (١٦) وهذه : وهذا ب (١٧) وسبب : أو سبب ب ، د ، ص || وذلك أولى بالوجود من هذا : ذلك الوجود أول من هذا ب ؛ وذلك بالوجود أول من هذا ح ، د ؛ وذلك بالوجود أول من هذا ط (١٨) ووجود : أو وجود د ، ط || ذلك ووجود : صافطة من د || معا : صافطة من د .

6

1.

10

والقضاء من الله تعالى هو الوضع الأول البسيط .

(١) قد : فقد || النحو : نحو || الذى : ساقطة من ط
(٢) حال : أن ط
|| والبنات : والبنات (٣) البنة صيب : صيب ألبنة : ساقطة من ط || مبدؤه : ساقطة
من ب ، د ، ط || العناية : ساقطة من د (٤) يصدق : فصدق ، ص ، ط || بوجود : اوجود د
|| الوجه : ساقطة من د (٥) بالفلاسة : بالفلسفة ط || بلله : لعله د (٦) فأنمل : فأنمل ، د ، ط
(٧) وكل : فكل ب ، د ، ص ، ط (٨) وأما : فأما د || عن : من د || مصادمات : مصادقات د
|| استندت : استندت (٩) تزل : تزل د || تزل : تزل ، ط || تعالى : ساقطة من ب ، د
(١٠) من الله تعالى : من الله ب ، من الله سبحانه وتعالى د ، ساقطة من ط .

وانتقديره هو ما يتوجه إليه القضاء على التدريج كأنه موجب اجتماعات من الأمور البسيطة التي تنسب من حيث هي بسيطة إلى القضاء والأمر الإلهي الأول . ولو أمكن إنسانا من الناس أن يعرف الحوادث التي في الأرض والسماء جميعها وطبائعها ، لفهم كيفية جميع ما يحدث في المستقبل . وهذا المنجم القائل بالأحكام — مع أن أوضاعه الأولى ومقدماته ليست تستند إلى برهان ، بل عسى أن يدعى فيها التجربة أو الوحي ، وربما حاول قياسات شعرية أو خطابية في إثباتها — فإنه إنما يعول على دلائل جليسة واحد من أسباب الكائنات وهي التي في السماء ، على أنه لا يضمن من عنده الإحاطة بجميع الأحوال التي في السماء ، ولو ضمن لنا ذلك ووفى به لم يمكنه أن يحلنا ونفسه بحيث نقف على وجود جميعها في كل وقت ، وإن كان جميعها من حيث فعله وطبيعته معلوما عنده ؛ وذلك بما لا يمكن أن يعلم أنه وجد أو لم يوجد . وذلك لأنه لا يكفيك أن تعلم أن النار حارة مسخنة وفاعلة كذا وكذا ، في أن تعلم أنها مسخنة مالم تعلم أنها حصلت ، وأى طريق من الحساب يعطينا المعرفة بكل حدث وبدعة في الفلك ، ولو أمكنه أن يحلنا ونفسه بحيث نقف على وجود جميع ذلك لم يتم لنا به الانتقال إلى المغيبات . فإن الأمور المغيبة التي في طريق الحدوث إنما تتم بمخالطات بين الأمور السماوية التي لنا تسامح أنا حصلناها بكل ملدها ، وبين الأمور الأرضية المتقدمة واللاحقة ، فاعلمنا ومتفعلها ، طبيعيا وإراديا . وليس تتم بالسماويات وحدها ، فلم يحيط بجميع الحاضر من الأمرين ، وموجب كل واحد منهما خصوصا ما كان متعلقا بالمغيب ، لم يتمكن من الانتقال إلى المغيب . فليس لنا إذن اعتماد على أقوالهم ، وإن سلمنا متبرعين أن جميع ما يعطوننا من مقدماتهم الحكيمه صادقة .

- (٣) انسان : انسان || جميعها : جميعات ، هـ ، ص ، ط || وطبائعها : وطبائعها
(٤) جميع : ساطعة من ، د || المنجم : + بل د || مع : من د (٧) لا يضمن : لا يظهر د
(٨) ضمن : ظهر د (٩) عنده : حدثا ص (١٠) يكفيك : يمكنك د (١١) وأى : أى هـ
(١٢) من : في د || الحساب : الحسابات || حدث : حدث هـ ، د (١٣) لم يتم : لما تم ص
(١٤) لنا : ساطعة من ب ، هـ ، د ، ص || تسمع : تسمع هـ ، ص ، ط (١٥) طبيعيا وإراديا :
طبيعيا وإراديا د (١٦) وليس يتم : وليس يتم د ، ص (١٧) لم : لا هـ || فليس : فليس د
(١٨) لنا إذن : إذن لنا هـ ، ص || يعطوننا : يعطوننا هـ ، د ، ص .

[الفصل الثاني]

(ب) فصل

في إثبات النبوة وكيفية دعوة النبي إلى الله تعالى ، والمعاد إليه

- ونقول الآن : إنه من المعلوم أن الإنسان يفارق سائر الحيوانات بأنه لا يحسن معيشته لو انفرد وحده شخصاً واحداً يتولى تدبير أمره من غير شريك يعاونه على ضروريات حاجاته ، وأنه لابد من أن يكون الإنسان مكفياً بآخر من نوعه يكون ذلك الآخر أيضاً مكفياً به وبنظيره ، فيكون مثلاً هذا يبقل لذلك ، وذاك يخبز لهذا ، وهذا يخطط لآخر ، والآخر يتخذ الإبرة لهذا ، حتى إذا اجتمعوا كان أمرهم مكفياً . ولهذا ما اضطروا إلى عقد المدن والاجتماعات فمن كان منهم غير محتاط في عقد مدينته على شرائط المدينة وقد وقع منه ومن شركائه الاقتصار على اجتماع فقط فإنه يتحيل على جنس بعيد الشبه من الناس وعادم لكالات الناس ، ومع ذلك فلا بد لأمثاله من اجتماع ومن تشبه بالمدينين . فإذا كان هذا ظاهراً فلا بد في وجود الإنسان وبقائه من مشاركته ، ولا تتم المشاركة إلا بمعاملة ، كما لا بد في ذلك من سائر الأسباب التي تكون له ، ولا بد في المعاملة من سنة وعدل ، ولا بد للسنة والعدل من سائر ومُعدّل ، ولا بد من أن يكون هذا بحيث يجوز أن يخاطب الناس ويلزمهم السنة . ولا بد من أن يكون هذا إنساناً ، ولا يجوز أن يترك الناس وآراءهم في ذلك فيختلفون ويرى كل منهم ما له عدلاً ، وما عليه ظلماً ؛ فالحاجة إلى هذا الإنسان في أن يبقى نوع الإنسان ويتحصل وجوده أشد من الحاجة إلى إنبات الشعر على الأشجار وعلى الحاجبين ، وتقدير الإنحصار من القدمين ، وأشياء أخرى من المنافع التي لا ضرورة

(٢) فصل : ساقطة من د (٣) دعوة : دعوى د || النبي : صلى الله عليه وسلم د || إليه : ساقطة من ب

(٤) بأنه : ساقطة من ب || معيشته : معيشة ب ، ح ، د ، ط (٥) تدبير : تدبر د

(٦) حاجاته : حاجته ح ، ص ، ط || الأكثر : الأمر ب ، ط (٧) وبنظيره : وبظنوه د

|| مثلاً هذا : هذا مثلاً ح ، د ، ص ، ط || لذلك : إلى ذاك ب ، د || لأكثر : لأكثر ح ، د ، ص ، ط

(٩) مدينته : مدينته ح ، د ، ص ، ط (٩) يتحيل : متحيل ح ، ب ، تحيل ط ، ب محيل د (١٣) له : ساقطة من ب

(١٤) ولا بد من : ولا بد د (١٥) يترك : يترك ب (١٦) الإنسان : الناس ح ، د ، ص ، ط

(١٨) وعلى الحاجبين : على الحاجبين ح ، ص ، ط || الإنحصار : الأخص ط || القدمين : القدمين ط || المنافع : المنفعة د .

- فيها في البقاء ، بل أكثر ما لها أنها تنفع في البقاء ، ووجود الإنسان الصالح لان يسر
ويعدل ممكن كما سلف منا ذكره . فلا يجوز أن تكون العناية الأولى تقتضي تلك المنافع
ولا تقتضي هذه اتى هي أسها ، ولا أن يكون المبدأ الأول والملائكة بعده يعلم ذلك
ولا يعلم هذا ، ولا أن يكون ما بعده في نظام الخير الممكن وجوده الضروري حصوله تمهيد
نظام الخير لا يوجد ؛ بل كيف يجوز أن لا يوجد وما هو متعلق بوجوده مبنى على وجوده
وجود ؟ فواجب إذن أن يوجد نبي ، وواجب أن يكون إنسانا ، وواجب أن تكون
له خصوصية ليست لساائر الناس حتى يستشعر الناس فيه أمراً لا يوجد لهم ، فيتميز به
منهم ، فتكون له المعجزات التي أخبرنا بها ، وهذا الانسان إذا وجد يجب أن يسر للانس
في أمورهم سنناً بلذن الله تعالى وأمره ووحيه وإزاله الروح المقدس عليه ، ويكون الأصل
الأول فيما يسره تعريفه إياهم أن لهم صانعاً واحداً قادراً ، وأنه عالم بالمر والملائكة ، وأن
من حقه أن يطاع أمره ؛ فإنه يجب أن يكون الأمر لمن له الخلق ، وأنه قد أعد لمن
أطاعه المعاد المسعد ، ولمن عصاه المعاد المشقى ، حتى يتلقى الجمهور ربه المتزل على لسانه
من الإله والملائكة بالسمع والطاعة ، ولا ينبغي له أن يشغلهم بشيء من معرفة الله تعالى
فوق معرفة أنه واحد حق لا شبه له . فاما أن يعدى بهم إلى أن يكلفهم أن يصدقوا
بوجوده وهو غير مشار إليه في مكان ، ولا متقدم بالقول ، ولا خارج العالم ولا داخله ،
ولا شيئاً من هذا المجلس ، فقد عظم عليهم الشغل وشوش فيما بين أيديهم الدين ، وأوقعهم
فيما لا غلص عنه ، إلا لمن كان الممان الموفق الذي يشذ وجوده ويندر كونه ؛ فإنه لا يمكنهم
أن يتصوروا هذه الأحوال على وجهها إلا بكثرة ، وإنما يمكن القليل منهم أن يتصوروا
حقيقة هذا التوحيد والتزيه ، فلا يلبثون أن يكذبوا بمنزل هذا الوجود ، ويقعوا في تنازع
وينصرفوا إلى المباحثات والمقاييس التي تصدهم عن أحكامهم المدنية . وربما أوقعهم

(١) في: من د (٤) الخير: الأمر - د، ص (٦) موجود: + آخره (٩) تعالى:
مخدرة من ب، د (١٢) المسد: المستند (١٣) والملائكة: وملائكة ب || له:
لم ب || يش: ساقطة من د || تعالى: ساقطة من ب، ح، ص، ط (١٤) مرفة: مرفته د || لاشبه:
لاشبه د؛ لا تشبه ب || فاما: وأما - بيم: لم د، ص (١٥) مقسم: مقسم ط، يقسم د
(١٦) مخلص: مخلص ط || لمن: أن ب || الممان: ساقطة من د || يشذ: شد -
|| فإنه: فإنهم ب || لا يمكنهم: يمكنهم د (١٨) بك: بكه - ص، ط || يتصوروا: يتصور، د
(١٩) بمنزل: مثل د (٢٠) المباحثات: الباحثات ط || والمقاييس: + بمنزل ط || وربما:
فربما ط .

في آراء مخالفة لصالح المدينة ، ومنافية لواجب الحق ، وكثرت فيهم الشكوك والشبه ، وصعب الأمر على إنسان في ضبطهم ، فما كل بميسر له في الحكمة الإلهية ، ولا إنسان يصلح له أن يظهر أن عنده حقيقة يكتسبها عن العامة ، بل يجب أن لا يرخص في تعرض شيء من ذلك ، بل يجب أن يعرفهم جلالة الله تعالى وعظمته برموز وأمثلة من الأشياء التي هي عندهم جليلة وعظيمة ، ويبقى إليهم مع هذا ، هذا القدر ، أعني أنه لا نظيره ولا شريك له ولا شبيه له ، وكذلك يجب أن يقرر عندهم أمر المعاد على وجه يتصورون كيفيته ، وتسكن إليه نفوسهم ، ويضرب للسعادة والشقاوة أمثالا مما يفهمونه ويتصورونه . وأما الحق في ذلك فلا يلوح لهم منه إلا أمراً مجملاً ، وهو أن ذلك شيء لا عين رأت ولا أذن سمعت ، وأن هناك من اللذة ما هو ملك عظيم ومن الألم ما هو عذاب مقيم .

١٠. واعلم أن الله تعالى يعلم أن وجه الخير في هذا ، فيجب أن يوجد معلوم الله تعالى على وجهه على ما علمت . ولا بأس أن يشتمل خطابه على رموز وإشارات تستدعي المستعدين بالجليلة للنظر إلى البحث الحكيم .

[الفصل الثالث]

(ج) فصل

في العبادات ومنفعتيها في الدنيا والآخرة

١٥

ثم إن هذا الشخص الذي هو النبي ليس مما يتكرر وجود مثله في كل وقت ؛ فإن المنادة التي تقبل كمال مثله تقع في قليل من الأزمنة ؛ فيجب لا محالة أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم قد دبر لبقاء ما يسنه ويشعره في أمور المصالح الإنسانية تدبيراً عظيماً .

- (١) وكثرت : فكثرت ص (٢) بميسر : ميسر ؛ يدر د || له : ساقطة من د (٣) يظهر : ساقطة من د (٤) جلالة : جلال ، د ، ط || تعالى : ساقطة من ب ، د (٥) وعظيمة : عظيمة ب (٦-٥) ولا شريك له : ولا شريك ب (٦) شبيه : شبه ب ، د ، ح || ولا شبيه له : ولا شبيه ب ، د ، ح ، د ، ط (٧) يفهمونه : يفهمون د (٨) أمراً : رمزا ح (٩) واعلم : أنت د || تعالى : ساقطة من ب ، د ، ح || أن وجه : وجه د || يوجد : + هذا د (١١) خطابه : خطاب د || رموز : أمور ب (١٢) للظار : النظر د (١٤) فصل : ساقطة من د (١٨) صلى الله عليه وسلم : ساقطة من ب ، د || يسنه ويشعره : منه وشرعه د || تدبيراً : تدبراً د || عظيماً : ساقطة من ب ، د ، ح ، د ، ص .

ولا شك أن القاعدة في ذلك هي استمرار الناس على معرفتهم بالصانع والمعاد ، وحسم سبب وقوع النسيان فيه مع انقراض القرن الذي على النبي صلى الله عليه وسلم ، فيجب أن يكون على الناس أفعال وأعمال يسن تكرارها عليهم في مدد متقاربة حتى يكون الذي ميقاته بطل مصافيا للنفى منه ، فيعود به التذكر من رأس ؛ وقبل أن ينفخ يلحق عاقبه . ويجب أن تكون هذه الأفعال مقرونة بما يذكر بالله والمعاد لا بحالة ، وإلا فلا فائدة فيها ، والتذكير لا يكون إلا بالفاظ نزال ، أو نيات تنوى في الخيال ، وأن يقال لهم : إن هذه الأفعال تقرب إلى الله تعالى ، ويستوجب بها الجزاء الكريم ، وأن تكون تلك الأفعال بالحقيقة على هذه الصفة ، وهذه الأفعال مثل العبادات المفروضة على الناس ، وبالجملة يجب أن تكون منبهات ، والمنبهات إما حركات وإما أعدام حركات تنفضى إلى حركات ، فأما الحركات فنل الصلاة ، وأما أعدام الحركات فنل الصوم ، فإنه وإن كان معنى عديا فإنه يحرك من الطبيعة تحريكا شديدا ينبه صاحبه أنه على جملة من الأمر ليس هزلا ، فيتذكر سبب ما ينويه من ذلك أنه اقرب إلى الله تعالى ، ويجب إن أمكن أن تخلط بهذه الأحوال مصالح أخرى في تقوية السنة وبسطها . والمنافع الدنيوية للناس أيضا أن يفعل ذلك ، وذلك مثل الجهاد والحج على أن يعين مواضع من البلاد بأنها أصلح المواضع لعبادة الله تعالى ، وأنها خاصة لله تعالى ، وتعين أفعال لا بد منها للناس وأنها في ذات الله تعالى مثل التمرارين ، فإنها مما يعين في هذا الباب معونة شديدة . والموضع الذي منفعته في هذا الباب هذه المنفعة إذا كان فيه ماوى الشارع ومسكنه فإنه يذكر به أيضا ، وذكره في المنفعة المذكورة تالية لذكر الله تعالى والملائكة ، والمأوى الواحد ليس يجوز أن يكون نصب عين الأمة كافة . فبالحرى

- (١) هي : هوب ، د (٢) التي : ساطعة من ط || صلى الله عليه وسلم : ساطعة من ب ، د (٣) ميقاته : متقاربة د ؛ ميقاته ب || بطل : مطلا د ؛ مطل ب ، ص ، ط (٤) للنفى : للنفى د (٥) بالله والمعاد . . . لا يكون : ساطعة من ط (٦) تنوى : فينوى ب ؛ موى د (٧) تعالى : ساطعة من ب ، د || بها : به || الجراء : الخير ب ، د ، ص ، ط || الدفعة وهذه : ساطعة من د (٩) تنفض إلى حركات : ساطعة من د || الصلاة : الصلوات ب ، د (١١) ليس : يست د || هزلا : هذراب ، ب ، ص ، ط (١٢) أنه : وأنه ب ؛ فأنه ب ، ط || القرب : التقرب ب ، ب ، ط || تعالى : ساطعة من ب ، د || يخلط : يخلط د ؛ بهذه : هذه ب ، ص ، ط (١٣) يفعل : يفعل ب ، ب ، ط || ذلك : ساطعة من ب ، ب (١٤) تعالى : ساطعة من ب ، د (١٥) تعالى : ساطعة من ب || وتبين : وتبين ب ، ص || أفعال : أفعالا ب || أنبأ : أنبأ || تعالى : ساطعة من ب || بما : ساطعة من د (١٧) فيه : ساطعة من د || مأوى : مأوى ب (١٨) تعالى : ساطعة من ب ، د || والمأوى : مأوى د ؛ ساطعة من ب .

- أن يفرض إله مهجرة وسفرة ، ويجب أن يكون أشرف هذه العبادات من وجه هو ما يفرض متولي أنه مخاطب لله تعالى ومناج إياه وصائر إياه ومائل بين يديه ، وهذا هو الصلاة . فيجب أن يسن للصلى من الأحوال التي يستعد بها للصلاة ما جرت العادة بمؤاخذة الإنسان نفسه به عند لقاء الملك الإنسانى من الطهارة والتنظيف ، وأن يسن في الطهارة والتنظيف منبا بالغة ، وأن يسن عليه فيها ما جرت العادة بمؤاخذة نفسه به عند لقاء الملوك من الخشوع والسكون وغيض البصر وقبض الأطراف وترك الالتفات والاضطراب ، وكذلك يسن له في كل وقت من أوقات العبادة أدايا ورسومًا مجودة ؛ فهذه الأفعال ينتفع بها العامة من رسوخ ذكر الله تعالى والمعاد في أنفسهم ، فيدوم لهم التثبت بالسنن والشرائع بسبب ذلك ؛ فإن لم يكن لهم مثل هذه المذكرات تناسوا جميع ذلك مع انقراض قرن أو قرنين ، وينفهم أيضا في المعاد منفعة عظيمة فيما تنزه به أنفسهم على ما عرفته .

- وإما الخاصة فأكثر منفعة هذه الأشياء لإياهم في المعاد ، وقد قرنا حال المعاد الحقيقي وأثبتنا أن السعادة في الآخرة مكتسبة بتزكية النفس ، وتزكية النفس يبعدها عن اكتساب الهيئات البدنية المضادة لأسباب السعادة ، وهذا التزكية يحصل بأخلاق وملكات ، والأخلاق والملكات تكتسب بأفعال من شأنها أن تصرف النفس عن البدن والحس وتديم تذكيرها للمعدن الذي لها ؛ فإذا كانت كثيرة الرجوع إلى ذاتها لم تفعل من الأحوال البدنية ، وما يذكرها ذلك ويعينها عليه أفعال متعبة خارجة عن عادة الفطرة بل هي إلى التكلف أقرب ؛ فإنها تتعب البدن والقوى الحيوانية وتهزم إرادتها من الاستراحة والكسل ورفض العناء وإخماد الحرارة العززية واجتناب الارتياض إلا في اكتساب أغراض

- (١) هذه : ساقطة من ب || هو : ساقطة من ب (٢) متولي أنه : مقولها لأنه ب ، د || تعالى : ساقطة من ب ، د || وهذا : وهذه ص (٣) الصلاة : الصلوات د (٤) بمؤاخذة : بمؤاخذات ح ، ص ، ط || والتنظيف : والتنظيف ب (٥) والتنظيف : والتنظيف ب || بمؤاخذة : بمؤاخذة ح ، ص ، ط (٦) لقاء : لقاء ب ، د || وغيض : وغيض ب ، د (٧) وكذلك : ولذلك د || الأفعال : الأحوال ب ، ح ، ص ، ط (٨) من : في ب ، د || تعالى : ساقطة من ب (٩) بسبب ذلك : بذلك د || فإن : وإن ب ، ح ، ص ، ط || ألم : ساقطة من ب ، د ، ط (١٠) وقد : قد ب ، ح ، ص ، ط (١١) وقد : قد ب ، ح ، ص ، ط (١٢) وتزكية : وبرامة د || يبعدها : بتعبدها ب ، ح ، ص ، ط (١٣) وهذا : وهذه ح ، ص ، ط || بأخلاق : لأخلاق د (١٤) وتديم : وتديم د || تذكيرها : تذكيرها ب ، د || لئلا : للمدن ب ، د (١٥) خارجية : وخارجة ب ، د (١٦) التكلف : التكليف د || وتهزم : وتهزم ب ، ح ، ص ، ط ؛ وتهزم هاشم ص .

من اللذات البهيمية، ويفرض على النفس المحاولة لتلك الحركات وذكر الله تعالى والملائكة
 وعالم السعادة شاءت أم أبت، فيتقرر لذلك فيها هيئة الانزعاج عن هذا البدن وتأثيراته،
 وماكرة التسلط على البدن، فلا تنفعل عنه، فإذا جرت عليها أفعال بدنية لم تؤثر فيها هيئة
 وملكية تأثيرها لو كانت غلدة إليها متفاداة لها من كل وجه. ولذلك قال القائل الحق:
 « إن الحسنات يذهبن السيئات » فإن دام هذا الفعل من الإنسان استفاد ملكة التفات
 إلى جهة الحق وإعراض عن الباطل، وصار شديد الاستعداد للتخلص إلى السعادة بعد
 المفارقة البدنية. وهذه الأفعال أو فعلها فاعل ولم يعتقد أنها فريضة من عند الله، وكان
 مع اعتقاده ذلك يلزم في كل فعل أن يتذكر الله ويعرض عن غيره، لكان جديراً بأن يفوز
 من هذا الزكاء بحظ، فكيف إذا استعملها من يعلم أن النبي من عند الله تعالى وبارسال
 الله تعالى، وواجب في الحكمة الإلهية إرساله، وأن جميع ما يسنه قائماً هو مما وجب
 من عند الله أن يسنه، وأن جميع ما يسنه عن عند الله تعالى. فالنبي فرض عليه من عند
 الله أن يفرض عباداته، وتكون الفائدة في العبادات للعابدين فيأبى به فيهم السنة والشرعية
 التي هي أسباب وجودهم، وفيما يقرهم عند المعاد من الله زلفى بركاتهم، ثم هذا الإنسان
 هو الملاء بتدبير أحوال الناس على ما تنظم به أسباب معاشهم ومصالح معادهم، وهو
 إنسان متميز عن سائر الناس بتأله.

(١) ويفرض : ويعرض ، ص || النفس : عند المجادلة - || وذكر : ذكر ، ب ، د
 ص ، ط || تعالى : ساقطة من ب (٢) السعادة : العبادات د || أم : أو ب || فيتقرر : فيقرر
 - ، د ، ط ، ص (٣) فإذا : وإذا د || عليها : عليه أيضاً - (٤) إليها : إليه د || لها : له
 ب ، د || ولذلك : لذلك ب || قال : ما قال ب ، د ، ص (٥) التفات : الالتفات د (٩) الزكاء :
 الذكاء د || بنفط : ساقطة من د || إذا : كانت د || تعالى : ساقطة من ب ، د (١٠) تعالى : ساقطة
 من ب ، د (١١) من : ساقطة من د || وأن جميع ما يسنه : ساقطة من د || جميع ما يسنه :
 السنة ب ، - ما يسنه ص || تعالى : ساقطة من ب ، د (١٣) وفيما : بما د ، ب || بركاتهم :
 بركاتهم د (١٤) معاشهم : معيشتهم ب ، د .

[الفصل الرابع]

(د) فصل

في عقد المدينة وعقد البيت ، وهو النكاح والسنن الكاية في ذلك

فيجب أن يكون القصد الأول للسان في وضع السنن وترتيب المدينة على أجزاء ثلاثة :

- ٥ المدبرون ، والصناع ، والحفظة ؛ وأن يرتب في كل جنس منهم رئيسا يترتب تحته رؤساء يلونه ، يترتب عنهم رؤساء يلونهم ، إلى أن ينتهي إلى أفناء الناس . فلا يكون في المدينة إنسان معطل ليس له مقام محدد ، بل يكون لكل واحد منهم منفعة في المدينة ، وأن تحرم البطالة والتعطّل ، وأن لا يجعل لأحد سبيلا إلى أن يكون له من غيره الحظ الذي لا بد منه للإنسان ، وتكون جنبته معاواة ليس يلزمها كلفة ؛ فإن هؤلاء يجب أن يردعهم كل الردع ؛ فإن لم يردعوا نفاهم من الأرض ؛ فإن كان السبب في ذلك مرضا أو آفة أفرد لهم موضعا يكون فيه أمثالهم ، ويكون عليهم قيم ، ويجب أن يكون في المدينة وجه مال مشترك ، بعضه من حقوق تفرض على الأرباب المكتسبة والطبيعية ، كالثمرات والتاج ؛ وبعضه يفرض عقوبة ، وبعضه يكون من أموال المعاندين للسنة ، وهو الغنائم . ويكون ذلك عدة لمصالح مشتركة ، وإزاحة لملّة الحفظة الذين لا يشغلون بصناعة ، ونفقة على الذين حيل بينهم وبين الكسب بأمراض وزمانات ، ومن الناس من رأى قتل الميثوس من صلاحه منهم . وذلك قبيح ، فإن مئوتهم لا تحجف بالمدينة ؛ فإن كان لأمثال هؤلاء من قرابته من يرجع إلى فضل استظهار من قوته فرض عليه كفايته .
- ١٥

(٢) فصل : صافطة من د (٤) وترتيب : ترتيب ب ، د (٥) يترتب : مرتب ط : رب ب ، د (٦) يلونه : يلزمه د ؛ صافطة من ح || يترتب : ويرتب ص ؛ مربب د || ينتهي : + منه د (٦) للإنسان : للإنسانية د || وتكون : + من م (١٠) فإن : وأن د || يردعوا : ردعوا د || غام : أقام ب ، د ، ص ، ط (١١) فإن : وأن ص || فيه : في ط (١٤) وبعضه : بعضه ب || المعاندين : المناهذين ب ، د ، ص ، ط || عدة : صافطة من د (١٥) الحفظة : الحفظ ب ، ص ، ط || يشغلون : يشتغلون ب ، د || على : في د (١٥) صلاحه : لإصلاحه ب ؛ إنزاله ب (١٧) مئوتهم : قوتهم ب ، د ، ص ، ط || فإن (الثانية) : وإن ب || يرجع : رجع د (١٨) من : من ب ، د ، ص ، د ، ص .

والنمرات كلها لاتسن على صاحب جناية ما ، بل يجب أن يسن بعضها على أوليائه
وفويه الذين لا يزجرونه ولا يحرسونه ، ويكون ما يسن من ذلك عليهم غفقا فيه بالمهلة
للاطالبة ، ويكون ذلك في جنایات تقع خطأ فلا يجوز إهمال أمرها مع وقوعها خطأ .

وكما أنه يجب أن تحرم البطالة كذلك يجب أن تحرم الصناعات التي يقع فيها انتقالات
الأملاك أو المنافع من غير مصالح تكون بلازائها ، وذلك مثل القمار فإن المقامر يأخذ من غير
أن يعطى منفعة البتة ، بل يجب أن يكون الآخذ آخذا من صناعة يعطى بها فائدة تكون عوضا ،
إما عوضا هو جوهر ، أو عوضا هو منفعة ، أو عوضا هو ذكر جميل ، أو غير ذلك مما هي
مصدودة في الخيرات البشرية ؛ وكذلك يجب أن تحرم الصناعات التي تدعو إلى أضرار
المصالح أو المنافع ، مثل تعلم السرقة واللصوصية والقيادة وغير ذلك .

وتحرم أيضا الحرف التي تنفي الناس عن تعلم الصناعات الداخلة في الشركة ، مثل
المراوبة ؛ فإنها طلب زيادة كسب من غير حرفة تحصله ، وإن كانت إزاء منفعة .

وتحرم أيضا الأفعال التي ان وقع فيها ترخيص أدى إلى ضد ما عليه بناء أمر المدينة ،
مثل الزنا واللواط ، الذي يدعو إلى الاستغناء عن أفضل أركان المدينة وهو التزوج .

ثم أول ما يجب أن يشرع فيه هو أمر التزوج المؤدى إلى التماسل وأن يدعو إليه
ويحرض عليه ، فإن به بقاء الأنواع التي بقاؤها دليل وجود الله تعالى ، وأن يدبر في أن يقع
ذلك وقوعا ظاهرا لئلا يقع ريبة في السبب فيقع بسبب ذلك خلل في انتقال الموارث التي

- (١) والنمرات : ونمرات ب || كلها لاتسن : لاتسن كلها ب || ما : صاطعة من ه ، ص ، ط
(٢) الذين : والذين ه ، د ، ص ، ط || غفقا : متجفقا د || بالمهلة : بالمهلة ط (٣) فلا :
ولاب ه ، ص ، ط (٥) أو المنافع : والمنافع د (٧) إما عوضا : إما عوض ب ، ه ، ص || أو عوضا :
أو عوض ب ، ه ، د ، ص ، ط || أو عوضا هو ذكر : أو عوض هو ذكر ب ، ه ، ص ، ط || هي : هو د ، ص
(٨) مدودة : مدود د (٩) أو المنافع : والمنافع د || ذلك : ب بل ب (١٠) تنفي : يقع ط
(١١) كانت : كان ب ، ه ، ص ، ط (١٢) ضد ما : ضد ما ط (١٣) واللواط : واللواط ه ، د ،
ص ، ط || الذي يدعو : التي تدعو ص || التزوج : التزوج د (١٥) بقاء : لقاء د || تعالى : صاطعة من
ب ، د (١٦) فيقع : وقع د || الموارث : الموارث د .

هى أصول الأموال ؛ لأن المال لا بد منه فى المعيشة ، والمال منه أصل ، ومنه فرع ، والأصل موروث ، أو ملقوط أو موهوب ؛ وأصح الأصول من هذه الثلاثة الموروث فإنه ليس عن بحث وافتاق ، بل على مذهب كالطبيعى .

وقد يقع فى ذلك — أعنى خفاء المناكحات — أيضا خلل فى وجوه أخرى مثل وجه وجوب نفقة بعض على بعض ، ومعاونة بعض لبعض ، وغير ذلك مما إذا تأمله العاقل عرفه ، ويجب أن يؤكد الأمر أيضا فى ثبوت هذه الوصلة ، حتى لا يقع مع كل نزق فرقة ؛ فيؤدى ذلك إلى تشتت الشمل الجامع للأولاد والديهم ؛ وإلى تجدد احتياج كل إنسان إلى المزاجية ؛ وفى ذلك أنواع من الضرر كثيرة ؛ ولأن أكثر أسباب المصلحة المحبة ، والمحبة لا تتعد إلا بالألفة ، والألفة لا تحصل إلا بالعادة ، والعادة لا تحصل إلا بطول المخاطلة . وهذا التأكيد يحصل من جهة المرأة ؛ بأن لا يكون فى يديها إيقاع هذه الفرقة ؛ فإنها بالحقيقة واهية العقل ، مبادرة إلى طاعة الهوى والغضب ، ويجب أن يكون إلى الفرقة سبيل ما ، وأن لا يسد ذلك من كل وجه ؛ لأن حسم أسباب التوصل إلى الفرقة بالكلية يقتضى وجوها من الضرر والخلل ، منها أن من الطبايع مالا يؤلف بعض الطبايع ، فكما اجتهد فى الجمع بينهما زاد الشر والنبو ونقصت المعاش .

ومنها أن من الناس من يبنى بزواج غير كفؤ ، ولا حسن المذاهب فى العشرة ، أو بفيض تعافى الطبيعة ، فيصير ذلك داعية إلى الرغبة فى غيره ، إذ الشهوة طبيعية ؛ وربما أدى ذلك إلى وجوه من الفساد ، وربما كان المتراو جان لا يتعاونان على النسل ؛ فإذا بدلا زوجين آخرين تعاونوا ؛ فيجب أيضا أن يكون إلى المفارقة مدبيل ، ولكن يجب أن يكون مشددا فيه .

-
- (١) المال : الأول د (٥) ومعاونة : ومعاونة ؛ ومناظرة (٦) رقى : صافطة من د
 (٩) بالعادة : بالعادة (١٠) التأكيد : التأكيد ، ح ، ص ، ط (١١) العقل : العقل
 (١٢) وأن لا : ولاص || التوصل : التوصل ، ح ، ص ، ط || بالكلية : الكلية (١٣) وجوها : وجودها
 ح ، ص ، ط || مالا يؤلف : مالا يؤلف ، ح ، ط ، ب || الطبايع : الطبايع ، ح ، ص ، ط
 فكلا : وكلا د (١٤) بينهما : صافطة من د || ونقصت : ونقصت ، ح ، ص ، ط
 (١٥) زوج : زوج د (١٦) طبيعة : طبيعة (١٨) زوجين : زوجين ، ح ، د ، ص ، ط
 || ولكن : ولكنه ب ، ح ، د ، ط .

فأما أنقص الشخصين عقلا ، وأكثرهما اختلافا واختلاطا وتلونا ، فلا يجعل في يديه من ذلك شيء ، بل يجعل إلى الحكام ، حتى إذا عرفوا سوء محبة تلحقها من الزوج الآخر فرقوا .

وأما من جهة الرجل فإنه يلزمه في ذلك غرامة لا يقدم عليه إلا بعد التثبت واستصابة ذلك لنفسه من كل وجه ، ومع ذلك فالأحسن أن يترك للصالح وجه من غير أن يمن في توجيهه ، فيصير سببا إلى طاعة العايش ، بل يغلظ الأمر في المعادة أشد من التخليط في الابتداء ، فنعلم ما أمر به أفضل الشارعين أنها لا تحمل له بعد الثالثة إلا بعد أن يوطن نفسه على تبرع مضض لا مضض فوقه ، وهو تمكين رجل آخر من حيلته أن يتزوجها بنكاح صحيح ، وبطأها بوطىء صريح ، فإنه إذا كان بين عليه مثل هذا الخطب لم يقدم على الفرقة بالجزاف إلا أن يصمم على الفرقة الثامنة ، أو يكون هناك وكالة فلا يرى بأسا بفضيحة تصحبها لذه ، وأمثال هؤلاء خارجون عن استحقاق طلب المصلحة لهم .

ولما كان من حق المرأة أن تصان ، لأنها مشتركة في شهوتها ، وداعية جدا إلى نفسها ، وهي مع ذلك أشد اتخادعا ، وأقل للعقل طاعة ، والاشتراك فيها يوقع أفنة وعارا عظيما ، وهي من المضار المشهورة ، والاشتراك في الرجل لا يوقع عارا بل حسدا ، والحسد غير ملفت إليه ، فإنه طاعة للشيطان .

فبالحرى أن يسن عايشا في بابها التستر والتخدر ؛ فلذلك يلبنى أن لا تكون المرأة من أهل الكسب كالرجل ؛ فلذلك يجب أن يسن لها أن تكفى من جهة الرجل ، فيلزم الرجل تفقها ؛ لكن الرجل يجب أن يعرض من ذلك عوضا ، وهو أنه يملكها وهي لا تملكه ،

- (١) أقص : + فيه - || وأكثرهما : أرا أكثرهما د || اختلافا واختلاطا : اختلاطا واختلافا د
(٢) يجعل : يجعله - ، ص ، ط || محبة : محبتها د (٤) الرجل : الوحدة د || فإنه : فإن ب ، د || التثبت : التثبت د || واستصابة : وبعد استصابه - ، ص ، ط ، وبعد استظهار د
(٥) وجه : + آخرط (٦) توجيهه : توجيهه د || يغلظ : تغلظ د (٧) أنها : أنه د || يوطن : يوطئ د (٨) مضض : المضض د || من : ساقطة من ط || أن : بأن ب ، - ، د ، ص || يتزوجها : تزوجها د (١٠) بالجزاف : بالخراف ب || وكالة : وكالة ب ، - ، ص ، ط (١٢) كان : كانوا د || في : ساقطة من د || أقصدا : أقصدا د (١٣) يوقع : لوقع د (١٤) المشهورة : الشهورة د || لا يوقع : ولا يوقع د (١٦) يسن : يسن د || طابا : به ط ؛ ساقطة من ب ، د || يبنى : لا يبنى ط || المرأة : ساقطة من ب (١٧) كالرجل : دون الرجل د ؛ كونه الرجل ب ، ص ، ط .

فلا يكون لها أن تنكح غيره . وأما الرجل فلا يحجر عليه في هذا الباب ، وإن حرم عليه تجاوز عدد لا يفى بإرضاء ما وراءه ، ويعوله ، فيكون البضع المملوك من المرأة بازاء ذلك . ولست أعنى بالبضع المملوك الجماع ، فإن الانتفاع بالجماع مشترك بينهما ، وحفظها أكثر من حفظه . والاعتباط والاستمتاع بالولد كذلك ، بل أن لا يكون إلى استعمالها لغيره سبيل ، ويسن في الولد أن يتولاه كل واحد من الوالدين بالتربية ، أما الوالدة ه فيما يخصها ، وأما الوالد فالنفقة ، وكذلك الولد أيضا يسن عليه خدمتهما وطاعتهما وإكجارهما وإجلالهما ، فهما سبب وجوده ، ومع ذلك فقد احتملا مثنوته التي لاحاجة إلى شرحها لظهورها .

[الفصل الخامس]

(٥) فصل

في الخليفة والإمام ووجوب طاعتهما ، والإشارة إلى السياسات
والمعاملات والأخلاق

ثم يجب أن يفرض السان طاعة من يخلفه ، وإن لا يكون الامتخلاف إلا من جهته ، أو بإجماع من أهل السابقة على من يصححون علانية عند الجمهور أنه مستقل بالسياسة ، وأنه أصيل العقل حاصل عنده الأخلاق الشريفة من الشجاعة والعفة وحسن التدبير ، وأنه عارف بالشريعة حتى لا أعرف منه ، تصحيحا يظهر ويستملن ويتفق عليه الجمهور عند الجميع ، ويسن عليهم أنهم إذا اختلفوا أو تنازعوا للهوى والميل ، أو أجمعوا على

(٢) تجاوز مجاز - || ويعوله : ويقوله ، د ، وعوله ب ، ص || المملوك : للملك (٤) استعمالها : استعمال ب ، ح ، د ، ط (٥) يتولاه : لا يتولاه د || الوالدين : الأبوين د (٦) يخصها : تخصه ب (٧) سبب : سببا ، ط ، || فقد احتملا : فهما قد احتملا د ، فهما قد احتملا ط (١٠) فضل : ساقطة من د (١١) والمعاملات والأخلاق : والأخلاق وفي المعاملات ح : والأخلاق والمعاملات ص || والمعاملات : ساقطة من ب ، د (١٣) السان : إنسان د (١٤) أهل : ساقطة من د || بالسياسة : والسياسة د (١٥) عنده : عند ط (١٦) ويستملن : ويستملان د (١٧) أنهم : أنه د || للهوى والميل : لليل والهوى د || أو أجمعوا : وأجمود .

غير من وجد الفضل فيه والاستحقاق له فـ قد كفروا بالله . والاستخلاف بالنص أصوب
فإن ذلك لا يؤدي إلى التشعب والتشاغب والاختلاف ، ثم يجب أن يحكم في سلبه أن
من خرج فادعى خلافه بفضل قوة أو مال ، فعل الكافة من أهل المدينة قتاله وقتله ،
فإن قدروا ولم يفعلوا فقد عصوا الله وكفروا به ، ويحل دم من قعد عن ذلك وهو ممكن
بعد أن يصحح على رأس الملائكة ذلك منه ، ويجب أن يسن أنه لا قرينة عند الله تعالى
بعد الإيمان بالنبي أعظم من إلتلاف هذا المنتخب ، فإن صحح الخارجى أن المتولى للخلافة
غير أهل لها ، وأنه ممنوع بنقص ، وأن ذلك النقص غير موجود في الخارجى ، فالأولى
أن يطابقه أهل المدينة . والمعمل عليه الأعظم العقل ، وحسن الإيالة ، فمن كان متوسطا
في الباقى ومتقدما في هذين بعد أن لا يكون غريبا في البواقى وصائرا إلى
أضدادها ، فهو أولى من يكون متقدما في البواقى ولا يكون بمنزلة هذين . فيلزم
أعلمهما أن يشارك أحدهما ، ويضاده ، ويلزم أحدهما أن يعتضد به ويرجع إليه ،
مثل ما فعل عمر وعلى ، ثم يجب أن يفرض في العبادات أمور لا تتم إلا بالخليفة تنويها به
وجذبا إلى تعظيمه ، وتلك الأمور هي الأمور الجمامة ، مثل الأعياد . فإنه يجب أن
يفرض اجتماعات مثل هذه ، فإن فيها دعاء للناس إلى التمسك بالجماعة ، وإلى استئصال
عدد الشجاعة ، وإلى المنافسة ، وبالمنافسة تدرك الفضائل ، وفي الاجتماعات استجابة
الدعوات ، ونزول البركات على الأحوال التي عرفت من أقاويلنا . وكذلك يجب أن
يكون في المعاملات معاملات يشترك فيها الإمام ، وهي المعاملات التي تؤدي إلى ابتناء
أركان المدينة ، مثل المناكحات والمشاركات الكلية . ثم يجب أن يفرض أيضا في المعاملات
المؤدية إلى الأخذ والإعطاء صنعا تمنع وقوع الفدر والحيف ، وأن يحرم المعاملات
التي فيها غرر ، والتي تتغير فيها الأعواض قبل الفراغ من الإيفاء والامتفاء ، كالصرف ،

١٠

٢٠

- (١) الفضل : والفضل - ، ص ، ط (٢) سنه : سنه ، د (٣) قوة : وقوة
|| قتاله وقتله : قتله وقتاله د (٥) يصح : يصح ط || تعالى : ساقطة من ب ، د
(٦) المنتخب : ساقطة من - ، ص (٧) وأنه : وأنها د || الخارجى : الخارج (٨) طه :
ساقطة من ب ، - ، د ، ص (١١) ينفذ : ينفذ || به : ساقطة من ط (١٢) حل : + طه
السلام ط || به : ساقطة من - (١٣) تنظيمه : العظة هاشم - (١٥) المنافسة : المنافسة ص ||
وبالمنافسة : وبالمنافسة ص || الاجتماعات : الاجتماعات ط (١٦) ونزول : بنزول || من :
ساقطة من ب ، د (١٧) معاملات : ساقطة من د || يشترك : يشترك ب ، د (١٩) الفدر :
الفدر ب ، ص ، ط ؛ الفرور د (٢٠) غرر : غرر - ، ص . .

والسيئة ، وغير ذلك ، وأن يسن على الناس معاونة الناس والذب عنهم ووقاية أموالهم وأنفسهم ، من غير أن يغرم متبرع فيما يلحق بتبرعه . وأما الأعداء والخالفون للسنة فيجب أن يسن مقاتلتهم وإفناءهم بعد أن يدعوا إلى الحق ، وأن تباح أموالهم وفروجهم ؛ فإن تلك الأموال والفروج إذا لم تكن مدبرة بتدبير المدينة الفاضلة لم تكن عائدة بالمصلحة التي يطلب المال والفروج لها ، بل معينة على الفساد والشر .

وإذا لابد من ناس يخدمون الناس فيجب أن يكون أمثال هؤلاء يجبرون على خدمة أهل المدينة العادلة ، وكذلك من كان من الناس بعيدا عن تلقى الفضيلة فهم بعيد بالطبع ، مثل الترك والنجم ، وبالجملة الذين نشأوا في غير الأقاليم الشريفة التي أكثر أحوالها أن يلبس فيها أتم حسنة الأمزجة صحيحة القرائح والمقول .

- ١٠ وإذا كانت غير مدينة ولها سنة حميدة لم يتعرض لها إلا أن يكون الوقت يوجب التصريح بأن لاسنة غير السنة النازلة ، فإن الأمم والمدن إذا ضلت فسنت عليها سنة ؛ فإنه يجب أن يؤكد إلزامها ، وإذا أوجب إلزامها ، فربما أوجب توكيدها أن يحمل عليها العالم بأسره ، وإذا كان أهل المدينة الحسنة السيرة تجد هذه السنة أيضا حسنة محمودة ، ويرى في تجديدها إعادة أحوال مدن فاسدة إلى الصلاح ، ثم صرحت بأن هذه السنة ليس من حقها أن تقبل ، وكذبت الشأن في دعواه أنها نازلة على المدن كلها ؛ كان في ذلك وهن عظيم يستولى على السنة ، ويكون للخالفين أن يحتجوا في ردّها بامتناع أهل تلك المدينة عنها ، فينتدب يجب أن يؤدب هؤلاء أيضا ويجاهدوا ، ولكن مجاهدة دون مجاهدة أهل الضلال الصرف ، أو يلزموا غرامة على ما يؤثرونه ، ويصحح عليهم أنهم مبطلون ، وكيف لا يكونون مبطلين وقد امتنعوا عن طاعة الشريعة التي أنزلها الله تعالى ؛ فإن أهلوكوا فهم لها أهل ، فإن في هلاكهم فسادا لأشخاصهم ، وصلاحا باقيا ؛ وخصوصا إذا كانت السنة الجديدة أتم وأفضل .

(١) معاونة الناس : معاونة (٢) بتبرعه : تبرعه ، ص (٤) فإن : وإن ب (٥) والفروج : والفروج || لها : ساقطة من = (٦) من ناس يخدمون الناس : للناس من الخدم ص || هؤلاء : ساقطة من ط (٧) تلقى : تلقى ب (٨) وبالجملة : + فإن ط (١٠) وإذا : فإذا ، د ، ص || مدينة : مدينة ، د ، د ، ص ؛ + مدينة ب ، د ، ص ، ط || ولها : ولها ؛ د || إلا : ساقطة من د (١٢) وإذا : فإذا || أوجب : وجب ب ، د ، ص (١٣) وإذا : فإذا ب ، د ، ص (١٤) يرى : ساقطة من ب ، د (١٦) يتولى : فيستولى د (١٧) تلك : ساقطة من ط || ولكن : لكن د (١٩) يكونون : يكون ط || عن : من د || تعالى : ساقطة من ب ، د (٢١) السنة : ساقطة من د .

والجملة يجب ألا يحريهم هؤلاء الآخرون بحرى واحدا ، ويجب أن يفرض
عقوبات وحدودا ومزاجا لينع بذلك عن معصية الشريعة ، فليس كل إنسان يتجرأ لما
يخشاه في الآخرة .

ويجب أن يكون أكثر ذلك في الأفعال المخالفة للسنة الداعية إلى فساد نظام المدينة ، مثل الزنا ، والسرقه ، وموطاة أعداء المدينة . وغير ذلك . فاما ما يكون من ذلك مما يضر الشخص في نفسه فيجب أن يكون فيه تأديب لا يبلغ به المفروضات ، ويجب أن تكون السنة في العبادات والمزاوجات والمزاج معتدلة لا تشدد فيها ولا تساهل ، ويجب أن يفوض كثير من الأحوال خصوصا في المعاملات إلى الاجتماع ؛ فإن للأوقات أحكاما لا يمكن أن تضبط ، وأما ضبط المدينة بمثل ذلك بمعرفة ترتيب الحفظه ومعرفة الدخل والخروج وإعداد اهب الأسلحة والحقوق والثغور وغير ذلك فينبى أن يكون ذلك إلى السائس من حيث هو خليفة ، ولا يفرض فيها أحكام جزئية ؛ فإن في فرضها فسادا ؛ لأنها تتغير مع تغير الأوقات وفرض الكليات فيها مع تمام الاحتراز غير ممكن . فيجب أن يجعل ذلك إلى أهل المشورة ، ويجب أن يكون السان من أيضا في الأخلاق والعادات سنا تدعو إلى العدالة التي هي الوساطة ، والوساطة تطلب في الأخلاق والعادات بمجتهن :

فأما ما فيها من كسر ظله القوى ، فلاجل زكاه النفس خاصة ، واستفادتها الهيبة الاستعلائية ، وأن يكون تخلصا من البدن تخلصا قويا .

(١) في باهم أيضا : أيضا في باهم ب ، ح ، د ، ص || في : حافظة من ب ، د ، ص || أوديت : معانهم : رويت مالمهم ب ، ح ، ص ، ط || أوجزة : وجزة ب (٢) يجريم : يجري د ؛ يجرم ب || وهولا : هولاد (٣) ومزاجر : ومزاجره ؛ حافظة من ب (٦) الزنا والسرقة : السرقة والزنا د | ما يكون : أن يكون د || من : حافظة من ب ، د (٧) أن يكون : حافظة من ب (٨) والمزاجات : حافظة من ب ، ح ، د ، ص || المزاجر : والمزاجير || تشدد : متشددا ب || تسأل : متساعلا (١٠) تنضبط : تضبط ب ، د ، ص ، ط || ترتيب : وترتيب (١١) الأسلعة : الأسلحة ط (١٢) في : حافظة من ب ، ح ، ص ، ط (١٣) أهل : حافظة من ب ، ح (١٤) والبادات : والعبادات د ، ص (١٥) التي : وهي ب || والبادات : حافظة من ب ، ص || يجهتين : يلهتين ب ، د ، ص (١٦) واستفادتها : واستفادتها ب ، د ؛ واستفادها ب ، د ؛ واستفادها ب ، د .

واما ما فيها من استعمال هذه القوى فلمصالح دنيوية ، وأما استعمال اللذات فلبقاء
البدن والنسل ، وأما الشجاعة فلبقاء المدينة

- والرذائل الإفراطية تجتلب لضررها في المصالح الإنسانية، والتفريطية لضررها في المدينة .
والحكمة الفضائية التي هي ثالثة العفة والشجاعة فليس يعنى بها الحكمة النظرية ، فإنها لا يكلف فيها
التوسط ألبتة ، بل الحكمة العملية التي في الأفعال الدنيوية والتصرفات الدنيوية ؛ فإن الإيمان
في تعريفها والحرص على التفنن في توجيه الفوائد من كل وجه منها ، واجتناب أسباب المضار
من كل وجه ، - حتى يتبع ذلك وصول أصدقاء ما يطلبه لنفسه إلى شركائه ، أو يشغله عن
اكتساب الفضائل الأخرى ، فهو الجريزة ، وجعل اليد مقلولة إلى العنق هو إضاعة من
الإنسان نفسه وعمره وآلة صلاحه وبقائه إلى وقت استكمالها ؛ ولأن الدواعي شهوانية ،
وغضبية ، وتدييرية . فالفضائل ثلاثة : هيئة اتوسط في الشهوانية مثل لذة المنكوح
والمطعم والملبوس والراحة وغير ذلك من اللذات الحسية والوهمية ، وهيئة التوسط
في الغضبيات كلها مثل الخوف والغضب والنم والأنفة والحقد والاسد وغير ذلك ، وهيئة
التوسط في التدييرية . ورؤوس هذه الفضائل عفة وحكمة وشجاعة ، وبمجوعها العدالة ،
وهي خارجة عن الفضيلة النظرية ؛ ومن اجتمعت له معها الحكمة النظرية فقد سعد ،
ومن فاز مع ذلك بالخواص النبوية كاد أن يصير رباً لإنسانيا وكاد أن يحل عبادته بعد
الله تعالى ، وهو سلطان العالم الأرضي وخليفة الله فيه .

(٤) الفضيلة : الفضيلة - د ، ص ، ط (٦) تعريفها : تعريفها ، د ، ص ، ط ||
التفنن : التيقن - د ، ص || وجه : جهة ب (٨) فهو : فهمي ص (١٠) الشهوانية :
الشهوانيات د (١١) والوهية : والوهية ط (١٢) والألفة : والألفة ص (١٣) عفة وحكمة :
حكمة وعفة - د ، ص (١٤) عن : + الحكمة - د (١٥) كاد : يكاد ب || وكاد أن يحل :
نكاد أن يحل د ؛ أركاد أن يحل - د ؛ وكاد د ، ط (١٥) بد : بريد (١٦) تعالى : صافطة من د ؛ + وكاد
أن يفوض إليه أمور عباد الله - د || سلطان : السلطان ص || فيه : + قد تم الكتاب المسمى
بالشفاء على يد الأقل عبد الكريم الشريف الشيرازي في شهر محرم سنة ثلاث وثمان مئة الهجرية بد الألف من
الهجرة النبوية ط + + تم بحث الإلهي من كتاب الشفاء . والحمد لله رب العالمين كاتبه العبد الضعيف الجاني ابن
شمس الدين عماد الدين محمود الكرمانى ، في عام ٦٨٣ هـ ؛ + تم بالخبر : وقع الفراغ من مشقة كتابته يوم الأربعاء
خامس عشر من شهر شوال سنة أربع وثمان وألف هجرية على يد الفقير الحقير صفو الكرمانى . اللهم اغفر ذنوبه
بحق محمد وآله وأولاده أجمعين ؛ + والحمد لله رب العالمين أكل الحمد على كل حال ، والصلاة والسلام على محمد
سيد أهل الكمال ، وعلى آله وأصحابه خير صحب وآل ، كتبه عيد الله بن مر عبد الله د .

فهرس الم

(١)

perpetuum	أبدى ٢ ٣١١
aeternum	أبدى ١ ١٨٤
impressio	أثر ١٧ ٢٨١، ١ ١٤٤
affectio	أثر ١٦ ٤٣٢
impressio	تأثير ٢ ٢٧٥، ٤ ٢٧٣
imprimens	مؤثر ١٠ ٤١١
impressio	مؤثر ١٠ ٢١٠
futurum	أخرى ٩ ١٧
posterius	التأخر ١٣ ٢٦
	أنظر التقدم
posterioritas	التأخر ٧ ١٦٣
	أرسطو أنظر : الفيلسوف المقدم ، المعلم الأول

(١) وضع هذا الفهرس مشكوراً الأستاذ محمود انا
للإلهيات إلى جانب النص العربى ، لك الترجمة التى طبع

The Franciscan Institute St. Bonaventura,

وهى متولة من طبعة البندقية سنة ١٥٢٠ واستفاد أح
رقم ١٨٧

وتشير الأرقام الكبرى فى هذا الفهرس إلى صفحات
بالإشارة إلى بعض المواطن فقط .

creatio ١٧ ٣٤٢، ٧ ٢٦٧ ابتداء
 مبتدع ١٥ ٣٤٣، ١٨، ١٠ ٢٦٧
 creatum ١٦ ٤٠٣
 causatum ١٠٣٤٢ مبدع
 permutatio ١ ٣٨٤ تبدل
 demonstratio ٤ ٥ البرهان
 برهاني ٥ ٥٤، ١٥ ٨
 demonstrativum
 برهان إن ٩ ٢٠
 demonstratio de an est
 برهان اللم = برهان لم ١٠٢٠
 demonstratio de quare est
 مبرهن عليه ١٥٨
 probantur البرهان (كتاب) ٣ ٥
 Liber de Analectois Posterioribus
 البرهان (كتاب) ١٦ — ١٥ ٤٨
 Liber demonstrationum
 البراالإثم (كتاب) ٧ — ٦ ٤٣٩
 Liber de peccatio et eius opposito
 برئ عن المادة ١ ٧
 separatum a materia
 متبرئ عن المادة ١٣ ٦٠
 separatum a materia
 انبساط ٦ ٧٤
 infusio
 بطلان ١ ١٤٤، ٩ ٩
 destructio
 باطل ١ ٣٧٩
 inanis
 بطليموس ١٢ ٣٩٢
 Ptolemaeus
 البعث ٥ ٤٢٣
 resurrectio
 انبعاث ٧، ٥ ٣٩١
 fluxus

summus sacerdos ١١ ٤٥١ الإمام
 inspectio تأمل ٩ ٦
 إن (برهان) أنظر : برهان
 esse الإنية ٤ ٧، ٧ ٣
 quia est الإنية ١٢ ١٣
 الإنية ١٢ ٣٤٦، ١٠ ٣٤٤
 anitas
 ms Vat. Urb. lat. 187 fol. 72 v
 unitas وفي المطبوع ، ودو خطاً :
 Anaxagoras ٧ ١٨٣ أنكساغورس
 primum أولى ١٣ ٤٨، ١٣ ٨
 principia الأوائل ١ ٤٢٩
 esse آيس ١٦ — ١٤ ٢٦٦
 esse تأيس ١٢ ٣٤٦، ١٧ ٣٤٢
 dare esse تأيس ١٢ ٢٦٦
 loci الأيون (جمع أين) ٦ ٣٩٨
 (ب)
 inquisitio البحث ١٤ ٦
 inceptio ابتداء ١٣ ٢٦
 initium مبدأ ١٣ ٢٦
 principium مبدأ ١٤ ٢٥٨ ١٦ ٤
 مبدأ فاعل ٧ ٢٥٩
 principio activum
 مبادئ الكل (رسالة في) ١٧ ٣٩٢
 Epistola de principiis omnium
 بديا ٣ ١٠٥
 prius

perfectio تمام ١٧ ١٧١
٣ ٣٥٥، ٣ ١٨٦، ١٣ ١٠١ تام
perfectum

تمامية (علة) ٥ ٢٩٠

perfectiva (causa) فوق التام ٣ ٣٥٥

plus quam perfectum ما فوق التام ٣ ١٨٦
plus quam perfectionem

فوق التام ١٤ ١٨٨

ultra perfectionem

(ث)

habere esse ثابت ٩ ٣٢

stabilire إثبات ١٦ ٦

stabilitio الثبوت ٩ ١٢٩

إثباتي ١٤ ٣٤٨، ٨ ٣١

affirmativum

perseverantia الثبات ٨ ٣٨٨

permanentia الثبات ٨ ٣٩٨

الثوابت (كرة) ١٣ ٤٠، ١٠١٢ ٣٩٢

sphaera fixarum

gravitas الثقل ١ ١١٧

(ج)

mens جيلة ١٨ ٢٠٨

renovatio تجديد ٣-٢ ٣٨٤

revolutio تجديد ٨ ١٣١

dimensio بعد ١٠ ٦١، ١٤ ١١

spatiu بعد ١٤ ١١٥

بعدية ١٦ ٢٦٦، ١٥ ٤٠، ١٧ ٢١

posteritas

permanentia بقاء الأنواع ٦ ٣٩٤

specierum

البال (إخطار ب) ١٥ ٢٩

transitus per animum

pulchritudo البهاء ١٥ ٣٦٢

decor بهاء ١٥، ١٣ ٣٦٨

manifestum بين ١٣ ٨

بين بنفسه ٥ ٢٠، ١٠ ٦

manifestum per se

manifestatio البيان ١ ٤٥، ١٥ ٨

argumentatio بيان ١٢ ١٩

probatio بيان ٤ ٣٠

بيان للشيء من نفسه ١٣ ١٩

manifestatio sui ipsis

بيان نفسه (أخذ الشيء في) ١٨ ٢٠

aliquid idem accipiat in probatione
sui ipsius

separabile مباين ٦ ٤٢

مباين ١٤ ٣٧٨، ١ ٣٧٧

discretum

diversitas مباينة ١٢ ٤٣

(ت)

consequens تابع ٥ ٢٧

ordo ترتيب ١٢، ٥ ٣٦٤

concurrentes omnibus	٦ ١٧٤	الإجماع
concurrentia	١١ ٢٨٤	الإجماع
consensus	١٤ ٤٥١	الإجماع
gloria	١٠ ٢٧	الجلالة
magnitudo gratiae	٣ ٢٨	جلالة قدر
	١ ٣٦٢ ، ١٨ ٣٦١	انجلاء
remotio		
	١٥ — ١٣ ٢٦٨ ، ١٣ ٢٧	الجمال
pulchritudo		
conjunctio	٢ ٩	جملة
conjunctum	٢ ٩	جمل
universitas	٣ ٢٥	جملة
genus	١٥ ٣٤ ، ٦ ٢٦	جنس
homogeneous	٥ ٢٧	بجانس
non eiusdem generis	٧ ٢٧	غير بجانس
homogenea	١٤ ٣٠٣	المجانسة
incognitum	١ ١١	مجهول
substantia	٩ ٥٤ ، ٧ ١٠	جوهر
	١١ ٢٥	الجوهر الصوري
substantia formalis		
	٨ ٤٢	الجواهر المفارقة
substantiae separatae		
	١٧ ٢٧	الجواهر الفلكية السماوية
substantiae circulares caelestes		
	١٦ ٢٧	الجواهر الملكية العقلية
substantiae angelicae intebiligibiles		
	١٧ ٢٧	الجواهر الملكية النفسانية
substantiae angelicae animales		

التجدد (مل سبيل)	٧ ٣٨٠
secundum viam successionem	
topica	الجلد ١٦ ١٣
dialectica	الجلد ٣١٠ ١٢
الجلد = (صاحب الجلد)	١٥ ١٦
topicus	
experientia	التجربة ٨ ١٠
experimentum	التجربة ٤٤٠ ٥
purum	مجرد ٤ ١١
exspoliatum	مجرد ٢٣ ١٣
expoliatum	مجرد ٧٥ ١٧
expoliatio	تجريد ٣٦٤ ٨
atomi	أجزاء لا تتجزأ ١٤٥ ٨
particulare	جزى ١٨ ٧ ، ٢٠٧ ٤
particularia	الجزئيات ٣٥٥ ٥
individuum	الجزئى المفرد ١٩٦ ٤
partitio	التجزؤ ١٢٩ ١
جزاف	٣ ٢٨٧ ، ١٨ ١٨٠
fortuitum	
fortuito	جزافا ١٨٠ ٥
promptum	جلزم ١٧٤ ٥
aggregatio	الاجتماع ٩٩ ٦
consortium	الإجماع ٤٤١ ١٠
congregationes	الاجتماعات ٤٤١ ٩
conjunctio	اجتماع ٢٨٠ ١٢
collectivum	جامع ١٠٩ ٥

mobile	متحرك ٦ ٢٣٧
moventur	متحرك ٩ ٤
arithmetica	الحساب (علم) ٨ ١٩
sensibilo	محسوس ١١ ٩٤
superfluum	حشو (من الكلام) ١٤ ٣١
restrictio	حصر ١٨ ٣١٢
acquisitum	حاصل ١٦ ٢٩٢
acquisitum	متحصل ٨ ٥٧
acquisitum	عصل ٣ ٧١ ، ١ ٧٠
	عصل (معنى) ١٣ ٣١
apprehensa (intentio)	
advenire	حاصل ١٨ — ١٧ ٣٢
habeatur ante	حاصل ٢ ٣٣
aliquid	الحاصل ١١ — ١٠ ٣٤
habetur	تحصل ١٢ ٣٣
conservativa	الحفظ ١٦ ٤٢٣
	حق ٢٧٨ ، ٣ ٤٨ ، ١١ ٢٧
veritas	٨ — ٧
certitudo	حقيقة ٩ ٤٥ ، ١٠ ٣١
certificatio	التحقيق ٤ ١٦
verificatio	تحقيق ٦ ٦١
sapientia	الحكمة ١٠ ٣
judicium	حكم ١٢ ٦٥
judicii de stellis	أحكام النجوم ٥ ٤٣٥
assimilatio	المحاكاة ٩ ، ٦ ١٥٣
resolutio	التحليل ١٤ ٤٨

substantiatur	تجوهر ٣ ١٢
largitas	الجود ٧ ٢٨٤
	الجود ١١٣٦٧ ، ١٥ ٢٩٨ ، ٦ ٢٩٦
liberalitas	

(ح)

ire in peregrinatio	الحج ١١ ٤٤٤
ratio	مجة ٩ ١٤٣ ، ١٥ ٥٢
inceptio	الحدوث ٣ ١٦٣
	محدث ٢ ٢٦٧ ، ١٧ ٢٦٦
incepti	
dans inceptio	محدث ١٨ ٣٤٢
contingens	حادث ١٥ ١٦٦
	حد ٣ ٢٤٣ ، ٦ ٣٥١ ، ١٢ — ١٢
definitio	
extremitas	حد ٤ ١٢
descriptio	حد ١٥ ٢٥
	محدود ٦ ٢٣٦ ، ١٣ ٢٥
definitum	
terminatus	محدود ١٦ ١١
interminatum	متحد ٩ ١٦
in termino	في حد ١٢ — ١١ ٤٠
aequidistans	محاذاة ٩ ١٤٩
aequidistantia	محاذاة ١ ١٥١
motor	محرك ٨ ٣٩٢
movens	محرك ٨ ٢٥٩
motus	حركة ١٣ ٤

(خ)

enuntiari	الخبر ٣٠ ١٢
extrinsecum	خارج ٤١ ٧ ٦٨ ٧
in exterioribus	الخارجية (في الأشياء) ٣٢ ٩
proprium	خاص ٧ ١٨
proprietas	خصوص ٣ ٢٠ ١٦
appropriatio	تخصيص ١٥ ٤ ٤٣ ١١
appropriator	مخصص ١١ ٤
persuabile sc. rhetoricum	خطابي ١٠ ٣١
levitas	الخفة ١١٧ ١
raritas	التخايل ٢٦٨ ١٨ ٤١٣ ١٧
dilatatio	التخايل ٧٧ ١٤
confusio	اللبط ١٨٣ ٩
commixtio	غاطلة ٧ ١
diversitas	الخلاف ٢٧ ٨ ٣٠٣ ٤
diversum	المخالف ٤ ٣٠ ٩
inconveniens	مخالف ١٣ ١
inconveniens	خُلف ٣٩ ٢ ٤٤ ١ ٤٦ ١١
impossibile	خُلف ٣٩ ٢ ٤١ ٥
contrarium	خُلف ٧٣ ٣
successor	الخليفة ١١ ٤٥١

المحل ٥٩ ١٠ ١١ ١٤ ٦٠ ١	materia subiecta
الحامل ١٨٢ ١٦ ٤ ١٨٤ ٨	sustinens
٣٥٠ ٤	يحمل على ٣٣ ١
٣٣ ١	praedicatur de
٨ ٦٢	المحمول ٦٢ ٨
١٤ ٥٤	حمل ٥٤ ١٤
١٤ ٣٦١	الحمل ٣٦١ ١٤
١٧ ٦١	المحور ٦١ ١٧
٤ ٢٤ ١ ٤	الحال ٤ ١ ٢٤ ٤
٩ ٣٥	في الحال ٣٥ ٩
١٤ ٢٣٨	استحالة ٢٣٨ ١٤
٤ ٣٣٢ ٧ ٥ ٣٠٨	استحالة ٣٠٨ ٥ ٧ ٣٣٢ ٤
٦ ٣٥	محال ٣٥ ٦
٨ ٤٥ ١٣ ٣٩	محال ٣٩ ١٣ ٤٥ ٨
٥ ٤٠	محال ٤٠ ٥
٧ ٧٣ ٩ ٤٤	محال ٤٤ ٩ ٧٣ ٧
٨ ٧٢	حيز ٧٢ ٨
١٥ ٧٤	حيز ٧٤ ١٥
٢ ٧٣	متحيز ٧٣ ٢
١٢ ٧٢	منحاز ٧٢ ١٢
٩ ٣٧	في حيز ٣٧ ٩
٩ ٦١	محيط ٦١ ٩

vicarius Dei	خليفة الله ١٦ ٤٥٥
creatura	الخلق ١٥٠ ٣٧٩
creatura	الخلق ١٥ ٣٧٩
creator	الخالق ٥ ٣٨٠
	خلق ١٧ ٤٢٩، ٥، ٢ ٢٨٧
mores	
more;	أخلاق ٥ ٤١٩
inanitas	الخلاء ٧ ١٣٨
intentio	تخمين ٤ ١٨٨
	اختيار ١٧٩، ١٧ ١٧٤، ١١ ٨
electio	١٠ ٣٨٢ ٥
eligens	مختار ٨ ٤٠١
bonum	الخير ٥ ١٧
	تخيّل ٢٨٥، ١٤ ١٧٣، ٢ ١٠٥
imaginatio	١٧

(د)

gubernatio	تدبير ٣ ٤١٥
gubernator	مدبّر ١٤ ٤١٢، ٥ ١٩
dispositio	تدبير ٨ ٣٦٤
contineri	المداخلة ٤ ٣١٥
	إدراك ٥ ٣٣٧ ١٠ ١٥٦
appaehensio	
appaehendens	درّك ٧ ٢٣٦
adducens	داع ١٧ ٢٩٧
inductor	داع ١٤ ٣٧٧
oratio	الدعاء ١٠ ٤٣٩

electio	الترجيح ١٤ ٣٧٧
eligere	ترجيح ٤ ٣٧٧
apes	الرجاء ٦ ٣٧٠
fiducia	الرجاء ١٦ ٤٢٣
misericordia	الرحمة ١٣ ٢٩٨
voluntarium	إرادى ١٢ ٣٨٤
volitum	مراد ١١ ٣٦٦
multivoca	مرادفات ١٥ ٣٠
stoliditas	رذيلة ١٣ ٣٠٧
الرسم ٢ ٢٤٧، ١١ ١١٥، ٤ ٦٣	
descriptio	
describitur	رُسم ٩ ٥
descriptum	مرسوم ٨ ٣٦٠
imprimuntur	ترسم ٥ ٢٩
impressio	ارتسام ٦ ٢٩
consideratio	الرصد ٦ ٣٦٣
compositio	تركيب ١٢ ٢٨٠
compositum	مركب ٧ ٦٠
الروح المقدس ٩ ٤٤٢	
sanctus spiritus	
meditatio	روية ٢ ٢٨٧
praemeditatio	روية ١٨ ٤٢٩
cogitatio	روية ٦ ٢٨٣
الرياضى (العلم) ١٠ ١٠، ٦ ٦	
doctrinalis (scientia)	
disciplinabilis	الرياضيات ١٥ ١٠

per se	بذاته ٦ ٣٨
in se	ف ذاته ١٠ ٣٨
in esse	بالذات ٢ ١٢
propr o	بالذات ١٠ ٤
secundum se	من جهة ذاته ١٠ ١٢
subjetio	إذعان ٦، ٢ ٤٣٠
memoria	الذكر ١٤ ١٢٨
recordatio	التذكر ١٦ ٤٢٣
intentio	مذهب ١٦ ٣٦
مذهب ١٤ ١٤٨، ٨ ٦٥	
sententia	
intellectus	الذهن ١١ - ١٠ ١٠
(ر)	
sententia	رأى ٩ ٥٠، ١٦ ٣٣
scientia	رأى ١٦ ٢٦
opinio	رأى ٢ ٤
dominatio	الرفاسة ٧ ١٨
gubernator	رئيس ١١ ١٦٤
gubernatum	مرؤوس ١١ ١٦٤
deitas	الربوبية ١ ٣٦٥
quadratura	تربيع ١٤ ٢٨٢
ordinatio in comparatione	ترتيب ٦ ١٩
ordinatio	ترتيب ٣ ٤٠٣
مرتبة ٦ ٣٢٧، ١ ١٩، ٣ ١٧	
ordo	

(ز)

Saturnus	زحل ١٣ ٤٠١
tempus	الزمان ٧ ١١٧، ٣ ١٩
par	الزوج ١ ١٢٣، ١٤ ١٢٢

(س)

causa	سبب ١٥ ٤
occasio	سبب ٢ ٥٩، ١٢ ٨
occasio conjuncta	سبب ٦ ١٧
ultima causa	أسباب قصوى ٨ ٧
causae absolute	أسباب مطلقة ١١ ٧
	مسبب الأسباب ١٦ ٤

causa causarum

causatum سبب ٦ ٨

التسخير (على سبيل) ١١، ١٠ ٣٨٢

ad modum servientis

velocitas السرعة ٥ ٥٨

semper سرمدى ٥ ٣٨٨

incessanter سرمدأ ١٨ ٢٦٣

infusio مريان ٤ ١٣٥

felicitas السعادة ٧ ٤٢٣، ٩ ١٧

quietum سكون ٨ ١٠

negatio السلب ١٦ ٥٢

negativa سالبة ٩ ١٢٩

negativum سلبى ١٤ ٣٤٨

negative بالسلب ١٣ ٣٢

<i>ambiguitas</i>	الشك ٢٥١
<i>ambiguitas</i>	التشكيك ٨١٦٣
<i>ambiguum</i>	مشكك ١٦١٥٥
<i>ambigue</i>	بالتشكيك ٤٩٧
<i>figuratio</i>	تشكيل ١٧٧٨
<i>dubitatio</i>	إشكال ٦١٥٥
<i>figura</i>	الشكل ٣١٢
<i>figuratio</i>	تشكل ١٨١٧١
<i>configuratio</i>	مشاكل ٥٢٧
<i>visio</i>	مشاهدة ٩٢٤٧
	المشاهدة بالحواس ١٠٤٣٧
<i>praesens sensibus</i>	
<i>probabile</i>	مشهور ١٣٨
<i>famosum</i> (ms. Bibl. Vat Urb. Lat. 187 fol. 3r infra)	
<i>probabilis</i>	مشهور ١٦٢٦
	شهرة ١٧٣٨٧، ١٤١٦٦
<i>voluptas</i>	
<i>concupiscibile</i>	شهوانى ٣١٧٤
	القوة الشهوانية ١٦٣٩٨
<i>virtus appetiva</i>	
	إشارة ٩٢٤٧، ١٤٣٢
<i>designatio</i>	
	مشار إليه ٦٨١٣٨، ١١١٣٤
<i>designatum</i>	٨٣٤٦
	شوق ١٥٣٨٧، ١٦١٣٢٨٥
<i>desiderium</i>	
	القوة الشوقية ١٣٦١١٢٨٤
<i>virtus desiderativa</i>	

<i>individua</i>	أشخاص ٧٤٧
<i>singularia</i>	أشخاص ٢٤٦
<i>singulariter</i>	بالشخص ٣٦٤
<i>vehementia</i>	الشدة ٧١٧٠
	بالأشد والأضعف ١١٧٨
<i>secundum fortius et debilius</i>	
<i>conditio</i>	شرط ١٤٤٠
<i>conditio</i>	شرية ٥٢٥
<i>fides</i>	الشرع ٤٤٢٣
<i>comunicans</i>	شريك ٦٣٧٣
<i>compar</i>	شريك ٥٣٢٧
<i>communio</i>	شركة ١٤٢٠٩
<i>comunitas</i>	اشترك ٤٢١٠
<i>consortium</i>	مشاركة ١٢٢٨٠
	مشارك (اسم) ٤٥٢، ١٤١١
<i>commune</i> (nomen)	
<i>communiter</i>	بالشركة ٣١٦
	بالاشتراك ١٤٠١، ١٤٢٢
<i>communiter</i>	
	باشتراك الاسم ١٠١٠٨، ١٦٥٩
	١٤٤٠٤،
<i>communione nominis</i>	
<i>perceptio</i>	الاستثمار ١٤٢٥
<i>derivatum</i>	مشتق ٢١١٠
	بالاشتقاق ٨٠٧٢٣٥
<i>denominative</i>	
<i>miseria</i>	الشفاة ٥٤٢٣
<i>questio</i>	الشك ٥٢٠

artificiatum	مصنوع ١٦ ٢٨٢
cognitio	إصابة ٥ ٥١
forma	صورة ٧ ٢٥٧، ٨ ١٠
formatio	تصوير ١٣ ٢٦٤
	تصوّر ١٢ ٣٨٤، ١ ٣٠
imaginatio	
imaginaciones	التصورات ١٢ ٢٩
	تصوّرى (علم) ٥ ٤٠١، ٤
imaginativa (scientia)	

(ض)

	الضد ٣ ٣٠٨، ١٠ ٢٦٠، ١ ١٣
contrarium	
contradictio	المضادة ١٢ ١٢٨
nocivum	الضار ٥ ١٧
	الضرورى ٦ ٣٥، ٥ ٢٥
necessarium	
necesse	الضرورى ٥ ٢٩
propositum	إضمار ٢ ٣٢
intentio	ضمير ١٢ ٣٧٧
	تضمن (دلالة) ١٢ ٢٣٧
continentia	
	الإضافة ١٥ ٢٠٩، ٥ ١٥٢
relatio	
relatum	المضاف ٤ ١٥٢
	المضاف ١٢ ١٠٣، ١٧ ٣٧
relativum	
ad aliquid	المضاف ٣ ١٥٢

desideratum	مشوّق ١٨ ٢٨٤
	التشويق (على سبيل) ٨ ٤٠٤
secundum viam desiderii	
res	الشيء ٣ ٢٩
	الشيئية ١٧ ٣٣
similitudo	وهى نفس اللفظة التى استعملها فى ترجمة "المشابهة".

(ص)

verificatio	تصحيح ٨ ٥
adventus	صدور ٧ ٢٦٧، ٦ ٢٦٧
certitudo	الصدق ٣ ٤٨
certum	صايق ١٠ ٤٨
credulitas	التصديق ٤ ٥٤، ٧ ٢٩
	تصديق (علم) ٥ ٤٠١، ٤
creditiva (scientia)	
	مصادمات ٣ ٤١٨، ١١ ٢٢٤
conflicti	
concursum	مصادمات ١٦ ٤٣٩
concurrentia	مصادمات ٣ ٤١٨
commoditas	مصلحة ٦ ٢٩٨
utilitas	مصلحة ١٤ ٣٧٧
oratio	الصلاة ٣ ٤٤٥
magisterium	الصناعة ١٢ ٥
	صناعة ١٦ ٢٨٢، ٥ ٤٠٤، ١٧ ١٧٦
artificioium	
per artificio	بالصناعة ١٦ ١٠١
artificiale	صناعى ٥ ٢٨٢

(ع)

Incuria	٢٨٤، ١٦ ٢٨٣	عبث
Cultus	١٥ ٤٤٣	عبادة
Servitium	١٢ ٣٩١	عبادة
Respectus	١٨ ٢٤١	اعتبار
Respectu	١١ ٤٨	باعتبار
Interpretatio	١٢ ٢٩	عبارة
Miracula	٨ ٤٤٢	معجزات
Numerus	٣ ١١٩	العدد
Numeratum	٨ ١١٩	معدود
Aptum	٩ ٦٧	مستعد
Adaptatum	١٧، ١٥ ٦٧	مستعد
Adaptabile	١٦ ٢٢	مستعد
، ١٤ ١٣٩ ، ٦ ٧٧		استعداد
Aptitudo	٦ ٢٧٣	
Praeparatio	٦ ٧٢	استعداد
Praeparator	٧ ٤١١	مُعِدّ
	٧ ٢٦٥	مُعِدّة (علة)
Praeparatrix (Causa)		
Aequalitas	١ ٢٥١	اعتدال
Aequalitas	٥ ١٥٣	المعادلة
Remotio	٤ ٢٠٣	المدول
Justicia executor	١٤ ٤٤١	مُعَدِّل
العدم	٨ ١٢٨، ١٠ ٣٦، ٥ ٢٥	
Privatio	١٦، ١٥ ٣٠، ٤ ،	
Non esse	١٠ ٣٩	العدم
Non esse	٨-٧ ٣٢	معموم

(ط)

Natura	١٤ ٣٣	طباع
Impressum	٤ ١٤٣	منطبع
طبيعى (علم)	٩ ٢٠، ٧ ٥	
Naturalis (cientia)		
Ordo	٧ ٣٤٠، ١٦ ١٩	طبقة
Aequalis	٧ ٤٨	مطابق
Adaequatur	١٠ ٤٨	المطابقة
Adaequaro	١١ ١٤٧	تطبيق
Parificatur	٧ ١٠٣	بطابق
Parificatio	١٧ ١٤٦	مطابقة
Compar	١٠ ١٥٢	مطابق
Conformitas	٩ ٢١٠	مطابقة
Noviter adveniens	١٦ ٤١	طارئ
Inquisitio	٦ ٢٢٠	مطلب
Inquisitio	٢ ٣٨٨	طلب
	١٦ ٣٨٧، ٢ ٦	معالوب
Quaesitum		
Inquiruntur	٤ ٥	مطلوبة (أشياء)

(ظ)

Consecutio	٦ ٣٧٠	الظفر
Opinio	١٦ ١٢٨، ١٨ ١٦	الظن
Opinabile	١٧ ٣٨٧	ظنى
Putativum	٢ ٣٦٩	ظنى
	١٤ ٣٨٨، ١٧ ٣٨٧	مظنون
Putativum		

Cessatio	التعطّل ٣٧٧ ٥
Successio	التتابع ٣٩٠ ١٧
Ligatio	عقد ٤٤٧ ٣
Sententia	عقد ٣٦١ ١٥
Sententia	اعتقاد ٤٨ ١٧٤، ٣
Certitudo & Scientia	اعتقاد ٤ ٢
Intellectus	عقل ٣٦ ١٨
Intelligentia	عقل ٦٠ ١٤
Sensus	عقل ٥٠ ١٢
	العقل (وجود في) ٣٢ ٤
Intellectu (esse in)	
	عقل مفارق ١٨٩ ١
Intelligentia separata	
	العقل الفعّال ١٤٢ ٨، ٣٨٨ ١٧
Intelligentia agens	
	العقل الصريح ٣٧٧ ٨
Intellectus Purus	
	العقل المحض ٤٠ ٧
Intelligentia Pura	
	العقل العملي ٣٨٧ ٧
Intellectus Activus	
	عقلي (وجود) ١١ ١
Intelligibile (e se)	
	عقلي (عالم) ٣٨٠ ٦
Intelligibile saeculum	
	معقول ٣٤، ١ ٣٥٧، ١١
Intellectum	
Appraehensum	معقول ٣٥٧ ١١

Accidere	يعرض ٤ ١٠
Accidens	العرض ٤٣ ١٥
	بالعرض ٥٧، ٢٥ ٥
Per Accidens	
Secundum Accidens	بالعرض ٣٤ ٩
Accidentalitas	عرضية ٩٣ ٤
Accidentia	عوارض ٥٤ ١٠
Consequentia	عوارض ١٤ ٤
Accidentale	عارض ١٢ ٣
	عوارض ١٠، ١٣٢ ٣
Accidentalia	
Cognitio	معرفة ١٥ ١٢
	تعريف ٣، ٣٥، ٦١ ٦
Cognitio	
Ostensio	تعريف ٣٥ ٤
Declaratio	تعريف ٣٠ ١٣
Notificatio	تعريف ٥٧ ٣
	أعرف ٦، ٣٠، ٧٥ ٧
Notius	
	متعرّ (تعري المادة عن الصورة) ٧٢ ٤
Spoliatum	
Diligendum	معشوق ٢٧ ١٢
	معشوق ١٥٤، ٣٦٩ ٦
Amatum	
	ناشق ١٥٣، ١١٥٤، ٣٦٩ ٦
Amator	
Abstulere	يُعطّل ٣٨٠ ١١
Haeretici	مُعطّلة ٣٨٠ ١١

التعليم الأول ٣٣٢ ٤	
Doctrina Prima	
المعلم الأول ٣٣٣ ٧ ٣٩٢ ٩	
Magister Primus	
تعليمات ١٤ ١٤٣	Disciplinales
تعليمية (علوم) ٧ ٤	
Doctrinales (Scientiae)	
يُعلم ١٨ ٢٩	Facere Percipere
استعلائية (ملكة) ٤٣٠ ٥	
Dominandi (habitus)	
عمل ١ ٤	Opus
تعمل (علم) ٣ ٨ ٤ ٤	
Practica (scientia)	
عمل (علم) ١٢ ٣	Activa (scientia)
عمودي ٩ ٦٣	Perpendicularis
عموم ١٦ ٢٠٣	Communitas
أعم ٥ ١٠٩	Communior
مُعاند ١ ٤٩	Contradicendum
عنصر ١٢ ١٠ ٢٥٨ ١٧ ٢٧	
Elementum	
عنصر ٥ ٢٨١ ١٧ ٢٥٧	Materia
عنصر ١٣ ٢٧٨	
Principium materiale	
عنصر ١٦ ٢٨١	Origo
النهاية ١٦ ٤١٤ ١٢ — ٩ ٣٩٨	
Cura	
العناية ٧ ١٨	Procuratio
معنى ٩ — ٨ ٣	Intentio
معنى ٨ ٤٣	Intellectus

المعاني المقولة الأولى ١٨ ١٠	
Intentiones primo intellectae	
المعاني المقولة الثانية ١٧ ١٠	
Intentiones intellectae secundae	
عقل ٧ ٦ ٣٥٧	Intelligens
عقل ١٣ ١٠ ٣٥٧	Intellector
ينعكس ٣ ٦٠	Convertitur
انعكاس ٧ ٨٦	Reversio
بالعكس ٣ ٢٤٠	E converso
علاقة ٦ ٨٠ ٤ ٥ ٢ ٤٢	
Habitus	
Causa	
علة ١٢ ٨	
العلة الأولى ٥ ٥	
Primum Principium	
علة غائية ١١ ٢٠	Causa finalis
انظر أيضا : مادة ، عنصر ، فاعل ،	
تمام ، مُعد ، معين ، قريب ، بعيد .	
علة ما ١٢ ٢٩	Aliquid aliud
علية ٣ ١٦	Causalitas
معلول ١٦ ١٥ ١٤	Causatum
العلة القابلة ١ ٨٥	Causa recipiente
العلة القريبة ٣ ٨٤ ١٣ ٨٢	
Causa propinqua	
علامة ١٨ ١٧ ٢٩	Signum
علامة ٤ ٣٥	Signa
معلوم ١٨ ١٠	Cognitum
معلوم ١٢ ١١ ١٥	Scitum
تعليم ١٩ ٣٦	Doctrina

(غ)

Natura hominis	الغريزة ١١ ٢٩
Ira	الغضب ٥ ٣٧٠ ، ٨ ١٧٦
Iracibile	غضبي ٤ ١٧٤
Deceptorium	مغلط ١٧ ١٦٧
Absentia	الغيب ١٢ ، ٧ ٣٦٢
Absens	الغائب ١٧ ٤٤٠
Absentia	الغيبات ١٣ ٤٤٠
Aliud	الغير ٧ ، ٦ ٣٠٤
Alietas	الغير ٨ ٢٧
Per aliud	بغيره ٧ ٣٨
Alietas	خيرية ٤ ٣٠٣ ، ٦ ٢٤٠
Alietas	مغايرة ٢ ٢٢٩
Alteratio	تغير ٢ ٣٣٤ ، ١٣ ٢٨٠
Variatio	تغير ٥ ١٧١
Mutabile	متغير ١٧ ٣٧
Alteritas	التغير ٣ ١٩
Permutatio	التغير ١٥ ٢٧٨
	الغاية ١٥ ١٨٦ ، ١٥ ١٧
Finis	٧ ٢٥٧

غائية : انظر : علة غائية .

(ف)

Profectus	إفادة ١٢ ، ٧ ١٨
Utilitas	إفادة ٩ ١٨

Aliquid ١٦ ، ١٠ ٤٤ معنى
بالمعنى ١٧ ١١

Secundum acceptionem	
Consuetudo	عادة ٣ ١٧٦
Recurus	العود ٨ ١٣١
Reductio	العود ١٧ ٣٦
Reductio	إعادة ١٤ ٣٦
Reductum	معاد ١٤ — ١٣ ٣٦
Promissio	المعاد ٤ ، ٢ ٤٢٣
Retributio	عوض ١٧ ٢٩٨
Impediens	معاوق ١٩ ٢٧١
Adjutrix	مُعينة (علة) ٧ ، ٢ ٢٦٥
Identitas	العين ١٣ ، ١٢ ١٣٧
	يتعين ١٧ ٦١ ، ٩ ٣٩
Assignatur	
	معين ٥ ٢٩٠ ، ٣ ٦٨
Designatum	
Appropriatum	المتعين ٧ ١٣٧
Singularia	الأعيان ٣ ٣٤
	في الأعيان ٣ ١٤٢ ، ١٢ ٣١
In singularibus	١٢ ١٥٩
	في الأعيان ١٦ ٢١١ ، ٩ ١٤٠
In signatis	
	في الأعيان الجزئية ٤ ٢٦
In particularibus et singularibus	
	مفارق للأعيان ٥ ٢٦
Separatum a singularibus	

Activum	فاعل ٨٧ ٢٥٩
الفاعل (المبدأ)	١ ٢٨ ١٠ ٢٦
Principium agens	فعال : أنظر عقل
	الانفعال ٥ ١٥٣ ١٠ ٢٦
Passio	
Patitur	أن ينفع ١٢ ١٧٠
Pati	الانفعال (مقولة) ١٤ ٩٣
Patiens	مفعول ١٨ ٢٥٩
Caelum	فلك ٥ ٦٤
Circulum	فلك ٦ ١٩
Cognitatio	فكرة ٤ ١٧٤
Intellectus	الفكر ٢ ٢٧١
Cogitatio	التفكير ١٢ ٢٨٤
	مفهوم (معنى) ١٣ ٣١
Intellecta (Intentio)	
Intelligitur	المفهوم ١٠ ٣٤
Inaequalitas	المقاومة ٥ ٣ ١١٨
Fluere	يفيض ٤ ٨٧ ١٦ ١٤
Effluxio	الإفاضة ٦ ١٨
	الفيلسوف المقدم ٩ ١٢٢
Egregius Philosophus	
	وانظر : أرسطو
	(ق)
Receptivum	قابل ١٣ ٧٤
	قابل ١ ٢٤ ٠ ٠٨ ١١٢ ١٦ ٢٣
Receptibile	

Acquisitum	مستفاد ٧ ٤٤
Impar	قرء ١٥ ١٢٢
Solitarium	منفرد ٦ ٤٤
Expositione	فرضي ١٥ ١١٨
Positum	فرض ١٤ ٣٩
Minimia solutio	الإفراط ٤ ٤٣٠
	التفريط ٤ ٤٣٠
Minimia continentia	
Separatio	المفارقة ١٥ ١٣٤
Separatum	مفارق ١٢ ٧٤ ١٤ ٤
	الفساد ١١ ١٨٩ ٣ ١٩
Corruptio	
Diffusum	فاش ١٥ ٤١٢
Differentia	فصل ١٦ ١٠٩ ٢ ٤٥
Discontinuitas	انفصال ٧ ٦٧
Discretum	منفصل ٧ ٩٤
Disjunctio	انفصال ١٢ ٣٦٠
Strenuitas	فضيلة ١٣ ١٢ ٣٠ ٧
	فعل ٥ ١٥٣ ١٠ ٢٦ ٦ ٥
Actio	
Actus	الفعل ١٨ ٧
Effectus	الفعل ١٧ ١٣
	بالفعل ٨ ٦ ٤ ٥ ١٣ ٣
In effectu	
ad effectum	إلى الفعل ٦ ١٢
Agere	الفعل (مقولة) ١٣ ٩٣
Agens	فاعل ٧ ٢٥٧

Stabile	١١٦٩ ١١٧ فاز
Permanens	٩ ٣٨٠ فار
Conjunctio	٢ ٣٢ الاقتران
Conjunctio	١ ٤٧ مقارنة
Violentia	٣ ١٥١٠١٦ ٧٣ القمر
Divisio	١ ١٢٩ الانقسام
	١٠ ٣٧٧٠٣ ٢٩٨ القصد
Intentio	١٦ ١٢٦ بالقصد الأول
Principaliter	
	١٨ ٤٣٩٠١٦ ٤١٤ القضاء
Judicium	
Secans	٧ ٦٣ مقاطع
Intersecans	١٠ ٦١ متقاطعة
Cignus	٢ ١٥٥ ققنس
	١٣٠١٢٠٦ ١٣٧ انقلاب
Conversio	
Persuatio	٩ ٨ الإقناع
Rhetoricum	٤ ١٨٠ إقناعي
Regula	١٧ ٢٢٠ قانون
Illebitus	١٦٠١٥ ٣٠٤ القنية
Oratio	١٥ ٢٤٤ قول
Sententia	٧ ٣٦ قول
Praedicatum	١٥ ٣٤ مقول
Praedicamenta	١٣ ١٢ مقولات
Praedicamenti	٣ ٩٣ مقولات
Constituit	١٥ ١١ يقوم

Recipiens	١٠ ٢٥٨ قابل
Receptibilitas	٢ ٨٥ القبول
Receptio	١٨ ٢٣٩ القبول
Patiens	١٢ ٧ قابل
	٤ ٣٠٣٠١٩ ٢٦ التقابل
Oppositio	
Oppositio	٤ ١٢٦ مقابلة
Oppositum	١٤ ٢٥ مقابل
Prioritas	١ ٢٦٧ قبليّة
	٥ ٣٦٧٠٣ ١٧٠ القدرة
Potentia	
	١١ ٣٧٧٠٤٠١ ٣٦٧ القدرة
Posse	
	١٨ ٤٣٩٠٢ ٤٢١ القدر
Providentia	
Mensura	١٤ ١١ المقدار
Mensuratio	١ ٤٤٠ التقدير
Mensuratum	٢ ٦٤ مقدر
Prioritas	٧ ١٦٣٠٩ ٨٢ التقدّم
Praecedens	١٧ ٤١٠١ ١٦ متقدّم
Prius	١٣ ٢٦ التقدّم
Prius	١٢ ٨٢ متقدّم
	٢ ٢٦ التقدّم والتأخر (بحسب)
Secundum prius et posterius	
Prioritas	٣ ٨٠ تقديم
Propositio	١ ٢٠ مقدمة
	١٤ ٣٥٩٠٨ ٥١ القرينة
Ingenium	

Eclipse	كسوف ١١ ٣٦٠
Incredulitas	كفر ٦ ٤٢٢
Consequale	كاف ١٣٤٥ ٣٧
Consequalia	متكافئان ١ ٤٠
Compar	كاف ١٧ ٣٩
Concomitans	تكافؤ ٧ ٤٢
Comitantis	متكافئان ١ ٤٢
Totus	الكل ٤ ٢٠٧٠٣ ٢٦
الكلي	٤ ٢٠٧٠٥ ١٩٥٠١٨ ٧
Universale	
Universalitas	الكلية ٤ ٢٠٩
Universalia	الكميات ٥ ٣٥٥
Perfectio	كمال ١ ١٤١٠٩ ١٧
كمال (مبدأ)	١٢٨
Perficiens (Principium)	
Perfici	استكمال ١٣ ٣
Perfectio	استكمال ٥ ٤
Perficitur	استكمال ٤ ١٢
Perficiens	مكمل ١٤ ٣٣٥
Quantitas	الكم ٤ ٩٤٠١١ ٤
Quantitativus	متكمم ١٧ ١٤
Occulantur	يكنى ١٦ ١٣٤
Sententia de oculo	الكون ١١ ٩٤
الكون	١٥ ٢٨٠٠١١١٨٩٠٣ ١٩
Generatio	
Generatura	التكوين ١٥ ٢٦٧
Generatum	متكون ٣ ١٧٠

Constitutio	القوام ٢-١ ١٢
المقوم	٣ ٥٨٠٢-١ ١٦
Constituens	
Constitutivum	المقوم ١٦ ١٠٩
Constitutum	مقوم ١٨ ٣٣٥
القوام	٢٠ ٤٠٩٠١١ ١٣٥٠٨ ٥٧
Existentia	
Existentis	قائم ١ ٤١٢٠٩ ٥٨
Constitutio	تقوم ٦ ١٨٣
Essentia	قوام ٧ ٢١٢
Secundum existentiam	بالقوام ١٤ ٤
In existentia	في القوام ١٠ ٢٢
Virtus	قوة ١٣ ٣
Fortitudo	قوة ٣ ١٧٠
Potentia	القوة ١٧ ١٣٠١٨ ٧
Consideratio	القياس ٧ ٣٤
Syllogismus	القياس ١٦ ٢٧٩
Resurrectio	القيامة ٤-٣ ٣٤

(ك)

الكثرة	٦ ١٠٤٠٢ ٤٥٠٧ ٢٧
Multitudo	
Multiplex	متكثر ١٧ ٣٧
Canstrictio	تكانف ١٤ ٧٧
Sphaera	كرة ١٦ ٦١
Acquisitio	اكتساب ٥ ٧٤
acquisitum	مكتسب ٤ ١٤٠

Inspiratio	إلهام ٤٤٣٥
Convenientia	ملاءمة ١٦٣٦٨
Conveniens	ملائم ٧٣٦٩
Non esse	ليس ١٦٦١٥٠٣ ٢٦٦

(م)

Quid	ما ١٤٣٠
Quid est	ماهية ١٢٦٩ ١٣
	ماهية ٤٦١٠١٧ ٣٤ ١٠ ٣١
Quidditas	
Ex hoc quod est	بما هو ١٢٤
Inquantum	بما هي ١١٦١٠ ٧
Quando	المتى (مقولة) ١٣٩٣
Ideae	المثل ٣٣١٠
Exemplare	مثالى ٢٣١١
	المماثل ٥٢٧

Talitas (Ms. Bibl. Vat. Urb. lat. 187
fol. 7 v.)

المجسطى (صناعة) ٦٣٩٣
Almagesti (doctrina)

	مزاج ١٢٨٩ ٢٨٧ ١٢
Complexio	
Commixtio	امتزاج ٣١٧٩
Permixtio	امتزاج ١٤٢٣٨
Materia	مادة ٣٤
Distensio	امتداد ٩١١٥
Mensuratio	مصح ١٣١١١
	المساحى = (علم المساحة) ١١٥
Mensuratio	

Generata	مكثونات ١٨٢٧
Qualitas	الكيف ٤٩٤٠١٤ ١٣
	كيفية ١٢٣٦٣ ٠ ٦٥٥ ٨٦
Qualiter	

(ل)

Consequens	لاحق ٩٧١
Sequens	لاحق ١٠٣٤٦
	لواحق ٧٧١٠١٥ ٤٣٠٢ ١٤
Consequentia	
Consecutio	لحوق ٦١٤
Cohaerentia	التحام ٢٩٩
Delectans	لاذ ٨٠٦ ٣٦٩
Delectatum	ملتذ ٨٠٦ ٣٦٩
Delectatio	اللذة ٦٣٦٩
Delectatio	التذاذ ٣٣٦٩
Suavitas	لذيق ٦٣٤٨٠١٣ ٢٧
Suavitas	اللذة ١٧٠١٦ ٣٨٧
Sequitur	يلزم ١٤١٤٠٧ ٨
Inseparabile	لازم ٦٤٢
	لازم ١٦٢٣٧٠٣ ١٢
Concomitans	
Concomitantia	لزوم ٣٣٢
Comintans	لزوم ١٤٠
Comitatum	ملزوم ٥٢٣٣
Comitancia	التزام (دلالة) ١٢٢٣٧
Quare	اللم ٦٣٤٨٠٨ ٢٩٨
Quare est	لمية ٦٣٤٨٠١٦ ٢٠
	وانظر: برهان لم واللم

Revelatio	إتزال ٩ ٤٤٢
Liberatio	التزیه ٨ ٤٣٠
Singularitas	التزیه ١٩ ٤٤٢
Proportio	نسبة ١٥ ٢٣
Comparatio	نسبة ١١ ٤٨
Proposito	نسبة ١٧ ١١ ٢٢
Perpetuum	منتشر ٥ ٢٩٠
	منتشر ١٦ ٣٨٤ ٩ ٣٦٠

Dilatatum	
Rationalitas	النطق ١٣ ١٧٣
Speculatio	النظر ١٣ ٢٧٠ ١١ ٦
	نظری (علم) ١٢ ٣

Speculativa (Scientia)	
Ordo	نظام ١٤ ١٢ ٣٦٣
Utile	نافع ٥ ١٧
Utilitas	منفعة ١١ ١٨٦
	النفس (كتاب) ١٨٣٦٢ ١٦٢٨٥
Liber de Anima	
In se	في نفسه ١ ٨
Destructio	قض ٩ ١٤٣
Vindicta	انتقام ٦ ٣٧٠
	متناه ١٦ ٣١١ ٤ ٦٢ ٤—٣ ١٢
Finitum	

النهاية (الى غير) ١١ ٣٩

In infinitum	
	النهاية (يذهب الامر الى غير ٢ ٣٠
Procedere in infinitum	

١ ٢٧٥ ١١ ١٥٢ ٦ ١١٥	مماس
Tangens	
Tactus	الماسة ٧ ١١٥
Contactus	الماسة ١٣ ١٥٥
Peripatetici	المشاورون ١٠ ٣٩٢
Jupiter	المشتري ٩ ٣٦٠
Ease cum illo	المعة ٤ ٣١٥
	المعة = الم ١٠ ٦٧ ٦ ١٥٨
Cum	
Locus	المكان ١ ١١٨ ٣ ١٩
Possibile	الممكن ٧ ٦ ٦ ٣ ٣٥
Possibile esse	الممكن الوجود ٣ ٣٧
Possibilitas	الإمكان ٥ ٢٥ ١٩ ٧
	ملكة ٢ ٢٨٧ ٨ ١٢٨
Habitus	
Aptitudo	ملكة ٦ ١٧٦
Impossibile	المتنع ٣ ٣٥
Discretum	متميز ١ ١١٠ ٣ ٥٣
Discretum	ممايز ١ ٢٦٧
Inclinatio	الميل ١ ١٥١

(ن)

Innuitio	تنبيه ١٦ ٣٠
Conclusio	نتيجة ١٥ ٢٧٩ ٩ ٤٩
Concludens	مستج ١٠ ٤٩
Modus essendi	نحو الوجود ٨ ١٢
Simile	نذ ٥ ٣٢٧
Consimile (Ms. Vat. Urb. lat)	

النهاية (يلعب إلى غير) ٢٨ ٢١٠
Ire in infinitum

Species نوع ١٣ ٤

Specialitas نوعية ٢ ٥٩، ٢ ٤٦

(٥)

Peregrinatio المهاجرة ١ ٤٤٥

مهمل ٣ ٢٠٠، ١٥ ١٩٩

Indefinitum

Geometria الهندسة ٨ ١٩

Id. quod ens الهوية ٧ ٤٧

Essentia الهوية ١٥ ١٢١

Identitas الموهو ٦ ٢٧

Idem الموهو ٦ ١ ٣٠ ٤

Identitas الهوية ٣ ٣٠ ٣

Temeritas التهؤر ٢١ ٣٠ ٧

هيئة ٨ ٢٠ ٩، ١٢، ١١، ٩ ١٣٨

Dispositio

Astrologia الهيئة (علم) ٧ ١٩

Aptitudo بئز ٨ ٢٦٩

Praeparatum مهيا ٥ ٢٠ ٨

Hyle الهيولى ٨ ١٠

Materia هيولى ١٧ ٢٣

(و)

Necessitas واجب الوجود ٤ ٢١

Necessarium الواجب ٣ ٣٥

وجوب الوجود ١٢، ١١ ٤٠

Necessitas essendi

موافق ١٣ ، ٢٧ ، ٤٥ ، ٦١	
Conveniens	
متفق ٩٩ ، ١١ ، ١٥٢	
Conveniens	
الاتفاق ١٠٢ ، ١٤	Convenientia
المواقة ٣٦ ، ١٦ ، ٣٠٣ ، ١٤	
Convenientia	
الموافاة ٨ ، ٨	Concurrere
متأكد ٨ ، ١٠	Cogens
الوهم ١١٢ ، ٢	Aestimatio
التوهم ١١١ ، ٩	Aestimatio
في الوهم ٣٢ ، ٤	In aestimatione
واهب الصور ١١ ، ٤ ، ١٣ ، ١١	
Dator formarum	

(ى)

اليقين ١٦ ، ١٨	Certitudo
اليقين ١٥ ، ١٢	Certitudo veritatis
اليقين ٢٠ ، ٢	Certissima Veritas

صفة ١٤٠ ، ١٠	Assignatio
وصف ٣٢ ، ١٧ - ١٨	Dispositio
متصل ١١ ، ١٥ ، ٦١ ، ٢٧٣ ، ٧	Continuum
اتصال ٦٤ ، ١٨	Continuitas
اتصال ٢٦٥ ، ١٩	Continuatio
اتصال ٣٦٠ ، ١٢	Applicatio
متصل ٣٧٠ ، ٢	Conjunctum
واصل ٤٠١ ، ٨	Adhaerens
وضع ١٠ ، ١٤	Positio
الوضع (مقولة) ٧٢ ، ١٣ ، ٩٣ ، ١٣	
Situs	
أوضاع ١٠ ، ١٦	Posita
الموضوع ٣ ، ٧ ، ٥ ، ٤ ، ٥٤ ، ١٥	
Subjectum	
بالتواطؤ ٢٣٥ ، ٦	Univoce
اتفاق ٢٨٣ ، ١٦ ، ٢٨٤ ، ٨	
Casus	
اتفاقا ٤١٥ ، ٣	Per casum
اتفاق ١٨٠ ، ٨	Casuale